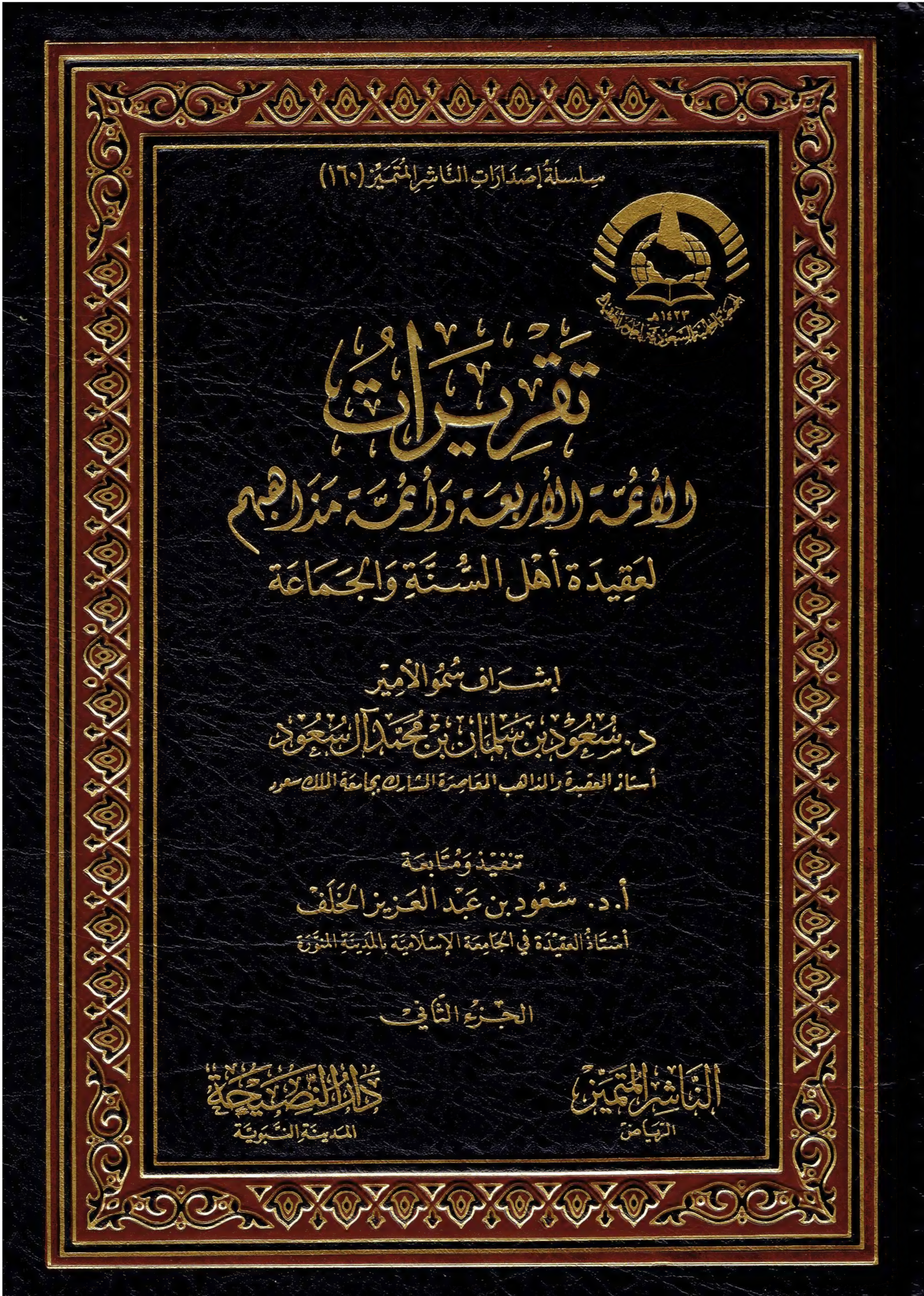
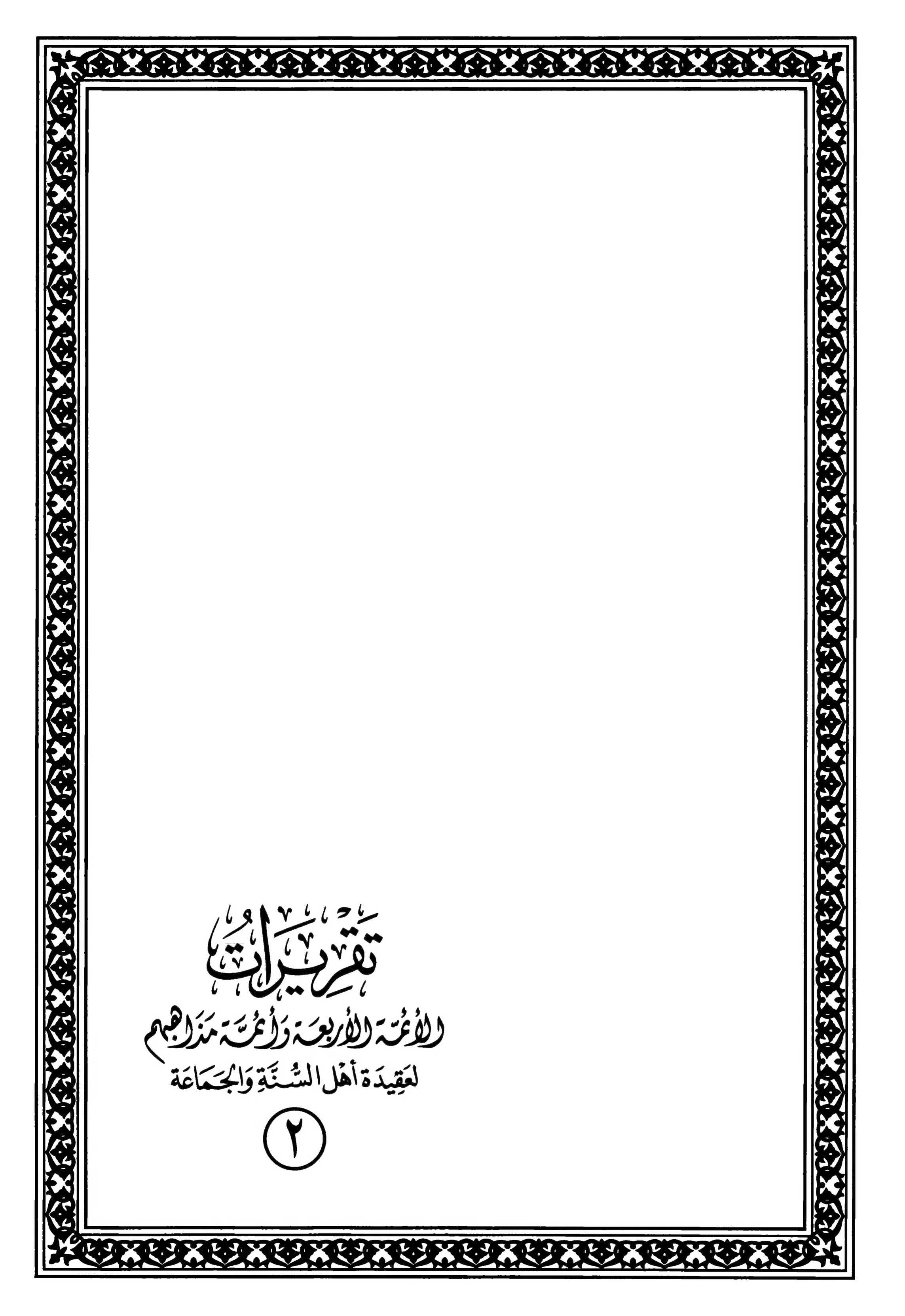
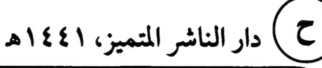


سلسلة إصدارات الناشر المتميز (١٦٠)
تقريرات
الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم
لعقيدة أهل السنة والجماعة
إشراف سمو الأمير
د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك سعود
تنفيذ ومتابعة
أ.د. سعود بن عبد العزيز الخلف
أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الجزء الثاني
الناشر المتميز
الرياض
دار النصيحة
المدينة النبوية


تقريرات
الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم
لعقيدة أهل السنة والجماعة
٢



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل سعود، سعود بن سلمان بن محمد

تقريرات الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم لعقيدة أهل السنة والجماعة(٢)./ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود - المدينة المنورة، ١٤٤١هـ

٧٦٦ص، ١٧×٢٤ سم

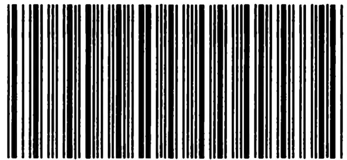
ردمك ٣-٦-٩١٤١٥-٦٠٣-٩٧٨

١- العقيدة الإسلامية ٢- الأئمة الأربعة أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/٧٦٣١

رقم الإيداع: ١٤٤١/٧٦٣١

ردمك: ٣-٦-٩١٤١٥-٦٠٣-٩٧٨



الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

الناشر المتميز

المملكة العربية السعودية

الرياض - حي الفلاح

أمام البوابة رقم ٢ لجامعة الإمام

جوال/ ٠٥٠٩٢٢٤٢٤٢

almotmiz1437h@gmail.com

دار النصيحة

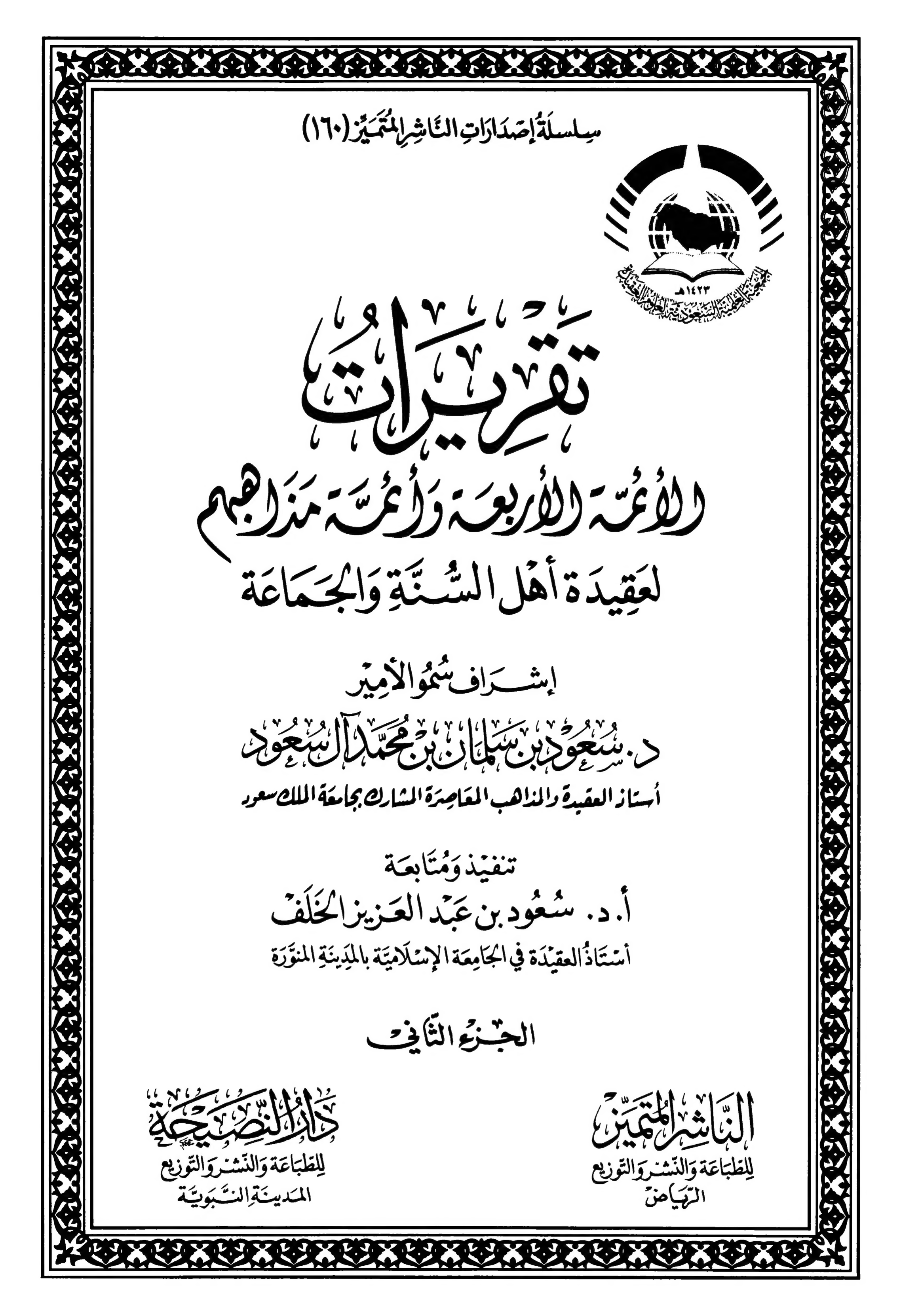
المملكة العربية السعودية

المدينة النبوية

أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

جوال/ ٠٥٩٥٩٨٢٠٤٦

daralnasihaa@gmail.com



سلسلة إصدارات الناشر المتميز (١٦٠)

تقريرات

الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم

لعقيدة أهل السنة والجماعة

إشراف سمو الأمير

د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك سعود

تنفيذ ومتابعة

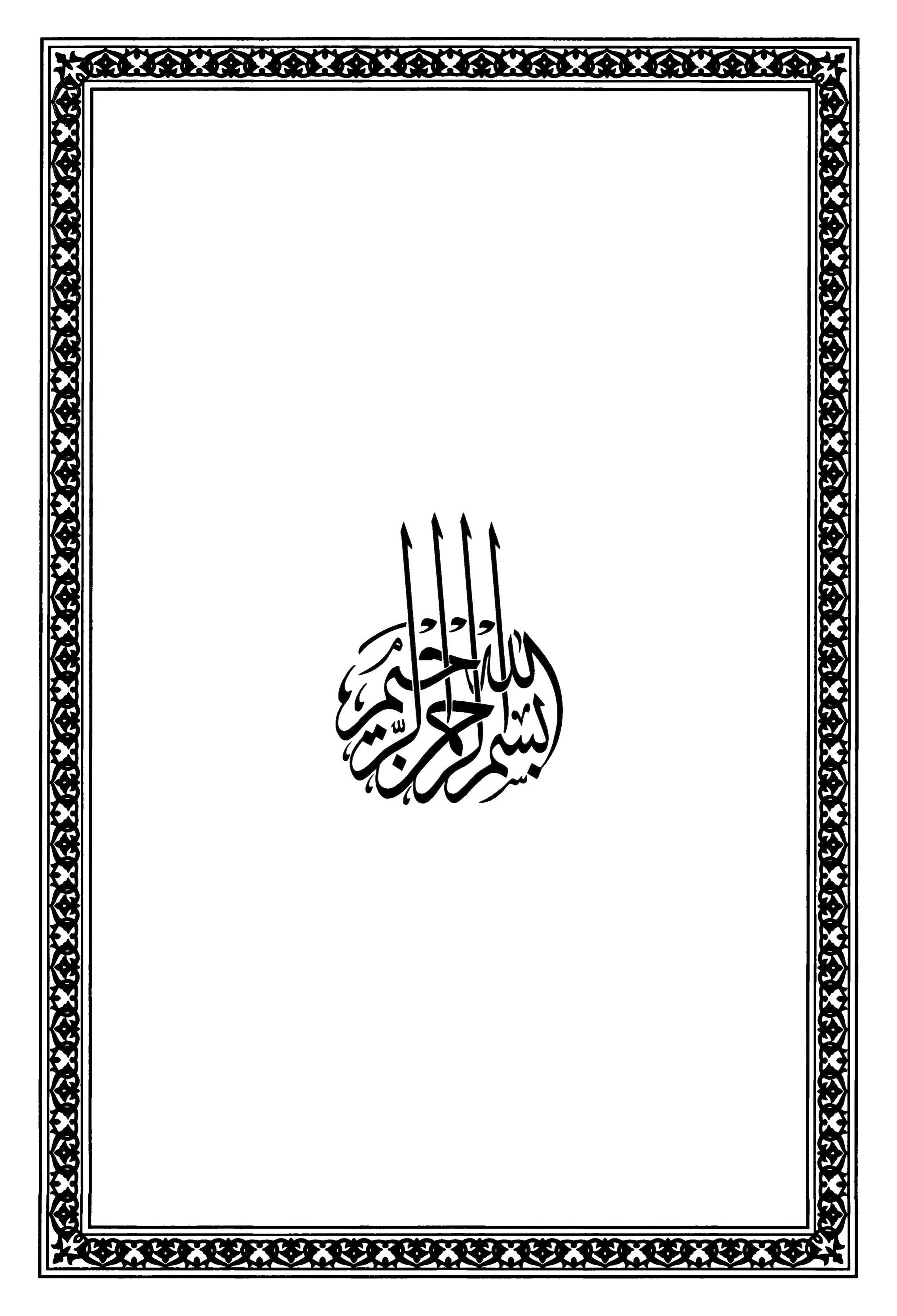
أ. د. سعود بن عبد العزيز الخلف

أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

دار النصيحة
للطباعة والنشر والتوزيع
المدينة النبوية

الناشر المتميز
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض


بسم الله الرحمن الرحيم

الفصلُ الثاني

الإيمان بالملائكة الكرام

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الملائكة لغةً وشرعًا .
- المبحث الثاني : الايمان بالملائكة وصفاتهم كما وردت في الكتاب والسُّنة .
- المبحث الثالث : الإيمان بالملائكة في تقريرات أئمة المذاهب .
- المبحث الرابع : مجمل اعتقاد الأئمة في الملائكة الكرام .

* * *

المبحث الأوَّل
تعريف الملائكة لغةً وشرعًا

- **تعريف الملائكة لغةً وشرعًا:**

الملائكة لغة: جمع ملك، وأصلها ملأك، والميم واللام والكاف أصل صحيح يدل على: قوة في الشيء[١].

فيكون معنى الملك: الأخذ بقوة، وسميت الملائكة ملائكة: لقوتها.

وقيل: أصلها: مألك، بتقديم الهمزة، من الألوك وهي: الرسالة[٢].

وقد صوَّب ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أنها من الألوكة؛ فقال: «الملائكة جمع مَلأكٍ، غيرَ أن أحدَهم بغير الهمزة أكثرُ وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحدهم: مَلَك من الملائكة...

وقد يقال في واحدهم: مألك، فيكون ذلك مثل قولهم: جَبَذ وجذب، وشأمَل وشمأل، وما أشبه ذلك من الحروف المقلوبة...

---

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٣٥١).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/ ٣٥٩).

فمن قال: ملأكًا فهو مَفْعل، من لأك إليه يَلأك إذا أرسل إليه رسالة مَلأكة.

ومن قال: مَألَكًا فهو مَفْعَل من ألكت إليه آلك: إذا أرسلت إليه مألَكة وألُوكًا... فسميت الملائكةُ ملائكةً بالرسالة؛ لأنها رُسُل اللَّه بينه وبين أنبيائه، ومن أرسلت إليه من عباده»[١].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا قول سيبويه، والجمهور»[٢].

تعريف الملائكة شرعًا: عالم غيبي، مخلوقون، عابدون للَّه تعالى، وليس لهم من خصائص الربوبية والألوهية شيء، خلقهم اللَّه من نور[٣].

* * *

(١) تفسير الطبري (١/ ٤٤٦).

(٢) فتح الباري (٦/ ٣٠٦).

(٣) انظر: شرح الأصول الثلاثة للشيخ العثيمين (ص٩٠).

المبحث الثاني
الإيمان بالملائكة وصفاتهم كما وردت في الكتاب والسُّنة

الإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان، لا يتم إيمان العبد إلا به، ومن كفر بهم فقد ضل ضلالًا بعيدًا.

قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فجعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة»[1].

(١) شرح الطحاوية: (ص٢٩٧).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث**»[١].

أما صفات الملائكة كما وردت في الكتاب والسُّنة فمنها:

١- مخلوقون من نور؛ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**خُلقت الملائكة من نور**»[٢].

٢- لهم أجنحة، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر: ١].

٣- لهم أعين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن طرف صاحب الصور مذ وكل به مستعد ينظر نحو العرش؛ مخافة أن يؤمر قبل أن يرتدّ إليه طرفه، كأن عينيه كوكبان دريان**»[٣].

٤- يسمعون، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا، فلما خلقه قال: اذهب فسلّم على أولئك النفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك، فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٠.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ح ٢٩٩٦.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (٨٦٧٦)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

الخلق ينقص بعد حتى الآن»[١] .

٥- لهم آذان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال: **«أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبع مائة عام»**[٢] .

٦- لهم أيدٍ، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣] .

٧- لهم قلوب، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] .

٨- يكتبون، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال: **«إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المسجد، فكتبوا من جاء إلى الجمعة، فإذا خرج الإمام طوت الملائكة الصحف»**[٣] .

٩- يتأذون مما يتأذى منه بنو آدم، عن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكراث، فغلبتنا الحاجة، فأكلنا منها، فقال: **«من أكل من هذه الشجرة المنتنة، فلا يقربنّ مسجدنا، فإن الملائكة تأذى، مما يتأذى منه الإنس»**[٤] .

١٠- عظيمو الخِلقة؛ عن عائشة لما سئلت عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح ٦٢٢٧.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ح ٤٧٢٧.

(٣) أخرجه النسائي في سننه ح ١٣٨٥، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ح ٧٢.

رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣]، قالت: «أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول اللَّه ﷺ، فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خُلِقَ عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطًا من السماء، سادًّا عظمُ خلقه ما بين السماء إلى الأرض»(١).

١١- على صورة جميلة؛ قال تعالى في وصف جبريل: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٥-٦]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ذو منظر حسن»(٢).

١٢- يعرجون وينزلون، قال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وعن أسيد بن حضير رضي الله عنه أنه قال: يا رسول اللَّه، بينما أنا أقرأ الليلة سورة البقرة إذ سمعت وجبة من خلفي، فظننت أن فرسي انطلق، فقال رسول اللَّه ﷺ: «اقرأ يا أبا عتيك»، فالتفتّ فإذا مثل المصباح مدلى بين السماء والأرض، ورسول اللَّه ﷺ يقول: «اقرأ يا أبا عتيك»، فقال: يا رسول اللَّه، فما استطعت أن أمضي، فقال رسول اللَّه ﷺ: «تلك الملائكة نزلت لقراءة سورة البقرة، أما إنك

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ح ١٧٧.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/ ١٠).

لو مضيت لرأيت العجائب»[١] .

١٣- لهم قدرة على التمثل والتشكل، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤-٢٥] .

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٨-٩] .

* * *

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣/ ٥٨).

المبحث الثالث

الإيمان بالملائكة في تقريرات أئمة المذاهب:

الإيمان بالملائكة من أركان الإيمان، كما سبق ذكره، ولا يتم إيمان العبد إلا بالإيمان بالملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وهذا الذي قرَّره أئمة وعلماء المذاهب الأربعة، كما يتَّضح ذلك من النُّقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أصلُ التوحيدِ وما يصحّ الاعتقاد عليه، يجب أن يقولَ: آمنتُ باللَّهِ، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من اللَّه تعالى**»[(١)].

فجعل الإيمان بالملائكة من أصول التوحيد وأركان الإيمان التي يجب على العبد اعتقادها، ولا يصحّ إيمانه إلا بها.

وأكّد ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «**ونؤمن بالملائكة، والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين**»[(٢)].

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ٣٨ وما بعدها.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥.

وبيّن ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ منزلة الإيمان بالملائكة وحكمه، واستوفى الأدلة عليه فقال: «**هذه الأمور من أركان الإيمان**[١]، **قال تعالى**: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، **وقال تعالى**: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، **فجعل الله** عَزَّ وَجَلَّ **الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة -بما فيهم الإيمان بالملائكة- وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة بقوله**: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]. . . »[٢].

وبيّن صنع الله الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيفية الإيمان بالملائكة فقال: «**والإيمان بالملائكة: أن تصدّق بوجودهم، وأنهم أجسام نورانية لطيفة قادرة على التشكّلات المختلفة، لا تُذكَّر ولا تُؤنَّث... وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون**: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، **وهم معصومون بعموم وصف الإكرام، وأنهم لا يفترون عن عبادته ولا يستحسرون، و**﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، **ومن ثبت تعيينه كجبريل ونحوه، وجب الإيمان به، ومن لم نعرف اسمه آمنا به إجمالًا**»[٣].

---

(١) وهي التي تقدم ذكرها في حديث جبريل المشهور.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٦-٧.

(٣) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٦-١٠٧.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق ذكر ما يجب اعتقاده والإيمان به: «باب في الإيمان بالحفظة، وأهل السُّنة يؤمنون بالحفظة الذين يكتبون أعمال العباد: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١]. . . باب في الإيمان بقبض ملك الموت الأنفس ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]. . . وأهل السُّنة يؤمنون بأن ملك الموت يقبض الأنفس، فإذا قبض نفسًا مؤمنة دفعها إلى ملائكة الرحمة، وإذا قبض نفسًا كافرة أو فاجرة دفعها إلى ملائكة العذاب، وهو قوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، بل يقبضونها من ملك الموت ثم يصعدون بها إلى اللَّه، وذلك قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ . . . باب في الإيمان بسؤال الملكين: وأهل السُّنة يؤمنون بأن هذه الأمة تفتن في قبورها، وتسأل عن النبي ﷺ كيف شاء اللَّه، ويصدقون بذلك بلا كيف، قال اللَّه ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»(١).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا كفر من لم يؤمن بالملائكة: «وأجمع المسلمون أن جاحد فرض الصلاة كافر حلال دمه، كسائر الكفار باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، ولا له دين يقر عليه دمه»(٢).

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لحديث جبريل

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٤٥-١٥٠).

(٢) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (١ / ٢٠٤).

الطويل: «**الإيمان بالملائكة يعني: التصديق بوجودهم على ما وصفوا به من أنهم عباد مكرمون**»(١).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

ذكر الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجوب الإيمان بالملائكة، فقد ذكر الإيمان بالملائكة مباشرة بعد الإيمان باللَّه تعالى، حيث قال في وصيته التي بيّن فيها معتقده: «**هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده، وأن محمدًا** ﷺ **عبده ورسوله، وأنه يؤمن باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، لا نفرّق بين أحد من رسله ...**»(٢) إلى آخر وصيته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجوب الإيمان بالملائكة: «**قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب اللَّه ربنا** عَزَّ وَجَلَّ، **وبسنة نبينا محمد** ﷺ، **وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل - نضر اللَّه وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان اللَّه به الحق، ودفع به الضلال وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة اللَّه عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم،**

---

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (١ / ١٥٧).

(٢) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٧٦).

وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نردّ من ذلك شيئًا...»[١].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنة، جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئًا، وأن الله سبحانه إله واحد فرد صمد... والإيمان عندهم هو: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره، حلوه ومره»[٢].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في لزوم الإيمان بالملائكة عند أهل السُّنة والجماعة: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن مذهب أهل الحديث - أهل السُّنة والجماعة - الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وما صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معْدل عما وردا به، ولا سبيل إلى ردِّه، إذ كانوا مأمورين باتِّباع الكتاب والسُّنة، مضمونًا لهم الهدى فيهما، مشهودًا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، مُحذرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم»[٣].

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (١/ ١٩-٢٠)، والعرش للذهبي (٢/ ٣٨٣).

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢٦، و٢٢٧)، والعرش للذهبي (٢/ ٣٧٤).

(٣) اعتقاد أهل السُّنة للإسماعيلي (ص: ٣٥)، وانظر: العلو للعلي الغفار للذهبي (١/ ٢٢٩)، وذم التأويل لابن قدامة (ص: ١٧)، وكتاب الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي (٩٤).

وعنون هبة اللَّه اللالكائي (٤١٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة بقوله: «**ذكر الإيمان باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والجنة، والنار، والقدر خيره وشره، فذلك ثمان خصال إلا أن ذكر الإيمان باللَّه تقدم، فتبقى سبع خصال، فتكون مع ما تقدم خمس عشرة خصلة**»[١].

وقد بوّب البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الاعتقاد بقوله: «**باب الإيمان بما أخبر عنه رسول اللَّه ﷺ في ملائكة اللَّه وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والحساب والميزان والجنة والنار وأنهما مخلوقتان معدتان لأهلهما، وبما أخبر عنه من حوضه، ومن أشراط الساعة قبل قيامها، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]**»[٢].

هذه بعض أقوال أئمة الشافعية في وجوب الإيمان بالملائكة، وأن الإيمان بهم من أركان الإيمان، ولا يصح إيمان العبد إلا بها.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند ذكر ما يجب على العبد اعتقاده: «**والإيمان بالأنبياء والملائكة**»[٣].

وعن وجوب الإيمان بالملائكة يقول ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ثم الإيمان بالملائكة، وأن جبريل أمين اللَّه إلى الرسل،**

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي(٥/ ٩٨٢).

(٢) اعتقاد للبيهقي(ص: ٢٠٥).

(٣) شرح السنة (ص٦٦).

والإيمان بالملائكة واجب مفترض»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وكذلك ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو مما يوجب العلم اليقيني بوجودهم في الخارج، كقصة ضيف إبراهيم المكرمين»[٢].**

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن الإيمان لا يتم إلا بالإيمان بهم: **«ولهذا كان الإيمان بالملائكة أحد أركان الإيمان الذي لا يتم الإيمان إلا به»[٣].**

وقرر رَحِمَهُ اللَّهُ أن الملائكة موجودة، وتُرى بالعِيان، خلافًا لما قاله المتفلسفة، فقال: **«أخبر عن رؤيته ﷺ لجبريل، وهذا يتضمن أنه ملَك موجود في الخارج، يُرى بالعِيان، ويدركه البصر، لا كما يقول المتفلسفة ومن قلَّدهم: إنَّه العقل الفعَّال، وإنه ليس مما يُدرك بالبصر، وحقيقته عندهم أنه خيال موجود في الأذهان لا في الأعيان، وهذا مما خالفوا به جميع الرسل وأتباعهم، وخرجوا به عن جميع المِلل»[٤].**

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«الإيمان بالملائكة أحد أصول الإيمان، ولا يتم الإيمان باللَّه وكتبه ورسله إلا بالإيمان بالملائكة»[٥].**

---

(١) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٣١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ١٠٩).

(٣) التبيان في أقسام القرآن (ص٢١٦).

(٤) المصدر السابق (ص١٩٥).

(٥) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (ص: ٤٥).

المبحث الرابع
مجمل اعتقاد الأئمة في الملائكة الكرام

الإيمان المجمل بالملائكة يتضمن عدة أمور(١):

الأول: الإقرار بوجودهم، وأنهم خلق من خلق اللَّه خلقهم اللَّه لعبادته.

الثاني: الإيمان بما ورد في حقهم في الكتاب والسُّنة.

الثالث: الإيمان بمن علمنا اسمه منهم باسمه «كجبريل»، ومن لم نعلم اسمه نؤمن بهم إجمالًا.

الرابع: الإيمان بما علمنا من صفاتهم.

الخامس: الإيمان بما علمنا من أعمالهم التي يقومون بها بأمر اللَّه.

وقد قرر أهل العلم من أئمة المذاهب الأربعة هذه المسألة في مصنفاتهم، ومن ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا حقيقة الملائكة ووظائفهم في الكون: «**وأما الملائكة فهم الموكّلون بالسماوات**

---

(١) انظر: شرح الأصول الثلاثة للشيخ العثيمين (ص٩٠)، ومعتقد المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة (ص٢٠).

والأرض كما قال تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥-٦]، ﴿فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]، وهم الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل، وأما المكذبون بالرسل المنكرون للصانع فيقولون: هي النجوم!!

وقد دلّ الكتاب والسُّنة على أصناف الملائكة، وأنها موكّلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكّل بالجبال ملائكة، ووكّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكّل بالرحم ملائكة تدبّر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكّل بالموت ملائكة، ووكّل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكّل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكّل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة، فالملائكة أعظم جنود اللَّه، ومنهم المرسلات عرُفًا، والناشرات نشرًا، والفارقات فرقًا، والملقيات ذكرًا، ومنهم النازعات غرقًا، والناشطات نشطًا، والسابحات سبحًا، فالسابقات سبقًا، ومنهم الصافات صفًا، فالزاجرات زجرًا، فالتاليات ذكرا، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكّلوا بحمل العرش، وملائكة قد وُكّلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا اللَّه»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن مكانتهم ومنزلتهم ووظائف بعض من سمى اللَّه

(١) شرح الطحاوية (ص: ٢٧٩).

منهم: «ولفظ الملَك يُشعِر بأنه رسول منفّذ لأمر مرسِله، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله للواحد القهار، وهم ينفذون أمره: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧ - ٢٨]، فهم عباد مكرمون، منهم الصافون، ومنهم المسبّحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم ولا يتخطاه، وهو على عمل قد أُمر به لا يقصر عنه ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ * يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩- ٢٠]، ومنهم الأملاك الثلاثة: جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، الموكلون بالحياة، فجبرائيل موكل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكلٌ بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.

فهم رسل اللَّه في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، يُنزلون الأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد أطّت السماوات بهم، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد للَّه، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفًا لا يعودون إليه آخر ما عليهم.

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن اللَّه تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفّهم بالعرش وحملهم له، وبراءتهم من الذنوب، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم والتقريب والعلو والطهارة

والقوة والإخلاص»[١] .

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في وصفهم وبطلان من** قال بأنوثتهم وأنهم بنات اللَّه : «**عبادٌ مكرمون، لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، وأنهم معصومون ولا يعصون، ومنزهون عن صفة الذكورية، ونعت الأنوثية، وقد أنكر اللَّه في كتابه على من قال إنهم بنات اللَّه حيث قال :** ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] ، **وقال :** ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٣- ١٥٤]»[٢] .

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في سياق ذِكْرِ ما يؤمن به** أهل السُّنة والجماعة ويعتقدونه : «**وأن على العباد حفظة يكتبون أعمالهم، ولا يسقط شيء من ذلك عن علم ربهم، وأن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن ربه»[٣] .**

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «**فصل : (في الملائكة)، ومن قولهم : إن للَّه** عَزَّ وَجَلَّ **ملائكة حفظة، يكتبون أعمال العباد، كما أخبر** عَزَّ وَجَلَّ **بذلك في قوله :** ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠- ١١] ، **وقال تعالى :** ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ [ق: ١٧] **الآية ؛ قال مجاهد : يكتبان**

(١) المصدر السابق ١/ ٢٧٩- ٢٨٠ .

(٢) شرح الفقه الأكبر ص ٤٤.

(٣) متن رسالة القيرواني (ص٩).

حتى أنينه، وقال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون»(١)، وقال الحسن: الحفظة أربعة يعتقبونه: ملكان بالليل، وملكان بالنهار، تجتمع هذه الأملاك الأربعة عند صلاة الفجر، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]»(٢).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال إسماعيل بن يحيى المزني(٢٦٤هـ) رحمه الله: «خلق الخلق بمشيئته عن غير حاجة كانت به؛ فخلق الملائكة جميعًا لطاعته، وجبلهم على عبادته، فمنهم ملائكة بقدرته للعرش حاملون، وطائفة منهم حول عرشه يسبّحون، وآخرون بحمده يقدّسون، واصطفى منهم رسلًا إلى رسله، وبعض مدبّرون لأمره»(٣).

وقال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رحمه الله في الإيمان المجمل بالملائكة: «أن تؤمن بمن سمى اللَّه لك منهم في كتابه، وتؤمن بأن للَّه ملائكة سواهم لا يعرف أساميهم وعددهم إلا الذي خلقهم»(٤).

---

(١) رواه البخاري برقم ٧٠٤٨.

(٢) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص١٤٤-١٤٥).

(٣) شرح السنة للمزني (ص: ٧٦).

(٤) تعظيم قدر الصلاة المروزي(١/ ٣٩٣).

وقد ذكر محمد بن نصر المروزي(٢٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه تعظيم قدر الصلاة تحت عنوان: «سجود أهل السماء» ما يدل على كثرة عدد الملائكة وشدة تعبدهم للَّه تعالى حيث قال: «يروى أن اللَّه -تبارك وتعالى- إذا نزل إلى السماء الدنيا نادى مناد: ألا نزل الخالق العليم، فيسجد أهل السماء، فلا يمر بأهل سماء إلا وهم سجود، وعن النبي ﷺ أنه قال: «ما منها أربع أصابع إلا عليه ملك ساجد»[1] يخبرك أن جميع أهل السماوات ليس شيء عندهم أعظم من السجود، إذا علموا أن اللَّه تعالى قد تجلى للسماوات اعتصموا بالسجود تعظيمًا وإجلالًا له»[2].

وقال البيهقي(٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معتقد المسلمين في الملائكة: «الثالث من شعب الإيمان: وهو باب في الإيمان بالملائكة، والإيمان بالملائكة ينتظم معانيَ:

أحدها: التصديق بوجودهم.

والآخر: إنزالهم منازلهم، وإثبات أنهم عباد اللَّه وخلقه كالإنس والجن، مأمورون مكلفون، لا يقدرون إلا على ما قدّرهم اللَّه تعالى عليه، والموت عليهم جائز، ولكن اللَّه تعالى جعل لهم أمدًا بعيدًا، فلا يتوفاهم حتى يبلغوه، ولا يوصفون بشيء يؤدي وصفهم به إلى إشراكهم باللَّه تعالى جده، ولا يُدعون آلهة كما ادعتهم الأوائل.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم(٢١٥١٦)، وقال محققو المسند بإشراف الأرنؤوط: حسن لغيره.

(٢) تعظيم قدر الصلاة للمروزي(١/ ٢٥٨).

والثالث: الاعتراف بأن منهم رسل اللَّه، يرسلهم إلى من يشاء من البشر، وقد يجوز أن يرسل بعضهم إلى بعض، ويتبع ذلك الاعتراف بأن منهم حملة العرش، ومنهم الصافون، ومنهم خزنة الجنة، ومنهم خزنة النار، ومنهم كتبة الأعمال، ومنهم الذين يسوقون السحاب، وقد ورد القرآن بذلك كله، أو بأكثره...»[١].

وقال ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم، وأنهم كما وصفهم اللَّه تعالى عباد مكرمون، وقُدّم الملائكة على الكتب والرسل نظرًا للترتيب الواقع؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أرسل الملك بالكتاب إلى الرسول، وليس فيه متمسك لمن فضّل الملك على الرسول»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أحمد بن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: يا أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) تقرّ بمنكر ونكير وما يُروى من عذاب القبر؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: نعم. سبحان اللَّه! نقرّ بذلك ونقوله. قلت: هذه اللفظة منكر ونكير، تقول هذا أو تقول مَلَكَيْن؟ قال: نقول منكر ونكير، وهما ملَكان»[٣].

وقال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن مع كل عبد رقيبًا وعتيدًا، وحفيظًا وشهيدًا، يكتبان حسناته

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي(١/ ٢٩٦)، ونقله السيوطي عنه في الحبائك في أخبار الملائك(ص: ٩-١٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر(١/ ١١٧).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٥٥).

ويُحصيان سيئاته»(١) .

وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «والملائكة لا ذرية لها»(٢) .

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا بعض خصائص الملائكة : «فأما الملائكة فلا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون، ولا فيهم شهوة لذلك، لقوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، فأخبر أنهم لا يفترون عن تسبيح اللَّه تعالى ساعة، ومن كان هذه صفته لا يمكنه أن يأكل ويشرب ويجامع»(٣) .

ونقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل الملل على أنهم مخلوقون حيث قال : **«والملائكة من الأعيان لا من الأعراض، فهي من المخلوقات باتفاق المسلمين، وليس بين أهل الملل خلاف في أن الملائكة جميعهم مخلوقون»(٤) .**

وقال محمد بن أحمد السفاريني (١١٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «والحق أن الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ذوات قائمة بأنفسها، قادرة على التشكل بالقدرة الإلهية، كما ثبت في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ . . . وقد حكى غير واحد من محققي العلماء الاتفاق على أن الملائكة لا يأكلون ولا يشربون ولا ينكحون، يسبّحون الليل والنهار لا يفترون»(٥) .

---

(١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٦).

(٢) المعتمد في أصول الدين (ص١٧٣).

(٣) المصدر السابق (ص١٧٤).

(٤) بغية المرتاد (ص٢٣٢).

(٥) لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٨٩-٣٩٠).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان بالملائكة أحد أصول الإيمان، ولا يتم الإيمان بالله وكتبه ورسله إلا بالإيمان بالملائكة، وقد وصفهم الله بأكمل الصفات، وأنهم في غاية القوة على عبادة الله والرغبة العظيمة فيها، وأنهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون، وأنهم لا يستكبرون عن عبادته، بل يرونها من أعظم نعمه عليهم، وأنهم لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون...»[(١)].

* * *

(١) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (ص ٤٥).

الفصلُ الثالث

الإيمان بالكتب

ويشتمل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الكتب لغةً وشرعًا .
- المبحث الثاني : حكم الإيمان بالكتب ، ومنزلة ذلك من الإيمان ، وأدلته ، وبيان أقسام الإيمان بهم .
- المبحث الثالث : مجمل اعتقاد الأئمة في الكتب .
- المبحث الرابع : الإيمان بالكتب السابقة يختص بما أنزله اللَّه سبحانه منها على رسله ، لا ما دخله التحريف و التبديل .
- المبحث الخامس : بيان ما اختص القرآن الكريم به .

* * *

المبحث الأول

تعريف الكتب لغةً وشرعًا

الكتب لغةً: جمع كتاب، ومعناه في اللغة يدور على جمع شيء إلى شيء، ومن ذلك الكتاب، والكتابة. يقال: كتبت الكتاب أكتبه كتبًا[١].

الكتب شرعًا: الكتب التي أنزلها اللَّه على رسله رحمة للخلق، وهداية لهم؛ ليصلوا بها إلى سعادتهم في الدنيا والآخرة[٢].

* * *

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ١٥٧).

(٢) انظر: شرح الأصول الثلاثة للشيخ العثيمين (ص٩٤).

المبحث الثاني

حكم الإيمان بالكتب، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته، وبيان أقسام الإيمان بهم

الإيمان بالكتب هو الركن الثالث من أركان الإيمان، لا يتم إيمان العبد إلا به.

قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وقال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فقد رتب سبحانه على عدم الإيمان بالكتب وغيرها من أركان الإيمان: الكفر، والضلال البعيد.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الإيمان

هو الإيمان بهذه الجملة، وسمّى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة»(١).

وقد قرر ذلك أئمة وعلماء المذاهب الأربعة، وفق ما يلي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصلُ التوحيدِ وما يصحّ الاعتقاد عليه، يجب أن يقولَ: آمنتُ باللَّهِ وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من اللَّه تعالى»(٢).

فجعل الإيمان بالكتب من أصول التوحيد وأركان الإيمان التي يجب على العبد اعتقادها، ولا يصح إيمانه إلا بها.

وقرر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته حيث قال: **«ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين»**(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل اللَّه أتتهم من عند اللَّه، وأنها حقٌ وهدى ونور وبيان وشفاء، قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ١٣٦]، **وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾** [آل عمران: ١- ٤] **إلى غير**

---

(١) شرح الطحاوية: (ص٢٩٧).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ٣٨ وما بعدها.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥.

ذلك من الآيات الدالة على أن اللَّه تكلم بها، وأنها نزلت من عنده، وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو للَّه تعالى»[١].

وأجمل صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول في كيفية الإيمان بها، حيث قال: «والإيمان بها أن نصدّق أنها من عند اللَّه، وأن ما اشتملت عليه حقٌّ، وأن القرآن هو الناسخ لها، فالإيمان بالكلّ جملةً فرض عين، وبالقرآن تفصيلًا من حيث إنا متعبِّدون بتفاصيله»[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث جبريل الطويل: «والإيمان بالكتب: التصديق بأنها كلامه الحق، سواء نزلت مكتوبة كالتوراة، أو نجومًا كالقرآن»[٣].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ يعني: القرآن، ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ يعني: الكتب السالفة، بخلاف ما فعله اليهود والنصارى حسب ما أخبر اللَّه عنهم في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٩١]، الآية،... وهنا مسألة: إن قال قائل: كيف يمكن الإيمان بجميعها مع تنافي أحكامها؟ قيل له فيه جوابان: أحدهما: أن الإيمان بأن جميعها نزل من عند اللَّه، وهو قول من أسقط التعبد بما تقدم من الشرائع.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٤-٢٥.

(٢) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه ص ١٠٧.

(٣) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (١/ ١٥٧).

الثاني : أن الإيمان بما لم ينسخ منها ، وهذا قول من أوجب التزام الشرائع المتقدمة»[١] .

وقال ابن جزي (٧٤١هـ) رحمه الله مقررًا أن الإيمان بالكتب من أصول الدين : «**فأما أصول الدين من التوحيد والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، فاتفقت فيه جميع الأمم والشرائع**»[٢] .

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

أشار الإمام الشافعي(٢٠٤هـ) رحمه الله إلى وجوب الإيمان بالكتب المنزلة ، فقال في وصيته التي بيّن فيها معتقده : «**هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي** رضي الله عنه : **أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده ، وأن محمدًا** صلى الله عليه وسلم **عبده ورسوله ، وأنه يؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله ...**»[٣] إلى آخر وصيته رحمه الله .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلّام الشافعي(٢٢٤هـ) رحمه الله وهو يبين ما هو الإيمان : «**ثم حدثت فرقة ثالثة شذت عن الطائفتين جميعًا ليست من أهل العلم ولا الدين فقالوا : الإيمان معرفة بالقلوب بالله وحده ، وإن لم يكن هناك قول ولا عمل ! وهذا منسلخ عندنا من قول أهل الملل الحنفية ؛ لمعارضته لكلام الله ورسوله** صلى الله عليه وسلم **بالرد والتكذيب ، ألا تسمع قوله :** ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٦] ؛ **فجعل القول فرضًا حتمًا ، كما جعل معرفته فرضًا ، ولم يرض بأن يقول :**

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ١٨٠).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٤٤٢).

(٣) اعتقاد الشافعي للهكّاري(ص: ١٥)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة(ص: ١٧٦).

اعرفوني بقلوبكم. ثم أوجب مع الإقرار الإيمان بالكتب والرسل...»(١).

وقال أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في وجوب الإيمان بالكتب: «قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها... أنا نقرّ باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند اللَّه، وما رواه الثقات عن رسول اللَّه ﷺ، لا نردّ من ذلك شيئًا...»(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنة، جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار باللَّه وملائكته وكتبه ورسله... والإيمان عندهم هو: الإيمان باللَّه وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره حلوه ومره»(٣).

وقال أبو بكر الإسماعيلي(٣٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في لزوم الإيمان بالكتب السماوية عند أهل السُّنة والجماعة: «اعلموا رحمنا اللَّه وإياكم أن مذهب أهل الحديث - أهل السُّنة والجماعة - الإقرار باللَّه وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب اللَّه تعالى، وما صحت به الرواية عن رسول اللَّه ﷺ. . . »(٤).

وقد بوّب البيهقي(٤٥٨) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الاعتقاد بقوله: «باب

---

(١) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص: ٦٠).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (١/ ١٩-٢٠)، والعرش للذهبي (٢/ ٣٨٣).

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري(١/ ٢٢٦، و٢٢٧)، والعرش للذهبي(٢/ ٣٧٤).

(٤) اعتقاد أهل السُّنة للإسماعيلي(ص: ٣٥)، وانظر: العلو للعلي الغفار للذهبي(١/ ٢٢٩)، وذم التأويل لابن قدامة (ص: ١٧)، وكتاب الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي(٩٤).

الإيمان بما أخبر عنه رسول الله ﷺ في ملائكة الله وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والحساب والميزان والجنة والنار وأنهما مخلوقتان معدتان لأهلهما، وبما أخبر عنه من حوضه، ومن أشراط الساعة قبل قيامها، قال الله ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]»[١].

وقال جمال الدين القاسمي الشافعي الأثري(١٣٣٢هـ) رحمه الله بعد أن بيّن أصول الإيمان: «فإن الكفر بكل واحد من هذه الأصول يستلزم الكفر بغيره، فمن كفر بالله كفر بالجميع، ومن كفر بالملائكة كفر بالكتب والرسل، فكان كافرًا بالله؛ إذ كذّب رسله وكتبه، وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كذّب الكتب والرسل؛ فكان كافرًا»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

عن وجوب الإيمان بالكتب يقول ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله: «وكذلك وجوب الإيمان والتصديق بجميع ما جاءت به الرسل من عند الله، وبجميع ما قال الله ﷻ فهو حق لازم، فلو أن رجلًا آمن بجميع ما جاءت به الرسل إلا شيئًا واحدًا كان برد ذلك الشيء كافرًا عند جميع العلماء»[٣].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله وهو يحكي اتفاق المسلمين على

---

(١) الاعتقاد للبيهقي(ص: ٢٠٥).

(٢) محاسن التأويل للقاسمي(٣/ ٣٣٤).

(٣) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٣٢-٢٣٣).

ذلك: «وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وهو أنه يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وبجميع ما أنزله اللَّه من الكتب»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «فالمسلمون: سنيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الإيمان باللَّه وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»(٢).

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى الإيمان بالكتب: التصديق الجازم بأن كلها منزل من عند اللَّه عَزَّ وَجَلَّ على رسله إلى عباده بالحق المبين، والهدى المستبين، وأنها كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لا كلام غيره، وأن اللَّه تعالى تكلم بها حقيقة كما شاء، وعلى الوجه الذي أراد، فمنها المسموع منه من وراء حجاب بدون واسطة، ومنها ما يسمعه الرسول الملكي ويأمره بتبليغه منه إلى الرسول البشري... ومنها ما خطه بيده عَزَّ وَجَلَّ»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان بكتب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يجب إجمالًا فيما أُجمل وتفصيلًا فيما فُصّل»(٤).

* * *

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ٣٧١).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٧).

(٣) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٦٧٢).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٦٧٥).

المبحث الثالث
مجمل اعتقاد الأئمة في الكتب

تقدم في المبحث السابق وجوب الإيمان بكتب اللَّه المنزلة مع ذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسُّنة، وفي هذا المبحث سياق مجمل الاعتقاد الذي يجب على العبد اعتقاده في هذا الباب.

فالإيمان المجمل بالكتب يتضمن عدة أمور:

منها: أن هذه الكتب منزلة من عند اللَّه تعالى، وأنها مشتملة على الحق والهدى والنور والسعادة في الدارين.

ومنها: أنها من كلامه سبحانه، وليست من كلام أحد من المخلوقين.

ومنها: أن إنزال هذه الكتب من عظيم رحمة اللَّه وإحسانه إلى خلقه؛ لأن عقل الإنسان محدود لا يدرك تفاصيل النفع والضرر، فلو وكلت البشرية إلى عقولها القاصرة لضلّت وتاهت في ظلمات الجهل والضلال والكفر.

ومنها: الإيمان بجميع الكتب المنزلة إجمالًا، ما عدا القرآن الكريم فإنه يجب الإيمان به على وجه التفصيل.

ومنها: الإيمان بما سمى اللَّه تعالى من الكتب في القرآن الكريم كالتوراة والإنجيل والزبور والقرآن وصحف إبراهيم.

ومنها: الإيمان كذلك بأن لله عز وجل كتبًا أنزلها على رسله لم يخبرنا عنها، فنؤمن بها إجمالًا كما قال تعالى ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وهذا المعتقد قرره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال نجم الدين النسفي(٥٣٧هـ) رحمه الله: «ولله كتب أنزلها على أنبيائه، وبيّن فيها أمره ونهيه ووعده ووعيده»[(١)].

وفصّل ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رحمه الله القول في ذلك، فقال: **«وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه من التوراة والإنجيل والزبور والقرآن الكريم وصحف إبراهيم وموسى، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.**

وأما الإيمان بالقرآن، فبالإقرار به واتباع ما فيه، وذلك أمرٌ زائدٌ على الإيمان بغيره من الكتب»[(٢)].

وقال أبو الثناء محمود الألوسي(١٢٧٠هـ) رحمه الله: **«والإيمان بالكتب أن يؤمن بأنها كلام الرب جلّ شأنه، منزهة عن الحدوث، منزلة على ذويها»[(٣)].**

---

(١) العقائد النسفية بشرح التفتازاني ص ١٢٩.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٤-٢٥.

(٣) روح المعاني ٣/ ٢٤٥.

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث جبريل الطويل: «والإيمان بالكتب: التصديق بأنها كلامه الحق، سواء نزلت مكتوبة كالتوراة، أو نجومًا كالقرآن»[(١)].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ يعني: القرآن، ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ يعني: الكتب السالفة، بخلاف ما فعله اليهود والنصارى حسب ما أخبر اللَّه عنهم في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١] الآية... وهنا مسألة: إن قال قائل: كيف يمكن الإيمان بجميعها مع تنافي أحكامها؟ قيل له: فيه جوابان: أحدهما: أن الإيمان بأن جميعها نزل من عند اللَّه، وهو قول من أسقط التعبد بما تقدم من الشرائع. الثاني: أن الإيمان بما لم ينسخ منها، وهذا قول من أوجب التزام الشرائع المتقدمة»[(٢)].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن جرير الطبري(٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران: ١١٩]: «ومعنى «الكتاب» في هذا الموضع معنى الجمع، كما يقال: «كثر الدرهم في أيدي الناس» بمعنى الدراهم؛ فكذلك قوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ إنما معناه:

---

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (١/ ١٥٧).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ١٨٠).

بالكتب كلها، كتابكم الذي أنزل اللَّه إليكم، وكتابهم الذي أنزله إليهم، وغير ذلك من الكتب التي أنزلها اللَّه على عباده»(١).

وقال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في الإيمان المجمل بالكتب السماوية: «أن تؤمن بما سمى اللَّه من كتبه في كتابه، من التوراة، والإنجيل، والزبور خاصة، وتؤمن بأن للَّه سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الذي أنزلها، وتؤمن بالفرقان، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الكتب، إيمانك بغيره من الكتب إقرارك به بالقلب واللسان، وإيمانك بالفرقان إقرارك به، واتباعك بما فيه»(٢).

وقال الحسين بن الحسن الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بسائر الكتب مع الإيمان بالقرآن، فهو نظير الإيمان بسائر الرسل مع الإيمان بنبينا صلى اللَّه عليه وسلم وعليهم؛ لأنه قد أخبر عن اللَّه -جلّ وعزّ- أنه أنزل كتبًا على أنبيائه كانوا قبله، كما أخبر عنه بأنه كانت للَّه تعالى قبله رسل وأنبياء، فلا يكمل تصديقه فيما يذكر أنه أنزل عليه، إلا بتصديقه فيما أنزل على غيره، وهذا المعنى الذي ذكرته في وجوب الإيمان بسائر الرسل معه؛ إلا أن الإيمان بما أنزل عليه يقتضي قبوله واتباعه والعمل به على ما يلزمه ويدعو إليه، والإيمان بما أنزل قبله لا يقتضي إلا الاعتراف بأنها من عند اللَّه، وكانت في أوقاتها حقًّا وصدقًا، واتباعها واجبًا للمتعبدين المخاطبين بها، كما أن الإيمان به يقتضي الإيمان بقبول ما

---

(١) جامع البيان للطبري(٧/ ١٤٨).

(٢) تعظيم قدر الصلاة المروزي(١/ ٣٩٣).

جاء به واتباعه في عامة ما أمر به ويدعو إليه»[١].

وقال البيهقي(٤٥٨هـ) رحمه الله: «والإيمان بالقرآن يتشعب شعبًا:

فأولاها: الإيمان بأنه كلام الله -تبارك وتعالى-، وليس من وضع محمد ﷺ، ولا من وضع جبريل عليه السلام.

والثانية: الاعتراف بأنه معجز النظم، لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لم يقدروا عليه.

والثالثة: اعتقاد أن جميع القرآن الذي توفي النبي ﷺ عنه هو هذا الذي في مصاحف المسلمين، لم يفت منه شيء، ولم يضع بنسيان ناسٍ ولا ضلال صحيفة، ولا موت قارئ، ولا كتمان كاتم، ولم يحرّف منه شيء، ولم يزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف...»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رحمه الله: «دلّ الإجمال في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين»[٣].

وقال الخطيب الشربيني الشافعي[٤] (٩٧٧هـ) رحمه الله في تفسير قوله

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي(١/ ٣٢١).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي(١/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) فتح الباري لابن حجر(١/ ١١٨).

(٤) هو شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني القاهري المصري الشافعي، الفقيه المفسر، توفي سنة (٩٧٧هـ)، من مؤلفاته: مغني المحتاج، وشرح التنبيه، والسراج المنير، والإقناع، وغيرها. انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي (٣/ ٧٢)، والأعلام للزركلي(٦/ ٦).

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]: «﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾؛ أي: القرآن بأسره، والشريعة عن آخرها... ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾؛ أي: التوراة والإنجيل وغيرهما من سائر الكتب السابقة على القرآن، والإيمان بالإنزالين جملة فرض عين، وبالأوّل دون الثاني تفصيلًا من حيث إنا متعبدون بتفاصيله فرض ولكن على الكفاية؛ لأنّ وجوبه على كل أحد يوجب الحرج ويشوش المعاش»[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ [الشورى: ١٥]: «فأمر اللَّه نبيه أن يؤمن بجميع الكتب المنزلة»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «الإيمان بالكتب والرسل هو عمود الإيمان وقاعدته وجماعه»[3].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى الإيمان بالكتب: التصديق الجازم بأن كلها منزل من عند اللَّه عَزَّوَجَلَّ على رسله إلى عباده، بالحق المبين، والهدى المستبين، وأنها كلام اللَّه عَزَّوَجَلَّ لا كلام غيره، وأن اللَّه تعالى تكلم بها حقيقة كما شاء، وعلى الوجه الذي أراد، فمنها

(١) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للشربيني (١/ ١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٤٢).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦/ ٤٥).

المسموع منه من وراء حجاب بدون واسطة، ومنها ما يسمعه الرسول الملكي ويأمره بتبليغه منه إلى الرسول البشري»[١].

ويقول ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الإيمان بالكتب السابقة فهو أن نؤمن بأن اللَّه أنزل التوراة على موسى، والإنجيل على عيسى، وآتى داود الزبور، وأنزل صحفًا على إبراهيم وموسى؛ وأن كل ما جاء فيها من خبر فهو حقٌّ صدقٌ؛ وأما الأحكام: فما جاءت شريعتنا بخلافه فالعمل على ما جاءت به شريعتنا؛ لأنه منسوخ، وأما ما لا يخالف شريعتنا فاختلف العلماء في العمل به، والصحيح أنه يعمل به؛ وبسط ذلك في أصول الفقه. وليعلم أن التوراة التي بأيدي اليهود اليوم، والإنجيل الذي بأيدي النصارى لا يوثق بهما؛ لأنهم حَرَّفوا، وبدّلوا، وكتموا الحق»[٢].

وقال صالح الفوزان: «من أصول الإيمان وأركانه: الإيمان بالكتب التي أنزلها اللَّه على الرسل لهداية الخلق؛ فاللَّه تعالى أنزل الكتب على الرسل من كلامه ووحيه وتشريعه، أنزلها على الرسل ليبلغوها إلى أممهم، فيها الأوامر وفيها النواهي، وفيها شرع اللَّه -جل وعلا-.

منها ما سماه اللَّه في القرآن ومنها ما لم يسمّه، ونحن نؤمن بجميع الكتب، ما سماه لنا وما لم يسمّه، كالتوراة التي أنزلها على موسى، والإنجيل الذي أنزله على عيسى، والقرآن الذي أنزله على محمد ﷺ،

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٦٧٢).

(٢) تفسير سورة الفاتحة والبقرة ٣/ ٤٤٥.

والزبور الذي أنزله على داود: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، وصحف إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-، فنؤمن بها كلها، وأنها في مصلحة الخلق وهداية الخلق وإقامة الحجة، فمن آمن ببعض الكتب وكفر ببعضها فهو كافر بالجميع؛ لأنها كلها من كلام اللَّه، فلا يجوز الإيمان ببعضها والكفر بالبعض الآخر، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥].

وكذلك الكتاب الواحد يجب الإيمان به كله، والعمل به كله، فلا نأخذ ما يوافق شهواتنا وندع ما يخالفها.

فمن جحد كتابًا من كتب اللَّه، أو بعضًا من الكتاب، أو كلمة من الكتاب، أو حرفًا من الكتاب، فهو كافر باللَّه ﷻ»[١].

* * *

(١) التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية ص: ١٣٠.

المبحث الرابع

الإيمان بالكتب السابقة يختص بما أنزله اللّٰه سبحانه منها على رسله، لا ما دخله التحريف والتبديل

معنى الإيمان بالكتب السابقة: الإيمان بما أنزله اللّٰه تعالى على أنبيائه ورسله مما لم يدخله التحريف والتبديل، مع الاعتقاد الجازم بأنها وحي من اللّٰه تعالى، وشرائع لتلك الأمم، ومنهاج لهم، على ما قرره علماء المذاهب الأربعة:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

وقال أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى:** ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: **«يعني: موافقًا للتوراة والإنجيل والزبور في التوحيد، وفي بعض الشرائع»**[(١)].

فمعنى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أن القرآن موافقٌ للكتب السابقة في الدعوة إلى التوحيد؛ لأنه دين جميع الأنبياء وجميع بني آدم، وكذلك هو موافقٌ للكتب السابقة في بعض الشرائع التي لم يدخلها النسخ ولا التحريف والتبديل.**

وقال القاضي أبو السعود العمادي (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله**

---

(١) تفسير بحر العلوم ١/ ٤٤١.

تعالى في وصف القرآن: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ﴾ [المائدة: ٤٨]: «أي: رقيبًا على سائر الكتب المحفوظة من التغيير؛ لأنه يشهد لها بالصحة والثبات، ويقرر أصول شرائعها، وما يتأبد من فروعها، ويعيّن أحكامها المنسوخة ببيان انتهاء مشروعيتها المستفادة من تلك الكتب، وانقضاء وقت العمل بها»(١).

ونقل هذا المعنى المفسر أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) عن بعض أهل العلم عند تفسير الآية مقررًا له(٢).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن وهب (١٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ابن زيد في قوله: ﴿يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [البقرة٧٥]، قال: التوراة التي أنزلها اللَّه عليهم يحرفونها، يجعلون الحلال فيها حرامًا، والحرام فيها حلالًا، والحق فيها باطلًا، والباطل فيها حقًّا؛ إذا جاءهم المحق برشوة أخرجوا له كتاب اللَّه، وإذا جاءهم المبطل برشوة أخرجوا له ذلك الكتاب، فهو فيه محق، وإن جاءهم أحد يسألهم شيئًا ليس فيه حق، ولا رشوة، ولا شيء، أمروه بالحق»(٣).

فهذه الرواية التي رواها ابن وهب متضمنة عدم الإيمان بما كان محرفًا، وترك الأخذ به؛ لأنه قول البشر.

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [البقرة:

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣/ ٤٥.

(٢) روح المعاني ٦/ ١٥٢.

(٣) تفسير الطبري (٢/ ٢٤٦).

٧٥] قال مجاهد والسدي: هم علماء اليهود الذين يحرفون التوراة، فيجعلون الحرام حلالًا، والحلال حرامًا، اتباعًا لأهوائهم»(١).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأخبار رسوله ﷺ الثابتة عنه صادقة، وما يوجد بين أهل الكتاب مما يخالف ما ذكرنا ونحوه من القصص الواردة في القرآن والسنة الصحيحة زاعمين أنه منزل في التوراة أو غيره من الكتب السماوية باطل يقينًا لا يعول عليه؛ لأن اللَّه -جل وعلا- صرّح في هذا القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد بأنهم بدلوا وحرفوا وغيروا كتبهم»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الحليمي(٤٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الإيمان بالكتب المنزلة على الأنبياء الذين كانوا قبل نبينا صلى اللَّه عليه وسلم وعليهم، وإن كان واجبًا، فلا يؤخذ بقراءة ما في أيدي اليهود والنصارى منها؛ لأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ قد خوّفهم وزجرهم ونسبهم إلى أنهم كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند اللَّه: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، وقال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، إذا كان هذا هكذا، لم يقع للمسلم تقديمًا بقول اليهود: إنه

---

(١) تفسير القرطبي (٢/ ٣).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ٣٤٥).

من التوراة، وبقول النصراني: إنه من الإنجيل، أو يقولان: إنه من الزبور، إذ كان لا يأتيه أن يكون من وصفهم الذي أخبر اللَّه ﷻ بأنهم ينسبونه إلى اللَّه، ويعلمون من أنفسهم بأنهم كاذبون، وأيضًا: فإن الكفار لا شهادة لهم أصلًا، فكيف يقبل قولهم على اللَّه تعالى ورسله؛ لكنهم أبعد الناس من ذلك، فأولاهم بالرد والتكذيب. هذا وقد ظهر أن أكثر ما في أيديهم لا يجوز أن يكون منزلًا من عند اللَّه ﷻ؛ لأن ما يدعون إليه إنه التوراة: مغازي موسى وقصته بعد فرعون، وما دار بينه وبين بني إسرائيل طول مقامه بين أظهرهم، وصفة وفاته، فلا يخفى على عاقل أن ذلك على وجهه لم ينزل عليه، وإنه بمنزلة الأخبار التي جاءت من السنن، ومحاورات النبي وأصحابه وسائليه والقادمين عليه من الوفود وغيرهم»[(١)].

وقال الحليمي(٤٠٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا في الانجيل الموجود بين أيدي النصارى: «وأما ما يدعي النصارى أنه الإنجيل، فإن فيه من الكفر الصريح من نحو قولهم: «باسم الأب والابن والروح القدس»، وقولهم: يا ملكوت ارحمنا، ما لا يشكل على عاقل أن اللَّه ﷻ لا يرضى من عباده باطلًا، فضلًا عن أن يأمر بإنزاله، وعند علماء المسلمين أنه ليس عند النصارى ذلك الإنجيل المنزل على عيسى صلوات اللَّه عليه،... فأما القرآن، فإنما ينسخ ويعلم ويتعلم ويتلى آناء الليل والنهار؛ لأنه معجزة رسول اللَّه ﷺ، وحجته الباقية بعده، وجامع الأحكام الثانية التي لا معقب لها إلى قيام الساعة، فلا غنى عن حفظه وصونه عن الذهاب

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي(١/ ٣٢٢-٣٢٣).

والضياع، وهذا المعنى غير موجود في تلك الكتب»[١].

وقال أبو بكر البيهقي(٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن اللَّه تعالى كذب أهل التوراة، والإنجيل الذين كانوا على عهد نبينا ﷺ، وأخبر عن خيانتهم، وتحريفهم الكلام عن مواضعه، ووضعهم الكتاب، ثم يقولون هذا من عند اللَّه، وما هو من عند اللَّه ويقولون على اللَّه الكذب وهم يعلمون، فلا يأمن المسلم إذا قرأ شيئًا من كتبهم أن يكون ذلك من وضع اليهود والنصارى»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجعل القرآن مهيمنًا، والمهيمن الشاهد الحاكم المؤتمن، فهو يحكم بما فيها مما لم ينسخه اللَّه، ويشهد بتصديق ما فيها مما لم يبدّل»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كان مذهب جماهير السلف والأئمة: أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، ومن حكم بالشرع المنسوخ فلم يحكم بما أنزل اللَّه، كما أن اللَّه أمر أمة محمد ﷺ أن يحكموا بما أنزل اللَّه في القرآن وفيه الناسخ والمنسوخ، فهكذا القول في جنس الكتب المنزلة»[٤].

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٢٣).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٣٤٥).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ٤٢٨).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٤٣٦-٤٣٧).

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بكتبه المنزلة على رسله، المطهرة من الكذب والزور، ومن كل باطل، ومن كل ما لا يليق بها»(١).

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه لحديث جبريل المشهور: «الكتب التي بأيدي اليهود والنصارى اليوم قد دخلها التحريف والكتمان؛ فلا يوثق بها، والمراد بما سبق الإيمان بأصل الكتب»(٢).

* * *

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٦٧١).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٤١١).

المبحث الخامس

بيان ما اختص القرآن الكريم به

من كونه آخر الكتب المنزلة، والمهيمن عليها، وأنه الناسخ لها، الذي يلزم الناس اتباعه بعد نزوله، وأنه معجز بلفظه ومعناه، وأن اللَّه تعالى قد تكفل بحفظه من التحريف والتبديل.

اقتضت حكمة اللَّه أن تكون الكتب السابقة لآجال معينة ولأوقات محدودة، وأما القرآن الكريم فقد أنزله اللَّه لجميع البشر في كل زمان ومكان من وقت نزوله إلى يوم القيامة، ونسخ به الكتب السابقة، وجعله حاكمًا عليها ومصدقًا لما فيها قبل أن يعتريها التحريف والتبديل، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقد قرر علماء المذاهب الأربعة في كتبهم وتقريراتهم هذه المسائل العظيمة، وبيان ذلك وفق التالي:

- **المسألة الأولى: بيان ما اختصّ القرآن الكريم به من كونه آخر الكتب المنزلة، والمهيمن عليها، وأنه الناسخ لها الذي يلزم الناس اتباعه بعد نزوله:**

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا وجوب الإيمان

بالقرآن: «وأما الإيمان بالقرآن، فبالإقرار به واتباع ما فيه، وذلك أمرٌ زائدٌ على الإيمان بغيره من الكتب»(١).

وصّرح سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك فقال: «ثم الكتب السماوية قد نسخت بالقرآن، تلاوتها وكتابتها وبعض أحكامها»(٢).

ونص أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: في وصف القرآن الكريم: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ أنه الناسخ لسائر الكتب السماوية المتقدمة(٣).

ونصّ على ذلك القاضي أبو السعود العمادي (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال في تفسير الآية: «أي: رقيبًا على سائر الكتب المحفوظة من التغيير؛ لأنه يشهد لها بالصحة والثبات، ويقرر أصول شرائعها وما يتأبد من فروعها، ويعيّن أحكامها المنسوخة ببيان انتهاء مشروعيتها المستفادة من تلك الكتب، وانقضاء وقت العمل بها»(٤).

وممن صرّح بنسخ القرآن لما قبله من الكتب: صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «وأن القرآن هو الناسخ لها»(٥).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٤-٢٥.

(٢) شرح العقائد النسفية ص ١٢٩.

(٣) تفسير بحر العلوم ١/ ٤٤١.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣/ ٤٥.

(٥) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه ص ١٠٧.

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا هيمنة القرآن على ما قبله من الكتب: «﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، ولفظة المهيمن أخص من هذه الألفاظ؛ لأن المهيمن على الشيء هو المعنيّ بأمره، الشاهد على حقائقه، الحافظ لحاصله، ولأن يدخل فيه ما ليس منه، والله -تبارك وتعالى- هو المهيمن على مخلوقاته وعباده، والوصي مهيمن على محجوريه وأموالهم، والرئيس مهيمن على رعيته وأحوالهم، والقرآن جعله الله مهيمنًا على الكتب: يشهد بما فيها من الحقائق، وعلى ما نسبه المحرفون إليها: فيصحح الحقائق ويبطل التحريف، وهذا هو شاهد ومصدق ومؤتمن وأمين»(١).

وقال ابن جزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا نسخ القرآن لما قبله من الشرائع: «﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة١٠٦]: استدلال على جواز النسخ؛ لأنه من المقدورات، خلافًا لليهود لعنهم الله فإنهم أحالوا على الله، وهو جائز عقلًا، وواقع شرعًا فكما نسخت شريعتهم ما قبلها، نسخها ما بعدها»(٢)

وقال الثعالبي (٨٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله سبحانه: ﴿وَمُهَيْمِنًا﴾؛ أي: جعل الله القرآن مهيمنًا على الكتب، يشهد بما فيها من الحقائق، وعلى ما

---

(١) المحرر الوجيز (٢/ ٢٩٩).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٥٤).

نسبه المحرفون إليها، فيصحح الحقائق، ويبطل التحريف، وهذا هو معنى (مُهَيمِنًا)؛ أي: شاهد، ومصدق، ومؤتمن، وأمين»[(١)].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى آية المائدة ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]:

«وقد أشارت الآية إلى حالتي القرآن بالنسبة لما قبله من الكتب، فهو مؤيد لبعض ما في الشرائع مقرر له من كل حكم كانت مصلحته كلية لم تختلف مصلحته باختلاف الأمم والأزمان، وهو بهذا الوصف مصدق؛ أي: محقق ومقرر، وهو أيضًا مبطل لبعض ما في الشرائع السالفة وناسخ لأحكام كثيرة من كل ما كانت مصالحه جزئية مؤقتة مراعى فيها أحوال أقوام خاصة»[(٢)].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقب نقله حديث: «أنتم توفون سبعين أمة، أنتم خيرها وأكرمها على اللَّه»[(٣)]: «وإنما فازوا بهذا ببركة الكتاب العظيم الذي شرفه اللَّه تعالى على كل كتاب أنزله، جعله مهيمنًا عليه، وناسخًا له، وخاتمًا له؛ لأن كل الكتب المتقدمة نزلت إلى الأرض جملة واحدة، وهذا القرآن نزل منجمًا بحسب الوقائع لشدة الاعتناء به وبمن

---

(١) الجواهر الحسان في تفسير القرآن (١/ ٤١٧).

(٢) التحرير والتنوير (٦/ ٢٢١).

(٣) أخرجه الترمذي (٥/ ٧٦) رقم (٣٠٠١) وقال حديث حسن، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤/ ٩٤) رقم (٦٩٨٧)وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

أنزله عليه»(١).

وقال جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]: «﴿بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: الصدق الذي لا ريب فيه أنه من عند اللَّه، ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (ما). و(اللام) للجنس؛ يعني: أنه يصدّق جميع الكتب التي أنزلها اللَّه على أنبيائه من قبله. وإنما قيل (لما قبل الشيء): هو بين يديه؛ لأن ما تأخر عنه يكون وراءه وخلفه. فما تقدم عليه يكون قدامه وبين يديه ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾؛ أي: مؤتمنًا عليه وشهيدًا وحاكمًا على ما قبله من الكتب.

قال ابن جريج: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها فهو حقّ، وما خالفه منها فهو باطل»(٢).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

بيَّن ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ سبب حصول القرآن على هذه المكانة الرفيعة وهيمنته على ما قبله من الكتب بقوله: «وهكذا القرآن، فإنه قرر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن اللَّه وعن اليوم الآخر، وزاد ذلك بيانًا وتفصيلًا، وبيّن الأدلة والبراهين على ذلك، وقرر نبوة الأنبياء كلهم، ورسالة المرسلين، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم،

---

(١) تفسير ابن كثير(١/ ٥٨)، وانظر: فضائل القرآن على سائر الكلام لابن كثير (ص: ١٧٥).

(٢) محاسن التأويل للقاسمي(٤/ ١٥٦).

وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين، وبين عقوبات اللَّه لهم، ونصره لأهل الكتب المتبعين لها، وبين ما حُرف منها وبُدل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضًا ما كتموه مما أمر اللَّه ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة: فهو شاهد بصدقها، وشاهد بكذب ما حرّف منها، وهو حاكم بإقرار ما أقره اللَّه، ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات، حاكم في الأمريات»(١).

وقال عمر بن علي بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]: «والمهيمنُ: الرَّقيبُ... والحافِظُ أيْضًا»(٢).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ٤٨] لأنه شهد لها ووافقها، وطابقت أخباره أخبارها، وشرائعه الكبار شرائعها، وأخبرت به، فصار وجوده مصداقًا لخبرها.

﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ أي: مشتملًا على ما اشتملت عليه الكتب السابقة، وزيادة في المطالب الإلهية والأخلاق النفسية، فهو الكتاب الذي تتبع كل حق جاءت به الكتب فأمر به، وحث عليه، وأكثر

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤).

(٢) اللباب في علوم الكتاب (٦/ ١٠١).

من الطرق الموصلة إليه، وهو الكتاب الذي فيه نبأ السابقين واللاحقين، وهو الكتاب الذي فيه الحكم والحكمة والأحكام، الذي عرضت عليه الكتب السابقة، فما شهد له بالصدق فهو المقبول، وما شهد له بالرد فهو مردود، قد دخله التحريف والتبديل، وإلا فلو كان من عند اللَّه، لم يخالفه»(١).

• المسألة الثانية: بيان كون القرآن معجزًا بلفظه ومعناه:

مما خصّ اللَّه به القرآن الكريم: أن جعله معجزًا بلفظه ومعناه، ومن تدبره وجد فيه من وجوه الإعجاز فنونًا ظاهرة وخفية من حيث اللفظ، ومن جهة المعنى.

وقد تحدى اللَّه به العرب فعجزوا أن يأتوا بمثله أو بشيء من مثله، فكان التحدي أولًا بأن يأتوا بكتاب مثله، كما قال سبحانه: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، فلما عجزوا عن ذلك تحداهم بأن يأتوا بعشر سور منه، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣]، فعجزوا أيضًا، فتحداهم اللَّه ثالثًا بأن يأتوا ولو بسورة منه، فقال سبحانه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]، فعجزوا أيضًا.

ولعلّ الحكمة في إعجازه -واللَّه أعلم- ما خصّ اللَّه به هذا الكتاب

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٢٣٤).

من كونه آخر الكتب السماوية وأعمها وأشملها وأفضلها ، وكونه هو المهيمن عليها ، وتكفّل اللَّه بحفظه ، فيستمر التحدي ويستمر الإعجاز إلى يوم القيامة .

وقد أبان أهل العلم من علماء المذاهب الأربعة عن إعجاز القرآن ، وأنه مادة التحدي لكل المنكرين لنبوة نبينا محمد ﷺ ؛ لأن التحدي به كان لعموم الإنس والجن وهذا ينسحب عليهم إلى يوم القيامة ، ومما جاء في ذلك :

- **أولًا: تقريرات علماء الحنفية:**

قرر علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- مسألة إعجاز القرآن الكريم ، وبيّنوا أن الإعجاز حاصل بلفظه ومعناه ؛ خلافًا لمن زعم من المعتزلة أن إعجازه حاصل بالصّرفة ، كما سيأتي بيانه في أثناء كلامهم .

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : **«والإعجاز حصل بنظمه ومعناه»**[١] .

وقال أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قوله تعالى** : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] : **«فيه الدلالة على إعجاز القرآن» ثم ذكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بعد ذلك كونه معجزًا بلفظه ومعناه»**[٢] .

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : **«القرآن معجزةٌ بنظمه**

---

(١) شرح الفقه الأكبر للقاري ص ١٢٥.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٥/ ٣٤ ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

وبمعناه؛ فإن فيه أخبارًا عن كوائن لا يعرفها إلا اللَّه تعالى، وهي كما أخبر... ولأن الخلق كانوا عاجزين عن الإتيان بمثله أو مثل سورةٍ منه»(١).

وقال رحمة اللَّه الهندي(١٣٠٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض بيانه لإعجاز القرآن وبلاغته وكونه كلام اللَّه تعالى، في كلام طويل له في اثني عشر وجهًا، ومما جاء فيه: «الوجه العاشر: أن القرآن مشتمل على جميع فنون البلاغة من ضروب التأكيد، وأنواع التشبيه والتمثيل، وأصناف الاستعارة، وحسن المطالع والمقاطع، وحسن الفواصل، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل اللائق بالمقام، وخلوّه عن اللفظ الركيك والشاذّ الخارج عن القياس، النافر عن الاستعمال، وغير ذلك من أنواع البلاغات، ولا يقدر أحد من البلغاء الكُملاء من العرب العرْباء إلا على نوع أو نوعين من الأنواع المذكورة، ولو رام غيره في كلامه لم يتأتّ له وكان مقصرًا، والقرآن محتوٍ عليها كلّها، فتلك عشرة كاملة، وهذه الوجوه العشرة تدل على أن القرآن في الدرجة العالية من البلاغة الخارجة عن العادة، ويعرفه فصحاء العرب بسليقتهم، وعلماء الفرق بمهارتهم في فن البيان، وإحاطتهم بأساليبِ الكلام، ومن كان أعرفَ بلغة العرب وفنون بلاغتها، كان أعرف بإعجاز القرآن»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض بيانه لإعجاز معاني القرآن الكريم، ما

---

(١) أصول الدين للبزدوي ص ٢٢٧، وانظر للاستزادة: روح المعاني ١/ ٢٧-٣٠، وإظهار الحق لرحمة اللَّه الهندي (٣/ ٧٧٥) ففيهما تفصيل نافع ومفيد حول مسألة إعجاز القرآن لفظا ومعنى، مع الرد على قول من قال إن إعجازه بالصرفة كالمعتزلة وغيرهم.

(٢) إظهار الحق ٣/ ٧٨٥.

مختصره: «ومن ذلك جمعُه لمعارف جزئية وعلوم كلية لم تعهدها العرب عامة، ولا محمد ﷺ خاصة، من علم الشرائع، والتنبيه على طرق الحجج العقلية، والسِّير والمواعظ والحِكَم وأخبار الدار الآخرة ومحاسن الآداب والشِّيم، وكونه بريئًا من الاختلاف والتفاوت، مع أنه كتاب كبير مشتمل على أنوع كثيرة من العلوم، وأنّ قارئه لا يسأمه، وسامعه لا يمجّه، بل تكراره يوجب زيادة محبة، وكونه جامعًا بين الدليل ومدلوله، فالتالي له إذا كان ممن يدرك معانيه يفهم مواضع الحجة والتكليف معًا في كلام واحد باعتبار منطوقه ومفهومه؛ لأنه ببلاغة الكلام يستدل على الإعجاز، وبالمعاني يقف على أمر اللَّه ونهيه ووعده ووعيده.

ومن ذلك: حفظه لمتعلّميه بالسهولة، والخشية التي تلحق قلوب سامعيه وأسماعهم عند سماعه، والهيبة التي تعتري تاليه، وهذه الخشية قد تعتري من لا يفهم معانيه ولا يعلم تفسيره... فثبت من الأمور المذكورة أن القرآن معجز، وكلام اللَّه تعالى»(١).

- ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا إعجاز القرآن في لفظه ومعناه: «وقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾ الآية [سورة الإسراء: ٨٨]، سبب هذه الآية: أن جماعة من قريش قالت لرسول اللَّه ﷺ: يا محمد جئنا بآية غريبة غير هذا القرآن، فإنا نقدر على المجيء بمثل هذا، فنزلت هذه الآية

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٨١٧-٨٢٣ باختصار.

المصرّحة بالتعجيز، المعلمة بأن جميع الخلائق لو تعاونوا إنسًا وجنًّا على ذلك لم يقدروا عليه، والعجز في معارضة القرآن إنما وقع في النظم والرصف لمعانيه، وعلة ذلك الإحاطة التي لا يتصف بها إلا الله ﷻ، والبشر مقصر ضرورة بالجهل والنسيان والغفلة وأنواع النقص»[1].

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معددًا المكفرات المجمع عليها: «وكذلك من أنكر القرآن أو حرفًا منه، أو غيَّر شيئًا منه، أو زاد فيه- كفعل الباطنية والإسماعيلية- أو زعم أنه ليس بحجة للنبي ﷺ، أو ليس فيه حجة ولا معجزة»[2].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالقران معجزة نبينا ﷺ الباقية بعده إلى يوم القيامة... ووجوه إعجاز القرآن عشرة: منها النظم البديع المخالف لكل نظم معهود في لسان العرب وفي غيرها،... ومنها: الأسلوب المخالف لجميع أساليب العرب. ومنها: الجزالة التي لا تصح من مخلوق بحال، ...»[3].

- **ثالثًا: تقريرات علماء الشافعية:**

قال قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل في إعجاز القرآن. قال بعض العلماء: الوجوه التي يعرف بها إعجاز القرآن نقض العادة المألوفة، ونقض العادة بالقرآن يعرف من وجوه:

---

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٢٧٣).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٦١٤).

(٣) تفسير القرطبي (١/ ٧٢-٧٣).

منها: وروده على مراتب البلاغة مع ضيق مطالبه، وحسن مصادره وموارده بصدق الحكايات، وتحقيق المعاني، والإصابة في تسديد أوامراه وزواجره، وتحسين مواعظه وأمثاله. وقد علم أن في مراعاة الصدق في الحكاية، والتحقيق للمعاني حبسة للسان، وقيدًا على الإنسان يمنعه التوسع في كثير مما يزين به كلامه.

ومنه: إعراض العرب عن معارضته، وانصرافهم عن منازعته، وهم العدد الكثير، والجم الغفير، مع شدة حميتهم، وقوة عَصَبيَّتهم، وتوفر فطنهم، وتمكنهم من أنواع البلاغة، واقتدارهم على وجوه الفصاحة، مع ما وقع بهم من التحدي البليغ، وشدة التقريع، فلم يكونوا ينصرفوا عن هذا الباب إلا للعجز عن الوفاء به.

ومن ذلك: حسن انتظامه بتشاكل سوره وكلماته، وتشابه فصوله وآياته في براعته وفصاحته، وعذوبة لفظه ونصاعته مع اختلاف موارده، وتباين جهاته ومقاصده. ومن ذلك: الإخبار عن الغيوب، وإظهار أسرار القلوب، والإنباء بما كان ويكون، فتحقق الصدق في أخباره، وتبين الوفاء بمواعيده. ومن ذلك: ظهوره على يد من لم يُعْرَف قط بدرس كتاب، ولا نظر في حساب، ولا تعلم للعلوم، ولا لأحكام النجوم، ولا طلب للآثار والأخبار. قال اللَّه عَجَّلَ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]»[١].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني(١/ ٣٥٠-٣٥١).

ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]: «أي: في حال كونه لفظًا عربيًّا، بينًا واضحًا، فمعانيه مفصلة، وألفاظه واضحة غير مشكلة، كقوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]؛ أي: هو معجز من حيث لفظه ومعناه»(١).

وقال ابن حجر(٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وقد جمع بعضهم إعجاز القرآن في أربعة أشياء:

أحدها: حسن تأليفه والتئام كلمه، مع الإيجاز والبلاغة.

ثانيها: صورة سياقه وأسلوبه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظمًا ونثرًا، حتى حارت فيه عقولهم، ولم يهتدوا إلى الإتيان بشيء مثله، مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك، وتقريعه لهم على العجز عنه.

ثالثها: ما اشتمل عليه من الإخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع الدائرة، مما كان لا يعلم منه بعضه إلا النادر من أهل الكتاب.

رابعها: الإخبار بما سيأتي من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده.

ومن غير هذه الأربعة آيات وردت بتعجيز قوم في قضايا أنهم لا يفعلونها فعجزوا عنها، مع توفر دواعيهم على تكذيبه، كتمني اليهود الموت.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم(٢/ ٣٨).

ومنها: الروعة التي تحصل لسامعه. ومنها: أن قارئه لا يمل من ترداده، وسامعه لا يمجه، ولا يزداد بكثرة التكرار إلا طراوة ولذاذة.

ومنها: أنه آية باقية لا تعدم ما بقيت الدنيا. ومنها: جمعه لعلوم ومعارف لا تنقضي عجائبها، ولا تنتهي فوائدها»(١).

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا خلاف بين العقلاء أن كتاب اللَّه تعالى معجز، لم يقدر واحد على معارضته بعد تحديهم بذلك؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فلولا أن سماعه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه، ولا يكون حجة إلا وهو معجزة، وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥١]؛ فأخبر أن الكتاب آية من آياته كاف في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآيات من سواه من الأنبياء، ولما جاء به النبي ﷺ إليهم وكانوا أفصح الفصحاء، ومصاقع الخطباء، وتحداهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين فلم يقدروا، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم تحداهم بعشر سور منه في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٣ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٣ - ١٤]، ثم تحداهم بسورة في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨] الآية،

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٧).

ثم كرر في قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] الآية، فلما عجزوا عن معارضته والإتيان بسورة تشبهه، على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء، نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن فقال: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، هذا وهم الفصحاء اللدُّ، وقد كانوا أحرص شيء على إطفاء نوره وإخفاء أمره، فلو كان في مقدرتهم معارضته لعدلوا إليها قطعًا للحجة، ولم ينقل عن أحد منهم أنه حدث نفسه بشيء من ذلك، ولا رامه»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا وهو يبين وجوه إعجاز القرآن: «الوجه الثالث من وجوه إعجازه: حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحتها، ووجوه إيجازه وبلاغته الخارقة عادة العرب، الذين هم فرسان الكلام وأرباب هذا الشأن. فجاء نطقه العجيب، وأسلوبه الغريب، مخالفًا لأساليب كلام العرب ومنهاج نظمها ونثرها الذي جاءت عليه، ووقفت عليه مقاطع آياته، وانتهت إليه فواصل كلماته، ولم يوجد قبله ولا بعده نظير له. قال ابن عطية: الصحيح والذي عليه الجمهور والحذاق في وجوه إعجازه: أنه بنظمه وصحة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه، وذلك أن اللَّه أحاط بكل شيء علمًا، وأحاط بالكلام كله علمًا، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أي لفظة تصلح أن تلي الأولى، وتبين المعنى بعد المعنى، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره. والبشر محل الجهل والنسيان

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٤/ ٣-٥).

والذهول، ومعلوم ضرورة أن أحدًا من البشر لا يحيط بذلك، فلذلك جاء نظم القرآن في الغاية القصوى من الفصاحة، وبهذا يبطل قول من قال: إن العرب كان في قدرتها الإتيان بذلك، فصرفوا عن ذلك. والصحيح أنه لم يكن في قدرة أحد قط، ولهذا ترى البليغ ينقح القصيدة أو الخطبة حولًا، ثم ينظر فيها، ثم يغير فيها، وهلم جرًّا. وكتاب اللَّه سبحانه لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم يوجد، ونحن تتبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهها في مواضع، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق وجودة القريحة. وقامت الحجة على العالم بالعرب، إذ كانوا أرباب الفصاحة وفطنة المعارضة، كما كانت الحجة في معجزة موسى بالسحرة، وفي معجزة عيسى بالأطباء، فإن اللَّه إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبدع ما تكون في زمان النبي الذي أراد إظهاره، فكان السحر في مدة موسى إلى غايته، وكذلك الطب في زمان عيسى، والفصاحة في زمان محمد ﷺ»[١].

● **رابعًا: تقريرات علماء الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «القرآن معجز بنفسه. فدل على أن الإعجاز في اللفظ والمعنى. وفي بعض آيه إعجاز» ذكره القاضي وغيره[٢].

---

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي(١/ ٢٤)، وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية(١/ ٥٢).

(٢) الفروع لابن مفلح (٢/ ١٧٧).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن معجز بلفظه ونظمه ومعناه»(١).

وقال ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله تعالى: ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا﴾ [آل عمران: ١٦٤]؛ يعني: يتلو عليهم ما أنزله اللَّه عليه من آياته المتلوة، وهو القرآن، وهو أعظم الكتب السماوية، وقد تضمن من العلوم والحكم، والمواعظ، والقصص، والترغيب والترهيب، وذكر أخبار من سبق، وأخبار ما يأتي من البعث والنشور والجنة والنار، ما لم يشتمل عليه كتاب غيرُه، حتى قال بعض العلماء: لو أن هذا الكتاب وُجد مكتوبًا في مصحفٍ في فلاةٍ من الأرض، ولم يُعلم من وضعه هناك، لشهدت العقول السليمة أنه منزل من عند اللَّه، وأن البشر لا قدرة لهم على تأليف ذلك، فكيف إذا جاء على يدي أصدق الخلق وأبرِّهم وأتقاهم، وقال: إنه كلام اللَّه، وتحدى الخلق كلهم أن يأتوا بسورة من مثله، فعجزوا. فكيف يبقى مع هذا شك فيه؟ ولهذا قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فلو لم يكن لمحمد ﷺ من المعجزات الدالة على صدقه غير هذا الكتاب لكفاه، فكيف وله من المعجزات الأرضية والسماوية ما لا يحصى»(٢).

وقال عبد العزيز بن حمد بن ناصر آل معمر (١٢٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ٢٢٠).

(٢) لطائف المعارف (ص١٦٧-١٦٨).

«واعلم أن وجوه الإعجاز في القرآن كثيرة، وبينها بعض العلماء بما حاصله أنه ينحصر مقصود إعجازه في أمور أربعة، وعدها بعضهم أكثر من ذلك، وهو يرجع إلى ما قلناه:

الأول: ما فيه من الإيجاز والبلاغة وحسن التركيب، بحيث وصل في كل منها إلى الرتبة العليا لفظًا ومعنًى، ولهذا اعترف عقلاؤهم وفصحاؤهم أنه لا يقوله بشر...

والثاني: أنه مع كونه من جنس كلام العرب قد جاء في نظمه وأسلوبه مخالفًا لسائر فنونه من النظم والنثر والخطب والشعر والرجز والسجع؛ فحير عقولهم، حتى لم يهتدوا إلى مثل شيء منه؛ إذ لا مثال له يحتذى عليه، ولا إمام يرجع عند الاشتباه إليه، وقد حكي عن غير واحد ممن تصدى لمعارضته أنه اعترته روعة وهيبة كفته عن ذلك...

الثالث: تأثيره في النفوس والقلوب، بحيث تجد من اللذة والحلاوة عند سماعه ما لا تجد عند سماع غيره، ولذلك كان قارئه لا يملّه، وسامعه لا يمجّه، بل الإكباب على تلاوته يزيده حلاوة، وترديده يوجب له محبة وطلاوة...

الرابع: ما فيه من الإحاطة بعلوم الأولين والآخرين، والإخبار بالغيوب الماضية والآتية، وجمعه لعلوم كثيرة لم تتعاط العرب الكلام فيها»[١].

---

(١) منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب (٢/ ٤٣٢-٤٣٧).

• المسألة الثالثة: صيانة اللَّه للقرآن الكريم وتكفّله بسلامته وحفظه من التحريف والتبديل:

القرآن الكريم هو حبل اللَّه المتين، وصراطه المستقيم، وهو مصدر العز والكرامة والتمكين، وهو الهداية للبشرية جمعاء إنسهم وجنهم، كيف لا؟ وهو كلام رب العالمين، وخالق السماوات والأرضين، أنزله اللَّه بواسطة أمين السماء إلى أمين الأرض، ووعد بالحفاظ عليه من كيد الكائدين، وتحريف المحرفين، وعبث العابثين، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهذا بخلاف الكتب المتقدمة فإن اللَّه لم يتولّ حفظها، وإنما استحفظها الربانيين والأحبار، فوقع فيها التحريف والتبديل، وكفى بذلك فضلًا وشرفًا للقرآن الكريم.

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومؤلفاتهم حفظ اللَّه ﷻ لكتابه، ومن أقوالهم في ذلك مايلي:

• أولًا: تقريرات علماء الحنفية:

قال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير قول اللَّه تعالى:** ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]: **«وهو حافظه في كل وقت من الزيادة والنقصان والتحريف والتبديل، بخلاف الكتب المتقدمة؛ فإنه لم يتولّ حفظها، وإنما استحفظها الربانيين والأحبار فاختلفوا فيما بينهم بغيا، فوقع التحريف»**[1].

---

(١) مدارك التنزيل ٢/ ٢٦٩.

وقال الشاه عبد العزيز الدهلوي (١٢٣٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر آياتِ تكفُّلِ اللَّه بحفظ القرآن الكريم: «**وكلُّ ما يكون اللَّه حافظًا له كيف يمكن تبديله وتغييره؟!**»(١).

وقال أيضًا: «**إن القرآن المجيد هو كلام اللَّه، لم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان قطّ، ولن يكون لهذه الأمور إليه سبيلٌ أصلًا أبدًا**»(٢).

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾: «**أي: من كلّ ما يقدح فيه، كالتحريف والزيادة والنقصان وغير ذلك... ولم يحفظ سبحانه كتابًا من الكتب كذلك، بل استحفظها -جل وعلا- الربانيين والأحبار، فوقع فيها ما وقع، وتولى حفظ القرآن بنفسه سبحانه فلم يزل محفوظًا أوّلًا وآخرًا**»(٣).

وقال محمد عبد الستار التونسوي (أحد العلماء المعاصرين): «**واتفق المسلمون قاطبة على أن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقًا وغربًا فما بين ذلك، من أول القرآن إلى آخر المعوذتين، كلام اللَّه تعالى ووحيه، أنزله على نبيه محمد ﷺ، من كفر بحرف منه فقد كفر**»(٤).

---

(١) التحفة الاثني عشرية ١/ ٥٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ٥٣.

(٣) روح المعاني ١٤/ ١٦.

(٤) بطلان عقائد الشيعة ص ٤٦، وانظر الإجماع على ذلك في: الشفا للقاضي عياض ٢/ ١١٠٤.

وقد نصّ علماء الحنفية على تكفير من قال بتعرض القرآن الكريم للتحريف والتبديل؛ لأن ذلك تكذيب لصريح القرآن، ولأنه يؤدي إلى إبطال دين محمد ﷺ[١].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا حفظ اللَّه تعالى للقرآن «قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾؛ يعني: القرآن، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ من أن يزاد فيه أو ينقص منه، قال قتادة وثابت البناني: حفظه اللَّه من أن تزيد فيه الشياطين باطلًا أو تنقص منه حقًّا، فتولى سبحانه حفظه فلم يزل محفوظًا، وقال في غيره: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟﴾ (سورة المائدة: ٥٤) فوكل حفظه إليهم فبدلوا وغيروا»، . . . ثم ذكر قصة بسنده عن يحيى بن أكثم أنه قال: «كان للمأمون -وهو أمير إذ ذاك- مجلس نظر، فدخل في جملة الناس رجل يهودي حسن الثوب حسن الوجه طيب الرائحة، قال: فتكلم فأحسن الكلام والعبارة، قال: فلما أن تقوّض المجلس دعاه المأمون فقال له: إسرائيلي؟ قال: نعم. قال له: أسلم حتى أفعل بك وأصنع، ووعده. فقال: ديني ودين آبائي! وانصرف. قال: فلما كان بعد سنة جاءنا مسلمًا، قال: فتكلم على الفقه فأحسن الكلام، فلما تقوّض المجلس دعاه المأمون وقال: ألست صاحبنا بالأمس؟ قال له: بلى.

---

(١) انظر: شم العوارض في ذم الروافض للقاري ص ١٤١-١٤٢، والأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية للألوسي ص ١٧٣، وفتاوى علماء شبه القارة الهندية في كتاب «الوثيقة التاريخية» لضياء الرحمن الفاروقي ص ٦٣ وما بعدها، فقد ذكر فيه ما يزيد على مائتي عالم كلهم أفتوا بكفر من قال بتحريف القرآن.

قال: فما كان سبب إسلامك؟ قال: انصرفت من حضرتك فأحببت أن أمتحن هذه الأديان، وأنت مع ما تراني حسن الخط، فعمدت إلى التوراة فكتبت ثلاث نسخ فزدت فيها ونقصت، وأدخلتها الكنيسة فاشتريت منى، وعمدت إلى الإنجيل فكتبت ثلاث نسخ فزدت فيها ونقصت، وأدخلتها البيعة فاشتريت مني، وعمدت إلى القرآن فعملت ثلاث نسخ وزدت فيها ونقصت، وأدخلتها الوراقين فتصفحوها، فلما أن وجدوا فيها الزيادة والنقصان رموا بها فلم يشتروها، فعلمت أن هذا كتاب محفوظ، فكان هذا سبب إسلامي. قال يحيى بن أكثم: فحججت تلك السنة فلقيت سفيان بن عيينة فذكرت له الخبر فقال لي: مصداق هذا في كتاب اللَّه ﷿. قال قلت: في أي موضع؟ قال: في قول اللَّه -تبارك وتعالى- في التوراة والإنجيل: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ فجعل حفظه إليهم فضاع، وقال ﷿: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ فحفظه اللَّه ﷿ علينا فلم يضع»[1].

وقال أبو حيان (٧٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]: «حافظون له من الشياطين، وفي كل وقت تكفل تعالى بحفظه، فلا يعتريه زيادة ولا نقصان، ولا تحريف ولا تبديل، بخلاف غيره من الكتب المتقدمة، فإنه تعالى لم يتكفل حفظها»[2].

---

(١) تفسير القرطبي (١٠/ ٥-٦).

(٢) البحر المحيط (٧/ ١٨٤).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا حفظ القرآن من التحريف: «إن قيل: ما الفرق بين التوراة والقرآن؟ فإن كلًّا منهما كلام اللَّه أنزله على رسول من رسله -صلوات اللَّه وسلامه عليهم- والتوراة حرفت وبدلت كما بيناه آنفًا، والقرآن محفوظ من التحريف والتبديل، لو حرف منه أحد حرفًا واحدًا فأبدله بغيره أو زاد فيه حرفًا أو نقص فيه آخر لرد عليه آلاف الأطفال من صغار المسلمين فضلًا عن كبارهم. فالجواب: أن اللَّه استحفظهم التوراة، واستودعهم إياها، فخانوا الأمانة ولم يحفظوها، بل ضيعوها عمدًا، والقرآن العظيم لم يكل اللَّه حفظه إلى أحد حتى يمكنه تضييعه، بل تولى حفظه -جل وعلا- بنفسه الكريمة المقدسة كما أوضحه بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [سورة الحجر: ٩]»[(١)].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن جرير الطبري(٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، قال: «وإنا للقرآن لحافظون من أن يزاد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه»[(٢)].

وقال الحليمي(٤٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بالقرآن يتشعب شعبًا:

فأولاها: الإيمان بأنه كلام اللَّه تعالى...

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٤٠٥).

(٢) جامع البيان للطبري(١٧/ ٦٨).

والثانية : بأنه معجز النظم...

الثالثة : اعتقاد أن جميع القرآن الذين توفي النبي ﷺ عنه هو هذا الذي في مصاحف المسلمين، لم يفت منه شيء، ولم يضع بنسيان ناس، ولا ضلال نجيب، ولا موت قارئ، ولا كتمان كاتم، ولم يحرف منه شيء ولم يزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف...»(١) .

وقال الثعلبي (٤٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] : «﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ : القرآن، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ : من الباطل، ومن الشياطين وغيرهم أن يزيدوا فيه وينقصوا منه ويبدلوا حرفًا، نظيره قوله : ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]»(٢) .

وقال البيهقي(٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «ونعتقد فيما أنزله اللَّه تعالى على رسوله محمد ﷺ في القرآن، ولم ينسخ رسمه في حياته : أنه بقي في أمته محفوظًا، لم تجر عليه زيادة ولا نقصان، كما وعد اللَّه بقوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ وهو كما قال : ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤١ - ٤٢] قال الحسن البصري : حفظه اللَّه من الشيطان : فلا يزيد فيه باطلًا، ولا ينقص منه حقًّا»(٣) .

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي(١/ ٣١٧)، وانظر: شعب الإيمان للبيهقي(١/ ٣٢٦) .
(٢) الكشف والبيان للثعلبي(٥/ ٣٣١) .
(٣) الاعتقاد للبيهقي(ص: ٢٠٨) .

وقال أبو المظفر السمعاني(٤٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى حفظ القرآن أنه يمنع من الزيادة فيه أو النقصان عنه، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، والباطل هو إبليس، ومعناه: أن إبليس لا يقدر أن يزيد فيه ما ليس منه، ولا أن ينقص منه ما هو منه»(١).

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]: «﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾؛ يعني: القرآن، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾؛ أي: نحفظ القرآن من الشياطين أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه أو يبدلوا، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، والباطل: هو إبليس لا يقدر أن يزيد فيه ما ليس منه، ولا أن ينقص منه ما هو منه»(٢).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وخبّرنا مولانا عن القرآن أنه الحافظ له بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وما حفظ الملك الديان فلا يقع فيه زيادة ولا نقصان ولا تحريف ولا بهتان، فكتابنا قد حفظه الملك الجليل، فسلم من التحريف والتبديل»(٣).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الله ضمن لنا: أن يحفظ الذكر الذي أنزله كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فما بعث

---

(١) تفسير أبي المظفر السمعاني(٣/ ١٣١).

(٢) معالم التنزيل للبغوي(٣/ ٥١).

(٣) بستان الواعظين ورياض السامعين (ص: ٢٧١).

اللَّه به رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة محفوظ»[١] .

وقال عمر بن علي بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «واعلم أنه لم يتفق لشيءٍ من الكتب مثل هذا الحفظ ؛ فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف ، والتحريف ، والتغيير ، إما في الكثير منه ، أو في القليل ، وبقاء هذا الكتاب مصونًا عن جميع جهات التَّحريف ، مع أنَّ دواعي الملاحدة ، واليهود ، والنصارى ، متوفرة على إبطاله وإفساده ، فذلك من أعظم المعجزات»[٢] .

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر : ٩] : «﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ؛ أي : في حال إنزاله وبعد إنزاله ، ففي حال إنزاله حافظون له من استراق كل شيطان رجيم ، وبعد إنزاله أودعه اللَّه في قلب رسوله ﷺ ، واستودعه فيها ثم في قلوب أمته ، وحفظ اللَّه ألفاظه من التغيير فيها والزيادة والنقص ، ومعانيه من التبديل ، فلا يحرف محرف معنى من معانيه إلا وقيض اللَّه له من يبين الحق المبين ، وهذا من أعظم آيات اللَّه ونعمه على عباده المؤمنين ، ومن حفظه أن اللَّه يحفظ أهله من أعدائهم ، ولا يسلّط عليهم عدوًّا يجتاحهم»[٣] .

* * *

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦٩-١٧٠).

(٢) اللباب في علوم الكتاب (١٠ / ٢٤).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١ / ٤٢٩).

الفصلُ الرابع
الإيمان بالرسل

ويشتمل على ستة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف النبي والرسول لغةً وشرعًا، وبيان الفرق بينهما.
- المبحث الثاني: حكم الإيمان بالرسل، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته.
- المبحث الثالث: مجمل اعتقاد الأئمة في الرسل الكرام.
- المبحث الرابع: بيان الحكمة من إرسال الرسل.
- المبحث الخامس: معجزات الأنبياء.
- المبحث السادس: الإيمان بنبينا محمد -عليه الصلاة والسلام-.

* * *

المبحث الأول

تعريف النبي والرسول لغةً وشرعًا، وبيان الفرق بينهما

الرسل لغةً: جمع رسول، وهو فعول بمعنى مفعول؛ أي: مرسَل. فمعناه في اللغة يدور على المبعوث لإبلاغ شيء[1].

الأنبياء جمع نبي، والنبي: قيل مأخوذ من النبأ؛ لأن النبي هو الذي أنبأ عن اللَّه، والمنبئ: المخبر.

وقيل: مأخوذ من النَّبْوة والنباوة، وهي: الارتفاع؛ لارتفاع قدر النبي، ولأنه شُرِّف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز، وهو فعيل بمعنى مفعول، والجمع أنبياء[2].

التعريف شرعًا: أهل العلم لهم عدة تعريفات للنبي والرسول لذا سنذكرها ونبين الفرق بينها:

القول الأول: الرسول: هو الذي أوحي إليه وحي، وأمر بتبليغه. والنبي: هو الذي أوحي إليه، ولم يؤمر بتبليغه.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ذكروا فروقًا بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبأه اللَّه بخبر السماء، إن أمره أن

---

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٣٩٢).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (١٥/ ٣٠٢).

يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره فهو نبي، وليس برسول»[١].

وقد اعترُض على هذا التفريق: أن الأنبياء -صلوات اللَّه عليهم- فيهم مرسلون، وفيهم غير مرسلين.

والدليل على صحة الاعتراض: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

القول الثاني: الرسول: من أوحي إليه شرع جديد، والنبي هو المبعوث بشرع من قبله.

وقد اعترُض على هذا التفريق: أنه ليس من شرط الرسول أن يأتي بشرع جديد، فإن داود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة[٢].

القول الثالث: الرسول من أرسل إلى قوم مخالفين له، والنبي من أرسل إلى قوم موافقين له[٣].

القول الرابع: الرسول من أنزل إليه كتاب وشرع مستقل، مع المعجزة التي ثبتت بها نبوته، وأن النبي هو من لم ينزل عليه كتاب وإنما أوحي إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله[٤].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٥٨).

(٢) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٧١٨).

(٣) ذهب إليه ابن تيمية؛ كما في النبوات (٢/ ٨٥٧).

(٤) قاله علي بن سلطان الملا الهروي القاري، في كتابه: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ٣٦٦٩) وذكره الشنقيطي في أضواء البيان (٥/ ٢٩٠).

ولعل أقرب الأقوال: أن الرسول من أرسل إلى قوم مخالفين له، والنبي من أرسل إلى قوم موافقين له، فنوح أول رسول، وإنما بعث إلى قوم مخالفين له.

* * *

المبحث الثاني

حكم الإيمان بالرسل، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته

الإيمان بالرسل أحد أصول الإيمان وأركانه؛ لأن الرسل هم الواسطة بين اللَّه وبين خلقه في تبليغ رسالته وإقامة حجته على خلقه، قال ﷻ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

والإيمان بهم يعني التصديق برسالتهم والإقرار بنبوتهم، وأنهم صادقون فيما أخبروا به عن اللَّه، وقد بلغوا الرسالات، وبينوا للناس ما لا يسع أحدًا جهله.

والأدلة على وجوب الإيمان بالرسل كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠- ١٥١].

ففي هذه الآيات قرن اللَّه الإيمان بالرسل بالإيمان به سبحانه وبملائكته وكتبه، وحكم بكفر من فرّق بين اللَّه ورسله؛ فآمن ببعض

وكفر ببعض.

وفي حديث جبريل عليه السلام المشهور: «**فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ...**»(١).

وهذا الذي قرّره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومؤلفاتهم، كما سيأتي تقريره:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين**»(٢).

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رحمه الله: «**وقد بعث الله تعالى الأنبياء والرسل، والإقرار بهم واجب شرعًا**»(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله: «**لا نفرّق بينهم بأن نؤمن ببعض ونكفر ببعض، بل نؤمن بهم ونصدّقهم كلّهم، فإن من آمن ببعض وكفر ببعض كافرٌ بالكلّ، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝١٥٠ أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ﴾** [النساء: ١٥١]، **فإنّ المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن به منهم موجود في الذي لم يؤمنوا به، وذلك الرسول الذي آمن به جاء بتصديق بقية**

(١) صحيح مسلم برقم ٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥.

(٣) أصول الدين للبزدوي ص ٩٥.

المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافرًا بمن في زعمه أنه يؤمن به؛ لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافرًا حقًّا وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالًا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا»[١].

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفرضٌ علينا الإيمان بهم وتصديقُهم في أخبارهم»[٢].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ يعني: يقولون آمنا بجميع الرسل، ولا نكفر بأحد منهم، ولا نفرّق بينهم كما فرّقت اليهود والنصارى»[٣].

وقال ابن جزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والمعنى: لا نفرق بين أحد من الرسل وبين غيره في الإيمان، بل نؤمن بجميعهم، ولسنا كاليهود والنصارى الذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض»[٤].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «رب العباد، ورب

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٩.

(٢) ضوء المعالي للقاري ص ٧٨.

(٣) تفسير القرطبي(٣/ ٤٢٥).

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ١٥٧).

أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم، الباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم»[١].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رحمه الله: «ومن قولهم -أي: أهل السُّنة-: إن اللَّه سبحانه قد احتج على عباده برسله، والسفراء بينه وبين خلقه، وقطع عذر العباد في الدلالة على صدقهم بما آتاهم من الآيات، وقاهر المعجزات، وتتابع الرسل، وأنزل عليهم الكتاب، وشرع الشرائع، وفرض الفرائض، وختم النبوة برسالة محمد ﷺ أمينه وصفيه، خاتم النبيين كما قال عز وجل: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، **وقال:** ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

نبّه الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله إلى أهمية الإيمان برسل اللَّه ووجوب ذلك، حيث جمع الإيمان بالرسل مع الإيمان باللَّه تعالى، فقال في وصيته التي بيّن فيها معتقده: **«هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه: أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده، وأن محمدًا ﷺ عبده ورسوله، وأنه يؤمن باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله ...»**[٣] إلى آخر وصيته رحمه الله.

---

(١) متن رسالة القيرواني(ص٦).

(٢) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص٢٣٥).

(٣) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة(ص: ١٧٦).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجوب الإيمان بالرسل: «وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله ...»[١].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنة، جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله... والإيمان عندهم: هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره حلوه ومره»[٢].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وجوب الإيمان بالرسل عند أهل السُّنة والجماعة: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن مذهب أهل الحديث -أهل السُّنة والجماعة- الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وقبول ما نطق به كتاب الله تعالى، وما صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ، لا معْدل عما وردا به، ولا سبيل إلى ردِّه، إذ كانوا مأمورين باتِّباع الكتاب والسُّنة، مضمونًا لهم الهدى فيهما، مشهودًا لهم بأن نبيهم ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، مُحذّرين في مخالفته الفتنة والعذاب الأليم»[٣].

ونقل عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع على كفر من

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري(١/ ١٩-٢٠)، والعرش للذهبي(٢/ ٣٨٣).

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري(١/ ٢٢٦، و٢٢٧)، والعرش للذهبي(٢/ ٣٧٤).

(٣) اعتقاد أهل السُّنة للإسماعيلي(ص: ٣٥)، والعلو للعلي الغفار للذهبي(١/ ٢٢٩)، وذم التأويل لابن قدامة (ص: ١٧)، وكتاب الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي(٩٤).

ينكر جميع الأنبياء: «وأجمع أصحاب الشافعي على أن البراهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرسل لا تحل ذبائحهم، ولا نكاح نسائهم، وإن وافقوا المسلمين في حدوث العالم، وتوحيد صانعه»(١).

وقال البيهقي(٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الثاني من شعب الإيمان: وهو باب في الإيمان برسل الله صلوات الله عليهم عامة، اعتقادًا وإقرارًا، إلا أن الإيمان بما عدا نبينا ﷺ هو الإيمان بأنهم كانوا مرسلين إلى الذين ذكروا لهم أنهم رسل الله إليهم، وكانوا في ذلك صادقين محقين، والإيمان بالمصطفى نبينا ﷺ هو التصديق بأنه نبيه ورسوله إلى الذين بعث فيهم وإلى من بعدهم من الجن والإنس إلى قيام الساعة، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، فقرن الإيمان برسوله بالإيمان به، وقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠] الآية إلى آخرها، ففي هذه الآية أن الله عَزَّ وَجَلَّ جعل الكفر ببعض رسله كفرًا بجميعهم، ثم جعل الكفر بجميعهم كفرًا به، وقال بعد ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٢] الآية، فثبت أن حسن المآب إنما يكون لمن لم يفرّق بين رسل الله عَزَّ وَجَلَّ، وآمن بجماعتهم»(٢).

وصرح السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه لا يصح إيمان العبد

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري(١/ ٢٢٦، ٢٢٧)، والعرش للذهبي(٢/ ٣٧٤).
(٢) شعب الإيمان للبيهقي(١/ ٢٧٢).

إلا بالإيمان بالرسل فقال: «**قوله تعالى**: ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، **فبين تعالى أنه لا بد في صحة الإيمان من الإيمان بهذه الأشياء، فبدأ بنفسه، وثنّى بملائكته، وثلّث بكتبه، وربّع برسله**»[١].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**صفة المؤمن من أهل السُّنة والجماعة: من شهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأقرّ بجميع ما أتت به الأنبياء والرسل**»[٢].

وذكر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجمل ما يجب اعتقاده بالرسل حيث قال: «**والإيمان بالرسل يجب أن يكون جامعًا عامًّا، مؤتلفًا لا تفريق فيه ولا تبعيض ولا اختلاف، بأن يؤمن بجميع الرسل، وبجميع ما أنزل إليهم، فمن آمن ببعض الرسل وكفر ببعض، أو آمن ببعض ما أنزل اللَّه وكفر ببعض فهو كافر**»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناقلًا اتفاق المسلمين على وجوب الإيمان بالأنبياء والمرسلين وأن من كفر بنبي واحد كان كافرًا عند جميع المسلمين: «**وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام: وهو أنه يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وبجميع ما أنزله اللَّه من**

---

(١) الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (ص: ٢١٩).
(٢) أورده ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٩٤).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٢).

الكتب، فمن كفر بنبي واحد تعلم نبوته مثل إبراهيم ولوط وموسى وداود وسليمان ويونس وعيسى فهو كافر عند جميع المسلمين، حكمه حكم الكفار»[١]

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أصل الدين الإيمان بالله وكتبه ورسله»[٢].

* * *

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ٣٧١).
(٢) القول السديد شرح كتاب التوحيد (ص: ١٥٤).

المبحث الثالث

مجمل اعتقاد الأئمة في الرسل الكرام

تقدم في المبحث السابق وجوب الإيمان بالرسل الكرام مع ذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسُّنة، وفي هذا المبحث سياق مجمل الاعتقاد الذي يجب على العبد اعتقاده في هذا الباب.

فالإيمان المجمل بالرسل الكرام يتضمن عدة أمور:

منها: الإيمان بالرسل جميعهم، وعدم التفريق بينهم في الإيمان بهم، مع اعتقاد تفاضلهم فيما بينهم، لقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله سبحانه: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ومنها: الإيمان بمن سمى اللَّه لنا بأسمائهم وصفاتهم، واعتقاد أن للَّه رسلًا سواهم، كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

ومنها: اعتقاد أنهم صفوة خلق اللَّه تعالى، كما قال سبحانه في شأنهم: ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦].

ومنها: أنهم صادقون فيما أخبروا به عن اللَّه تعالى، فقاموا بذلك حق القيام، فبلغوا رسالات اللَّه إلى أقوامهم، فما من خير إلا وقد دلوا عليه، وما من شر إلا وقد حذّروا منه، كما قال تعالى في حقهم: ﴿ٱلَّذِينَ

يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وقال سبحانه: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

ومنها: أنهم معصومون عن الكبائر والكفر، وعن كل ما يخلّ بمكانتهم، وقد تقع منهم بعض الصغائر تأكيدًا لبشريتهم، ولكنهم سرعان ما يتوبون منها.

فهذا هو مجمل اعتقاد الأئمة في أنبياء اللَّه ورسله، وهذا الذي قرره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومؤلفاتهم، كما سيتبين من خلال استعراض أقوالهم.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**ونؤمن بالملائكة، والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين**»(١).

وقال أيضًا: «**ونحن مؤمنون بذلك كله، لا نفرّق بين أحد من رسله، ونصدّقهم كلَّهم على ما جاءوا به**»(٢).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمى اللَّه تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن اللَّه تعالى أرسل رسلًا سواهم وأنبياء، قال تعالى:** ﴿وَرُسُلًا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلًا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ﴾ [النساء: ١٦٤]،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٨.

وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ﴾ [غافر: ٧٨]. وعلينا الإيمان بأنهم بلّغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم اللّه به، وأنهم بيّنوه بيانًا لا يسع أحدًا ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النحل: ٨٢]»[١].

وقال في موضع آخر: «وأنه ﷺ وغيره من الأنبياء والرسل صادقون فيما أخبروا به عن اللّه، وأنهم أعلم الخلق وأنصحهم، وأنهم لم يتركوا طريق خير إلا وقد دلّوا أقوامهم عليها، ولم يتركوا طريق شرٍّ إلا وقد حذّروهم منها، وبالجملة: فإرسال الرسل من أعظم نعم اللّه على خلقه، وخصوصًا محمد ﷺ»[٢].

وأكد ذلك صنع اللّه الحلبي الحنفي (١١٢٠هـ) رحمه الله حيث قال: «والإيمان بالرسل: أن نصدّق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن اللّه تعالى، وأن اللّه تعالى أيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأنهم بلّغوا عن اللّه رسالته، وبينوا للمكلفين ما أمرهم ببيانه، وأنه يجب احترامهم، وأن لا نُفرّق بين أحد منهم، من لدن آدم وهو أولهم، إلى نبينا محمد ﷺ وهو آخرهم، ختم اللّه به الأنبياء والمرسلين، كما أفصح قوله جل ذكره: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٣-٢٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٧٧-١٨٨ باختصار.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. ولم تنقطع نبوتهم بموتهم، بل نَسختْ شرائعَهم شريعتُنا، وهي الباقية إلى يوم القيامة، وكلهم متبرئون عن الكبائر مطلقًا، وعن تعمّد الصغائر بعد البعثة»[(١)].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي[(٢)] (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما من جحد ما نزل على نبي من الأنبياء، مثل أن يقول: إن اللَّه لم ينزل التوراة على موسى بن عمران، أو الإنجيل على عيسى ابن مريم، أو جحد نبوة أحد منهم فقال: إنه لم يكن بنبي، فإنه كفر صريح إن أعلنه استتيب، فإن تاب وإلا قتل، وإن أسرّه حتى ظهر عليه قتل، ولم يستتب؛ لأنه حكمه، وحكم من سب رسول اللَّه -عليه الصلاة والسلام-، أو أحد من الأنبياء قُتِل بلا استتابة. ومن سب أحدًا من الأنبياء والرسل أو جحد ما أنزل إليه، أو جحد أحدًا منهم، أو جحد ما جاء به، فهو بمنزلة من سبّ رسول اللَّه -عليه الصلاة والسلام-، يصنع فيها ما يصنع فيه سواء»[(٣)].

وقال حسين بن غنّام الأحسائي المالكي (١٢٢٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن الإيمان بالرسل يلزم منه الإيمان بجميع ما أخبروا به من الأنبياء،

---

(١) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي المالكي، صاحب البيان والتحصيل، وغيره، توفي سنة: ٥٢٠هـ. تراجع ترجمته في: الديباج (٢/ ١٩٥)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣١٦).

(٣) البيان والتحصيل ١٦/ ٤١٦.

والملائكة، والكتب، والبعث، والقدر، وغير ذلك من تفاصيل ما أخبروا به من صفات اللَّه، وصفات اليوم الآخر، كالميزان، والصراط، والجنة، والنار»[(١)].

ويقول محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «. . . **الإيمان بجميع الرسل؛ فلا يجوز قطع بعضهم عن بعض في ذلك، بأن يؤمن ببعضهم دون بعضهم الآخر، وذلك في قوله:** ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠]»[(٢)].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في الإيمان المجمل بالرسل الكرام: «**أن تؤمن بمن سمى اللَّه في كتابه من رسله، وتؤمن بأن للَّه سواهم رسلًا وأنبياء، لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم، وتؤمن بمحمد ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل، إيمانك بسائر الرسل إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد ﷺ إقرارك به، وتصديقك إياه، واتباعك ما جاء به، فإذا اتبعت ما جاء به أديت الفرائض، وأحللت الحلال، وحرمت الحرام، ووقفت عند الشبهات، وسارعت في الخيرات**»[(٣)].

---

(١) العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين (ص: ٤٧).

(٢) أضواء البيان ١/ ١٩.

(٣) تعظيم قدر الصلاة للمروزي(١/ ٣٩٣).

وقال ابن دقيق العيد[١] (٧٠٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان برسل اللَّه: هو التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن اللَّه تعالى، أيّدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأنهم بلغوا عن اللَّه رسالاته، وبينوا للمكلفين ما أمرهم اللَّه به، وأنه يجب احترامهم، وأن لا يفرّق بين أحد منهم»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بالرسل: التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن اللَّه، ودلّ الإجمال في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين، وهذا الترتيب مطابق للآية: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لا ترتب، بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من اللَّه، ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه إلى عباده، والمتلقي لذلك منهم الأنبياء، والواسطة بين اللَّه وبينهم الملائكة»[٣].

وقال أيضًا: «أن الأنبياء في خَلْقهم وخُلُقهم على غاية الكمال، وأن

---

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد، من كبار علماء الشافعية، توفي سنة (٧٠٢هـ)، من مؤلفاته: إحكام الأحكام، والإلمام بأحاديث الأحكام، والاقتراح في بيان الاصطلاح، وشرح الأربعين النووية، وغيرها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٠٧)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (٢/ ٢٢٩)، والأعلام للزركلي(٦/ ٢٨٣).

(٢) شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد(ص: ٣٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٨).

من نسب نبيًّا من الأنبياء إلى نقص في خلقته فقد آذاه، ويخشى على فاعله الكفر»[١].

وقال أيضًا: **«الأنبياء معصومون من الكبائر بالإجماع، واختلف في جواز وقوع الصغائر»**[٢].

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو يشرح المراد بالإيمان بالرسل مبيِّنًا أن اللَّه تعالى-: **«أرسلهم إلى الخلق لهدايتهم، وتكميل معاشهم ومعادهم، وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم؛ فبلّغوا عنه رسالته، وبيّنوا للمكلفين ما أمروا ببيانه، وأنه نزههم عن وصمة ونقص»**[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى مُسَدَّد: **«والأنبياء حق، وعيسى ابن مريم عبد اللَّه ورسوله وكلمته»**[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«والأنبياء أفضل الخلق باتفاق المسلمين»**[٥].

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وهذا**

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٤٣٨).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٦٩).

(٣) فتح المبين شرح الأربعين للهيتمي (ص: ١٦٠-١٦١).

(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٢٧).

(٥) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٥١).

الأصل مبناه على أن يعترف ويعتقد بأن جميع الأنبياء قد اختصهم اللَّه بوحيه وإرساله، وجعلهم وسائط بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه ودينه، وأن اللَّه أيدهم بالبراهين الدالة على صدقهم وصحة ما جاءوا به، وأنهم أكمل الخلق علمًا وعملًا، وأصدقهم وأبرهم وأكملهم أخلاقًا وأعمالًا، وأن اللَّه خصهم بخصائص، وفضلهم بفضائل، لا يلحقهم فيها أحد، وأن اللَّه برأهم من كل خلق دنيء ورذيل، وأنهم معصومون في كل ما يبلغونه عن اللَّه، وأنه لا يستقر في خبرهم وتبليغهم إلا الحق والصواب، وأنه يجب الإيمان بهم وبكل ما أتوه من اللَّه، ومحبتهم وتعظيمهم»[١].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مُبيِّنًا معنى الإيمان بالرسل:

«هو التصديق الجازم بأن اللَّه تعالى بعث في كل أمة رسولا منهم، يدعوهم إلى عبادة اللَّه وحده، والكفر بما يعبد من دونه، وأن جميعهم صادقون مصدقون بارُّون راشدون كرام بررة أتقياء أمناء هداة مهتدون، وبالبراهين الظاهرة والآيات الباهرة من ربهم مؤيدون، وأنهم بلّغوا جميع ما أرسلهم اللَّه به، لم يكتموا ولم يغيروا، ولم يزيدوا فيه من عند أنفسهم حرفًا ولم ينقصوه، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وأنهم كلهم على الحق المبين، وأن اللَّه تعالى اتخذ إبراهيم خليلا، واتخذ محمدًا ﷺ خليلًا، وكلّم موسى تكليمًا، ورفع إدريس مكانًا عليًّا، وأن عيسى عبد اللَّه ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن اللَّه فضّل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم درجات»[٢].

---

(١) الفتاوى السعدية ص ١٤.

(٢) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص ١١٢).

المبحث الرابع
بيان الحكمة من إرسال الرسل

لقد بعث اللَّه الرسل لتعريف الناس بمعبودهم الحق، ولدعوتهم إلى عبادة اللَّه وحده لا شريك له، ولإقامة الدين، والنهي عن التفرّق فيه، ثم مبشرين لمن أخذ بذلك بالجنة والرضوان، ومنذرين لمن نكث عنه بالعذاب والخسران، كي لا يكون لأحد على اللَّه حجة بعد الرسل.

وبعثة الرسل نعمة من اللَّه على البشرية؛ لأن حاجة البشرية إليهم ضرورية، فلا تنتظم لهم حال، ولا يستقيم لهم دين إلا بهم، فحاجتهم إلى الرسل أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وأعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطبيب؛ فإن غاية ما يحصل بعدم وجود الطبيب تضرر البدن، والذي يحصل من عدم الرسالة تضرر القلوب، ولا بقاء لأهل الأرض إلا ما دامت آثار الرسالة موجودة فيهم، فإذا ذهبت آثار الرسالة من الأرض أقام اللَّه القيامة[1].

كما أن في إرسال الرسل والأنبياء إقامة حجة اللَّه على خلقه، كما قال سبحانه: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

وهذا الذي قرره علماء المذاهب الأربعة في مصنفاتهم، كما يتضح

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للشيخ الفوزان ص ١٧٨.

ذلك من خلال النقول التالية:

• **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أحمد بن محمد الغزنوي[1] (٥٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحكمة من إرسال الرسل أمران: أحدهما: أن شكر نعمة المنعم واجب عقلًا وشرعًا، والعقل لا يهتدي لمعرفة ذلك بطريق التفصيل إلا بالسمع، والسمع بإرسال الرسل، فكان واجبًا. الثاني: أن في بعث الرسل إثبات الحجة، وقطع الحجة للحكم، وتحقيق ما وعد اللَّه عَزَّوَجَلَّ بالجنة والنار؛ لأنهم لو لم يُبعثوا لثبت للكفار حجةٌ في عدم إيمانهم، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]»[2].

وقال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن إرسالهم إزاحةٌ للعلّة، وتتميمٌ لإلزام الحجة؛ لئلا يقولوا: لولا أرسلت إلينا رسولًا فيوقظنا من سنةِ الغفلة، ويُنبّهنا بما وجب الانتباه له، ويُعلّمنا ما سبيل معرفته السمع كالعبادات والشرائع»[3].

وقرر ذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «وإرسال الرسل من أعظم نعم اللَّه على خلقه، وخصوصًا محمدًا ﷺ»[4].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي، من فقهاء الحنفية، له العديد من المؤلفات، ومنها: أصول الدين، توفي بحلب سنة (٥٩٤هـ) تقريبًا. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ١/ ٣١٥، وتاج التراجم لقطلوبغا ص ١٠٤.

(٢) أصول الدين للغزنوي ص ١٢٠.

(٣) مدارك التنزيل ١/ ٢٦٤.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٨٨-١٨٩.

وقال أيضًا: «والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فُطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾»(١).

وقال في بيان أن الدعوة إلى التوحيد هو الغاية من إرسال الرسل: «اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل».

ثم استشهد لذلك ببعض الآيات القرآنية، ومنها:

قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]»(٢).

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن اللَّه لـمّا خلق الجنة لأوليائه، والنار لأعدائه، وليس في عقول الناس إمكان معرفة ما يجب عليهم علمًا وعملًا إلَّا بتعليمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كرمًا وفضلًا، فاقتضت حكمته أن يرسل رسلًا مبشرين ومنذرين؛ لتحقيق السُّبل ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ فيكونون وسائط بين الحقّ والخلق ...»(٣).

وقال أيضًا: «وإنما جاء الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ لبيان التوحيد وتِبيان التفريد؛ ولذا أطبقتْ كلمتهم وأجمعت حجتهم على كلمة لا إله إلا اللَّه»(٤).

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٢٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ٧٦-٧٧، وانظر: شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٣٩.

(٣) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ٧٩-٨٠.

(٤) انظر: شرح الفقه الأكبر ص ١٧.

• ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝ ذِكۡرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨-٢٠٩]، ثم أخبر تعالى أنه لم يهلك قرية من القرى إلا بعد إرسال من ينذرهم عذاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ذكرى له وتبصرة، وإقامة حجة؛ لئلا يكون للناس على اللَّه حجة بعد الرسل»[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء١٦٥]، فيقولوا ما أرسلت إلينا رسولًا، وما أنزلت علينا كتابًا، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه: ١٣٤]، وفي هذا كله دليل واضح على أنه لا يجب شيء من ناحية العقل»[٢].

وقال ابن جزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]؛ أي: بعثهم اللَّه ليقطع حجة من يقول: لو أرسل إليّ رسولًا لآمنت»[٣].

• ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ - في تفسير قوله تعالى:

---

(١) المحرر الوجيز (٥/ ١٤٧).

(٢) تفسير القرطبي (٦/ ١٨).

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٣٢٤).

﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]- : «أرسلت رسلي إلى عبادي مبشرين ومنذرين، لئلا يحتج من كفر بي وعبد الأنداد من دوني أو ضل عن سبيلي بأن يقول إن أردت عقابه: ﴿لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]. فقطع حجة كل مبطل ألحد في توحيده وخالف أمره، بجميع معاني الحجج القاطعة عذره، إعذارًا منه بذلك إليهم، لتكون للَّه الحجة البالغة عليهم وعلى جميع خلقه»[١].

وقال الراغب الأصفهاني (٤٢٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن بعثة الأنبياء إلى الناس مما لا يستغنون عنه، لقصور كلهم عن إدراك جزئيات مصالحهم، وفضول أكثرهم عن كلياتهم وجزئياتها، وبعث الأنبياء مبشرين ومنذرين ليكون قد أزاح عللهم، لذا قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]»[٢].

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن المقصود من إرسال الرسل إنذار المذنبين، وبشارة المطيعين، ولما كان دفع الضرر أهم عند ذوي العقول من إيصال النفع لا جرم قدّم الإنذار على التبشير في اللفظ»[٣].

وقال الخازن (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأجمعوا على أنه لا يجوز على رسول اللَّه ﷺ خيانة في الوحي والإنذار، ولا يترك بعض ما أوحي إليه

---

(١) جامع البيان للطبري (٩/ ٤٠٨).

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني (٤/ ٢٣٢).

(٣) مفاتيح الغيب للرازي (٢١/ ٤٢٣)، وانظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (١٢/ ٤٢٠).

لقول أحد؛ لأن تجويز ذلك يؤدي إلى الشك في أداء الشرائع والتكاليف؛ لأن المقصود من إرسال الرسول التبليغ إلى من أرسل إليه، فإذا لم يحصل ذلك فقد فاتت فائدة الرسالة»(١).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنه تعالى أنزل كتبه وأرسل رسله بالبشارة والنذارة، وبين ما يحبه ويرضاه مما يكرهه ويأباه؛ لئلا يبقى لمعتذر عذر، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، وقد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا أحد أغير من اللَّه، من أجل ذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحب إليه المدح من اللَّه، من أجل ذلك مدح نفسه، ولا أحد أحب إليه العذر من اللَّه، من أجل ذلك بعث النبيين مبشرين ومنذرين»، وفي لفظ: «من أجل ذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه»(٢).

• **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرسل بعثوا رحمة للعالمين، ونصيحة لمن أطاعهم من الخليقة أجمعين»(٣).

---

(١) لباب التأويل في معني التنزيل للخازن(٢/ ٤٧٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير(٢/ ٤٧٥).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثاني: القدر- (١/ ٢٦٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠] يقول: أحصى ما هو كائن قبل أن يكون فخلقهم على ذلك العلم السابق فيهم، ثم أرسل بعد العلم بهم والكتابِ، الرسل إلى بني آدم يدعونهم إلى توحيد اللَّه وطاعته، وينهونهم عن الشرك باللَّه ومعصيته، يدلك على تصديق ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ لنبيه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فالرسل في الظاهر تدعوهم إلى اللَّه وتأمرهم بعبادته وطاعته»[1].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يجب أن نؤمن ونعلم أن للَّه علينا الحجة بإنزال الكتب وبَعْثَةِ الرسل»[2].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن اللَّه تعالى أرسل الرسل ليدعوا الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له ...»[3]، ثم ذكر أدلة كثيرة على ذلك.

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أساس الأمر ورأسه، ودعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم: الأمر بعبادة اللَّه وحده لا شريك له، والنهي عن عبادة من سواه؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٦٧).
(٢) لمعة الاعتقاد (ص٦٥).
(٣) الصفدية (٢/ ٢٤١).

ٱللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦]»[١].

وقال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند قوله تعالى:** ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]: **«ودلت الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل هو عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه»[٢].**

وقال عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند نفس الآية: «ودلت هذه الآية على أن الحكمة في إرسال الرسل دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين وإن اختلفت شريعتهم»[٣].**

* * *

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) (ص: ٤٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد (ص: ٣٣).

(٣) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ١٧).

المبحث الخامس
معجزات الأنبياء

وفيه مطلبان:

■ **المطلب الأول: تعريف المعجزة لغةً واصطلاحًا، وبيان نماذج منها:**

المعجزة لغةً: من عَجَزَ، يقال: عَجَزَ فلان عَن الشَّيْء عَجزًا: لم يكن حازمًا، وَعَن الْعَمَل: كَبِرَ فَهُوَ عَاجز، و(أعجزه) الشيء: فاته، و(عجَّزه تعجيزًا): ثبّطه أو نسبه إلى العجز[(١)].

والمعجزة: واحد معجزات الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-[(٢)]، وهي مايظهره اللَّه على أيديهم من الآيات التي يدللون بها على نبوتهم، وأنهم رسل اللَّه ﷻ.

والأولى تسمية معجزات الأنبياء «**بالآيات والبراهين**»؛ لأن هذا هو التعبير القرآني.

ومعنى آيات الأنبياء في الشرع: **الأدلة والعلامات المستلزمة لصدقهم**[(٣)].

---

(١) مختار الصحاح (ص: ٢٠١)، والمعجم الوسيط (٢/ ٥٨٥).

(٢) مختار الصحاح (ص: ٢٠١).

(٣) النبوات (١/ ٢٤٩)، والجواب الصحيح (٥/ ٤١٢).

- **بيان نماذج من آيات الأنبياء:**

قال تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٧ - ٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**كان النبي ﷺ يخطب إلى جِذع، فلما اتخذ المنبرَ تحوَّل إليه، فحَنَّ الجذعُ، فأتاه فمسحَ عليه**»[١].

وعن أنس أن النبي ﷺ «**دعا بماء، فأُتي بقدح رحراح، فجعل القوم يتوضؤون، فحزرت ما بين الستين إلى الثمانين، قال: فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه**»[٢].

وعن جابر: «**أن أم مالك كانت تهدي للنبي ﷺ في عكة لها سمنًا، فيأتيها بنوها، فيسألون الأدم، وليس عندهم شيء، فتعمد إلى الذي كانت تهدي فيه للنبي ﷺ فتجد فيه سمنًا، فما زال يقيم لها أدم بيتها حتى عصرته، فأتت النبيّ ﷺ، فقال: «عصرتيها؟»، قالت: نعم، قال: «لو تركتيها ما**

(١) أخرجه البخاري ح٣٥٨٣.

(٢) أخرجه مسلم ح ٥٩٤١.

زال قائمًا»(١).

■ **المطلب الثاني: الفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء، والأحوال الشيطانية:**

من الأمور التي يجب معرفتها في هذا الباب: التفريق بين المعجزات والكرامات والأحوال الشيطانية، فالمعجزات من خصائص الأنبياء عليهم السلام، والكرامة عامة لكل مؤمن، وأما الأحوال الشيطانية فهي من قبيل تلاعب الشيطان بأوليائه.

ومما ينبغي معرفته: أن المعجزة قد تكون مقرونة بالتحدي، وقد لا يكون فيها تحدٍ، لكنها تكون مقرونة بدعوى النبوة، بخلاف الكرامة فإنها لا يمكن أن تكون مقرونة بدعوى النبوة، بل إن كل كرامة للمؤمن تكون معجزة للرسول، وبهذا التفريق يُعرف فساد من أنكر الكرامات بحجة التباسها بالمعجزات.

ومما ينبغي معرفته أيضًا: أن آيات الأنبياء لا يقع فيها تخلف ولا غلط؛ بخلاف الأحوال الشيطانية، فالغالب عليها الكذب والتدليس.

ثم إن الأحوال الشيطانية أمور معتادة معروفة مكتسبة، ينالها الإنسان بكسبه وتعلمه؛ فهي لا تخرج عن كونها مقدورة للجن والإنس، ويمكن معارضتها بمثلها؛ بخلاف آيات الأنبياء؛ فإنها

---

(١) أخرجه مسلم ح ٥٩٤٦.

لا يقدر عليها جن ولا إنس.

وأيضًا فصاحب الأحوال الشيطانية لا يكون إلا مشركًا أو مكذبًا ببعض ما أنزل اللَّه؛ بخلاف صاحب المعجزة والكرامة؛ فإنه لا يكون إلا مؤمنًا موحدًا ممتثلًا لأوامر اللَّه ونواهيه.

وبهذه الفروق يزول الالتباس بين هذه الأمور الثلاثة، ويتبيّن انحراف المعتزلة في إنكارهم لكرامات الأولياء.

وقد اهتم علماء المذاهب الأربعة بذكر الفروق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية؛ إحقاقًا للحق وإبطالًا للباطل.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والآيات ثابتةٌ للأنبياء، والكرامات للأولياء حقٌّ، وأما التي تكون لأعدائه مثل إبليس وفرعون والدجّال مما رُوي في الأخبار أنه كان ويكون لهم، لا نسمّيها آياتٍ ولا كراماتٍ، ولكن نسمّيها قضاء حاجاتهم، وذلك لأن اللَّه تعالى يقضي حاجاتِ أعدائه استدراجًا لهم وعقوبة لهم، فيغترّون به ويزدادون طغيانًا وكفرًا»[١].

وبيّن أبو المعين النسفي (٥٠٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ الفرق بين المعجزة والكرامة، وردّ على شبهة المعتزلة، فقال: **«وأما ظنهم -أي: المعتزلة- أن إثبات الكرامات يؤدي إلى انسداد طريق الوصول إلى**

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ١٦٨ وما بعدها.

معرفة النبي عليه السلام فظنٌّ باطل، بل كل كرامة للولي تكون معجزة للرسول، فإن بظهورها يُعلم أنه ولي، ولن يكون وليًّا إلا أن يكون محقًّا في ديانته؛ إذ المعتقد دينًا باطلًا: عدوٌ للَّه تعالى لا وليُّه، وكونه محقًّا في ديانتِه، وديانتُه الإقرارُ برسالة رسوله، واتباعه إياه في دينه دليلُ صحةِ رسالة رسوله، فمن جعل ما هو معجزة للرسول ودلالة صدقه مبطلًا للمعجزة وسادًّا لطريق الوصول إلى معرفتها، فقد وقع في غلطٍ فاحش وخطأٍ بيّن.

ثم كيف يؤدّي ذلك إلى التباس الكرامة بالمعجزة، والمعجزة تظهر على إثر الدعوى، والولي لو ادّعى الرسالة لكفر مِنْ ساعته، وصار عدوًّا للَّه تعالى، ولا يُتصوّر بعد ذلك ظهور الكرامة على يده.

وكذا صاحب المعجزة لا يكتم معجزته بل يُظهرها، وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها، ويخاف أنها من قبيل الاستدراج له دون الكرامة، ويخاف الاغترار لدى الاشتهار...»[(١)].

وممن فرّق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية: صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رحمه الله حيث قال: «الفصل الثالث: في كرامات الأولياء: وهم المتقون من المؤمنين، العارفون باللَّه وبصفاته، المقبلون على الطاعات، المعرضون عن اللّذات، فهؤلاء قد يقع لهم كرامات يكرمهم اللَّه بها؛ تأييدًا لتقواهم، وما حصل لهم هذا الإكرام إلا ببركة اتّباع خير الأنام عليه من اللَّه أفضل الصلاة والسلام.

وهي أمر خارقٌ للعادة كالمعجزة، غير أنها لا تقترن بدعوى

---

(١) التمهيد في أصول الدين ص ٨٣-٨٤.

ولا بتحدٍّ، ولا فيها قصدٌ بحيث كلما أراد جرَتْ؛ لأنها من الآيات، وهي على وفق إرادته تعالى، وليس لمخلوق فيها تصرفٌ بما أراد ومتى ما أراد، وأن لا تكون مصادرة للشريعة الغرّاء.

وبالصفات المذكورة تميّزت عن المعجزة، وعن الاستدراج كما يقع لبعض الظَّلمة والفُسّاق والجهّال، بل والكفَرةِ أحيانًا؛ استدراجًا لهم وزيادةً في غيّهم، وعن ما[1] تفعله الشياطين مع أرباب الرياضات بجرّ الأسماء[2]، فمنهم من يُحمل في الهواء، ومنهم من يُؤتى بالأموال المسروقة، ومنهم من يدلّ على السرقة بِرُقاةٍ لِيحْتال على أخذ أموال الناس، وما هو نحو ذلك من الشعوذات فيُسمّونها كرامات، فلا يكون مثله كرامةً، بل هو من أخبار الشياطين ووساوسهم»[3].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والفرق بين المعجزة والكرامة: أن النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يعلم إذا خرق اللَّه له العادة أنه خرقها له لتكون معجزة له، ومصدقة لرسالته، بإعلامه إياه بذلك، فهو يتحدى الناس بها، ويعلم أيضًا أنه إذا أرسله رسولًا: أنه سيفعل ذلك له قبل أن يفعل له ليصدّق رسالته، ومن أكرمه اللَّه من أوليائه

(١) معطوف على جملة: «تميّزت عن المعجزة».

(٢) مثل تلك الأسماء المزعومة للجن أو الملائكة أو... إلخ، وقد كتب فيها المشعوذون شيئًا كثيرًا ليضلوا ويُضلوا عن سبيل اللَّه تعالى.

(٣) سيف اللَّه ص ١١٥-١١٧ باختصار، وانظر للاستزادة كلام الملا القاري في شرح الفقه الأكبر ١٦٨-١٧٤، وكلام اللامشي في التمهيد في قواعد التوحيد ص ٩١.

بخرق عادة لا يعلم بها قبل أن تكون، ولا يعلم إذا كانت الكرامة له أو لغيره؛ لأن ذلك علم غيب، لا يعلمه إلا من أطلعه اللَّه عليه من رسول، قال اللَّه ﷻ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦ - ٢٧]، **فهو إذا ظهرت له يرجو أن تكون له، ويخفيها ويسترها، واللَّه تعالى يظهرها إذا شاء، لا إله إلا هو، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه التوفيق لا شريك له»**[1].

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا أن من الفروق بين الكرامة والخارق الشيطاني: أن الخارق الشيطاني قد يكون للابتلاء والاختبار: «**وكل ما يظهره اللَّه على يدي الدجال من الخوارق للعادة محن امتحن اللَّه بها عباده، وابتلاء ابتلاهم به، ليتميز أهل التنزيه والتوحيد بما يدل عليه العقل السديد**»[2].

وقال محمد بن محمد بن الحاج المالكي (٧٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوم من العباد الجهلة الذين أغواهم الشيطان من حيث لا يشعرون، ولا يفرقون بين الكرامة وبين ما هو من خدع الشيطان: «**حكي عن بعض المريدين أنه كان يحضر مجلس شيخه ثم انقطع، فسأل الشيخ عنه فقالوا له: هو في عافية، فأرسل خلفه فحضر، فسأله: ما الموجب لانقطاعك؟ فقال: يا سيدي كنت أجيء لكم لكي أصل، والآن قد وصلت، فلا حاجة تدعو إلى الحضور ، فسأله عن كيفية وصوله؟ فأخبره أنه في كل ليلة**

---

(١) مسائل أبي الوليد ابن رشد (١/ ٥١٣-٥١٤).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢٣/ ١١٠).

يصلي ورده في الجنة، فقال له الشيخ: يا بني، والله ما دخلتها أبدًا، فلعلك أن تتفضل علي فتأخذني معك، لعلي أن أدخلها كما دخلتها أنت، قال: نعم، فبات الشيخ عند المريد، فلما أن كان بعد العشاء جاء طائر فنزل عند الباب، فقال المريد للشيخ: هذا الطائر الذي يحملني كل ليلة على ظهره إلى الجنة، فركب الشيخ والمريد على ظهر الطائر، فطار بهما ساعة، ثم نزل بهما في موضع كثير الشجر، فقام المريد يصلي، وقعد الشيخ، فقال له المريد: يا سيدي، أما تقوم الليلة؟ فقال الشيخ: يا بني الجنة هذه، وليس في الجنة صلاة، فبقي المريد يصلي، والشيخ قاعد، فلما أن طلع الفجر جاء الطائر ونزل، فقال المريد للشيخ: قم بنا نرجع إلى موضعنا، قال له الشيخ: اجلس، ما رأيت أحدًا يدخل الجنة ويخرج منها، فجعل الطائر يضرب بأجنحته ويصيح، ويريهم أن الأرض تتحرك بهم، فبقي المريد يقول للشيخ: قم بنا لئلا يجري علينا منه شيء، فقال له الشيخ: هذا يضحك عليك يريد أن يخرجك من الجنة، فاستفتح الشيخ يقرأ القرآن، فذهب الطائر وبقيا كذلك إلى أن تبين الضوء، وإذا هما على مزبلة، والنجاسات حولهما، فصفع الشيخ المريد وقال له: هذه هي الجنة التي أوصلك الشيطان إليها، قم فاحضر مع إخوانك، أو كما جرى»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحكاياتهم في هذا المعنى قلّ أن تنحصر، والحاصل منه أن الشيطان لا يترك أحدًا ولا ييأس منه إلا بعد خروج روحه، وأما

(١) المدخل لابن الحاج (٣/ ٢١٥- ٢١٦).

قبل ذلك فيضرب عليه بخيله ورجله، ويستعمل عليه حيله كلها»[١].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في الفرق بين الحال الشيطاني وغيره، ناقلًا عن ابن كثير ومقرًّا له-: «**وتارة تكون الحال فاسدة، لا يمتثل صاحبها ما أمر اللَّه تعالى به رسوله ﷺ، ولا يتصرف بها في ذلك، فهذه حال الأشقياء المخالفين للشريعة، ولا يدل إعطاء اللَّه إياهم هذه الأحوال على محبته لهم، كما أن الدجال له من خوارق العادات ما دلت عليه الأحاديث الكثيرة، مع أنه مذموم شرعا لعنه اللَّه، وكذلك من شابهه من مخالفي الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، انتهى كلام ابن كثير -رحمه اللَّه تعالى-**»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

بين أئمة الشافعية -رحمهم اللَّه- الفرق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية بنصوص واضحة صريحة، ومنها:

أن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل الفارق بين الكرامة والأحوال الشيطانية الاتباع وعدم الابتداع، فقد قال يونس بن عبد الأعلى: قلت للشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**إن صاحبنا -يعني: الليث بن سعد- كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنة، فقال: قصّر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **بل إذا رأيتم**

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٢١٦).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤ / ٤٣).

الرجل يمشي على الماء، ويطير في الهواء، فلا تغتروا به، حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسُّنة»[١].

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الفرق بين المعجزة والكرامة: «اعلم أن المعجزات والكرامات متساوية في كونها ناقضة للعادات، غير أن الفرق بينهما من وجهين:

أحدها: تسمية ما يدل على صدق الانبياء معجزة، وتسمية ما يظهر على الأولياء كرامة؛ للتمييز بينهما.

والوجه الثاني: أن صاحب المعجزة لا يكتم معجزته، بل يظهرها، ويتحدى بها خصومه، ويقول: إن لم تصدقوني فعارضوني بمثلها. وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها، ولا يدّعي فيها، فإن أطلع اللَّه عليها بعض عباده كان ذلك تنبيهًا لما أطلعه اللَّه تعالى عليها على حسن منزلة صاحب الكرامة عنده، أو على صدق دعواه فيما يدعيه من الحال.

وفرق ثالث: وهو أن صاحب المعجزة مأمون التبديل، معصوم عن الكفر والمعصية بعد ظهور المعجزة، وصاحب الكرامة لا يؤمن تبدّل حاله»[٢].

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن المعجزة أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، سالم عن المعارضة، وهي إما حسية وإما عقلية، وأكثر معجزات بني إسرائيل كانت حسية لبلادتهم وقلة

(١) طبقات الشافعيين لابن كثير (ص: ٣٢).

(٢) أصول الدين للبغدادي (ص: ١٧٤-١٧٥).

بصيرتهم، وأكثر معجزات هذه الأمة عقلية لفرط ذكائهم وكمال أفهامهم، ولأن هذه الشريعة لما كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة خصت بالمعجزة العقلية الباقية ليراها ذوو البصائر، كما قال ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه اللَّه إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا». أخرجه البخاري[1]. قيل: إن معناه أن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم، فلم يشاهدها إلا من حضرها، ومعجزة القرآن مستمرة إلى يوم القيامة، وخرقه العادة في أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمغيبات - فلا يمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مما أخبر به أنه سيكون- يدل على صحة دعواه. وقيل: المعنى أن المعجزات الواضحة الماضية كانت حسية تشاهد بالأبصار، كناقة صالح وعصا موسى، ومعجزة القرآن تشاهد بالبصيرة، فيكون من يتبعه لأجلها أكثر؛ لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده، والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرًّا»[2].

وقال السويدي الشافعي (١٢٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يفرّق به بين كرامات الأولياء والأحوال الشيطانية: «الحاصل أن ههنا كرامات تختص الأولياء، وأحوالًا شيطانية تظهر على يد الأشقياء، فالخوارق التي للأولياء تظهر بما يحبه اللَّه تعالى، وتكون مسببة عن كمال الإيمان، وفرط التقوى والإحسان، والأحوال الشيطانية تحصل باتباع الجن

(١) برقم: (٤٩٨١).
(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٤/ ٣-٤).

والشياطين، كما ظهرت في زمن النبي ﷺ لابن صياد، وعلم أنه من جنس الكهان الذين يكون لأحدهم قرين من الجن يخبره بكثير من المغيبات، مما يسترقه من السمع، مع خلط الصدق والكذب»(١).

وقال القاسمي الشافعي الأثري (١٣٣٢هـ) رحمه الله في بيان مايفرّق به بين الكرامات وبين الأحوال الشيطانية: «فأولياء اللّه تعتبر بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسُّنة، ويعرفون بنور الإيمان والقرآن، وبحقائق الإيمان الباطنة، وشرائع الإسلام. فإذا كان الشخص مباشرًا للنجاسات والخبائث التي يحبها الشيطان، أو يأوي إلى الحمامات والحشوش التي تحضرها الشياطين، أو يأكل الحيات والعقارب والزنابير وآذان الكلاب التي هي خبائث وفواسق، أو يشرب البول ونحوه من النجاسات التي يحبها الشيطان، أو يدعو غير اللّه فيستغيث بالمخلوقات ويتوجه إليها، أو يسجد إلى ناحية شيخه ولا يخلص الدين لرب العالمين، أو يلابس الكلاب أو النيران، أو يأوي إلى المزابل والمواضع النجسة، أو يأوي إلى المقابر، لا سيما إلى مقابر الكفار من اليهود والنصارى أو المشركين، أو يكره سماع القرآن وينفّر عنه، ويقدم عليه سماع الأغاني والأشعار، ويؤثر سماع مزامير الشيطان، على سماع كلام الرحمن، فهذه علامات أولياء الشيطان، لا علامات أولياء الرحمن»(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رحمه الله: «وأما الفرق بين الكرامة

---

(١) العقد الثمين في بيان مسائل الدين للسويدي (ص: ١٥٣).

(٢) محاسن التأويل للقاسمي(٦/ ٤٥).

والسحر فهو: أن الخارق غير المقترن بتحدي النبوة: فإن ظهر على يد صالح، وهو القائم بحقوق اللَّه وحقوق خلقه فهو الكرامة، أو على يد من ليس كذلك فهو السحر أو الاستدراج... وتمييز الصالح المذكور عن غيره بيّن لا خفاء فيه؛ إذ ليست السيمى كالسيمى، ولا الآداب كالآداب، وغير الصالح لو لبس ما عسى أن يلبس لا بد أن يرشح من نتن فعله أو قوله ما يميزه عن الصالح»[١].

هذه بعض أقوال الشافعية في الفرقِ بين المعجزات والكرامات من جهة، وبينها وبين الأحوال الشيطانية من جهة أخرى.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

ذكر أئمة الحنابلة الفوارق بين المعجزة والكرامة والأحوال الشيطانية، ومن ذلك:

قال أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (٤١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -ضمن ذكره لجملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يذهب إليه- في بيان الفرق بين المعجزة وكرامات الأولياء: **«وكان يذهب إلى جواز الكرامات للأولياء، ويفرّق بينها وبين المعجزة، وذلك أن المعجزة توجب التحري إلى صدق من جرت على يده، فإن جرت على يدي ولي كتمها وأسرها، وهذه الكرامة، وتلك المعجزة، وينكر على من رد الكرامات ويضلله»**[٢].

---

(١) الفتاوى الحديثية للهيتمي (١/ ٢١٥-٢١٧) مختصرًا.

(٢) اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفضل التميمي في آخر كتاب طبقات الحنابلة (٢/ ٣٠٦).

وقال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إثبات الكرامات دلالة على صحة المعجزات، وذلك أنّا إذا وجدنا رجلًا لا خبرة له بدقيق الحيل، ولا معرفة له بأسباب السحر، ولا صنعة له في المخاريق وأنواع الشعبذة، يلازم الخلوة، وينفرد بالوحدة، ولا يتبصر بالمشاهدات والتجربة، يواصل خدمة ربه فيوليه إحدى هذه الكرامات، ويظهرها على يده، فالأنبياء بذلك أولى، ولأن بين حصول ذلك على سبيل المعجزة وحصوله على سبيل الكرامة أشياء، منها: أنه إذا حصل ذلك للولي لا يتحدى به، ولا يدعو إليه، ولا يفتخر به على طالبيه، وأكثرهم يرى كتمانه والسكوت عنه، ويجعله من باب الأسرار التي يغار عليها أن يطلع عليها، والمعجزات بخلاف ذلك»[1].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا الفرق بين المعجزة والكرامة: «فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين، فلا تبلغ كرامات أحدٍ قطّ إلى مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، ولكن قد يُشاركونهم في بعضها، كما قد يُشاركونهم في بعض أعمالهم. وكرامات الصالحين تدلّ على صحة الدّين الذي جاء به الرسول، لا تدلّ على أنّ الولي معصومٌ»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «وأما كرامات الأولياء: فهي أيضًا من آيات الأنبياء؛ فإنّها إنّما تكون لمن يشهد لهم بالرسالة، فهي دليل على صدق

---

(١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٥٩٨).

(٢) النبوات (١/ ١٤٢-١٤٣).

الشاهد لهم بالنبوّة.

وأيضًا: فإنّ كرامات الأولياء معتادةٌ من الصالحين، ومعجزات الأنبياء فوق ذلك؛ فانشقاق القمر، والإتيان بالقرآن، وانقلاب العصا حيّة، وخروج الدابة من صخرة، لم يكن مثله للأولياء»(١).

وبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ فروقًا عدة بين آيات الأنبياء وأحوال السحرة والكهان حيث قال: «وبينها -أي: آيات الأنبياء- وبين غيرها من الفروق ما لا يكاد يحصى:

الأول: أنّ النبيّ صادقٌ فيما يخبر به عن الكتب، لا يكذب قط. ومن خالفهم من السحرة والكهّان لا بُدّ أن يكذب؛ كما قال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢].

الثاني: من جهة ما يأمر به هذا ويفعله، ومن جهة ما يأمر به هذا ويفعله؛ فإنّ الأنبياء لا يأمرون إلّا بالعدل، وطلب الآخرة، وعبادة اللّه وحده، وأعمالهم البر والتقوى. ومخالفوهم يأمرون بالشرك، والظلم، ويعظّمون الدنيا، وفي أعمالهم الإثم والعدوان.

الثالث: أنَّ السحر والكهانة ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها، ليست خارقة لعادتهم، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتّبعهم.

الرابع: أنَّ الكهانة والسحر يناله الإنسان بتعلّمه، وسعيه، واكتسابه.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٨٠١-٨٠٢).

وهذا مجرّبٌ عند الناس، بخلاف النبوة؛ فإنّه لا ينالها أحدٌ باكتسابه.

الخامس: أنَّ النبوّة لو قُدِّر أنها تنال بالكسب، فإنّما تُنال بالأعمال الصالحة، والصدق، والعدل، والتوحيد. لا تحصل مع الكذب على من دون اللَّه، فضلًا عن أن تحصل مع الكذب على اللَّه. فالطريق الذي تحصل به -لو حصلت بالكسب- مستلزمٌ للصدق على اللَّه فيما يُخبر به.

السادس: أنَّ ما يأتي به الكهّان، والسحرة، لا يخرج عن كونه مقدورًا للجنّ والإنس، وهم مأمورون بطاعة الرسل. وآيات الرسل لا يقدر عليها لا جنّ، ولا إنس، بل هي خارقة لعادة كلّ من أُرسل النبيّ إليه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨].

السابع: أنَّ هذه يمكن أن تُعارض بمثلها، وآيات الأنبياء لا يمكن أحدًا أن يعارضها بمثلها.

الثامن: أنَّ تلك ليست خارقة لعادات بني آدم، بل كلّ ضربٍ منها معتادٌ لطائفة غير الأنبياء. وأما آيات الأنبياء: فليست معتادة لغير الصادقين على اللَّه، ولمن صدّقهم.

التاسع: أنَّ هذه قد لا يقدر عليها مخلوق؛ لا الملائكة ولا غيرهم؛ كإنزال القرآن، وتكليم موسى. وتلك تقدر عليها الجنّ والشياطين.

العاشر: أنَّه إذا كان من الآيات ما يقدر عليه الملائكة؛ فإنّ الملائكة لا تكذب على اللَّه، ولا تقول لبشر إنَّ اللَّه أرسلك، ولم يرسله. وإنما يفعل ذلك الشياطين. والكرامات معتادة في الصالحين منّا، ومَنْ قبلنا،

ليست خارقة لعادة الصالحين. وآيات الأنبياء خارقة لعادة الصالحين. وهذه تُنال بالصلاح؛ بدعائهم، وعبادتهم. ومعجزات الأنبياء لا تُنال بذلك. ولو طلبها النّاس؛ حتى يأذن اللّه فيها. ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧].

الحادي عشر: أنَّ النبيّ قد تقدّمه أنبياء؛ فهو لا يأمر إلا بجنس ما أمرت به الرسل قبله؛ فله نظراء يعتبر بهم. وكذلك الساحر، والكاهن له نظراء يعتبر بهم.

الثاني عشر: أنَّ النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد؛ فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ فيأمر بالتوحيد، والإخلاص، والصدق؛ وينهى عن الشرك، والكذب، والظلم. فالعقول، والفطر توافقه؛ كما توافقه الأنبياء قبله؛ فيصدقه صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عمّا جاء به»[1].

وعن الفرق بين الكرامات والأحوال الشيطانية يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبين كرامات الأولياء وما يشبهها من الأحوال الشيطانية فروق متعددة: منها أن كرامات الأولياء سببها الإيمان والتقوى والأحوال الشيطانية سببها ما نهى اللّه عنه ورسوله ﷺ»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمقصود هنا: الكلام على الفرق بين آيات الأنبياء وغيرهم، وأنّ من قال: إن آيات الأنبياء، والسحر، والكهانة،

(١) المصدر السابق (١/ ٥٥٨-٥٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨٧).

والكرامات، وغير ذلك من جنس واحدٍ، فقد غلط»[١].

وقال محمد بن أحمد السفاريني (١١٨٨) رحمه الله: في بيانه لخوارق العادات «الكرامة وهي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة ولا هو مقدمة، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم لمتابعة نبي كلف بشريعته مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، علم بها ذلك العبد الصالح أم لم يعلم»

ثم قال: «والحاصل أن الأمر الخارق للعادة فهو بالنسبة إلى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل آحاد أمته، وهو بالنسبة للولي كرامة لخلوه عن دعوى نبوة من ظهر ذلك من قبله، فالنبي لا بد من علمه بكونه نبيا، ومن قصد إظهار خوارق العادات وظهور المعجزات، وأما الولي فلا يلزم أن يعلم بولايته ويستر كرامته ويسرها، ويجتهد على إخفاء أمره»[٢].

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رحمه الله: «والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة: أن السحر يكون بمعاناة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك، بل إنما تقع غالبًا اتفاقًا، وأما المعجزة فتمتاز عن الكرامة بالتحدي»[٣].

* * *

(١) النبوات (١/ ٨٠١-٨٠٢).

(٢) لوامع الأنوار البهية للسفاريني(٢/ ٣٩٦، ٣٩٢).

(٣) الكبائر لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٠٩).

المبحث السادس

الإيمان بنبينا محمد -عليه الصلاة والسلام-

وفيه خمسة مطالب:

■ المطلب الأول: معنى الإيمان بنبوته -عليه الصلاة والسلام-:

من الأمور التي يجب على العبد اعتقادها أن اللَّه عز وجل «**أرسل محمدًا ﷺ إلى جميع الثقلين الإنس والجن، وأوجب عليهم الإيمان به، وبما جاء به، وطاعته وتصديقه، وأن يحلّلوا ما حلّل اللَّه ورسوله ﷺ، ويكرهوا ما كرهه اللَّه ورسوله ﷺ، وأن كلّ من قامت عليه الحجة برسالة محمد ﷺ من الإنس والجن فلم يؤمن به؛ استحقّ عقاب اللَّه تعالى؛ كما يستحقّه أمثاله من الكافرين. وهذا أصل متّفق عليه بين الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين، وسائر طوائف المسلمين**»(١).

ومن الأدلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

و قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٢٤٣).

خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧٠].

و قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

و قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

و قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

والإيمان بنبوة النبي ﷺ ومعناه المتّفق عليه بين الأمة هو الذي قرّره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومؤلفاتهم، لكن منهم من أوجز، ومنهم من فصّل، ولكن الاتّفاق حاصل من الكلّ عليه.

- **أولًا: تقريرات أئمّة الحنفيّة:**

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنّ محمدًا عبده المصطفى، ونبيّه

المجتبى، ورسوله المرتضى، وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيّد المرسلين، وحبيب ربِّ العالمين، وكلّ دعوى النبوة بعده فغيٌّ وهوى، وهو المبعوث إلى عامة الجنّ وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى الإيمان بنبوته ﷺ: **«وأما الإيمان بنبينا محمد ﷺ فتصديقُه، واتباعُ ما جاء به من الشرائع إجمالًا وتفصيلًا»**(٢).

وقرّر ذلك الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه لشهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، حيث قال: **«وفي مقام الرّسالة إشارة إلى وجوب طاعته، وتصديقه، وأنه ناسخٌ شرائع من قبله»**(٣).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقرّرًا أنّ طاعة نبينا محمد -عليه الصلاة والسلام- من معاني نبوّته: **«والطاعة للَّه ولرسوله ﷺ إيمان»**(٤).

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ - مبيّنًا معنى الإيمان بالرسول عليه الصلاة والسلام-: **«بالامتثال لما أمركم اللَّه ورسوله ﷺ، فلا تشوبوا أعمال الإيمان بأعمال أهل الجاهلية»**(٥).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٣-٢٤).

(٣) انظر: شرح الفقه الأكبر (ص ١٣٢).

(٤) تفسير القرطبي (١٧ / ٢٨٨).

(٥) التحرير والتنوير (٢٨ / ٢٠).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أعظم أنواع تعظيم رسول اللَّه ﷺ هو اتّباعه، والاقتداء به في إخلاص العبادة للَّه -جل وعلا- وحده»[1].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]: «فأمرهم أن يسمعوا قوله، ويطيعوا أمره، ويحذروا مخالفته، وقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، فأمرهم بطاعة رسوله ﷺ كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسّك بسنّة نبيّه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه؛ فنبذ كثير ممن غلبت عليهم شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان سنن نبي اللَّه ﷺ وراء ظهورهم، ومالوا إلى أسلاف لهم قلّدوهم دينهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن نبي اللَّه -عليه الصلاة والسلام-، ودفعوها، وأنكروها، وجحدوها، افتراء منهم على اللَّه، ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠]»[2].

وقال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما النصيحة للرسول ﷺ في حياته: فبذل المجهود في طاعته، ونصرته، ومعاونته، وبذل المال إذا أراده، والمسارعة إلى محبته، وأما بعد وفاته: فالعناية بطلب سنته، والبحث عن أخلاقه وآدابه، وتعظيم أمره، ولزوم القيام به،

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٤٠٧).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة الأشعري (١/ ١١).

وشدّة الغضب والإعراض عن من يدين بخلاف سنته، والغضب على من ضيعها لأثرة دنيا، وإن كان متديّنًا بها، وحبّ من كان منه بسبيل من قرابة، أو صهر، أو هجرة، أو نصرة، أو صحبة ساعة من ليل أو نهار على الإسلام، والتشبه به في زيه ولباسه»[١].

ونقل ابن كثير(٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] ثمّ قال: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾؛ «أي: متبع فيه الرسول ﷺ، فإن للعمل المتقبّل شرطين:

أحدهما: أن يكون خالصًا للَّه وحده.

والآخر: أن يكون صوابًا موافقًا للشريعة. فمتى كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يتقبل؛ ولهذا قال رسول اللَّه ﷺ: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[٢] رواه مسلم من حديث عائشة، عنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

فعمل الرهبان ومن شابههم، وإن فُرض أنهم مخلصون فيه للَّه؛ فإنه لا يتقبّل منهم، حتى يكون ذلك متابعًا للرسول ﷺ المبعوث إليهم وإلى الناس كافة، وفيهم وأمثالهم، قال اللَّه تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩]»[٣].

---

(١) تعظيم قدر الصلاة للمروزي(٢/ ٦٩٣)، وانظر: الإيمان لابن منده (١/ ٤٢٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (ح٤٤٦٨).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير(١/ ٣٨٥).

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]: «يُقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدّسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يُحكّم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؛ أي: إذا حكّموك يطيعونك في بواطنهم، فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلّمون لذلك تسليمًا كليًّا، من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة، كما ورد في الحديث: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به[1]»[2].

وقال المقريزي (٨٤٥هـ) رحمه الله: «كل عمل بلا متابعة؛ فإنه لا يزيد عامله إلا بُعدًا من اللَّه تعالى، فإن اللَّه تعالى إنما يُعبد بأمره، لا بالأهواء والآراء... وهذ الضرب يكثر فيمن انحرف عن الصراط المستقيم من المنتسبين إلى الفقه والعلم والفقر والعبادة؛ فإنهم يرتكبون البدع والضلال والرياء والسمعة، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا»[3].

- **رابعًا: تقريرات أئمّة الحنابلة:**

قال أبو العباس الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد اللَّه أحمد بن

---

(١) أخرجه البخاري في كتابه قرة العينين برفع اليدين في الصلاة (١/ ٣٨، برقم (٤٣)، وصححه النووي في كتاب الأربعين النووية رقم (٤١).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٣٤٩).

(٣) تجريد التوحيد المفيد للمقريزي (ص: ٤٢-٤٣).

محمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «نظرت في المصحف: فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. **وجعل يكرّرها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعلّه أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ، فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾** [النساء: ٦٥]. **وقال: وسمعت أبا عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «من ردّ حديث النبي ﷺ، فهو على شفا هلكة»**[١].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيّنًا أن مع الإقرار ببعثة النبي ﷺ يلزم البراءة من كلّ دين يخالف ما بُعث به: «**ومن أقرّ برسالة محمد ﷺ، وأنكر كونه مبعوثًا إلى العالمين، لا يثبت إسلامه حتى يشهد أن محمدًا رسول الله إلى الخلق أجمعين، أو يتبرّأ مع الشهادتين من كلّ دين يخالف الإسلام. وإن زعم أن محمدًا رسول مبعوث بعدُ غير هذا، لزمه الإقرار بأن هذا المبعوث هو رسول الله؛ لأنّه إذا اقتصر على الشهادتين احتمل أنه أراد ما اعتقده**»[٢].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى شهادة أن محمدًا رسول الله: «**فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتّبعه، ونرضيه، ونحبّه، ونسلّم لحكمه، وأمثال ذلك**»[٣].

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الأول: الإيمان- (١/ ٢٦٠)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٤٩).

(٢) المغني في فقه الإمام أحمد (١٠ / ٩٣).

(٣) الرسالة التدمرية (ص٢٠٦).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد اللَّه إلا بما شرع»[(١)].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى شهادة أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ: «هو التصديق الجازم من صميم القلب، المواطئ لقول اللسان، بأنّ محمدًا عبده ورسوله إلى كافة الناس: إنسهم وجنهم، ﴿شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦]، فيجب تصديقه في جميع ما أخبر به من أنباء ما قد سبق، وأخبار ما سيأتي، وفيما أحلّ من حلال، وحرّم من حرام، والامتثال والانقياد لما أمر به، والكفّ والانتهاء عما نهى عنه، واتّباع شريعته، والتزام سنته في السرّ والجهر، مع الرضا بما قضاه، والتسليم له، وأن طاعته هي طاعة اللَّه، ومعصيته معصية اللَّه؛ لأنه مبلّغ عن اللَّه رسالته، ولم يتوفّه اللَّه حتى أكمل به الدين، وبلّغ البلاغ المبين، وترك أمته على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعده إلا هالك»[(٢)].

■ المطلب الثاني: عموم رسالته، وأنه لا يسع أحدًا الخروج عنها:

مما خصّ اللَّه به نبيّه محمدًا ﷺ: عموم رسالته إلى الثقلين الجنّ والإنس، كما قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ

---

(١) ثلاثة الأصول (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص: ١٩٠).

(٢) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص: ١٤).

لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨].

وعن جابر بن عبد اللَّه الأنصاري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«أُعطيت خمسًا لم يُعطهن أحد قبلي، كان كل نبيّ يُبعث إلى قومه خاصة، وبُعثت إلى كلّ أحمر وأسود، وأُحلّت لي الغنائم، ولم تحلّ لأحد قبلي، وجُعلت لي الأرض طيبة طهورًا ومسجدًا، فأيّما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونُصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأُعطيت الشفاعة»**[١].

وهذا أمر مجمع عليه بين جميع طوائف المسلمين.

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة ذلك في كتبهم ومؤلفاتهم.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: **«وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحقّ والهدى، وبالنور والضياء»**[٢].

وقال أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (٣٧٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ

(١) أخرجه البخاري برقم ٣٢٥، ومسلم برقم ٥٢١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٧).

﴿لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]: «**قوله تعالى**: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ **يعني: محمدًا** ﷺ، ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾؛ **يعني: ليكون القرآن نذيرًا للإنس والجن**»[(١)].

وقال أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره للآية السابقة: «﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾: **للجنّ والإنس، وعموم الرسالة من خصائصه -عليه الصلاة والسلام-**»[(٢)].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح قول الطحاوي السابق: «**وأما كونه مبعوثًا إلى كافة الورى فقد قال** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، **وقد قال تعالى**: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، **وقال تعالى**: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، **وقال** ﷺ: «**أُعطيتُ خمسًا لم يُعطَهنّ أحدٌ من الأنبياء قبلي... وكان النبيّ يُبعث إلى قومه خاصةً، وبُعثت إلى الناس عامة**»[(٣)]. **وقال** ﷺ: «**لا يسمع بي رجلٌ من هذه الأمة يهوديٌ ولا نصرانيٌ ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار**»[(٤)]...»[(٥)].

فتبيّن بهذه الأدلة عموم رسالته ﷺ، وأنه لا يسع أحدًا الخروج عن شريعته، كائنًا من كان، ومن فعل ذلك أو اعتقده كان من أصحاب النار.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردّ زعم بعض النصارى أنه أُرسل إلى العرب

---

(١) بحر العلوم (٢/ ٥٢٨).

(٢) تفسير النسفي= مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٢/ ٥٢٤).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم (٢٤٠).

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٩٩-٢٠٠) باختصار.

خاصة دون غيرهم: «وكونه ﷺ مبعوثًا إلى الناس كافةً معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة، وأما قول بعض النصارى: إنه رسولٌ إلى العرب خاصةً، فظاهر البطلان»[١].

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] «فيه تنبيه لسائر الناس على افتراء من زعم منهم أنه ﷺ مرسلٌ إلى العرب خاصة، وقيل: إنه أمرٌ له -عليه الصلاة والسلام- ببيان أن سعادة الدارين المشار إليهما فيما تقدم غير مختصةٍ بمن اتبعه من أهل الكتابين، بل شاملة لكل من يتّبعه، كائنًا من كان، وذلك ببيان عموم رسالته ﷺ، وهي عامةٌ للثقلين، كما نطقت به النصوص، حتى صرّحوا بكفر منكره»[٢].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف]، وهذه الآية خاصة لمحمد ﷺ بين الرسل، فإن محمدًا ﷺ بعث إلى الناس كافة، وإلى الجن، قاله الحسن، وتقتضيه الأحاديث، وكل نبي إنما بعث إلى فرقة دون العموم»[٣].

وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرّرًا أن أنه لا يسع أحدًا أن يدين بغير الإسلام: «كلّ نصراني بلغه أمر نبينا وشرعنا فلم يؤمن به لم

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٠٠.

(٢) روح المعاني ٩/ ٨٢.

(٣) المحرر الوجيز (٣/ ١١٠).

تنفعه نصرانيته؛ لأنَّه قد ترك ما أخذ عليه من العهد في شرعه، ولذلك قال في الحديث: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي، ولا نصراني، ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أُرسلت به إلا كان من أصحاب النار»»(١).

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ دال نصًّا على العموم، لرفع احتمال تخصيص رسالته بغير بني إسرائيل، فإن من اليهود فريقًا كانوا يزعمون أن محمدًا ﷺ نبي، ويزعمون أنه نبي العرب خاصة، ولذلك لما قال رسول اللَّه ﷺ لابن صياد، وهو يهودي: «أتشهد أني رسول الله»، قال ابن صياد: أشهد أنك رسول الأميين، وقد ثبت من مذاهب اليهود مذهب فريق من يهود أصفهان يدعون بالعيسوية، وهم أتباع أبي عيسى الأصفهاني اليهودي القائل: بأنّ محمدًا رسول اللَّه إلى العرب خاصة، لا إلى بني إسرائيل؛ لأن اليهود فريقان: فريق يزعمون أن شريعة موسى لا تُنسخ بغيرها، وفريق يزعمون أنها لا تُنسخ عن بني إسرائيل، ويجوز أن يُبعث رسول لغير بني إسرائيل»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨]: «وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين باللَّه من قومك

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢٣ / ٢٧).

(٢) التحرير والتنوير (٩ / ١٣٩).

خاصة، ولكنّا أرسلناك كافة للناس أجمعين؛ العرب منهم والعجم، والأحمر والأسود، بشيرًا من أطاعك، ونذيرًا من كذّبك ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أرسلك كذلك إلى جميع البشر»[١].

وقال أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما بُعث محمد ﷺ نذيرًا للجن والإنس»[٢].

وقال الراغب الأصفهاني (٤٢٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن المراد بالإسلام شريعة محمد -عليه الصلاة والسلام-، فبيّن أن من تحرّى بعد بعثته شريعة أو طاعة للَّه من غير متابعته في شريعته فغير مقبول منه»[٣].

وقال أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]: «أي: جامعًا بالإنذار والإبلاغ. وقيل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، على التقديم والتأخير، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «بُعثت إلى الأحمر والأسود[٤]»[٥].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله ﷺ: «لا يسمع بي أحد من هذه الأمة»[٦]؛ أي: من هو موجود في زمني وبعدي إلى يوم القيامة،

---

(١) جامع البيان للطبري (٢٠/ ٤٠٥).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (٢/ ٤١٦).

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني (٢/ ٦٩٢).

(٤) قطعة من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٤٢٦٤).

(٥) تفسير أبي المظفر السمعاني (٤/ ٣٣٣).

(٦) قطعة من حديث تقدم تخريجه قريبًا.

فكلّهم يجب عليهم الدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهودي والنصراني تنبيهًا على من سواهما، وذلك لأن اليهود النصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتابًا فغيرهم ممن لا كتاب له أولى»[(١)].

ونقل ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عديد من العلماء كابن حزم، وابن عبد البر، والجويني، وابن تيمية -رحمهم اللَّه- الإجماع على عموم رسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الجن والإنس[(٢)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نبينا محمد ﷺ نبي رسول، بعثه اللَّه إلى جميع العالمين»[(٣)].

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونعتقد أن محمدًا المصطفى خير الخلائق، وأفضلهم، وأكرمهم على اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وأعلاهم درجة، وأقربهم إلى اللَّه وسيلة، بعثه اللَّه رحمة للعالمين، وخصه بالشفاعة في الخلق أجمعين»[(٤)].

ونقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتّفاق المسلمين على أنه ﷺ مبعوث إلى الثقلين أجمعين حيث قال: «ومما يجب أن يُعلم: أن اللَّه بعث محمدًا ﷺ إلى جميع الإنس والجن، فلم يبق إنسيّ ولا جنيّ إلا وجب

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ١٨٨).
(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٤٥).
(٣) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٥٨٨).
(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص٧٨).

عليه الإيمان بمحمد ﷺ واتّباعه، فعليه أن يصدقه فيما أخبر، ويطيعه فيما أمر، ومن قامت عليه الحجة برسالته فلم يؤمن به، فهو كافر، سواء كان إنسيًّا أو جنيًّا. ومحمد ﷺ مبعوث إلى الثقلين باتّفاق المسلمين»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ثبت بالكتاب والسُّنة والإجماع أن مَن بلغته رسالة النبي ﷺ فلم يؤمن به فهو كافرٌ، لا يُقبل منه الاعتذار بالاجتهاد؛ لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة»[٢].

وقال ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلما طبق الشرك أقطار الأرض، واستطار شرره في الآفاق من المشرق إلى المغرب، بعث اللَّه محمدًا ﷺ بالحنفية المحضة، والتوحيد الخالص، دين إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وأمره أن يدعو الخلق كلهم إلى توحيد اللَّه وعبادته وحده لا شريك له، فكان يدعو الناس سرًّا إلى ذلك نحوًا من ثلاث سنين، فاستجاب له طائفة من الناس، ثمّ أُمر بإعلان الدعوة وإظهارها، وقيل له: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، فدعا إلى اللَّه وإلى توحيده وعبادته وحده لا شريك له جهرًا، وأعلن الدعوة، وذم الآلهة التي تعبد من دون اللَّه، وذمّ من عبدها وأخبر أنه من أهل النار، فثار عليه المشركون، واجتهدوا في إيصال الأذى إليه وإلى أتباعه، وفي إطفاء نور اللَّه الذي بعثه به، وهو لا يزداد إلا إعلانًا بالدعوة، وتصميمًا على إظهارها وإشهارها، والنداء بها في مجامع الناس»[٣].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتحدّث عن خصائص

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٠٣).

(٢) المصدر السابق (١٢/ ٤٩٦).

(٣) الحكم الجديرة بالإذاعة (٢٥-٢٦).

النبي ﷺ: «**ومنها: بعثته ﷺ إلى الناس عامة جنهم وإنسهم كما قال تعالى**: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] **الآية، وقال تعالى**: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]»(١).

■ المطلب الثالث: أنه خاتم الأنبياء:

ومما يجب الإيمان به: **اعتقاد** أنه ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، كما دلّ على ذلك الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة.

ومن ادّعى النبوة بعده فهو مرتدٌ يجب قتله، كما فعل الصحابة رضي الله عنهم مع مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وغيرهما من المتنبئين.

قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وعن أبي حازم، قال: قاعدت أبا هريرة رضي الله عنه خمس سنين، فسمعته يحدّث عن النبي ﷺ، قال: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر**»(٢).

وقد اهتمّ علماء المذاهب الأربعة ببيان هذه المسألة تأليفًا وتدريسًا؛ وذلك لأن الإخلال بها يؤدي إلى الخروج عن شريعة محمد ﷺ.

● أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله في العقيدة التي كتبها على مذهب

---

(١) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص: ٥٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم ٣٤٥٥ ومسلم برقم ١٨٤٢.

أبي حنيفة وصاحبيه: «وإنه ﷺ خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيّد المرسلين، وحبيب ربّ العالمين، وكل دعوى النبوة بعده فغيٌّ وهوى»(١).

وأكّد ذلك الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «والحاصل أنه -عليه الصلاة والسلام- خاتم الأنبياء والرسل الكرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ولحديث: «لا نبيّ بعدي»(٢)»(٣).

وقال صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ختم اللَّه به الأنبياء والمرسلين، كما أفصح قوله -جلّ ذكره-: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولم تنقطع نبوتهم بموتهم، بل نَسختْ شرائعَهم شريعتُنا، وهي الباقية إلى يوم القيامة»(٤).

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكونه ﷺ خاتم النبيين مما نطَق به الكتاب، وصدَعتْ به السُّنة، وأجمعتْ عليه الأمة، فيَكفر مدّعي خلافه، ويُقتل إن أصرّ ...»(٥).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: (نحن الآخرون السابقون):

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٧).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) ضوء المعالي لبدء الأمالي (ص ٨٤).

(٤) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه (ص ١٠٧-١٠٨).

(٥) روح المعاني (٢٢/ ٤١).

يريد عليه السلام آخر الأنبياء والرسل، وهو خاتم النبيين، لا نبي بعده»[١].

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله: «ونزول عيسى المسيح، وقتله الدجال، حقّ صحيح عند أهل السُّنة؛ لصحيح الآثار الواردة في ذلك؛ ولأنه لم يرد ما يبطله ويضعفه، خلافًا لبعض المعتزلة والجهمية، ومن رأى رأيهم من إنكار ذلك، وزعمهم أن قول اللّه تعالى عن محمد ﷺ: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقوله ﷺ: «لا نبي بعدى»، وإجماع المسلمين على ذلك، وعلى أن شريعة الإسلام باقية غير منسوخة إلى يوم القيامة يردّ هذه الأحاديث. وليس كما زعموه؛ فإنه لم يرد في هذه الأحاديث أنه يأتي بنسخ شريعة، ولا تجديد أمر نبوة ورسالة، بل جاءت بأنه حكم مقسط، يجيء بما يجدد ما تغير من الإسلام، وبصلاح الأمور والعدل، وكسر الصليب، وقتل الخنزير»[٢].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله: «﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب٤٠]، قال ابن عطية: هذه الألفاظ عند جماعة علماء الأمة خلفًا وسلفًا متلقاة على العموم التام، مقتضية نصًّا أنه لا نبي بعده ﷺ، وما ذكره القاضي أبو الطيب في كتابه المسمى بالهداية من تجويز الاحتمال في ألفاظ هذه الآية ضعيف، وما ذكره الغزالي في هذه الآية وهذا المعنى في كتابه الذي سمّاه بالاقتصاد، إلحاد عندي، وتطرّق خبيث إلى تشويش عقيدة المسلمين في ختم محمد ﷺ

---

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال (٢/ ٤٧٥).
(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٨/ ٢٤٨).

النبوة، فالحذر الحذر منه، واللَّه الهادي برحمته»[1]، قلت: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نبوة بعدي إلا ما شاء اللَّه» قال أبو عمر: يعني الرؤيا - واللَّه أعلم- التي هي جزء منها، كما قال عليه السلام: «ليس يبقى بعدي من النبوة إلا الرؤيا الصالحة»، وقرأ ابن مسعود: «من رجالكم،

(١) يقصد القرطبي بذلك كلام الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٣٧بعدم اعتباره آية الأحزاب في ختم النبوة، ولا قول الرسول ﷺ: «لانبي بعدي» قاطعًا في ختم النبوة، واعتبر المانع من دعوى ختم النبوة الإجماع، مع أنه اعتبر إمكانية الاعتراض على الإجماع. ونصّ كلامه - عفا اللَّه عنه -: «إذ الإشكالات كثيرة في وجه كون الإجماع حجة، فيكاد يكون ذلك الممهد للعذر، ولكن لو فُتح هذا الباب انجرّ إلى أمور شنيعة، وهو أن قائلًا لو قال: يجوز أن يُبعث رسول بعد نبينا محمد ﷺ، فيبعد التوقّف في تكفيره، ومستند استحالة ذلك عند البحث تستمد من الإجماع لا محالة، فإن العقل لا يحيله، وما نقل فيه من قوله: (لا نبي بعدي)، ومن قوله تعالى: (خاتم النبيين) فلا يعجز هذا القائل عن تأويله، فيقول: خاتم النبيين: أراد به أولي العزم من الرسل، فإن قالوا: النبيين عام، فلا يبعد تخصيص العام. وقوله: (لا نبي بعدي) لم يرد به الرسول، وفرق بين النبي والرسول، والنبي أعلى رتبة من الرسول، إلى غير ذلك من أنواع الهذيان. فهذا وأمثاله لا يمكن أن ندّعي استحالته من حيث مجرّد اللفظ، فإنا في تأويل ظواهر التشبيه قضينا باحتمالات أبعد من هذه، ولم يكن ذلك مبطلًا للنصوص، ولكن الرد على هذا القائل أن الأمة فهمت بالإجماع من هذا اللفظ ومن قرائن أحواله أنه أفهم عدم نبي بعده أبدًا، وعدم رسول اللَّه أبدًا، وأنه ليس فيه تأويل ولا تخصيص، فمنكر هذا لا يكون إلا منكر الإجماع، وعند هذا يتفرّع مسائل متقاربة مشتبكة، يفتقر كل واحد منها إلى نظر، والمجتهد في جميع ذلك يحكم بموجب ظنه يقينًا وإثباتًا». فهذا الكلام أثار حفيظة القرطبي رحمه الله، وهو محقّ في ذلك، فإن كلام الغزالي - عفا اللَّه عنه - ليس فيه سوى التشويش، وإضعاف دلالة النص في أمر قطعي مفروغ منه، لكن لا يؤمن أصحاب الأهواء أن يلبّسوا على الناس بمثل هذا الكلام. كما هو حال القاديانية منكري ختم النبوة وأمثالهم من فرق الزندقة.

ولكن نبيًّا ختم النبيين»، قال الرماني: ختم به -عليه الصلاة والسلام- الاستصلاح، فمن لم يصلح به فميئوس من صلاحه، قلت: ومن هذا المعنى قوله ﷺ: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[١]، وفي صحيح مسلم[٢] عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى دارًا فأتمها وأكملها إلا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها، ويقولون: لولا موضع اللبنة، قال رسول الله ﷺ: فأنا موضع اللبنة، جئت فختمت الأنبياء»»[٣].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ) رحمه الله في قول الله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]: «معناه: آخر النبيين، ومن أسمائه: العاقب، أيضًا معناه: آخر الأنبياء»[٤].

قال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رحمه الله: «كلّ من أقر بنبوة نبينا محمد ﷺ أقرّ بأنه خاتم الأنبياء والرسل، وأقر بتأييد شريعته، ومنع من نسخها، وقال إن عيسى عليه السلام إذا نزل من السماء ينزل بنصرة شريعة الإسلام، ويحيي ما أحياه القرآن، ويميت ما أماته القرآن... وقد تواترت الأخبار عنه بقوله: (لا نبي بعدي)، ومن ردّ حجة القرآن والسنة

---

(١) رواه البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٢٧٣)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ١١٢) برقم: ٤٥.

(٢) برقم: ٢٢٨٦.

(٣) تفسير القرطبي (١٤ / ١٩٦-١٩٧).

(٤) تهذيب اللغة الازهري(٧/ ١٣٨).

فهو الكافر»[1].

قال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]: «جعلكم خلائف الأرض لأنّ محمدًا -عليه الصلاة والسلام- خاتم النبيين فخلفت أمته سائر الأمم»[2].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل رجل بنى بنيانًا فأحسنه وأجمله، فجعل الناس يطيفون به، يقولون: ما رأينا بنيانًا أحسن من هذا، إلا هذه اللبنة، فكنت أنا تلك اللبنة»[3]: «وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأفهام، وفضل النبي ﷺ على سائر النبيين، وأن اللَّه ختم به المرسلين، وأكمل به شرائع الدين»[4].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن محمدًا ﷺ خاتمُ النبيين، وأفضل المرسلين»[5].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومحمد رسول اللَّه ﷺ خاتم

---

(١) أصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص: ١٦٢-١٦٣).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (١٤/ ١٩٢).

(٣) صحيح البخاري(ح٣٥٣٥)، وبمثله روى مسلم في صحيحه (ح٢٢٨٧).

(٤) فتح الباري لابن حجر(٦/ ٥٥٩).

(٥) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٧).

النبيين وسيد المرسلين، لا يصحّ إيمان عبد حتى يؤمن برسالته، ويشهد بنبوته»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومحمد ﷺ خاتم النبيين، لا نبي بعده، وقد نسخ بشرعه ما نسخه من شرع غيره، فلم يبق طريق إلى اللَّه إلا باتباع محمد ﷺ»[٢].

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في خاتمة كتابه مختصر السيرة: «والحمد للَّه رب العالمين. وصلى اللَّه وسلم وبارك على خاتم النبيين، وسيد المرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين»[٣].

■ **المطلب الرابع: دلائل نبوته -عليه الصلاة والسلام-، ومنها القرآن الكريم، وبيان أنه أعظم تلك الدلائل:**

دلائل نبوة نبينا محمد ﷺ أكثر من غيره من الأنبياء؛ نظرًا لعموم رسالته وبقائها إلى قيام الساعة، ولذا أفردها أهل العلم بالتصنيف؛ قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد أفردها الناس بمصنفاتٍ كالبيهقي وغيره[٤]، بل إنكار رسالته ﷺ طعنٌ في الربّ -تبارك وتعالى-، ونسبةٌ له إلى الظلم والسّفَه، تعالى اللَّه عن ذلك علوًّا كبيرًا»[٥].

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٨).

(٣) مختصر سيرة الرسول ﷺ لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ٣٢٥).

(٤) كدلائل النبوة لأبي نعيم الأصفهاني، ودلائل النبوة للفريابي، ودلائل النبوة للبيهقي.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٨٧.

إن دلائل النبوة وآياتها، التي يطلق عليها بعض العلماء: (المعجزات)، دليل صحيح وبرهان قاطع مثبت للنبوة، «**لكن الدليل غير محصور في المعجزات؛ فإن النبوة إنما يدّعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين، بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما، وتعرّف بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوة النبوة؟ وما أحسن ما قال حسان** رضي الله عنه:

لو لم يكن فيه آيات مبينة ... كانت بديهته تأتيك بالخبر»(١)

وقد اهتمّ أهل العلم بدلائل نبوة نبينا محمد ﷺ، ومن ذلك: أن أبا القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني عقد فصلًا فقال: «فصل في دلائل نبوة النبي»: وذكر فيه: انشقاق القمر، وحنين الجذع، وخروج الماء من بين أصابعه، وتكثر الطعام ببركة دعائه..(٢).

ولا ريب أن القرآن أعظم آية وبرهان على نبوة محمد ﷺ؛ ولذلك تحدّى اللَّه تعالى العرب أن يأتوا بمثله، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٣].

وفي تقريرات علماء المذاهب الأربعة ما يوضّح هذه المسألة المهمة:

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٥٠).

(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٨٠-١٨٧).

• **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

نصّ أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن معجزات النبي ﷺ أكثر من غيره من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ فقال في معرض كلامه على الآيات التي أمرت بالصفح والعفو عن المشركين: «**فهذه الآيات كلها أنزلت قبل لزوم فرض القتال، وذلك قبل الهجرة، وإنما كان الغرض الدعاء إلى الدين حينئذٍ بالحجاج، والنظر في معجزات النبي ﷺ، وما أظهره اللَّه على يده، وأن مثله لا يوجد مع غير الأنبياء**»[(١)].

وعدّ صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملةً من معجزاته ﷺ كانشقاق القمر، وإتيان الشجر، وحنين الجذع، وكلام الضبّ[(٢)]، وتسبيح الحصا، وتكثير الطعام والشراب مراتٍ متعددة، ونبع الماء من أصابعه[(٣)].

وذكر الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة كبيرة من معجزات ﷺ كإتيانه بالقرآن العظيم الذي أعجز بلغاء زمانه، ولم يستطع أحد منهم أن يأتي بسورة من مثله.

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من معجزاته ﷺ: تكثير طعام جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يوم الخندق، حتى أكل منه قرابة ألف صحابي، وانكشاف قصور كسرى وقيصر عند

---

(١) أحكام القرآن ١/ ٧٤.

(٢) كلامه ﷺ مع الضبّ لم يرِد إلا في حديث موضوع، كما قال الذهبي في الميزان (٢/ ٦٥١) في ترجمة محمد بن علي بن الوليد السلمي.

(٣) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه ص ١١٨-١٢٠. وقد ذكر محققه الأحاديث على هذه المعجزات.

شق الصخرة له، وبشارته بفتحها وقد تحقق ذلك بعد وفاته، ومشاركة الملائكة في بعض غزواته، ورؤيته للجنة والنار في صلاة الكسوف، وإخباره بفتح مكة، ونبع الماء من بين أصابعه، وحنين الجذع له، وإخباره بالسمّ الذي وُضع له في الطعام، وأصابت سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ضربة فنفث فيها نفثاتٍ فما اشتكاها بعد، وأراد أن يقضي حاجته فلم يرَ شيئًا يستتر به، فدعا شجرتين فانقادتا كالبعير المخشوش، حتى إذا فرغ ردهما إلى موضعهما[1].

وذكر رحمة الله الهندي (١٣٠٨هـ) رحمه الله أيضًا طرفًا من معجزات النبي ﷺ ودلائل نبوته وقسمها إلى ثلاثة أنواع: قسم ظهرت على يده في حياته، وقسم يتعلق بإخباره عن بعض المغيبات الماضية، والقسم الثالث في إخباره عن بعض الأمور التي ستقع في المستقبل من أشراط الساعة، وغيرها من الدلائل التي لا يتسع المقام لذكرها[2].

وذكر أن القرآن الكريم هو أعظم تلك الدلائل، ثم بسط وجوهًا عديدة في تقرير ذلك، وقال: «**كونه معجزة باقية متلوّة في كل مكان، مع تكفّل الله بحفظه، بخلاف معجزات الأنبياء؛ فإنها انقضت بانقضاء أوقاتها، وهذه المعجزة باقية على ما كانت عليه من وقت النزول إلى زماننا هذا، وحجتها قاهرة، ومعارضتها ممتنعة، وتبقى إن شاء الله هكذا ما بقيت الدنيا وأهلها في خير وعافية، ولـمّا كان المعجز منه بمقدار**

---

(١) انظر: حجة الله البالغة ٢/ ٣٢٢ وما بعدها.

(٢) انظر: إظهار الحق ٣/ ١٠٠٠ وما بعدها.

أقصر سورة، فكل جزء منه بهذا المقدار معجزة، فعلى هذا يكون القرآن مشتملًا على أكثر من ألفيْ معجزة»[١].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القاضي عياض (٥٤٤) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم -وفقنا اللَّه وإياك- أن كتاب اللَّه العزيز منطوٍ على وجوه من الإعجاز كثيرة، وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه:

أولها: حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحته، ووجوه إيجازه، وبلاغته الخارقة عادة العرب...

الوجه الثاني من إعجازه: صورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب ومناهج نظمها ونثرها الذي جاء عليه، ووقفت مقاطع آيه وانتهت فواصل كلماته إليه، ولم يوجد قبله ولا بعده نظير له، ولا استطاع أحد مماثلة شيء منه، بل حارت فيه عقولهم، وتدلهت دونه أحلامهم، ولم يهتدوا إلى مثله في جنس كلامهم، من نثر أو نظم أو سجع أو رجز أو شعر...

الوجه الثالث من الإعجاز: ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيبات، وما لم يكن ولم يقع فوجد كما ورد، وعلى الوجه الذي أخبر به...

الوجه الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة والأمم البائدة والشرائع الداثرة، مما كان لا يعلم منه القصة الواحدة إلا الفذ من أخبار أهل الكتاب، الذي قطع عمره في تعلم ذلك، فيورده النبي ﷺ على

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٧٧٥، ٨١٩-٨٢٠.

وجهه، ويأتي به على نصّه، فيعترف العالم بذلك بصحته وصدقه، وأن مثله لم ينله بتعليم»(١).

ثم أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعدّد دلائل النبوة فقال: «فصل: انشقاق القمر، وحبس الشمس... فصل: في نبع الماء من بين أصابعه، وتكثيره ببركته... فصل: ومما يشبه هذا من معجزاته: تفجير الماء ببركته، وابتعاثه بمسه ودعوته... فصل: ومن معجزاته: تكثير الطعام ببركته ودعائه... فصل: في كلام الشجر، وشهادتها له بالنبوة، وإجابتها دعوته...»(٢).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعجزات على ضربين: الأول: ما اشتهر نقله وانقرض عصره بموت النبي ﷺ. والثاني: ما تواترت الأخبار بصحته وحصوله، واستفاضت بثبوته ووجوده، ووقع لسامعها العلم بذلك ضرورة، ومن شروطه: أن يكون الناقلون له خلقًا كثيرًا، وجمًّا غفيرًا، وأن يكونوا عالمين بما نقلوه علمًا ضروريًّا، وأن يستوي في النقل أوّلهم وآخرهم ووسطهم في كثرة العدد، حتى يستحيل عليهم التواطؤ على الكذب، وهذه صفة نقل القرآن، ونقل وجود النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن الأمة لم تزل تنقل القرآن خلفًا عن سلف، والسلف عن سلفه إلى أن يتّصل ذلك بالنبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ المعلوم وجوده بالضرورة، وصدقه بالأدلة المعجزات، والرسول أخذه عن جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ،

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/ ٢٥٨-٢٦٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٨٠-٢٩٨).

عن ربّه ﷻ، فنقل القرآن في الأصل رسولان معصومان من الزيادة والنقصان، ونقله إلينا بعدهم أهل التواتر الذين لا يجوز عليهم الكذب فيما ينقلونه ويسمعونه؛ لكثرة العدد؛ ولذلك وقع لنا العلم الضروري بصدقهم فيما نقلوه: من وجود محمد ﷺ، ومن ظهور القرآن على يديه، وتحديه به، فالقرآن معجزة نبينا ﷺ الباقية بعده إلى يوم القيامة. ومعجزة كل نبي انقرضت بانقراضه، أو دخلها التبديل والتغير، كالتوراة والإنجيل»[١].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رحمه الله في معرض بيان كثرة دلائل نبوة نبينا محمد ﷺ: «**إن معجزات نبينا ﷺ في الأعداد كثيرة الأمداد:**

فمنها: بشارات الأنبياء به قبله، ولذلك أذعن له جماعة من أحبار أهل الكتاب...

ومنها: الرجوم بالنجوم عن قرب بعثته، وذلك كان سبب إسلام قوم من الكهنة.

ومنها: انشقاق القمر بدعوته...

ومنها: إشباع الخلق الكثير من الطعام اليسير في مواضع كثيرة.

ومنها: نبوع الماء من بين أصابعه لوضوء جيشه، وذلك أعجب من خروج الماء من الحجر لموسى عليه السلام.

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ٧٢).

ومنها: تسبيح الحصى في يده حتى سمع الحاضرون.

ومنها: حنين الجذع إليه حتى التزمه.

ومنها: مجيء الشجرة بأمره ورجوعها بأمره إلى مغرسها.

ومنها: القرآن، وهو أفضل المعجزات من وجهين:

أحدهما: بقاؤه بعد وفاته، ومعجزات غيره لم تبق بعد وفاة أصحابها.

والثاني: استنباط جميع أحكام الشريعة منه، ولا يُستنبط من معجزة غيره حكم الشريعة»[١].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سيّد المرسلين، المخصوص بالمعجزة الباهرة المستمرة على تكرّر السنين، التي تحدّى بها أفصح القرون وأفحم بها المنازعين، وظهر بها خزي من لم ينقد لها من المعاندين، المحفوظة من أن يتطرّق إليها تغيير الملحدين، أعني بها القرآن العزيز، كلام ربنا الذي نزل به الروح الأمين، على قلبه ليكون من المنذرين، بلسان عربي مبين، والمصطفى بمعجزات أخر زائدات على الألف والمئين...»[٢].

قال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذكر النووي في مقدّمة شرح مسلم أن معجزات النبي ﷺ تزيد على ألف ومائتين. وقال البيهقي في المدخل: بلغت ألفًا. وقال الزاهدي من الحنفية: ظهر على يديه ألف

---

(١) أصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص: ١٨٢-١٨٣).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢) خطبة الكتاب.

معجزة، وقيل: ثلاثة آلاف. وقد اعتنى بجمعها جماعة من الأئمة، كأبي نعيم، والبيهقي، وغيرهما»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح قول النبي ﷺ: «إنما كان الذي أوتيت وحيًا أوحاه اللَّه إليّ»[٢]: أي: إن معجزتي التي تحديت بها: الوحي الذي أنزل عليّ، وهو القرآن؛ لما اشتمل عليه من الإعجاز الواضح، وليس المراد حصر معجزاته فيه، ولا أنه لم يؤت من المعجزات ما أوتي من تقدّمه، بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختصّ بها دون غيره؛ لأن كل نبي أعطي معجزة خاصة به لم يعطها بعينها غيره، تحدى بها قومه، وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه... ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي ﷺ في الغاية من البلاغة، جاءهم بالقرآن الذي تحداهم أن يأتوا بسورة مثله، فلم يقدروا على ذلك»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «ومعنى الحصر في قوله: «إنما كان الذي أوتيته»: أن القرآن أعظم المعجزات وأفيدها وأدومها؛ لاشتماله على الدعوة والحجة، ودوام الانتفاع به إلى آخر الدهر، فلما كان لا شيء يقاربه فضلا عن أن يساويه كان ما عداه بالنسبة إليه كأن لم يقع»[٤].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٨٢).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (ح٤٩٨١)، ومسلم في صحيحه(ح١٥٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر(٩/ ٦-٧).

(٤) المصدر السابق (١٣/ ٢٤٨).

معرض حديثه عن دلائل نبوته -عليه الصلاة والسلام- : «**فمن ذلك : القرآن، وهو معجزة دائمة باقية، لا تزول ولا تتغير، وجه المعجزة منه من وجوه :**

أحدها : صحّة نظمه الظاهرة الأساليب، التي لا يقدر أحد من العالم على الإتيان بشيء منها...

ومن ذلك : أنه اشتمل على أخبار ماضية من أخبار الأمم والأنبياء، وكانت صحيحة معروفة عند التابعين للأنبياء والكتب...

ومن ذلك : أنه اشتمل على حوادث ستقع مستأنفة فكانت كما أخبر.

ومن ذلك : أنه محفوظ من الاختلاف المفسد، والأخبار المتناقضة، بل هو مستمر على الصحة، يشهد بعضه لبعض...

وهذا وأمثاله مما يدل على إثبات نبوته؛ لأنه لو كان هذا القرآن شعرًا أو سحرًا أو كلام البشر لما عجز جميع الناس أن يأتوا بمثله، أو بمثل شيء منه، ولكانت الهمم مع التقريع الوجيع وطلب الرئاسة والرفعة أن يبادروا ولو واحد منهم فيأتي بمثل سورة منه في صحته، وأسلوبه ورصفه، وكانوا يستغنون بذلك عن القتال، والقتل، ونهب الأموال، وسبي الذراري. فلما مالوا عن ذلك معرضين، علمنا أنه معجزة حقّ وبرهان صدق، جاء من عند اللَّه تعالى، لا تدفع حججه، ولم يؤت نبي من الأنبياء مثل هذا، ولا مثل شيء منه»[1].

---

(١) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٥٨٨-٥٨٩).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان يأتيهم بالآيات الدالة على نبوته ﷺ، ومعجزاته تزيد على ألف معجزة، مثل: انشقاق القمر، وغيره من الآيات، ومثل: القرآن المعجز، ومثل: أخبار أهل الكتاب قبله، وبشارة الأنبياء به، ومثل: أخبار الكهان والهواتف به، ومثل: قصة الفيل التي جعلها اللَّه آية عام مولده، وما جرى عام مولده من العجائب الدالة على نبوته، ومثل: امتلاء السماء ورميها بالشهب التي ترجم بها الشياطين، بخلاف ما كانت العادة عليه قبل مبعثه وبعد مبعثه، ومثل: إخباره بالغيوب التي لا يعلمها أحد إلا بتعليم اللَّه عَزَّوَجَلَّ، من غير أن يعلمه إياها بشر...»(١).

وعن كونه أعظم آيات النبي ﷺ يقول ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعلوم أن أعظم آيات النبي ﷺ التي آمن عليها أكثر أمته هي الوحي، وهو الذي كان يدعو به الخلق كلهم»(٢).

وقال حمود بن عبد الله التويجري (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليست معجزات النبي ﷺ مقصورة على القرآن، بل كان له من المعجزات وخوارق العادات شيء كثير، وأعظم معجزاته القرآن العظيم، الذي عجز الفصحاء والبلغاء أن يأتوا بسورة من مثله، ولو كانت من قصار السور.

ومن أعظم معجزاته أيضًا: انشقاق القمر، وقد ذكر اللَّه ذلك في

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) تفسير ابن رجب الحنبلي (٢/ ١١٥).

كتابه العزيز، فقال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]...

ومن معجزاته أيضًا: تكثير الطعام القليل، وقد ثبت ذلك في قضايا متعددة.

ومن معجزاته أيضًا: تكثير الماء القليل، ونبع الماء من بين أصابعه في الإناء، وقد ثبت ذلك في قضايا متعددة.

ومن كراماته ﷺ: سرعة إجابة دعائه في الاستسقاء والاستصحاء وغير ذلك.

ومن كراماته أيضًا: تسليم الشجر والحجر عليه، وتسبيح الحصى في كفه، وكذلك تسبيح الطعام وهو يؤكل، وكان الصحابة ﷺ يسمعون تسبيحه.

وكل ما ذكرنا فهو ثابت بالأسانيد الصحيحة، وليس شيء من ذلك من نسج خيال المادحين للنبي ﷺ، كما قد زعم ذلك من استزله الشيطان وأغواه. وله ﷺ من المعجزات وخوارق العادات غير ما ذكرنا، وهي كثيرة جدًّا»[١].

■ المطلب الخامس: بيان أهمّ حقوقه ﷺ على أمته:

إن للرسول المصطفى ﷺ على أمته حقوقًا عظيمة وكثيرة، منها: الإيمان به، وبذل الجهد في متابعته.

ومنها: محبته، ومحبة من كان يحبّ من الناس، كأهل بيته وأصحابه.

---

(١) الرد القويم على المجرم الأثيم (ص: ٧٥-٧٦).

ومنها: ألا يخاطب كما يخاطب سائر الناس، بل يخاطب باحترام وأدب.

ومنها: سؤال اللَّه الوسيلة له ﷺ.

ومنها: الصلاة والسلام عليه، وهي في الصلاة واجبة، وتتأكّد عند ذكره ﷺ، ويوم الجمعة، وليلتها، وعند الدعاء، إلى غير ذلك.

وعلماء المذاهب الأربعة بينوا حقوق النبي ﷺ على أمته، ومن أقوالهم ما يلي:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

حقوقه ﷺ على أمته كثيرة، **وقد ذكر جملة منها الطحاوي (٣٢١هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله الوجيز: «**وإن محمدًا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى، وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيّد المرسلين، وحبيب رب العالمين، وكل دعوى النبوة بعده فغَيٌّ وهوى، وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء**»[١].

ومن حقوقه أيضًا: تصديقه واتباع ما جاء به، واعتقاد أنه بلّغ أمانة ربه حق الأداء، قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأما الإيمان بنبينا محمد ﷺ: فتصديقُه، واتبّاعُ ما جاء به من الشرائع إجمالًا وتفصيلًا**»[٢].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٣-٢٤).

وقال أيضًا: «وقد شهد له ﷺ خير القرون بالبلاغ، وأشهد اللَّه عليهم في الموقف الأعظم -يعني: عرفة-، فمن يدّعي أنه في أصول الدين لم يبلّغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه ﷺ»[١].

ومن حقوقه: التحاكم إلى سنته، وعدم ردّها، وعدم تقديم قول أحد على قوله، كما قال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. قال أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية: «وفي هذه الآية دلالة على أن من ردّ شيئًا من أوامر اللَّه تعالى، أو أوامر رسوله ﷺ، فهو خارجٌ من الإسلام، سواءً ردّه من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة، وقتلهم، وسبي ذراريهم؛ لأن اللَّه تعالى حكم بأن من لم يسلّم للنبي ﷺ قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان»[٢].

ومن حقوقه أيضًا: محبته والصلاة عليه. قال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند عدّه لخصال الإيمان: «الثانية عشرة: محبة النبي ﷺ، ويدخل فيه: الصّلاة عليه، واتباع سنته»[٣].

وقال أبو السعود العمادي (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذي يقتضيه الاحتياط، ويستدعيه معرفة علو شأنه: أن يصلّى عليه ﷺ كلما جرى

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٥٧).

(٢) أحكام القرآن (٣/ ١٨١).

(٣) عمدة القاري (١/ ٣٤٤).

ذكره الرفيع»[١].

ومن حقوقه أيضًا: محبة أصحابه وآل بيته والدفاع عنهم، قال جمال الدين الغزنوي (٥٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن نحب أهل بيت رسول اللَّه ﷺ، وأزواجه، وذرّياته، وقراباته، والصحابة أجمعين، ونذكرهم بالخير، ونثني عليهم، وندعو لهم بالخير، ونترحم عليهم، ولا نفرِط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونحب من يحبهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم رضي اللَّه عنهم أجمعين»[٢].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القسم الثاني: فيما يجب على الأنام من حقوقه ﷺ، وهذا قسم لخّصنا فيه الكلام في أربعة أبواب على ما ذكرناه في أول الكتاب، ومجموعها: في وجوب تصديقه، واتّباعه في سنته، وطاعته، ومحبته، ومناصحته، وتوقيره، وبرّه»[٣].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذاكرًا بعض حقوق النبي ﷺ: «﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [سورة الفتح: ٩] ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾؛ أي: تسوّدوه، قاله السدي، وقيل: تعظموه، والتوقير: التعظيم والترزين أيضًا، والهاء فيهما للنبي ﷺ، ﴿وَتُعَزِّرُوهُ

(١) إرشاد العقل السليم (٧/ ١١٤).

(٢) أصول الدين (ص ٢٨٩-٢٩٢).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢).

﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾؛ أي: تدعوه بالرسالة والنبوة، لا بالاسم والكنية»[1].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [سورة الحجرات: ٢] وهذه الآية الكريمة علَّم اللَّه فيها المؤمنين أن يعظّموا النبي ﷺ، ويحترموه، ويوقروه، فنهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته، وعن أن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض؛ أي: ينادوه باسمه: يا محمد، يا أحمد، كما ينادي بعضهم بعضًا، وإنما أمروا أن يخاطبوه خطابًا يليق بمقامه، ليس كخطاب بعضهم بعضا، كأن ينادوه باسمه محمد، كأن يقولوا: يا نبي اللَّه، ويا رسول اللَّه، ونحو ذلك... ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: يجب على كل إنسان أن يميّز بين حقوق اللَّه تعالى التي هي من خصائص ربوبيته، التي لا يجوز صرفها لغيره، وبين حقوق خلقه كحق النبي ﷺ، ليضع كل شيء في موضعه، على ضوء ما جاء به النبي ﷺ في القرآن العظيم، والسنة الصحيحة»[2].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

أشار محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أهمّ حقوق النبي ﷺ على أمته، فقال: «... بذل المجهود في طاعته، ونصرته ومعاونته، وبذل المال إذا أراده، والمسارعة إلى محبته. وأما بعد وفاته:

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ٢٦٧).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٤٠١-٤٠٤).

فالعناية بطلب سنته، والبحث عن أخلاقه وآدابه، وتعظيم أمره، ولزوم القيام به، وشدة الغضب والإعراض عن من يدين بخلاف سنته، والغضب على من ضيعها لأثرة دنيا، وإن كان متدينًا بها، وحب من كان منه بسبيل: من قرابة، أو صهر، أو هجرة، أو نصرة، أو صحبة ساعة من ليل أو نهار على الإسلام، والتشبه به في زيه ولباسه»[١].

وذكر أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجموعة من أهم حقوق النبي ﷺ على أمته فقال: «... تصديقه على الرسالة، وقبول ما جاء به ودعا إليه، وطاعته فيما سن وشرع، وبيّن من أمر الدين وشرح، والانقياد له فيما أمر ونهى، وحكم وأمضى، وترك التقديم بين يديه، وإعظام حقه، وتعزيزه وتوقيره، ومؤازرته ونصرته، وإحياء طريقته في بث الدعوة، وإشاعة السنة، ونفي التهمة في جميع ما قاله ونطق به»[٢].

ومن حقوق النبي ﷺ: توقيره ونصرته، قال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]: «﴿وَتُعَزِّرُوهُ﴾؛ أي: تعينوه، وتنصروه. ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾: تعظموه وتفخموه، هذه الكنايات راجعة إلى النبي ﷺ»[٣].

ومن حقوق النبي ﷺ: التأدّب في ذكر اسمه ومناداته، قال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]: «... لا تنادوه كما ينادي بعضكم

(١) تعظيم قدر الصلاة للمروزي(٢/ ٦٩٣).
(٢) أعلام الحديث للخطابي (١/ ١٩٢).
(٣) معالم التنزيل للبغوي (٤/ ٢٢٤).

بعضًا يا محمد، ولكن قولوا: يا رسول اللَّه، يا نبي اللَّه... لا ترفعوا أصواتكم في دعائه، وهو المراد من قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٣]»(١).

وذكر النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجموعة من حقوق النبي ﷺ على أمته فقال: «تصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيه، ونصرته حيًّا وميتًا، ومعاداة من عاداه، وموالاة من والاه، وإعظام حقّه، وتوقيره، وإحياء طريقته وسنته، وبثّ دعوته، ونشر شريعته، ونفي التهمة عنها، واستثارة علومها، والتفقه في معانيها، والدعاء إليها، والتلطّف في تعلّمها وتعليمها، وإعظامها وإجلالها، والتأدّب عند قراءتها، والإمساك عن الكلام فيها بغير علم، وإجلال أهلها لانتسابهم إليها، والتخلّق بأخلاقه، والتأدب بآدابه، ومحبة أهل بيته وأصحابه، ومجانبة من ابتدع في سنته، أو تعرض لأحد من أصحابه، ونحو ذلك»(٢).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]: «أن اللَّه سبحانه أخبر عباده بمنزلة عبده ونبيه عنده في الملأ الأعلى، بأنه يثني عليه عند الملائكة المقربين، وأن الملائكة تصلي عليه، ثم أمر تعالى أهل العالم السفلي بالصلاة والتسليم عليه،

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٢٤/ ٤٢٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم(٢/ ٣٨). وانظر: شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (١/ ٥١).

ليجتمع الثناء عليه من أهل العالمين العلوي والسفلي جميعًا»[(١)] .

وقال البقاعي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حقّ النبي ﷺ على أمته وإظهار شرفه ﷺ فقال: **«ولما كان المراد بكل من الصلاة والسلام إظهار الشرف، وكان السلام أظهر معنى في ذلك، وكان تحيته عن اللقاء واجبًا في التشهد بلا خلاف، ودالًّا على الإذعان لجميع أوامره الذي لا يحصل الإيمان إلا به، وهو من المسلم نفسه، وأما الصلاة فإنها يطلبها المصلي من اللَّه، أكّدهما به فقال: ﴿تَسْلِيمًا﴾؛ أي: فأظهروا شرفه بكل ما تصل قدرتكم إليه، من حسن متابعته، وكثرة الثناء الحسن عليه، والانقياد لأمره في كل ما يأمر به، ومنه الصلاة والسلام عليه بألسنتكم، على نحو ما علمكم في التشهد وغيره»[(٢)] .**

وقال الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان كمال حرمته ﷺ: **«إن حالاته منحصرة في حالتين: حالة خلوة: فذكر ما يدل على احترامه في تلك الحالة بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾** [الأحزاب: ٥٣]، **وحالة تكون في ملأ، والملأ إما الملأ الأعلى، وإما الملأ الأدنى، أما احترامه في الملأ الأعلى، فإن اللَّه وملائكته يصلون عليه، وأما احترامه في الملأ الأدنى فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾** [الأحزاب: ٥٦]؛ **أي: ادعو له بالرحمة ﴿وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾** [الأحزاب: ٥٦]؛ **أي: حيوه بتحية الإسلام»[(٣)] .**

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير(٦/ ٤٥٧).

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (١٥/ ٤٠٦).

(٣) السراج المنير للخطيب الشربيني (٣/ ٢٦٨).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو العباس الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول اللَّه ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، ثم جعل يتلو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. **وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ، فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾** [النساء: ٦٥]. **وقال: وسمعت أبا عبد اللَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: «من ردّ حديث النبي ﷺ، فهو على شفا هلكة»[١].**

قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو أشرف الأنبياء ﷺ مقامًا، وأعلاهم مكانًا، وأقربهم إلى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وأحبهم إليه»[٢].

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعلوم باتّفاق المسلمين أنه يجب تحكيم الرسول ﷺ في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم في أصول دينهم وفروعه»[٣].

وقال ابن تيمية أيضًا (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأصل الإسلام: أشهد أن

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الأول: الإيمان- (١/ ٢٦٠)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٤٩).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٧٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧-٣٨).

لا إله إلا اللَّه وأن محمدًا رسول اللَّه، فمن طلب بعباداته الرياء والسمعة فلم يحقّق شهادة أن لا إله إلا اللَّه، ومن خرج عما أمره به الرسول من الشريعة، وتعبّد بالبدعة فلم يحقق شهادة أن محمدًا رسول الله»[١].

قال ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الجملة: فمن امتثل ما أمر به النبي ﷺ في هذا الحديث، وانتهى عما نهى عنه، وكان مشتغلاً بذلك عن غيره، حصل له النجاة في الدنيا والآخرة، ومن خالف ذلك، واشتغل بخواطره وما يستحسنه، وقع فيما حذّر منه النبي ﷺ من حال أهل الكتاب، الذين هلكوا بكثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم، وعدم انقيادهم وطاعتهم لرسلهم»[٢].

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من العدل: القيام بحقوق النبي ﷺ من الإيمان به ومحبته، وتقديمها على محبة الخلق كلهم، وطاعته، وتوقيره، وتبجيله، وتقديم أمره وقوله على أمر غيره وقوله. ومن الظلم العظيم: أن يخلّ العبد بشيء من حقوق النبي ﷺ الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأرحم بهم وأرأف بهم من كل أحد من الخلق، وهو الذي لم يصل إلى أحد خير إلا على يديه»[٣].

وقال محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتعظيم رسول اللَّه ﷺ هو بالإيمان به، واتباعه، ومحبته، وتقديم محبته على

---

(١) المصدر السابق (١١/ ٦١٧-٦١٨).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٥٢).

(٣) بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار (ص: ٥٢).

النفس والأهل والمال والولد والناس أجمعين»[١].

وقال حمود بن عبد الله التويجري (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من آكد حقوق النبي ﷺ كثرة الصلاة والسلام عليه، وقد أمر النبي ﷺ بإكثار الصلاة عليه في يوم الجمعة»[٢].

* * *

(١) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٣/ ٥٣).

(٢) الرد القوي على الرفاعي والمجهول وابن علوي، وبيان أخطائهم في المولد النبوي (ص: ٧٨).

الفصلُ الخامس
الإيمان باليوم الآخر

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف اليوم الآخر.
- المبحث الثاني: حكم الإيمان باليوم الآخر، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته.
- المبحث الثالث: الحياة البرزخية: فتنة القبر، وعذاب القبر ونعيمه.
- المبحث الرابع: قيام الساعة: تعريفها، ووقتها، وأشراطها، والبعث، والحشر وما بعده.

* * *

المبحث الأول

تعريف اليوم الآخر

الإيمان باليوم الآخر هو أحد أركان الإيمان الستة، التي لا يصح إيمان العبد ولا يقبل إلا باعتقادها، كما دل على ذلك الأدلة من الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة.

ويدخل في باب الإيمان باليوم الآخر أمور عديدة: كفتنة القبر، والعذاب والنعيم فيه، والبعث، والحشر، والعرض، والحوض، والحساب، والميزان، والصراط، والجنة والنار، وبقائهما إلى أبد الآبدين.

والمراد به يوم القيامة[١]، وقد سمّي باليوم الآخر لأنه آخر أيام الدنيا[٢].

* * *

(١) انظر: التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية (ص٢٢٠).

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ١١٨).

المبحث الثاني

حكم الإيمان باليوم الآخر، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته

الإيمان باليوم الآخر هو الركن الخامس من أركان الإيمان، لا يتم إيمان العبد إلا به، ومن كفر به فقد ضل ضلالًا بعيدًا، ولا يستحقّ بذلك اسم الإيمان.

قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وقال تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: «**الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته،**

وكتبه، وبلقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث»[١].

وهذا الذي جاءت به النصوص هو الذي قرره الأئمة الأربعة، وعلماء مذاهبهم:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«أصلُ التوحيدِ، وما يصحّ الاعتقاد عليه، يجب أن يقولَ: آمنتُ باللَّهِ، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من اللَّه تعالى»**[٢].

فجعل الإيمان باليوم الآخر، والبعث بعد الموت، من أصول التوحيد، وأركان الإيمان، التي يجب على العبد اعتقادها، ولا يصح إيمانه إلا بها.

وبيّن ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ منزلة الإيمان باليوم الآخر، وحكمه، واستوفى الأدلة عليه، وفي ذلك قال: **«هذه الأمور من أركان الإيمان**[٣]**، قال تعالى:** ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، **وقال تعالى:** ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، **فجعل اللَّه** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة -بما فيها الإيمان باليوم الآخر- وسمى من آمن**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح ٥٠.

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ٤٨ وما بعدها.

(٣) وهي التي جاء ذكرها في حديث جبريل المشهور، ومنها الإيمان باليوم الآخر.

بهذه الجملة مؤمنين. كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة بقوله:
﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦] . . . »[١].

وقد نصّ جمعٌ من علماء الحنفية على كفر منكر الإيمان باليوم الآخر، ومنهم: أبو البركات النسفي (٧١٠هـ)[٢]، وأبو السعود العمادي (٩٨٢هـ)[٣]، وأبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ)[٤] رحمهم اللَّه جميعًا.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث جبريل الطويل: «والإيمان باليوم الآخر: التصديق بوجوده، وبجميع ما اشتمل عليه، وسمي آخرًا؛ لأنه آخر أيام الدنيا؛ ولأنه آخر الأزمنة المحدثة»[٥].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [سورة البقرة: ٣] اختلف المفسرون في تأويل الغيب هنا، فقالت فرقة: الغيب في هذه الآية: اللَّه سبحانه، وضعّفه ابن العربي. وقال آخرون: القضاء والقدر. وقال آخرون: القرآن وما فيه من الغيوب. وقال آخرون: الغيب كل ما أخبر به الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مما لا تهتدي إليه العقول، من أشراط الساعة،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٦-٧.

(٢) مدارك التنزيل ١/ ٢٥٤.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم ٢/ ٢٤٣.

(٤) انظر: روح المعاني ٥/ ١٧٠.

(٥) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (١/ ١٥٧).

وعذاب القبر، والحشر، والنشر، والصراط، والميزان، والجنة، والنار، قال ابن عطية: وهذه الأقوال لا تتعارض، بل يقع الغيب على جميعها، قلت: وهذا هو الإيمان الشرعي المشار إليه في حديث جبريل عليه السلام حين قال للنبي ﷺ: فأخبرني عن الإيمان. قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت»، وذكر الحديث»[1].

وقال رحمه الله: «﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧]. قال علماؤنا: هذه آية عظيمة من أمهات الأحكام؛ لأنها تضمّنت ست عشرة قاعدة: الإيمان بالله، وبأسمائه وصفاته -وقد أتينا عليها في «الكتاب الأسنى»- والنشر، والحشر، والميزان، والصراط، والحوض، والشفاعة، والجنة، والنار، وقد أتينا عليها في كتاب «التذكرة»»[2].

وقال ابن جزيّ (٧٤١هـ) رحمه الله: «فأما أصول الدين من التوحيد، والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، فاتفقت فيه جميع الأمم والشرائع»[3].

- **ثالثًا: تقريرات أئمّة الشّافعيّة:**

أشار الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله إلى أهمية الإيمان باليوم الآخر ووجوب ذلك، حيث ذكر الإيمان باليوم الآخر مباشرة بعد الإيمان بالله

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ١٦٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٤١).

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٤٤٢).

تعالى، حيث قال في وصيته التي بيّن فيها معتقده: «هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه: أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده، وأن محمدًا ﷺ عبده ورسوله، وأنه يؤمن باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، لا نفرّق بين أحد من رسله، وأن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي للَّه ربّ العالمين، وأنّ اللَّه يبعث من في القبور، وأن الجنة حقّ، والنار حقّ، وأنّ عذاب القبر، والحساب، والميزان، والصراط حقّ، وأنّ اللَّه يجزي العباد بأعمالهم، عليه أحيا وأموت، وعليه أبعث إن شاء اللَّه...»[1].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رحمه الله في وجوب الإيمان باليوم الآخر: «وجملة قولنا: أنا نقرّ باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبما جاءوا به من عند اللَّه، وما رواه الثقات عن رسول اللَّه ﷺ، لا نردّ من ذلك شيئًا، وأنّ اللَّه عز وجل إله واحد، لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتّخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقّ، وأن الجنة والنار حقّ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن اللَّه يبعث من في القبور...»[2].

وعنون هبة اللَّه اللالكائي (٤١٨هـ) رحمه الله في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة بقوله: «ذكر الإيمان باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والجنة، والنار، والقدر خيره وشرّه، فذلك

(١) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، وانظر: إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٧٦).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (١/ ١٩-٢٠)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢٦، و٢٢٧)، والعرش للذهبي (٢/ ٣٨٣).

ثمان خصال، إلا أنّ ذكر الإيمان بالله تقدّم، فتبقى سبع خصال، فتكون مع ما تقدّم خمس عشرة خصلة»[١].

وقال الحليمي (٤٠٣هـ) رحمه الله: «السادس من شعب الإيمان: هو باب الإيمان بالله، وباليوم الآخر، ومعناه: التصديق بأن لأيام الدنيا أخرى؛ أي: أن الدنيا منتهية، وهذا العالم يومًا ينقض صنعه، وينحل تركيبه... وقد أخبر عز وجل على لسان نبيه ﷺ أنه مفني من على وجه الأرض، وبدل الأرض غير الأرض، وأن الشمس تكوّر، وأن البحار تسجّر، والكواكب تنتثر، فيذرها قاعًا صفصفًا، لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا، وكلّ ذلك كائن على ما جاء به الخبر، وعد الله صدق، وقوله حق»[٢].

وقد بوّب البيهقي (٤٥٨) رحمه الله في كتابه الاعتقاد بقوله: «باب الإيمان بما أخبر عنه رسول الله ﷺ في ملائكة الله، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والحساب، والميزان، والجنة، والنار، وأنهما مخلوقتان معدّتان لأهلهما، وبما أخبر عنه من حوضه، ومن أشراط الساعة قبل قيامها، قال الله عز وجل: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]»[٣].

وقال قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رحمه الله: «وقد أُمرنا بأن نؤمن بملائكة الله، وكتبه، ورسله، وباليوم الآخر، وبالجنة ونعيمها، وبالنار وعذابها، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل، وإنما

---

(١) شرح أصول اعتقاد اهل السنة والجماعة للالكائي (٥/ ٩٨٢).

(٢) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ٣٣٦-٣٣٧).

(٣) اعتقاد للبيهقي (ص: ٢٠٥).

كلّفناه الإيمان بها جملة»[١].

وقال ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان باليوم الآخر: هو التصديق بيوم القيامة، وما اشتمل عليه من الإعادة بعد الموت، والحشر، والنشر، والحساب، والميزان، والصراط، والجنة، والنار، وأنهما دار ثوابه وجزائه للمحسنين والمسيئين، إلى غير ذلك مما صحّ من النقل»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاكيًا اتّفاق المسلمين على وجوب الإيمان باليوم الآخر: «فالمسلمون: سنّيهم وبدعيهم متّفقون على وجوب الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر»[٣].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأصول الثلاثة التي اتّفق عليها جميع الملل، وجاءت بها جميع الرسل، وهي: الإيمان بالله، واليوم الآخر، والأعمال الصالحة»[٤].

وقال مجير الدين بن محمد العُليميّ المقدسي الحنبلي (٩٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]: «يستيقنون أنها كائنة، من الإيقان، وهو العلمُ الحاصلُ، وهو طُمأنينة القلب على حقيقة الشيء»[٥].

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١/ ١٩٠).

(٢) شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص: ٣٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٧).

(٤) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٩٦).

(٥) فتح الرحمن في تفسير القرآن (١/ ٥٣).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان باليوم الآخر أحد أركان الإيمان»(١).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وبالمعاد أيقن بلا تردّد ولا ادّعا علم بوقت الموعد».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا: «(وبالمعاد) وهو المَرد إلى اللَّه عَزَّوَجَلَّ والإياب إليه، «أيقن» استيقن بذلك يقينًا جازمًا «بلا تردد» هذا هو الركن الخامس من أركان الإيمان، وهو الإيمان باليوم الآخر، وما يدخل فيه»(٢).

* * *

(١) تيسير الكريم الرحمن (١ / ٤٠).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢ / ٦٨١).

المبحث الثالث

الحياة البرزخية: فتنة القبر، وعذاب القبر ونعيمه

المراد بفتنة القبر: الامتحان والاختبار للميت.

ومن ذلك: قول اللَّه ﷻ لموسى: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]؛ أي: ابتليناك ابتلاء، واختبرناك اختبارًا[١].

والأدلة على سؤال الميت في قبره كثيرة، منها:

عن البراء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قول اللَّه تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قال: **«في القبر إذا قيل له: من ربّك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟»**[٢].

وعن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة تصلّي، فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء، وقالت: سبحان اللَّه، فقلت: آية؟ فأشارت: أي نعم، فقمت حتى تجلّاني الغشّي، وجعلت أصبّ فوق رأسي ماء، فلمّا انصرف رسول اللَّه ﷺ حمد اللَّه وأثنى عليه، ثم قال: **«ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامي هذا، حتى الجنة والنار، ولقد أوحي إليّ أنكم تفتنون في القبور مثل -أو:**

---

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ٢٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (ح ٣١٢٠)، وقال: «حديث حسن صحيح».

قريبًا من- فتنة الدجال -لا أدري أي ذلك قالت أسماء- يؤتى أحدكم، فيقال له: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو الموقن -لا أدري أي ذلك قالت أسماء- فيقول: هو محمد رسول اللَّه، جاءنا بالبيّنات والهدى، فأجبنا وآمنا واتّبعنا، فيقال له: نم صالحًا، فقد علمنا إن كنت لموقنًا، وأمّا المنافق أو المرتاب -لا أدري أي ذلك قالت أسماء- فيقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته»[١].

أما الأدلة على عذاب القبر ونعيمه، فمنها:

عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «العبد إذا وُضع في قبره، وتُوُلِّيَ، وذهب أصحابه، حتى إنه ليسمع قرع نعالهم: أتاه ملكان، فأقعداه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد اللَّه ورسوله، فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك اللَّه به مقعدًا من الجنة، قال النبي ﷺ: فيراهما جميعًا، وأما الكافر أو المنافق فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت، ولا تليت، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين»[٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إذا قُبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول ما كان يقول: هو عبد اللَّه ورسوله،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح ١٨٤).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٢٥٢)، ومسلم برقم (٥١١٥).

أشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا عبده ورسوله، فيقولان: قد كنّا نعلم أنّك تقول، ثم يُفسح له في قبره سبعون ذراعًا في سبعين، ثم ينوّر له فيه، ثمّ يقال: نم. فيقول: أرجع إلى أهلي فأخبرهم. فيقولان: نم كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحبّ أهله إليه، حتى يبعثه اللَّه من مضجعه ذلك، وإن كان منافقًا قال: سمعت الناس يقولون قولًا فقلت مثله، لا أدري، فيقولان: قد كنّا نعلم أنّك تقول ذلك، فيقال للأرض: التئمي عليه، فتلتئم عليه، فتختلف أضلاعه، فلا يزال فيها معذّبًا، حتى يبعثه اللَّه من مضجعه ذلك»[١].

ثمّ إنّ الحياة البرزخية حياة حقيقة لكن لا يعلم تفاصيلها البشر، إلا أمورًا أخبر بها الأنبياء، منها فتنة القبر، وهي الامتحان والاختبار للميّت، وذلك حين يسأله الملكان، من ربّك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وقد وردت بذلك الأحاديث الكثيرة عن النبي ﷺ كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

والإيمان بفتنة القبر من الإيمان باليوم الآخر؛ فيجب الإيمان بفتنة القبر، وسؤال الملكين، وما بعدها من العذاب أو النعيم في الحياة البرزخية، وعلى المؤمنين بها الاستعداد لها بتحقيق التوحيد، وإخلاص العمل للَّه رب العالمين، ومتابعة النبي الكريم ﷺ، بامتثال أوامره، واجتناب نواهيه.

---

(١) أخرجه الترمذي برقم (٩٩١) وحسّنه.

وقد قرّر ذلك علماء المذاهب الأربعة في مصنفاتهم وكتبهم على نحو ما تراه في التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وسؤال منكر ونكير حقٌّ لورود الأحاديث»**(١).

وقرّر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه؛ فقال: **«ونؤمن بملك الموت الموكّل بقبض أرواح العالمين، وبعذاب القبر ونعيمه لمن كان له أهل، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربّه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول اللَّه** ﷺ، **وعن الصحابة رضوان اللَّه عليهم»**(٢).

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض ذكره لمعتقد أهل السُّنة والجماعة: **«وسؤال منكرٍ ونكير في القبر حقٌّ عند أهل السُّنة والجماعة، وهما ملكان يسألان من مات: من ربّك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقدر المؤمن على الجواب، ولا يقدر الكافر، وفيه أحاديث كثيرة عن النبي** ﷺ**»**(٣).

وقال نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه اللَّه**

---

(١) شرح وصية الإمام أبي حنيفة للبابرتي (ص ١٣٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٣٢).

(٣) أصول الدين ص ١٦٩.

تعالى ويريده»[١].

قال أبو شجاع نجم الدين الناصري الحنفي (٦٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: « . . . وأما قول أهل السُّنة والجماعة بسؤال منكر ونكير للميّت في قبره عن ربّه ودينه ونبيه، وقولهم بأن القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران؛ فإنما ذلك بما تواترت الأخبار عن رسول اللَّه ﷺ بذلك كلّه؛ ولاتّفاق الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ على ثبوته»[٢].

وقال الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعذاب القبر ونعيمه وردت بهما الأخبار وتعددت طرقها ...»[٣].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون»[٤].

وقال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال أبو بكر ابن مجاهد: أجمع أهل السُّنَّة أن عذاب القبر حقّ، وأن الناس يُفتنون في قبورهم بعد أن يُحيوا فيها، ويُسألوا فيها، ويثبّت اللَّه من أحبّ تثبيته منهم. وقال أبو عثمان بن الحداد: وإنما أنكر عذاب القبر بشر المريسي والأصم وضرار... قال القاضي أبو بكر ابن الطيب وغيره: قد ورد القرآن

---

(١) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني (ص ٩٦-١٠٣)، وانظر: أصول الدين للبزدوي (ص ١٦٧)، والتمهيد لقواعد التوحيد للآمشي (ص ١٢٠).

(٢) النور اللامع (ق-١١٠).

(٣) المسامرة شرح المسايرة (٢/ ١١٥).

(٤) «متن رسالة القيرواني» (ص ٩).

بتصديق الأخبار الواردة في عذاب القبر، قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، وقد اتّفق المسلمون أنه لا غدوة ولا عَشِيّ في الآخرة، وإنما هما في الدنيا، فهم يعرضون بعد مماتهم على النار قبل يوم القيامة، ويوم القيامة يدخلون أشدّ العذاب، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]»[(١)].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب في سؤال الملكين للعبد وفي التعوّذ من عذاب القبر وعذاب النار ...»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر حديث البراء المشهور، الجامع لأحوال الموتى عند قبض أرواحهم، وفي قبورهم... وهو حديث صحيح له طرق كثيرة... قال البراء: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فانتهينا إلى القبر ولما يلحد، فجلس رسول اللَّه ﷺ، وجلسنا حوله، كأنما على رؤوسنا الطير... قال: فيردّ إلى الأرض، وتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان شديدا الانتهار، فينتهرانه، ويجلسانه، فيقولان: من ربّك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقول: ربي اللَّه، وديني الإسلام، فيقولان: فما تقول في هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فيقول: هو رسول اللَّه، فيقولان: وما يدريك؟ فيقول: جاءنا بالبيّنات من ربّنا فآمنت به وصدّقت. قال: وذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»[(٣)].

---

(١) شرح ابن بطال (٥/ ٤٠١).

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ١٢٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٢٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وروى النسائي عن البراء: نزلت في عذاب القبر، يقال: من ربّك؟ فيقول: ربي اللَّه، وديني دين محمد... وذكر البخاري... عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ قال: «إذا أُقعد المؤمن في قبره أتاه آت، ثم يشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾... وقال القفّال وجماعة: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؛ أي: في القبر؛ لأن الموتى في الدنيا إلى أن يبعثوا، ﴿وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾... أي: عند الحساب، وحكاه الماوردي عن البراء قال: المراد بالحياة الدنيا: المسألة في القبر، وبالآخرة: المسألة في القيامة»[(١)].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن مظاهر هذا التثبيت فيهما ما ورد من وصف فتنة سؤال القبر، روى البخاري والترمذي عن البراء بن عازب، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «المسلم إذا سئل في القبر، يشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، فذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»[(٢)]»[(٣)].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أشار تعالى إلى فتنة القبر وعذابه في قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا

---

(١) تفسير القرطبي (٩/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ١٢٩).

(٣) التحرير والتنوير (١٢/ ٢٥٢).

﴿يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»[١]»[٢].

• ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بعذاب القبر، والإيمان بالحوض والشفاعة وخروج الدجال حقّ، ومنكر ونكير حقّ، والإيمان بهذا كلّه حقّ، فمن ترك شيئًا من هذا؛ فهو مخالف لكتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «إن عذاب القبر حقّ، ومساءلة أهل القبور حق، والبعث والحساب والجنة والنار وغير ذلك مما جاءت به السنن وظهرت على ألسنة العلماء وأتباعهم من بلاد المسلمين حقّ»[٤].

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والخلق ميّتون بآجالهم، عند نفاد أرزاقهم وانقطاع آثارهم، ثم هم بعد الضغطة في القبر مساءَلون، وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون»[٥].

وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمسألة على من أنكر منكرًا ونكيرًا، ودفع صحة الخبر الذي روي عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «إن الميّت ليسمع خفق نعالهم»[٦]؛ يعني: نعال من حضر قبره، إذا ولوا

---

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ١٢٩).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ١٢٧).

(٣) اعتقاد الشافعي للهكاري (ص: ١٨).

(٤) الاعتقاد للبيهقي(ص: ٢٢٥)، ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٥).

(٥) شرح السنة للمزني (ص: ٨٢).

(٦) قطعة من حديث تقدم تخريجه قريبًا.

مدبرين... وما أشبه ذلك من الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ في الموتى، كالمسألة على من أنكر عذاب القبر سواء؛ لأن علّتهم في جميع إنكار ذلك علةٌ واحدةٌ، وعلّتنا في الإيمان بجميعه والتصديق به علة واحدةٌ؛ وهو تظاهر الأخبار عن رسول اللَّه ﷺ به، مع جوازه في العقل وصحّته فيه، وذلك أن الحياة معنىً، والآلام واللذات والمعلوم معانٍ غيره، وغير مستحيلٍ وجود الحياة مع فقد هذه المعاني، ووجود هذه المعاني مع فقد الحياة، لا فرق بين ذلك»[1].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر مجموعة من الأدلة على إثبات عذاب القبر: «وروّينا في حديث البراء بن عازب، عن النبي ﷺ في قصة عذاب القبر، قال: فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان، قال الشيخ: وإعادة الروح في جزء واحد، وسؤال جزء واحد، وتعذيب جزء واحد، مما يجوز في العقل، وليس في تفرق الأجزاء استحالة ما وردت به الأخبار في عذاب القبر، وهو كما شاء اللَّه، ولمن شاء اللَّه، وإلى ما شاء اللَّه، نعوذ باللَّه من عذاب اللَّه. والأخبار في عذاب القبر كثيرة، وقد أفردنا لها كتابًا مشتملًا على ما ورد فيها من الكتاب والسُّنة والآثار، وقد استعاذ منه رسول اللَّه ﷺ، وأمر أمته بالاستعاذة منه»[2].

وقال الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنه لا يتقبّل إيمان عبد حتى يوقن بما أخبر عنه بعد الموت، وأوله سؤال منكر ونكير، وهما شخصان

---

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص: ٢١٢-٢١٣).

(٢) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٢٤).

مهيبان هائلان يقعدان العبد في قبره سويًّا ذا روح وجسد، فيسألانه عن التوحيد والرسالة، ويقولان: من ربّك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وهما فتّانا القبر، وسؤالهما أول فتنة القبر بعد الموت»[١].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]: «يثبّت اللَّه الذين آمنوا بالقول الثابت، كلمة التوحيد، وهي قول لا إله إلا اللَّه، ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؛ يعني: قبل الموت، ﴿وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾؛ يعني: في القبر، هذا قول أكثر المفسرين. وقيل: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ عند السؤال في القبر، ﴿وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ عند البعث. والأول أصح»[٢].

وقال محمد عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما سؤال القبر وعذابه؛ فقد ورد بهما الخبر الصحيح في كم موضع، حتى بلغ الاستفاضة، وهو حقّ، وأما وجه ذلك على الطريقة المرضية: ليس ذلك للروح المجرّد خاصة، ولا للبدن على هذه الهيئة المشاهدة، حتى يلزم ما يناقض الحسّ. ولو كان الخطاب -أعني: خطاب الملكين- خطابًا بالاعتقاد دون القول والعمل جميعًا؛ لكان يشترط فيه حشر الجسد على الصورة المخصوصة؛ لكنه خطاب يقتضي عقدًا وجوابًا من حيث القول: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟...»[٣].

---

(١) قواعد العقائد للغزالي (ص: ٦٣)، وتبيين كذب المفتري.. لابن عساكر (ص: ٣٠٥).

(٢) معالم التنزيل للبغوي (٣/ ٤٠).

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني (ص: ٤٦٩).

وقال أبو الحسن الآمدي[١] (٦٣١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما إنكار عذاب القبر مع ما اشتهر من حال النبي ﷺ والصحابة من الاستعاذة منه، والخوف والحذر، وقول النبي عليه السلام حيث عبر على قبرين، فقال: «إنهما يعذبان»، وقول اللَّه تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٥ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥ - ٤٦]، فلا سبيل إليه، ولا معوّل لأرباب العقول عليه، واستبعاد ذلك على أنه غير محسوس من الميّت، فمن أدرك بعقله حال النائم في منامه، وما يناله من اللذات والتألمات بسبب ما يشاهده من حسن وقبيح، مع ما هو عليه من سكون ظاهر جسمه، وخمود جوارحه، بل وكذا حال المحموم والمريض في حالة انغماره، لم يتقاصر فهمه عن درك عذاب القبر ونعيمه، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أجزاء البدن مجتمعة أو مفرقة، فإن من أسكنه الألم في حالة الاجتماع قادر أن يسكنه ذلك في حالة الافتراق، وذلك لا يستدعى أن يكون محسوسًا ولا مشاهدًا»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن هذه الأمة تُفتن في

---

(١) هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، كان حنبليًّا ثم صار شافعيًّا، توفي بدمشق سنة (٦٣١هـ)، من مؤلفاته: الإحكام في أصول الأحكام، ومنتهى السول، وأبكار الأفكار، وغاية المرام في علم الكلام. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٣٠٦)، طبقات الشافعية لابن شهبة (٢/ ٧٩)، والأعلام للزركلي (٤/ ٣٣٢).

(٢) غاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص: ٣٠٤).

قبورها، وتسأل عن الإيمان والإسلام، ومن ربّه؟ ومن نبيه؟ ويأتيه منكر ونكير كيف شاء اللَّه ﷻ، وكيف أراد، والإيمان به، والتصديق به»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى مسدّد: «والإيمان بمنكر ونكير وعذاب القبر، والإيمان بملك الموت يقبض الأرواح، ثم ترد في الأجساد في القبور، فيسألون عن الإيمان والتوحيد»(٢).

وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «نؤمن بعذاب القبر، وبمنكر ونكير، وأن العبد يُسأل في قبره، ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾: في القبر»(٣).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعذاب القبر حقّ، يُسأل العبد عن ربّه، وعن نبيه، وعن دينه، ويُرى مقعده من الجنة أو النار. ومنكر ونكير حق، وهما فتانا القبور. نسأل اللَّه الثبات»(٤).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفتنة القبر حقّ، وسؤال منكر ونكير حقّ»(٥).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاكيًا اتفاق أهل السُّنة والجماعة على وقوع العذاب والنعيم في القبر على النفس والبدن: «العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا، باتّفاق أهل السُّنة والجماعة، تنعّم

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص٥٦).

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٢٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٣٤٤).

(٣) أورده ابن القيم في كتاب الروح (ص٥٧).

(٤) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٤٩ - ٥٠).

(٥) لمعة الاعتقاد (ص ٧٤).

النفس وتعذّب منفردة عن البدن، وتعذّب متصلة بالبدن، والبدن متصل بها»[١].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَإِنَّ كُـلًّا مُـقْـعَـدٌ مَـسْـؤُولٌ   ما الربّ؟ ما الدين؟ وما الرسول؟».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا: «إثبات سؤال القبر وفتنته وعذابه ونعيمه، وقد تظاهرت بذلك نصوص الشريعة كتابًا وسنة، وأجمع على ذلك أئمة السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أهل السُّنة والجماعة»[٢].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٢).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٧١٣).

المبحث الرابع

قيام الساعة

تعريفها، ووقتها، وأشراطها، والبعث، والحشر وما بعده

وفيه خمسة عشر مطلبًا:

■ **المطلب الأول: تعريف الساعة، لغةً وشرعًا، والأدلة على ثبوت قيامها:**

الساعة في الأصل تطلق على معنيين:

أحدهما: أن تكون عبارة عن جزء من أربع وعشرين جزءًا، هي مجموع الليل والنهار.

والثاني: أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل[١].

الساعة شرعًا: الوقت الذي تقوم فيه القيامة[٢].

وسبب تسمية القيامة ساعة: لقلّة الوقت الذي تقوم فيه[٣].

الأدلة على ثبوت قيامها:

قال تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٢٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٢٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٢٢).

وقال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧].

وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣].

وعن جابر بن عبد اللَّه قال: **كان رسول اللَّه ﷺ إذا خطب احمرّت عيناه، وعلا صوته، واشتدّ غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول: «صبّحكم ومسّاكم»، ويقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ويقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى، ويقول: «أما بعد: فإن خير الحديث كتاب اللَّه، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة». ثم يقول: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالًا فلأهله، ومن ترك دينًا أو ضياعًا فإليّ وعليّ»**(١).

وعن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«بُعثت أنا والساعة جميعًا إن كادت لتسبقني»**(٢).

■ المطلب الثاني: وقت قيام الساعة من الغيب الذي لا يعلمه إلَّا اللَّه، وبيان الحكمة من إخفاء ذلك:

من الأمور التي يجب اعتقادها في باب الإيمان باليوم الآخر: أن وقت قيام الساعة غيبٌ لا يعلمه إلا الرب ﷻ، ولم يطلع اللَّه على ذلك أحدًا من خلقه، لا ملكًا مقرّبًا، ولا نبيًّا مرسلًا، وهذا الذي قرّره علماء

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (ح ٢٠٤٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (ح ٢٢٩٤٧).

المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ووقت قيام الساعة من الخمس التي استأثر اللَّه تعالى بها، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤]»[١].

وقال أبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: بعد ذكره للآية السابقة: **«وبعد هذا كلّه: أنّ أمر الساعة أخفى الأمور المذكورة، وأن ما أطلع اللَّه تعالى عليه نبيه من وقت قيامها في غاية الإجمال، وإن كان أتمّ من علم غيره من البشر، وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «بُعثت أنا والساعة كهاتين» لا يدلّ على أكثر من العلم الإجمالي بوقتها»**[٢].

وقال أيضًا: **«وعلم وقت الساعة استأثر به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، حيث لم يخبر أحدًا به، من ملك مقرّب، أو نبيٍ مرسل»**[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان الحكمة من إخفاء وقت قيام الساعة: **«وإنما أخفى سبحانه أمر الساعة لاقتضاء الحكمة التشريعية ذلك؛ فإنه أدعى إلى الطاعة، وأزجر عن المعصية»**[٤].

---

(١) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان (ص ٦٧).

(٢) روح المعاني (٢١/ ١١٢).

(٣) المصدر السابق (٩/ ١٣٣).

(٤) المصدر السابق (٩/ ١٣٤).

وقد نصّ جمعٌ من علماء الحنفية عند تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] أن وقت قيام الساعة من الغيب الذي استأثر اللَّه به سبحانه[1].

• **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقيام الساعة من الغيب الذي لم يطلع عليه أحد على حقيقة، ونحن وإن علمنا أنها تقوم يوم جمعة بهذا... فلسنا ندري أي جمعة هي؟ وقد سئل رسول اللَّه ﷺ عن الساعة وقيامها، فقال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»، وقد سئل عنها جبريل، فقال نحو ذلك، وقال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ﴾ [الأعراف١٨٧]، وقد أخبر رسول اللَّه ﷺ عن شروط وعلامات تكون قبلها، وقد ظهر أكثرها أو كثير منها، وقال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ﴾ [الأعراف: ١٨٧]»[2].

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في شرح حديث جبريل: «معنى: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»: لا علم لي ولا لك ولا لأحد بها»[3].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ

---

(١) انظر على سبيل المثال: بحر العلوم للسمرقندي (٣/ ٢٩)، وأحكام القرآن للجصاص (٥/ ٢٢٠)، ومدارك التنزيل للنسفي (٣/ ٢٨٨)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٧/ ٨٧).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣/ ٤٠-٤١).

(٣) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (١/ ١٥٩).

كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [الأعراف: ١٥]، وهذا معنى صحيح؛ لأنّ اللَّه عَزَّوَجَلَّ قد أخفى الساعة التي هي القيامة، والساعة التي يموت فيها الإنسان ليكون الإنسان يعمل والأمر عنده مبهم، فلا يؤخر التوبة»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأما وقتها فلا يعلمه إلا اللَّه، وفي حديث جبريل: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»، الحديث خرّجه مسلم، وكذلك روى الشعبي قال: «لقي جبريل عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقال له عيسى: متى الساعة؟ فانتفض جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في أجنحته، وقال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ثقلت في السماوات والأرض، لا تأتكيم إلا بغتة»[٢].

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]: «فإنّه أمرٌ من اللَّه نبيّه محمدًا ﷺ بأن يجيب سائليه عن الساعة بأنه لا يعلم وقت قيامها إلا اللَّه، الذي يعلم الغيب، وأنه لا يظهرها لوقتها ولا يعلمها غيره جل ذكره»[٣].

وقال أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفرائيني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر أنهم يحيون في القبور، ويسألون عن الدين، ثم يعاقب العصاة، وينعّم أهل الطاعات إلى وقت المحشر وما بعده، وما أخبر عنه هو الحشر والنشر وإقامة القيامة، وأنها كائنة لا يعرف وقتها إلا اللَّه»[٤].

---

(١) تفسير القرطبي (١١/ ٢٨٣).
(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٧٠٩).
(٣) جامع البيان للطبري (١٣/ ٢٩٤).
(٤) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لمحمد بن طاهر الإسفرائيني (ص: ١٧٣).

وقال المفسّر علي بن محمد الخازن (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧]: «يعني: إذا سأل عنها سائل قيل له: لا يعلم وقت قيام الساعة إلا اللَّه تعالى، ولا سبيل للخلق إلى معرفة ذلك»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]: «والمعنى في إخفائها: التهويل والتخويف؛ لأنهم إذا لم يعلموا متى تقوم الساعة كانوا على حذر منها كل وقت، وكذلك المعنى في إخفاء وقت الموت على الإنسان؛ لأنه إذا عرف وقت موته وانقضاء أجله اشتغل بالمعاصي إلى أن يقرب من ذلك الوقت فيتوب، ويصلح العمل، فيتخلّص من عقاب المعاصي بتعريف وقت الموت، وأنه إذا لم يعرف وقت موته لا يزال على قدم الخوف والوجل، فيترك المعاصي أو يتوب منها في كل وقت مخافة معاجلة الأجل»[٢].

وقال جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]: «إن المعنى: أكاد أخفيها، فلا أذكرها إجمالًا، ولا أقول هي آتية، وذلك لفرط إرادته تعالى في إخفائها، إلا أن في إجمال ذكرها حكمة، وهي اللطف بالمؤمنين، لحثهم على الأعمال الصالحة، وقطع أعذار غيرهم حتى لا يعتذروا بعدم العلم»[٣].

---

(١) لباب التأويل للخازن (٤/ ٩١).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٠٢)، وانظر: السراج المنير للخطيب الشربيني (٢/ ٤٥٤).

(٣) محاسن التأويل للقاسمي (٧/ ١٢٢).

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعلوم أن وقت قيام الساعة مما اتفق المسلمون على أنه لا يعلمه إلا اللَّه»[١].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن حكمته سبحانه ما منعهم من العلمِ، علمِ الساعة ومعرفة آجالهم، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يحتاج إلى نظر، فلو عرف الإنسان مقدار عمره، فإن كان قصيرَ العمرِ لم يتهنَّأ بالعيش، وكيف يتهنأ به وهو يترقّب الموت في ذلك الوقت؟ فلولا طولُ الأمل لخربت الدنيا، وإنما عمارتها بالآمال، وإن كان طويلَ العمر -وقد تحقق ذلك- فهو واثق بالبقاء، فلا يُبالي بالانهماك في الشهوات والمعاصي وأنواع الفساد، ويقول: إذا قرُب الوقتُ أحدثت توبة! وهذا مذهبٌ لا يرتضيه اللَّه تعالى عَزَّ وَجَلَّ من عباده، ولا يقبله منهم، ولا تصلح عليه أحوال العالم، ولا يصلح العالم إلا على هذا الذي اقتضته حكمته وسبق في علمه»[٢].

وقال ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ أخبرني عن الساعة، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل»[٣]؛ يعني: أن علم الخلق كلّهم في وقت الساعة سواء، وهذه إشارة إلى أن اللَّه تعالى استأثر بعلمها»[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٩).

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٢/ ٢٤٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (ح١٠٢).

(٤) جامع العلوم والحكم (١/ ١٣٥).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۝٤٢ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٢- ٤٤]: **«أي: يسألك المتعنتون المكذبون بالبعث عَنِ ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ متى وقوعها؟ و﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ فأجابهم اللَّه بقوله: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾؛ أي: ما الفائدة لك ولهم في ذكرها ومعرفة وقت مجيئها؟ فليس تحت ذلك نتيجة، ولهذا لما كان علم العباد للساعة ليس لهم فيه مصلحة دينية ولا دنيوية، بل المصلحة في خفائه عليهم، طوى علم ذلك عن جميع الخلق، واستأثر بعلمه فقال: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾؛ أي: إليه ينتهي علمها»**[1].

■ المطلب الثالث: أشراط الساعة، وذكر بعض الأشراط الصغرى والكبرى:

إن اللَّه تعالى استأثر بعلم وقت قيام الساعة، ولكن بيّن أشراطها وأماراتها، مما يدل على قربها، حتى يستعد لها العباد بالقيام بالأعمال الصالحة، وإظهار الندم والتوبة عن أعمالهم السيئة، وقد ورد في الكتاب والسُّنة أن للساعة علامات وأشراطًا تدل على قرب وقتها، كظهور الدجال، ونزول عيسى ابن مريم، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونحوها.

وقد ذكر علماء المذاهب الأربعة بعض تلك الأمارات والعلامات في كتبهم ومؤلفاتهم، ومنهم من أفرد مؤلفًا في بيان أشراط الساعة

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٩١٠).

وعلاماتها، كما يتضح ذلك من خلال ما يلي:

• **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وخروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من السماء، وسائر علامات يوم القيامة، على ما وردت به الأخبار، حق كائن»[(١)].

وقرّر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان اعتقاد أهل السُّنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: «ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة من الأرض من موضعها»[(٢)].

وذكر القاضي كمال الدين البياضي الحنفي (١٠٩٧هـ)[(٣)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من أشراط الساعة الصغرى والكبرى فقال: «والمراد بأشراط الساعة: علاماتها الدالة على قربها، من قيام المهدي، وكثرة الهرْج[(٤)]،

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٢٢٨).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٥٩).

(٣) هو القاضي أحمد بن حسام الدين، الحسن بن سنان الدين الرومي الحنفي، المعروف ببياضي زاده، ألّف إشارات المرام من عبارات الإمام، في شرح الكتب المنسوبة إلى أبي حنيفة كالفقه الأكبر، والعالم والمتعلم، والوصية، وتوفي سنة ١٠٩٧هـ. انظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا (١/ ٨٨)، والأعلام للزركلي (١/ ١١٢).

(٤) أي: القتل، انظر: القاموس المحيط (مادة: هرج).

وخروج الدجال، ونزول عيسى -عليه الصلاة والسلام-، وفيض المال حتى لا يقبله أحد، وانحسار الفرات عن جبل من ذهب، وخروج دابة في الأرض، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، وغير ذلك مما بيّن في الأحاديث الصحيحة»[(١)].

وقال البروسوي الحنفي (١١٣٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا بعض أشراط الساعة الصغرى: «ومن أشراط الساعة: أن يقول الرجل: أفعل غدًا، فإذا جاء غدٌ خالف قوله فعله، وأن تُرفع الأشرار وتوضع الأخيار، ويُرفع العلم ويظهر الجهل، ويفشو الزنى والفجور، ورقص القِينات، وشرب الخمور، ونحو ذلك من موت الفجأة، وعلوّ أصوات الفساق في المساجد»[(٢)].

وذكر الشاه ولي اللّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قريبًا من هذا الكلام[(٣)].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٤٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ متحدّثًا عن أشراط الساعة: «وهي كثيرة، من ذلك: أن يؤتمن الخائن، ويخوّن الأمين، وأن يؤسّد الأمر إلى غير أهله، وأن تلد الأمة ربتها، على ما أتت به الروايات عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ. وهي أكثر من أن تحصى. والنبي ﷺ من

(١) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان (ص ٦٧).
(٢) تفسير القرآن العظيم المسمى «تفسير حقي» (٧/ ١٨٩).
(٣) انظر: حجة اللّه البالغة (٢/ ٢١٣).

أشراطها، إذ لا نبي بعده، قال ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين، وأشار بأصبعه الوسطى والتي تلي الإبهام[١]». وأما الأشراط الكبار التي بين يدي الساعة، فمنهما الدابة، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها»[٢].

وقال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] بينت الآثار الصحاح في البخاري ومسلم أن الآية التي معها هذا الشرط هي طلوع الشمس من المغرب، قوّى أن الإشارة بقوله: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨] إنما هي إلى طلوع الشمس من مغربها، وقال بهذا التأويل مجاهد وقتادة والسدي وغيرهم»[٣].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال العلماء -رحمهم الله تعالى-: والحكمة في تقديم الأشراط ودلالة الناس عليها: تنبيه الناس من رقدتهم، وحثّهم على الاحتياط لأنفسهم بالتوبة والإنابة، كي لا يباغتوا بالحول بينهم وبين تدارك العوارض منهم، فينبغي للناس أن يكونوا بعد ظهور أشراط الساعة قد نظروا لأنفسهم، وانقطعوا عن الدنيا، واستعدوا للساعة الموعود بها. والله أعلم.

وتلك الأشراط علامة لانتهاء الدنيا، وانقضائها، فمنها: خروج

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٠٢٣)، ومسلم برقم (١٤٣٥).

(٢) البيان والتحصيل (١٧/ ١٩٢-١٩٣).

(٣) المحرّر الوجيز (٢/ ٤٩٨).

الدجال، ونزول عيسى، وقتله الدجال، ومنها: خروج يأجوج ومأجوج، ودابة الأرض، ومنها: طلوع الشمس من مغربها، هذه هي الآيات العظام على ما يأتي بيانه، وأما ما يتقدّم هذه من قبض العلم، وغلبة الجهل، واستيلاء أهله، وبيع الحكم، وظهور المعازف، واستفاضة شرب الخمور، واكتفاء النساء بالنساء والرجال بالرجال، وإطالة البنيان، وزخرفة المساجد، وإمارة الصبيان، ولعن آخر هذه الأمة أولها، وكثرة الهرج، فإنها أسباب حادثة، ورواية الأخبار المنذرة بها بعدما صار الخبر بها عيانًا تكلف، لكن لا بدّ من ذكرها حتى يوقف عليها، ويتحقّق بذلك معجزة النبي ﷺ و صدقه في كل ما أخبر به ﷺ»[1].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يذكر إجماعات أهل السُّنة: «كذلك ما رُوي من خبر الدجال، ونزول عيسى ابن مريم، وقتله الدجال، وغير ذلك من سائر الآيات التي تواترت الرواية بكونها بين يدي الساعة من طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، وغير ذلك مما نقله إلينا الثقات عن رسول الله ﷺ، وعرّفونا صحته»[2].

ذكر الحسين بن الحسن الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعض أشراط الساعة فقال: «وأولها: النبي ﷺ؛ لأنه نبي آخر الزمان، وقد بعث وليس بينه وبين القيامة نبي، ثم بيّن النبي ﷺ بما يليه من الأشراط، فذكر

---

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ٧٠٩). ويبدو أن بعض النص نقله القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ من البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ من الشعب، كما هو واضح في كلام البيهقي الآتي، أو نقله القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ بواسطة.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص: ١٦٦).

أن تلد الأمة ربتها، ومنها: تتطول الناس في البنيان، وضياع الحكم، وشرب الخمر، ويكثر الهرج، وتتابع الفتن، وتظهر المعازف، ويكون زعيم القوم أرذلهم، ويكرم الرجل مخافة شرّه. وقد كان هذا كلّه، وذكر فيض العلم، وقد بدت أوائله، وأمورًا تهم اللَّه تعالى ذكرها في قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، أراد بهذه الآية طلوع الشمس من مغربها... وخروج الدجال، وأن عيسى عليه السلام ينزل... وأن المال يفيض في زمانه، فلا يقبله أحد، ونطق القرآن بخروج الدبة من الأرض، وجاء ذكرها في الأخبار، وكل ذلك مقبول عندنا، مصدق به»[(١)].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رحمه الله: «أما انتهاء الحياة الأولى فإن لها مقدمات تسمى أشراط الساعة، وهي أعلامها، منها خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام، وقتله الدجال، ومنها خروج يأجوج ومأجوج، ومنها خروج دابة الأرض، ومنها طلوع الشمس من مغربها، فهذه هي الآيات العظام، وأما ما تقدم هذه من قبض العلم، وغلبة الجهل واستعلاء أهله، وبيع الحكم، وظهور المعازف، واستفاضة شرب الخمر، واكتفاء النساء بالنساء والرجال بالرجال، وإطالة البنيان، وإمارة الصبيان، ولعن آخر هذه الأمة أولها، وكثرة الهرج، وغير ذلك، فإنها أسباب حادثة»[(٢)].

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ٣٤١-٣٤٢).
(٢) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٥٢٨-٥٢٩).

وذكر ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحكمة من تقدّم أشراط الساعة على الساعة، ومعرفة أشراط الساعة، وعدم معرفة وقت قيام القيامة، فقال: «**أول أشراطها: بعثة محمد ﷺ، والحكمة في تقدّم الأشراط: إيقاظ الغافلين، وحثهم على التوبة والاستعداد**»[١].

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر بعض علامات الساعة: «**إن لها أمارات أخر صغارًا وعظامًا، كالدجال، والمهدي، وعيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم، ويأجوج ومأجوج، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وكثرة الهرج، وفيض المال حتى لا يقبله أحد، وانحسار الفرات عن جبل من ذهب، وغير ذلك**»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإيمان بالمسيح الدجال، الذي هو من الأشراط الكبرى: «**والإيمان أن المسيح الدَّجَّال خارجٌ، مكتوب بين عينيه كافرٌ، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأنّ عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ينزل فيقتله بباب لُدّ**»[٣].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والأعور الدجال خارج لا شكّ في ذلك ولا ارتياب، وهو أكذب الكاذبين**»[٤].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٥٠).

(٢) الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي (ص: ١٨٤).

(٣) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص٥٨).

(٤) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٤٩).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السياق نفسه: «ثم الإيمان بأن عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ينزل من السماء إلى الأرض، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، وتكون الدعوة واحدة. والدجال خارج في آخر هذه الأمة لا محالة، إحدى عينيه كأنها عنبة طافية، يطأ الأرض كلها إلا مكة والمدينة، ويقتله عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بباب لد الشرقي بأرض فلسطين، على قدر مسيرة ميل من الرملة»[1].

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أشراط الساعة، كظهور الدجال، ويأجوج ومأجوج، وظهور الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، بل والنفخ في الصور، وغير ذلك»[2].

وقال محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد وجد مبادئ وأَوائل قرب الساعة، فإن نبينا ﷺ نبي الساعة، وهو الذي تقوم الساعة على أُمته، وبعدها تتابعت الصغار الكثيرة جدًّا، ثم علاماتها الكبار إلى الآن لم تأت، وغير بعيد أَن تقع، فإن النبي ﷺ أَخبر عن أُمور هائلة، وأُمور تنكرونها بطريقة لا نسبة لها إلى ما قبل، كأَن الآن عالم، والماضي قريبًا عالم آخر»[3].

■ **المطلب الرابع: البعث: معناه، والأدلة على ثبوته:**

من الأمور التي يجب اعتقادها في باب الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بأن اللَّه تعالى يبعث من في القبور، ويعيدهم معادًا جسمانيًا،

---

(١) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٤١-٢٤٥).

(٢) النبوات (١/ ٤٩٥).

(٣) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/ ٢٠٩).

فيجمع ما تفرّق من أجسامهم، ثم ينشئُهم نشأة أخرى، ثم يعيد إليهم أرواحهم.

والبعث لغة: يدور على الإثارة. فالباء والعين والثاء أصل واحد، وهو الإثارة. ويقال: بعثت الناقة: إذا أثرتها[١].

وشرعًا: إحياء الأموات، وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حكم يوم القيامة[٢].

والأدلة على ثبوته كثيرة، منها:

قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ لَقَدۡ لَبِثۡتُمۡ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡبَعۡثِۖ فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ وَلَٰكِنَّكُمۡ كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٦].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ﴾ الآية [الحج: ٥].

وقال تعالى: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [يالروم: ٢٧].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٢٦٦).

(٢) انظر: فتح الباري (١١/ ٤٧٧).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝٥٥ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [يالبقرة: ٥٥ - ٥٦].

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

وعن أبي هريرة، قال: كان النبي ﷺ **بارزًا يومًا للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث»**[١].

وعن كعب بن مالك، عن رسول الله ﷺ **قال: «إنما نسمة المؤمن طائر في شجر الجنة، حتى يبعثه الله ﷻ إلى جسده يوم القيامة»**[٢].

وإليك تقريرات علماء المذاهب الأربعة لتأكيد ما جاء في النصوص من تقرير هذه العقيدة العظيمة:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله: «نقرّ بأن الله يحيي هذه النفوس بعد الموت ويبعثهم، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح ٥٠).

(٢) أخرجه النسائي في سننه (ح٢٠٧٣)، وصحّحه الألباني.

بالجزاء والثواب»[١].

وقرّر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: **«ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة»**[٢].

وأكّد أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك فقال: **«قال جميع أهل القبلة: إن البعث حقٌ... والدليل على أن البعث حقٌ: نصوص كثيرة في كتاب اللَّه تعالى منها:** ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]، **وقوله** عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨- ٧٩]. . . »[٣].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«الإيمان بالمعاد مما دلّ عليه الكتاب والسُّنة والعقل والفطرة السليمة، فأخبر اللَّه سبحانه عنه في كتابه، وأقام الدليل عليه، وردّ على المنكرين في غالب سور القرآن ...»**. ثم سرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أدلة وافية على ذلك، وردّ على المنكرين[٤].

وقال أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بعد أن استعرض الأدلة على ثبوت البعث: **«وإذا عُرف هذا فنقول: أجمع المسلمون على أن اللَّه تعالى يُحيي الأبدان بعد موتها وتفرّقِها؛ لأنه ممكن عقلًا، والصادق أخبر به فيكون حقًّا»**[٥].

---

(١) الوصية مع شرح البابرتي (ص ٢٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٤٢).

(٣) أصول الدين (ص ١٦٠).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٤٢) وما بعدها.

(٥) شرح الوصية (ص ١٤٠).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن اللَّه يبعث من يموت، كما بدأهم يعودون»[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾، وقال محمد بن سيرين: القلب السليم أن يعلم أنّ اللَّه حقّ، وأن الساعة قائمة، وأن اللَّه يبعث من في القبور»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحجّ: ٧]، يريد للثواب والعقاب»[٣].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «المراد بالموتى ومن في القبور واحد، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحجّ: ٧]؛ أي: يبعث جميع الموتى من قُبِر منهم ومن لم يُقبَر»[٤].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن عذاب القبر حقّ، ومساءلة أهل القبور حق، والبعث والحساب والجنة والنار وغير ذلك مما جاءت به السنن وظهرت على ألسنة العلماء وأتباعهم من بلاد المسلمين حق»[٥].

---

(١) متن رسالة القيرواني (١/ ٧).

(٢) تفسير القرطبي (١٣/ ١١٥).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ١٥).

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٦/ ١٢٧).

(٥) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٢٥)، ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٥).

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والخلق ميتون بآجالهم، عند نفاد أرزاقهم وانقطاع آثارهم، ثم هم بعد الضغطة في القبر مساءلون، وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون»[1].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الذي لا يقرّ بالعلم السابق بالأشياء قبل أن تكون، يلزمه في مذهبه أن لا يؤمن بيوم الحساب، وبقيام الساعة والبعث والثواب والعقاب؛ لأن العباد إنما لزمهم الإيمان بها لإخبار اللَّه بأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن اللَّه يبعث من في القبور، وأنه محاسبهم يوم الحساب، مثيبهم، ومعاقبهم»[2].

وقال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قوله: (واليوم الآخر): فأن تؤمن بالبعث بعد الموت، والحساب والميزان، والثواب والعقاب، والجنة والنار، وبكل ما وصف اللَّه به يوم القيامة»[3].

وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]: «لتوقنوا بذلك أن الساعة التي وعدتكم أن أبعث فيها الموتى من قبورهم جائية لا محالة، ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾، يقول: لا شك في مجيئها وحدوثها، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ حينئذ من فيها من الأموات أحياء إلى موقف الحساب، فلا تشكوا في ذلك، ولا تمتروا فيه»[4].

---

(١) شرح السنة للمزني (ص: ٨٢).

(٢) الرد على الجهمية للدارمي (ص: ١٣٠).

(٣) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (ص: ٢٥٦).

(٤) جامع البيان للطبري (١٨/ ٥٧٢).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها... وأن الجنة والنار حقّ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن اللَّه يبعث من في القبور»[١].

ونقل أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل السُّنة على البعث فقال: «وأجمعوا على أن عذاب القبر حق... وعلى أن اللَّه تعالى يعيدهم كما بدأهم حفاة عراة غرلًا، وأن الأجساد التي أطاعت وعصت هي التي تبعث يوم القيامة، وكذلك الجلود التي كانت في الدنيا والألسنة والأيدي والأرجل هي التي تشهد عليهم يوم القيامة»[٢].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شعب الإيمان: «السابع من شعب الإيمان: وهو باب في الإيمان بالبعث والنشور بعد الموت، وآيات القرآن في البعث كثيرة، فمنها: قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يَجۡمَعُكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الجاثية: ٢٦] الآية، وقوله: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]»[٣].

وقال محمد عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن ذلك حشر الأجسام، وبعث من في القبورمن الأشخاص، فاعلم أنه لم يرد في شريعة مّا من الدلائل أكثر مما ورد في شرعنا من حشر الأجسام، وكأنّ الزمان لمَّا كان مقرونًا بالقيامة كانت الآية أصرح بها، والبينات أدل

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص: ٢٠-٢١)، وانظر: العرش للذهبي(٢/ ٣٤٨).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص: ١٦١).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي(١/ ٤١٠).

عليها، ومفارقة الأرواح الأجساد وبقاء الأرواح قد اعترف بها الحكماء الإلهيون، وحشر الأجساد لمّا كان ممكنًا في ذاته، وقد ورد به الصادق، وجب التصديق بذلك من غير أن يبحث عن كيفية ذلك، إذ الربّ تعالى قادر على الإعادة قدرتَه على الإنشاء والابتداء، فيحيي العظام وهي رميم كما أنشأها أول مرة...»[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم يبعث اللَّه الخلق على ما أماتهم عليه يوم القيامة، ويحاسبهم بما شاء، فريق في الجنة، وفريق في السعير»[2].

وبين ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وجوب الإيمان بالبعث بقوله: «ثم من بعد ذلك الإيمان بالصيحة للنشور بصوت إسرافيل للقيام من القبور، فيلزم القلب أنك ميت، ومضغوط في القبر، ومساءل في قبرك، ومبعوث من بعد الموت، فريضة لازمة، من أنكر ذلك كان به كافرًا»[3].

وقال القاضي ابن أبي موسى الشريف الحنبلي (٤٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن اللَّه -جلَّ اسمه- يعيد خلقه كما بدأهم، ويحشرُهُم كما أنشأهم، من صفائح القبور، وبطون الحيتان في تُخُوم البحور، وأجواف السباع، وحواصل الطيور»[4].

---

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني (ص: ٤٦٧-٤٦٨).

(٢) شرح السنة (ص٧٧-٧٨).

(٣) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٢٠).

(٤) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص٧).

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإبراهيم وموسى قاما بأصل الدين الذي هو الإقرار بالله وعبادته وحده لا شريك له، ومخاصمة من كفر بالله، فأما إبراهيم فقال الله فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وذكر الله عنه أنه طلب منه إرادة إحياء الموتى، فأمره الله بأخذ أربعة من الطير. فقرر أمر الخلق والبعث المبدأ والمعاد الإيمان بالله واليوم الآخر»[(١)].

وأوضح محمد بن أحمد السفاريني (١١٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الخلق يبعثون بجميع أعضائهم الأصلية التي خلقوا عليها، حيث يقول: «واعلم أنه يجب الجزم شرعًا أن الله تعالى يبعث جميع العباد، ويعيدهم بعد إيجادهم بجميع أجزائهم الأصلية، وهي التي من شأنها البقاء من أوّل العمر إلى آخره، ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء، فإن هذا حق ثابت بالكتاب والسُّنة وإجماع سلف الأمة»[(٢)].

وقال محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأَجساد تبعث فتجازى، والنصوص في بعث هذا الجسد نفسه أَصرح شيء، وما استنكر أَبو جهل إلا هذا، لكن جاءَ أُناس تتلمذوا على الإفرنج ولا دروا أَنه مسلك أَبي جهل وأضرابه! ويعطى أَحدهم الشهادة العالمية؟! فإنسان ينكر حقيقة البعث، أَي شيء عنده من بحث أَو دين؟ ليس عنده

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٠٣-٢٠٤).
(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٦٦).

إلا أَنه أَعرض عن القرآن وقبل رمي أَعدائه إياه، وهذا داء قديم وحديث، لا يرون العلم إلا ما هو حديث، مع أَنهم يتناقضون ولا يستقيمون على قول، فهم يقولون: إن الأصول المنطقية هذبتها القدم، وكذا وكذا»[١].

■ **المطلب الخامس: النفخ في الصور: معناه، والأدلة على ثبوته، وبيان عدد النفخات:**

الصور: قرن ينفخ فيه إسرافيل، أعدّه اللَّه لذلك لصعق الناس، وينفخ فيه أخرى لقيامتهم لرب العالمين للحساب والجزاء يوم البعث.

والأدلة على ثبوته:

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [طه: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: بينما يهودي يعرض سلعته، أعطي بها شيئًا كرهه، فقال: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فسمعه رجل من الأنصار، فقام فلطم وجهه، وقال: تقول: والذي اصطفى موسى على

---

(١) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١/ ٢٠٩).

البشر، والنبي ﷺ بين أظهرنا؟ فذهب إليه، فقال: أبا القاسم، إن لي ذمة وعهدًا، فما بال فلان لطم وجهي، فقال: **«لمَ لطمت وجهه؟»** فذكره، فغضب النبي ﷺ حتى رئي في وجهه، ثم قال: **«لا تفضّلوا بين أنبياء الله، فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بعث، فإذا موسى آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أم بُعث قبلي»**(١).

عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«كيف أنعم وصاحب القرن قد التقم القرن واستمع الإذن متى يؤمر بالنفخ فينفخ»** فكأن ذلك ثقل على أصحاب النبي ﷺ فقال لهم: **«قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل، على الله توكلنا»**(٢).

واختلف في عدد النفخات(٣):

فقيل: **ثلاث؛ الأولى**: نفخة الفزع لقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

الثانية: نفخة الصعق.

والثالثة: نفخة البعث؛ ويدل عليهما قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ح. ٣٤١٤.

(٢) أخرجه الترمذي برقم ٢٤٣١، وقال: هذا حديث حسن. وصححه الألباني في الصحيحة برقم: (٢٠٧٩).

(٣) انظر: التذكرة بأحوال الموتى (١/ ٤٩٠).

فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

وقيل: هما نفختان.

والأقرب أنهما نفختان؛ لأن نفخة الفزع هي نفخة الصعق، فهم فزعوا فزعًا ماتوا منه، وقد استُدلّ لرجحان هذا القول بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند مسلم في الصحيح، ومما جاء فيه: «**ثم يُنفخ في الصور، فأول من يسمعه رجلٌ يلُوط حوضَه**[١]**، فيُصعَق، ثم يصعق الناس، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون**»[٢].

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة ما يتعلق بالنفخ في الصور تقريرًا واضحًا، إقرارًا بما جاء في الكتاب والسُّنة، وكلامهم على النحو التالي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) رحمه الله عند تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٦- ٧]: «**النفخة الأولى للصعق والنفخة الأخرى للبعث، وروي عن يزيد بن ربيعة عن الحسن في قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ قال: هما النفختان: فأما الأولى فتُميت الأحياءَ، وأما الثانية فتُحيي الموتى، ثم تلا: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ**

---

(١) أيْ: يطينُ ويُصلح حوضَ إبله. انظر: مرقاة المفاتيح للقاري (١٦/ ٧٦).

(٢) أخرجه مسلم، برقم: (٢٩٤٠).

نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]»[١].

وقال أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير الآية السابقة: «دلت الآية على أن النفخة اثنتان: الأولى للموت، والثانية للبعث ...»[٢].

وقال أبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أنهم اختلفوا في عدد النفخات، فقيل ثلاث: نفخة الصعق المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨]. ونفخة البعث المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]. ونفخة الفزع المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]، وهو اختيار ابن العربي[٣].

وقيل: اثنتان، ونفخة الفزع هي نفخة الصعق؛ لأن الأمرين لازمان لها». واستدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لرجحان هذا القول بحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عند مسلم في الصحيح، ومما جاء فيه: «ثم يُنفخ في الصور، فأول من يسمعه رجلٌ يلُوط حوضَه، فيُصعَق ثم يصعق الناس، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون»[٤]. إلى أن قال: «وهذا يدلّ على أن النفخ مرتان

---

(١) تفسير بحر العلوم ٣/ ٥٢٠.

(٢) مدارك التنزيل ٤/ ٦٣.

(٣) كما في التذكرة في أحوال الآخرة للقرطبي (١/ ٤٩٠)، وهو اختيار بعض أهل العلم، ولكن الصحيح أنهما نفختان، لحديث: «ما بين النفختين أربعون»، فلو كانت ثلاثًا لقال: بين النفخة الأولى والثانية، أو: بين النفخة الثانية والثالثة، والعلم عند اللّٰه تعالى.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

لا ثلاثة، وهو الصحيح، ونفخة الفزع هي نفخة الصعق بعينها؛ لاتحاد الاستثناء في آيتيهما»(١). واستدلّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كذلك لرجحان هذا القول بما ورد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «ما بين النفختين أربعون ...»(٢).

ونصّ القاضي أبو السعود العمادي (٩٨٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا على أنهما نفختان أولاهما للموت، والأخرى للبعث(٣).

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصور: قال أبو عبيدة: هو جمع صورة، فالمعنى يوم تعاد العوالم، وقال الجمهور: هو الصور القرن الذي قال النبي ﷺ إنه ينفخ فيه للصعق ثم للبعث، ورجحه الطبري بقول النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «إن إسرافيل قد التقم الصور، وحنى جبهته ينظر متى يؤمر فينفخ»(٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقرأ الجمهور «في الصور» بسكون الواو، ومذهب الجمهور أنه القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل، وبهذا جاءت الأحاديث، وقالت فرقة «الصوَر» جمع صورة، كثمرة وثمر، وقرأ ابن عياض: «ينفخ في الصوَر» بفتح الواو، وهذه صريحة في بعث الأجساد من القبور»(٥).

---

(١) روح المعاني (٢٠/ ٣١).

(٢) المصدر السابق (٢٠/ ٣٢).

(٣) إرشاد العقل السليم (٩/ ٩٦)، وروح المعاني (٣٠/ ٢٦).

(٤) المحرر الوجيز (٢/ ٤٢٨-٤٢٩).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٤٢٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم ذكر تعالى يوم ﴿يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ﴾ قال مجاهد: هو كهيئة البوق، وفي الأحاديث المتداولة أن إسرافيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو صاحب «الصور»، وأنه قد جثا على ركبته الواحدة وأقام الأخرى وأمال خده والتقم القرن ينتظر متى يؤذن له في النفخ، وهذه النفخة المذكورة في هذه الآية هي نفخة الفزع، وروى أبو هريرة: أن الملك له في الصور ثلاث نفخات: نفخة الفزع، وهو فزع حياة الدنيا، وليس بالفزع الأكبر، ونفخة الصعق، ونفخة القيام من القبور، وقالت فرقة: إنما هي نفختان، كأنهم جعلوا الفزع والصعق في نفخة واحدة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقالوا: أخرى لا يقال إلا في الثانية.

قال القاضي أبو محمد: والقول الأول أصح، و﴿أُخْرَىٰ﴾ يقال في الثالثة، ومنه قول ربيعة بن مكدم: «ولقد شفعتهما بآخر ثالث» . . . ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]، وأما قول الشاعر:

جعلت لها عودين من نشم وآخر من ثمامه

فيحتمل أن يريد به ثانيًا وثالثًا فلا حجة فيه»[1].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب في انقراض هذا الخلق، وذكر النفخ والصعق وكم بين النفختين... روى مسلم عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «...ثم ينفخ في الصور، فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتًا ورفع ليتًا، قال: فأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله،

---

(١) المصدر السابق (٥/ ١٧٨-١٧٩).

فيصعق ويصعق الناس، ثم قال: يرسل اللَّه -أو قال: ينزل اللَّه- مطرًا كأنه الطلّ، فينبت منه أجساد الناس ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨] . . .»، وروى مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (ما بين النفختين أربعون)، قالوا: يا أبا هريرة! أربعين يومًا؟ قال: أبيت، قالوا: أربعين شهرًا؟ قال: أبيت، قالوا؟ أربعين عامًا؟ قال: أبيت ....

فصل: ...و(أصغى) معناه: أمال، (ليتا) يعني: صفحة العنق، و(يلوط) معناه: يطين ويصلح. وقول أبي هريرة: أبيت: فيه تأويلان: الأول: أبيت أي امتنعت من بيان ذلك تفسيره، وعلى هذا كان عنده علم من ذلك. أي: سمعه من النبي ﷺ. الثاني: أبيت؛ أي: أبيت أن أسأل عن ذلك النبي ﷺ، وعلى هذا لم يكن عنده علم من ذلك، والأول أظهر، وإنما لم يبينه لأنه لم ترهق لذلك حاجة، ولأنّه ليس من البينات والهدى الذي أمر بتبليغه. وفي البخاري عنه أنه قال: (حفظت وعاءين من علم، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقطع مني هذا البلعوم). قال أبو عبد الله: البلعوم: مجرى الطعام. وقد جاء أن بين النفختين أربعين عامًا. والله أعلم»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر النفخ الثاني للبعث في الصور وبيانه ...قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقال: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ١٨٧).

وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وقال: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقال: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٨]، وسماه الله تعالى أيضًا بالناقور في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، قال المفسّرون: الصور ينقر فيه مع النفخ الأول لموت الخلق على ما يأتي بيانه، قال اللَّه تعالى مخبرًا عن كفار قريش: ﴿مَا يَنظُرُونَ﴾ [يس: ٤٩]؛ أي: ما ينظرون كفار آخر هذه الأمة الدائنون بدين أبي جهل وأصحابه (إلا صيحة واحدة) يعني: النفخة الأولى التي يكون بها هلاكهم ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾؛ أي: يختصمون في أسواقهم وحوائجهم، قال اللَّه: ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾؛ أي: أن يوصوا ﴿وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾؛ أي: من أسواقهم وحيث كانوا ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ النفخة هي: النفخة الثانية، نفخة البعث، والصور: قرن من نور، يجعل فيه الأرواح، يقال: إن فيه من الثقب على عدد أرواح الخلائق على ما يأتي، قال مجاهد: «هو كالبوق» ذكره البخاري. فإذا نفخ فيه صاحب الصور النفخة الثانية ذهب كل روح إلى جسده ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾؛ أي: القبور ﴿يَنسِلُونَ﴾؛ أي: يخرجون سراعًا، يقال: نسل ينسِل ويُنسل بالضم أيضًا: إذا أسرع في مشيه، فالمعنى: يخرجون مسرعين، وفي الخبر: أن بين النفختين أربعين عامًا وسيأتي. وفي البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثّر: ٨]: الصور، قال: و«الراجفة»: النفخة الأولى «والرادفة» الثانية.

قال علماؤنا -رحمهم اللَّه-: فالنفخ في الصور إنما هو سبب

لخروج أهل القبور وغيرهم... وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: ما الصور؟ قال: «قرن ينفخ فيه» قال: هذا حديث حسن.

فصل: وليس الصور جمع صورة كما زعم بعضهم؛ أي: ينفخ في صور الموتى، بدليل الأحاديث المذكورة، والتنزيل يدل على ذلك، قال اللّه تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨]، ولم يقل: فيها، فعُلم أنه ليس جمع صورة... والأمم مجمعون على أن الذي ينفخ في الصور إسرافيل عليه السلام...

فصل: واختلف في عدد النفخات: فقيل ثلاث: نفخة الفزع لقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]. ونفخة الصعق ونفخة البعث لقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، وهذا اختيار ابن العربي وغيره، وسيأتي.

وقيل: هما نفختان، ونفخة الفزع هي نفخة الصعق؛ لأنه لا زمان لها؛ أي: فزعوا فماتوا منه، والسنة الثابتة على ما تقدم من حديث أبي هريرة وحديث عبد الله بن عمر وغيرهما يدل على أنهما نفختان لا ثلاث، وهو الصحيح إن شاء اللّه تعالى، قال اللّه تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، فاستثنى هنا كما استثنى في نفخة الفزع فدل على أنهما واحدة.

وقد أنكر بعض أهل الزيغ أن يكون الصور قرنًا. قال أبو الهيثم: من أنكر أن يكون الصور قرنًا فهو كمن ينكر العرش والصراط والميزان، وطلب لها تأويلات»[١].

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يذكر إجماعات أهل السُّنة: «وأجمعوا على أن عذاب القبر حق... وعلى أنه يُنفخ في الصور قبل يوم القيامة، ويُصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء اللَّه، ثم يُنفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون»[٢].

وقال أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصحيح أن الصور قرن يَنفخ فيه إسرافيل، ومن المشهور أن النبي ﷺ قال: «كيف أنعم، وقد التقم صاحب القرن القرن، وحنى جبهته، وأصغى بأذنه متى يؤمر فينفخ[٣]»، فمن العلماء من يقول: ينفخ ثلاث نفخات: نفخة للصعق، ونفخة للموت ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، ونفخة للبعث، والأكثرون أنه ينفخ نفختين: نفخة للموت، ونفخة للبعث، والصعق هو الموت، ويكون بين النفختين أربعون سنة»[٤].

ونقل قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي مظفر مقرّرًا قوله: «وأن الصور حقّ وهو قرن ينفخ فيه إسرافيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وهما نفختان:

---

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٠٠).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص: ١٦١).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) تفسير أبي المظفر السمعاني (٣/ ٤٩٠).

نفخة الصعق، ونفخة البعث، قال الله ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]»[١].

ونقل المفسّر علي بن محمد الخازن (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع أهل السُّنة على أن المراد بالصور هو القرن الذي يُنفخ فيه نفختان، حيث قال: «إجماع أهل السُّنة أن المراد بالصور هو القرن الذي يَنفخ فيه إسرافيل نفختين، نفخة الصعق، ونفخة البعث للحساب»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «زعم ابن حزم[٣] أن النفخات يوم القيامة أربع:

الأولى: نفخة إماتة، يموت فيها من بقي حيًّا في الأرض.

والثانية: نفخة إحياء، يقوم بها كل ميت، وينشرون من القبور، ويجمعون للحساب.

والثالثة: نفخة فزع وصعق، يفيقون منها كالمغشي عليه، لا يموت منها أحد.

والرابعة: نفخة إفاقة من ذلك الغشي.

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (١/ ٢٥٠).

(٢) لباب التاويل للخازن (٢/ ١٢٥).

(٣) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي، صاحب التصانيف التي منها: المحلى، والفصل في الملل والنحل، ولد سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي (٤٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤)، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٢٥).

وهذا الذي ذكره من كون الثنتين أربعًا ليس بواضح، بل هما نفختان فقط، ووقع التغاير في كل واحدة منهما باعتبار من يستمعها، فالأوّل يموت بها كل من كان حيًّا، ويغشى على من لم يمت ممن استثنى اللَّه. والثانية يعيش بها من مات، ويفيق بها من غشي عليه. واللَّه أعلم»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «أنه ينفخ النفخة الأولى، وهي نفخة الصعق، ثم يَنفخ إسرافيل النفخة الثانية، وهي نفخة البعث، قوله: (الراجفة) النفخة الأولى و(الرادفة) النفخة الثانية... ثمّ رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث: نفخة الفزع كما في النمل[٢]، ونفخة الصعق كما في الزمر، ونفخة البعث، وهي المذكورة في الزمر أيضًا[٣]. قال القرطبي: والصحيح أنهما نفختان فقط؛ لثبوت الاستثناء بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ في كل من الآيتين، ولا يلزم من مغايرة الصعق للفزع أن لا يحصلا معًا من النفخة الأولى. ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل، فقال فيه: (ثم ينفخ في الصور ثلاث نفخات: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة القيام لرب العالمين) أخرجه الطبري هكذا مختصرًا. وقد ذكرت أن سنده ضعيف ومضطرب. وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنهما نفختان، ولفظه في أثناء حديث مرفوع: (ثم ينفخ في الصور، فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتًا

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٤٦).

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

ورفع ليتًا، ثم يرسل اللَّه مطرًا كأنه الطلّ، فتنبت منه أجساد الناس، ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون»)[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى مُسَدَّد: «والإيمان بالنفخ في الصور، والصور قرن ينفخ فيه إسرافيل»[٢].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصور حق، ينفخ فيه إسرافيل فيموت الخلق، ثم ينفخ فيه الأخرى فيقومون لربّ العالمين للحساب وفصل القضاء، والثواب والعقاب، والجنة والنار»[٣]

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والبعث بعد الموت حق، وذلك حين ينفخ إسرافيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في الصور»[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن قد أخبر بثلاث نفخات: نفخة الفزع ذكرها في سورة النمل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]. ونفخة الصعق والقيام ذكرهما في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]»[٥].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٦٩).

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٢٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٣٤٤).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٥١).

(٤) لمعة الاعتقاد (ص٧٤).

(٥) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٥-٣٦).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رحمه الله وهو يتحدّث عن الملائكة: «**ومن ساداتهم: إسرافيل عليه السلام، وهو أحد حملة العرش، وهو الذي ينفخ في الصور**»[١].

■ **المطلب السادس: الحشر: معناه، والأدلة على ثبوته، وأحوال الناس في المحشر:**

الحشر لغةً: الجمع مع سوقٍ، وكل جمع حشرٌ، والعرب تقول: حشرتِ السنة مال بني فلان كأنها جمعته، وأتت عليه[٢].

وهو شرعًا: جمع أجزاء الإنسان بعد تفرقها، ثم إحياء الأموات بعد موتها، فيبعث اللَّه جميع العباد ويعيدهم بعد موتهم، ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء بينهم[٣].

الأدلة على ثبوته:

قال تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧].

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥].

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**تحشرون حفاة عراة غرلًا**»، قالت عائشة: فقلت: يا رسول اللَّه، الرجال والنساء ينظر

---

(١) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ٩٨).

(٢) مجمل اللغة لابن فارس (١/ ٢٣٦).

(٣) انظر: التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية للشيخ عبد العزيز الرشيد (ص٢٥).

بعضهم إلى بعض؟ فقال: «**الأمر أشدّ من أن يهمّهم ذاك**»[١].

وإليك تقريرات الأئمة التي توضح هذه المسألة العظيمة:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

استشهد كثير من علماء الحنفية على ثبوت الحشر ووجوب الإيمان به بقول النبي ﷺ: «**إنكم محشورون يوم القيامة حفاةً[٢] عُراةً[٣] غُرلًا[٤]**»، ومنهم بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)[٥]، والملا علي القاري (١٠١٤هـ)[٦]، وأبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ)[٧]، رحمهم اللّه جميعًا.

ونقل الكمال ابن الهمّام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ الإجماع عليه، فقال بعد أن ذكر جملة من الآيات القرآنية في ثبوت الحشر والنشر: «**وتكرّر ذلك كثيرًا حتى صار مما عُلم بالضرورة، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما**»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٦٥٢٧).

(٢) حُفاةً: جمع حافٍ، وهو من لا نعل له. انظر: مرقاة المفاتيح للقاري (١٧/ ٢٠٠).

(٣) عُراةً: جمع عارٍ، وهو من لا لبس له. انظر: مرقاة المفاتيح (١٧/ ٢٠٠).

(٤) قال في النهاية في غريب الأثر (٣/ ٦٦٨): الغُرْلُ: جمع الأغْرَل، وهو الأقْلَف، والغُرْلَة: القُلْفة. ومنه حديث أبي بكر رضي الله عنه: «لأن أحْمِل عليه غُلامًا ركب الخَيل على غُرْلَتِه أحَبُّ إليَّ من أن أحْمِلَك عليه». يريد: ركِبها في صِغره، واعْتادها قبل أن يُختَن.

(٥) انظر: عمدة القاري (٢٣/ ٤٤٣).

(٦) انظر: مرقاة المفاتيح (١٦/ ١٠٠).

(٧) راجع: روح المعاني (٢٣/ ٥٨).

(٨) المسامرة في شرح المسايرة (٢/ ٩٩-١٠٠).

وعدّ التفتازاني (٧٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإيمان بوجود الحشر من ضروريات الدين، حيث قال: «**وبالجملة فالإيمان بالحشر من ضروريات الدين، وإنكاره كفر باليقين**»(١).

وذكر بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) والملا علي القاري (١٠١٤هـ) - رحمهما الله- جملة من الأحاديث التي بيّنت أحوال الناس في أرض المحشر ومما جاء فيها: «**أن الشمس ستدنو من الأرض حتى تكون قيد ميل أو ميلين، فيكون الناس في العرَق بقدر أعمالهم، فمنهم من يبلغ عرقُه إلى عقِبه، ومنهم من يبلغ نصفَ ساقه، ومنهم من يبلغ ركبتيه، ومنهم من يبلغ فخذه، ومنهم من يبلغ خاصِرتَه، ومنهم من يبلغ منكبيه، ومنهم من يبلغ فاه فيُلجمُه إلجامًا، ومنهم من يُغطّيه عرقُه ...**»(٢).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾؛ أي: أقمناهم من قبورهم، وجعلناهم لعرضة القيامة... وفي الحديث الصحيح: «يجمع اللَّه الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفًا، يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر»، الحديث بطوله(٣)... **﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾** [الأنعام: ٩٤] **يفسّره قول النبي ﷺ: (إنكم تحشرون إلى اللَّه حفاة عراة غرلًا ﴿كَمَا**

---

(١) شرح المقاصد (٢/ ٢١٢).

(٢) انظر: عمدة القاري (٣٣/ ٣٣٨)، ومرقاة المفاتيح (١٦/ ١٠٣)، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨٦٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٧١٢)، ومسلم في صحيحه برقم (٣٢٧).

بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]»(١).

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: «يكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه» إلى قوله: «ومنهم من يلجمه إلجامًا»: يحتمل أن يريد: عرقه نفسه؛ لحذره وخوفه وما يشاهده من تلك الأهوال أو يؤمله ويرجيه، فيكون عرقه بقدر ذلك، ويحتمل أن يكون عرقه وعرق غيره، فيخفف عن بعض ويشدّد، وهذا كله بتزاحم الناس، وانضمام بعضهم لبعض، حتى صار العرق بينهم سائحًا في وجه الأرض، كالماء في الأواني، بعد أن شربت منه الأرض، وغاص فيها سبعين عامًا أو باعًا أو ذراعًا، كما جاء في الحديث نفسه»(٢).

وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا العرق إنما هو لشدة الضغط، وحر الشمس التي على الرؤوس، بحيث تغلي منها الهام، وحرارة الأنفاس، وحرارة النار المحتدة بأرض المحشر؛ ولأنها تخرج منها أعناق تلتقط الناس من الموقف، فترشّح رطوبة الأبدان من كل إنسان بحسب عمله، ثم يجمع عليه ما يرشح منه بعد أن يغوص عرقهم في الأرض مقدار سبعين باعًا، أو ذراعًا، أو عامًا، على اختلاف الروايات، فإن قيل: فعلى هذا يكون الناس في مثل البحر من العرق؟ فيلزم أن يسبح الكلّ فيها سبحًا واحدًا، فكيف يكونون متفاضلين بعضهم إلى عقبيه، وبعضهم إلى فمه، وما بينهما؟ قلنا: يزول هذا الاستبعاد بأوجه؟ أظهرها وجهان: أحدهما: أن يخلق اللّه تعالى ارتفاعًا في

---

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٣١٥).

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٨/ ١٩٦-١٩٧).

الأرض التي تحت قدم كل إنسان، بحسب عمله، فيرتفع عن الأرض بحسب ارتفاع ما تحته. وثانيهما: أن يحشر الناس جماعات في تفرقة، فيحشر كل من يبلغ عرقه إلى كعبيه في جهة، وكل من يبلغ حقويه في جهة، وهكذا، والقدرة صالحة لأن تمسك عرق كل إنسان عليه بحسب عمله، فلا يتّصل بغيره، إذا كان بإزائه، كما قد أمسك جرية البحر لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حيث طلب لقاء الخضر، ولبني إسرائيل حين اتبعهم فرعون، والله تعالى أعلم بالواقع من هذه الأوجه، والحاصل: أن هذا المقام مقام هائل لا تفي بهوله العبارات، ولا تحيط به الأوهام، ولا الإشارات»[١].

وقال أبو عبد الله القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب بيان الحشر إلى الموقف كيف هو؟ وفي أرض المحشر؟ روى مسلم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كقرصة النقي، ليس فيه علم لأحد»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ما جاء في حشر الناس إلى الله عَزَّ وَجَلَّ حفاة عراة غرلًا، وفي أوّل من يكسى منهم، وفي أول ما يتكلم من الإنسان: روى مسلم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قام فينا رسول الله ﷺ بموعظة، فقال: «أيها الناس! إنكم تحشرون إلى الله حفاة عراةً غرلًا، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾، ألا وإنّ أوّل الناس يكسى يوم القيامة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ألا وإنه يؤتى برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢٣/ ٢٢-٢٣).

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٢٩)، والحديث أخرجه مسلم برقم: (٢٧٩٠).

الشمال، فأقول: يا رب أصحابي ...»[1]. وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلًا)، قلت: يا رسول الله: الرجال والنساء جميعًا ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: (يا عائشة الأمر أشد من أن ينظر بعضهم إلى بعض)»[2].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال المزني (٢٦٤هـ) رحمه الله: «والخلق ميتون بآجالهم، عند نفاد أرزاقهم وانقطاع آثارهم، ثم هم بعد الضغطة في القبر مساءَلون، وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون»[3].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رحمه الله: «وقد أخبر اللَّه تعالى أن الخلق يبعثون ويحشرون، وأن الكافرين في النار يخلّدون، وأن الأنبياء والمؤمنين في الجنان يخلّدون»[4].

وقال أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) رحمه الله: في شرح حديث: «يحشر الناس على ثلاث طرائق: راغبين راهبين، واثنان على بعير، وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، ويحشر بقيتهم النار»[5]: «هذا الحشر يكون قبل قيام الساعة، تحشر الناس أحياء إلى الشام، وأما الحشر من القبور إلى الموقف فهو على خلاف هذه الصورة

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٤٧٤٠)، ومسلم برقم: (٢٨٦).

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٣٥-٢٣٨).

(٣) شرح السنة للمزني (ص: ٨٢).

(٤) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (١/ ٢٢٨).

(٥) رواه البخاري في صحيحه (ح٦٥٢٢).

من الركوب على الإبل والتعاقب عليها، وإنما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب: حفاة عراة مشاة»[١].

وقال أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفرائيني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وما أخبر عنه هو الحشر والنشر وإقامة القيامة، وأنها كائنة لا يعرف وقتها إلا الله، وأن الخلق يحشرون ويحاسبون، ثم يخلد أهل الجنة في الجنة في نعيم دائم، وأنهم يرون ربهم زيادة في كرامتهم وإتمامًا لفضله عليهم، ويخلد الكفار والمرتدون في عذاب جهنم، لا محيص لهم عنها بحال»[٢].

وبيّن الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض أحوال الناس في المحشر في تفسير قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، فقال: «والمعنى لتركبنّ أحوالًا بعد أحوال، هي طبقات في الشدة، بعضها أرفع من بعض، وهي الموت وما بعده من أهوال القيامة، ولنذكر الآن وجوه المفسرين: ...

أحدها: أن يكون المعنى: لتركبن أيها الإنسان أمورًا وأحوالًا، أمرًا بعد أمر، وحالًا بعد حال، ومنزلًا بعد منزل، إلى أن يستقرّ الأمر على ما يقضى به على الإنسان من جنة أو نار، فحينئذ يحصل الدوام والخلود، إمّا في دار الثواب أو في دار العقاب، ويدخل في هذه الجملة أحوال الإنسان منذ يكون نطفة، إلى أن يصير شخصًا، ثم يموت فيكون في

---

(١) أعلام الحديث للخطابي (ص: ٢٢٦٩)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٧٨-٣٧٩).

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لمحمد بن طاهر الإسفرائيني (ص: ١٧٣).

البرزخ، ثم يحشر، ثم ينقل إما إلى جنة وإما إلى نار.

وثانيها: أن معنى الآية: أن الناس يلقون يوم القيامة أحوالًا وشدائد، حالًا بعد حال، وشدة بعد شدة، كأنهم لما أنكروا البعث أقسم اللَّه أن البعث كائن، وأن الناس يلقون فيها الشدائد والأهوال إلى أن يفرغ من حسابهم، فيصير كل أحد إلى ما أعد له من جنة أو نار، وهو نحو قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، وقوله: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧].

وثالثها: أن يكون المعنى: أن الناس تنتقل أحوالهم يوم القيامة عما كانوا عليه في الدنيا، فمن وضيع في الدنيا يصير رفيعًا في الآخرة، ومن رفيع يتّضع، ومن متنعّم يشقى، ومن شقي يتنعّم، وهو كقوله: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣]، وهذا التأويل مناسب لما قبل هذه الآية؛ لأنه تعالى لما ذكر حال من يؤتى كتابه وراء ظهره، أنه كان في أهله مسرورًا، وكان يظنّ أن لن يحور، أخبر اللَّه أنه يحور، ثم أقسم على الناس أنهم يركبون في الآخرة طبقًا عن طبق؛ أي: حالًا بعد حالهم في الدنيا»[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصور حقّ، ينفخ فيه إسرافيل فيموت الخلق، ثم ينفخ فيه الأخرى فيقومون لرب العالمين، وللحساب والقضاء، والثواب والعقاب، والجنة والنار»[٢].

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٣١/ ١٠٢).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٧).

قال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويحشر الناس يوم القيامة حفاةً عراةً غرلًا بُهمًا، فيقفون في موقف القيامة حتى يشفع فيهم نبينا محمد ﷺ، ويحاسبهم اللَّه -تبارك وتعالى-»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتقوم القيامة التي أخبر اللَّه بها في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، وأجمع عليها المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراةً غرلًا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق»[(٢)].

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٧]: «يخبر تعالى عن عناد الكافرين، وزعمهم الباطل، وتكذيبهم بالبعث بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، فأمر أشرف خلقه أن يقسم بربه على بعثهم وجزائهم بأعمالهم الخبيثة، وتكذيبهم بالحق، ﴿وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ فإنه وإن كان عسيرًا بل متعذرًا بالنسبة إلى الخلق، فإن قواهم كلهم لو اجتمعت على إحياء ميت واحد ما قدروا على ذلك»[(٣)].

■ المطلب السابع: الشفاعة: معناها، وأنواعها، وأدلتها:

الشفاعة في اللغة: من الشفع، وهو خلاف الوتر. فالشين والفاء والعين أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين، ومن **ذلك**: الشفع خلاف

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص٧٤).

(٢) مجموع الفتاوى «الواسطية» (٣/ ١٤٥).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٨٦٦).

الوتر، تقول: كان فردًا فشفعته[١].

وهي شرعًا: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة[٢].

والمقصود هنا: الشفاعة يوم القيامة؛ وهي نوعان: شفاعة منفية، وشفاعة مثبتة:

أما الشفاعة المنفية: فهي شفاعة المعبودات غير اللَّه ﷻ لعابديها، فلا يشفع للمشركين شافع، ولا ينفعهم دون اللَّه نافع، قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

وأما الشفاعة المثبتة: فهي كل شفاعة تحقق فيها شرطيها، وهما: إذن اللَّه للشافع أن يشفع، ورضاه عن المشفوع له، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وهذه الشفاعة أنواع عديدة، وهي:

النوع الأول: الشفاعة الأولى، وهي العظمى، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات اللَّه عليهم أجمعين.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٢٠١).

(٢) انظر: القول المفيد (١/ ٣٣٠).

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أُمر بهم إلى النار، أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب.

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقّه كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه.

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة.

النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمّته ممن دخل النار فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك جهلًا منهم بصحة الأحاديث، وعنادًا ممن علم ذلك واستمر على بدعته، وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيّون والمؤمنون أيضًا[١].

ومن الأدلة الدالة على بعض هذه الأنواع: حديث الشفاعة العظمى، وهو: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ أتي بلحم فرفع إليه الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: **«أنا سيّد الناس يوم القيامة، وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع اللَّه الناس الأوّلين والآخرين**

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٠٧-٣١٢) باختصار.

في صعيد واحد، يسمعهم الداعي، وينفذهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول الناس: ألا ترون ما قد بلغكم، ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: عليكم بآدم، فيأتون آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ فيقولون له: أنت أبو البشر، خلقك اللَّه بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، إنّك أنت أوّل الرسل إلى أهل الأرض، وقد سمّاك اللَّه عبدًا شكورًا، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربي عَزَّوَجَلَّ قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد كانت لي دعوة دعوتها على قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم، فيقولون: يا إبراهيم أنت نبي اللَّه وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول لهم: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات ، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى، فيقولون: يا موسى أنت رسول اللَّه، فضّلك اللَّه برسالته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد قتلت

نفسًا لم أومر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى، فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى أنت رسول اللَّه، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وكلّمت الناس في المهد صبيًا، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله قط، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر ذنبًا، نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد، فيأتون محمدًا فيقولون: يا محمد أنت رسول اللَّه وخاتم الأنبياء، وقد غفر اللَّه لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فأنطلق فآتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربي ﷻ، ثم يفتح اللَّه عليّ من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد، ارفع رأسك، سل تعطه، واشفع تشفّع، فأرفع رأسي، فأقول: أمتي يا رب، أمتي يا رب، أمتي يا رب، فيقال: يا محمد، أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب»[١].

وحديث أنس بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[٢].

وغيرهما من الأحاديث.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح ٤٧١٢.

(٢) مسند أحمد برقم (١٣٢٢٢)، وسنن أبي داود برقم (٤٧٣٩)، وسنن الترمذي برقم (٢٤٣٥)، وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وقال الألباني: صحيح. مشكاة المصابيح (٣/ ١٥٥٨) رقم: (٥٥٩٨).

فمن أصول اعتقاد أهل السُّنة في باب الإيمان باليوم الآخر: الإقرار بجميع أنوع الشفاعة يوم القيامة، كما دلت على ذلك الأدلة من الكتاب والسُّنة، ومنها الشفاعة لعصاة أمة محمد ﷺ ممن استحق النار ألا يدخلها، وممن دخلها فيخرج منها بالشفاعة، وهي التي ينكرها أهل البدع والضلال من الخوارج والمعتزلة، ومن أخذ بقولهم من أهل البدع، وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم إثبات الشفاعة بجميع أنواعها، كما وردت في الكتاب والسُّنة، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في وصيته: «**وشفاعة نبينا محمد ﷺ حقٌّ لكل من هو من أهل الجنة، وإن كان صاحب الكبيرة**»(١).

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ذكره لمعتقد أهل السُّنة والجماعة: «**وكذا الشفاعة لأهل الكبائر حقٌّ عند أهل السُّنة والجماعة، فيشفع الرسل والأنبياء والعلماء لأهل الكبائر قبل دخول النار، فلا يدخل اللَّه تعالى أهل الكبائر النارَ لشفاعتهم، بل يُدخلهم الجنة، وقد يُشفّعون بعد الدخول في النار، فيُخرجهم من النار لشفاعتهم، فيُدخلهم الجنة**»(٢).

وقال الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ويشفع الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**

---

(١) الوصية بشرح البابرتي (ص ١٣٩).

(٢) أصول الدين (ص ١٦٦).

والصُّلحاء من الشهداء وغيرهم؛ للأحاديث الصحيحة الكثيرة المتواترة المعنى، ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الصحيحين، ومما جاء فيه: (فيقول اللَّه تعالى: شفعتِ الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبقَ إلا أرحم الراحمين)...»[١].

وفصّل ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله في بيان أنواع الشفاعة: «الشفاعة أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع». ثم ذكر أنواع الشفاعة الثمانية السابق ذكرها[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رحمه الله: «ويخرج منها -أي: النار- بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم من شفع له من أهل الكبائر»[٣].

وقال رحمه الله: «وأن الشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين، ويخرج من النار بشفاعة رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم قوم من أمته بعد أن صاروا حممًا، فيطرحون في نهر الحياة، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل»[٤].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله: «باب في الشفاعة العامة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأهل المحشر: -ثم ذكر حديث الشفاعة الطويل- ثم قال: فصل:

---

(١) المسامرة في شرح المسايرة ٢/ ١٠٣، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ح (١٨٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٠٧-٣١٢.

(٣) متن رسالة القيرواني (ص٧).

(٤) كتاب الجامع ص١٤٥.

هذه الشفاعة العامة التي خصّ بها نبينا محمد ﷺ من بين سائر الأنبياء هي المراد بقوله عليه السلام: «لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجّل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي» رواه الأئمة: البخاري(١) ومسلم(٢) وغيرهما، وهذه الشفاعة العامة لأهل الموقف إنما هي ليعجّل حسابهم ويراحوا من هول الموقف، وهي الخاصة به ﷺ»(٣).

وقال رحمه الله: «باب ما جاء أن هذه الشفاعة هي المقام المحمود: روى الترمذي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة، ولا فخر، وبيدي لواء الحمد، ولا فخر، وما من نبي يومئذ: آدم ومن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، ولا فخر...»(٤)... قال القاضي عياض: شفاعات نبينا ﷺ يوم القيامة خمس شفاعات:

الأولى: العامة.

الثانية: إدخال قوم الجنة بغير حساب.

الثالثة: في قوم من أمته استوجبوا النار بذنوبهم، فيشفع فيهم نبينا ﷺ ومن شاء أن يشفع، ويُدخلون الجنة، وهذه الشفاعة هي التي أنكرتها المبتدعة: الخوارج والمعتزلة، فمنعتها على أصولهم الفاسدة، وهي

---

(١) في صحيحه برقم: (٦٣٠٤).

(٢) في صحيحه برقم: (١٩٨).

(٣) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٨٠).

(٤) أخرجه الترمذي برقم (٣١٤٨) وحسّنه، وأحمد في المسند برقم (٢٥٤٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٣٠٩) برقم (١٤٦٨).

الاستحقاق العقلي المبني على التحسين والتقبيح.

الرابعة: فيمن دخل النار من المذنبين، فيخرج بشفاعة نبينا وغيره من الأنبياء والملائكة وإخوانهم من المؤمنين. قلت: وهذه الشفاعة أنكرتها المعتزلة أيضًا، إذا منعوها فيمن استوجب النار بذنبه وإن لم يدخلها فأحرى أن يمنعوها فيمن دخلها.

الخامسة: في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وترفيعها. قال القاضي عياض: وهذه الشفاعة لا تنكرها المعتزلة، ولا تنكر شفاعة الحشر الأوّل.

قلت: وشفاعة سادسة لعمه أبي طالب في التخفيف عنه، كما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه»، فإن قيل: فقد قال اللَّه تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] قيل له: لا تنفع في الخروج من النار، كعصاة الموحدين الذين يخرجون منها، ويدخلون الجنة»[(١)].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رحمه الله: «واتّفق المسلمون على ثبوت الشفاعة يوم القيامة للطائعين والتائبين لرفع الدرجات... والخلاف في الشفاعة لأهل الكبائر، فعندنا تقع الشفاعة لهم في حط السيئات وقت الحساب، أو بعد دخول جهنم؛ لما اشتهر من الأحاديث الصحيحة في ذلك، قوله صلى الله عليه وسلم: «لكل نبي دعوة مستجابة، وقد ادخرت دعوتي شفاعة

---

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٨٢).

لأمتي»[١] وغير ذلك ... والجواب عن الجميع -أي: ما استدل به المعتزلة في نفي الشفاعة عن الفساق- أن محل ذلك كله في الكافرين جمعًا بين الأدلة ... وأما الشفاعة الكبرى العامة لجميع أهل موقف الحساب، الوارد فيها الحديث الصحيح المشهور فإن أصول المعتزلة لا تأباها»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بعذاب القبر، والإيمان بالحوض والشفاعة وخروج الدجال حقّ، ومنكر ونكير حقّ، والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك شيئًا من هذا؛ فهو مخالف لكتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ»[٣].

وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «... المقام المحمود، فقال أكثر أهل العلم: ذلك هو المقام الذي هو يقومه ﷺ يوم القيامة للشفاعة للناس؛ ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم»[٤].

ونقل أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل السُّنة على إثبات الشفاعة، حيث قال: «وأجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمّته، وعلى أن يخرج من النار قوم من أمته بعدما صاروا حُمَمًا»[٥].

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) التحرير والتنوير (١/ ٤٧٠- ٤٧٢).

(٣) اعتقاد الشافعي للهكاري (ص: ١٨).

(٤) جامع البيان للطبري (١٧/ ٥٢٦).

(٥) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٦٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «واختلفوا في شفاعة رسول اللَّه ﷺ: هل هي لأهل الكبائر؟: فأنكرت المعتزلة ذلك وقالت بإبطاله، وقال بعضهم: الشفاعة من النبي ﷺ للمؤمنين أن يزادوا في منازلهم من باب التفضيل، وقال أهل السُّنة والاستقامة بشفاعة رسول اللَّه ﷺ لأهل الكبائر من أمته»[(١)].

وقال أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح قول النبي ﷺ: «أعطيت الشفاعة»[(٢)]: «فإنها هي الفضيلة العظمى الت لم يشاركه فيها أحد من الأنبياء، وبها ساد الخَلقَ كلّهم، حتى يقول: (أنا سيّد ولد آدم)[(٣)]، وذلك في القيامة حين يشفع للخلق في الحساب، ولا يشفع غيره»[(٤)].

وقال الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن غير الكفار تنفعهم شفاعة الشافعين، فشفاعات نبينا ﷺ سبعة:

فأولها: شفاعته الكبرى العامة في الخلائق، الخاصة به حين يرغب الخلق إليه، فيشفع في أهل الموقف ليقضى بينهم، وذلك هو المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون.

الثانية: شفاعته إذ يسجد ويحمد ربه، ثم يقول: (أمتي. فيقول اللَّه له: أدخل من أمتك من لا حساب عليه الجنة من الباب الأيمن)،

---

(١) مقالات الإسلاميين الأشعري (٢/ ٣٥٤).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٣٥).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) أعلام الحديث للخطابي (١/ ٣٣٥).

والحديث في الصحيح[١].

الثالثة: شفاعته في دخول سائر أهل الجنة الجنة...

الرابعة: شفاعته في من دخل النار من أهل الكبائر...

الخامسة: شفاعته في بعض أهل النار حتى يخفف من عذابه...

السادسة: شفاعته في قوم استوجبوا دخول النار بذنوبهم، فيشفع فيهم، فلا يدخلون النار، ويدخلون الجنة.

السابعة: يشفع في رفع درجات أقوام وزيادة نعيمهم»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنه ﷺ يشفع في الخلق لإراحتهم من هول الموقف، ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب، كما صحّ في حقّ أبي طالب، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها، وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها، وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب، وفي بعضهم برفع الدرجات فيها، فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة، وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «في الحديث إثبات الشفاعة، وأنكرها الخوارج والمعتزلة، وهي أنواع أثبتها أهل السُّنة: منها الخلاص من هول الموقف، وهي خاصة بمحمد رسول اللَّه المصطفى ﷺ، كما تقدّم بيان

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) إثبات الشفاعة للذهبي (ص: ٢٠-٢٢).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٩٤).

ذلك واضحًا في الرقاق، وهذه لا ينكرها أحد من فرق الأمة، ومنها: الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب، وخصّ هذه المعتزلة بمن لا تبعة عليه، ومنها: الشفاعة في رفع الدرجات، ولا خلاف في وقوعها، ومنها: الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة، أدخلوها بذنوبهم، وهذه التي أنكروها، وقد ثبتت بها الأخبار الكثيرة، وأطبق أهل السُّنة على قبولها»[١].

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وله ﷺ شفاعات غير العظمى، كالشفاعة لمن يدخل من أمته ﷺ الجنة بغير حساب، وهذه كالعظمى من خصائصه ﷺ، ولعصاة أدخلتهم ذنوبهم النار فيخرجون، وإنكار المعتزلة لهذه من ضلالاتهم، كيف وقد صحّت الأحاديث الكثيرة بها من غير معارض لها؟! ولقوم استحقوا دخولها فلم يدخلوها، قال النووي: ويجوز أن يشركه في هذه الأنبياء والعلماء والأولياء، وفي قوم حبستهم الأوزار ليدخلوا الجنة، ولبعض أهل الجنة في رفع درجاتهم، فيعطى كل منهم ما يناسبه، قال: وهذه يجوز أن يشركه فيها من ذكر أيضًا، ولمن مات بالمدينة الشريفة... ولفتح باب الجنة، كما في حديث مسلم[٢]، ولمن أجاب المؤذّن، ولقوم كفار لهم سابق خدمة له ﷺ في تخفيف عذابهم»[٣].

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) نص الحديث: «آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت، لا أفتح لأحد قبلك». أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٣٣).

(٣) الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، للهيتمي (ص: ٢٠٦).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرَّر أئمة وعلماء المذهب الحنبلي ما قرره بقية علماء المذاهب على النحو التالي:

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بشفاعة النبي ﷺ، وبقوم يخرجون من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا، فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة -كما جاء في الأثر- كيف شاء اللَّه وكما شاء. إنما هو الإيمان به والتصديق به»[١].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيّنًا بعضَ أنواع الشفاعات يوم القيامة: **«والشفاعة يوم القيامة حق، يَشفَعُ قومٌ في قوم، فلا يصيرون إلى النار، ويَخرُج قوم من النار بعدما دخلوها بشفاعة الشافعين، ويخرج قوم من النار برحمة اللَّه بعد ما يُلبثهم فيها ما شاء اللَّه»[٢].**

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بشفاعة رسول اللَّه ﷺ للمذنبين الخاطئين في يوم القيامة، وعلى الصراط، ويخرجهم من جوف جهنم، وما من نبي إلا له شفاعة، وكذلك الصدِّيقون والشهداء والصالحون، وللَّه بعد ذلك تَفَضُّلٌ كثيرٌ فيمن يشاء، والخروج من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا»[٣].

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص٥٧).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٥٢).

(٣) شرح السنة (ص٦٦).

قال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا بعض الشفاعات الخاصة بنبينا ﷺ: «ويعتقد أهل السُّنة ويؤمنون أن النبي ﷺ يشفع يوم القيامة لأهل الجمع كلهم شفاعة عامة، ويشفع في المذنبين من أمته فيخرجهم من النار بعدما احترقوا»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونعتقد أن محمدًا المصطفى ﷺ خير الخلائق، وأفضلهم، وأكرمهم على اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وأعلاهم درجة، وأقربهم إلى اللَّه وسيلة، بعثه اللَّه رحمة للعالمين، وخصّه بالشفاعة في الخلق أجمعين»[٢][٣].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويشفع نبينا ﷺ فيمن دخل النار من أمته من أهل الكبائر، فيَخرجون بشفاعته بعدما احترقوا وصاروا فحمًا وحُمَمًا، فيدخلون الجنة بشفاعته. ولسائر الأنبياء والمؤمنين والملائكة شفاعات. قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ولا تنفع الكافرَ شفاعةُ الشافعين»[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات:

أما الشفاعة الأولى: فيشفع في أهل الموقف حتى يقضى بينهم، بعد

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص١٦٤).

(٢) يريد الشفاعة العظمى في أهل الموقف.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص٧٨).

(٤) لمعة الاعتقاد (ص٧٤-٧٥).

أن يتراجع الأنبياء - آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم - الشفاعة حتى تنتهي إليه.

وأما الشفاعة الثانية: فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

وهاتان الشفاعتان خاصتان له.

وأما الشفاعة الثالثة: فيشفع فيمن استحق النار. وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم. يشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها. ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها»(١).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأومن بشفاعة النبي ﷺ، وأنه أول شافع وأول مشفع. ولا ينكر شفاعة النبي ﷺ إلا أهل البدع والضلال، ولكنها لا تكون إلا من بعد الإذن والرضا... وهو سبحانه لا يرضى إلا التوحيد، ولا يأذن إلا لأهله، وأما المشركون فليس لهم في الشفاعة نصيب»(٢).

■ المطلب الثامن: نشر الصحف: معناه، والأدلة على ثبوته:

الصحف لغة: جمع صحيفة، فالصاد والحاء والفاء أصل صحيح يدل على انبساط في شيء وسعة(٣).

والمراد بنشر الصحف: إعطاء كل إنسان صحيفة أعماله التي كتبها الملائكة الموكلون بذلك، ليقرأها، فآخذ صحيفته بيمينه فهو السعيد،

---

(١) العقيدة الواسطية: (ص: ١٠٠- ١٠١).

(٢) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ١٣).

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٣٣٤).

وآخذ صحيفته بشماله فهو الشقي[1].

الأدلة على ثبوته:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [التكوير: ١٠].

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا ۝٩ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ﴾ [الانشقاق: ٧ - ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤].

وفي تقريرات الأئمة توضيح لهذه المسألة العظيمة:

● **أولًا: تقريرات أئمّة الحنفيّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونقرّ بأن قراءة الكتاب يوم القيامة حقٌّ لقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء: ١٤]»[2].

قال أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح كلام أبي حنيفة: «ويُعطي جَلَّ جَلَالُهُ كتاب المؤمن بيمينه، وكتاب الكافر بشماله أو من وراء ظهره»، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأدلة على ذلك[3].

وقال سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح قول النسفي [والكتاب حقٌّ]: «هو المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم، يؤتى

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (٢/ ١٤٦).

(٢) الوصية مع شرح البابرتي (ص ٢٨).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٨-٢٩).

للمؤمنين بأيمانهم، وللكفار بشمائلهم ووراء ظهورهم، وهو حقٌ ...»(١).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقوله:** ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الإسراء: ٧١] حقيقة في أن في يوم القيامة صحائف تتطاير وتوضع في الأيمان لأهل الإيمان، وفي الشمائل لأهل الكفر، وتوضع في أيمان المذنبين الذين ينفذ عليهم الوعيد، فسيستفيدون منها أنهم غير مخلدين في النار»(٢).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**باب ما جاء في تطاير الصحف عند العرض والحساب، وإعطاء الكتب باليمين والشمال... فصل: قال الله تعالى:** ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ٦٢] **قال الزجاج: ذكر العنق عبارة عن اللزوم، كلزوم القلادة للعنق، وقال إبراهيم بن أدهم: كل آدمي في عنقه قلادة يكتب فيها نسخة عمله، فإذا مات طويت، وإذا بعث نشرت، وقيل له:** ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، **وقال ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: **طائره: عمله،** ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ **قال الحسن: يقرأ الإنسان كتابه أميًا كان أو غير أمي... فإذا بعثوا من قبورهم إلى الموقف... وجاء وقت الحساب يريد الله أن يحاسبهم فيه، أمر بالكتب التي كتبها الكرام الكاتبون بذكر أعمال الناس، فأوتوها، فمنهم من يؤتى كتابه بيمينه، فأولئك هم السعداء،**

---

(١) شرح العقائد النسفية (ص ٩٩-١٠٠) بتصرف يسير.

(٢) المحرر الوجيز (٤/ ٢٦٢).

ومنهم من يؤتى كتابه بشماله أو من وراء ظهره، وهم الأشقياء، فعند ذلك يقرأ كل كتابه...»[١].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله -جل وعلا- في هذه الآية الكريمة: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] ذكر -جل وعلا- في هذه الآية الكريمة: أن ذلك العمل الذي ألزم الإنسان إياه يخرجه له يوم القيامة، في كتاب يلقاه منشورًا؛ أي: مفتوحًا يقرؤه هو وغيره، وبين أشياء من صفات هذا الكتاب الذي يلقاه منشورًا في آيات أخر، فبيّن أن من صفاته: أن المجرمين مشفقون؛ أي: خائفون مما فيه، وأنه لا يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وأنهم يجدون فيه جميع ما عملوا حاضرًا، ليس منه شيء غائبًا، وأن اللَّه -جل وعلا- لا يظلمهم في الجزاء عليه شيئًا، وذلك في قوله -جل وعلا-: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَـٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وبين في موضع آخر: أن بعض الناس يؤتى هذا الكتاب بيمينه... وأن من أوتيه بيمينه يحاسب حسابًا يسيرًا... وبين في موضع آخر أن من أوتيه بشماله يتمنى أنه لم يؤته... وبين في موضع آخر: أن من أوتي كتابه وراء ظهره يصلى السعير ويدعو الثبور، وقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]؛ يعني: أن نفسه تعلم أنه لم يُظلم، ولم يكتب عليه إلا ما عمل ...»[٢].

---

(١) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٨٩).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ٦١-٦٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والخلق ميتون بآجالهم، عند نفاد أرزاقهم وانقطاع آثارهم، ثم هم بعد الضغطة في القبور مساءلون، وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون، ولدى العرض عليه محاسبون، بحضرة الموازين، ونشر صحف الدواوين، أحصاه اللَّه ونسوه، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، لو كان غير اللَّه عَزَّوَجَلَّ الحاكم بين خلقه، لكنه اللَّه يلي الحكم بينهم بعدله بمقدار القائلة في الدنيا، وهو أسرع الحاسبين، كما بدأه لهم من شقاوة وسعادة يومئذ يعودون، فريق في الجنة، وفريق في السعير»[1].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن الخلق يُؤتون يوم القيامة بصحائف فيها أعمالهم، فمن أوتي كتابه بيمينه حوسب حسابًا يسيرًا، ومن أوتي كتابه بشماله فأولئك يصلون سعيرًا»[2].

وقال الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويؤمن أهل الدين والسنة بالبعث بعد الموت يوم القيامة، وبكلّ ما أخبر اللَّه سبحانه من أهوال ذلك اليوم الحق، واختلاف أحوال العباد فيه والخلق فيما يرونه ويلقونه هنالك، في ذلك اليوم الهائل، من أخذ الكتب بالأيمان والشمائل، والإجابة عن المسائل، إلى سائر الزلازل والبلابل الموعودة في ذلك اليوم العظيم، والمقام الهائل من الصراط والميزان، ونشر الصحف التي فيها مثاقيل

---

(١) شرح السنة للمزني (ص: ٨٠-٨٢).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٦٢).

الذر من الخير والشر، وغيرها»[(١)].

وقال الحسين بن الحسن الحليمي (٤٠٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، ونقل عنه البيهقي(٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقرّرًا قوله: «الثامن من شعب الإيمان: وهو باب في حشر الناس بعد ما يبعثون من قبورهم إلى الموقف الذي بين لهم من الأرض؛ فيقومون ما شاء اللَّه تعالى، فإذا جاء الوقت الذي يريد اللَّه محاسبتهم فيه، أمر بالكتب التي كتبتها الكرام الكاتبون بذكر أعمال الناس، فأوتوها، منهم من يؤتى كتابه بيمينه، فأولئك هم السعداء، ومنهم من يؤتى كتابه بشماله أو وراء ظهره، وهؤلاء هم الأشقياء»[(٢)].

وقال أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [التكوير: ١٠]: «يعني: على الخلائق، فمنهم من يعطى بيمينه، ومنهم من يعطى بشماله»[(٣)].

وقال الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [التكوير: ١٠]: «فُتحت بعد أن كانت مطوية، والمراد صحف الأعمال التي كتبت الملائكة فيها أعمال العباد من خير وشر، تطوى بالموت، وتنشر في القيامة، فيقف كل إنسان على صحيفته، فيعلم ما فيها؛ فيقول: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩]»[(٤)].

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص: ٥٧-٥٨).

(٢) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ٣٧٩)، وشعب الإيمان للبيهقي (١/ ٤١٥).

(٣) تفسير أبي المظفر السمعاني (٦/ ١٦٨).

(٤) السراج المنير للخطيب الشربيني (٤/ ٤٩٢).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وتتطاير صحائف الأعمال إلى الأيمان والشمائل:** ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ١٢]»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وتنشر الدواوين -وهي صحائف الأعمال- فآخذ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه بشماله أو من وراء ظهره، كما قال** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣- ١٤]»[٢]. .

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند تفسيره لقوله تعالى:** ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]: «﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ﴾ **المشتملة على ما عمله العاملون من خير وشر،** ﴿نُشِرَتْ﴾**، وفرّقت على أهلها، فآخذ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه بشماله، أو من وراء ظهره»**[٣].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ونشرت صحائف الأعمال تؤخذ باليمين والشمال».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **شارحًا: «ونشرت صحائف كتب الأعمال من حسنات**

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى «الواسطية» (٣/ ١٤٦).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٩١٢).

وسيئات، قال اللَّه تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [التكوير: ١٠] تؤخذ باليمين للمؤمن، والشمال للكافر»[١].

■ المطلب التاسع: مجيء اللَّه لفصل القضاء، والأدلة على ثبوته:

من الإيمان باليوم الآخر: اعتقاد مجيء الرب سبحانه لفصل القضاء، كما دل على ذلك الكتاب.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وقوله: ﴿كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢].

وقد قرّر ذلك علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم بناء على ما ورد في ذلك من النصوص، ومن ذلك:

● أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:

قال حماد بن الإمام أبي حنيفة (١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلنا لهؤلاء -يعني الجهمية-: أرأيتم قول اللَّه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفًّا صفًّا، وأما الربّ تعالى فإنا لا ندري ما عنى بذلك؟ ولا ندري كيف مجيئه؟ فقلت لهم: إنا لم

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٨٤٠).

نكلّفكم أن تعلموا كيف جيئته؟ ولكنّا نكلّفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيتم من أنكر أن الملك يجيء صفًّا صفًّا ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذّب، قلت: فكذلك إن أنكر أن اللَّه سبحانه يجيء فهو كافر مكذب»[(١)].

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في ثبوت هذه الصفة: «وأنه جَلَّ جَلَالُهُ يأتي لفصل القضاء يوم القيامة ...»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض كلامه على صفات اللَّه تعالى: «كلُّ ما صحّ أن تتعلّق به إرادتُه جاز فعلُه، فإذا أراد أن ينزل كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصلِ القضاء، وأن يُرِيَ عبادَه نفسه، وأن يتجلّى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه، لم يمتنع عليه فعله؛ فإنه تعالى فعالٌ لما يريد، وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التّصديق...»[(٣)].

وقال أبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله سبحانه: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٦٩] إشارة إلى تجلّيه عَزَّ وَجَلَّ لفصل القضاء، وقد يُعبّر عنه بالإتيان، وقد صرح به في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ولم يتأوّل ذلك السلف، بل أثبتوه له سبحانه كالنزول، على الوجه الذي أثبته عَزَّ وَجَلَّ لنفسه»[(٤)].

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص ٤٩).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٤٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٥١).

(٤) روح المعاني (٢٤/ ٣٠).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مما اجتمعت الأئمة عليه من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة، أنه يجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائيًا... لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين، ويعذّب من يشاء، ثم قال في آخره: وكل هذا قول مالك، فمنه منصوص من قوله، ومنه معلوم من مذهبه»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن اللَّه -تبارك وتعالى- يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، لعرض الأمم وحسابها، وعقوبتها وثوابها»[(٢)].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ذكر اللَّه تعالى في هذه الآية الكريمة إتيان اللَّه -جل وعلا- وملائكته يوم القيامة، وذكر ذلك في موضع آخر وزاد فيه: أن الملائكة يجيئون صفوفًا، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وذكره في موضع آخر وزاد فيه: أنه -جل وعلا- يأتي في ظلل من الغمام، وهو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ومثل هذا من صفات اللَّه تعالى التي وصف بها نفسه يُمر كما جاء ويُؤمن بها، ويعتقد أنه حقّ، وأنه لا يشبه شيئًا من صفات المخلوقين»[(٣)].

---

(١) «كتاب الجامع» (ص١٣٩).

(٢) متن رسالة القيرواني (ص ٨).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٥٤٩).

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكايته عن قول أهل السُّنة والجماعة: إنهم: «**يقرون أن اللَّه سبحانه يجيء يوم القيامة كما قال:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]»[١].

ونقل أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع أهل السُّنة على إثبات مجيء الرب يوم القيامة لفصل القضاء، فقال: «**الإجماع الثامن: وأجمعوا على أنه** عَزَّ وَجَلَّ **يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، لعرض الأمم وحسابها، وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين، ويعذب منهم من يشاء**»[٢].

وقال الأزهري (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن نقل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]: «**فالغمام معروف في كلام العرب، إلا أنا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي اللَّه -جل وعز- يوم القيامة في ظلل منه؟ فنحن نؤمن به، ولا نكيف صفته. وكذلك سائر صفات اللَّه -جل وعز-**»[٣].

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يبيّن عقيدة السلف أصحاب الحديث: «... **وكذلك يثبتون ما أنزله اللَّه -عز اسمه- في كتابه، من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، **وقوله -عز**

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢٨)، والعلو للذهبي (١/ ٢١٧).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٢٨-١٢٩).

(٣) تهذيب اللغة للأزهري (٣/ ١٥٦).

اسمه- : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. وقرأت في رسالة الشيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان أن اللَّه سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا على ما صحّ به الخبر عن الرسول ﷺ، وقد قال اللَّه ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ونؤمن بذلك كله على ما جاء بلا كيف، فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل»[1].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ونقول: إن اللَّه يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]»[2].

ونقل الذهبي (٧٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا قوله: «وقد دلّ القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة، وينزل لفصل القضاء بين عباده، ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة»[3].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]: «يعني: يوم القيامة، لفصل القضاء بين الأولين والآخرين، فيجزي كل عامل بعمله، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرٌّ، ولهذا قال: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، كما قال: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص: ٣٢).

(٢) جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات للنووي (ص: ٨٦).

(٣) العرش للذهبي (١/ ٢٣٤).

صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الفجر: ٢١-٢٣]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]»[١].

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومما يجب التصديق به والرضا: مجيئه إلى الحشر يوم القيامة، بمثابة نزوله إلى سمائه، وذلك بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]»[٢].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة، وينزل لفصل القضاء بين عباده»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «إنّ كلّ ما صحّ أن تتعلّق به إرادته جاز فِعْلُه، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، لم يمتنع عليه فعلُه، فإنه فعال لما يريد. وإنما يتوقّف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر به وجب التصديق به، وكان رده ردًّا لكماله الذي أخبر به عن نفسه، وهذا عين الباطل»[٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا جاء اللَّه تعالى لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ تصعق الخلائق كلهم»[٥].

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٥٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٦٦).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٣/ ١٢٣٢).

(٤) التبيان في أقسام القرآن (ص١٥٣).

(٥) الروح (ص٣٥).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: «ويجيء اللَّه تعالى لفصل القضاء بين عباده في ظلل من الغمام، وتجيء الملائكة الكرام، أهل السماوات كلهم، (صفًّا صفًّا)؛ أي: صفًّا بعد صف، كل سماء يجيء ملائكتها صفًّا، يحيطون بمن دونهم من الخلق، وهذه الصفوف صفوف خضوع وذل للملك الجبار»(١).

وقال حمود التويجري (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصحيح أن الربّ - تبارك وتعالى- يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]»(٢).

■ **المطلب العاشر: الحساب: معناه، وأقسامه، وأدلة ثبوته:**

من الإيمان باليوم الآخر: اعتقاد أن اللَّه سيحاسب الخلائق يوم القيامة، ويعرّفهم مقادير الجزاء على أعمالهم، ويذكّرهم بما قد نسوه.

وهو في اللغة: العدّ؛ تقول: حسبت الشيء أحسُبُه حسبًا وحسبانًا(٣).

وفي الشرع: توقيف اللَّه العباد قبل الانصراف من المحشر على أعمالهم خيرًا كانت أو شرًّا(٤).

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٩٢٤).

(٢) إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة (٣/ ٣٥٤).

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٥٩).

(٤) انظر: التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية (ص٢٣١).

وهو أقسام؛ فمن الحساب: إجراء القصاص بين العباد؛ فيقتصّ للمظلوم من الظالم، كما في الحديث: «**لتؤدَّنّ الحقوقُ إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء**»(١).

والحساب متفاوتٌ، فمنه الحساب العسير، ومنه الحساب اليسير، بحيث يخلو الرب بعبده المؤمن ويقرره بذنوبه، كما وصف ذلك في الكتاب والسُّنة(٢).

ومن الأدلة على ثبوته:

قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦].

وعن عائشة، زوج النبي ﷺ أنها كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «**من حوسب عذّب**» قالت عائشة: فقلت: أوليس يقول اللّه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قالت: فقال: «**إنما ذلك العرض، ولكن: من نوقش الحساب يهلك**»(٣).

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة مذهب السلف في إثبات

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٥٨٢).

(٢) انظر: بحر العلوم للسمرقندي (٣/ ٨٣٥)، ومدارك التنزيل للنسفي (٤/ ٣٢٦)، وعمدة القاري للعيني (٣/ ٢٣٦)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٩/ ١٣٢).

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٠٣).

الحساب، ومن أقوالهم في ذلك ما يلي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب ...**»[١].

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ذكره لمعتقد أهل السُّنة والجماعة: «**قال أهل السُّنة والجماعة: الحساب يوم القيامة حقٌّ... وفي هذا الباب أحاديث كثيرة جاءت عن النبي ﷺ، وعن الصحابة رضوان اللَّه عليهم، فيها ما يدل على صحة مذهب أهل السُّنة والجماعة، وكذا في كتاب اللَّه ما يدل عليه ...**»[٢].

وأكّد ذلك الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه لقول الناظم:

حِسابُ النّاسِ بعدَ البعثِ حقٌّ فكونوا بالتَّحَرُّزِ عن وبالٍ

فقال: «**وأشار الناظم الى حقيّة بعث الخلق من القبور في يوم الحشر والنشور**»[٣].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا الحساب وأقسامه: «**الحساب**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٤٢).

(٢) أصول الدين (ص ١٦٥).

(٣) ضوء المعالي لبدء الأمالي (ص ١٢٩) وما بعدها.

اليسير»: هو العرض: وأما من نوقش الحساب، فإنه يهلك ويعذّب، وكذلك قال رسول اللّه ﷺ لعائشة رضي الله عنها، وذلك أن رسول اللّه ﷺ قال: «من حوسب عُذّب» فقالت عائشة: ألم يقل اللّه: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] الآية؟ فقال رسول اللّه ﷺ: «إن ذلك العرض، وأما من نوقش الحساب فيهلك»[١]، وفي الحديث من طريق ابن عمر: «إن اللّه تعالى يدني العبد حتى يضع عليه كنفه، فيقول: ألم أفعل بك كذا وكذا؟ يعدّد عليه نعمه ثم يقول له: فلم فعلت كذا وكذا؟ لمعاصيه، فيقف العبد حزينًا، فيقول اللّه تعالى: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم»[٢].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله مقرِّرًا أقسام الحساب: «﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] لا مناقشة فيه، كذا رُوي عن رسول اللّه ﷺ من حديث عائشة قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «من حوسب يوم القيامة عُذّب» قالت: فقلت: يا رسول اللّه أليس قد قال اللّه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، فقال: «ليس ذاك الحساب، إنما ذلك العرض، من نوقش الحساب يوم القيامة عذّب» أخرجه البخاري ومسلم والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح»[٣].

وقال رحمه الله: «يوم الحساب، ومعناه: أن الباري سبحانه يعدّد على

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٤٤١).

(٣) تفسير القرطبي (١٩/ ٢٧٢).

الخلق أعمالهم من إحسان وإساءة، يعدد عليهم نعمه، ثم يقابل البعض بالبعض... وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «ما منكم من أحد إلا وسيكلّمه اللَّه، ليس بينه وبينه ترجمان»[1]. فقيل: إن اللَّه يحاسب المكلفين بنفسه، ويخاطبهم معًا، ولا يحاسبهم واحدًا بعد واحد، والمحاسبة حكم، فلذلك تضاف إليه كما يضاف الحكم إليه، قال اللَّه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٦٢]، وقال: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٧]. . . قال اللَّه تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]؛ أي: إلا كخلق نفس واحدة، ويروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسئل عن محاسبة الخلق، فقال: «كما يرزقهم في غداة واحدة، كذلك يحاسبهم في ساعة واحدة»[2].

وقال ابن جزي (٧٤١هـ) رحمه الله عن الحساب وأقسامه: «﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الانشقاق: ٧] ذكر في الحاقة ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ يحتمل أن يكون اليسير بمعنى القليل، أو بمعنى هيّن سهل، وفي الحديث أن رسول اللَّه ﷺ قال: «من نوقش الحساب عذّب»، فقالت عائشة: ألم يقل اللَّه: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾، فقال رسول اللَّه ﷺ: «إنما ذلك العرض، وأما من نوقش الحساب فيهلك»[3]، وفي الحديث أيضًا عن رسول اللَّه ﷺ: «أن اللَّه يدني العبد يوم القيامة حتى يضع كنفه عليه، فيقول: فعلت كذا وكذا، ويعدد عليه ذنوبه، ثم يقول: سترتها عليك في

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٥١٢)، ومسلم برقم (١٠١٦).

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٥٤).

(٣) سبق تخريجه قريبًا.

الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم»[١]، وروي أن رسول اللَّه ﷺ قال: «من حاسب نفسه في الدنيا هوّن اللَّه عليه حسابه يوم القيامة»[٢]»[٣].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ اللَّه يبعث من في القبور، وأنّ الجنة حقّ والنار حقّ، وأنّ عذاب النار حقّ، وأنّ الحساب حقّ، والميزان والصراط حقّ، واللَّه عَزَّ وَجَلَّ يجزي العباد بأعمالهم، عليه أحيا، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء اللَّه تعالى»[٤].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عقب نقله قول اللَّه تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]: «يقول: لو وليَ حساب الخلائق غير اللَّه، ما فرغ منه في يوم مقداره خمسون ألف سنة، ويفرغ اللَّه منه مقدار نصف يوم من أيام الدنيا، إذا أخذ في حساب الخلائق فذلك قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ يعني: سرعة الحساب»[٥].

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإن جميع وجوه بني آدم فانية

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) لم أقف عليه مرفوعًا، وإنما هو مروي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ذكره الترمذي (٤/ ٢١٩) بلفظ: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وتزينوا للعرض الأكبر، وإنما يخفّ الحساب يوم القيامة على من حاسب نفسه في الدنيا).

(٣) التذكرة للقرطبي (١/ ٢٥٧٩).

(٤) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، وانظر: إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٧٦)، والأمر بالاتباع للسيوطي (ص: ٢٠٨).

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة للدارمي (ص: ٧١). وهذا نص كلام الإمام أحمد كما سيأتي؛ وأهل العلم ينقل بعضهم من بعض خاصة في تقرير المعتقد.

غير باقية، تصير جميعًا ميتًا، ثم تصير رميمًا، ثم ينشئها اللَّه بعد ما قد صارت رميمًا، فتلقى من النشور والحشر والوقوف بين يدي خالقها في القيامة، ومن المحاسبة بما قدمت يداه، وكسبه في الدنيا، ما لا يعلم صفته غير الخالق البارئ، ثم تصير إما إلى جنة منعمة فيها، أو إلى النار معذبة فيها»[١].

وقد بوّب ابن خزيمة (٣١١هـ) رحمه الله في صحيحه بعنوان: «باب مسألة الرب -جل وعلا- في الصلاة محاسبة يسيرة، إذ المحاسبة بجميع ذنوبه والمناقشة بها تهلك صاحبها»[٢].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رحمه الله وهو يبيّن أحوال يوم القيامة: «وإذ وقف الناس على أعمالهم من الصحف التي يؤتونها حوسبوا بها، ولعل ذلك -واللَّه أعلم-؛ لأن الناس إذا بعثوا لا يكونون ذاكرين لأعمالهم، فإن اللَّه عز وجل قال: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]، فإذا ذكروها ووقفوا عليها حوسبوا عليها، وقد جاء في كيفية المحاسبة أخبار ذكرناها في كتاب البعث والنشور»[٣].

وقد بيّن الغزالي (٥٠٥هـ) رحمه الله الحكمة في الحساب يوم القيامة فقال: «أن يشاهد العبد مقدار أعماله، ويعلم أنه مجزي بها بالعدل، أو يتجاوز عنه باللطف، ومن يعزم على معاقبة وكيله بجنايته في أمواله، أو يعزم على الإبراء فمن أين يبعد أن يعرفه مقدار جنايته بأوضح الطرق؟

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٥١).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٠).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي(١/ ٤١٦).

ليعلم أنه في عقوبته عادل، وفي التجاوز عنه متفضل»[١].

ونقل قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض العلماء مقرّرًا قولهم: «يحاسب اللَّه عباده في القيامة ويناقشهم، يحاسب بالعرض من قضى له بالمغفرة، ويناقش بالحساب من قضى عليه بالعذاب»[٢].

قال الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٣١]؛ أي: بالبعث واستمرّ تكذيبهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾؛ أي: القيامة ﴿بَغۡتَةً﴾؛ أي: فجأة، وسميت القيامة ساعة؛ لأنها تفجأ الناس بغتة في ساعة لا يعلمها إلا اللَّه -تبارك وتعالى-، وقيل: لسرعة الحساب فيها؛ لأنّ حساب الخلائق يوم القيامة يكون في ساعة واحدة»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة: «وأما قوله: ﴿فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٤] يقول: لو ولي حساب الخلائق غير اللَّه ما فرغ منه في يوم مقداره خمسون ألف سنة، ويفرغ اللَّه منه مقدار نصف يوم من أيام الدنيا إذا أخذ في حساب الخلائق، فذلك قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ يعني سرعة الحساب»[٤].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ١١٩).

(٢) الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (٢/ ٤٥٦).

(٣) السراج المنير للخطيب الشربيني (١/ ٤١٧).

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٧١).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويُعرض عليه العباد يوم الفصل والدين، فيتولى حسابهم بنفسه، لا يلي ذلك غيره عز ربنا وجل»[(١)].

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم الإيمان بالمساءلة: إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يسأل العباد عن كل قليل وكثير في الموقف، وعن كل ما اجترموا، ليسأل الصادقين عن صدقهم، وقال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ - ٩٣]، ويأخذ للمظلومين من الظالمين، حتى للجمّاء من القرناء، وللضعيف من القوي»[(٢)].

وقال أبو علي الحسن بن البناء الحنبلي (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينصب الكرسي علمًا على الحساب[(٣)]، كما جعل الشمس علمًا لإرادة الصلاة»[(٤)].

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٦٤).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص٢٢٥-٢٢٧).

(٣) يدل لذلك ما جاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما رجعت إلى رسول اللَّه ﷺ مهاجرة البحر، قال: **ألا تحدّثوني بأعاجيب ما رأيتم بأرض الحبشة؟** قال فتية منهم: بلى، يا رسول اللَّه، بينا نحن جلوس مرت بنا عجوز من عجائز رهبانهم، تحمل على رأسها قلة من ماء، فمرت بفتى منهم، فجعل إحدى يديه بين كتفيها، ثم دفعها فخرت على ركبتيها، فانكسرت قلتها، فلما ارتفعت التفتت إليه، فقالت: سوف تعلم يا غدر إذا وضع اللَّه الكرسي، وجمع الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل، بما كانوا يكسبون، فسوف تعلم كيف أمري وأمرك عنده غدًا. قال: يقول رسول اللَّه ﷺ: **صدقت، صدقت، كيف يقدس اللَّه أمة لا يؤخذ لضعيفهم من شديدهم؟**» أخرجه ابن ماجه في الفتن (٤٠١٠)، وحسّن إسناده الألباني. انظر: صحيح ابن ماجه (٢/ ٣٦٨)، ومختصر العلو للذهبي (١٠٦).

(٤) كتاب الرد على المبتدعة لابن البنا (ص٣٣٤). رسالة ماجستير بقسم العقيدة-الجامعة الإسلامية.

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويحاسب اللَّه الخلق، ويخلو بعبده المؤمن، فيقرّره بذنوبه كما وصف ذلك في الكتاب والسُّنة، وأما الكفار؛ فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنهم لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها، ويقررون بها، ويجزون بها»(١).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والعرض تيسير الحساب في النبا   ومن يناقش الحساب عذبا»(٢).

■ **المطلب الحادي عشر: الميزان: ووزن الأعمال، معناه، أدلة ثبوته:**

الميزان لغة: أصله مِوْزانٌ، انقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها(٣).

والواو والزاء والنون: بناء يدل على تعديل واستقامة، يقال: وزنت الشيء وزنًا. والزنة: قدر وزن الشيء؛ والأصل وِزْنة. ويقال: قام ميزان النهار، إذا انتصف النهار. وهذا يوازن ذلك؛ أي: هو محاذيه(٤).

والميزان: الآلة التي يوزن بها الأشياء(٥).

والمقصود هنا: ميزان ينصبه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يوم القيامة، له كفتان يوضع في أحدهما حسنات العبد، وفي الأخرى سيئاته، ومارجح من ذلك فهو

---

(١) العقيدة الواسطية (ص: ٩٨).

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٢١).

(٣) الصحاح (٦/ ٢٢١٣).

(٤) مقاييس اللغة (٦/ ١٠٧).

(٥) انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٤٦).

حكم صاحبه، فإن رجحت حسناته فاز وأفلح، وإن رجحت سيئاته هلك وخاب وخسر.

ومن الأدلة على ثبوت الميزان يوم القيامة:

قال تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ - ٩].

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان اللَّه العظيم، سبحان اللَّه وبحمده**»(١).

فمن الأمور التي يجب اعتقادها في باب الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بالميزان ووزن الأعمال فيه، كما دلّ على ذلك الأدلة من الكتاب والسُّنة، وقد قرر ذلك علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة حق»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٦٤٠٦).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٩٨).

وقال أيضًا: «ونقر بأن الميزان حق؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧] **...»**(١) .

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي دلّت عليه السنة أن ميزان الأعمال له كِفّتان حِسّيتان مشاهدتان»(٢) .

وقال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأصل الرابع: الميزان، وهو حقّ ثابت دلّ عليه السمع، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦- ٩](٣) .

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والميزان عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال، وما يترتب عليه من العدل والفضل بحسب تفاوت الأحوال، والعقل قاصر عن إدراك كيفيته وتصوّر ماهيّته... وذهب كثير من المفسرين إلى أنه ميزان حقيقي، له لسان وكِفّتان»(٤) .

- **ثانيًا: تقريرات أئمّة المالكيّة:**

عن زهير بن عباد (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «كل من أدركت من المشايخ: مالك -وذكر غيره من الأئمة- كانوا يقولون: الميزان حق»(٥) .

---

(١) الوصية مع شرح البابرتي (ص ٢٦)، وانظر: أصول الدين للبزدوي (ص ١٦٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٥٨).

(٣) المسامرة شرح المسايرة (٢/ ١٢٤).

(٤) ضوء المعالي لبدء الأمالي (ص ١٣٣)، وانظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص ٩٩).

(٥) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٦٥).

وقال ابن وضّاح (٢٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألت يحيى بن معين عنه فقال: حقّ»(١).

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد، فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون»(٢).

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب: الإيمان بالميزان: وأهل السُّنة يؤمنون بالميزان يوم القيامة وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦ - ٩]. وقال: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧] . . . - وروى بسنده عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: أمر النبي -عليه الصلاة والسلام- عبد الله بن مسعود أن يصعد بشجرة فيأتيه بشيء منها، فنظر أصحابه إلى حموشة ساقيه، فضحكوا منها. فقال: مم تضحكون؟ لَرِجلُ عبد الله بن مسعود في الميزان أثقل من أحد»(٣) . . . عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، سبحان اللَّه وبحمده، سبحان اللَّه العظيم»(٤) . . . ورأيت في تفسير الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «هو ميزان له لسان وكفتان»(٥)»(٦).

---

(١) المصدر السابق (ص١٦٥).

(٢) متن رسالة القيرواني (ص٨).

(٣) أخرجه الطبراني المعجم الكبير (٩/ ٩٥) وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٥٤٦)، والضياء في الأحاديث المختارة (٢/ ٤٢١) وقال: إسناده حسن.

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٤٧).

(٦) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٦٢-١٦٦).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أبواب الميزان: باب ما جاء في الميزان وأنه حق: قال اللَّه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء٤٧]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦ - ٩]. قال العلماء: وإذا انقضى الحساب كان بعد وزن الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقدير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها، قال اللَّه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [القارعة: ٦ - ٨]. إلى آخر السورة، وقال: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ [المؤمنون: ١٠٣]، وفي البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند اللَّه جناح بعوضة، واقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]»[١][٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل: قال المؤلف: الميزان حقّ، ولا يكون في حق كل أحد، بدليل قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فيقال: يا محمد، ادخل الجنة من أمتك من لا حساب عليه» الحديث. وقوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾ [الرحمن: ٤١] الآية. وإنما يكون لمن بقي من أهل المحشر ممن خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا من المؤمنين، وقد يكون للكافرين على

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٧٢٩)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٥).
(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٣٥٩).

ما ذكرنا ويأتي ...

فصل : أصل ميزان : مِوْزان ، قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها . قال ابن فورك : وقد أنكرت المعتزلة الميزان ؛ بناءً منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها ؛ إذ لا تقوم بأنفسها ، ومن المتكلمين من يقول كذلك ، وروي ذلك عن ابن عباس : أن اللَّه تعالى يقلب الأعراض أجسامًا فيزنها يوم القيامة ، وقد تقدم بهذا المعنى .

والصحيح : أن الموازين تثقل بالكتب فيها الأعمال مكتوبة ، وبها تخفّ ، كما دل عليه الحديث الصحيح والكتاب العزيز ... للسنة الثابتة في الميزان الحقيقي ، ووصفه بكفتين ولسان ، وإن كل كفة منهما طباق السماوات والأرض»[١] .

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

نقل أبو إسحاق الزجاج الشافعي (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع أهل السُّنة على أن الميزان حقّ، وهو ميزان حقيقي ، له كفتان ، توزن به الأعمال ، حيث قال : «أجمع أهل السُّنة على الإيمان بالميزان ، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأنّ الميزان له لسان وكفتان ، ويميل بالأعمال ، وأنكرت المعتزلة الميزان ، وقالوا : هو عبارة عن العدل ، فخالفوا الكتاب والسُّنة ؛ لأن اللَّه أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ؛ ليرى العباد أعمالهم ممثلة ؛ ليكونوا على أنفسهم شاهدين»[٢] .

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٦٠) .

(٢) فتح الباري لابن حجر(١٣/ ٥٣٨) .

وقال الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «وأن اللَّه تعالى ينصب الموازين لوزن أعمال العباد، فمن ثقلت موازينه أفلح، ومن خفّت موازينه خاب وخسر، وأن كفة السيئات تهوي إلى جهنم، وأن كفة الحسنات تهوي عند زيادتها إلى الجنة»(١).

وقال الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «ويؤمن أهل الدين والسنة بالبعث بعد الموت يوم القيامة، وبكل ما أخبر اللَّه سبحانه من أهوال ذلك اليوم الحقّ، واختلاف أحوال العباد فيه والخلق فيما يرونه ويلقونه هنالك، في ذلك اليوم الهائل، من أخذ الكتب بالأيمان والشمائل، والإجابة عن المسائل، إلى سائر الزلازل والبلابل، الموعودة في ذلك اليوم العظيم، والمقام الهائل من الصراط والميزان، ونشر الصحف التي فيها مثاقيل الذر من الخير والشر وغيرها»(٢).

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «فالإيمان بالميزان واجب بما ذكرنا، ثم كيفية الوزن، فقد قيل: توضع صحف الحسنات في إحدى كفتي الميزان، وصحف السيئات في الكفة الأخرى، ثم توزن، وقد ورد في بعض الأخبار ما يدل عليه»(٣).

وقال الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : «الأصل الرابع: الميزان، وهو حق، قال اللَّه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨ - ٩]،

---

(١) رسالة إلى الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ١٦١).
(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص: ٥٧-٥٨).
(٣) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢١٠).

ووجهه أن اللَّه تعالى يحدث في صحائف الأعمال وزنًا بحسب درجات الأعمال عند اللَّه تعالى، فتصير مقادير أعمال العباد معلومة للعباد، حتى يظهر لهم العدل في العقاب، أو الفضل في العفو وتضعيف الثواب»(١).

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]: «قال الأكثرون: أراد به وزن الأعمال بالميزان، وذاك أن اللَّه تعالى ينصب ميزانًا له لسان وكفتان، كل كفة بقدر ما بين المشرق والمغرب، واختلفوا في كيفية الوزن، فقال بعضهم: توزن صحائف الأعمال، وروينا: «أن رجلًا ينشر عليه تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل مد البصر، فيخرج له بطاقة فيها: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة)(٢)، وقيل: توزن الأشخاص، وُروينا عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: (ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، فلا يزن عند اللَّه جناح بعوضة)(٣). وقيل: توزن الأعمال، روي ذلك عن ابن عباس، فيؤتى بالأعمال الحسنة على صورة حسنة، وبالأعمال السيئة على صورة قبيحة، فتوضع في الميزان، والحكمة في وزن الأعمال امتحان اللَّه عباده بالإيمان في الدنيا، وإقامة الحجة عليهم في العقبى»(٤).

---

(١) قواعد العقائد للغزالي (ص: ٢٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه في سننه برقم (٤٣٠٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٣٥).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) معالم التنزيل للبغوي (٢/ ١٨٠-١٨١).

وقال قوام السنة إسماعيل الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن الميزان حقّ، له لسان وكفتان، يوزن به أعمال العباد: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ - ٩]»[١].

وقال المفسر علي بن محمد الخازن (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذهب جمهور المفسرين إلى أن المراد بالوزن وزن الأعمال بالميزان، وذلك أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ينصب ميزانًا له لسان وكفتان... فإن قلت: أليس اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يعلم مقادير أعمال العباد؟ فما الحكمة في وزنها؟ قلت: فيه حكم، منها: إظهار العدل، وأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لا يظلم عباده. ومنها: امتحان الخلق بالإيمان بذلك في الدنيا، وإقامة الحجة عليهم في العقبى. ومنها: تعريف العباد ما لهم من خير وشر وحسنة وسيئة. ومنها: إظهار علامة السعادة والشقاوة...»[٢].

وقال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: (والحمد للَّه تملأ الميزان)[٣]: «هو مفعال من الوزن، وفيه: إثبات الميزان ذي الكفتين واللسان، ووزن الأعمال بها... أو توزن صحائفها، فتثقل بالحسنات فضلًا، وتطيش بالسيئات عدلًا منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ . . .

قيل: والوزن أقسام: وزن الإيمان بجميع السيئات، والكفر بجميع الحسنات؛ ليخلد المؤمن في النعيم، والكافر في الجحيم.

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصفهاني (١/ ٢٥٠).

(٢) لباب التأويل للخازن (٢/ ١٨١-١٨٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٣).

ووزن الأعمال بالمثاقيل؛ لظهور مقادير الجزاء، كما دل عليه آخر سورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]

ووزن مظالم العباد؛ لما صح أنه يؤخذ للمظلوم من حسنات الظالم بقدر حقه، فإن لم يكن له حسنات طرح عيله من سيئاته[(١)]، وإنكار المعتزلة للميزان، وحملها على مجازها من إقامة العدل في الحساب من تقوّلهم على الشريعة... على أن حديث: أين أجدك يا رسول الله؟ قال: (عند الحوض، أو الصراط، أو الميزان)[(٢)] مبطل لتأويلهم، وقاضٍ بتضليلهم»[(٣)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بالميزان يوم القيامة، كما جاء: «يوزن العبد يوم القيامة، فلا يزن جناح بعوضة»[(٤)]، وتوزن أعمال العباد، كما جاء في الأثر[(٥)]، والإيمان به، والتصديق به، والإعراض عمن رد ذلك، وترك مجادلته»[(٦)].

---

(١) يشير إلى حديث رواه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٨١).

(٢) يشير إلى حديث رواه الترمذي في سننه برقم (٢٤٣٣)، والضياء في المختارة برقم (٢٦٣٩، و٢٦٤٠)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٤٣٣).

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين النووية للهيتمي (ص: ٣٩٨-٣٩٩).

(٤) سبق تخريجه قريبًا، وهو هنا مذكور بالمعنى.

(٥) كقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده**».

(٦) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص: ٥٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة محمد بن عوف الطائي: «وأن العباد يوزنون بأعمالهم، فمنهم من لا يزن جناح بعوضة»(١).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والميزان حق، توزن به الحسنات والسيئات، كما شاء اللَّه أن توزن به»(٢).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الميزان هو: ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل، كما دل على ذلك الكتاب والسُّنة، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨]»(٣).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونؤمن بجميع ما جاء به الكتاب والسُّنة من أحوال اليوم الآخر، والشفاعة، والحوض، والميزان، والصراط، وصحائف الأعمال، وما ذكر من صفات الجنة والنار، وصفات أهلهما، كل ذلك حقّ لا ريب فيه، وكله داخل في الإيمان باليوم الآخر»(٤).

■ المطلب الثاني عشر: الحوض: معناه، وأدلة ثبوته:

من الأمور التي يجب اعتقادها في باب الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بالحوض، كما تواتر بذلك الحديث عن النبي ﷺ من رواية بضعة وخمسين صحابيًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٣١٢).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص: ٥١).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٢).

(٤) الفواكه الشهية في الخطب المنبرية (ص: ٣٣٥).

وفي اللغة: حوض الماء: مجمع الماء[١].

وفي الشرع: مجمع الماء، والمراد به هنا حوض النبي ﷺ[٢].

ومن الأدلة على ثبوته:

ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي**»[٣].

وعنه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، لأذودن رجالًا عن حوضي، كما تذاد الغريبة من الإبل عن الحوض**»[٤].

وعن عبد اللَّه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم، ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[٥].

وقد اتّفقت كلمة علماء أهل السُّنة، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة قاطبة على إثبات الحوض؛ لما ورد في الأدلة الكثيرة من إثبات حوض نبينا محمد ﷺ، كما تراه في التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله: «وحوض النبي -عليه الصلاة

---

(١) انظر: مجمل اللغة للأزهري (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (٢/ ١٥٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ح (١١٩٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٢٣٦٧).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٦٥٧٥).

والسلام- حقٌّ»[(١)].

وقرر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «والحوض الذي أكرمه اللَّه تعالى به غياثًا لأمته حقٌّ»[(٢)].

وقال سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والحوض حقٌّ؛ لقوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه أكثر من نجوم السماء، من شرب منه فلا يظمأ أبدًا»[(٣)]، والأحاديث فيه كثيرة»[(٤)].

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أن أهل البدع يُذادون عن حوض النبي ﷺ: «وحديث الحوض رواه من الصحابة بضعة وثلاثون، وكاد أن يكون متواترًا»[(٥)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بحوض رسول اللَّه ﷺ ترده أمته، لا يظمأ من شرب منه، ويُذاد عنه من بدّل وغيّر»[(٦)].

واستدلّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك بقوله -عليه الصلاة والسلام-: «ما بين

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٢٠٢).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٣٠)، وانظر: أصول الدين للبزدوي (ص ١٦٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ح(٢٢٩٢).

(٤) شرح العقائد النسفية (ص ١٠٠-١٠١).

(٥) بل هو متواتر، انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني (ص ٢١).

(٦) متن رسالة القيرواني (ص ٨).

منبري وقبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي»[١].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب في الإيمان بالحوض: وأهل السُّنة يؤمنون بأن للنبي محمد ﷺ حوضًا أعطاه اللَّه إياه، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدًا... عن أنس بن مالك قال: بينما رسول اللَّه ﷺ ذات يوم بين ظهورنا، حتى إذا غفى إغفاءة، ثم رفع رأسه مبتسمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: نزلت علي آنفا سورة فقرأ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ ثم قال: هل تدرون ما الكوثر؟ فقلنا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: فإنه نهر وعدنيه ربي، عليه خير كثير، هو حوض يرد عليه أمتي، آنيته عدد النجوم، فيختلج العبد منهم، فأقول: رب إنه من أمتي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[٢].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل في الحوض: ومن قولهم: إن للرسول ﷺ في المعاد حوضًا، شرابه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، وفيه من الآنية مثل عدد نجوم السماء، يقع فيه ميزابان من الكوثر، لا يظمأ من شرب منه من المؤمنين، ويمنع منه من انحرف عن الدين، وخالف السبيل المستقيم، على ما صحت به الأخبار عن الرسول ﷺ»[٣].

---

(١) كتاب الجامع (ص١٦٩).

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٥٨ -١٦١)، والحديث أخرجه مسلم برقم: (٤٠٠).

(٣) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص٢٠٧-٢٠٨).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ما جاء في حوض النبي ﷺ في الموقف، وسعته وكثرة أوانيه وذكر أركانه ومن عليها: ... الصحيح أن للنبي ﷺ حوضين: أحدهما: في الموقف قبل الصراط. والثاني: في الجنة. وكلاهما يسمى كوثرًا... واختلف في الميزان والحوض أيهما قبل الآخر؟ فقيل: الميزان قبل. وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل، قلت: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم، كما تقدم، فيقدم قبل الصراط والميزان، واللَّه أعلم... روى مسلم عن أنس قال: بينا رسول اللَّه ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسمًا... فذكر الحديث... وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها فلا يظمأ أبدًا»[1].

فصل: ... تحدّث النبي ﷺ بحديث الحوض مرات عديدة، وذكر فيها تلك الألفاظ المختلفة، مخاطبًا لكل طائفة بما كانت تعرف من مسافات مواضعها، فيقول لأهل الشام: (ما بين أذرح وجربا)، ولأهل اليمن: (من صنعاء إلى عدن)، وهكذا، وتارة أخرى يقدّر بالزمان فيقول: (مسيرة شهر)، والمعنى المقصود أنه حوض كبير متسع الجوانب والزوايا، فكان ذلك بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهات، فخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها. واللَّه أعلم»[2].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٣٤٧).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «قال علماؤنا : كل من ارتدّ عن دين اللّه أو أحدث فيه ما لا يرضاه اللّه ولم يأذن به فهو من المطرودين عن الحوض، وأشدّهم طردًا من خالف جماعة المسلمين؛ كالخوارج والروافض والمعتزلة، على اختلاف فرقهم؛ فهؤلاء كلهم مبدلون، وكذا الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وإذلال أهله، والمعلنون بكبائر الذنوب، المستخفون بالمعاصي، وجماعة أهل الزيغ والبدع، ثم الطرد قد يكون في حال، ثم يقرّبون بعد المغفرة، إن كان التبديل في الأعمال، ولم يكن في العقائد...»(١).

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «والإيمان بعذاب القبر، والإيمان بالحوض والشفاعة وخروج الدجال حقّ، ومنكر ونكير حقّ، والإيمان بهذا كلّه حقّ، فمن ترك شيئًا من هذا؛ فهو مخالف لكتاب اللّه عَزَّ وَجَلَّ وسنة نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٢).

وبوّب أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله : «الباب الثاني عشر : الكلام في الحوض، وأنكرت المعتزلة الحوض، وقد روي عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوه كثيرة، وروي عن أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين بلا خلاف»(٣).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا : «قال أهل السُّنة

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٥٢).

(٢) اعتقاد الشافعي للهكاري (ص: ١٨).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص: ٢٤٥).

والاستقامة: إن للنبي ﷺ حوضًا يسقي منه المؤمنين، ولا يسقي منه الكافرين»[(١)].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رحمه الله وهو يبيّن عقيدة أهل السُّنة: «**ويقولون: إن اللَّه يخرج من النار قومًا من أهل التوحيد بشفاعة الشافعين، وأن الشفاعة حقّ، والحوض حقّ، والميزان حقّ، والحساب حقّ**»[(٢)].

وعنون هبة اللَّه اللالكائي (٤١٨هـ) رحمه الله بقوله: «**سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحوض**»[(٣)]وذكر مجموعة من الأدلة على إثبات حوض نبينا محمد ﷺ وصفته وآنيته...

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رحمه الله: «**باب ما جاء في حوض النبي ﷺ قال اللَّه عز وجل: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾** [الكوثر: ١]»[(٤)]، ثم ذكر مجموعة من الأدلة على إثبات الحوض، وبيان صفته، وكثر أوانيه.

وقال طاهر بن محمد الإسفرائيني (٤٧١هـ) رحمه الله: «**وصف النبي ﷺ ذلك الحوض في أخبار كثيرة، فقال: حصاه من الياقوت الأحمر، والزبرجد الأخضر، والدر والمرجان، وحمأته من المسك، وترابه من الكافور، أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، وأبرد من الثلج، خروجه يكون من تحت سدرة المنتهى، طوله وعرضه ما بين المشرق**

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري (٢/ ٣٥٤).

(٢) الاعتقاد لأبي بكر الإسماعيلي (ص: ٤٣).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (٦/ ١١٨٨).

(٤) البعث والنشور للبيهقي (١/ ١١٨).

والمغرب، من شرب منه لم يظمأ بعده أبدًا، ومن توضأ منه لم يشعث أبدًا، تحوم حوله طيور أعناقها كأعناق الإبل»[(١)].

ونقل قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي المظفر السمعاني مقررًا قوله: «وإن الحوض حوض رسول اللَّه ﷺ حقّ، ما بين طرفيه كما بين عدن إلى عمان، أباريقه عدد نجوم السماء، وماؤه أحلى من العسل، وأشد بياضًا من اللبن، من شرب منه لا يظمأ أبدًا»[(٢)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بالحوض، وأنّ لرسول اللَّه ﷺ حوضًا يوم القيامة يرد عليه أمتُه، عرْضُه مثل طوله مسيرة شهر، آنيتُه كعدد نجوم السماء، على ما صحّت به الأخبار من غير وجه»[(٣)].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بحوض رسول اللَّه ﷺ، ولكل نبي حوض»[(٤)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي عرصة القيامة: الحوض المورود لمحمد ﷺ»[(٥)].

---

(١) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (ص: ٣٣٩).
(٢) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة لأصفهاني(١/ ٢٤٩).
(٣) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص٥٥).
(٤) شرح السنة (ص٦٥).
(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٦).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وحوض خير الخلق حق وبه يشرب في الأخرى جميع حزبه».

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ شارحًا: «**(وحوض خير الخلق) نبينا محمد** ﷺ، **وهو الكوثر الذي أعطاه ربه** عَزَّ وَجَلَّ، **(حق) لا مرية فيه، (وبه) بالحوض (يشرب)؛ أي: يروى، ولذا عدّي بالباء دون مِن لتضمن الشرب ههنا معنى الري، (في الأخرى)؛ أي: في الدار الآخرة، و(جميع حزبه) وهم أمة الإجابة الذين آمنوا به وصدقوه واتبعوا النور الذي أنزله معه، قال الله -تبارك وتعالى-: بسم الله الرحمن الرحيم** ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]»[١].

■ **المطلب الثالث عشر: الصراط: معناه، وأدلة ثبوته:**

من الأمور التي يجب اعتقادها في باب الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بالصراط، كما دلّت على ذلك الأدلة من الكتاب والسُّنة.

وهو في اللغة: يدور معناه في اللغة على الطريق الواضح؛ فالصاد والراء والطاء هو من باب الإبدال، وهو الطريق[٢].

وهو شرعًا: الجسر المنصوب على متن جهنم[٣].

ومن الأدلة على ثبوته:

عن أبي هريرة قال: إن الناس قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/ ٨٧١).

(٢) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٣٤٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٦).

يوم القيامة؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**هل تضارّون في القمر ليلة البدر؟**»، **قالوا: لا يا رسول اللَّه، قال: «فهل تضارون في الشمس، ليس دونها سحاب؟»، قالوا: لا، يا رسول اللَّه، قال: «فإنكم ترونه كذلك، يجمع اللَّه الناس يوم القيامة، فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها شافعوها أو: منافقوها -شكّ إبراهيم-، فيأتيهم اللَّه، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاءنا ربنا عرفناه، فيأتيهم اللَّه في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فيتبعونه، ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيزها، ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل، ودعوى الرسل يومئذ: اللهم سلّم سلّم، وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم السعدان؟»، قالوا: نعم يا رسول اللَّه، قال: «فإنها مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا اللَّه، تخطف الناس بأعمالهم، فمنهم الموبق بعمله -أو: الموثق بعمله-، ومنهم المخردل، أو المجازى... الحديث»**[1].

فمن عقيدة أهل السُّنة والجماعة: الإيمان بالصراط، وبأنه الجسر الممدود على جهنم، يعبر عليه الناس على مقادير الأعمال مشاةً وسعاةً وركبانًا وزحفًا، ومن الناس من يكب منه في الجهنم ساقطًا، والعياذ باللَّه، وقد قرر علماء المذاهب الأربعة الإيمان بالصراط في أقوالهم، كما يلي:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٨٠٦).

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان**»(١).

وقرر ذلك **أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ذكره لمعتقد أهل السُّنة والجماعة، حيث قال: «**قال أهل السُّنة والجماعة: إن الصراط حقّ، وهو جسر على جهنم يجوز عليه الخلق، إلا أن بعضهم يقعون في النار، وبعضهم يمرون فيدخلون الجنة، وفي كيفيته أحاديث، والقول به أصل واجب**»(٢).

وقال سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف الصراط: «**هو جسر ممدود على متن جهنم، أدقّ من الشعر، وأحدّ من السيف، يعبره أهل الجنة، ويزلّ به أقدام أهل النار**»(٣).

وقال أبو محمد بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقًا على حديث أبي هريرة السابق (**ثم يضرب الصراط**)(٤): «**والصراط: جسر ممدود على متن جهنم، أدقّ من الشعر، وأحدّ من السيف**»(٥)

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٤٢).

(٢) أصول الدين (ص ١٦٤).

(٣) شرح العقائد النسفية (ص ١٠١).

(٤) سبق تخريجه قريبًا.

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ٨٤).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن الصراط حقّ، يجوزه العباد بقدر أعمالهم، فناجون متفاوتون في سرعة النجاة عليه من نار جهنم، وقوم أوبقتهم فيها أعمالهم»[١].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب في الإيمان بالصراط: وأهل السُّنة يؤمنون بالصراط، وأن الناس يمرون عليه يوم القيامة على قدر أعمالهم... عن عائشة قالت: سألت رسول اللَّه ﷺ عن قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨] أين يكون الناس يومئذ؟ قال: على الصراط[٢]»[٣].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصل في الصراط: ومن قولهم: إن اللَّه سبحانه يمد الصراط جسرًا على شفير جهنم للجواز عليه، أرقّ من الشعر، وأحد من السيف، على ما صحت به الأخبار، وثبتت به الآثار، عن رسول اللَّه ﷺ، فيجوزه العباد بقدر أعمالهم، ويخفّ ويضعف جوازه بقدر طاعتهم ومعاصيهم، وقد ذكر اللَّه تعالى الصراط في غير موضع من كتابه، وتواترت الأخبار فيه عن رسول اللَّه ﷺ، وما يلحق الناس عليه من الأهوال: ﴿وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الزمر: ٦١]»[٤].

---

(١) متن رسالة القيرواني (ص٨).

(٢) صحيح مسلم برقم (٢٧٩١).

(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٦٨-١٧١).

(٤) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص٢٠٣-٢٠٤). والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٦/ ٣٨٧)، وقال المحقق شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

أشار الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى مجموعة من الأمور التي يجب الإيمان بها، منها الصراط، حيث قال في وصيته التي بيّن فيها ما معتقده: **«هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده، وأن محمدًا ﷺ عبده ورسوله، وأنه يؤمن باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله، وأن صلاتي ونسكي محياي ومماتي للَّه رب العالمين، وأن اللَّه يبعث من في القبور، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن عذاب القبر والحساب والميزان والصراط حق...»**[١].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وأجمعوا على أن الصراط جسر ممدود على جهنم، يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر ذلك»**[٢].

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يحكي مذهب أهل السُّنة: **«وقالوا بإثبات السؤال في القبر، وبعذاب القبر لأهل العذاب، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يعذّبون في القبر، وقالوا بالحوض والصراط والميزان، ومن أنكر ذلك حرم الشرب من الحوض، ودحضت قدمه من الصراط إلى نار جهنم»**[٣].

وقال الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وأن يؤمن بأن الصراط حق، وهو**

---

(١) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٧٦).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص: ١٦٣).

(٣) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي(ص: ٣٣٩).

جسر ممدود على متن جهنم، أحدّ من السيف، وأدقّ من الشعرة، تزلّ عليه أقدام الكافرين بحكم اللَّه سبحانه؛ فتهوي بهم إلى النار، وتثبت عليه أقدام المؤمنين بفضل اللَّه؛ فيساقون إلى دار القرار»[١].

ونقل قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي المظفر السمعاني مقررًا قوله: «وأن الصراط حقّ، وهي قنطرة بين ظهراني جهنم، لا بُدَّ من جوازها، وهي دحض مزلة، عليها كلاليب وخطاطيف وحسك»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الصراط جسر موضوع على متن جهنم، وأن الجنة وراء ذلك؛ فيمرّ عليه الناس بحسب أعمالهم، فمنهم الناجي: وهو من زادت حسناته على سيئاته، أو استويا، أو تجاوز اللَّه عنه، ومنهم الساقط: وهو من رجحت سيئاته على حسناته إلا من تجاوز اللَّه عنه، فالساقط من الموحدين يعذب ما شاء اللَّه، ثم يخرج بالشفاعة وغيرها، والناجي قد يكون عليه تبعات وله حسنات توازيها أو تزيد عليها، فيؤخذ من حسناته ما يعدل تبعاته فيخلص منها»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى مُسَدَّد: «والصراط حق»[٤].

---

(١) قواعد العقائد للغزالي (ص: ٦٦)، وتبين كذب المفتري.. لابن عساكر (ص: ٣٠٦).
(٢) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني (١/ ٢٥٠).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٩٩).
(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٢٢٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٣٤٤).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصراط حقّ، يوضع على سواء جهنم، فيمر الناس عليه، والجنة من وراء ذلك، نسأل اللَّه السلامة والجواز»[(١)].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بالصراط على جهنم، يأخذ الصراطُ من شاء اللَّه، ويجوزُ من شاء اللَّه، ويسقط في جهنم من شاء اللَّه، ولهم أنوار على قدر إيمانهم»[(٢)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصراط منصوب على متن جهنم، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار، يمرّ الناس عليه على قدر أعمالهم: فمنهم من يمرّ كلمح البصر، ومنهم من يمرّ كالبرق، ومنهم من يمرّ كالريح، ومنهم من يمرّ كالفرس الجواد، ومنهم من يمرّ كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدوًا، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يزحف زحفًا، ومنهم من يخطف فيلقى في جهنم؛ فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم، فمن مرّ على الصراط؛ دخل الجنة»[(٣)].

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأومن بأن الصراط منصوب على شفير جهنم، يمرّ به الناس على قدر أعمالهم»[(٤)].

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٥٠).

(٢) شرح السنة (ص٦٦).

(٣) العقيدة الواسطية (ص: ٩٩).

(٤) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ١٣).

■ **المطلب الرابع عشر: القنطرة: معناها، وأدلة ثبوتها:**

من الأمور التي يجب اعتقادها في باب الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بوجود القنطرة، يقف عليها المؤمنون فيقتصّ لبعضهم من بعض، كما صح بذلك الخبر عن رسول اللَّه ﷺ.

وقد اختلف في تعريفها:

فقيل: هي طرف الصراط مما يلي الجنة.

وقيل: هي جسر مستقل بين الصراط والجنة.

قال ابن حجر: «الذي يظهر أنها طرف الصراط مما يلي الجنة، ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة»[١].

ومن الأدلة على ثبوتها:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذّبوا ونقّوا أذن لهم في دخول الجنة**»[٢].

وإليك تقريرات الأئمة والعلماء في ذلك:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله مبيّنًا ذلك: «ففي

---

(١) فتح الباري (٥/ ٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٦٠٥٤).

الصحيحين[١] أن المؤمنين إذا عبروا الصراطَ وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هُذِّبوا ونُقوا أُذن لهم في دخول الجنة، وجعل القرطبي في التذكرة[٢] هذه القنطرة صراطًا ثانيًا للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحد في النار، والله تعالى أعلم»[٣].

ونصّ بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ على أن القنطرة موضعٌ بين الجنة والنار، يقف عليه المؤمنون، فيتقاصّون من المظالم التي كانت بينهم في الدنيا، وهو غير الصراط الذي يرِد عليه جميع العباد: مؤمنهم وكافرهم[٤].

وقال محمد أنور شاه الكشميري (١٣٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق: «قوله: (بين الجنة والنار)؛ أي: بقنطرة كائنة بين الجنة والصراط الذي على متن النار؛ ولهذا سمي بالصراط الثاني، فتبين منه أن القنطرة قطعة من الصراط»[٥].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال مكي بن أبي طالب حَمّوش المالكي (٤٣٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أبو سعيد الخدري: (إذا نجّى الله المؤمنين من النار؛ حبسوا على

---

(١) الحديث أخرجه البخاري فقط، وليس هو في مسلم.

(٢) انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي ٢/ ٧٦٧.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٤٤٤.

(٤) عمدة القاري ١٩/ ٢٣٤.

(٥) فيض الباري على صحيح البخاري (٣/ ٦٠٣).

قنطرة بين الجنة والنار، فاقتصّ بعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، ثم يؤذن لهم بالدخول إلى الجنة)»[١].

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ذكر الصراط الثاني: وهو القنطرة التي بين الجنة والنار: اعلم -رحمك اللَّه- أن في الآخرة صراطين: أحدهما: مجاز لأهل المحشر كلهم، ثقيلهم وخفيفهم، إلا من دخل الجنة بغير حساب، أو من يلتقطه عنق النار، فإذا خلص من هذا الصراط الأكبر الذي ذكرناه -ولا يخلص منه إلا المؤمنون الذين علم اللَّه منهم أن القصاص لا يستنفذ حسناتهم- حبسوا على صراط آخر خاص لهم، ولا يرجع إلى النار من هؤلاء أحد إن شاء اللَّه؛ لأنهم قد عبروا الصراط الأول المضروب على متن جهنم، الذي يسقط فيها من أوبقه ذنبه، وأربى على الحسنات بالقصاص جرمه، روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يخلص المؤمنون من النار، فيحسبون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذّبوا ونقّوا أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان له في الدنيا» . . . »[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال مقاتل: إذا قطعوا جسر جهنم حبسوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا»[٣].

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية (١١/ ٦٨٨٨).

(٢) التذكرة للقرطبي (١/ ٣٩٢).

(٣) تفسير القرطبي (١٥/ ٢٨٦).

وقال محمَّد الخَضِر الشنقيطي (١٣٥٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم يؤذن في نصب الصراط والمرور عليه، فيطفأ نور المنافقين، فيسقطون في النار أيضًا، ويمر المؤمنون عليه إلى الجنة، فمن العصاة من يسقط، ويوقف بعض من نُجِّيَ عند القنطرة للمقاصَّة بينهم، ثم يدخلون الجنة»[١].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل الحديث الوارد في القنطرة عند البخاري[٢]: «وقد تكلّم القرطبي في التذكرة على الحديث، وجعل هذه القنطرة صراطًا ثانيًا للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحد في النار. قلت: هذه بعد مجاوزة النار، فقد تكون هذه القنطرة منصوبة على هول آخر، مما يعلمه الله، ولا نعلمه، وهو أعلم»[٣].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح الحديث: «واختلف في القنطرة المذكورة فقيل: هي من تتمة الصراط، وهي طرفه الذي يلي الجنة. وقيل: إنهما صراطان»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في شأن القنطرة: «الذي يظهر أنها طرف الصراط مما يلي الجنة، ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة ...»[٥].

---

(١) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (١٢/ ٤٠٠).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير (٢/ ١٢١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٩٩).

(٥) المصدر السابق (٥/ ٩٦).

وقال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واختلفوا في القنطرة المذكورة؛ فقيل: إنها تتمة الصراط، وهي طرفه الذي يلي الجنة.

وقيل: إنها صراط آخر، وبه جزم القرطبي. قلت: والأول هو المختار الذي دلت عليه أحاديث القناطر، والحساب على الصراط»(١).

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا عبروا عليه -أي: الصراط- وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هذّبوا ونقّوا أذن لهم في دخول الجنة»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ريب أن الجنة طيبة، لا يدخلها إلا طيب، ولهذا يُحبسون إذا قطعوا الصراط على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذّبوا ونُقّوا أذن لهم في دخول الجنة»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا جاوز المؤمنون الصراط، ولا يجوزه إلا مؤمن، أَمِنوا من دخول النار، فيحبسون هناك على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في دار الدنيا، حتى إذا هُذبوا أذن لهم في دخول الجنة»(٤).

---

(١) البدور السافرة في أحوال الآخرة للسيوطي (ص: ٣٨٢).

(٢) مجموع الفتاوى «الواسطية» (٣/ ١٤٧).

(٣) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (٢/ ٧٧٦-٧٧٧).

(٤) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (١/ ١١٩-١٢٠).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما المؤمنون... فإذا عبروا على الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ بعضهم من بعض مظالم وتبعات كانت بينهم في الدنيا»(١).

■ **المطلب الخامس عشر: الجنة والنار: وجودهما، وبعض صفاتهما، ودوامهما، وأدلة ذلك:**

من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة في باب الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بوجود الجنة والنار، وأبديتهما، وأبدية ما فيهما من النعيم والعذاب، كما تضافرت بذلك الأدلة من الكتاب والسُّنة، ومما ورد في ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٤ - ٢٥].

وقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ ﴿٢٠﴾ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ ﴿٢١﴾ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ ﴿٢٣﴾ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ

---

(١) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (١/ ٦٨- ٦٩).

إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ١٩ - ٢٤].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤ - ٦٥].

وعن ابن عباس، أن رسول اللَّه ﷺ كان يقول إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل: «**اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت قيّام السماوات والأرض، ولك الحمد، أنت ربّ السماوات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، وقولك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وأخرت، وأسررت وأعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت**»(١).

وعن عبادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**من شهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد اللَّه ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة حقّ، والنار حقّ، أدخله اللَّه الجنة على ما كان من العمل**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١١٢٠)، ومسلم برقم (٧٦٩).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٤٣٥)، ومسلم برقم (٢٨).

وقد قرر ذلك علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبدًا، ولا تموت الحور العين أبدًا**»(١).

وقال أيضًا: «**والجنة والنار حقّ، وهما مخلوقتان لأهلهما، لقوله تعالى في حق المؤمنين**: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، **وفي حق الكفرة**: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، **خلقهما اللَّه للثواب والعقاب ...**»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن دوام الجنة والنار وأهلهما: «**وأهل الجنة في الجنة خالدون، وأهل النار في النار خالدون**»(٣).

وقرّر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «**والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان، فإن اللَّه تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلًا**»(٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن خلود المؤمنين في الجنة، وخلود الكفار في النار: «**ونقرّ بأن أهل الجنة في الجنة خالدون، وأهل النار في النار خالدون؛ لقوله تعالى في حق المؤمنين**: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، **وفي حق الكافرين**: ﴿وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾»(٥).

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٢٠٣).

(٢) الوصية بشرح البابرتي (ص ١٣٠).

(٣) المصدر السابق (ص ١٣٩).

(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٥١).

(٥) الوصية مع شرح البابرتي (ص ٣٣).

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجنة والنار مخلوقتان عند أهل السُّنة والجماعة. والدليل على أنهما مخلوقتان: قول اللَّه تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] أخبر أن الجنة والنار أُعدِّتا، والإعداد هو الادّخار وهو تهيئة الشيء لأمرٍ»[١].

وقال في دوام الجنة والنار ومن فيهما: «إن الجنة والنار لا تبيدان، فأهل الجنة يتنعّمون أبدًا، وأهل النار يعاقبون أبدًا».

وبعد أن ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول المخالفين في المسألة أعقبه بذكر بعض النصوص التي تقرر أبدية الجنة والنار ومن فيهما، وتردّ قول المخالفين[٢].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي (٥٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والجنة والنار حقٌّ، وهما مخلوقتان موجودتان باقيتان، لا تفنيان، ولا يفنى أهلهما»[٣].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن اللَّه سبحانه قد خلق الجنة فأعدّها دار خلود لأوليائه، وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم، وهي التي أهبط منها آدم نبيه وخليفته إلى أرضه بما سبق في

---

(١) أصول الدين (ص ١٧٠)، وانظر في هذا المعنى: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٦١).

(٢) المصدر السابق (ص ١٧١)، وانظر للاستزادة: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٦٧).

(٣) العقائد النسفية بشرح التفتازاني (ص ١٠١-١٠٢).

سابق علمه، وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به، وألحد في آياته وكتبه ورسله»[١].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب في الإيمان بأن الجنة والنار قد خُلقتا: ومن قول أهل السُّنة أن الجنة والنار قد خلقتا، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقال: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]... عن عبد الله بن عمر، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال له: هذا مقعدك حتى يبعثك اللَّه عليه يوم القيامة»[٢]... عن كعب بن مالك كان يحدّث أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه اللَّه إلى جسده يوم يبعثه»[٣]... باب في الإيمان بأن الجنة والنار لا يفنيان: وأهل السُّنة يؤمنون بأن الجنة والنار لا يفنيان، ولا يموت أهلوها، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٤]... وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٢٩]، ... ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦]... ولولم يذكر اللَّه -تبارك وتعالى- الخلود إلا في آية واحدة لكانت كافية لمن شرح اللَّه صدره

---

(١) متن رسالة القيرواني (١/ ٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (١٣٧٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه برقم: (٤٢٧١)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢/ ٧٣).

للإسلام، ولكن ردد ذلك ليكون له الحجة البالغة... عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالموت يوم القيامة، فيوقف على الصراط، فيقال: يا أهل الجنة! فيطلعون خائفين وجلين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، ثم يقال: يا أهل النار! فيطلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، فيقال لهم: هل تعرفون هذا؟ قالوا: نعم، ربنا هذا الموت، فيأمر به فيذبح على الصراط، ثم يقال للفريقين كليهما: خلود فيها تجدون، لا موت فيها أبدًا[1]...»[2].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب صفة الجنة ونعيمها وما أعد الله لأهلها فيها: روى مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى عَزَّ وَجَلَّ: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر[3]...»[4].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب في ذكر أبواب جهنم وما جاء فيها وفي أهوالها وأسمائها، أجارنا الله منها برحمته وفضله، إنه ولي ذلك والقادر عليه: ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ النار في كتابه، ووصفها على لسان نبيه ﷺ، ونعتها فقال عزّ وجلّ من قائل: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ - ١٦] الشوى: جمع شواة، وهي جلدة الرأس، وقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٧ - ٢٩]؛ أي: مغيرة، يقال: لاحته الشمس

---

(١) أخرجه ابن ماجه برقم: (٤٣٢٧)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢/ ٤٣٢٧).

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٣٤-١٤١).

(٣) أخرجه البخاري برقم: (٣٢٤٤)، ومسلم برقم: (٢٨٢٤).

(٤) التذكرة للقرطبي (١/ ٥٢١).

ولوحته إذا غيرته ...»[١] .

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «ونقرّ أن الجنة والنار مخلوقتان»[٢] .

ونقل أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع المسلمين على دوام نعيم الجنة وعذاب النار، حيث قال: **«أجمع أهل الإسلام جميعًا إلا الجهم، أن نعيم أهل الجنة دائم لا انقطاع له، وكذلك عذاب الكفار في النار»**[٣] .

وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «اعلموا -رحمنا اللَّه وإياكم- أن القرآن شاهد أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ خلق الجنة والنار قبل أن يخلق آدم -عليه الصلاة والسلام-، وخلق للجنة أهلًا، وللنار أهلًا، قبل أن يخرجهم إلى الدنيا، لا يختلف في هذا من شمله الإسلام، وذاق حلاوة طعم الإيمان، دل على ذلك القرآن والسنة، فنعوذ باللَّه ممن يكذّب بهذا»[٤] .

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «باب ذكر الإيمان بأن أهل الجنة خالدون فيها أبدًا، وأن أهل النار من الكفار والمنافقين خالدون فيها أبدًا»[٥] ، وبعد أن

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤٣٩).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص: ٣٢)، وتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري لابن عساكر (ص: ١٦٢).

(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (٢/ ٣٥٥).

(٤) الشريعة للآجري (٣/ ١٣٤٣).

(٥) المصدر السابق (٣/ ١٣٧١).

ذكر مجموعة من الأدلة على دوام الجنة والنار وما فيهما، قال: «فالقرآن شاهد: أن أهل الجنة خالدون فيها أبدًا، في جوار الله ﷻ في النعيم يتقلبون، قال الله ﷻ: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝٣٢ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۝٣٣ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٢-٣٤]، وأهل النار الذين هم أهلها في العذاب الشديد أبدًا ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]»(١)

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجنة والنار: «وهما عندنا مخلوقتان... ودليلنا على وجودهما: إخبار الله عن الجنة أنها أعدت للمتقين، وعن النار أنها أعدت للكافرين، ويدل على وجودهما ما تواترت به الأخبار التي كفرت القدرية بها، في قصة المعراج، وسائر ما ورد في صفات الجنة والنار»(٢).

وقال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويشهد أهل السُّنة ويعتقدون: أن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما باقيتان لا تفنيان أبدًا، ويؤمر بالموت فيذبح على سور بين الجنة والنار، وينادي مناد يومئذ: «يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت(٣)» على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ»(٤).

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصل: مما يحق معرفته في هذا الباب أن يعلم أن الجنة والنار مخلوقتان معدتان لأهلهما، قال الله ﷻ في الجنة:

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١٣٧٩).

(٢) أصول الدين للبغدادي (ص: ٢٣٧-٢٣٨).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص: ٦١).

﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، والمعدّة لا تكون إلا مخلوقة موجودة، وقال في الجنة: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، والمعدوم لا عرض له»(١).

وقال طاهر بن محمد الإسفرائيني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن تعلم أن الصراط حقّ، والجنة والنار مخلوقتان، وكل ذلك ورد في القرآن، وفي الأخبار الظاهرة عن المصطفى ﷺ، على وجه لا يُبقي شكًّا ولا شبهة لمن ترك العصبية، وقد صرّح اللَّه تعالى بذكر النار والجنة ووجودهما، وإعداد الجنة للمؤمنين، والنار للكافرين، وإنزال آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ في الجنة، ثم إخراجه منها وإهباطه إلى الأرض، وما ورد عن الرسول ﷺ أنه دخل الجنة ليلة المعراج، ورأى فيها قصرًا لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال لعمر: (ما منعني أن أدخله إلا غيرتك)، فبكى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: أو عليك كنت أغار يا رسول اللَّه؟، وقال ﷺ: (سمعت حسّه فالتفتّ فإذا هو بلال)(٢)، وكان ذلك من صفات الموجودات، فإن المعدوم لا يتصف بهذه الصفات. ومن تأمل ما ورد فيه من الآي والأخبار والآثار لم يستجز إنكاره»(٣).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧]: «هذا إخبار عن مآل السعداء في جنات عدن، التي تجري فيها الأنهار في

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٥٨٩).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٣٦٧٩).

(٣) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لطاهر الإسفرائيني (ص: ١٧٧).

جميع فجاجها ومحالها وأرجائها حيث شاؤوا وأين أرادوا، وهم خالدون فيها أبدًا، لا يحولون، ولا يزولون، ولا يبغون عنها حولًا»[١].

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة محمد بن عوف الطائي: «وأن الجنة والنار مخلوقتان، قد خُلقتا كما جاء الخبر عن رسول اللَّه ﷺ: ...فمن زعم أنهما لم يُخلقا فهو مكذب برسول اللَّه ﷺ وبالقرآن، كافر بالجنة وبالنار، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل»[٢].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد خُلقتِ الجنة وما فيها، وخلقتِ النار وما فيها، خلقهما اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، ثم خلق الخلق لهما، لا يفنيان ولا يفنى ما فيهما أبدًا. فإن احتج مبتدع أو زنديق بقول اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وبنحو هذا من متشابه القرآن، فقل له: كل شيء مما كتب اللَّه عليه الفناء والهلاك هالك، والجنة والنار خُلقتا للبقاء لا للفناء، ولا للهلاك، وهما من الآخرة لا من الدنيا»[٣].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بأن الجنة حقّ، والنار حقّ، والجنة والنار مخلوقتان... قد علم اللَّه تعالى عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها، لا تفنيان أبدًا، هما

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٣٣٨).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٣١٢).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص: ٥٣).

مع بقاء اللَّه -تبارك وتعالى- أبد الآبدين، في دهر الداهرين»[١] .

وحكى ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ الإجماع على عدم فناء الجنة والنار حيث يقول: **«وقد اتّفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السُّنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش، وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل، يخالف كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها»**[٢] .

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقرّرًا بقاء دار الطيب المحض، وهي الجنة، ودار الخبث المحض، وهي النار: **«ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشوبه خبث، وخبيث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب، كانت دورهم ثلاثة: دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة، فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنهم إذا عذبوا بقدر أعمالهم أخرجوا من النار، فأُدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض»**[٣] .

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأومن بأن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما اليوم موجودتان، وأنهما لا تفنيان»[٤] .

---

(١) شرح السنة (ص: ٦٦-٦٧).
(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٠٧).
(٣) الوابل الصيب (ص٤٢-٤٣).
(٤) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ١٣).

الفصلُ السادس
الإيمان بالقضاء والقدر

ويشتمل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف القضاء والقدر، وبيان الفرق بينهما .
- المبحث الثاني : حكم الإيمان بالقدر، ومنزلته من الإيمان، والأدلة على ذلك .
- المبحث الثالث : مراتب القدر، ووجوب الإيمان بها .
- المبحث الرابع : بعض المسائل المتعلقة بالقدر .

* * *

المبحث الأول

تعريف القضاء والقدر، وبيان الفرق بينهما

القضاء لغة: القاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على: إحكام أمرٍ وإتقانهِ، وإنفاذه لجهته[١].

القدر لغة: معناه يدور على: مَبْلَغ الشَّيء وكُنهه ونهايته[٢].

القدر شرعًا: تقدير اللَّه للكائنات، حسبما سبق علمه، واقتضته حكمته[٣].

وقد اختلف العلماء في الفرق بين القضاء والقدر:

فمنهم من قال: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله[٤].

ومنهم **من قال**: القضاء والقدر أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس، وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء، وهو القضاء[٥].

* * *

(١) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٩٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٥/ ٦٢).

(٣) انظر: شرح الأصول الثلاثة للشيخ العثيمين (ص١١١).

(٤) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٨٢).

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٥٨).

المبحث الثاني

حكم الإيمان بالقدر، ومنزلته من الإيمان، والأدلة على ذلك

إن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، لا يصح إيمان شخص إلا بأن يؤمن أن القدر كله خيره وشره بقضاء اللَّه تعالى، وأنه لا يمكن دفع ما قدره اللَّه، أو جلب ما لم يقدره اللَّه تعالى.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

و قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وعن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه**»[1].

وعن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجّين - أو: معتمرين - فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما داخلًا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفّرون العلم، وذكر من

---

(١) أخرجه الترمذي برقم: (٢١٤٤)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم: (٢٤٣٩).

شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف، قال: «**فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه، ما قبل اللَّه منه حتى يؤمن بالقدر**»، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول اللَّه ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد؛ أخبرني عن الإسلام، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا**»، قال: صدقت، قال: فعجبنا له يسأله، ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: «**أن تؤمن باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، قال: صدقت. . . » الحديث[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول اللَّه ﷺ يومًا، فقال: «**يا غلام؛ إني أعلمك كلمات، احفظ اللَّه يحفظك، احفظ اللَّه تجده تُجاهك، إذا سألت فاسأل اللَّه، وإذا استعنت فاستعن باللَّه، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه اللَّه لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللَّه عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٨).

(٢) أخرجه الترمذي برقم: (٢٥١٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في المشكاة برقم: (٥٣٠٢).

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة أن الإيمان بالقضاء والقدر كلّه من أركان الإيمان.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرَّر علماء الحنفية هذا الأصل العظيم من أصول الإيمان، وهو الإيمان بالقدر، وحذّروا من الخوض فيه، والتوسّع في مسائله، كما قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ -وقد جاءه رجل يجادله في القدر-: «**أما علمت أن الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد نظرًا ازداد تحيّرًا**»(١).

كما قرّر ذلك الطحاوي (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ **فقال: «وأصل القدر سرّ اللَّه تعالى في خلقه، لم يطّلع على ذلك ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل، والتعمّق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلَّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسةً، فإن اللَّه تعالى طوى علم القدر على أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه:** ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، **فمن سأل لِمَ فعل؟ فقد ردّ حكم الكتاب، ومن ردّ حكم الكتاب كان من الكافرين**»(٢).

وقال ملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ **في قوله** ﷺ: (وتؤمن بالقدر خيره وشره): «**والمعنى تعتقد أن اللَّه قدر الخير والشرّ قبل خلق الخلائق، وأن جميع الكائنات متعلق بقضاء اللَّه مرتبط بقدره. قال**

---

(١) قلائد عقود العقيان (ق ٧٧ ب).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص: ٣٢-٣٣.

تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وهو مريد لها لقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فالطاعات يحبّها ويرضاها، بخلاف الكفر والمعاصي. قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، والإرادة لا تستلزم الرضا، ثم القضاء هو الحكم بنظام جميع الموجودات على ترتيب خاص في أم الكتاب أولًا، ثمّ في اللوح المحفوظ ثانيًا، على سبيل الإجمال، والقدر تعلّق الإرادة بالأشياء في أوقاتها»(١).

- ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أضل من كذّب بالقدر! لو لم يكن عليهم فيه حجة إلا قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢] لكفى بها حجة»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم نؤمر أن نتكل على القدر وإليه نصير»(٣).

وعن ابن وهب (١٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «سمعت مالكًا يقول لرجل: سألتني أمس عن القدر؟ قال: نعم، قال: إن اللَّه تعالى يقول: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، فلا بدّ من أن يكون ما قال اللَّه تعالى»(٤).

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٥٩).

(٢) أخرجه الفريابي في «كتاب القدر» (٢٩١).

(٣) السنة للخلال (٣/ ٥٥١).

(٤) حلية الأولياء (٦/ ٣٢٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما من شيء أبين في الردّ على أهل القدر من قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠ - ٣١]، وقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]، وقال مالك -رحمه اللَّه تعالى-: ومثل هذا في القرآن كثير»(١).

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بالقدر خيره وشرّه، حلوّه ومره، وكل ذلك قد قدره اللَّه ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] يضلّ من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفّقه بفضله، فكل ميسّر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره من شقي أو سعيد، تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، أو يكون خالق لشيء إلا هو، رب العباد، ورب أعمالهم، والمقدّر لحركاتهم»(٢).

وقال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال ابن عباس: إني أجد في كتاب اللَّه قومًا ﴿يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]؛ لأنهم كانوا يكذّبون بالقدر، ويقولون: المرء يخلق أفعاله، وإني لا أراهم، فلا أدري أشيء مضى قبلنا أم شيء بقي؟ وقال أبو هريرة:

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٠٦).

(٢) متن رسالة القيرواني (ص: ٦).

خاصمت قريش رسول اللَّه ﷺ في القدر، فنزلت هذه الآية. قال أبو عبد الرحمن السلمي: فقال رجل: يا رسول اللَّه؛ ففيم العمل؟ أفي شيء نستأنفه؟ أم في شيء قد فرغ منه؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «اعملوا، فكل ميسر لما خلق له، سنيسره لليسرى وسنيسره للعسرى»[1].

وقال ابن جُزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] المعنى: أن اللَّه خلق كل شيء بقدر؛ أي: بقضاء معلوم سابق في الأزل، ويحتمل أن يكون معنى: ﴿بِقَدَرٍ﴾ بمقدار في هيئته وصفته وغير ذلك، والأول أرجح، وفيه حجة لأهل السُّنة على القدرية»[2].

• ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في وصيته: «... وأن القدر خيره وشرّه من اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، لا يكون إلا ما أراد اللَّه وقضاه وقدره...»[3].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنة... والإيمان عندهم هو: الإيمان باللَّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وأن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، وما أصابهم لم يكن ليخطئهم»[4].

قال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يحسن بالمسلمين التنقير

---

(١) المحرر الوجيز (٦/ ٢٥٠).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٢٢٤٧).

(٣) اعتقاد الإمام الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (٢٠٨).

(٤) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢٦، و٢٢٧)، والعرش للذهبي (٢/ ٣٧٤).

والبحث في القدر؛ لأن القدر سرّ من أسرار اللَّه ﷻ، بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شرّ واجب على العباد أن يؤمنوا به، ثم لا يأمن العبد أن يبحث عن القدر فيكذّب بمقادير اللَّه الجارية على العباد، فيضلّ عن طريق الحق»(١).

وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «الإيمان بالقدر: خيره وشره، واجبٌ قضاءٌ وقدرٌ، وما قدر يكن، وما لم يقدر لم يكن، فإذا عمل العبد بطاعة اللَّه ﷻ علم أنها بتوفيق اللَّه له، فيشكره على ذاك، وإن عمل بمعصيته ندم على ذلك، وعلم أنها بمقدور جرى عليه، فذم نفسه واستغفر اللَّه ﷻ، هذا مذهب المسلمين، وليس لأحد على اللَّه ﷻ حجة، بل للَّه الحجة على خلقه، قال اللَّه ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. ثم اعلموا -رحمنا اللَّه وإياكم- أن مذهبنا في القدر: أن القدر أن نقول: إن اللَّه ﷻ خلق الجنة وخلق النار، ولكل واحدة منهما أهلًا، وأقسم بعزته أنه يملأ جهنم من الجنة والناس أجمعين، ثم خلق آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، واستخرج من ظهره كل ذرية هو خالقها إلى يوم القيامة، ثمّ جعلهم فريقين: فريقًا في الجنة، وفريقًا في السعير، وخلق إبليس، وأمره بالسجود لآدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وقد علم أنه لا يسجد؛ للمقدور الذي قد جرى عليه من الشقوة التي قد سبقت في العلم من اللَّه ﷻ، لا معارض للَّه الكريم في حكمه، يفعل في خلقه ما يريد عدلًا من ربنا قضاؤه وقدره»(٢).

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٧٠٢).

(٢) المصدر السابق.

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان بالقدر فرض لازم، وهو أن يعتقد أن اللَّه تعالى خالق أعمال العباد، خيرها وشرها، كتبها عليهم في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقهم... فالإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، كلها بقضاء اللَّه وقدره، وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة، ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية، وأوعد عليهما العقاب»[١].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن اللَّه -تبارك وتعالى- قدر الأشياء في القِدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدّرها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»[٢].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقرّرًا وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، والتسليم التام للأحاديث الواردة فيه: «ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها، لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: لِمَ؟ ولا: كيف؟ إنما هو التصديق والإيمان بها، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلُغه عقله فقد كفي ذلك، وأُحكم له، فعليه الإيمان به، والتسليم له»[٣].

---

(١) شرح السنة للبغوي (١/ ١٤٢).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٤).

(٣) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص٤٢-٤٣).

وقال إسحاق بن هانئ النيسابوري[١] (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «حضرت رجلًا عند أبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو يسأله، فجعل الرجل يقول: يا أبا عبد اللَّه، رأس الأمر وإجماع المسلمين على أن الإيمان بالقدر، خيره وشرّه، حلوه ومرّه، التسليم لأمره، والرضا بقضائه؟ فقال أبو عبد الله: نعم»[٢].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقدر خيره وشرّه، وقليله وكثيره، وظاهره وباطنه، وحلوه ومرّه، ومحبوبه ومكروهه، وحسنه وسيئه، وأوله وآخره من اللَّه -تبارك وتعالى-، قضاءٌ قضاه على عباده. وقدرٌ قدّره عليهم، لا يعدو أحد منهم مشيئة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، لا يجاوز قضاءه، بل هم كلهم صائرون إلى ما خلقهم له، وواقعون فيما قدّر عليهم لا محالة، وهو عدل منه عز ربنا وجل»[٣].

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما الواجب علينا علمه والتصديق به والإقرار بجميعه، أن نعلم أن الخير والشر من اللَّه، وأنّ الطاعة والمعصية بقضاء اللَّه وقدره، وأنّ ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وأن اللَّه خلق الجنة، وخلق لها أهلًا، علمهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، ووفقهم لأعمال صالحة رضيها أمرهم بها،

---

(١) هو الإمام الفقيه، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، أبو يعقوب الثقفي السراج، النيسابوري الأصل، صاحب الإمام أحمد، وله عنه مسائل جليلة، توفي سنة (٢٧٥هـ). انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٤)، والسير (١٣/ ١٩)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٧٦).

(٢) مسائل الإمام أحمد - رواية ابن هانئ (٢/ ١٥٦).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٣٩-٤٠).

فوفّقهم لها، وأعانهم عليها، وشكرهم بها، وأثابهم الجنة عليها، تفضّلًا منه ورحمة، وخلق النار وخلق لها أهلًا، أحصاهم عددًا، وعلم ما يكون منهم، وقدّر عليهم ما كره لهم، خذلهم بها، وعذبهم لأجلها، غير ظالم لهم، ولا هم معذورون فيما حكم عليهم به، فكل هذا وأشباهه من علم القدر الذي لزم الخلق علمه، والإيمان به، والتسليم لأمر اللَّه وحكمه، وقضائه وقدره، فلا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون»[١].

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يحكي إجماع السلف على وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره: «وأجمع أئمة السلف من أهل الإسلام على الإيمان بالقدر خيره وشرّه، حلوه ومرّه، قليله وكثيره، بقضاء اللَّه وقدره، لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يجري خير وشر إلا بمشيئته، خلق من شاء للسعادة واستعمله بها فضلًا، وخلق من أراد للشقاء واستعمله به عدلًا، فهو سر استأثر به، وعلم حجبه عن خلقه»[٢].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتؤمن الفرقة الناجية أهل السُّنة والجماعة بالقدر خيره وشره»[٣].

وقال عبد الرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، معلّقًا على حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ففي هذا الحديث أن الإيمان بالقدر من أصول الإيمان الستة المذكورة، فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد ترك أصلًا من أصول الدين وجحده، فيشبه من قال اللَّه فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الثاني: القدر - (١/ ٢٤٦).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص: ١٥١).

(٣) العقيدة الواسطية (ص: ١٠٥).

ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] الآية»[١].

وقال صالح الفوزان -حفظه اللَّه-: «الركن السادس: تؤمن بالقدر خيره وشره: تؤمن بأن ما يجري في هذا الكون من خير أو شرّ، من كفر وإيمان، من نعمة ونقمة، من رخاء وشدّة، من مرض وصحة، من حياة وموت، كل ما يجري في هذا الكون فإنه مقدر، لم يكن صدفة، أو يكن أمرًا مستأنفًا؛ أي: أنه مبتدأ، لم يسبق أن قدّر، تؤمن بهذا كله بأنه بقضاء اللَّه وقدره، وتؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن هذا بقضاء اللَّه وقدره»[٢].

* * *

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٤٧٦).

(٢) شرح ثلاثة الأصول لصالح الفوزان (ص: ٢١٦).

المبحث الثالث

مراتب القدر، ووجوب الإيمان بها

الإِيمان بالقدر لا يتمّ إِلا بأَربعة أُمور، وتُسمى: مراتب القدر، أَو أَركانه، وهي العلم السابق، والكتابة، والإرادة، والخلق. وهذه الأمور هي المدخل لفهم مسألة القدر، ولا يتم الإيمان بالقدر إِلا بتحقيق جميع أَركانه؛ لأَن بعضها مُرتَبِط ببعض، فمن أَقرّ بها جميعًا اكتمل إيمانه بالقدر، ومن انتقص واحدًا منها أَو أكثر فقد اختلّ إيمانه بالقدر؛ فلا بدّ من الإيمان بالمراتب الأربع معًا.

- **الأولى: الإيمان بعلم اللَّه المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.**

قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠].

وهذه الآية والتي قبلها تدلان على مرتبة الكتابة أيضًا.

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ﴾ [الحشر: ٢٢].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين

فقال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**»(١).

وعن علي رضي الله عنه، قال: كان رسول اللَّه ﷺ ذات يوم جالسًا، وفي يده عود ينكت به، فرفع رأسه، فقال: «**ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار**» قالوا: **يا رسول الله؛ فلمَ نعمل؟ أفلا نتكل؟** قال: «**لا، اعملوا، فكل ميسر لما خلق له**»(٢).

- **الثانية: الإيمان بأن اللَّه كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ.**

قال تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

و قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥].

و قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦].

وعن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**كتب اللَّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء**»(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول اللَّه ﷺ يومًا، فقال:

---

(١) أخرجه البخاري برقم: (٢٦٦٠).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٤٧).

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٥٣).

«يا غلام؛ إني أعلّمك كلمات، احفظ اللَّه يحفظك، احفظ اللَّه تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل اللَّه، وإذا استعنت فاستعن باللَّه، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه اللَّه لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللَّه عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف»[١].

- **الثالثة: الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة، فما شاء كان وما لم يشاء لم يكن.**

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣].

و قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: كان رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو طلبت إليه حاجة قال: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي اللَّه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ما شاء**»[٢].

وعن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص: أنه سمع رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم، يقول: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرّفه حيث يشاء**»[٣].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (١٤٣٢).

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٥٤).

● **الرابعة: الإيمان بأن اللَّه خالق جميع المخلوقات، فما علمه وكتبه في اللوح المحفوظ، وشاء أن يخلقه خلقه، فاللَّه تعالى خالق المخلوقات وأفعالهم.**

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

وعن حذيفة رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «**إن اللَّه يصنع كل صانع وصنعته**»[١]

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول اللَّه ﷺ: أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «**وجّهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفًا وما أنا من المشركين**»... وإذا سجد قال: «**اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، سجد وجهي للذي خلقه، وصوّره، وشق سمعه وبصره، تبارك اللَّه أحسن الخالقين**»[٢].

وقد بيّن علماء المذاهب الأربعة هذه المراتب في أقوالهم، ضمن كتبهم ومصنفاتهم، كما سيأتي:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرَّر علماء الحنفية الكلام على مراتب القدر وفصّلوا القول فيها على النحو التالي:

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٤٦)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم: (١٦٣٧).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٧٧١).

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم اللَّه المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.

أشار إلى هذه المرتبة الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وكان اللَّه عالما في الأزل بالأشياء قبل كونها»[١].

ويقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويعلم اللَّه تعالى المعدوم في حال عدمه معدومًا، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم اللَّه تعالى الموجود في حال وجوده موجودًا، ويعلم كيف يكون فناؤه، ويعلم اللَّه تعالى القائم في حال قيامه قائمًا، فإذا قعد علمه قاعدًا في حال قعوده، من غير أن يتغيّر علمه، أو يحدث له علم، ويعلم تعالى من يكفر في حال كفره كافرًا، فإذا آمن بعد ذلك فإذا علمه مؤمنًا أحبّه من غير أن يتغيّر علمه»[٢].

وقرّر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المرتبة حيث قال: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلِم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[٣].

وقال أيضًا: «وعلى العبد أن يعلم أن اللَّه قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدّر ذلك تقديرًا محكمًا مبرمًا، ليس فيه ناقص ولا معقّب، ولا مزيل ولا مغيّر، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه»[٤].

ونبّه على ذكر هذه المرتبة الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرح

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٩٧).

(٢) المصدر السابق (ص ١٠٧).

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٢١).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٥).

قول أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان اللَّه عالمًا في الأزل بالأشياء قبل كونها»، واستدلّ لها بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠][(١)].

المرتبة الثانية: الإيمان بأن اللَّه كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ:

أشار الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه المرتبة، بقوله: «ونقرّ بأن اللَّه تعالى أمر القلم أن يكتب، فقال القلم، ماذا أكتب يا ربّ؟ فقال اللَّه تعالى: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٢- ٥٣]»[(٢)].

وقال مؤكّدًا ذلك: «ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدَره وكَتْبِه في اللّوح المحفوظ»[(٣)].

وقرّر ذلك الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدته حيث قال: «ونؤمن باللّوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رُقِم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه اللَّه تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه اللَّه تعالى فيه كائنًا لم يقدروا عليه، جفّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة...»[(٤)].

المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة:

قد نصّ على هذه المرتبة الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

---

(١) شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٩٧.

(٢) الوصية بشرح البابرتي ص ١٢٩.

(٣) الفقه الأكبر بشرح القاري ص ٩٩.

(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٣٥.

«وهو الذي قدّر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيءٌ إلا بمشيئته وعلمه، وقضائه وقدره وكتْبِه في اللوح المحفوظ»[١].

وقرّر ذلك الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن»[٢].

وأورد ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح كلام الطحاوي السابق مجموعة من الأدلة الدالة على هذه المرتبة، ومن تلك الأدلة:

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وقوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وبعد أن أورد ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ الآيات المذكورة، قال عقبها: «إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن، وكيف يكون في ملكه ما لا يشاء! ومن أضلّ سبيلًا وأكفر ممن يزعم أن اللَّه شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبتْ مشيئة الكافر مشيئةَ اللَّه؟! تعالى اللَّه عما يقولون علوًّا كبيرًا»[٣].

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٩٧ - ٩٩).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٣٦).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٦٨ - ١٦٩).

واستدل الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ لتقرير هذه المرتبة بإجماع الأمة والآيات القرآنية، وفي ذلك قال: «ولنا في الاستدلال على أن إرادته تعالى متعلّقة بكل كائن، وغير متعلّقة بما ليس بكائن: إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه الكلمة، وهي قولهم: «ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن» فانعقد إجماع السلف على قولنا. ولنا قول اللَّه تعالى: ﴿لَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، ولكنّه شاء هداية بعض وإضلال بعض، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]»[١].

المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن اللَّه خالق أفعال العباد.

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات هذه المرتبة: «خلق اللَّه الأشياء لا من شيء»[٢].

وقال في تقرير خلق أفعال العباد: «نقرّ بأن العبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق، فلما كان الفاعل مخلوقًا، فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة»[٣].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم، واللَّه تعالى خالقها، وهي كلها بمشيئته وعلمه، وقضائه وقدره»[٤].

---

(١) المسايرة مع شرحها المسامرة (٢/ ٥) باختصار.
(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٩٧).
(٣) الوصية بشرح البابرتي (ص ١٤).
(٤) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١١٤).

وقرّر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «خالقٌ بلا حاجة، رازقٌ بلا مؤونة»(١).

وقال في خلق أفعال العباد: «وأفعال العباد خلق اللَّه وكسبٌ من العباد»(٢).

وقال ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لعقيدة المعتزلة والجبرية في مسألة أفعال العباد: «وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة للَّه تعالى، والحقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق سواه»(٣).

ونصّ على هذه المرتبة أيضًا صنع اللَّه الحلبي (١١٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلًّا منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات، إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، و﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] . . .»(٤).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٣٨).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٥٣).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٧٩)، وانظر للاستزادة: أصول الدين للبزدوي (ص ١٠٤)، وأصول الدين للغزنوي (ص ١٦٦)، والتمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي (ص ١٠٤)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٢٢٣).

(٤) سيف اللَّه على من كذب على أولياء اللَّه (ص ١٠٩-١١٠).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم اللَّه المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَلِم كل شيء قبل كونِه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] يضلّ من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد»(١).

وقال القاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ورد في القرآن بأن اللَّه تعالى يعلم الأشياء قبل كونها، وأنه يعلم ما لا يكون لو صح كونه كيف يكون، وأن علمه سابق في خلقه، ودلت العقول على ذلك، فأما القرآن: فقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] . . . . »(٢).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] هذه الآية الكريمة تدلّ على أن اللَّه -جل وعلا- الذي أحاط علمه بكل موجود ومعدوم، يعلم المعدوم الذي سبق في الأزل أنه لا يكون لو وجد كيف يكون؛ لأنه يعلم أن ردّ

---

(١) متن رسالة القيرواني (ص ٦).

(٢) شرح عقيدة الإمام مالك الصغير (ص ٤٥).

الكفار يوم القيامة إلى الدنيا مرة أخرى لا يكون، ويعلم هذا الرد الذي لا يكون لو وقع كيف يكون»[١].

المرتبة الثانية: الإيمان بأن اللَّه كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ.

«سأل رجل مالكًا فقال: الفواحش، كتبها اللَّه علينا؟ قال: نعم، قبل أن يخلقنا. ولا بدّ لكلّ من كتب اللَّه عليه ذلك أن يعملها، ويصير إلى ما قدّر عليه وكتب»[٢].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا مراتب القدر: «ومن قولهم: إن الأقدار كلها خيرها وشرها، حلوها ومرها: قد علمها تبارك وقدّرها، وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وكذا جميع الأعمال قد علمها وكونها، وأحصاها وكتبها في اللوح المحفوظ، فكلها بقضائه جارية، وعلى من سعد أو شقي في بطن أمه ماضية، لا محيص لخلقه عن إرادته، ولا عمل من خير ولا شر إلا بمشيئته»[٣].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] ذكر -جل وعلا- في هذه الآية الكريمة أن كل ما أصاب من المصائب في الأرض: كالقحط، والجدب، والجوائح

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٤٧٦).
(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٤٨).
(٣) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص١٤٥-١٤٦).

في الزراعة والثمار، وفي الأنفس من الأمراض والموت، كلّه مكتوب في كتاب قبل خلق الناس، وقبل وجود المصائب»[(١)] .

المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة.

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما من شيء أبين في الرد على أهل القدر من قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٣٠ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [الإنسان: ٣٠-٣١]، **وقال عَزَّ وَجَلَّ:** ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، **وقال:** ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]»[(٢)] .

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] **الآية. صرّح تعالى في هذه الآية الكريمة أنه لو شاء إيمان جميع أهل الأرض لآمنوا كلهم جميعًا، وهو دليل واضح على أن كفرهم واقع بمشيئته الكونية القدرية، وبين ذلك أيضًا في آيات كثيرة، كقوله تعالى:** ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٠٧] **الآية، وقوله:** ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]، **وقوله:** ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰۚ﴾ [الأنعام: ٣٥] **إلى غير ذلك من الآيات»**[(٣)] .

المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن اللَّه خالق أفعال العباد.

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «المقادير كلها: خيرها

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٥٤٨).

(٢) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص: ٢٠٦).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ١٦٢).

وشرّها، حلوها ومرّها من اللَّه عَجَّلَ، فإنه خلق الخلق، وقد علم ما يعملون، وما إليه يصيرون، فلا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع»[١].

وقال حسين بن غنّام الأحسائي المالكي (١٢٢٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ اللَّه خلق أفعال عباده كلّها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان»[٢].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩]: «أي: خلقهم لأن يختلفوا إلى مؤمن وكافر، وبرّ وفاجر، وشقي وسعيد، ليصرف كلًّا إلى ما كتب له في الأزل، ولتظهر فيهم آثار صفات اللَّه تعالى وأسمائه، من رحمة ورضا، وثواب للمطيعين، وقهر وجبروت وشدة عذاب للعاصين»[٣].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

المرتبة الأولى: العلم السابق:

استدل ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه المرتبة في معرض رده على القدرية النفاة، بقول النبي ﷺ عندما سئل عن أولاد المشركين قال: «اللَّه أعلم بما كانوا عاملين»[٤]، ثم قال: «فهو -يعني: الحديث- دال على أنه يعلم بما يصيرون إليه بعد إيجادهم على الفطرة، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم، ومن ثم قال الشافعي: أهل القدر إن

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٩٧).

(٢) العقد الثمين في شرح أحاديث أصول الدين (ص: ٤٨).

(٣) معارج الصعود (ص٣٠٢).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

أثبتوا العلم خُصموا»[١].

ونقل ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن الجوزي مقرّرًا قوله: «المعلومات كلها قد أحاط بها علم اللَّه القديم قبل وجود المخلوقات كلها»[٢].

المرتبة الثانية: كتابة اللَّه للمقادير قبل وجودها:

قال أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويشهد أهل السُّنة ويعتقدون أن الخير والشرّ والنفع والضر بقضاء اللَّه وقدره، لا مردّ لهما، ولا محيص ولا محيد عنهما، ولا يصيب المرء إلا ما كتبه له ربّه، ولو جهد الخلق أن ينفعوا المرء بما لم يكتبه اللَّه له لم يقدروا عليه، ولو جهدوا أن يضروه بما لم يقضه اللَّه لم يقدروا»[٣].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]: «هيأناهم لها، وبعمل أهلها يعملون، فإنه تعالى لما أراد أن يخلق الخلائق، علم ما هم عاملون قبل كونهم، فكتب ذلك عنده في كتاب قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، كما ورد في صحيح مسلم، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن اللَّه قدّر مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[٤]»[٥].

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٤٧). (٢) المصدر السابق (١١/ ٥٠٨).

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص: ٧٠).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٥١٣).

المرتبة الثالثة: المشيئة والإرادة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن للّه إرادة، وأنه لا يكون إلا ما أراده عَجَّلَ، وقضاه وقدّره، وأن المشيئة له دون عباده بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، **فأعلم خلقه أن المشيئة له، وأنشد:**

وما شئت كان وإن لم أشاء … وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن
خلقتَ العباد على ما علمتَ … ففي العلم يجري الفتى والمُسِنّ»[١].

وقال أبو منصور البغدادي (٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأجمع أصحابنا على نفوذ مشيئة اللّه تعالى في مراداته على حسب علمه بها، فما علم منه حدوثه أراد حدوثه، خيرًا كان أو شرًّا، وما علم أنه لا يكون أراد أن لا يكون، وكل ما أراد كونه فهو كائن في الوقت الذي أراد حدوثه فيه على الوجه الذي أراد كونه عليه، وكل ما لم يُرد كونه فلا يكون، سواء أمر به، أو لم يأمر به»[٢].

وقال أبو الحسين يحيى العمراني الشافعي[٣] (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن إرادة اللّه في الخلق قديمة، قبل أن يخلق اللّه الخلق، وقد كتب ما هو

---

(١) عقيدة الشافعي للبرزنجي (ص: ٩١)، وانظر الأبيات في: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١١)، ومناقب الشافعي لابن كثير (ص: ١٩٢).

(٢) أصول الدين لأبي منصور البغدادي (ص: ١٤٥).

(٣) هو أبو الحسين، يحيى بن أبي الخير سالم بن أسعد بن عبد الله بن محمد بن موسى ابن عمران العمراني اليمني الشافعي، المتوفى (٥٥٨هـ)، من مؤلفاته: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، والبيان في فروع الشافعية، وشرح الوسائل للغزالي، ومناقب الإمام الشافعي، وغيرها. انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ٢٧٨)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/ ٣٣٦)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١/ ٣٧٢).

كائن إلى يوم القيامة، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍۚ﴾ [الحج: ٧٠]»[١].

ونقل أبن حجر الهيتمي (٩٧٤) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع السلف والخلف على إرادة الله ومشيئته السابقة على الخلق حيث قال: «... **لإجماع السلف والخلف على صحة قول القائل: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن**»[٢].

المرتبة الرابعة: خلق أفعال العباد.

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناس لم يخلقوا أعمالهم، بل هي خلق من الله تعالى، فعل للعباد»[٣].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اعتقاد أهل السُّنة: «ويقولون: إنه لا خالق على الحقيقة إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، وإن أكساب العباد كلها مخلوقة لله، وأن الله يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لا حجة لمن أضله الله عَزَّ وَجَلَّ ولا عذر»[٤].

وقال أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالإيمان بالقدر هو الإيمان بتقدّم علم الله سبحانه بما يكون من أكساب الخلق وغيرها من المخلوقات، وصدور جميعها عن تقدير منه، وخَلق لها خيرها وشرها»[٥].

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ٢٦٥).
(٢) الفتح المبين للهيتمي(ص: ١٦٢).
(٣) مناقب الشافعي للرازي (ص ١٢٥).
(٤) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي (ص: ٣٧).
(٥) الاعتقاد للبيهقي (ص: ١٣٢).

وقال يحيى العمراني (٥٥٨) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن اللَّه خلق أفعال العباد وأقوالهم، ونياتهم وخطراتهم، في الطاعة والمعصية، وأنه أمرهم بالطاعة، ونهاهم عن المعصية، وأراد منهم وقوع ما هم عليه»[١].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قرّر أئمة المذهب الحنبلي ما قرّره أئمة العلم من المذاهب الأخرى في مراتب القدر، ومن ذلك:

المرتبة الأولى: العلم السابق:

قال حنبل بن إسحاق: «قلت لأبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خلقه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ للأرض، وعلم ما هو كائن منه قبل أن يكون؟[٢] **قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، هذا قبل أن يخلق آدم، قد علم اللَّه ما هو كائن منه قبل أن يكون. وسمعت أبا عبد اللَّه يقول: عَلِمَ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ أن آدم سيأكل من الشجرة التي نهاه عنها قبل أن يخلقه»**[٣].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعِلمُ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ماضٍ في خلقه بمشيئة منه، قد عَلِمَ من إبليس ومن غيره ممن عصاه -من لدن أن عُصي ربنا -تبارك وتعالى- إلى أن تقوم الساعة- المعصيةَ وخلقهم لها. وعلم الطاعة من أهل طاعته وخلقهم لها، فكلٌ يعمل لما خُلق له، وصائر إلى

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ١٠٠).

(٢) من هنا يبدأ جواب الإمام أحمد.

(٣) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٣٠).

ما قُضي عليه وعُلم منه، ولا يعدو أحد منهم قَدَرَ اللَّه ومشيئته، واللَّه الفعّال لما يريد... ومن زعم أن أحدًا من الخلق صائرٌ إلى غير ما خلق له فقد نفى قدرة اللَّه على خلقه، وهذا إفك على اللَّه وكذب عليه»[1].

وذكر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مراتب القدر الأربع ضمن وصفه لاعتقاد أهل السُّنة والجماعة في القدر، حيث قال: «**والإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين: فالدرجة الأولى: الإيمان بأن اللَّه تعالى علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال، ثم كتب اللَّه في اللوح المحفوظ مقادير الخلق. وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة اللَّه النافذة، وقدرته الشاملة**»[2].

قال عبد الرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في تعليقه على حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**أول ما خلق اللَّه القلم ...**»[3] الحديث.
«**وفي هذا الحديث ونحوه: بيان شمول علم اللَّه تعالى وإحاطته بما كان ويكون في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢]»[4].

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٤١).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨-١٥٠).
(٣) أخرجه أبو داود برقم: ٤٧٠٠، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٢٥٧) برقم: (١٣٣).
(٤) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٤٧٧).

المرتبة الثانية: كتابة اللَّه للمقادير قبل وجودها:

قال حنبل بن اسحاق: «وسألت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رحمه الله عن الإيمان بالقدر؟ قال: نؤمن به، ونعلم أن ما أصابنا لم يكن يخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وأن اللَّه عز وجل قدّر كل شيء من الخير والشرّ، فهو سابق في اللوح المحفوظ، الشقاء والسعادة مكتوبان على ابن آدم قبل أن يخلق، ونحن في أصلاب الآباء»[1].

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «واللَّه تعالى يعلم ما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وهو سبحانه قد قدّر مقادير الخلائق وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها، كما ثبت ذلك في صريح الكتاب والسُّنة وآثار السلف، ثم إنه يأمر الملائكة بكتابتها بعد ما يعملونها؛ فيقابل به الكتابة المتقدمة على الوجود، والكتابة المتأخرة عنه، فلا يكون بينهما تفاوت»[2].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رحمه الله: «والإيمان بكتابة المقادير يدخل فيه خمسة تقادير: الأول: التقدير الأزلي قبل خلق السماوات والأرض، عندما خلق اللَّه تعالى القلم... التقدير الثاني من تقادير الكتابة: كتابة الميثاق يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾... التقدير الثالث: العُمُري عند تخليق النطفة في الرحم، فيُكتب إذ ذاك ذكوريتُها وأنوثتُها، والأجلُ والعملُ، والشقاوةُ والسعادة، والرزق وجميع ما هو لاق،

---

(١) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٧).

فلا يزاد فيه ولا ينقص منه... والرابع: التقدير الحولي في ليلة القدر، يقدّر فيها كل ما يكون في السنة إلى مثله»(١).

قال صالح الفوزان -حفظه اللَّه- في ذكره للمرتبة الثانية من مراتب القدر: «مرتبة الكتابة في اللوح المحفوظ: وهي أن اللَّه كتب كل شيء في اللوح المحفوظ، فما يجري شيء إلا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ، ليس هناك شيء يجري وهو غير مكتوب، ولهذا قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ﴾ [الحديد: ٢٢]؛ يعني: اللوح المحفوظ، كتب اللَّه فيه مقادير كل شيء»(٢)

المرتبة الثالثة: المشيئة:

قال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن زعم أن اللَّه -تبارك وتعالى- شاء لعباده الذين عصوه الخير والطاعة، وأن العباد شاءوا لأنفسهم الشرّ والمعصية، فعملوا على مشيئتهم، فقد زعم أن مشيئة العباد أغلب من مشيئة اللَّه -تبارك وتعالى ذكره-، فأيُّ افتراء على اللَّه أكثر من هذا؟!»(٣).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاعلموا رحمكم اللَّه أن هذه طريقة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وبذلك تعبدهم اللَّه، وأخبر به عنهم في كتابه أن المشيئة للَّه عَزَّ وَجَلَّ وحده، ليس أحد يشاء لنفسه شيئًا من خير وشر، ونفع

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٩٥-١١٠٤).

(٢) شرح ثلاثة الأصول لصالح الفوزان (ص: ٢١٧).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٤١-٤٢).

وضر، وطاعة ومعصية، إلا أن يشاءها اللَّه، وبالتبري إليه من مشيئتهم ومن حولهم وقوتهم ومن استطاعتهم، بذلك أخبر عن نوح عليه السلام حين قال له قومه: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [هود: ٣٢]، فقال نوح عليه السلام مجيبًا لهم: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝٣٣ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٣ - ٣٤]، فلو كان الأمر كما تزعم القدرية، كانت الحجة قد ظهرت على نوح من قومه، ولقالوا له: إن كان اللَّه هو الذي يريد أن يغوينا؛ فلم أرسلك إلينا، ولِمَ تدعونا إلى خلاف مراد اللَّه لنا؟

ولو كان الأمر كما تزعم هذه الطائفة بقدر اللَّه ومشيئته في خلقه، وتزعم أنه يكون ما يريده العبد الضعيف الذليل لنفسه، ولا يكون ما يريده الرب القوي الجليل لعباده، فلِمَ حكى اللَّه عز وجل ما قاله نوح لقومه مثنيًا عليه وراضيًا بذلك من قوله؟»[1].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «وأما الدرجة الثانية: فهو مشيئة اللَّه النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة اللَّه سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات»[2].

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثاني: القدر- (١/ ٢٨٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨-١٥٠).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]: «والذي دلت عليه الآية مع سائر أدلة التوحيد، وأدلة العقل الصريح؛ أن مشيئة العبادة من جملة الكائنات التي لا توجد إلا بمشيئة اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فما لم يشأ لم يكن ألبتة، كما أن ما شاء كان ولا بد. ولكن ههنا أمر يجب التنبيه عليه، وهو أن مشيئة اللَّه سبحانه تارة تتعلق بفعله، وتارة تتعلق بفعل العبد. فتعلقها بفعله سبحانه وهو أن يشاء من نفسه إعانة عبده، وتوفيقه، وتهيئتَه للفعل، فهذه المشيئة تستلزم فعل العبد ومشيئته، ولا يكفي في وقوع الفعل مشيئةُ اللَّه لمشيئة عبده، دون أن يشاء فعله، فإنه سبحانه قد يشاء من عبده المشيئةَ وحدها، فيشاء العبدُ الفعلَ ويريده ولا يفعله؛ لأنه لم يشأ من نفسه سبحانه إعانته عليه، وتوفيقه له. وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، وهاتان الآيتان متضمنتان إثبات: الشرع والقدر، والأسباب والمسبَّبات، وفعلِ العبد واستنادِه إلى فعل الرب. ولكلٍّ منهما عبودية تختص بها: فعبودية الآية الأولى: الاجتهاد، واستفراغ الوسع، والاختيار، والسعي. وعبودية الثانية: الاستعانة باللَّه، والتوكّل عليه، واللَّجأُ إليه، واستنزال التوفيق والعون منه، والعلمُ بأن العبد لا يمكنه أن يشاء ولا يفعل حتى يجعله اللَّه كذلك»[١].

قال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في بيان مراتب القدر

(١) التبيان في أقسام القرآن (ص: ٢٠٦).

«المرتبة الثالثة: المشيئة، فنؤمن بأن اللَّه تعالى قد شاء كل ما في السماوات والأرض، لا يكون شيء إلا بمشيئته، ما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن»[١].

المرتبة الرابعة: خلق افعال العباد:

قال حنبل بن إسحاق: «سألت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قلت: أفاعيل العباد مخلوقة؟ قال: نعم، مقدرة عليهم بالشقاء والسعادة، قلت له: الشقاء والسعادة مكتوبان على العبد؟ قال: نعم، سابق في علم اللَّه، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه، والشقاء والسعادة من اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»[٢].

وذكر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مراتب القدر الأربع ضمن وصفه لاعتقاد أهل السُّنة والجماعة في القدر، حيث قال: **«وتؤمن الفرقة الناجية -أهل السُّنة والجماعة- بالقدر... ثم قال: فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا اللَّه خالقه سبحانه، لا خالق غيره، ولا ربّ سواه، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته. وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد، والعباد فاعلون حقيقة، واللَّه خالق أفعالهم؛ والعبد هو المؤمن**

---

(١) عقيدة أهل السُّنة والجماعة (ص: ٢٨).

(٢) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٣٦).

والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم؛ وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة؛ والله خالقهم، وخالق قدرتهم وإرادتهم»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وعلم الله بذلك، وكتابته له، بل مشيئته لكل شيء، وخلقه لكل شيء، لا يمنع المدح والذم، والثواب والعقاب»(٢).

وقال محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن لا خالق إلا الله؛ فيجب الإيمان بعموم خلق الله عَزَّ وَجَلَّ، وأنه خالق كل شيء، حتى أعمال العباد»(٣).

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٨-١٥٠).

(٢) المصدر السابق (٨/ ٥١٧).

(٣) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (٢/ ٢٠٩).

المبحث الرابع
بعض المسائل المتعلقة بالقدر

وفيه ثمانية مطالب:

■ **المطلب الأول: بيان التقديرات التفصيلية:**

قد ورد في الشرع أن اللَّه ﷻ قد كتب القدر مرارًا عديدة في عدة مراحل، وهي صريحة في النصوص.

ومن خلال تتبع أهل العلم للنصوص وجدوا أن هذه التقديرات خمسة أنواع:

التقدير الأول: وهو التقدير العام، أو ما يسمى بالتقدير الأزلي، وهو كتابة المقادير في الأزل.

وقد دل على ذلك أدلة منها:

قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **«أول ما خلق اللَّه القلم فقال له: اكتب، قال يا رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»**(١).

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

وعن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**كتب اللَّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول اللَّه إني رجل شاب، وأنا أخاف على نفسي العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فقال النبي ﷺ: «**يا أبا هريرة؛ جفّ القلم بما أنت لاقٍ، فَاخْتَصِ على ذلك أو ذَرْ**»(٢).

التقدير الثاني: التقدير البشري، وذلك حين أخذ اللَّه الميثاق على بني آدم لـمَّا أخرجهم من ظهر آدم عليه السلام، ومما يدل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**يقول اللَّه تعالى لأهون أهل النار عذابًا يوم القيامة: لو أن لك ما في الأرض من شيء أكنت تفتدي به؟ فيقول: نعم، فيقول: أردت منك أهون من هذا وأنت في صلب آدم: أن لا تشرك بي شيئًا، فأبيت إلا أن تشرك بي**»(٣).

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٥٠٧٦).

(٣) أخرجه البخاري برقم: (٦٥٥٧)، ومسلم برقم: (٢٨٠٥).

وعن هشام بن حكيم بن حزام: أنّ رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول اللَّه، أنبتدئ الأعمال أم قد قضي القضاء؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه أخذ ذرية آدم من ظهره، ثم أشهدهم على أنفسهم، ثم أفاض بهم في كفة، فقال: هؤلاء في الجنة، وهؤلاء في النار، فأهل الجنة ميسرون لعمل أهل الجنة، وأهل النار ميسرون لعمل أهل النار**»(١).

التقدير الثالث: وهو الذي يكون للإنسان عند أول تخلّقه، ويسمى بالتقدير العمري الخاص بالإنسان.

وممّا يدلّ على ذلك:

قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ وهو الصادق المصدوق، قال: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثمّ يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث اللَّه ملكًا فيُؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة**»(٢).

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم: (٤٣٤)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٣٥٠) برقم: (١٧٠٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم: (٣٢٠٨)، ومسلم برقم: (٢٦٤٣).

التقدير الرابع: التقدير الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر.

وممّا يدلّ على ذلك:

قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾ [الدخان: ٣ - ٥].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ۝٣ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ﴾ [القدر: ٤].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: **«يكتب في أم الكتاب في ليلة القدر ما يكون في السنة من موت وحياة ورزق ومطر، حتى الحُجّاج يقال: يحج فلان وفلان»**[١].

التقدير الخامس: التقدير اليومي.

وممّا يدلّ على ذلك:

قول اللَّه تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩].

وعن أَبي الدرداء، عن النبيِّ ﷺ في قولِه: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾؛ قال: **«من شأنِه أَن يغفرَ ذنبًا، ويفرّجَ كربًا، ويرفعَ قومًا، ويضعَ آخرين»**[٢].

وبذلك يؤمن أهل السُّنة، ونص على ذلك علماء المذاهب الأربعة،

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ١٤٠).

(٢) صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (٢/ ١٨٦)، وصححه الشيخ الألباني في ظلال السنة برقم: ٣٠١.

كما سيتضح من خلال النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قرر علماء الأحناف -رحمهم اللَّه- هذه التقديرات، وفيما يلي تفصيل كلامهم:

التقدير الأول: وهو التقدير العام، أو ما يسمى بالتقدير الأزلي.

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعلى العبد أن يعلم أن اللَّه قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدّر ذلك تقديرًا محكمًا مبرمًا، ليس فيه ناقض ولا معقّب، ولا مزيل ولا مغيّر، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه»[١].

ونبّه عليه كذلك بقوله: «فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه اللَّه تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن، لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه اللَّه تعالى فيه، ليجعلوه كائنًا، لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة»[٢].

ونصّ على ذلك ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «وأنه تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدّر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قدّر اللَّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»[٣].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٥٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٥٤).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٥٩).

ومما استدلّ به ابن أبي العز الحنفي لهذا التقدير حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «**أول ما خلق اللَّه القلم فقال له: اكتب، قال: يا ربّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**»[١]. وعبّر رحمه الله عن القلم المذكور في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه بالقلم الأول الذي قدّر جميع المخلوقات[٢].

ونصّ على هذا التقدير الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رحمه الله وجعله ثاني التقديرات التفصيلية، وعدّ علم اللَّه الشامل وإرادته هو التقدير الأول، فقال رحمه الله: «**وثانيها: أنه تعالى قدّر المقادير، ويُروى أنه كتب مقادير الخلائق كلها - والمعنى واحد - قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»[٣].

التقدير الثاني: التقدير البشري، وذلك حين أخذ اللَّه الميثاق على بني آدم لـمَّا أخرجهم من ظهر آدم عليه السلام.

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله: «**والميثاق الذي أخذه اللَّه تعالى من آدم وذريته حقٌّ**»[٤].

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله عقب ذكره للأحاديث الدالة على هذا التقدير: «**وهذه الأحاديث دالة على أن اللَّه استخرج ذرية آدم من صلبه، وميّز بين أهل النار وأهل الجنة... وقدّر خلقها وأجلَها**

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٥٢)، والحديث تقدم تخريجه.

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٥٢).

(٣) حجة اللَّه البالغة (١/ ٦٦).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٢٤-٣٢٥).

وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له»[١] .

ونصّ على هذا التقدير الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وجعله ثالث التقديرات التفصيلية[٢] .

التقدير الثالث : وهو الذي يكون للإنسان عند أول تخلّقه، ويسمى بالتقدير العمري الخاص بالإنسان.

وهذا التقدير الذي يكون على يد الملك المرسَل من عند اللَّه تعالى يسمى بالتقدير العمري الخاص بالإنسان، وفيه يُكتب رزقه وأجله وعمله ومصيره، فهو تقدير خاصٌ بعد التقدير الأول الذي شمل جميع المخلوقات.

قال محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره لحديث ابن مسعود المتقدم الدال على هذا التقدير : **«وبهذا نأخذ، وبه كان يأخذ أبو حنيفة، الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره»**[٣] .

وإلى هذا التقدير أشار الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله - كما نبّه عليه الشارح- : **«والسعيد من سعد بقضاء اللَّه، والشقي من شقي بقضاء اللَّه»**[٤] .

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٥٢).

(٢) حجة اللَّه البالغة (١/ ٦٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة للالكائي (٢/ ٧٠٤).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٣٤).

وعبّر ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا التقدير بالقلم الثالث، وفي ذلك قال: «والذي دلّت عليه السنة أن الأقلام أربعة»، فذكر الأول والثاني، ثم قال: «والقلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات: بكتْب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة»[١].

ونصّ على هذا التقدير الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعدّه رابع التقديرات التفصيلية[٢].

التقدير الرابع: التقدير الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر.

وذكر أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن ليلة القدر إنما سميت بذلك؛ «لأن اللَّه تعالى يقدّر في تلك الليلة ما يكون من السنة إلى السنة القابلة، من أمر الموت والأجل والرزق وغيره»[٣].

وقال في معنى قوله سبحانه: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]: «يعني في ليلة القدر يُقضى كل أمر محكم، ما يكون في تلك السنة إلى السنة الأخرى، وهذا قول عكرمة، وروى منصور عن مجاهد قال: فيها يُقضى أمر السنة إلى السنة، من المصائب والأرزاق وغير ذلك، وهذا موافق للقول الأول.

ويقال: في تلك الليلة ﴿يُفْرَقُ﴾ يعني: يُنسخ من اللوح المحفوظ ما

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٥٥).

(٢) حجة اللَّه البالغة (١/ ٦٦).

(٣) تفسير بحر العلوم (٣/ ٤٩٦).

يكون إلى العام القابل، من الرزق والأجل والأمراض والخصب والشدة، ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إنك لتلقى الرجل في الأسواق، وقد وقع اسمه في الأموات، ثم قرأ هذه الآية»[١].

ونصّ على هذا التقدير كذلك أبو البركات النسفي (٧١٠هـ) رحمه الله حيث قال: «ومعنى ليلة القدر: ليلة تقدير الأمور وقضائها، والقدر بمعنى التقدير»[٢].

وقال أبو السعود العمادي (٩٧٠هـ) رحمه الله في تفسير الآية من سورة الدخان: «وهذا يدلّ على أنها ليلة القدر، ومعنى ﴿يُفْرَقُ﴾ أنه يكتب ويفصّل، (كل أمر حكيم) من أرزاق العباد وآجالهم وجميع أمورهم، من هذه الليلة إلى الأخرى من السنة القابلة»[٣].

وذكر أبو الثناء الألوسي (١٢٧٠هـ) رحمه الله أن ذلك مروي عن غير واحد من السلف، وفي ذلك قال: «وإنها لليلة يفرق فيها كل أمر حكيم، فيها يقضي اللَّه تعالى كل أجلٍ وعمل ورزق إلى مثلها، ورُوي هذا التعميم عن غير واحد من السلف»[٤].

التقدير الخامس: التقدير اليومي.

قال أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) رحمه الله في تفسير الآية المذكورة: «يعني في كل يوم يعزّ ويذلّ، ويحيي ويميت، ويعطي ويمنع،

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٢١٥).

(٢) تفسير مدارك التنزيل (٤/ ٣٧٠).

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (٨/ ٥٨).

(٤) روح المعاني (٢٥/ ١١٣).

وذلك أن اليهود قالوا: إن الله لا يقضي يوم السبت شيئًا، فنزل: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ فأخبر الله تعالى أنه يقضي في جميع الأيام»(١).

فدلّ قوله هذا على وجود تقدير يومي يقدر الله فيه المقادير، فيعز ويذل، ويعطي ويمنع، ويحيي ويميت.

ونسب ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ هذا التفسير إلى عموم المفسرين، حيث قال: «قال المفسرون: من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق، ويعزّ قومًا ويذلّ آخرين، ويشفي مريضًا، ويفكّ عانيًا، ويفرّج مكروبًا، ويجيب داعيًا، ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا، إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء»(٢).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

التقدير الأول: وهو التقدير العام أو ما يسمى بالتقدير الأزلي.

قال أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (٤٢٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]: «﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ يعني: اللوح المحفوظ ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾: من قبل أن نخلق الأرض والأنفس»(٣).

قال ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ

(١) تفسير بحر العلوم (٣/ ٣٠٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٥٨).

(٣) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٢٤٥).

مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]: «وقوله تعالى: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ معناه: إلا والمصيبة في كتاب. و: ﴿نَّبْرَأَهَآ﴾ معناه: نخلقها، يقال: برأ اللَّه الخلق: أي: خلقهم، والضمير عائد على المصيبة، وقيل: على الأَرْضِ، وقيل: على الأنفس، قاله ابن عباس وقتادة وجماعة، وذكر المهدوي جواز عود الضمير على جميع ما ذكر، وهي كلها معان صحاح؛ لأن الكتاب السابق أزلي قبل هذه كلها»[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عند قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]: «وقال ابن عباس: «طائِرَهُ» عمله وما قدّر عليه من خير وشر، وهو ملازمه أينما كان، وقال مقاتل والكلبي: خيره وشره معه، لا يفارقه حتى يحاسب به... وقال الحسن: «أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ»؛ أي: شقاوته وسعادته، وما كتب له من خير وشر، وما طار له من التقدير؛ أي: صار له عند القسمة في الأزل»[٢].

التقدير الثاني: التقدير البشري، وذلك حين أخذ اللَّه الميثاق على بني آدم لمَّا أخرجهم من ظهر آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

قال القاضي عياض البستي (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: «وقوله: «يقول اللَّه تعالى لأهون أهل النار عذابًا: لو كانت لك الدنيا» إلى قوله: «قد أردت

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٦٨).

(٢) تفسير القرطبي (١٠/ ٢٢٩).

(٣) عند شرحه لحديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «يقول اللَّه -تبارك وتعالى- لأهون أهل النار عذابًا: لو كانت لك الدنيا وما فيها، أكنت مفتديًا بها؟ فيقول: نعم.=

منك أهون من ذلك وأنت في صلب آدم: ألا تشرك، فأبيت إلا الشرك»: هذا تنبيه على ما جاء في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم، فمن وَفَّى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن، ومن لم يف به فهو الكافر. ومراد الحديث -والله أعلم ونبيه-: قد أردت منك هذا وأنت في صلب آدم: ألا تشرك بي حين أخذت عليك ذلك الميثاق، فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا الشرك»[1].

وقال أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، روي في الحديث من طرق: أخذ من ظهر آدم ذريته، وأخذ عليهم العهد بأنه ربهم، وأن لا إله غيره، فأقروا بذلك والتزموه»[2].

التقدير الثالث: وهو الذي يكون للإنسان عند أول تخلّقه، ويسمى بالتقدير العمري الخاص بالإنسان.

قال مكي بن أبي طالب القيسي المالكي (٤٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]، المعنى: وكل إنسان ألزمناه مما قضي له أنه عامله وصائر إليه من شقاء أو سعادة، فعمله في

= فيقول: قد أردت منك أهون من هذا وأنت في صلب آدم: ألا تشرك - أحسبه قال - ولا أدخلك النار، فأبيت إلا الشرك». أخرجه البخاري برقم: (٣٣٣٤)، ومسلم برقم: (٢٨٠٥).

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٣٣٧).

(٢) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٢١٨).

عنقه لا يفارقه»[١].

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]: **«وقال ابن عباس: «طَائِرَهُ» عمله، وما قدّر عليه من خير وشرّ، وهو ملازمه أينما كان. وقال مقاتل والكلبي: خيره وشره معه لا يفارقه، حتى يحاسب به. وقال مجاهد: عمله ورزقه. وعنه: ما من مولود يولد إلا وفي عنقه ورقة فيها مكتوب: شقي أو سعيد»**[٢].

التقدير الرابع: التقدير الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر.

قال ابن عطية (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن التقدير الحولي وهو يشرح معنى ليلة القدر: «وذكر ابن عباس وقتادة وغيره: أنها سميت ليلة القدر؛ لأنّ اللَّه تعالى يقدر فيها الآجال والأرزاق وحوادث العام كلها، ويدفع ذلك إلى الملائكة لتمتثله»[٣].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمعنى: ليلة التقدير، سُمّيت بذلك؛ لأن اللَّه تعالى يقدر فيها ما يشاء من أمره، إلى مثلها من السنة القابلة، من أمر الموت والأجل والرزق وغيره»[٤].

التقدير الخامس: التقدير اليومي:

قال ابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤١٥٧).

(٢) تفسير القرطبي (١٠/ ٢٢٩).

(٣) المحرر الوجيز (٧/ ٤٨).

(٤) تفسير القرطبي (٢٠/ ١٣٠).

شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ أي: يظهر شأنًا من قدرته التي قد سبقت في الأزل في ميقاته من الزمن، من إحياء وإماتة، ورفعة وخفض، وغير ذلك من الأمور التي لا يعلم نهايتها إلا هو تعالى»[١].

وقال ابن جزي الكلبي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، المعنى: أنه تعالى يتصرف في ملكوته تصرفًا يظهر في كل يوم من العطاء والمنع، والإماتة والإحياء، وغير ذلك»[٢].

وقال عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (٨٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله سبحانه: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ أي: يُظْهِرُ شأنًا من قدرته التي قد سبقت في الأَزَلِ في ميقاته من الزمان، من إحياءٍ وإماتةٍ، ورِفْعَةٍ وخَفْضٍ، وغيرِ ذلك من الأمور التي لا يعلم نهايتها إلَّا هو سبحانه»[٣].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر علماء الشافعية هذه التقديرات التفصيلية في أقوالهم، ومن ذلك ما يلي:

التقدير الأول: وهو التقدير العام، أو ما يسمى بالتقدير الأزلي.

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في وصيته: «... وأن القدر خيره وشره من الله عَزَّ وَجَلَّ، لا يكون إلا ما أراد الله وقضاه وقدره...»[٤].

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٢٩).

(٢) تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٣٢٩).

(٣) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٣٥١).

(٤) اعتقاد الإمام الشافعي للهكّاري (ص: ١٥)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (٢٠٨).

وعنون البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه القضاء والقدر عدة عناوين:

منها: «باب ذكر البيان أن اللَّه -جل ثناؤه- قدر المقادير كلها قبل أن يخلق السماوات والأرض، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فأخبر أن كل شيء خلقه إنما هو بحسب ما قدره قبل أن يخلقه ...

ومنها: «باب ذكر البيان أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كتب المقادير كلها في الذكر، وهو المراد بتقدير المقادير على ما لم يزل به عالمًا ...

ومنها: «باب ذكر البيان أن القلم لمّا جرى بما هو كائن، كان فيما جرى ...»[١].

وقال ابن كثير (٧٦٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]: «هيأناهم لها، وبعمل أهلها يعملون، فإنه تعالى لما أراد أن يخلق الخلائق، علم ما هم عاملون قبل كونهم، فكتب ذلك عنده في كتاب قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، كما ورد في صحيح مسلم، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن اللَّه قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء[٢]»[٣].

وقال المناوي (١٠٣١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعملوا فكلّ ميسّر لما يهدى»

---

(١) القضاء والقدر للبيهقي (ص: ١٠٨- ١٢١).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٥١٣).

يرشد «له من القول» الذي اقتضاه اللَّه تعالى وقدّره في الأزل، وهو قوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]؛ فالعمل بحسب ما سبق في الأزل من التقدير كما دل عليه خبر القبضتين[١]»[٢].

وقد بيّن المناوي (١٠٣١هـ) فيما نقله عن ابن العربي مسألة مهمة جدًّا تحل ما يشكل على بعض الناس، وهي التعبير في الحديث: «فيُؤمر بأربع...[٣]»، ولم يقل: فيخبر بأربع... فيه إشارة أن هذا المكتوب قد يمحوه اللَّه تعالى فيتغير وينسخ ذلك الأمر، فيكون النسخ في الأمر لا في الإخبار؛ أي: يقال للملك: اكتب عمره كذا سنة، واكتبه شقيًّا مثلًا، ولكن اللَّه قدر في الأزل أن هذا الشخص سيصل رحمه، أو يدعو، فيمحو اللَّه ذلك المكتوب عند الملك، ويرجع إلى التقدير الأزلي الذي هو في أم الكتاب، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ابن العربي: هذه هي القاعدة العظمى؛ لأنه لو أخبر فقال: أجله كذا، ورزقه كذا، وهو شقي أو سعيد، ما تغير خبره أبدًا؛ لأن خبر اللَّه يستحيل أن يوجد بخلاف مخبره، لوجوب الصدق له، لكنه يأمر بذلك كلّه، وللَّه أن ينسخ أمره، ويقلب ويصرف العباد فيه من وجه إلى وجه، فافهمه، فإنه نفيس، وفيه يقع المحو والتبديل، أما في الخبر فلا أبدًا»[٤].

---

(١) لعله رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إلى حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٧٥٩٤، و٢٠٦٦٨): «إن اللَّه قبض قبضة بمينيه، وقال: هذه لهذه، ولا أبالي. وقبض قبضة أخرى بيده الأخرى، فقال: هذه لهذه، ولا أبالي».

(٢) فيض القدير للمناوي(٢/ ١٣).

(٣) الحديث تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) فيض القدير للمناوي (٢/ ٤١٣).

التقدير الثاني: التقدير البشري، وذلك حين أخذ اللَّه الميثاق على بني آدم لـمَّا أخرجهم من ظهر آدم عليه السلام:

قال البيهقي (٤٥٨هـ) رحمه الله عن التقدير البشري: «باب ذكر البيان أن كل من سبق في علم اللَّه عز وجل كونه سعيدًا، ثم جرى القلم بسعادته، وخرج في المسحة الأولى من ظهر آدم، وأصابه النور الذي ألقي عليهم، وأقر بالتوحيد طوعًا في الميثاق الأول، وجعلت الجنة له وهو في صلب أبيه، خلق في بطن أمه سعيدًا، ووُلد سعيدًا، وختم له بعمل أهل الجنة. ومن سبق في علم اللَّه عز وجل كونه شقيًّا، ثم جرى القلم بشقاوته، وخرج في المسحة الأخرى من ظهر آدم، وأخطأه النور الذي ألقي عليهم، وامتنع من الإقرار بالتوحيد، أو أقر به كرها في الميثاق الأول، وجعلت النار له وهو في صلب أبيه، خلق في بطن أمه شقيًّا، ووُلد شقيًّا، وختم له بعمل أهل النار»(١).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رحمه الله عن التقدير البشري بعد أن ساق الروايات في قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، «فهذه الأحاديث دالة على أن اللَّه عز وجل، استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل الجنة وأهل النار»(٢).

---

(١) القضاء والقدر للبيهقي (ص: ١٤٨).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٠٦).

التقدير الثالث: وهو الذي يكون للإنسان عند أول تخلّقه، ويسمى التقدير العمري الخاص بالإنسان.

قال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الأربعون حديثًا» بعد أن نقل بسنده حديث «... فيؤمر بأربع ...»: **«ينبغي لك أيها السائل أن تعلم: أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ قد فرغ من أرزاق العباد، وأن كل عبد مستوف رزقه، لا يزيد فيه ولا ينقص منه، وكذا قد فرغ من الآجال، لا يزداد أحد على أجله ولا ينتقص منه حتى يأتيه آخر أجله، وكذا كتب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ عمله الذي يعمل، خيرًا كان أو شرًّا، وكتبه شقيًّا أو سعيدًا، فكل العباد يسعون في أمر قد فرغ منه، والإيمان بهذا واجب، ومن لم يؤمن به كفر»**[١].

وذكر البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ التقدير العمري عند نفخ الروح في قوله: **«باب ذكر البيان أن كل من سبق في علم اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كونه سعيدًا، ثم جرى القلم بسعادته، وخرج في المسحة الأولى من ظهر آدم، وأصابه النور الذي ألقي عليهم، وأقر بالتوحيد طوعًا في الميثاق الأول، وجعلت الجنة له وهو في صلب أبيه، خلق في بطن أمه سعيدًا، ووُلد سعيدًا، وختم له بعمل أهل الجنة. ومن سبق في علم اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كونه شقيًّا، ثم جرى القلم بشقاوته، وخرج في المسحة الأخرى من ظهر آدم، وأخطأه النور الذي ألقي عليهم، وامتنع من الإقرار بالتوحيد، أو أقر به كرها في الميثاق الأول، وجعلت النار له وهو في صلب أبيه، خلق في بطن أمه شقيًّا، ووُلد شقيًّا، وختم له بعمل أهل النار»**[٢]، ثم أورد الأدلة على ذلك.

---

(١) كتاب الأربعون حديثا للآجري (ص: ٨٩).

(٢) القضاء والقدر للبيهقي (ص: ١٤٨).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦] «أي: يخلقكم كما يشاء في الأرحام من ذكر وأنثى، وحسن وقبيح، وشقي وسعيد»[١].

ونقل المناوي (١٠٣١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الطيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا قوله في شرح قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «فيسبق عليه الكتاب»: «الفاء للتعقيب، يدل على حصول السبق بلا مهلة، ضمّن (يسبق) معنى: يغلب؛ أي: يغلب عليه الكتاب سبقًا بلا مهلة، والكتاب بمعنى المكتوب؛ أي: المقدر، أو بمعنى التقدير؛ أي: التقدير الأزلي، واللام للعهد «فيعمل بعمل» الباء فيه وفيما قبله زائدة؛ أي: يعمل عمل «أهل النار فيدخل النار» تفريع على ما مهده من كتاب السعادة والشقاوة عند نفخ الروح، مطابقين لما في العلم الأزلي، لبيان أن الخاتمة إنما هي على وفق الكتابة، ولا عبرة بظواهر الأعمال قبلها بالنسبة لحقيقة الأمر، وإن اعتد بها من حيث كونها علامة»[٢].

التقدير الرابع: التقدير الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر.

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليلة القدر، يقضي فيها أمر السنة كلها: من يموت، ومن يُولد، ومن يعزّ، ومن يذلّ، وسائر أمور السنة»[٣].

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٦).

(٢) فيض القدير للمناوي (٢/ ٤١٣).

(٣) جامع البيان للطبري (٢٢/ ٩).

وبعد أن رجح الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تفصيل تقديرات السنة يكون في ليلة القدر، لا في النصف من شعبان، قال: «في هذه الليلة المباركة يقضى ويفصل كل أمر أحكمه اللَّه تعالى في تلك السنة إلى مثلها من السنة الأخرى»[١].

وقال الزجاج (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يفرق اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في ليلة القدر كلّ أمر فيه حكمة من أرزاق العباد و آجالهم وجميع أمرهم الذي يكون مؤجلًا إلى ليلة القدر التي تكون في السنة المقبلة»[٢].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنما قيل ليلة القدر بتسكين الدال؛ لأنه لم يرد به ليلة القضاء، فإن القضاء سابق، وإنما أريد به تفصيل ما قد جرى به القضاء وتجديده؛ ليكون ما يلقى إلى الملائكة في السنة مقدّرًا بمقدار يحصره علمهم»[٣].

وذكر الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان سبب تسمية ليلة القدر: «أنها ليلة تقدير الأمور والأحكام... إن اللَّه قدر ما يكون في كل تلك السنة: من مطر ورزق وإحياء وإماتة، إلى مثل هذه الليلة من السنة الآتية، ونظيره قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، واعلم أن تقدير اللَّه لا يحدث في تلك الليلة، فإنه تعالى قدر المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض في الأزل، بل المراد إظهار تلك الليلة المقادير للملائكة»[٤].

---

(١) المصدر السابق (٢٢/ ١١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٢٣).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٥٣).

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (٣٢/ ٢٢٩).

وقال البقاعي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأنه يفصل فيها من أم الكتاب مقادير الأمور، فيكتب فيها عن اللَّه حكم ما يكون من تلك الليلة إلى مثلها من العام المقبل، من قولهم: قدّر اللَّه علي هذا الأمر، يقدره قدرًا؛ أي: قضاه، وهي الليلة المرادة في سورة الدخان بقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]»[١].

التقدير الخامس: التقدير اليومي.

قال أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «هو كل يوم في شأن خلقه، فيفرج كرب ذي كرب، ويرفع قومًا، ويخفض آخرين، وغير ذلك من شؤون خلقه... ثم نقل بسنده عن منيب بن عبد اللَّه الأزدي، عن أبيه، قال: تلا رسول اللَّه ﷺ هذه الآية: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ فقلنا: يا رسول اللَّه، وما ذلك الشأن؟ قال: «يغفر ذنبًا، ويفرج كربًا، ويرفع أقوامًا، ويضع آخرين»[٢].

ونقل الثعلبي (٤٢٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «فإنها شؤون يعيدها، لا شؤون يبديها، ومجاز الآية: سوق المقادير إلى المواقيت»[٣].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «قال المفسرون: من شأنه أنه يحيي، ويميت، ويرزق، ويعزّ قومًا، ويذلّ قومًا، ويشفي قومًا، ويفرج مكروبًا، ويجيب داعيًا،

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (٢٢/ ١٧٩).

(٢) جامع البيان للطبري (٢٣/ ٣٩).

(٣) الكشف والبيان للثعلبي (٩/ ١٥٤).

ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا، إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء»(١).

● رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

التقدير الأول: وهو التقدير العام، أو ما يسمى بالتقدير الأزلي.

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتقدير والكتابة تكون تفصيلًا بعد جملة، فاللَّه تعالى لما قدّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة لم يظهر ذلك التقدير للملائكة، ولما خلق آدم قبل أن ينفخ فيه الروح أظهر لهم ما قدره، كما يظهر لهم ذلك من كل مولود»(٢).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباب الأول: في تقدير المقادير قبل خلق السماوات والأرض»(٣).

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بكتابة المقادير يدخل فيه خمسة تقادير: الأول: التقدير الأزلي قبل خلق السماوات والأرض عندما خلق اللَّه تعالى القلم ...»(٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «يدخل في ذلك -أي: في كتابة المقادير- خمسة من التقادير، كلها ترجع إلى العلم، التقدير الأول: كتابة ذلك قبل خلق

---

(١) معالم التنزيل للبغوي (٤/ ٣٣٥)، .

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٨٧).

(٣) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٦).

(٤) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٩٥-١١٠٤).

السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، عندما خلق اللَّه القلم، وهو التقدير الأزلي ...»[١].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتقادير خمسة أنواع: النوع الأول: التقدير العام، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ، الذي كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء ...»[٢].

التقدير الثاني: التقدير البشري، وذلك حين أخذ اللَّه الميثاق على بني آدم لمَّا أخرجهم من ظهر آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ:

قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباب الثاني: في تقدير الرب - تبارك وتعالى - شقاوة العباد وسعادتهم، وأرزاقهم، وآجالهم، وأعمالهم، قبل خلقهم، وهو تقدير ثان بعد التقدير الأول»[٣].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بكتابة المقادير يدخل فيه خمسة تقادير: ... التقدير الثاني من تقادير الكتابة: كتابة الميثاق يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ . . . »[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «يدخل في ذلك -أي: في كتابة المقادير- خمسة من التقادير كلها ترجع إلى العلم... الثاني: التقدير العمري، حين أخذ

---

(١) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص١٥٢-١٥٣).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٧/ ٢٦٥).

(٣) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٨).

(٤) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٩٥-١١٠٤).

الميثاق يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] . . . »[١].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: « . . . النوع الثاني: تقدير أرزاق العباد وآجالهم وأعمالهم قبل أن يخلقهم ...»[٢].

التقدير الثالث: وهو الذي يكون للإنسان عند أول تخلّقه ويسمى التقدير العمري الخاص بالإنسان:

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا التقدير التابع لعلمه سبحانه يكون في مواضع جملة وتفصيلًا، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكًا؛ فيُؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، ونحو ذلك، فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديمًا، ومنكره اليوم قليل»[٣].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباب الرابع: في ذكر التقدير الثالث والجنين في بطن أمه، وهو تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله وعمله وسائر ما يلقاه، وذكر الجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك»[٤].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بكتابة المقادير يدخل فيه خمسة تقادير: ... التقدير الثالث: العُمُري عند تخليق النطفة

---

(١) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص١٥٢-١٥٣).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٧/ ٢٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى «الواسطية» (٣/ ١٤٩).

(٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ١٩).

في الرحم، فيُكتب إذ ذاك ذكوريتُها وأنوثتُها والأجلُ والعملُ والشقاوةُ والسعادة والرزق وجميع ما هو لاق، فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ...»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «يدخل في ذلك - أي: في كتابة المقادير - خمسة من التقادير كلها ترجع إلى العلم... الثالث: التقدير العمري أيضًا عند تخليق النطفة في الرحم ...»[٢].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهناك تقديرات أخرى نسبية: منها: تقدير عمري حين يبلغ الجنين في بطن أمه أربعة أشهر، يرسل إليه الملك؛ فينفخ فيه الروح، ويكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ...»[٣].

التقدير الرابع: التقدير الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر:

قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الباب الخامس: في ذكر التقدير الرابع ليلة القدر»[٤].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابة المقادير: «والرابع: التقدير الحولي في ليلة القدر، يقدر فيها كل ما يكون في السنة إلى مثله ...»[٥].

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٩٥-١١٠٤).

(٢) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص١٥٢-١٥٣).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٤٠٥).

(٤) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢٢).

(٥) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٩٥-١١٠٤).

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهناك تقديرات أخرى نسبية: ...ومنها: التقدير الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر، يكتب فيها ما يكون في السنة، قال الله تعالى: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]. . . »[١].

التقدير الخامس: التقدير اليومي:

قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الباب السادس: في التقدير الخامس اليومي»[٢].

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن كتابة المقادير: «والخامس: التقدير اليومي، وهو سوق المقادير إلى المواقيت التي قدرت لها فيما سبق، قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]»[٣].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنها التقدير اليومي: كما ذكره بعض أهل العلم، واستدلّ له بقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فهو كلّ يوم يغني فقيرًا، ويفقر غنيًّا، ويوجد معدومًا، ويُعدم موجودًا، ويبسط الرزق ويقدره، وينشئ السحاب والمطر، وغير ذلك»[٤].

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٤٠٥).

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٢٣).

(٣) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠٩٥-١١٠٤).

(٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٧/ ٢٦٥-٢٦٦).

■ **المطلب الثاني: بيان نوعي الإرادة، والعلاقة بينهما، والفرق بين الإرادة والمشيئة.**

الإرادة في نصوص الكتاب والسُّنة على نوعين: إرادة كونية قدرية شاملة لجميع الموجودات، وهي لا تستلزم المحبة والرضا، ويدل عليها:

قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾ [يونس: ٩٩].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ﴾ [النساء: ٩٠].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وهذه الإرادة بمعنى المشيئة، تتعلّق بالوجود، وليست متعلّقة بالرضا ولا بالمحبّة ولا بالشرع، فترد في الشرع في سياق ما يحبّ اللَّه ويرضى، كما في آية الأنعام، وترد في سياق ما لا يحبه اللَّه ولا يرضاه من الشرك والكفر والمعاصي؛ لأن ارتباطها بإرادة كونية قدرية لا تتخلف، كما هو أيضًا في آية الأنعام، ومثلها في هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤].

والنوع الثاني: إرادة دينية شرعية، تستلزم المحبة والرضا، كما في

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وهذه الإرادة قد تقع إذا ارتبط بها القدر السابق، وقد لا تقع إذا لم يرتبط بها القدر السابق، والآية من سورة البقرة والنساء واضحة الدلالة في هذا، وبسبب عدم معرفة التفريق بين نوعي الإرادة ضلّ من ضلّ في القدر من القدرية والجبرية.

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة هذه المسألة لدفع أي إشكال قد يكون في هذه المسألة، كما في التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمّة الحنفيّة:**

فرّق الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الإرادتين، وإن كان أطلق عليها هنا العلم والقضاء، والتقدير والمشيئة، وذلك بقوله: «**والطاعات كلها كانت واجبة بأمر اللَّه تعالى، وبمحبته وبرضاه، وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته، لا بمحبته، ولا برضائه**»[1].

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١١٩).

وقال أيضًا: «**فالفريضة بأمر اللَّه ومشيئته ومحبته ورضاه وقضائه وقدره وتخليقه وحكمه وعلمه وتوفيقه وكتابه في اللوح المحفوظ... والمعصية ليست بأمر اللَّه، ولكن بمشيئته لا بمحبته، وبقضائه لا برضاه، وبتقديره لا بتوفيقه ...**»[١].

وقال في جواب من سأله إذا كان اللَّه لا يرضى لعباده الكفر فكيف خلقه؟، فقال: «**يشاء لهم ولا يرضى به**»[٢].

فأجاب هنا رَحِمَهُ اللَّهُ بعبارة وجيزة بيّن فيها أصلًا عظيمًا من أصول القدر، وهو أن مشيئته سبحانه لا تستلزم محبة المراد، ولا الرضا به.

وقال أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لوصية الإمام أبي حنيفة: «**الحاصل في المذهب أن كل حادث كان بإرادة اللَّه على أي وصف كان، إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصية بقضائه وقدرته وإرادته ومشيئته، وليس بأمره ورضاه ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنًا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي**»[٣].

وقد فصّل ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في التفريق بين الإرادتين، وذكر العلاقة بينهما، فقال: «**والمحقّقون من أهل السُّنة يقولون: الإرادة في كتاب اللَّه نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة**

---

(١) الوصية بشرح البابرتي (ص ٨٩).

(٢) الفقه الأبسط بشرح الدكتور محمد الخميس (ص ١٤٩).

(٣) شرح الوصية (ص ٩٦)، وانظر: إشارات المرام من عبارات الإمام (ص ١٥٥).

دينية أمرية شرعية. فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ﴾ [هود: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله عز وجل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده اللّه؛ أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به، وأما الإرادة الكونية فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء اللّه كان، وما لم يشأ لم يكن»(١).

ونصّ على التفريق بين الإرادتين الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رحمه الله حيث قال: «الإرادة في كتاب اللّه نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، لقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٢٧-١٢٨).

﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، **وإرادة دينية أمرية شرعية، وهي المتضمنة للمحبة والرضا، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾** [البقرة: ١٨٥]، **وأمثال ذلك، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى»**[١].

وبناءً على ما تقدم فإن الإرادة الشرعية تستلزم محبّة اللّه ورضاه للمراد، في حين أنَّ الإرادة الكونية التي ترادف المشيئة لا تستلزم ذلك.

فمن هُدِي إلى هذا التفريق عُصم من الزلل في هذا الباب، واهتدى إلى الحق والصواب، ومن خلط بين الإرادتين وقع في مثل ما وقع فيه أهل البدع من المعتزلة والجبرية، كما **قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ومنشأ الضلال -يعني: في باب القدر- من التسوية بين المشيئة والإرادة وبين المحبّة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية... وقد دلّ على الفرق بين المشيئة والمحبة: الكتاب والسُّنة والفطرة الصحيحة»**[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معنى قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] **«وحاصل هذه الحجة: أنهم يحتجون على النبيء ﷺ بأن ما هم عليه لو**

(١) شرح الفقه الأكبر (ص ٦١).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٣٩).

لم يكن برضا اللَّه تعالى لصرفهم عنه، ولما يسرّه لهم، يقولون ذلك في معرض إفحام الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وإبطال حكمه عليهم بالضلالة، وهذه شبهة أهل العقول الأفنة[١]، الذين لا يفرقون بين تصرّف اللَّه تعالى بالخلق والتقدير وحفظ قوانين الوجود، وهو التصرّف الذي نسمّيه نحن بالمشيئة وبالإرادة، وبين تصرّفه بالأمر والنهي، وهو الذي نسمّيه بالرضا وبالمحبة، فالأول تصرّف التكوين، والثاني تصرّف التكليف، فهم يحسبون أن تمكنهم من وضع قواعد الشرك، ومن التحريم والتحليل، ما هو إلا بأن خلق اللَّه فيهم التمكن من ذلك، فيحسبون أنه حين لم يمسك عنان أفعالهم كان قد رضي بما فعلوه، وأنه لو كان لا يرضى به لما عجز عن سلب تمكّنهم، يحسبون أن اللَّه يُهمه سوء تصرفهم فيما فطرهم عليه، ولو كان كما يتوهمون لكان الباطل والحق شيئًا واحدًا، وهذا ما لا يفهمه عقل حصيف، فإن أهل العقول السخيفة حين يتوهمون ذلك كانوا غير ملتفتين إلا إلى جانب نحلتهم، ومعرضين عن جانب مخالفهم، فإنهم حين يقولون: لو شاء اللَّه ما أشركنا غافلون عن أن يقال لهم من جانب الرسول: لو شاء اللَّه ما قلت لكم أن فعلكم ضلال، فيكون اللَّه على حسب شبهتهم قد شاء الشيء ونقيضه؛ إذ شاء أنهم يشركون، وشاء أن يقول لهم الرسول: لا تشركوا.

وسبب هذه الضلالة العارضة لأهل الضلال من الأمم، التي تلوح في

---

(١) (أَفِنَ) الهمزة والفاء والنون يدل على خلو الشيء وتفريغه. قالوا: الأفن قلة العقل، ورجل مأفون هو الضعيف الرأي والعقل، كالمأفوك؛ عن أبي زيد: كأنه نزع منه عقله كله. انظر. مقاييس اللغة (١/ ١١٩)، تاج العروس (٣٤/ ١٨٢).

عقول بعض عوام المسلمين في معاذيرهم للمعاصي والجرائم أن يقولوا: أمر اللَّه، أو مكتوب عند اللَّه، أو نحو ذلك، هو الجهل بأن حكمة اللَّه تعالى في وضع نظام هذا العالم اقتضت أن يجعل حجابًا بين تصرفه تعالى في أحوال المخلوقات، وبين تصرفهم في أحوالهم بمقتضى إرادتهم، وذلك الحجاب هو ناموس ارتباط المسببات بأسبابها، وارتباط أحوال الموجودات في هذا العالم بعضها ببعض... وذلك هو مورد التكليف الدال على ما يرضاه اللَّه وما لا يرضى به، وأن اللَّه وضع نظام هذا العالم بحكمة، فجعل قوامه هو تدبير الأشياء أمورها من ذواتها، بحسب قوى أودعها في الموجودات، لتسعى لما خلقت لأجله، وزاد الإنسان مزية بأن وضع له عقلًا يمكنه من تغيير أحواله على حسب احتياجه، ووضع له في عقله وسائل الاهتداء إلى الخير والشر، كما قيّض له دعاة إلى الخير تنبهه إليه إن عرته غفلة، أو حجبته شهوة، فإن هو لم يَرْعَوِ غيه، فقد خان بساط عقله بطيه، وبهذا ظهر تخليط أهل الضلالة بين مشيئة العباد ومشيئة اللَّه، فلذلك رد اللَّه عليهم هنا قولهم: (لو شاء اللَّه ما أشركنا ولا آباؤنا)؛ لأنهم جعلوا ما هو مشيئة لهم مشيئة للَّه تعالى، ومع ذلك فهو قد أثبت مشيئته في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ [الأنعام: ١٠٧]، فهي مشيئة تكوين العقول، وتكوين نظام الجماعة، فهذه المشيئة التي اعتلُّوا بها مشيئة خفية لا تتوصل إلى الاطلاع على كنهها عقول البشر، فلذلك نعى اللَّه عليهم استنادهم إليها على جهلهم بكنهها، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فشبه بتكذيبهم تكذيب المكذبين الذين من قبلهم، فكنى بذلك عن كون مقصد

المشركين من هذه الحجة تكذيب النبي ﷺ . . . وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾؛ أي: كذب الذين من قبلهم أنبياءهم مثل ما كذبك هؤلاء، وهذا يدل على أن الذين أشركوا قصدوا بقولهم: لو شاء اللَّه ما أشركنا، تكذيب النبي ﷺ إذ دعاهم إلى الإقلاع عما يعتقدون، بحجة أن اللَّه رضيه لهم، وشاءه منهم مشيئة رضا، فكذلك الأمم قبلهم كذبوا رسلهم مستندين إلى هذه الشبهة، فسمى اللَّه استدلالهم هذا تكذيبًا؛ لأنهم ساقوه مساق التكذيب والإفحام، لا لأن مقتضاه لا يقول به الرسول ﷺ والمسلمون، فإنا نقول ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾ [الأنعام: ١٠٧] نريد به معنى صحيحًا، فكلامهم من باب كلام الحق الذي أريد به باطل... ثم قال في قوله تعالى بعدها: ﴿فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فالمشيئة المقصودة في الرد عليهم هي المشيئة الخفية المحجوبة، وهي مشيئة التكوين، والمشيئة المنكرة عليهم هي ما أرادوه من الاستدلال بالواقع على الرضا والمحبة»[(١)].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق كلامه على الإرادة الكونية: «قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٩٩]، صرّح تعالى في هذه الآية الكريمة أنه لو شاء إيمان جميع أهل الأرض لآمنوا كلهم جميعًا، وهو دليل واضح على أن كفرهم واقع بمشيئته الكونية القدرية»[(٢)].

---

(١) التحرير والتنوير (٨/ ١٤٦-١٥٢).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ١٦٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالكفّار زعموا أن الإرادة الكونية القدرية تستلزم الرضا، وهو زعم باطل»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإرادة قد تكون دينية شرعية، وهي ملازمة للأمر والرضا، وقد تكون كونية قدرية، وليست ملازمة لهما؛ لأن اللَّه يأمر الجميع بالأفعال المرادة منهم دينًا، ويريد ذلك كونًا وقدرًا من بعضهم دون بعض، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤]، فقوله: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ﴾: أي فيما جاء به من عندنا؛ لأنه مطلوب مراد من المكلّفين شرعًا ودينًا، وقوله: ﴿بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ يدل على أنه لا يقع إلا ما أراده اللَّه كونًا وقدرًا»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

أشار أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الفرق بين الإرادتين، وأن مشيئة اللَّه الشاملة نافذة، وإن لم يكن الشيء المراد محبوبًا له، وأن إرادته الشرعية مع كون الشيء المراد محبوبًا له غير نافذة، حيث قال: «**وأجمعوا على أن الخلق لا يقدرون على الخروج مما سبق في علم اللَّه فيهم، وإرادته لهم، وعلى أن طاعته تعالى واجبة عليهم فيما أمرهم به، وإن كان السابق من علمه فيهم وإرادته لهم أنهم لا يطيعونه، وأن ترك معصيته لازم لجميعهم، وإن كان السابق في علمه وإرادته أنهم يعصونه، وأنه تعالى يطالبهم بالأمر والنهي، ويحمدهم على**

(١) المصدر السابق (٧/ ٩٥).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٤٤٨-٤٤٩).

الطاعة فيما أمروا به، ويذمهم على المعصية فيما نهوا عنه، وأن جميع ذلك عدل منه تعالى عليهم، كما أنه تعالى عادل على من خلقه منهم مع علمه أنه يكفر إذا أمره، وأعطاه القدرة التي يعلم أنها تصيره إلى معصيته، وأنه عدل في تبقيته المؤمنين إلى الوقت الذي يعلم أنهم يكفرون فيه، ويرتدون عما كانوا عليه من إيمانهم، وتعذيبهم لهم على الجرم المنقطع بالعذاب الدائم؛ لأنه ﷻ ملك لجميع ذلك فيهم، غير محتاج في فعله إلى تمليك غيره له ذلك، حتى يكون جائرًا فيه قبل تملكه، بل هو تعالى في فعل جميع ذلك عادل»(١).

ولقد بيّن الآجري (٣٦٠هـ) رحمه الله الفرق بين الإرادة الكونية، والشرعية بعد نقله حديث: «اعملوا، فكل ميسر لعمله» حيث قال: «فاعلم رحمك اللَّه أن الإيمان بهذا واجب، قد أمر العباد أن يعملوا بما أمروا من طاعة اللَّه، وينتهوا عما نهوا عنه من المعصية، واللَّه بعد ذلك موفق من أحب لطاعته، ومقدر معصيته على من أراد غير ظالم لهم ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، أحب من عباده الطاعة وأمر بها، فكانت بتوفيقه، وزجر عن المعصية، وأراد كونه غير محب لها ولا آمرًا بها، تعالى ﷻ عن أن يأمر بالفحشاء، وجل أن يكون في ملكه ما لا يريد. هذا، رحمك اللَّه، طريق أهل العلم من الصحابة، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان، وأئمة المسلمين. قال ابن عباس: «القدر نظام التوحيد، فمن آمن باللَّه وصدق بالقدر فهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن آمن باللَّه

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص ١٤٣).

وكذب بالقدر كان تكذيبه للقدر نقضًا منه لتوحيده»[1].

وذكر أبو عثمان الصابوني (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإرادتين، وبين أن الإرادة الكونية تشمل كل شيء، وأما الإرادة الشرعية فلا تشمل إلا ما يرضاه اللَّه تعالى ويحبه، حيث قال: «إن من مذهب أهل السُّنة والجماعة أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ مريد لجميع أعمال العباد خيرها وشرها، لم يؤمن أحد إلا بمشيئته، ولم يكفر أحد إلا بمشيئته، ولو شاء لجعل الناس أمة واحدة، ولو شاء أن لا يعصى ما خلق إبليس؛ فكفر الكافرين وإيمان المؤمنين بقضائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وقدره، وإرادته ومشيئته، أراد كل ذلك وشاءه وقضاه، ويرضى الإيمان والطاعة، ويسخط الكفر والمعصية، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧]»[2].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، كلها بقضاء اللَّه وقدره، وإرادته ومشيئته، غير أنه يرضى الإيمان والطاعة، ووعد عليهما الثواب، ولا يرضى الكفر والمعصية، وأوعد عليهما العقاب»[3].

وقد بيّن قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفرق بين الإرادة الكونية الشاملة المرادفة للمشيئة، وبين الإرادة الشرعية الدينية

---

(١) الأربعون حديثًا للآجري (ص ٩١).

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٧٢-٧٣).

(٣) شرح السنة للبغوي (١/ ١٤٢).

المتضمنة للمحبة، فقال: «فصل في إثبات صفة المحبّة، والفرق بينها وبين الإرادة، والإرادة غير المحبة والرضا، فقد يريد ما لا يحبّه ولا يرضاه، بل يكرهه ويسخطه ويبغضه. قال بعض السلف: إن اللَّه يقدّر ما لا يرضاه، بدليل قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقال قوم من المتكلمين(١): من أراد شيئًا فقد أحبّه ورضيه، وإن اللَّه تعالى رضي المعصية والكفر. ودليلنا: أنه قد ثبت إرادته للكفر ونفي رضاه به، فقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، فأثبت الإرادة ونفى الرضا»(٢).

وقد ردّ يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ على القدرية الذين زعموا أن الإرادة والمحبة مترادفان فقال: «إنا لا نسلّم له أن المحبة هي الإرادة، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، ومعلوم أنه أراد وجودهم وخلقهم، وإنما معنى أنه لا يحبهم أي: لا يرضى عملهم، أو لا يغفر لهم، فيكون معنى قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]؛ أي: لا يرضاه ربنا، كقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]؛ أي: لا يرضاه لهم دينًا، وإن أراد وقوعه منهم»(٣).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالفرق بين الإرادتين، وشمول الكونية منها لكل شيء، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ

(١) يقصد بهؤلاء المتكلمين المعتزلة نفاة القدر.
(٢) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني (١/ ٤٥٩).
(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ٣١٥).

شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]: «مضمون كلامهم: أنه لو كان تعالى كارهًا لما فعلنا لأنكره علينا بالعقوبة، ولما مكننا منه، قال اللَّه تعالى رادًّا عليهم شبهتهم: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ أي: ليس الأمر كما تزعمون أنه لم ينكره عليكم، بل قد أنكره عليكم أشد الإنكار، ونهاكم عنه آكد النهي، وبعث في كل أمة أي في كل قرن وطائفة رسولًا، وكلهم يدعون إلى عبادة اللَّه، وينهون عن عبادة ما سواه... فيكف يسوغ لأحد من المشركين بعد هذا أن يقول: لو شاء اللَّه ما عبدنا من دونه من شيء، فمشيئته تعالى الشرعية عنهم منتفية؛ لأنه نهاهم عن ذلك على ألسنة رسله، وأما مشيئته الكونية وهي تمكينهم من ذلك قدرًا فلا حجة لهم فيها؛ لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة، وحكمة قاطعة»[1].

وقال محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]: «إن مشيئة اللَّه تعالى وقضاءه وقدره لا تستلزم محبته ورضاه لكل ما شاءه وقدره، وهؤلاء المشركون لما استدلوا بمشيئته على محبته ورضاه كذبهم وأنكر عليهم، وأخبر أنه لا علم لهم بذلك، وأنهم خارصون مفترون. فإن محبة اللَّه للشيء ورضاه به، إنما يعلم بأمره به

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٤٨٩).

على لسان رسوله، لا بمجرد خلقه. فإنه خلق إبليس وجنوده، وهم أعداؤه، وهو سبحانه يبغضهم ويلعنهم وهم خلقه... فهكذا في الأفعال. خلق خيرها وشرها، وهو يحب خيرها ويأمر به ويثيب عليه، ويبغض شرها وينهى عنه ويعاقب عليه، وكلاهما خلقه. ولله الحكمة البالغة التامة في خلقه، ما يبغضه ويكرهه من الذوات والصفات والأفعال، كل صادر عن حكمته وعلمه، كما هو صادر عن قدرته ومشيئته»[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُسأل عن اللَّه تعالى: هل أراد المعصية من الخلق أم لا؟ فإن قال: الخير بقضاء اللَّه وقدره ورضائه ومحبته، وسعادة للعبد، والشر بقضائه وقدره، لا بأمره ورضائه ومحبته، وشقاوة للعبد، فهو سني. وإن قال غيره فهو معتزلي قدري. دليلنا: قوله تعالى لآدم وحواء عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وأراد أن يأكلا منها فأكلا. وأمر اللعين إبليس فقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ﴾ [ص: ٧٥]، ولم يرد منه السجود فلم يسجد. وقال لفرعون إخبارًا عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولنمرود عن إبراهيم[2]: فما آمنوا، وهذا دليل على أن له إرادة بغير أمرٍ وأمرًا بغير إرادة»[3].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإرادة في كتاب اللَّه نوعان:

---

(١) محاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٥٢٧).

(٢) قال محقق هذا الجزء: لعل هنا سقط «آمنوا فما آمنوا» حتى يتم معنى الجملة.

(٣) جزء فيه امتحان السني من البدعي لأبي الفرج الشيرازي الحنبلي (ص ٢٨٨).

إرادة دينية شرعية، وإرادة كونية قدرية: فالأول كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦- ٢٧]، فإن الإرادة هنا بمعنى المحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية. وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. وأما الإرادة الكونية القدرية فمثل قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ومثل قول المسلمين: «ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن». فجميع الكائنات داخلة في هذه الإرادة والمشيئة، لا يخرج عنها خير ولا شر، ولا عرف ولا نكر، وهذه الإرادة والمشيئة تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعي، وأما الإرادة الدينية فهي مطابقة للأمر الشرعي لا يختلفان... فما يقع في الوجود من المنكرات هي مرادة للَّه إرادة كونية داخلة في كلماته التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو سبحانه مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هي موافقة لكلماته الدينية، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء فصارت له من وجه مكروهة»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند الكلام على التفريق بين ما يكون كونًا وبين ما يكون شرعًا: «وقد ذكر اللَّه في كتابه الفرق بين الإرادة والأمر والقضاء والإذن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٢-١٣٤).

والتحريم والبعث والإرسال والكلام والجعل: بين الكوني الذي خلقه وقدره وقضاه؛ وإن كان لم يأمر به ولا يحبه ولا يثيب أصحابه ولا يجعلهم من أوليائه المتقين، وبين الديني الذي أمر به وشرعه وأثاب عليه، وأكرمهم وجعلهم من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين؛ وهذا من أعظم الفروق التي يفرق بها بين أولياء اللَّه وأعدائه، فمن استعمله الرب ﷻ فيما يحبه ويرضاه ومات على ذلك، كان من أوليائه، ومن كان عمله فيما يبغضه الربّ ويكرهه ومات على ذلك، كان من أعدائه.

فـ«الإرادة الكونية» هي مشيئته لما خلقه، وجميع المخلوقات داخلة في مشيئته وإرادته الكونية، والإرادة الدينية هي المتضمنة لمحبته ورضاه، المتناولة لما أمر به وجعله شرعًا ودينًا، وهذه مختصة بالإيمان والعمل الصالح»[(١)].

وقال محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإرادة إرادتان: كونية قدرية، وشرعية دينية. وأما المشيئة فلم ترد في النصوص إلا كونية قدرية فلا تنقسم. والشرعية الدينية تستلزم محبته ورضاه ﷻ بخلاف الكونية القدرية. فالإرادة في النصوص على قسمين: كونية قدرية وهذه موافقة للمشيئة، وإرادة شرعية دينية، فأراد اللَّه من العباد شرعًا عبادته، والعباد انقسموا على قسمين: قسم أطاعوا، فاجتمع فيهم الإرادتان، فالكونية شرط وجود الفعل. وقسم عصوا، فانفردت الكونية

---

(١) المصدر السابق (١١/ ٢٦٥-٢٦٦). وانظر: المصدر نفسه: (١١/ ٢٧١).

فيهم، ولا حظ لهم في الشرعية. وليست الكونية حجة لأحد. إذا عرفنا ذلك فالإرادتان بينهما عموم وخصوص، يجتمعان في المطيع، ويفترقان في العاصي، فالمطيع أطاع اللَّه فيما أراده اللَّه منه شرعًا ودينًا، وتبع الإرادة الكونية القدرية. وانفردت الكونية القدرية في حق العاصي»(١).

■ المطلب الثالث: القدر السابق لا يمنع العمل، ولا يوجب الاتكال.

الأخذ بالأسباب المشروعة من تمام الإيمان بالقدر، فاللَّه تعالى قدّر وخلق، وأمر ونهى، فله الخلق والأمر، ومن فرّق بين القدر والشرع فقد ضلّ وزلّ، وذلك لأن القدر نظام التوحيد، فيجب على الإنسان الاجتهاد في العمل والأخذ بأسباب النجاة، أما القدر فهو بيد اللَّه، وليس للعبد النظر إليه، ولم يؤمر بمراعاته، وإنما أُمر بالإيمان به، وأداء مايجب عليه للَّه من عبادة وطاعة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، فبين سبحانه موجهًا نبيه ﷺ الى أن الغيب والأمر كله بيد اللَّه، فالأقدار كلها بيده، وواجبك يا محمد ﷺ أمران: عبادة اللَّه، والتوكل عليه. وأمره ﷺ أمر لأمته. قال في البحر المحيط في معنى هذه الآية: «**الجملة الأولى دلت على أن علمه محيط بجميع الكائنات: كليها وجزئيها، حاضرها وغائبها؛ لأنه إذا أحاط علمه بما غاب فهو بما حضر محيط، إذ علمه تعالى لا يتفاوت. والجملة الثانية: دلت على القدرة النافذة والمشيئة. والجملة الثالثة: دلت على الأمر بإفراد من هذه صفاته بالعبادة الجسدية**

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لمحمد بن إبراهيم (ص ٤٩).

والقلبية، والعبادة أولى الرتب التي يتحلى بها العبد. والجملة الرابعة: دلت على الأمر بالتوكل، وهي آخرة الرتب؛ لأنه بنور العبادة أبصر أن جميع الكائنات معذوقة بالله تعالى، وأنه هو المتصرف وحده في جميعها، لا يشركه في شيء منها أحد من خلقه، فوكل نفسه إليه تعالى، ورفض سائر ما يتوهم أنه سبب في شيء منها. والجملة الخامسة: تضمنت التنبيه على المجازاة، فلا يضيع طاعة مطيع، ولا يهمل حال متمرد»[(١)]

وفي معنى الآية جاء قوله ﷺ «**اعملوا فكل ميسّرٌ لِما خُلق له**»[(٢)]. فالواجب هو العمل والجد فيه، أما القدر فيجب الإيمان به، ومثله في المعنى حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**»[(٣)]

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد؛ فإن الاكتساب منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرف في موضعه،

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٦/ ٢٣٠).

(٢) صحيح البخاري برقم (٤٩٤٩)، وصحيح مسلم برقم (٢٦٤٧).

(٣) صحيح مسلم برقم (٢٦٦٤).

وقد كان النبيَ ﷺ أفضل المتوكلين، يلبس لأمَة الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، ولهذا تجد كثيرًا ممن يرى الاكتساب ينافي التوكل يُرزقون على يد من يعطيهم: إما صدقةً وإما هديةً»[١].

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح حديث: «اعملوا فكلٌّ ميسّر لِما خُلِق له»[٢]: «فلم يرخّص عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في ذلك الاتكال وترك الأعمال، حيث قال: «اعملوا فكل ميسرٌ لما خلق له»، بل أمرهم بالتزام ما يجب على العبد من امتثال أمر مولاه، من العبودية عاجلًا، وتفويض الأمر إليه بحكم الربوبية آجلًا»[٣].

وذكر بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح الحديث المذكور كلامًا قريبًا من كلام الملا القاري، وأكد فيه على وجوب الإتيان بالعمل، مبيّنًا أن ذلك لا ينافي الإيمان بالقدر السابق[٤].

وبيّن الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأخذ بالأسباب المشروعة من قدر اللَّه تعالى، وفي ذلك قال: «واعلم أن القدر لا يزاحم سببية الأسباب لمسبّباتها؛ لأنه إنما تعلّق بالسلسلة المترتبة جملة مرة واحدة، وهو قوله ﷺ في الرّقى والدواء: هل تردّ شيئًا من قدر اللَّه؟ قال:

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٥٨).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) مرقاة المفاتيح (١/ ٣٦٢).

(٤) عمدة القاري (٣٣/ ٤٢٧).

«هي من قدر اللَّه»(١). وقول عمر رضي الله عنه في قصة سرغ(٢): «أليس إنْ رعيْتَها في الخصب رعيتَها بقدر اللَّه؟»(٣).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله: «ودلت هذه الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل: ٥-٦] الآية: أن اللَّه تعالى الموفق للأعمال الحسنة والسيئة، كما قال ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة، وأما أهل الشقاء فييسرون لعمل الشقاء، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ الآية»(٤).

وقال الزرقاني (١١٢٢هـ) رحمه الله: «وإنما الأعمال بالخواتيم كما في الحديث الآخر، وفيه أن الثواب والعقاب لا لأجل الأعمال، بل الموجب لهما اللطف الرباني والخذلان الإلهي المقدر لهم وهم في أصلاب آبائهم، بل وهم وآباؤهم وأصول أكوانهم في العدم، فعلى العبد أن يدأب في صالح الأعمال فإنها أمارة إلى مآل أمره غالبًا، قال الخطابي:

---

(١) جزء من حديث أخرجه الترمذي في السنن، ح (٢٠٦٥) وصحّحه.

(٢) بفتح الراء وسكونها: قرية بوادي تبوك. انظر: معجم البلدان للحموي (٣/ ٢١١). وقد ورد عند الإمام مالك في الموطأ، ح (١٥٨٩) أن عمر رضي الله عنه لما وصل إلى سرغ، وسمع وباء الشام، أمر بالرجوع، فقال له أبو عبيدة عامر بن الجراح: أفرارًا من قدر اللَّه؟ فكان آخر قول عمر رضي الله عنه له: (نعم، نفرّ من قدر اللَّه إلى قدر اللَّه، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت واديًا له عدْوَتان: إحداهما خصبة وأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر اللَّه...).

(٣) حجة اللَّه البالغة (١/ ٦٧).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٤٠).

«قول هذا الصحابي : (يا رسول اللَّه ففيم العمل؟) مطالبة بأمر يوجب تعطيل العبودية، فلم يرخص له؛ لأن إخبار الرسول عن سابق الكتاب إخبار عن غيب علم اللَّه فيهم، وهو حجة عليهم»[١].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من شؤون اللَّه تعالى تيسيرًا للعبد أن يعمل بعمل السعادة أو عمل الشقاء، سواء كان عمله أصلًا للسعادة كالإيمان، أو للشقاوة كالكفر، أم كان العمل مما يزيد السعادة وينقص من الشقاوة، وذلك بمقدار الأعمال الصالحة لمن كان مؤمنًا؛ لأن ثبوت أحد معنيي التيسير يدل على ثبوت جنسه، فيصلح دليلًا لثبوت التيسير من أصله، أو يكون المقصود من سوق الآية الاستدلال على قوله: «اعملوا» لأن الآية ذكرت عملًا، وذكرت تيسيرًا لليسرى وتيسيرًا للعسرى، فيكون الحديث إشارة إلى أن العمل هو علامة التيسير، وتكون اليسرى معنيًّا بها السعادة، والعسرى معنيًّا بها الشقاوة، وما صدق السعادة الفوز بالجنة، وما صدق الشقاوة الهوي في النار... وخلاصة الحديث أنه بيان للفرق بين تعلق علم اللَّه بأعمال عباده قبل أن يعملوها، وبين تعلق خطابه إياهم بشرائعه، وأن ما يصدر عن الناس من أعمال ظاهرة وباطنة إلى خاتمة كل أحد وموافقاته هو عنوان للناس على ما كان قد علمه اللَّه»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرَّر علماء الشافعية هذا الأصل - كما قرره بقية علماء المذاهب الأخرى-، وبينوا أن القدر السابق لا يمنع العمل، بل يجب الأخذ

---

(١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٤/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/ ٣٤١).

بالأسباب، فالقدر لا يوجب الاتكال وترك الأسباب.

قال أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: في شرح حديث «**اعملوا فكل ميسّر...**»[١]: «**قلت: فهذا الحديث إذا تأملته أصبت منه الشفاء فيما يتخالجك من أمر القدر، وذلك أن السائل رسول الله ﷺ والقائل له: أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ لم يترك شيئًا مما يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة الواقعة في باب التجويز والتعديل إلّا وقد طالب به وسأل عنه، فأعلمه ﷺ أن القياس في هذا الباب متروك، والمطالبة عليه ساقطة، وأنه أمر لا يشبه الأمور المعلومة التي قد عقلت معانيها، وجرت معاملات البشر فيما بينهم عليها، وأخبر أنه إنما أمرهم بالعمل ليكون أمارة في الحال العاجلة لما يصيرون إليه في الحال الآجلة، فمن تيسر له العمل الصالح كان مأمولًا له الفوز، ومن تيسر له العمل الخبيث كان مخوفًا عليه الهلاك، وهذه أمارات من جهة العلم الظاهر، وليست بموجبات، فإن الله سبحانه طوى علم الغيب عن خلقه، وحجبهم عن دركه، كما أخفى أمر الساعة، فلا يعلم أحد متى إبّان قيامها؛ ثم أخبر على لسان رسول الله ﷺ بعض أماراتها وأشراطها، فقال: (من أشراط الساعة أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة يتطاولون في البنيان)[٢]، ومنها: كيت، وكيت**»[٣].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ذكر الخطابي على هذا الحديث**

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١).

(٣) معالم السنن للخطابي (٤/ ٣١٨).

كلاما معناه، قال: قولهم: «أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟» مطالبة منهم بأمر يوجب تعطيل العبودية، وذلك أن إخبار النبي ﷺ عن سابق الكتاب إخبار عن غيب علم الله ﷻ فيهم، وهو حجة عليهم، فرام القوم أن يتخذوه حجة لأنفسهم في ترك العمل، فأعلمهم النبي ﷺ أن ههنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر: باطن: هو العلة الموجبة في حكم الربوبية، وظاهر: هو السمة اللازمة في حق العبودية، وهو أمارة مخيلة غير مفيدة حقيقة العلم، ويشبه أن يكون -والله أعلم- إنما عوملوا بهذه المعاملة، وتعبدوا بهذا التعبد، ليتعلق خوفهم بالباطن المغيب عنهم، ورجاؤهم بالظاهر البادي لهم، والخوف والرجاء مدرجتا العبودية، ليستكملوا بذلك صفة الإيمان، وبين لهم أن كلًّا ميسر لما خلق له، وأن عمله في العاجل دليل مصيره في الآجل، وتلا قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ﴾ [الليل: ٨]، وهذه الأمور في حكم الظاهر، ومن وراء ذلك علم الله ﷻ فيهم، وهو الحكيم الخبير ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وطلب نظيره من أمرين: من الرزق المقسوم مع الأمر بالكسب، ومن الأجل المضروب في العمر مع المعالجة بالطب، فإنك تجد المغيب فيهما علة موجبة، والظاهر البادي سببًا مخيلًا، وقد اصطلح الناس خواصهم وعوامهم على أن الظاهر فيهما لا يترك بالباطن، هذا معنى كلام الخطابي -رحمه الله تعالى-»[١].

أورد أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ استشكالًا ثم أجاب عنه فقال: «إن الأمر إذا كان مفروغًا منه ففيم العمل؟ وقد فرغ هو عن سبب

(١) شرح السنة للبغوي (١/ ١٣٥)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٤٩٨).

السعادة والشقاوة؟... فجوابه قوله ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، ومعناه أن من قدرت له السعادة قدرت بسبب، فيتيسر له أسبابها، وهو الطاعة، ومن قدرت له الشقاوة -والعياذ بالله- قدرت بسبب، وهو بطالته عن مباشرة أسبابها، وقد يكون سبب بطالته أن يستقر في خاطره أني إن كنت سعيدًا فلا أحتاج إلى العمل، وإن كنت شقيًّا فلا ينفعني العمل، وهذا جهل، فإنه لا يدري أنه إن كان سعيدًا فإنما يكون سعيدًا لأنه يجري عليه أسباب السعادة من العلم والعمل، وإن لم يتيسر له ذلك ولم يجر عليه فهو أمارة شقاوته، ومثاله الذي يتمنى أن يكون فقيهًا بالغًا درجة الإمامة، فيقال له: اجتهد وتعلم وواظب، فيقول: إن قضى الله ﷻ لي في الأزل بالإمامة فلا أحتاج إلى الجهد، وإن قضى لي بالجهل فلا ينفعني الجهد، فيقال له: إن سلط عليك هذا الخاطر فهذا يدل على أنه قضى لك بالجهل، فإن من قضى له في الأزل بالإمامة فإنما يقضيها بأسبابها، فيجري عليه الأسباب، ويستعمله بها، ويدفع عنه الخواطر التي تدعوه إلى الكسل والبطالة، بل الذي لا يجتهد لا ينال درجة الإمامة قطعًا، والذي يجتهد ويتيسّر له أسبابها يصدق رجاؤه في بلوغها إن استقام على جهده إلى آخر أمره، ولم يستقبله عائق يقطع عليه الطريق، فكذلك ينبغي أن يفهم أن السعادة لا ينالها إلا من أتى الله بقلب سليم، وسلامة القلب صفة تكتسب بالسعي، كفقه النفس، وصفة الإمامة، من غير فرق»[1].

ونقل قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) عن أبي المظفر السمعاني (٤٨٩هـ) -رحمهما الله- مقرِّرًا قوله: «فقد دعا الله الخلق إلى

---

(١) المقصد الأسنى للغزالي (ص ٩٦).

الوحدانية والأقدار معًا: فالتوحيد لوحدانيته، والتقدير لربوبيته، والإذن قدرته. فكما لا يجوز إبطال وحدانيته كذلك إبطال ربوبيته وقدرته. وهو التقدير والإذن، وكذلك قالوا: كما لا يجوز الركون إلى الدنيا، كذلك لا يجوز إبطالها حتى يكتسب بها النظر إلى التقدير والإذن.

فالأبدان كلها مضطرة إلى الأسباب أبدًا، وذلك في أهل السماوات والأرض، اضطرهم اللَّه جميعًا إلى الأسباب، وإن تفاوتت وجوهها في قلتها وكثرتها، وزيادتها ونقصانها، وأما القلوب فإنها مضطرة إلى مسبب الأسباب وحده. أما ترى أن أهل الدنيا اضطروا إلى الأسباب من الأمكنة، والأغذية، واللباس، وسائر ما يرجع إلى معاشهم، فهذا لأبدانهم. واضطرت القلوب إلى أن اللَّه تعالى وحده خالق الدنيا ومالكها.

وإن الأسباب عاملة بإذن اللَّه، فما أذن اللَّه تعالى لشيء كان من غير سبب، وإذا لم يأذن للسبب لم يعمل، فالنار بإذنه تحرق، فإذا أذن لها أن تمتنع من الإحراق امتنعت، كما أذن لنار إبراهيم عليه السلام. والماء بإذنه يغرق، فإذا أذن له أن يمتنع من الإغراق امتنع، كما أذن له في إغراق فرعون وقومه، ومنعه من إغراق موسى وقومه...

إلا أن القلب إذا مال إلى الأسباب وُكِلَ إليها بقدر ميله إليها، وفقد من معونة اللَّه وتأييده على قدر ذلك، فكما أن البدن لا تعمل جارحة من جوارحه وركن من أركانه من حركة أو سكون أو قبض أو بسط إلا بالروح، كذلك لا يعمل سبب من الأسباب، من نفع أو ضر إلا بالقدر

والإذن من اللَّه تعالى. وكما أن الجوارح قد ظهرت بحركاتها، وبطن الروح والأبصار طامحة إلى الجوارح لظهورها، كذلك الأسباب ظاهرة معلومة عند الناس، والأقدار باطنة. والناس يبصرون الأسباب لأنها لأعينهم بارزة، ولا يبصرون الأقدار لأنها عند اللَّه غائبة، ولا قيام للأسباب إلا بالأقدار، كما لا قيام للأبدان إلا بالأرواح.

فالأسباب ظاهرة للأبصار رؤية وعيانًا، والأقدار ظاهرة للقلوب معرفة وإيمانًا، فهذا حقيقة شأن الأسباب والأقدار، فنظير الأعمال من الطاعات والمعاصي إكساب العباد في الدنيا، ونظير القضاء والتقدير من اللَّه تعالى لأعمال العباد قسمة الأرزاق بينهم. فالأكساب من الناس في الدنيا حاصلة في أمور معاشهم، والأرزاق من اللَّه مقسومة لا تزداد ولا تنقص، وأكسابهم من الأقدار أيضًا، فلا بد من وصول الأرزاق إليهم على ما قسمه اللَّه تعالى، كذلك الطاعات والمعاصي من الخلق حاصلة في أمور آخرتهم، والقضاء بأمر اللَّه والأقدار جارية عليهم في آخرتهم، وأعمال آخرتهم لا يزداد عليها شيء، ولا ينتقص منها شيء، وأعمالهم من الأقدار أيضًا، ولا بد من مصيرهم إلى ما قضى اللَّه لهم وعليهم ...»[١].

قال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث: «ألا نتكل يا رسول اللَّه؟[٢]»: «حاصل السؤال: ألا نترك مشقّة العمل؟ فإنا سنصير إلى ما قدّر علينا، وحاصل الجواب: لا مشقة؛ لأن كل أحد ميسر لما خلق له، وهو يسير على من يسره اللَّه. قال الطيبي: الجواب:

---

(١) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني (٢/ ٥٢-٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٠٥).

من الأسلوب الحكيم منعهم عن ترك العمل، وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبودية، وزجرهم عن التصرف في الأمور المغيبة، فلا يجعلوا العبادة وتركها سببًا مستقلًّا لدخول الجنة والنار، بل هي علامات فقط»[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردّه على من ترك العمل لسبق القدر: «والجواب عن هذه الشبهة أن يقال لهم: هذا رد لجميع الشرائع، وإبطال لجميع أحكام الكتب، وتبكيت للأنبياء كلهم فيما جاءوا به؛ لأنه إذا قال في القرآن: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، قال القائل: لماذا؟ إن كنت سعيدًا فمصيري إلى السعادة، وإن كنت شقيا فمصيري إلى الشقاوة، فما تنفعني إقامة الصلاة؟ وكذلك إذا قال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢] يقول القائل: لماذا أمنع نفسي ملذوذها؟ والسعادة والشقاوة مقضيتان قد فرغ منهما، وكان لفرعون أن يقول لموسى حين قال له: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] مثل هذا الكلام، ثم يترقى الى الخالق فيقول: ما فائدة إرسالك الرسل؟ وسيجري ما قدرته، وما يفضي الى رد الكتب وتجهيل الرسل محال باطل، ولهذا كان رد الرسول ﷺ على أصحابه حين قالوا: ألا نتكل؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، واعلم أن للآدمي كسبًا هو اختياره، فعليه يقع الثواب والعقاب، فإذا خالف تبين لنا أن الله عَزَّوَجَلَّ قضى في السابق بأن يخالفه، وإنما يعاقبه على خلافه لا على قضائه، ولهذا يقتل القاتل، ولا يعتذر له

(١) فتح الباري لابن حجر(١١/ ٤٩٧).

بالقدر، وإنما ردهم الرسول عن ملاحظة القدر إلى العمل؛ لأن الأمر والنهي حال ظاهر، والمقدر من ذلك أمر باطن، وليس لنا أن نترك ما عرفناه من تكليف ما لا نعلمه من المقضي، وقول: «فكل ميسر لما خلق له» إشارة إلى أسباب القدر، فإنه من قضى له بالعلم يسّر له طلبه وحبه وفهمه، ومن حكم له بالجهل نزع حب العلم من قلبه، وكذلك من قضى له بولد يسّر له النكاح، ومن لم يقض له بولد لم ييسر له»[1].

ووضّح ذلك ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «هذه المسألة قد أجاب فيها رسول اللَّه ﷺ في غير حديث... وقد بين النبي ﷺ أن ذلك لا ينافي وجود الأعمال التي بها تكون السعادة والشقاوة، وأن من كان من أهل السعادة فإنه ييسر لعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فإنه ييسّر لعمل أهل الشقاوة، وقد نهى أن يتّكل الإنسان على القدر السابق ويدع العمل؛ ولهذا كان من اتكل على القدر السابق وترك ما أمر به من الأعمال هو من الأخسرين أعمالًا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وكان تركهم لما يجب عليهم من العمل من جملة المقدور الذي يسّروا به لعمل أهل الشقاوة، فإنّ أهل السعادة هم الذين يفعلون المأمور ويتركون المحظور، فمن ترك العمل الواجب الذي أمر به وفعل المحظور متكلًا على القدر، كان من جملة أهل الشقاوة الميسرين لعمل أهل الشقاوة... وذلك لأنّ اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو يعلم الأشياء على ما هي عليه، وكذلك يكتبها، فإذا كان قد علم أنها تكون بأسباب من عمل وغيره، وقضى أنها تكون كذلك، وقدّر ذلك، لم يجز أن يظن أن تلك الأمور

---

(١) تلبيس إبليس (ص٣٥٣).

تكون بدون الأسباب التي جعلها اللَّه أسبابًا، وهذا عام في جميع الحوادث. مثال ذلك: إذا علم اللَّه وكتب أنه سيولد لهذين ولد؛ وجعل اللَّه سبحانه ذلك معلقًا باجتماع الأبوين على النكاح، وإنزال الماء المهين الذي ينعقد منه الولد، فلا يجوز أن يكون وجود الولد بدون السبب الذي علق به وجود الولد»(١).

وقال حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفقت جميع الكتب السماوية والسنن النبوية على أن القدر السابق لا يمنع العمل، ولا يوجب الاتكال عليه، بل يوجب الجد والاجتهاد والحرص على العمل الصالح، ولهذا لما أخبر النبي ﷺ أصحابه بسبق المقادير وجريانها وجفوف القلم بها، قال بعضهم: أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: «لا، اعملوا فكل ميسّر»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ الآية، فاللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قدر المقادير وهيأ لها أسبابًا، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب في المعاش والمعاد، وقد يسّر كلًّا من خلقه لما خلقه له في الدنيا والآخرة، فهو مهيأ له ميسر له، فإذا علم العبد أن مصالح آخرته مرتبطة بالأسباب الموصلة إليها كان أشدّ اجتهادًا في فعلها والقيام بها، وأعظم منه في أسباب معاشه ومصالح دنياه»(٢).

ولقد قرّر ذلك فيصل بن عبد العزيز الحريملي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه لحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه أن النبي ﷺ قال: «اعملوا فكلّ ميسر، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٢-٢٧٦) باختصار.

(٢) أعلام السنة المنشورة (ص: ١٦١).

لعمل أهل الشقاوة» الحديث، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه: الأمر بالعمل، وعدم الاتكال على الكتاب السابق»[١].

■ **المطلب الرابع: لا تعارض بين إثبات مشيئة اللَّه، وبين إثبات مشيئة العباد.**

دلّت الأدلة الشرعية من الكتاب والسُّنة أن اللَّه هو خالق العباد وأعمالهم بمشيئته سبحانه وتعالى، ومع ذلك فإنه عَزَّوَجَلَّ أعطى للعبد قدرة وإرادة بهما يفعل، وعليهما يحاسب ويجازى، إن خيرا فخير، وإن شرًّا فشر. ولا تعارض بين المشيئتين؛ لأن مشيئة العباد تابعة لمشيئة اللَّه تعالى، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن، وهذا الذي قرّره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومؤلفاتهم.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جواب من قال إن العبد يستقلّ بمشيئته: «ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥ وَمَا يَذۡكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [المدثر: ٥٤-٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]»[٢].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أفعال العباد وإن كانت بإرادتهم واختيارهم وكسبهم، لكنها لا تخرج عن مشيئة اللَّه، وهي خلقُه سبحانه، فقال: **«وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم، واللَّه تعالى خالقها،**

---

(١) تطريز رياض الصالحين (ص: ٥٥٥).

(٢) الفقه الأبسط بشرح الدكتور محمد الخميس (ص ٩٨).

وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره»[١].

وقال نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واللَّه تعالى خالقٌ لأفعال العباد كلّها، من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان، وهي كلها بإرادته ومشيئته وحكمه وقضائه وتقديره، وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها ويعاقبون عليها»[٢].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا يصحح ما قلناه من أن علم اللَّه النافذ في خلقه بما هم به عاملون، وكتابه الذي كتبه قبل خلقه إياهم بأعمالهم لم يضطر أحدًا منهم إلى عمله ذلك؛ بل هو أن المضطرّ إلى الشيء لا شك أنه مكره عليه، لا محب له؛ بل هو له كاره ومنه هارب، والكافر يقاتل دون كفره أهل الإيمان، والفاسق يناصب دون فسقه الأبرار؛ محاماة من هذا عن كفره الذي اختاره على الإيمان، وإيثارًا من هذا لفسقه على الطاعة، وكذلك المؤمن يبذل مهجته دون إيمانه، ويؤثّر العناء والنصب دون ملاذه وشهواته، حبًا لما هو له مختار من طاعة ربّه على معاصيه، وأنى يكون مضطرًا إلى ما يعمله من كانت هذه صفاته؟ فبان أن معنى قوله: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» هو أن كل فريقي السعادة والشقاوة مسهل له العمل الذي اختاره، مزين ذلك له»[٣].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن المهتدين من المؤمنين إنما

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١١٤).
(٢) العقائد النسفية بشرح التفتازاني (ص ٧٨) وما بعدها.
(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٠٥).

هداهم اللَّه تعالى إلى الإيمان والطاعة على طريق الاختيار، حتى يصح التكليف، فمن شاء آمن وأطاع اختيارًا لا جبرًا، قال اللَّه تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٩]، ثم عقب هاتين الآيتين بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] فوقع إيمان المؤمنين بمشيئتهم، ونفى أن يشاءوا إلا أن يشاء اللَّه، ولهذا فرَّطت المجبرة لما رأوا أن هدايتهم إلى الإيمان... بمشيئة اللَّه تعالى، فقالوا: الخلق مجبورون في طاعتهم كلها، التفاتًا إلى قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، وفرطت القدرية لما رأوا أن هدايتهم إلى الإيمان... بمشيئة العباد، فقالوا: الخلق خالقون لأفعالهم، التفاتًا منهم إلى قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، ومذهبنا هو الاقتصاد في الاعتقاد، وهو مذهب بين مذهبي المجبرة والقدرية، وخير الأمور أوساطها، وذلك أن أهل الحق قالوا: نحن نفرق بين ما اضطررنا إليه وبين ما اخترناه، وهو أنا ندرك تفرقة بين حركة الارتعاش الواقعة في يد الإنسان بغير محاولته وإرادته ولا مقرونة بقدرته، وبين حركة الاختيار إذا حرك يده حركة مماثلة لحركة الارتعاش، ومن لا يفرق بين الحركتين: حركة الارتعاش وحركة الاختيار، وهما موجودتان في ذاته، ومحسوستان في يده بمشاهدته وإدراك حاسته، فهو معتوه في عقله، ومختل في حسه، وخارج من حزب العقلاء، وهذا هو الحق المبين، وهو طريق بين طريقي الإفراط والتفريط، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم»[١].

---

(١) تفسير القرطبي (١٤/ ٩٧).

وذكر الزرقاني (١١٢٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«أن أفعال العباد واكتسابهم كلها بتقدير خالقهم، حتى الكيس الموصل صاحبه إلى البغية، والعجز الذي يتأخر به عن دركها»**، ثم نقل عن القرطبي قوله: **«ما من شيء يقع في الوجود إلا وسبق علمه به، وتعلقت به إرادته... أفعالنا وإن كانت مرادة لنا فهي لا تقع إلا بإرادة الله، كما قال تعالى:** ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]»[١].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يحكي قول عامة العلماء والمتفقهة من المتقدمين والمتأخرين: **«إن الله -تعالى ذِكْرُه- وفّق أهل الإيمان للإيمان، وأهل الطاعة للطاعة، وخذل أهل الكفر والمعاصي، فكفروا بربهم، وعصوا أمره، قالوا: فالطاعة والمعصية من العباد بسبب من الله تعالى ذكره، وهو توفيقه للمؤمنين، وباختيارٍ من العبد له»**[٢].

قال أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده على الزيدي المعتزلي في زعمه أنه: لو كانت أفعالنا خلقًا للَّه لم تقف على أحوالنا، فتوجد بحسب قصودنا ودواعينا، وتنتفي بحسب كراهتنا وصوارفنا. فرد عليه العمراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثبتًا أن أفعال العباد واقعة بمشيئة اللَّه، وإن كانت بقصدنا واختيارنا، وليس بين ذلك تعارض، فقال: **«ما قدّر اللَّه من وقوع أفعالنا المكتسبة ما ننكر أن ذلك وقع بقصدنا واختيارنا، وعلى هذا القصد والاختيار وقع المدح والذم**

---

(١) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٤/ ٣٠٨).

(٢) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ١٧٠).

والثواب والعقاب، إلا أن اللَّه هو الخالق لقصدنا ومشيئتنا؛ لأنه شيء، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، ومشيئتنا وقعت بمشيئة اللَّه. قال اللَّه تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [التكوير: ٢٩].

وأما قوله -يعني: المعتزلي-: متى أردناها وجدت، ومتى كرهناها لم توجد، فغير مسلّم، فإن الإنسان قد يريد بقلبه وقوع أفعال منه من الخير أو الشر ويحب ذلك، فإذا لم يرد اللَّه وقوع ذلك منه لم يقع منه بالجملة، أو يقع بعضها إذا أراده اللَّه وقضاه، بدليل أن الإنسان قد يريد الجماع ويحبه، وإذا لم يرد اللَّه وقوع ذلك منه لم يقدر عليه»[1].

وقال القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنا قضيتان قطعيتا الثبوت: إحداهما: كون الإنسان يعمل بقدرة وإرادة يبعثها علمه على الفعل أو الترك والكف، وهي بديهية. والثانية: هي أن اللَّه هو الخالق الذي بيده ملكوت كل شيء، وهي نظرية.

ويتولد من هاتين القضيتين القطعيتين مسألتان نظريتان:

الأولى: ما الفرق بين علم اللَّه تعالى وإرادته وقدرته، وبين علم الإنسان وإرادته وقدرته؟

والجواب: ... قدرة اللَّه تعالى متصرفة في كل ممكن؛ فيفعل كل ما يعلم أن فيه الحكمة، وقدرة الإنسان لا تصرف لها ولا كسب إلا في أقل القليل من الممكنات، فكم من أمر يعلم أن فيه مصلحته ومنفعة له وهو لا يقدر على القيام به ...

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١٧٢).

المسألة الثانية: -وهي عضلة العقد، ومحك المنتقد- أن القضاء عبارة عن تعلق علم اللَّه تعالى أو إرادته في الأزل بأن الشيء يكون على الوجه المخصوص من الوجوه الممكنة، والقدر وقوع الأشياء فيما لا يزال على وفق ما سبق في الأزل.

ومن الأشياء التي يتعلق بها القضاء والقدر أفعال العباد الاختيارية؛ فإذا كان قد سبق القضاء المبرم بأن زيدًا يعيش كافرًا ويموت كافرًا، فما معنى مطالبته بالإيمان وهو ليس في طاقته؟ ولا يمكن في الواقع؟ ونفس الأمر أن يصدر منه؛ لأنه في الحقيقة مجبور على الكفر في صورة مختار له؟ كما قال بعضهم.

والجواب عن هذا: أن تعلق العلم والإرادة بأن فلانًا يفعل كذا، لا ينافي أن يفعله باختيار، إلا إذا تعلق العلم بأن يفعله مضطرًّا كحركة المرتعش مثلًا. ولكن أفعال العباد الاختيارية قد سبق في القضاء بأنها تقع اختيارية؛ أي: بإرادة فاعليها لا رغمًا عنهم، وبهذا صح التكليف ولم يكن التشريع عبثًا ولا لغوًا»[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال حنبل بن إسحاق: «سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: «الزنا بقدر، والعجز والكيس بقدر، قدر اللَّه ذلك على العباد، فمن أتى من ذلك شيئًا فأمره إلى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر، وهن من قدر اللَّه»[٢].

---

(١) محاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٥٣٢-٥٣٣).

(٢) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٤٥).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا أن إثبات المشيئة للعبد هو مما اتّفق عليه السلف -رحمهم اللَّه- : «ومما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها مع إيمانهم بالقضاء والقدر ... أن العباد لهم مشيئة وقدرة، يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم اللَّه عليه، مع قولهم: إن العباد لا يشاءون إلا أن يشاء اللَّه»(١).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]: «والذي دلّت عليه الآية مع سائر أدلة التوحيد، وأدلة العقل الصريح؛ أن مشيئة العبادة من جملة الكائنات التي لا توجد إلا بمشيئة اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فما لم يشأ لم يكن ألبتة، كما أن ما شاء كان ولا بُدَّ. ولكن ههنا أمر يجب التنبيه عليه، وهو أن مشيئة اللَّه سبحانه تارة تتعلق بفعله، وتارة تتعلق بفعل العبد، فتعلقها بفعله سبحانه وهو أن يشاء من نفسه إعانة عبده، وتوفيقه، وتهيئتَه للفعل، فهذه المشيئة تستلزم فعل العبد ومشيئته، ولا يكفي في وقوع الفعل مشيئةُ اللَّه لمشيئة عبده، دون أن يشاء فعله، فإنه سبحانه قد يشاء من عبده المشيئةَ وحدها، فيشاء العبدُ الفعلَ ويريده ولا يفعله؛ لأنه لم يشأ من نفسه سبحانه إعانته عليه، وتوفيقه له. وقد دل على هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [المدثر: ٥٦]، وهاتان الآيتان متضمنتان إثبات: الشرع والقدر، والأسباب والمسبَّبات، وفعلِ العبد واستنادِه إلى فعل الرب. ولكلٍّ منهما عبودية تختص بها: فعبودية الآية الأولى: الاجتهاد، واستفراغ الوسع،

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٩).

والاختيار، والسعي. وعبودية الثانية: الاستعانة بالله، والتوكل عليه، واللَّجأُ إليه، واستنزال التوفيق والعون منه، والعلمُ بأن العبد لا يمكنه أن يشاء، ولا يفعل حتى يجعله الله كذلك»[١].

وقال عبد الرحمن بن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأعمالهم وأفعالهم -يعني: العباد- داخلة تحت مشيئة الله وإرادته؛ فقد شاءها منهم وأرادها، ولم يجبرهم لا على الطاعات، ولا على المعاصي، بل هم الذين فعلوها باختيارهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩]، فهذه الآية فيها: رد على القدرية النفاة، وعلى القدرية المجبرة، وإثبات للحق الذي عليه أهل السُّنة والجماعة، فقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ أثبتت أنه لهم مشيئة حقيقية وفعلًا حقيقيًّا، وهو الاستقامة باختيارهم، فهذا رد على الجبرية، وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ أخبر أن مشيئتهم تابعة لمشيئة الله، وأنها لا توجد بدونها، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ففيها ردّ على القدرية القائلين: إن مشيئة العباد مستقلة، وليست تابعة لمشيئة الله، بل عندهم: يشاء العباد ويفعلون ما لا يشاؤه الله، ولا يقدره. ودلّت الآية على الحق الواضح، وهو: أن العباد هم الذين يعملون الطاعات والمعاصي حقيقة، وليسوا مجبورين عليها، وأنها مع ذلك تابعة لمشيئة الله، كما تقدم كيفية وجه ذلك»[٢].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن (ص ٢٠٦).

(٢) الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية (ص ٢٢).

■ المطلب الخامس: لا تعارض بين قدر اللَّه وخلقه لفعل العبد، وقدرة العبد وفعله.

يعتقد أهل السُّنة أن اللَّه تعالى هو خالق العباد وأعمالهم، لقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

كما يعتقدون أن للعبد قدرة واختيارًا وإرادة يفعل بها، وأنه مخير في الأفعال الاختيارية التي أقدره اللَّه عليها، كالطاعة والعصيان، والكفر والإيمان، والخير والشر؛ وهو مع ذلك لا يخرج عن مشيئة اللَّه سبحانه وقدره وقدرته، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨- ٢٩].

وأهل السُّنة في هذه المسألة وسطٌ بين من زعم أن العبد يستقلّ بأفعاله الاختيارية، كالقدرية الذين قالوا بأنّ العبد يخلق فعله، وبين من زعم أن العبد مجبور على أفعاله الاختيارية، كالرّيشة في مهبّ الريح، فلا صنع ولا فعل له في الحقيقة، وإنما تنسب إليه مجازًا، وقد هدى اللَّه أهل السُّنة لِما اختُلف فيه من الحق بإذنه، فأثبتوا للعبد فعلًا وقدرة واختيارًا في أفعاله الاختيارية، وأنّه ميسر لما خلق له، مع اعتقادهم أن اللَّه هو خالق ذلك كله، وأن مشيئة العبد تابعة لمشيئة اللَّه تعالى.

وفي تقريرات علماء المذاهب الأربعة ما يجلي هذه المسألة ويوضحها، كما سيأتي:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وجميع أفعال العباد من**

الحركة والسكون كسبهم، واللَّه تعالى خالقها، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره»(١).

وقال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفعال العباد خلق اللَّه، وكسبٌ من العباد»(٢).

وقال نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واللَّه تعالى خالق لأفعال العباد كلها، من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان، وهي كلها بإرادته ومشيئته وحكمه وقضائه وتقديره، وللعباد أفعال اختيارية يثابون بها ويعاقبون عليها»(٣).

وحكى ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطأ من زلّ في هذا الباب، ثم أعقبه بذكر المعتقد الحق في المسألة، فقال: «اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية، فزعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي: أن التدبير في أفعال الخلق كلها للَّه تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وقابلتهم المعتزلة فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقِها، لا تعلّق لها بخلق اللَّه تعالى.

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١١٤).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٥٣).

(٣) العقائد النسفية بشرح التفتازاني (ص ٧٨) وما بعدها، وأصول الدين للغزنوي (ص١٨٢).

مخلوقة للَّه تعالى، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه»(١).

وقال أيضًا: «فكل دليل صحيح يقيمه الجَبريّ؛ فإنما يدل على أن اللَّه خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يدلّ على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار.

وكل دليلٍ صحيح يقيمه القدَري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد له مختار له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حقٍ، ولا يدل على أنه غير مقدور للَّه تعالى، وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته، فإذا ضممْت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى، فإنما يدلّ ذلك على ما دلّ عليه القرآن وسائر كتب اللَّه المنزلة من عموم قدرة اللَّه ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم، وهذا هو الواقع في نفس الأمر؛ فإن أدلة الحقّ لا تتعارض، والحقّ يصدّق بعضه بعضًا...»(٢).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله: «إنّ المهتدين من المؤمنين إنما هداهم اللَّه تعالى إلى الإيمان والطاعة على طريق الاختيار؛ حتى يصحّ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٧٩-١٨٠).

التكليف، فمن شاء آمن وأطاع اختيارًا لا جبرًا... فوقع إيمان المؤمنين بمشيئتهم، ونفى أن يشاءوا إلا أن يشاء اللَّه... وذلك أن أهل الحق قالوا: نحن نفرّق بين ما اضطررنا إليه وبين ما اخترناه، وهو أنا ندرك تفرقة بين حركة الارتعاش الواقعة في يد الإنسان بغير محاولته وإرادته ولا مقرونة بقدرته، وبين حركة الاختيار إذا حرك يده حركة مماثلة لحركة الارتعاش، ومن لا يفرّق بين الحركتين: حركة الارتعاش وحركة الاختيار، وهما موجودتان في ذاته، ومحسوستان في يده بمشاهدته وإدراك حاسته، فهو معتوه في عقله، ومختل في حسه، وخارج من حزب العقلاء»[1].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه على قيام حجة اللَّه على خلقه: «فأتوا كل ما أتوا، وفعلوا كل ما فعلوا، طائعين مختارين، غير مجبورين ولا مقهورين... وادعاء أن العبد مجبور لا إرادة له ضروري السقوط عند عامة العقلاء، ومن أعظم الضروريات الدالة عليه: أن كل عاقل يعلم أن بين الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية كحركة المرتعش فرقًا ضروريًا، لا ينكره عاقل... ولا إشكال البتة في أن اللَّه يخلق للعبد قدرة وإرادة يقدر بها على الفعل والترك، ثم يصرف اللَّه بقدرته وإرادته قدرة العبد وإرادته إلى ما سبق به علمه، فيأتيه العبد طائعًا مختارًا غير مقهور ولا مجبور، وغير مستقلّ به دون قدرة اللَّه وإرادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]»[2].

---

(١) تفسير القرطبي (١٤/ ٩٧).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٩٦-٩٧).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وأرضى بقضاء اللَّه وقدره وإرادته خيره وشره جميعًا، وهما مخلوقان مقدران على العباد من اللَّه عَزَّوَجَلَّ، من شاء اللَّه أن يكفر يكفر، ومن شاء أن يؤمن آمن، ولم يرض اللَّه عَزَّوَجَلَّ بالشرّ، ولا يأمر به، ولا يحبّه، بل يأمر بالطاعة، وأحبّها ورضيها، ولا أُنزِل المحسن من أمة محمد الجنة بإحسانه، ولا المسيء بإساءته النار، خلق الخلق على ما أراد، فكل ميسر لما خلق له»(١).

وقال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]: **«احتجّ أصحابنا بهذه الآية على أن فعل العبد يجب أن يكون خلقًا للَّه تعالى، قالوا: دلت هذه الآية على أن سير العباد من اللَّه تعالى، ودل قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾** [الأنعام: ١١] **على أن سيرهم منهم، وهذا يدل على أن سيرهم منهم ومن اللَّه»(٢).**

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح العنوان: «باب قول اللَّه تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]**»: «... المراد بيان كون أفعال العباد بخلق اللَّه تعالى؛ إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم؛ لكانوا أندادًا للَّه وشركاء له في الخلق، ولهذا عطف ما ذكر عليه، وتضمن الرد على الجهمية في قولهم: لا قدرة للعبد أصلًا، وعلى المعتزلة حيث قالوا: لا دخل لقدرة اللَّه تعالى فيها، والمذهب الحق أن لا جبر**

---

(١) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص ١٦)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص٢٠٩).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (١٧/ ٢٣٣).

ولا قدَر، بل أمر بين أمرين، فإن قيل: لا يخلو أن يكون فعل العبد بقدرة منه أو لا، إذ لا واسطة بين النفي والإثبات، فعلى الأول يثبت القدر الذي تدعيه المعتزلة، وإلا ثبت الجبر الذي هو قول الجهمية، فالجواب أن يقال: بل للعبد قدرة يفرق بها بين النازل من المنارة والساقط منها»[١].

وقال القاسمي الشافعي الأثري (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «معنا قضيتان قطعيتا الثبوت:

إحداهما: كون الإنسان يعمل بقدرة وإرادة يبعثها علمه على الفعل أو الترك والكف، وهي بديهية.

والثانية: هي أن اللَّه هو الخالق الذي بيده ملكوت كل شيء، وهي نظرية، ويتولّد من هاتين القضيتين القطعيتين مسألتان نظريتان: ...

المسألة الثانية: - وهي عضلة العقد ومحك المنتقد - أن القضاء عبارة عن تعلّق علم اللَّه تعالى أو إرادته في الأزل بأن الشيء يكون على الوجه المخصوص من الوجوه الممكنة، والقدر وقوع الأشياء فيما لا يزال على وفق ما سبق في الأزل.

ومن الأشياء التي يتعلّق بها القضاء والقدر أفعال العباد الاختيارية، فإذا كان قد سبق القضاء المبرم بأن زيدًا يعيش كافرًا ويموت كافرًا فما معنى مطالبته بالإيمان وهو ليس في طاقته؟ ولا يمكن في الواقع ونفس الأمر أن يصدر منه؛ لأنه في الحقيقة مجبور على الكفر في صورة مختار له؟ كما قال بعضهم.

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٩٠-٤٩١).

والجواب عن هذا: أن تعلّق العلم والإرادة بأن فلانًا يفعل كذا لا ينافي أن يفعله باختيار، إلا إذا تعلَّق العلم بأن يفعله مضطرًا كحركة المرتعش مثلًا، ولكن أفعال العباد الاختيارية قد سبق في القضاء بأنها تقع اختيارية؛ أي: بإرادة فاعليها لا رغمًا عنهم، وبهذا صحّ التكليف، ولم يكن التشريع عبثًا ولا لغوًا»[١].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو بكر المروذي (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت لأبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رجل يقول: إن اللَّه جبر العباد، فقال: هكذا لا تقل، وأنكر هذا، وقال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨]»[٢].

وقال أبو بكر المروذي (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتب إليّ عبد الوهاب في أمر حسين بن خلف بن البختري العكبري، وقال: إنه قد تنزّه عن ميراث أبيه، فقال رجل قدري: إن اللَّه لم يجبر العباد على المعاصي، فردّ عليه أحمد بن رجاء، فقال: إن اللَّه جبر العباد، أراد بذلك إثبات القدر، فوضع أحمد بن علي كتابًا يحتجّ فيه، فأدخلته على أبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأخبرته بالقصّة، فقال: ويضع كتابًا؟ وأنكر أبو عبد اللَّه عليهما جميعًا، على ابن رجاء حين قال: جبر العباد، وعلى القدري الذي قال: لم يجبر العباد، وأنكر على أحمد بن علي وضعه الكتاب، واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال: جبر العباد، فقلت لأبي عبد الله:

(١) محاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٥٣٢).

(٢) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٥٠).

فما الجواب في هذه المسألة؟ قال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨]»[١].

وقال نجم الدين أحمد بن حمدان الحنبلي (٦٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفعل العبد مختار ميسر في كسب الطاعة واكتساب المعصية، غير مكره ولا مجبر ولا مضطرّ، واللَّه الخالق ما كسبه العبد واكتسبه وفعله»[٢].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا ما يؤول إليه لفظ الجبر: «فإن لفظ الجبر يشعر أن اللَّه أجبر العبد على خلاف مراد العبد، كما تجبر المرأة على النكاح؛ وليس كذلك؛ بل العبد مختار يفعل باختياره ومشيئته ورضاه ومحبته، ليس مجبورًا عديم الإرادة، واللَّه خالق هذا كلّه»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «فإن المشهور إطلاق لفظ الجبر والإجبار على ما يفعل بدون إرادة المجبور، بل مع كراهته، كما يجبر الأب ابنته على النكاح، وهذا المعنى منتفٍ في حقّ اللَّه تعالى، فإنه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره، بل هو الذي جعله مريدًا مختارًا وهذا لا يقدر عليه أحد إلا اللَّه. ولهذا قال من قال من السلف: اللَّه أعظم وأجل من أن يجبر، إنما يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارًا، واللَّه تعالى يجعل العبد مختارًا، فلا يحتاج إلى إجباره»[٤].

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٥٥٢).

(٢) نهاية المبتدئين في أصول الدين لابن حمدان (ص٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣١-٣٣٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٣/ ١٤٥).

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضّحًا أن أفعال العباد تحصل بتسيير اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لها، دون أن تكون أفعالًا له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: «**فإن اللَّه سبحانه ما سوّى بين حركة المختار وحركة من حرك قسرًا بغير إرادة منه، ولا سوى بين حركات الأشجار وحركات بني آدم، ولا جعل اللَّه سبحانه أفعال عباده وطاعتهم ومعاصيهم أفعالًا له، بل نسبها إليهم حقيقة، وأخبر: أنه هو الذي جعلهم فاعلين، كما قال تعالى:** ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، **وقال:** ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ﴾ [القصص: ٤١]، **وقال سادات العارفين به:** ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، **وقال إبراهيم خليله:** ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، **فهو الذي جعل العبد كذلك، والعبد هو الذي صلى وصام وأسلم، وهو الفاعل حقيقة، بجعل اللَّه له فاعلًا، وهو السائر بتسيير اللَّه له، كما قال تعالى:** ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۖ﴾ [يونس: ٢٢]، **فهذا فعله، والسير فعلهم، والإقامة فعله، والقيام فعلهم، والإنطاق فعله، والنطق فعلهم**»[(١)].

وقال عبد الرحمن ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولا يتمّ توحيد الربوبية حتى يعتقد العبد أن جميع أفعال العباد مخلوقة للَّه تعالى، وأن مشيئتهم تابعة لمشيئة اللَّه، وأن لهم قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم، وهي متعلّقة بالمدح والذم والأمر والنهي والثواب والعقاب، وأنه لا يتنافى الأمران: إثبات مشيئة اللَّه العامة الشاملة للذوات والأفعال والصفات،**

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤٠١).

وإثبات قدرة العبد على أفعاله وأقواله»[١].

وقال أيضًا في معنى حديث: «اعملوا فكلّ ميّسر لما خلق له»: «وتوضيح ذلك: أن العبد إذا صلى وصام وعمل الخير، أو عمل شيئًا من المعاصي، كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح وذلك العمل السيئ، وفعله المذكور بلا ريب واقع باختياره، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنه لو شاء لم يفعل، وكما أن هذا هو الواقع، فهو الذي نصّ اللَّه عليه في كتابه ونصّ عليه رسوله ﷺ، حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وأخبر أنهم الفاعلون لها، وأنهم محمودون عليها إن كانت صالحة ومثابون عليها، ومذمومون إن كانت سيئة ومعاقبون عليها. فقد تبين بهذا واتضح أنها واقعة منهم وباختيارهم، وأنهم إن شاءوا فعلوا، وإن شاءوا تركوا، وأن هذا الأمر ثابت عقلًا وحسًّا وشرعًا ومشاهدة، ومع ذلك فإذا أردت أن تعرف أنها كذلك واقعة منهم واعترض معترض وقال: كيف تكون داخلة في القدر؟ وكيف تشملها المشيئة؟ فيقال: بأيّ شيء وقعت هذه الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرّها، فهي بقدرتهم وإرادتهم، وهذا يعترف به كل أحد، ويقال أيضًا: إن اللَّه خلق قدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم، والجواب كذلك يعترف به كل أحد، وأن اللَّه هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم، وهو الذي خلق ما به تقع الأفعال، كما أنه الخالق للأفعال، وهذا هو الذي يحل الإشكال، ويتمكّن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار،

---

(١) الفتاوى السعدية (ص ١٢).

ومع ذلك فهو تعالى أمد المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوعة، وصرف عنهم الموانع، كما قال ﷺ: «أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة»، وكذلك خذل الفاسقين ووكلهم إلى أنفسهم ولم يعنهم؛ لأنهم لم يؤمنوا به، ولم يتوكلوا عليه، فولاهم ما تولوه لأنفسهم»[1].

■ المطلب السادس: الهداية والضلال.

إن مذهب أهل السُّنة والجماعة في مسألة الهداية والضلال هو أن اللَّه تعالى قدَّر لكل أحد سعادته وشقاوته، فيهدي من يشاء تفضّلًا منه سبحانه، ويضلّ من يشاء عدلًا منه سبحانه؛ وأن الهداية بتقدير من اللَّه، وأنها محض فضل من اللَّه تعالى، وأن الضلال بتقدير اللَّه ﷻ، وأنه محض حكمة اللَّه وعدله، قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٣]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [المدثر: ٣١].

وقد بين أهل العلم أن الهداية الواردة في الشرع على أربع مراتب:

أولها: الهدى العام: وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها، وهذا أعم مراتبه، قال سبحانه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢ - ٣]، وقال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ

---

(١) التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة (ص ١٠٠).

هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، فإعطاء الخلق: إيجاده في الخارج، والهداية: التعليم والدلالة على سبيل بقائه وما يحفظه ويقيمه.

المرتبة الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده: وهذا خاص بالمكلفين، وهذه الهداية هي التي أثبتها اللَّه ﷻ لرسوله ﷺ حيث قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، وأثبتها -جل وعلا- للدعاة الى الخير عمومًا من الأنبياء والعلماء وغيرهم، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى.

المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء، وهي هداية التوفيق ومشيئة اللَّه لعبده الهداية، وخلقه دواعي الهدى، وإرادته، والقدرة عليه للعبد، وخلق المشيئة المستلزمة للفعل: وهذه الهداية لا يقدر عليها إلا اللَّه ﷻ، وهذه المرتبة أخصّ من التي قبلها، وهي التي ضلّ جهال القدرية بإنكارها، وقابلتهم الجبرية بإنكار الأسباب والقوى، وإنكار فعل العبد وقدرته وأن يكون له تأثير في الفعل البتة؛ وكلاهما ضالّ عن الحقّ في قوله، وهذه المرتبة تستلزم أمرين: أحدهما: فعل الرب تعالى، وهو الهدى. والثاني: فعل العبد، وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه، فهو الهادي، والعبد المهتدي. قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ

مُّبَيِّنَٰتٍۚ وَٱللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النور: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: ٨]

وهذه الهداية خاصة بالله ﷻ، ومنفية عن سواه، ولذا قال الله ﷻ لرسوله ﷺ: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّۖ﴾ [النحل: ٣٧]. وهذا صريح في أن هذا الهدى ليس له ﷺ، ولو حرص عليه، ولا إلى أحد غير الله ﷻ، وأن الله سبحانه إذا أضل عبدًا لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته، كما قال تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]

وأمر سبحانه عباده كلهم أن يسألوه هدايتهم الصراط المستقيم كل يوم وليلة في الصلوات الخمس، وذلك يتضمن الهداية إلى الصراط، والهداية فيه.

المرتبة الرابعة: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنة والنار: قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢ - ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٤ - ٦]، فهذه هداية بعد قتلهم، فقيل المعنى: سيهديهم إلى طريق الجنة، ويصلح حالهم في الآخرة، بإرضاء خصومهم، وقبول أعمالهم[١].

---

(١) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (ص ٨٠- ٨٥).

فهذه أربع مراتب للهداية، والمقصود بالكلام هنا هو المرتبة الثالثة، التي أنكرها أهل البدع من القدرية، وقد جاءت تقريرات علماء المذاهب الأربعة وكلامهم في تقرير أن الهداية والضلال بيد اللَّه ﷻ، فمن شاء هداه فضلًا، ومن شاء أضلّه عدلًا، ولا يظلم اللَّه ﷻ الناس شيئًا، وجاء كلامهم فيه على النحو التالي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللَّه تعالى يهدي من يشاء فضلًا منه، ويُضل من يشاء عدلًا منه، وإضلاله خذلانه، وتفسير الخذلان أن لا يوفّق العبدَ إلى ما يرضاه، وهو عدل منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»[١].

وأكّد ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته حيث قال: **«يهدي من يشاء ويعصِم ويُعافي فضلًا، ويضلّ من يشاء ويخذل ويبتلي عدلًا، وكلهم يتقلّبون في مشيئته بين فضله وعدله»**[٢].

وبيّن ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرح قول الطحاوي السابق فساد قول المعتزلة مع إبطال أصلهم في المسألة، وبسَط الأدلة عليه، وفي ذلك قال: **«قالت المعتزلة: الهدى من اللَّه بيان طريق الصواب، والإضلال تسمية العبد ضالًا، وحكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه، وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم.**

---

(١) الفقه الأبسط بشرح الدكتور محمد الخميس (ص ٦٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٢).

والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، ولو كان الهدى بيان الطريق لَما صحّ هذا النفي عن نبيّه ﷺ؛ لأنه ﷺ بيّن الطريق لمن أحبّ وأبغض.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، و﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]، ولو كان الهدى من اللَّه البيان -وهو عام في كل نفس- لَما صحّ التقييد بالمشيئة[1]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧]، وقوله ﷻ: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]»[2].

وعقد أبو المعين النسفي (٥٠٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فصلًا بعنوان: «فصل في الهدى والإضلال وثبوت خلق الأفعال» وذكر فيه أنّ «الهدى خلق فعل الاهتداء، والإضلال خلق فعل الإضلال، وهو المعنيُّ من قولنا: [يضلّ اللَّه من يشاء ويهدي من يشاء] دون هدى بيان الطريق؛ فإن ذلك ثابت على العموم»[3].

ومما نبّه عليه علماء الحنفية عند تقرير هذه المسألة: معرفة أنواع الهداية في نصوص الشرع؛ لأن جهل ذلك يوقع العبد في الزلل والضلال، كما هو حال من جهل ذلك من المعتزلة ومن وافقهم، فذكروا أنّ الهداية في نصوص الشرع نوعان:

---

(١) يقصد بذلك أن هداية الدلالة والإرشاد ثابتة لجميع الناس مؤمنهم وكافرهم، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٣٧ - ١٣٨).

(٣) كتاب التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي (ص ٣٣٧).

النوع الأول: هداية التوفيق، وهي من خصائص الربّ سبحانه لا يشاركه فيها أحد، وهي التي نفاها اللّٰه تعالى عن الخلق، كما في مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، ونظائرها من الآيات التي تقدم ذكر بعضها.

النوع الثاني: هداية الدلالة والإرشاد، وهي ثابتة للمخلوق، كما في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ونظائرها من الآيات[١].

فمن خلط بينهما أو أنكر نوعًا منهما وقع فيما وقع فيه المعتزلة الذين لم يقدروا اللّٰه حقّ قدره.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يضل من يشاء فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره»[٢].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن قول أهل السُّنة: أن المقادير كلها... من اللّٰه عَزَّ وَجَلَّ، قال -تبارك وتعالى- وهو أصدق القائلين: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، **وقال**: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]»[٣].

---

(١) انظر لمعرفة ذلك: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٧٢، وشرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٣٠٩، وروح المعاني للألوسي ٢٠/ ٩٦.

(٢) متن رسالة القيرواني (ص ٦).

(٣) أصول السنة لابن أبي زمنين (ص١٩٧).

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لا مضل لمن هداه، ولا هادي لمن أضله، كما أخبر عن نفسه في قوله: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وقال: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ * وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾ [الزمر: ٣٦-٣٧]، وقال: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقال: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، عن الإيمان بها بالخذلان المانع منه، وقال مخبرًا عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ الآية [المائدة: ٤١]، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] الآية، وقال مخبرًا عن نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود: ٣٤]؛ أي: يضلّكم. وقال: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣]، في آي كثيرة، فهو جَلَّ جَلَالُهُ موفق أهل محبته وولايته لطاعته، وخاذل أهل معصيته، وذلك كله عدل من تدبيره وحكمته، وكذا ما يبتليهم به ويقضيه عليهم من... ضلال وهداية، هو عدل منه في جميعهم: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]،

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، **وقال:** ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]، **وقال:** ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، **فجعل -تبارك وتعالى- الدعاء عمومًا، والهداية خصوصًا... ومعنى قوله:** ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، **إن قومًا من ثمود آمنوا ثم ارتدوا، (فاستحبوا العمى على الهدى)؛ أي: اختاروا الكفر على الإيمان»**[١].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«الهدى هديان: هدى دلالة، وهو الذي تقدر عليه الرسل وأتباعهم، قال الله تعالى:** ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، **وقال:** ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، **فأثبت لهم الهدى الذي معناه الدلالة والدعوة والتنبيه، وتفرد هو سبحانه بالهدى الذي معناه التأييد والتوفيق، فقال لنبيه** ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦]، **فالهدى على هذا يجيء بمعنى خلق الإيمان في القلب، ومنه قوله تعالى:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، **وقوله:** ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨]، **والهدى: الاهتداء، ومعناه راجع إلى معنى الإرشاد كيفما تصرفت»**[٢].

---

(١) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص ١٤٧-١٤٩).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ١٦٠).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة الهداية والإضلال: «إن اللَّه تعالى ذِكْرُه وفّق أهل الإيمان للإيمان، وأهل الطاعة للطاعة، وخذل أهل الكفر والمعاصي، فكفروا بربهم، وعصوا أمره، قالوا: فالطاعة والمعصية من العباد بسبب من اللَّه تعالى ذكره، وهو توفيقه للمؤمنين، وباختيارٍ من العبد له»(١).

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اعتقاد أهل السُّنة والجماعة: «ويقولون: إنه لا خالق على الحقيقة إلا اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، وأن أكساب العباد كلها مخلوقة للَّه، وأن اللَّه يهدي من يشاء ويضل من يشاء، لا حجة لمن أضله اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ولا عذر، كما قاله اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠] . . .»(٢).

وقال يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى الهدى: «فمنه ما ورد والمراد به التأييد والتوفيق، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]؛ أي: ليس عليك توفيقهم وتأييدهم، ولكن اللَّه يؤيد ويوفّق لذلك من يشاء، فعلّقه على من يشاء، فدل على أنه على غير عمل سبق منهم.

ومنه ما ورد والمراد به الدعاء والدلالة، وهو المراد بقوله: ﴿وَإِنَّكَ

---

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص١٧٠).

(٢) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي (ص ٦٠).

لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ أي: لتدعو... فالدعوة من اللَّه على ألسنة الرسل، والبيان والدلالة عامة لجميع الخلق، ولم يجعل اللَّه إلى الرسل إلا ذلك، ولا أقدرهم ولا أمرهم إلا بذلك، وأما الهداية الذي هو التأييد والتسديد والتوفيق وتنوير القلوب فاللَّه تعالى يختصّ به من يشاء من عباده، ولم يجعل إلى الرسل منه شيئًا، وهو المراد بإخباره تعالى عن نبيه محمد ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦]»[1].

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما الهدى فقد جاء على وجوه:

أحدها: الدلالة والبيان، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨]، وهذا إنما يصح لو كان الهدى عبارة عن البيان...

وثانيها: قالوا في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ أي: لتدعو، وقوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]؛ أي: داع يدعوهم إلى ضلال أو هدى.

وثالثها: التوفيق من اللَّه بالألطاف المشروطة بالإيمان يؤتيها المؤمنين جزاء على إيمانهم، ومعونة عليه وعلى الازدياد من طاعته، فهذا ثواب لهم، وبإزائه ضده للكافرين، وهو أن يسلبهم ذلك، فيكون مع أنه تعالى ما هداهم يكون قد أضلهم، والدليل على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]...

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ٢٨٧).

ورابعها: الهدى إلى طريق الجنة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥]... وقال: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [محمد: ٤-٦]، والهداية بعد القتل لا تكون إلا إلى الجنة ...»[١].

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]: «إنه تعالى قال في هذه الآية: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، وقال في آية أخرى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ولا تنافي بينهما، فإن الذي أثبته وأضافه إليه: الدعوة والبيان، والذي نفى عنه: هداية التوفيق وشرح الصدر، وهو نور يقذف في القلب، فيحيا به القلب، كما قال سبحانه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أحمد بن محمد أبو الحارث الصائغ: «سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسُئل عن القدر، قيل له: إنهم يقولون: إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لا يضلّ أحدًا، هو أعدل من أن يضلّ أحدًا ثم يعذّبه على ذلك، فقال: أليس قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: ٣١]، فاللَّه عَزَّ وَجَلَّ قدّر الطاعة والمعاصي، وقدّر الخير والشر، ومن كُتب سعيدًا فهو سعيد، ومن كُتب شقيًّا فهو شقي»[٣].

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٢/ ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢٥/ ٥)، وانظر: السراج المنير للخطيب الشربيني (٣/ ١٠٨).

(٣) السنة للخلال (٣/ ٥٣٧-٥٣٨).

وسُئل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن الباري سبحانه هل يضلّ ويهدي؟ فأجاب: «إنّ كلّ ما في الوجود فهو مخلوق له، خلقه بمشيئته وقدرته، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو الذي يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل، ويغني ويفقر، ويضل ويهدي، ويسعد ويشقي، ويولي الملك من يشاء، وينزعه ممن يشاء، ويشرح صدر من يشاء للإسلام، ويجعل صدر من يشاء ضيقًا كأنما يصعد في السماء، وهو يقلّب القلوب؛ ما من قلب من قلوب العباد إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن، إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه، وهو الذي حبب إلى المؤمنين الإيمان، وزينه في قلوبهم، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، أولئك هم الراشدون»[١].

ونقل رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق أهل السُّنة على أن الهدى والضلال بيد اللَّه تعالى وحده فقال: «وأهل السُّنة متّفقون على أن غير اللَّه لا يقدر على جعل الهدى أو الضلال في قلب أحد»[٢].

وقال سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (٧٧٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: ﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤] تمسّك أهل السُّنَّة بهذه الآية على أنَّ الهداية والضلال من اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جل ذكره»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٧٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٧٩).

(٣) اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٣٣٧).

وقال عبد الرحمن السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٣]: «أي: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ لجمع الناس على الهدى، وجعلهم ﴿أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [النحل: ٩٣]، ولكنّه تعالى المنفرد بالهداية والإضلال، وهدايته وإضلاله من أفعاله التابعة لعلمه وحكمته، يعطي الهداية من يستحقها فضلًا، ويمنعها من لا يستحقّها عدلًا»(١).

وقال محمد بن صالح العثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى الهداية الواردة في قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]: «والهداية التي نفاها اللَّه عن رسوله ﷺ هداية التوفيق، والتي أثبتها له هداية الدلالة والإرشاد؛ ولهذا أتت مطلقة لبيان أن الذي بيده هو هداية الدلالة فقط، لا أن يجعله مهتديًا، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فلم يخصّص سبحانه فلانًا وفلانًا؛ ليبيّن أنّ المراد أنك تهدي هداية دلالة، فأنت تفتح الطريق أمام الناس فقط، وتبين لهم وترشدهم، أما إدخال الناس في الهداية فهذا أمر ليس إلى الرسول ﷺ، إنما هو مما تفرد اللَّه به سبحانه؛ فنحن علينا أن نبين وندعو، وأما هداية التوفيق «أي: أن الإنسان يهدي» فهذا إلى اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا هو الجمع بين الآيتين»(٢).

---

(١) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص ٤٤٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٣٤٨).

■ **المطلب السابع: إثبات الحكمة والتعليل:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن أفعال اللَّه وأوامره صادرة عن حكمته سبحانه؛ لأنه عز وجل حكيم في أفعاله وخلقه وأوامره وشرعه، ولكن ليس للخلق أن يقفوا على جميع تلك الحكم؛ لأن من الحِكم ما حجبها اللَّه عنا لحكمةٍ يعلمها سبحانه.

وعلى العبد أن يعلم أن حكمة اللَّه سبحانه في غاية الكمال الذي لا يتصور زيادة عليها، بل كل ما أمكن من الكمال الذي لا نقص فيه فهو واجب للرب تعالى، وقد يعلم بعض العباد بعض حكمته، وقد يخفى عليهم منها ما يخفى، فالناس يتفاضلون في العلم بحكمته ورحمته وعدله سبحانه[1].

وفي تقريرات علماء المذاهب الأربعة ما يجلّي هذه المسألة ويوضّحها، كما سيأتي:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله: «وتفصيل حكمة اللَّه عز وجل في خلقه وأمره يعجز عن معرفته عقول البشر، والقدرية في التعليل على طريقة فاسدة: مثّلوا اللَّه فيها بخلقه، ولم يثبتوا حكمة تعود إليه»[2].

وقال رحمه الله في جواب سؤال القائل: ما الحكمة في أن يريد اللَّه أمرًا ولكنّه لا يرضاه ولا يحبّه، كالكفر والمعاصي وإبليس منشأ الشرور؟

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤/ ١٤٤-١٤٥).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٣٠).

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: «أن المراد نوعان: مرادٌ لنفسه، ومراد لغيره.

فالمراد لنفسه مطلوب محبوب لذاته، وما فيه من الخير فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره قد لا يكون مقصودًا لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مرادٌ له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع في الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان؛ لاختلاف متعلَّقهما، وهذا كالدواء الكريه إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه، بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية، فهو سبحانه يكره الشيء ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سببًا إلى أمر هو أحب إليه»[1].

ثم بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن في خلق إبليس من الحِكم العظيمة ما تعجز عن عدّها العقول، وأنّ خلقه سبب لوجود كثير مما يحبه اللَّه ويرضاه، كظهور قدرته للعباد على خلق المتضادات المتقابلات، وكظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهار، والمنتقم، والشديد العقاب، وذو البطش... فإن هذه الأسماء والأفعال كمالٌ، فلا بدّ من وجود متعلّقها، ولو كان الجنّ والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٤٠).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الحِكم في خلق إبليس: «ظهور آثار أسماء اللَّه المتضمنة لحلمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبيده، فلو لا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد.

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله في غير منزله التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته، فهو أعلم حيث يجعل رسالته، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك.

ومنها: حصول العبودية المتنوّعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه، ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة للَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى، وإيثار محاب اللَّه تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة باللَّه أن يجيره من عدوه، ويعصمه من كيده وأذاه، إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها»[1].

وقال أبو السعود العمادي (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]: «أي: مبالغًا في العلم والحكمة،

(١) المصدر السابق (١/ ٣٤٠-٣٤٢) باختصار.

فيبني أحكامه وأفعاله على أساس الحكمة والمصلحة»(١).

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ «أي: مبالغًا في العلم والحكمة، فيعلم الأشياء من المصالح والمفاسد، فلا يأمرك إلا بما فيه مصلحة، ولا ينهاك إلا عما فيه مفسدة، ولا يحكم إلا بما تقتضيه الحكمة البالغة»(٢).

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال الشاطبي (٧٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قيل: وضع الشرائع، إما أن يكون عبثًا، أو لحكمة، فالأول باطل باتفاق، وقد قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]»(٣).

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، والمعنى: إنكار أن يكون خلقهم بغير حكمة، وهذا إثبات أن البعث واقع لأجل الجزاء على الأعمال، بأن الجزاء مقتضى الحكمة التي لا يخلو عنها فعل أحكم الحكماء، فيكون في معنى قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]،

---

(١) إرشاد العقل السليم (٢/ ١٥٦).

(٢) روح المعاني (٢١/ ١٤٣).

(٣) الموافقات (٢/ ٢٩٣- ٢٩٤).

وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنا وإن لم نطّلع على مقادير حِكَم اللَّه تعالى من خلق الخلائق، لكنا نعلم أن الحكمة من خلقهم ليست مجرد أن يعبدوه؛ لأن حكم اللَّه تعالى من أفعاله كثيرة لا يحيط بها، وذكر بعضها كما هنا مما يقتضي عدم وجود حكمة أخرى، ألا ترى أن اللَّه ذكر حِكَمًا للخلق غير هذه؟ كقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] بله ما ذكره من حكمة خلق بعض الإنس والجن، كقوله في خلق عيسى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ﴾ [مريم: ٢١]»(٢).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلة: وهي الجامع بين الفرع والأصل، وهو الوصف المشتمل على الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، فتعريف المؤلف لها: «بأنها مجرد علامة» لا يخلو من نظر، وقد تبع فيه غيره، وهو مبني على قول المتكلمين إن الأحكام الشرعية لا تعلل بالأغراض، قائلين: إن الفعل من أجل غاية معينة يتكمّل صاحبه بوجود تلك الغاية، واللَّه -جل وعلا- منزه عن ذلك؛ لأنه غني لذاته الغنى المطلق، والتحقيق: أن اللَّه يشرع الأحكام من أجل حكم باهرة، ومصالح عظيمة، ولكن المصلحة في جميع ذلك راجعة إلى المخلوقين الذين هم في غاية الفقر والحاجة إلى ما يشرعه لهم خالقهم من الحكم والمصالح، وهو -جل وعلا- غني لذاته الغنى المطلق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ

---

(١) التحرير والتنوير (٢٧/ ٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢٧/ ٤٥).

عن كل ما لا يليق بجلاله وكماله»(١).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر علماء الشافعية مذهب أهل السُّنة والجماعة في إثبات الحكمة والتعليل في أفعال اللَّه وأوامره، وأن ذلك كله لا يخلو عن علل وحِكَم ترجع إلى الخالق ﷻ أو المخلوق، ولكن العباد قد يعرفون تلك العلل والحكم، وقد لا يعرفون.

وقد ذكر **الطبري** (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن اللَّه تعالى نفى الظلم عن نفسه؛ لأن ذلك ينافي حكمته، وجميع أموره لا يخلو من حكمة، حيث قال في تفسير قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]: **«وليس اللَّه يا محمد- بتسويد وجوه هؤلاء، وإذاقتهم العذاب العظيم، وتبييض وجوه هؤلاء، وتنعيمه إياهم في جنته - طالبًا وضع شيء مما فعل من ذلك في غير موضعه الذي هو موضعه، إعلامًا بذلك عباده أنه لن يصلح في حكمته بخلقه غير ما وعد أهل طاعته والإيمان به، وغير ما أوعد أهل معصيته والكفر به، وإنذارًا منه هؤلاء، وتبشيرًا منه هؤلاء»**(٢).

ونقل **سيف الدين الآمدي** (٦٣١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع الأئمة على أن أوامر اللَّه تعالى وأحكامه لا تخلو عن حِكَم يريدها هو، حيث قال: **«أما الإجماع: فهو أن أئمة الفقه مجمعة على أن أحكام اللَّه تعالى**

---

(١) مذكرة أصول الفقه للشيخ الشنقيطي (ص. ٢٥٦).
(٢) جامع البيان للطبري (٧/ ٩٨).

لا تخلو عن حكمة ومقصود»[١].

وقال المقريزي الشافعي (٨٤٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يبيّن أصناف الناس في مسألة الحكمة والتعليل، : «**الصنف الأول: نفاة الحكم والتعليل**، الذين يردون الأمر إلى محض المشيئة وصرف الإرادة، فهؤلاء عندهم القيام بها ليس إلا لمجرد الأمر، من غير أن يكون سببًا لسعادة في معاش ولا معاد، ولا سببًا لنجاة، وإنما القيام بها لمجرد الأمر ومحض المشيئة، كما قالوا في الخلق: لم يخلق لغاية ولا لعلة هي المقصودة به، ولا لحكمة تعود إليه منه، وليس في المخلوق أسباب تكون مقتضيات لمسبباتها، وليس في النار سبب للإحراق، ولا في الماء قوة الإغراق ولا التبريد، وهكذا الأمر عندهم سواء، لا فرق بين الخلق والأمر، لا فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، ولكن المشيئة اقتضت أمره بهذا ونهيه عن هذا، من غير أن يقوم بالمأمور صفة تقتضي حسنه، ولا بالمنهى عنه صفة تقتضى قبحه، ولهذا الأصل لوازم فاسدة وفروع كثيرة، وهؤلاء غالبهم لا يجد حلاوة العبادة ولا لذتها ولا يتنعمون بها؛ ولهذا يسمون الصلاة والصيام والزكاة والحج والتوحيد والإخلاص ونحو ذلك: تكاليف؛ أي: كلّفوا بها، ولو سمى مدّعي محبة ملك من الملوك أو غيره ما يأمر به تكليفًا لم يعد محبًّا له. وأول من صدرت عنه هذه المقالة: الجعد بن درهم.

الصنف الثاني: القدرية النفاة الذين يثبتون نوعًا من الحكمة والتعليل لا يقوم بالرب ولا يرجع إليه، بل يرجع لمحض مصلحة

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٨٥).

المخلوق ومنفعته، فعندهم أن العبادات شرعت أثمانًا لما يناله العباد من الثواب والنعيم، وأنها بمنزلة استيفاء الأجير أجره، قالوا: ولهذا يجعلها ﷻ عوضًا كقوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]. . . .

وهاتان الطائفتان متقابلتان، فالجبرية لم تجعل للأعمال ارتباطًا بالجزاء البتة، وجوزت أن يعذّب اللَّه من أفنى عمره في الطاعة، وينعّم من أفنى عمره في مخالفته، وكلاهما سواء بالنسبة إليه، والكل راجع إلى محض المشيئة. والقدرية أوجبت عليه ﷻ رعاية المصالح، وجعلت ذلك كله بمحض الأعمال، وأن وصول الثواب إلى العبد بدون عمله فيه تنقيص باحتمال منة الصدقة عليه بلا ثمن، فجعلوا تفضله ﷻ على عبده بمنزلة صدقة العبد على العبد، وأن إعطاء ما يعطيه أجرة على عمله أحب إلى العبد من أن يعطيه فضلًا منه بلا عمل، ولم يجعلوا للأعمال تأثيرًا في الجزاء البتة.

والطائفتان منحرفتان عن الصراط المستقيم، وهو أن الأعمال أسباب إلى الثواب، والأعمال الصالحات من توفيق اللَّه وفضله، وليست قدرًا لجزائه وثوابه، بل غايتها إذا وقعت على أكمل الوجوه أن تكون شكرًا على أحد الأجزاء القليلة من نعمه ﷻ، فلو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكان رحمته لهم خيرًا من أعمالهم. . .

الصنف الثالث: الذين زعموا أن فائدة العبادة رياضة النفوس واستعدادها لفيض العلوم والمعارف عليها، وخروج قواها من قوى

النفس السبعية والبهيمية، فلو عطلت العبادة لالتحقت بنفوس السباع والبهائم، فالعبادة تخرجها إلى مشابهة العقول، فتصير قابلة لانتقاش صور المعارف فيها. وهذا يقوله طائفتان:

أحدهما: من يقرب إلى الإسلام والشرائع من الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وعدم الفاعل المختار.

والطائفة الثانية: من تفلسف من صوفية الإسلام، وتقرّب إلى الفلاسفة، فإنهم يزعمون أن العبادات رياضات لاستعداد النفوس للمعارف العقلية ومخالفة العوائد...

الصنف الرابع: هم القائلون بالجمع بين الخلق والأمر والقدر والسبب، فعندهم أن سر العبادة وغايتها مبنيٌّ على معرفة حقيقة الإلهية، ومعنى كونه ﷻ إلهًا، وأن العبادة موجب الإلهية وأثرها ومقتضاها، وارتباطها كارتباط متعلق الصفات بالصفات، وكارتباط المعلوم بالعلم، والمقدور بالقدرة، والأصوات بالسمع، والإحسان بالرحمة، والإعطاء بالجود. فعندهم من قام بمعرفتها على نحو الذي فسرناها به لغةً وشرعًا مصدرًا وموردًا استقام له معرفة حكمة العبادات وغايتها به، وعلم أنها هي الغاية التي خلقت لها العباد، ولها أرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنة والنار. وقد صرّح ﷻ بذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ فالعبادة هي التي ما وجدت الخلائق كلها إلا لأجلها... وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢]؛ فأخبر اللَّه تعالى أنه خلق السماوات والأرض بالحق المتضمّن أمره ونهيه وثوابه وعقابه؛ فإذا كانت

السماوات والأرض إنما خلقت لهذا، وهو غاية الخلق، فكيف يقال إنه لا غاية له ولا حكمة مقصودة؟ أو إن ذلك بمجرد استئجار العمال حتى لا يتكدر عليهم الثواب بالمنة، أو لمجرد استعداد النفوس للمعارف العقلية، وارتياضها لمخالفة العوائد، وإذا تأمل اللبيب الفرق بين هذه الأقوال وبين ما دل عليه صريح الوحي علم أن اللَّه تعالى إنما خلق الخلق لعبادته الجامعة لكمال محبته مع الخضوع له والانقياد لأمره»(١).

وقال الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات الحكمة في أفعال اللَّه تعالى: «إنّ الحكيم لا يفعل فعلًا إلا لحكمة بالغةٍ وإن غفل عنها الغافلون، ولم يتّصل إلى معرفتها العاقلون»(٢).

وقال محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]: «إن مشيئة اللَّه تعالى وقضاءه وقدره لا تستلزم محبته ورضاه لكل ما شاءه وقدّره، وهؤلاء المشركون - لما استدلوا بمشيئته على محبته ورضاه- كذبهم وأنكر عليهم، وأخبر أنه لا علم لهم بذلك، وأنهم خارصون مفترون. فإن محبة اللَّه للشيء ورضاه به، إنما يعلم بأمره به على لسان رسوله، لا بمجرّد خلقه. فإنه خلق إبليس وجنوده -وهم أعداؤه-، وهو سبحانه يبغضهم ويلعنهم، وهم خلقه، فهكذا في الأفعال، خلق خيرها وشرها، وهو يحب خيرها ويأمر به ويثيب عليه، ويبغض شرها

---

(١) تجريد التوحيد للمقريزي (ص ٥٧-٥٨)، ورسائل المقريزي (ص ١١٥- ١١٩) باختصار.

(٢) السراج المنير للخطيب الشربيني (٣/ ٤).

وينهى عنه ويعاقب عليه، وكلاهما خلقه، ولله الحكمة البالغة التامة في خلقه، وما يبغضه ويكرهه من الذوات والصفات والأفعال، كل صادر عن حكمته وعلمه، كما هو صادر عن قدرته ومشيئته»(١).

• رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

نقل ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتّفاق الأئمة على أن كل ما خلق اللَّه عَزَّوَجَلَّ فله فيه الحكمة البالغة، حيث يقول: «وأما السؤال: عن تعليل أفعال اللَّه، فالذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف: أن اللَّه تعالى يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيّنًا ما تتضمنه حكمة اللَّه تعالى: «وكل ما خلقه اللَّه فله فيه حكمة كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]. وهو سبحانه غني عن العالمين. «فالحكمة» تتضمن شيئين: أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها. والثاني: إلى عباده، هي نعمة عليهم، يفرحون بها ويلتذون بها؛ وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات. أما في «المأمورات» فإن الطاعة هو يحبها ويرضاها؛ ويفرح بتوبة التائب أعظم فرح يعرفه الناس؛ فهو يفرح أعظم مما يفرح الفاقد لزاده وراحلته في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس؛ كما أنه يغار أعظم من غيرة العباد؛ وغيرته أن يأتي العبد ما حرم عليه، فهو يغار إذا فعل العبد ما نهاه، ويفرح إذا تاب ورجع إلى ما أمره

(١) محاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٥٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧٧).

به، والطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة؛ وذلك مما يفرح به العبد المطيع؛ فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده، ففيها حكمة له ورحمة لعباده»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: «وقال الجمهور من أهل السُّنة وغيرهم: بل هو حكيم في خلقه وأمره، والحكمة ليست مطلق المشيئة؛ إذ لو كان كذلك لكان كلّ مريد حكيمًا، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة، بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة، والقول بإثبات هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط، بل هو قول جماهير طوائف المسلمين من أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم»[(٢)].

وقال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كمال الربّ تعالى وجلاله وحكمته وعدله ورحمته وقدرته وإحسانه وحمده ومجده وحقائق أسمائه الحسنى تمنع كون أفعاله صادرة منه لا لحكمة ولا لغاية مطلوبة، وجميع أسمائه الحسنى تنفي ذلك وتشهد ببطلانه... وهذا الوجود شاهد بحكمته وعنايته بخلقه أتم عناية، وما في مخلوقاته من الحكم والمصالح والمنافع والغايات المطلوبة والعواقب الحميدة أعظم من أن يحيط به وصف، أو يحصره عقل، ويكفي الإنسان فكره وخلقه وأعضاؤه ومنافعها وقواه وصفاته وهيأته، فإنه لو استنفد عمره لم يحط علمًا بجميع ما تضمنه خلقه

---

(١) المصدر السابق (٨/ ٣٥-٣٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٧٧).

من الحكم والمنافع على التفصيل...»[١].

وقال صالح الفوزان -حفظه اللَّه-: «اللَّه -جل وعلا- وصف نفسه بالحكمة، وأنه حكيم، والحكمة: وضع الشيء في موضعه، فالحكيم هو: الذي يضع الأشياء في مواضعها اللائقة بها، واللَّه -جل وعلا- وصف نفسه بالحكمة، وأنه حكيم، والحكيم: ذو الحكمة البالغة.

وكذلك المخلوقات كلها مبنية على الحكمة، ما خلق اللَّه شيئًا إلا لحكمة، ما خلق اللَّه شيئًا عبثًا، خلق السماوات لحكمة، وخلق الأرضين لحكمة، وخلق الجبال لحكمة، وخلق العوالم: الجن والإنس والبهائم والحشرات، كل شيء خلقه اللَّه لحكمة. وإذا تدبرت إتقان المخلوقات ونتائجها عرفت حكمة اللَّه -جل وعلا-، وأن خالقها حكيم ذو حكمة بالغة ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، واللَّه -جل وعلا- حكيم في خلقهن، وحكيم في أمره ونهيه وتشريعه، لا ينهى عن شيء إلا وفيه مضرة خالصة أو راجحة، ولا يأمر بشيء إلا وفيه مصلحة خالصة أو راجحة، ومن حكمته ﷻ: أنه يحاسب الخلائق، فيجازي المحسن بإحسانه، ويجازي المسيء بإساءته، ولا يترك الناس بدون جزاء، كل يعمل ثم لا يجازى، هذا يخالف الحكمة، ولهذا يقول -جل وعلا-: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]»[٢].

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص ٢٠٤).

(٢) شرح مسائل الجاهلية (ص ١٧٤).

■ **المطلب الثامن: حكم الاحتجاج بالقدر، وتوضيح حديث محاجة آدم وموسى عليهما السلام:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة: أنه لا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعاصي والذنوب؛ لأن ذلك يؤدي إلى إبطال الشرع، ومن يحتج بالقدر على المعاصي فإنه يعارض الشرع ويرده بهذا الاحتجاج، وذلك أمر قد عابه اللَّه عز وجل على المشركين، وبين أن حجتهم في ذلك داحضة، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

كما بيّن أهل السُّنة معنى حديث أبي هريرة، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**احتج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما، فحج آدم موسى، قال موسى: أنت آدم الذي خلقك اللَّه بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض، فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك اللَّه برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقرّبك نجيًّا، فبكم وجدت اللَّه كتب التوراة قبل أن أُخلَق؟ قال موسى: بأربعين عامًا، قال آدم: فهل وجدت فيها: (وعصى آدم ربه فغوى)؟ قال: نعم، قال: أفتلومني على أن عملت عملًا**

كتبه اللَّه علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟» قال رسول اللَّه ﷺ: «فحجّ آدم موسى»(١)

وأجابوا عنه بعدة أجوبة كلها تبطل الاحتجاج بالقدر على المعاصي، وإليك كلام علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه تعالى- في هذا:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

ذكر ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرد على من قد يحتج بالقدر على الكفر والمعاصي بنحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فقال: «**إن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد اللَّه عليهم ذلك، أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة اللَّه دليل على أمره به، وأنه أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر**»(٢).

---

(١) صحيح مسلم برقم (٢٦٥٢)، وأخرجه البخاري مختصرًا برقم (٣٤٠٩).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٠).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن محاجة آدم وموسى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ: «فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ بالقدر؟ إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه اللَّه عليّ قبل أن أُخلق بأربعين عامًا؟ وشهد النبي ﷺ أنّ آدم حجّ موسى؛ أي: غلب عليه بالحجة؟

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة؛ لصحته عن رسول اللَّه ﷺ، ولا نتلقاه بالردّ والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلومه على ذنب قد تاب منه وتاب اللَّه عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللّوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتجّ آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة، فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعائب، وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث. فما قُدّر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضا باللَّه ربًا، وأمّا الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب، ويصبر على المصائب، قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [غافر: ٥٥]»[١].

فتلخّص من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الاحتجاج بالقدر إذا كان على المعائب والمعاصي فإنه لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الشرع، وأما إذا كان

(١) المصدر السابق (١/ ١٤٥) وما بعدها.

الاحتجاج على المصائب فإنه يجوز، وعليه تحمل محاجة آدم وموسى عليهما السلام.

وقال الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رحمه الله في بيان عدم جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي: «**ومما ذكرنا؛ أن العبد له قدرة وإرادة، يُبطل احتجاج كثير من الفساق بالقضاء والقدر لفسقهم**»[١].

وأكد ذلك الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رحمه الله حيث قال: «**لا يجوز للعاصي حال ارتكاب المعصية أن يعتذر بالقضاء والقدر والمشيئة، وإن كان حقًّا في نفس الأمر، ولهذا ذم اللَّه سبحانه الكفار بقوله**: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]»[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله في سياق كلامه على حديث محاجة آدم وموسى عليهما السلام: «**وأما قوله: «أفتلومني على أمر قد قدر علي؟» فهذا عندي مخصوص به آدم؛ لأن ذلك إنما كان منه ومن موسى عليهما السلام بعد أن تيب على آدم، وبعد أن تلقى من ربه كلمات تاب بها عليه، فحسن منه أن يقول ذلك لموسى؛ لأنه قد كان تيب عليه من ذلك الذنب، وهذا غير جائز أن يقوله اليوم أحد إذا أتى ما نهاه اللَّه عنه، ويحتجّ بمثل هذا، فيقول:**

(١) المسايرة (٢/ ١٥).

(٢) شرح كتاب ألفاظ الكفر للقاري (ص ٢١٨).

أتلومني على أن قتلت أو زنيت أو سرقت؟ وذلك قد سبق في علم اللَّه وقدره علي قبل أن أخلق، هذا ما لا يسوغ لأحد أن يقوله، وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما يستحق الذم عليه فلا بأس بذمه، ولا حرج في لومه، ومن أتى ما يحمد له فلا بأس بمدحه عليه وحمده. وقد حكى مالك، عن يحيى بن سعيد معنى ما ذكرنا، أن ذلك إنما كان من آدم عليه السلام بعد أن تيب عليه، ذكره ابن وهب عن مالك، وهذا صحيح؛ لأن روحه لم يجتمع بروح موسى، ولم يلتقيا -واللَّه أعلم- إلا بعد الوفاة، وبعد رفع أرواحهما في عليين، فكان التقاؤهما كنحو التقاء نبينا ﷺ بمن لقيه في المعراج من الأنبياء على ما جاء في الأثر الصحيح، وإن كان ذلك عندي لا يحتمل تكييفًا، وإنما فيه التسليم؛ لأنا لم نؤت من جنس هذا العلم إلا قليلًا»[1].

وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رحمه الله عن سبب غلبة آدم لموسى: «ويحتمل أن غلبة أباه بالحجة لما علمه من التوراة من تقدير اللَّه تعالى ذلك بإرادته، وأن يكون له نسل في الأرض، وأنبياء، وسعداء، وأتقياء، وأن اللَّه تعالى قد شاء ذلك كله وأراده وقدره، فلم يكن منه بد، وهذا إنما كان بتقدير اللَّه إخراجه من الجنة وإرادته ذلك، ولو شاء اللَّه ألا يخرج من الجنة، ولا فعل سبب خروجه لم يكن من ذلك شيء، ولا بدّ من كونه، فلا بد من خروجه من الجنة، وسببه الموجب لذلك، فإذا كان موسى عليه السلام قد علم هذا من التوراة ففيم اللوم؟ وهذا هو سر القدر الذي أمرنا بالإمساك عنه، فهذا وجه في غلبة آدم بحجته

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٨/ ١٥-١٦).

موسى عليه السلام، وأيضًا: فإن اللوم على الذنب شرعي ليس للعقل فيه مجال، وإذا تاب اللَّه تعالى على آدم وغفر له، ورفع اللوم عنه، فمن لام فيه محجوج»[١].

قال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رحمه الله في تفسير قوله تعالى ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]: «وحاصل هذه الحجة: أنهم يحتجون على النبي ﷺ بأن ما هم عليه لو لم يكن برضا اللَّه تعالى لصرفهم عنه ولما يسره لهم، يقولون ذلك في معرض إفحام الرسول - عليه الصلاة والسلام-، وإبطال حكمه عليهم بالضلالة، وهذه شبهة أهل العقول العفنة، الذين لا يفرقون بين تصرف اللَّه تعالى بالخلق والتقدير وحفظ قوانين الوجود، وهو التصرف الذي نسميه نحن بالمشيئة وبالإرادة، وبين تصرفه بالأمر والنهي، وهو الذي نسميه بالرضا وبالمحبة، فالأول تصرف التكوين، والثاني تصرف التكليف، فهم يحسبون أن تمكنهم من وضع قواعد الشرك، ومن التحريم والتحليل، ما هو إلا بأن خلق اللَّه فيهم التمكن من ذلك، فيحسبون أنه حين لم يمسك عنان أفعالهم كان قد رضي بما فعلوه، وأنه لو كان لا يرضى به لما عجز عن سلب تمكنهم...

وسبب هذه الضلالة العارضة لأهل الضلال من الأمم، التي تلوح في عقول بعض عوام المسلمين في معاذيرهم للمعاصي والجرائم أن

---

(١) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٨/ ٦٧).

يقولوا: أمر اللَّه، أو مكتوب عند اللَّه، أو نحو ذلك، هو الجهل بأن حكمة اللَّه تعالى في وضع نظام هذا العالم اقتضت أن يجعل حجابًا بين تصرّفه تعالى في أحوال المخلوقات، وبين تصرفهم في أحوالهم بمقتضى إرادتهم، وذلك الحجاب هو ناموس ارتباط المسببات بأسبابها، وارتباط أحوال الموجودات في هذا العالم بعضها ببعض، ومنه ما يسمى بالكسب والاستطاعة... وذلك هو مورد التكليف الدال على ما يرضاه اللَّه وما لا يرضى به، وأن اللَّه وضع نظام هذا العالم بحكمة، فجعل قوامه هو تدبير الأشياء أمورها من ذواتها، بحسب قوى أودعها في الموجودات، لتسعى لما خلقت لأجله، وزاد الإنسان مزية بأن وضع له عقلًا يمكنه من تغيير أحواله على حسب احتياجه، ووضع له في عقله وسائل الاهتداء إلى الخير والشرّ، كما قيض له دعاة إلى الخير تنبهه إليه إن عرته غفلة، أو حجبته شهوة، فإن هو لم يرعو غيه، فقد خان بساط عقله بطيه.

وبهذا ظهر تخليط أهل الضلالة بين مشيئة العباد ومشيئة اللَّه، فلذلك رد اللَّه عليهم هنا قولهم: ﴿لو شاءَ اللَّه ما أشركنا ولا آباؤنا﴾؛ لأنهم جعلوا ما هو مشيئة لهم مشيئة للَّه تعالى... فهذه المشيئة التي اعتلوا بها مشيئة خفية، لا تتوصّل إلى الاطلاع على كنهها عقول البشر، فلذلك نعى اللَّه عليهم استنادهم إليها على جهلهم بكنهها، فقال: ﴿كذلك كذب الذين من قبلهم﴾، فشبه بتكذيبهم تكذيب المكذّبين الذين من قبلهم، فكنى بذلك عن كون مقصد المشركين من هذه الحجة تكذيب النبي ﷺ»[١]

---

(١) التحرير والتنوير (٨/ ١٤٨).

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ﴾ [الأنعام: ١٤٨]: «ومرادهم: أن اللَّه لما كان قادرًا على منعهم من الإشراك، ولم يمنعهم منه، أن ذلك دليل على رضاه بشركهم، ولذلك كذبهم هنا بقوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وكذبهم في الزخرف، بقوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]، وقال في الزمر: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَۖ﴾ [الزمر: ٧]»(١)

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد نقله محاجة آدم وموسى عليهما الصلاة والسلام: «وفي هذا دليل على تقدم علم اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بما يكون من أفعال العباد، وصدورها عن تقدير منه، وأنه ليس لأحد من الآدميين أن يلوم أحدًا على القدر المقدر الذي لا مدفع له إلا على وجه التحذير للوقوع في المعصية، ولم يكن قول موسى بعد خروج آدم من دار الدنيا في وقت يكون للتحذير فيه معنى، فصار بما عارضه به آدم محجوجًا بقضية المصطفى ﷺ، واللَّه أعلم»(٢).

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصة مجاجة آدم وموسى -عليهما الصلاة والسلام-: «وأما حكم الذي تنازعاه، فهما فيه على السواء،

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٥٤٤).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٣٥٦).

لا يقدر أحد أن يسقط الأصل الذي هو القدر، ولا أن يبطل الكسب الذي هو السبب، ومن فعل واحدًا منهما، خرج عن المقصد إلى أحد الطرفين إلى مذهب القدر، أو الجبر»(١).

وقرّر ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عدمَ جواز الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي والإشراك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥] فقال: «**مضمون كلامهم: أنه لو كان تعالى كارهًا لِما فعلنا لأنكره علينا بالعقوبة، ولما مكننا منه، قال اللَّه تعالى رادًّا عليهم شبهتهم: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ أي: ليس الأمر كما تزعمون أنه لم ينكره عليكم، بل قد أنكره عليكم أشد الإنكار، ونهاكم عنه آكد النهي، وبعث في كل أمة؛ أي: في كل قرن وطائفة رسولًا، وكلهم يدعون إلى عبادة اللَّه، وينهون عن عبادة ما سواه... فيكف يسوغ لأحد من المشركين بعد هذا أن يقول: لو شاء اللَّه ما عبدنا من دونه من شيء، فمشيئته تعالى الشرعية عنهم منتفية؛ لأنه نهاهم عن ذلك على ألسنة رسله. وأما مشيئته الكونية وهي تمكينهم من ذلك قدرًا، فلا حجة لهم فيها؛ لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة وحكمة قاطعة»**(٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ في حديث محاجة آدم وموسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «**من كذّب**

---

(١) شرح السنة للبغوي (١/ ١٢٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٤٨٩).

بهذا الحديث فمعاند؛ لأنه متواتر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وناهيك به عدالة وحفظًا وإتقانًا... ولو كان الجواب عن اللوم على الذنب بالقدر المتقدم كتابته على العبد لانْفَتَحَ هذا لكل من ليم على أمر قد فعله فيحتج بالقدر السابق؛ فينسد باب القصاص والحدود، ولو كان القدر حجة لاحتج به كل أحد على الأمر الذي ارتكبه في الأمور الكبار والصغار، وهذا يفضي إلى لوازم فظيعة؛ فلهذا قال من قال من العلماء بأن جواب آدم إنما كان احتجاجًا بالقدر على المصيبة لا المعصية. والله تعالى أعلم بالصواب»[(١)].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله في محاجة أدم وموسى -عليهما الصلاة والسلام-: «فحجّ آدم موسى، برفع آدم، وهو فاعل؛ أي: غلبه بالحجة، وظهر عليه بها. ومعنى كلام آدم: أنك يا موسى تعلم أن هذا كتب علي قبل أن أُخلق وقدّر علي، فلا بدّ من وقوعه، ولو حرصت أنا والخلائق أجمعون على رد مثقال ذرة منه لم نقدر، فلِمَ تلومني على ذلك؟ ولأن اللوم على الذنب شرعي لا عقلي، وإذ تاب الله تعالى على آدم وغفر له زال عنه اللوم؛ فمن لامه كان محجوجًا بالشرع، فإن قيل: فالعاصي منا لو قال: هذه المعصية قدّرها الله علي، لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك، وإن كان صادقًا فيما قاله. فالجواب: أن هذا العاصي باقٍ في دار التكليف، جار عليه أحكام المكلفين، من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها. وفي لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل، وهو

(١) البداية والنهاية لابن كثير (١/ ٨٥-٨٦).

محتاج إلى الزجر ما لم يمت. فأما آدم فميّت خارج عن دار التكليف، وعن الحاجة إلى الزجر، فلم يكن في القول المذكور له فائدة، بل فيه إيذاء وتخجيل. والله أعلم»[١].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... لمّا عاند المشركون المعقول، وكذبوا المنقول الذي جاءتهم به الرسل، وألزموا الحجة بذلك، تمسكوا بالمشيئة والقدر السابق، وهي حجة مردودة؛ لأن القدر لا تبطل به الشريعة، وجريان الأحكام على العباد بأكسابهم؛ فمن قدر عليه بالمعصية؛ كان ذلك علامة على أنه قدر عليه العقاب، إلا أن يشاء أن يغفر له من غير المشركين، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالثواب»[٢].

ونقل المفسّر القاسمي الشافعي (١٣٣٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقرّرًا قوله: «والاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة، باتّفاق كلّ ذي عقل ودين من جميع العالمين. والمحتج به لا يقبل من غيره مثل هذه الحجة، إذا احتج بها في ظلم ظلمه إياه، وترك ما يجب عليه من حقوقه، بل يطلب منه ما له عليه، ويعاقبه على عدوانه عليه...

ولكن تعلم القلوب بالضرورة أن هذه شبهة باطلة؛ ولهذا لا يقبله أحد عند التحقيق، ولا يحتج بها أحد إلا مع عدم علمه بالحجة بما فعله. فإذا كان معه علم بأن ما فعله هو المصلحة، وهو المأمور، وهو الذي ينبغي

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢٠٢-٢٠٣).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٤٩).

فعله، لم يحتج بالقدر، وكذلك إذا كان معه علم بأن الذي لم يفعله ليس عليه أن يفعله، أو ليس بمصلحة، أو ليس هو مأمورًا به لم يحتج بالقدر. بل إذا كان متبعًا لهواه بغير علم، احتج بالقدر...

فإن هؤلاء المشركين يعلمون بفطرتهم وعقولهم أن هذه الحجة داحضة وباطلة، فإن أحدهم لو ظلم الآخر في ماله، أو فجر بامرأته، أو قتل ولده، أو كان مصرًّا على الظلم، فنهاه الناس عن ذلك، فقال: لو شاء اللَّه لم أفعل هذا، لم يقبلوا منه هذه الحجة، ولا هو يقبلها من غيره، وإنما يحتج بها المحتج دفعًا للوم بلا وجه...

فالاحتجاج بالقدر حال الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتركون، إن يتبعون إلا الظنّ وإن هم إلا يخرصون، وهم إنما يحتجون به في ترك حق ربهم ومخالفة أمره، لا في ترك ما يرونه حقًّا لهم، ولا في مخالفة أمرهم؛ ولهذا تجد المحتجين والمستندين إليه من النساك والصوفية والفقراء والعامة والجند والفقهاء وغيرهم، يفرون إليه عند اتباع الظن وما تهوى الأنفس، فلو كان معهم علم وهدى لم يحتجوا بالقدر أصل، بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم. وهذا أصل شريف، من اعتنى به علم منشأ الضلال والغي لكثير من الناس»[1].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا نجعل قضاء اللَّه وقدره حجةً

---

(١) محاسن التأويل للقاسمي (٦/ ٣٦٨-٣٧١) وانظر: منهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٦٠-٦٥).

في ترك أوامره واجتناب نواهيه، بل يجب أن نؤمن، ونعلم أن للَّه علينا الحجة بإنزال الكتب وبعْثَةِ الرسل»(١).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يحكي اتّفاق السلف على أنه لا حجة لأحد على اللَّه في التقصير بأداء الواجبات أو ارتكاب المحرمات: «وسلف الأمة وأئمتها متّفقون أيضًا على أن العباد مأمورون بما أمرهم اللَّه به، منهيون عما نهاهم اللَّه عنه، ومتّفقون على الإيمان بوعده ووعيده الذي نطق به الكتاب والسُّنة، ومتّفقون أنه لا حجة لأحد على اللَّه في واجب تركه ولا محرم فعله؛ بل للَّه الحجة البالغة على عباده، ومن احتج بالقدر على ترك مأمور أو فعل محظور أو دفع ما جاءت به النصوص في الوعد والوعيد، فهو أعظم ضلالًا وافتراءً على اللَّه ومخالفة لدين اللَّه»(٢).

وعن القول الصحيح في حديث محاجة آدم وموسى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ يقول ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصواب في قصة آدم وموسى: أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص؛ ولهذا قال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لم يقل: لماذا خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر، وشهود الربوبية»(٣).

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص ٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٢).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٣١٩).

وأورد ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربعة أدلة من القرآن تدل على أن الاحتجاج بالقدر من فعل المشركين حيث قال: «**قال تعالى**: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، **وقال تعالى**: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، **وقال تعالى**: ﴿وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]، **وقال**: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧]، **فهذه أربعة مواضع في القرآن بين سبحانه فيها أن الاحتجاج بالقدر من فعل المشركين المكذبين للرسل**»(١).

وأوضح رَحِمَهُ ٱللَّهُ المواضع التي يجوز فيها الاحتجاج بالقدر، والمواضع التي يمنع فيها من ذلك، حيث قال: «**إن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضرّ في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته، كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع؛ لأنّه لا يدفع بالقدر أمرًا ولا نهيًا، ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة،**

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (١/ ١٨٨).

يوضحه أن آدم قال لموسى: «أتلومني على أن عملت عملًا كان مكتوبًا علي قبل أن أخلق؟»، فإذا أذنب الرجل ذنبًا، ثم تاب منه توبة، وزال أمره حتى كأن لم يكن، فأنبه مؤنب عليه ولامه، حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمر كان قد قدر عليّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقًّا، ولا ذكره حجة له على باطل، ولا محذور في الاحتجاج به»[1].

وقال محمد بن صالح العثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بالقدر على ما وصفنا لا يمنح العبد حجة على ما ترك من الواجبات، أو فعل من المعاصي، وعلى هذا فاحتجاجه به باطل من وجوه:

الأول: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ولو كان لهم حجة بالقدر ما أذاقهم اللَّه بأسه.

الثاني: قوله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، ولو كان القدر حجة للمخالفين لم تنتف بإرسال الرسل؛ لأن المخالفة بعد إرسالهم واقعة بقدر اللَّه تعالى.

الثالث: ما رواه البخاري ومسلم[2]، واللفظ للبخاري، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما منكم من أحد إلا قد كتب مقعده

---

(١) شفاء العليل (ص ١٨).

(٢) صحيح البخاري برقم (٤٩٤٩)، وصحيح مسلم برقم (٢٦٤٧).

من النار أو الجنة». فقال رجل من القوم: ألا نتكل يارسول الله؟ قال: «لا، اعملوا فكل ميسر، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] الآية. وفي لفظ لمسلم: «فكل ميسر لما خلق له» فأمر النبي ﷺ بالعمل، ونهى عن الاتكال على القدر.

الرابع: أن اللَّه تعالى أمر العبد ونهاه، ولم يكلفه إلا ما يستطيع، قال اللَّه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولو كان العبد مجبرًا على الفعل لكان مكلفًا بما لا يستطيع الخلاص منه، وهذا باطل، ولذلك إذا وقعت منه المعصية بجهل، أو نسيان، أو إكراه فلا إثم عليه؛ لأنه معذور.

الخامس: أن قدر اللَّه تعالى سر مكتوم، لا يعلم به إلا بعد وقوع المقدور، وإرادة العبد لما يفعله سابقة على فعله، فتكون إرادته الفعل غير مبنية على علم منه بقدر اللَّه، وحينئذ تنفى حجته؛ إذ لا حجة للمرء فيما لا يعلمه.

السادس: أننا نرى الإنسان يحرص على ما يلائمه، ثم يحتج على عدوله بالقدر، فلماذا يعدل عما ينفعه في أمور دينه إلى ما يضره ثم يحتج بالقدر؟ أفليس شأن الأمرين واحدًا؟

وإليك مثالًا يوضح ذلك:

لو كان بين يدي الإنسان طريقان: أحدهما: ينتهي به إلى بلد كلها فوضى: قتل، ونهب، وانتهاك للأعراض، وخوف، وجوع.

والثاني: ينتهي به إلى بلد كلها نظام، وأمن مستتب، وعيش رغيد،

واحترام للنفوس والأعراض والأموال، فأي الطريقين يسلك؟

إنه سيسلك الطريق الثاني الذي ينتهي به إلى بلد النظام والأمن، ولا يمكن لأي عاقل أبدًا أن يسلك طريقَ بلدِ الفوضى، والخوف، ويحتجُّ بالقدر، فلماذا يسلك في أمر الآخرة طريق النار دون الجنة ويحتجُّ بالقدر؟

ومثال آخر: نرى المريض يؤمر بالدواء فيشربه ونفسه لا تشتهيه، وينهى عن الطعام الذي يضره فيتركه ونفسه تشتهيه، كل ذلك طلبًا للشفاء والسلامة، ولا يمكن أن يمتنع عن شرب الدواء أو يأكل الطعام الذي يضره ويحتج بالقدر، فلماذا يترك الإنسان ما أمر اللَّه ورسوله ﷺ، أو يفعل ما نهى اللَّه ورسوله ﷺ ثم يحتج بالقدر؟

السابع: أن المحتج بالقدر على ما تركه من الواجبات أو فعله من المعاصي، لو اعتدى عليه شخص فأخذ ماله، أو انتهك حرمته، ثم احتج بالقدر، وقال: لا تلمني، فإن اعتدائي كان بقدر اللَّه، لم يقبل حجته. فكيف لا يقبل الاحتجاج بالقدر في اعتداء غيره عليه، ويحتج به لنفسه في اعتدائه على حق اللَّه تعالى؟»[١].

* * *

---

(١) شرح ثلاثة الأصول للعثيمين (ص: ١١٢). نبذة في العقيدة الإسلامية للشيخ ابن عثيمين (ص: ٦٢).

الفصلُ السابع
مباحث الإيمان

ويشتمل على سبعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الإيمان لغة، وبيان مذهب السلف في تعريفه شرعًا.
- المبحث الثاني: دخول الأعمال في مسمى الإيمان.
- المبحث الثالث: زيادة الإيمان ونقصانه، والأدلة على ذلك، وأوجه الزيادة، وأسبابها.
- المبحث الرابع: تفاضل أهل الإيمان، وتفاوت مراتبهم.
- المبحث الخامس: الاستثناء في الإيمان، والمأخذ في ذلك.
- المبحث السادس: حكم مرتكب الكبيرة.
- المبحث السابع: في الكفر والتكفير.

* * *

المبحث الأول

تعريف الإيمان، لغة، وبيان مذهب السلف في تعريفه شرعًا

تعريف الإيمان لغةً :

الإيمان لغة : قال الأزهري : وَأما «الْإِيمَان» فَهُوَ مصدر : آمن يُؤمن إِيمَانًا ؛ فَهُوَ مُؤمن .

وذكر أكثر أهل العلم من اللُّغويين أَن «الْإِيمَان» مَعْنَاهُ : التَّصْدِيق[١] ، لكن ذهب بعض أهل العلم إلى أن الإيمان ليس مرادفًا للتصديق ، ويدل على ذلك وجوه :

أحدها : أن يقال للمخبر إذا صدقته : صدّقه ، ولا يقال : آمنه وآمن به .

الثاني : أنه ليس مرادفًا للفظ التصديق في المعنى ، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة : صدقت ، كما يقال : كذبت ، فمن قال : السماء فوقنا ، قيل له : صدق ، كما يقال : كذب ، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب ، لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة ؛ كقوله : طلعت الشمس وغربت ، أنه يقال : آمناه ، كما يقال : صدقناه ؛ فإن الإيمان مشتق من الأمن ، فإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر ، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر .

الثالث : أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب ، كلفظ

---

(١) تهذيب اللغة (١٥/ ٣٦٨) .

التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل مخبر يقال له: صدقت أو كذبت، ويقال: صدقناه أو كذبناه، ولا يقال لكل مخبر: آمنا له أو كذبناه؛ ولا يقال: أنت مؤمن له أو مكذّب له؛ بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، يقال: هو مؤمن أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب؛ فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيبًا، ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعًا بلا تكذيب؛ فلا بد أن يكون الإيمان تصديقًا مع موافقة وموالاة وانقياد، لا يكفي مجرد التصديق[١].

مذهب السلف في الإيمان:

لم يختلف مذهب السلف في أن الإيمان شرعًا هو: الاعتقاد والقول والعمل، وإن اختلفت تعبيراتهم في ذلك، وكلها بمعنى واحد، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان: قول وعمل»[٢].

قيل لعبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ترى الإرجاء؟ قال: «أنا أقول: الإيمان: قول وعمل، وكيف أكون مرجئًا؟»[٣].

وقال ابن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإيمان: «قول وعمل»[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٠-٢٩٢).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (١/ ٥٩١).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٦٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ٥٩١).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالإيمان: قول وعمل»[١].

وقال: «الإيمان: قول، وعمل، ونية صادقة»[٢].

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عن من قال: الإيمان: قول وعمل»[٣].

قال ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال أهل الجماعة: الإيمان هو: الطاعات كلها بالقلب، واللسان، وسائر الجوارح»[٤].

فقد تنوعت عبارات أئمة السلف في تعريف الإيمان، فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة، وتارة يقولون: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.

وكل هذا صحيح؛ فمن قال: قول وعمل، أراد: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح؛ ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة؛ فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا للَّه إلا باتباع السنة، وأولئك لم

---

(١) المصدر السابق (١/ ٥٨٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٨٠).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة (٥/ ٩٥٩).

(٤) كتاب الإيمان (١/ ٣٣١).

يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال[1].

* * *

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٠-١٧١).

المبحث الثاني
دخول الأعمال في مسمى الإيمان

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وحكى اتفاق السلف على ذلك غير واحد من أهل العلم، كالشافعي[١]، وأحمد[٢]، والبخاري[٣]، وابن عبد البر[٤]، والبغوي[٥] -رحمهم اللَّه تعالى-. وقد دلت نصوص الكتاب والسُّنة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان الشرعي، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقوله: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥].

---

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٤٦).

(٢) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص. ٢٢٨).

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٧).

(٤) انظر: التمهيد (٩/ ٢٣٨).

(٥) انظر: شرح السنة (١/ ٣٨-٣٩).

وعن أبي جمرة، قال: كنت أقعد مع ابن عباس، يُجلسني على سريره، فقال: أقم عندي حتى أجعل لك سهمًا من مالي، فأقمت معه شهرين، ثم قال: **إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ قال: «من القوم؟ -أو: من الوفد؟-» قالوا: ربيعة. قال: «مرحبًا بالقوم، أو بالوفد، غير خزايا ولا ندامى»، فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمر فصلٍ، نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة: فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم: بالإيمان بالله وحده، قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس»، ونهاهم عن أربع: عن الحنتم والدباء والنقير والمزفت»، وربما قال: «المقير»، وقال: «احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم»**[١].

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الإيمان بضع وستون أو سبعون بابًا، أدناها إماطة الأذى عن الطريق، وأرفعها قول لا إله إلا الله، والحياء شعبة من الإيمان»**[٢].

وفي تقريرات المحققين من علماء المذاهب الأربعة ما يؤكد هذا الاتفاق، ويوضح هذه العقيدة المهمة من عقائد المسلم:

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٣)، ومسلم برقم (١٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٥٧)، وصحّحه الألباني في الصحيحة برقم (١٧٦٩).

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

المحقّقون من علماء الحنفية وافقوا السلف في دخول الأعمال في مسمى الإيمان.

ومنهم: إبراهيم بن يوسف بن ميمون، أبو إسحاق الباهلي البلخي الحنفي (٢٣٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ذكر أصحاب التراجم أنه كان يقول: «**اكتبوا عني فإني أقول: الإيمان قول وعمل**»[١].

ومنهم: إسحاق بن إبراهيم بن خالد المُؤذن، أبو بكر الإستراباذي الحنفي (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد كان يقول: «**الإيمان قول وعمل**»[٢].

ومنهم: أحمد بن عمران اللّيموسكي الإستراباذي الحنفي (٣٣١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ذكر في ترجمته أنه يقول: «**الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص**»[٣].

ومنهم: عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد صرّح بدخول العمل في مسمى الإيمان والزيادة والنقصان فيه، وذكر أن ذلك قول علماء الآفاق، حيث قال: «**وعند أهل الأثر أن الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، وعلماء الآفاق المتبعون كلهم على هذا القول ...**»[٤].

(١) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية لعبد القادر الغزي (١/ ٧٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٦٦).

(٣) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي (١٢٢٥). وقال عنه السمعاني في الأنساب (٥/ ١٥٣): «وكان على اعتقاد أهل السُّنة، مجانبًا لأهل البدع».

(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٧٩).

ومنهم: ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «**الإيمان أصلٌ له شعب متعدّدة، وكل شعبة منها تسمى إيمانًا، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة كالحياء والتوكل والخشية من اللَّه والإنابة إليه حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنها من شعب الإيمان**»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد سوقه لحديث وفد عبد القيس(٢): «**ومعلومٌ أنه لم يُرِد أن هذه الأعمال تكون إيمانًا باللَّه بدون إيمان القلب، لِما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعُلم أن هذه -يعني: أعمال الجوارح- مع إيمان القلب هو الإيمان، وأيُّ دليلٍ على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسّر الإيمان بالأعمال، ولم يذكر التصديق؛ للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود**»(٣).

ومنهم: بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث أورد كلام ابن بطال مقرّرًا له: «**ومذهب جماعة من أهل السُّنة من سلف الأمة وخلفها: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص**»، ثم نقل آثار السلف في تأييد ذلك(٤).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦١).

(٢) حديث وفد عبد القيس فسّر النبي ﷺ فيه الإيمان بأعمال الجوارح، ولفظه كما عند البخاري في صحيحه، ح (٥٣): «**أتدرون ما الإيمان باللَّه وحده؟ قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس...**».

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٠).

(٤) عمدة القاري، باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس: (١/ ٢٨٦) وما بعدها.

وصرّح كذلك بدخول العمل في مسمى الإيمان والزيادة والنقص فيه عند شرحه لحديث شعب الإيمان قائلًا: «**وإنما هذا الباب والأبواب التي بعده كلها متعلقة بالباب الأول، مُبَيِّنةٌ أن الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، على ما لا يخفى**»[١].

ومنهم: عبد القادر ملا حويش (١٩٧٨م) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «**اعلم أن الإيمان إذا فُسر بمقتضى اللغة بمعنى التصديق فلا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لا يتجزّأ حتى يتصور كماله مرة ونقصه أخرى**[٢]**، وإذا فُسّر بلسان الشرع بأنه التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان؛ فإنه يزيد وينقص، وهذا ما ذهبتُ إليه مع أني حنفيّ المذهب، والحنفية لا يقولون بذلك؛ لأنه مذهب أهل السُّنة من أهل الحديث المؤيَّد بالنصوص**»[٣].

فهذا هو الحقّ الذي دلت عليه النصوص من الكتاب والسُّنة، وأجمع عليه السلف، ووافقهم عليه المحقّقون من الحنفية، وهو أن العمل من الإيمان.

ومما تجدر الإشارة إليه: أن الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: الإيمان هو التصديق والقول، وقال بهذا أيضًا بعض علماء الحنفية، إلا أنهم يعظّمون العمل ويقولون بوجوبه، وتاركه عندهم مستحق للذم والعقاب[٤].

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٢٩).

(٢) والحقّ أنه يتصوّر فيه الزيادة والنقصان عقلًا ونقلًا.

(٣) بيان المعاني (٥/ ٦).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٦).

بل قد ذكر ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح الطحاوية حكايةً تشعر برجوع أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله، فقال: «**وقد حكى الطحاوي حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، لما روى له حديث: «أي: الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان»، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بم أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول اللَّه** ﷺ»[١].

ولذلك عدّ بعض أهل العلم الخلاف بين أبي حنيفة وبقية أهل السُّنة لفظيًّا صوريًّا[٢].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٦).

(٢) كابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٣)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًا، كما ذهب إليه الشارح، بحجة أنهم جميعًا اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة اللَّه، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان؛ لاتّفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسُّنة والآثار السلفية على ذلك». العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني (ص ٤٢).

وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس الخلاف بينهم وبين أهل السُّنة فيه لفظيًّا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتّب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السُّنة وكلام المرجئة». انظر: تعليقاته على الطحاوية ١/ ٢٦٥ من مجموع فتاواه ومؤلفاته.

واختار ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الخلاف في المسألة منه ما هو لفظي ومنه ما هو حقيقي، حيث قال: «إنه لم يكفر أحد من السلف مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا بدع العقائد؛ فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب» الإيمان الكبير (ص ٣٣٧). =

ومهما يكن الخلاف في المسألة؛ فإن ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ خطأٌ وزلةٌ لا يجوز لأحدٍ أن يتابعه عليها؛ لأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد قال في غير موضع: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي[(١)]، وأجمع أهل العلم على أن من استبانت له سنة من رسول الله ﷺ لم يحلّ له أن يدعها لقول أحد كائنًا من كان، لقوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

• ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقلنا لمالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالإيمان قول وعمل، أو قول بلا عمل؟ قال مالك: بل قول وعمل»[(٢)].

وقال أشهب بن عبد العزيز: «قال مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أقام الناس يصلون نحو بيت المقدس ستة عشر شهرًا، ثم أمروا بالبيت الحرام، فقال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة]؛ أي: صلاتكم إلى بيت المقدس. قال مالك: وإني لأذكر بهذه الآية قول المرجئة: إن الصلاة ليست من الإيمان»[(٣)].

= وقال أيضًا: «ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السُّنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قولٌ من الفقهاء - كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم - متّفقون مع جميع علماء السنة أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد». مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧).

(١) نقله ابن تيمية في رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ١٦٥، وابن عابدين في حاشيته (١/ ٣٥٨).

(٢) «البيان والتحصيل» (١٨/ ٥٨٥).

(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (١/ ٣٤).

وقال الوليد بن مسلم (١٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت... مالك بن أنس ينكر قول من يقول: إن الإيمان قول بلا عمل، ويقول: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلَّا بإيمان»[١].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن الإيمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص، وبها الزيادة، ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية»[٢].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قول أهل السُّنة: أن الإيمان إخلاص للَّه بالقلوب، وشهادة بالألسنة، وعمل بالجوارح، على نية حسنة وإصابة السنة»[٣].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر، منهم مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام وداود بن علي وأبو جعفر الطبري ومن سلك

---

(١) رواه الطبري في «صريح السنة» (ص ٢٥).

(٢) «متن رسالة القيرواني» (ص ٨).

(٣) «أصول السنة لابن أبي زمنين» (ص٢٠٧).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩/ ٢٣٨).

سبيلهم فقالوا: الإيمان قول وعمل: قول باللسان، وهو الإقرار، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، مع الإخلاص بالنية الصادقة»[١].

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «الإيمان قول وعمل واعتقاد بالقلب، ألا ترى قول اللَّه جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ يعني: صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمى الصلاة إيمانًا، وهي قول وعمل وعقد»[٣].

وقال الحميدي الشافعي (٢١٩هـ)[٤] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل بنية إلا بسنة»[٥].

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان قول وعمل مع اعتقاده بالجنان، قول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان

---

(١) المصدر السابق (٩/ ٢٤٣).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٣٨٥)، وانظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص ٨١).

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (ص ٨١).

(٤) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد اللَّه القرشي، الإمام أبو بكر الحميدي، صاحب الشافعي، ورفيقه في الرحلة إلى الديار المصرية، توفي سنة (٢١٩هـ)، من مؤلفاته: المسند المشهور، وأصول السنة. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٤٠) وطبقات الشافعية لابن شهبة (١/ ٦٦).

(٥) أصول السنة للحميدي (ص ٤٩).

وقرينان، لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان»[١].

وقد جعل الربيع بن سليمان المرادي (٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ القول: بأن الإيمان قول وعمل من الأصول التي لا يتطرّق إليها الشكّ، حيث قيل له: «أليس تقول الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؟ قال: نعم، سبحان اللَّه! ومن يشك في هذا؟ !»[٢].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباب الثاني في إبانة قول أهل الحق والسنة... وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[٣].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنة... ويقرون بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص... وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا باللَّه، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين، وعليه نتوكل، وإليه المصير»[٤].

وقال الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عقب نقله حديث: «الإيمان بضع وسبعون -يعني شعبة- أفضلها قول لا إله إلَّا اللَّه، وأدناها إماطة العظم عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»: «وفي هذا الحديث بيان أن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلّق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها،

---

(١) شرح السنة المزني (ص ٧٦-٧٧).

(٢) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٦١).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص: ٤٣- ٤٩).

(٤) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٣٤٤- ٣٥٠).

وتستوفي جملة أجزائها، كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها، ويدل على ذلك قوله: (الحياء شعبة من الإيمان) فأخبر أن الحياء إحدى تلك الشعب...».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد نقله حديث وفد عبد القيس: «... قد أعلم ﷺ في هذا الحديث أن الصلاة والزكاة من الإيمان، وكذلك صوم رمضان وإعطاء خمس الغنيمة، وكان هذا جوابًا عن مسألة صدرت عن جهالة بالإيمان وشرائطه، فأخبرهم عما سألوه، وعلمهم ما جهلوه، وجعل هذه الأمور من الإيمان، كما جعل الكلمة منه، وليس بين هذا وبين قوله: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلَّا اللَّه) خلاف؛ لأنه كلمة شعار وقعت الدعوة بها إلى الإيمان، لتكون إمارة للداخلين في الإيمان والقابلين لأحكامه؛ وهذا كلام قصد فيه البيان والتفصيل له، والتفصيل لا يناقض الجملة، لكن يلائمها ويطابقها»[١].

وقد نقل غير واحد من علماء الشافعية الإجماع على أن العمل من الإيمان[٢].

ويقول ابن الحداد (٥١٧هـ)[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذي يجب على العبد

---

(١) معالم السنن للخطابي (٤/ ٣١٢-٣١٣).

(٢) للاطلاع على من نقل الإجماع من أئمة الشافعية. انظر: شرح السنة للمزني (ص ٨٩)، والشريعة للآجري (٢/ ٦١١)، وعقيدة السلف للصابوني (ص ١١٤)، ومختصر الحجة على تارك المحجة للمقدسي (٢/ ٣٣٤، و٣٣٧)، وشرح السنة للبغوي (١/ ٣٨)، والحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٢٧٩).

(٣) هو: الإمام الحافظ المتقن الثقة العابد الخيّر، أبو نعيم عبيد الله ابن الشيخ أبي علي=

اعتقاده، ويلزمه في ظاهره وباطنه اعتماده، ما دلَّ عليه كتاب اللَّه تعالى وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الصدر الأول من علماء السلف وأئمتهم، الذين هم أعلام الدين وقدوة من بعدهم من المسلمين، وذلك أن يعتقد العبد ويقر ويعترف بقلبه ولسانه... وأن الإيمان قول باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالجوارح»(١) .

وقال يحيى السلماسي (٥٥٠هـ)(٢): «جُمل الاعتقاد المجمع عليها نقلها الخلف عن السلف، أجمع عليها الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأئمة الأمصار من الفقهاء وأصحاب الحديث وأرباب الورع والتقوى المصنفين في علم الكتاب والسُّنة، حجازًا ويمنًا وشامًا وعراقًا وفارس وخراسان وما وراء النهر(٣) وثغور الشام، وأذربيجان وأرَّان(٤) وديار ربيعة

= الحسن بن أحمد الأصبهاني الحداد، مفيد أصبهان في زمانه، أحد العلماء في فنون كثيرة، بلغ مبلغ الإمامة في فنون كثيرة بلا مدافعة، توفي سنة ٥١٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٨٦).

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص ١٧٥).

(٢) هو الإمام يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد الأزدي السَّلَمَاسي الشافعي، توفي سنة (٥٥٠هـ)، من مؤلفاته: باب المدينة، منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٤/ ٤٤-٤٦)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/ ١٦٤)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ص ١٢٩٢)، وميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٣٦٠).

(٣) بلاد ما وراء النهر: اسم أطلقه المسلمون على البلاد الواقعة شرق نهر جيحون بخراسان، ويسمى حاليًّا نهر (آمودريا)، وتشمل مدن بخارى وسمرقند وطشقند. معجم البلدان للحموي (٥/ ٤٥).

(٤) أرَّان: بلاد واسعة تقع بين أذربيجان وأرمينية والكرج وجبال القوقاز وبحر الخزر، =

ومضر أجمعوا ... أن الإيمان الشرعي قول وعمل ومعرفة، بنص الخبر»[١].

وقد تجد كثيرًا من كبار علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- ينصون في كتبهم ومصنفاتهم على دخول الأعمال في الإيمان، أمثال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ)[٢]، وأبي عوانة الإسفراييني (٣١٦هـ)[٣][٤]، والملطي (٣٧٧هـ)[٥]، وأبي الفتح نصر المقدسي (٤٩٠هـ)[٦][٧]، وهبة اللَّه اللالكائي (٤١٨هـ)[٨]، وأبي عثمان

= ونهاية حدها الشمالي باب الأبواب (الدَّرْبند)، ومن أهم مدنها: جَنْزَة (كنجة) وبردعة. معجم البلدان للحموي (١/ ١٣٦)، وصبح الأعشى للقلقشندي (٤/ ٤٠٢).

(١) منازل الأئمة الأربعة للسلماسي (ص ١٠٣، و١١٦).

(٢) صريح السنة للطبري (ص ٢٥).

(٣) هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، أبو عوانة الإسفراييني، مصنف المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، قيل: إنه أول من أدخل مذهب الشافعي إلى أسفرايين، توفي (٣١٦هـ). انظر: طبقات الشافعية لابن صلاح (٢/ ٦٧٩)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١/ ١٠٤).

(٤) مسند أبي عوانة (١/ ٦٣).

(٥) انظر: التنبيه والرد للملطي (ص ٥٨).

(٦) هو شيخ الإسلام أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر المقدسي الفقيه الشافعي، توفي سنة (٤٩٠هـ)، من تصانيفه: الأمالي، والانتخاب الدمشقي، والحجة على تارك المحجة، والتهذيب، والمقصود، والكافي، وشرح الإشارة، وغير ذلك. انظر: السير للذهبي (١٩/ ١٣٦)، طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٣٥١) وطبقات الشافعية لابن شهبة (١/ ٢٧٤).

(٧) انظر: مختصر الحجة على تارك المحجة للمقدسي (٢/ ٣٣٤-٣٣٧).

(٨) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (٢/ ٩١١).

الصابوني (٤٤٩هـ)(١)، والبغوي (٥١٦هـ)(٢)، وقوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ)(٣)، ويحيى العمراني (٥٥٨هـ)(٤) -رحمهم اللَّه-، وغيرهم كثيرين من علماء الشافعية.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال محمد بن أبي هارون: سمعت جعفر بن أحمد بن سام، عن أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «**قال أصحاب رسول اللَّه ﷺ حين حولت القبلة إلى البيت: فكيف بصلاتنا التي صلينا إليها؟ فأنزل اللَّه** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، **فسمعت أحمد بن حنبل يقول: فجعل صلاتهم إيمانًا، فالصلاة من الإيمان**»(٥).

وقال أبو بكر المروذي: سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول: «**قال اللَّه** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: ١١]، **وقال تعالى:** ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، **وقال: هذا من الإيمان، ثم قال أبو عبد الله: فالإيمان قول وعمل**»(٦).

وقال أحمد بن الحسن الترمذي: أملى علينا أبو عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**... أما ما ذكرتَ من قول من يقول: إنما الإيمان قول، هذا قول**

(١) انظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص: ٧٨).

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (١/ ٣٨-٣٩).

(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٢٧٩-٢٨١).

(٤) انظر: الانتصار للعمراني (١/ ١٠٠).

(٥) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٨٨).

(٦) المصدر السابق (٣/ ٥٨٩).

أهل الإرجاء، قول محدَث، لم يكن عليه سلفنا ومن نقتدي به، وقد روي عن النبي ﷺ ما يقوي أن الإيمان قول وعمل». ثم ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس(١).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان قول وعمل، ونية، وتمسك بالسنة... ومن زعم أن الإيمان قول بلا عمل؛ فهو مرجئ»(٢).

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة»(٣).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: : «فإن أهل الإثبات من أهل السُّنة يجمعون على الإقرار بالتوحيد وبالرسالة بأن الإيمان قول وعمل ونية»(٤).

وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والدلالة على أن الطاعات إيمان، خلافًا للأشعرية، قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ يعني: صلاتكم نحو بيت المقدس، فسمّى الصلاة إيمانًا، فدل على ما ذكرنا، والمراد بذلك الفعل دون التصديق؛ لأن ما قبلها وما بعدها يدلّ على الفعل، أما قبلها فقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والظاهر في الاتباع إنما يحصل بالفعل،

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٢٠).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٣٥).

(٣) شرح السنة (ص٦٧).

(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة -الكتاب الثاني: الإيمان- (٢/ ٥٥٧).

وأما التصديق فلا؛ لأنه لا يظهر، وأما بعدها فقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فخصّ الوجه بالتوجه، وهذا إنما يكون في الفعل دون القصد... ولأن من كملت هذه الأفعال فيه مدح بأنه كامل الإيمان، ولا يجوز أن يدخل في كمال الإيمان بما ليس منه؛ لأن الشيء لا يكمل بما ليس منه، فلو كان هو التصديق، لوجب أن يقال فيمن فعل الواجبات وارتكب المنهيات أن يمدح بأنه كامل الإيمان، فلما لم يمدح دلّ على أن الأفعال من جملة الإيمان»(١).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أصول أهل السُّنة والجماعة أن الدين والإيمان قول، وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»(٢).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما حد الإيمان وتفسيره، فهو التصديق الجازم، والاعتراف التام بجميع ما أمر اللَّه ورسوله بالإيمان به؛ والانقياد ظاهرًا وباطنًا، فهو تصديق القلب واعتقاده المتضمن لأعمال القلوب وأعمال البدن»(٣).

* * *

---

(١) المعتمد في أصول الدين (ص ١٨٧).

(٢) العقيدة الواسطية (ص ١١٣).

(٣) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (ص ٤١).

المبحث الثالث

زيادة الإيمان ونقصانه، والأدلة على ذلك، وأوجه الزيادة، وأسبابها

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وقد دلّ الكتاب والسُّنة على ذلك، وحكى اتفاق السلف على ذلك غير واحد من أهل العلم، ومن الأدلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وقوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن»**[١].

فالمراد بهذا الحديث: نفي كمال الإيمان الواجب عمن اقترف هذه

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٤٧٥)، ومسلم برقم (٥٧).

المعاصي، وأنه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة[١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الإيمان بضع وستون أو سبعون بابًا، أدناها إماطة الأذى عن الطريق، وأرفعها قول لا إله إلا اللَّه، والحياء شعبة من الإيمان**»[٢].

وهذه الشعب متفاوتة، ليست على درجة واحدة في الفضل، بل بعضها أفضل من بعض، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «**أعلاها**»، وقوله: «**أدناها**»، فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعًا، كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعًا، كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى[٣].

قال البخاري صاحب الصحيح: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحدًا منهم يختلف في: أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[٤].

---

(١) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه (ص ٦٨).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه (ص ٧٢).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (١/ ١٧٣، ١٧٤).

وهذا الذي قرّره العلماء والمحقّقون من أتباع المذاهب الأربعة، على النحو الذي يأتي في التقريرات التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

المحقّقون من أئمة الحنفية وافقوا السلف في زيادة الإيمان ونقصانه.

ومنهم: أحمد بن عمران اللّيموسكي الإستراباذي الحنفي (**٣٣١هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر في ترجمته أنه كان يقول: «**الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص**»[١].

ومنهم: عبيد اللَّه أبو نصر السجزي (**٤٤٤هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد صرّح بالزيادة والنقصان في الإيمان، وذكر أن ذلك قول علماء الآفاق، فقال بعد أن ذكر قول المرجئة في الإيمان: «**وعند أهل الأثر أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وعلماء الآفاق المتبعون كلهم على هذا القول ...**»[٢].

ومنهم: ابن أبي العز الحنفي (**٧٩٢هـ**) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد أورد النصوص الكثيرة من الكتاب والسُّنة على زيادة الإيمان ونقصانه، وردّ على التأويلات الواهية. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسُّنة كثيرة، والآثار السلفية كثيرة جدًّا**»، ثم أورد الأدلة من الكتاب والسُّنة وآثار السلف[٣].

---

(١) انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي (ص ١٢٢٥).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٧٩).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٦).

وممن انتصر لقول السلف من الحنفية في زيادة الإيمان ونقصانه: جلال الدين بن أحمد بن يوسف التبريزي المعروف بالتباني الحنفي (٧٩٣هـ)[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذُكر أن له رسالة في زيادة الإيمان ونقصانه[٢]، وكان حسن الاعتقاد، ومحبًّا للسنة، ومنتصرًا للحق، وشديدًا على أهل البدع.

ومنهم: بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث أورد كلام ابن بطال مقرّرًا له: «**ومذهب جماعة من أهل السُّنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص**»، ثم نقل الآثار عن السلف في تأييد ذلك[٣].

وصرّح بالزيادة والنقص في الإيمان عند شرحه لحديث شعب الإيمان قائلًا: «**وإنما هذا الباب والأبواب التي بعده كلها متعلقة بالباب الأول، مبينةٌ أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، على ما لا يخفى**»[٤].

ومنهم: الشاه ولي اللَّه الدهلوي (١١٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد صرّح بزيادة الإيمان ونقصانه، ومثّل للإيمان وشعبه بالشجرة في كونها تكتمل

---

(١) فقيه أصولي، مشهور بالدِّيانة، انتصب للتدريس والفتوى مدة طويلة، وسئل بقبول القضاء في مصر فامتنع. وألف مصنّفات، منها: مختصر التلويح شرح البخاري، وكان محبًّا للسنة والحديث، حسن العقيدة، شديدًا على الاتحادية والمبتدعة، وانتهت إليه رئاسة الحنفية. انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (١/ ٥٤٥)، والبدر الطالع للشوكاني (١/ ١٨٦)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ١٠٤).

(٢) ذكر ذلك حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٥٤).

(٣) عمدة القاري، باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس: (١/ ٢٨٦) وما بعدها.

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٢٩).

باكتمال أوراقها وأغصانها وتنقص بنقصها، فقال: «**وثانيهما**[١]: **الإيمان الذي يدور عليه أحكام الآخرة من النجاة والفوز بالدرجات، وهو متناول لكل اعتقاد حق، وعمل مرضي، وملكة فاضلة، وهو يزيد وينقص، وسنة الشارع أن يُسمّي كل شيء منها إيمانًا... ومثله كمثل الشجرة، يقال للدوحة والأغصان والأوراق والثمار والأزهار جميعًا: إنها شجرة، فإذا قطع أغصانها وخبط أوراقها وخرف ثمارها قيل: شجرة ناقصة، فإذا قلعت الدوحة بطل الأصل، وهو قوله تعالى**: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] . . . »[٢].

ومنهم: المفسر أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد سار مع ركب القائلين بالزيادة والنقصان، وانتصر لقول السلف؛ لأنه رأى نصوص الكتاب والسُّنة صريحة بذلك، فقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]: « . . . **وهذا أحد أدلة من ذهب إلى أن الإيمان يزيد وينقص، وهو مذهب الجمّ الغفير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين، وبه أقول لكثرة الظواهر الدالة على ذلك من الكتاب والسُّنة من غير معارض لها عقلًا، بل قد احتجّ بعضهم بالعقل أيضًا، وذلك أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساويًا لإيمان الأنبياء**

---

(١) أي: المرتبة الثانية، فقد قسّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإيمان إلى مرتبتين، أولاهما المرتبة التي تدور عليها أحكام الدنيا من عصمة الدماء والأموال والأعراض، والمرتبة الثانية هي التي تدور عليها أحكام الآخرة من النجاة والتفاضل بين أهل الإيمان. . . ».

(٢) حجة الله البالغة (١/ ٣٥٠).

والملائكة -عليهم الصلاة والسلام-، واللازم باطل فكذا الملزوم»[١].

وصرّح في موضع آخر من تفسيره أنه يقول بهذا القول، وإن كان القائل بخلافه إمامًا يعتد بقوله وكلامه، فقال: **«وقبول التصديق نفسه الزيادة والنقص والشدة والضعف مما قال به جمع من المحقّقين، وبه أقول؛ لظواهر الآيات والأخبار... ومن لم يقبل قبوله للزيادة ولم يدخل الأعمال في الإيمان قال: إن زيادته بزيادة متعلَّقه والمؤمن به... وفيه نظر، وإن قاله من تعقد عليه الخناصر، وتعتقد بكلامه الضمائر»[٢].**

بل وصرّح في موضع آخر بأنه خالف إمامه أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، فقال: **«وما عليّ إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبا حنيفة رضي اللَّه تعالى عنه؛ للأدلة التي لا تكاد تحصى، فالحق أحق بالاتباع، والتقليد في مثل هذه المسائل من سنن العوام»[٣].**

فرحم اللَّه الألوسي فلقد أنصف وعدل وتحقق وصدق، وإنما يوفَّق لمثل هذا من ابتعد عن العواطف والأهواء، واحتكم إلى نصوص الوحيين، واستنار بنورهما.

ومن القائلين بالزيادة والنقصان أيضًا: عبد القادر ملا حويش (١٩٧٨م) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: **«اعلم أن الإيمان إذا فُسّر بمقتضى اللغة بمعنى التصديق[٤] فلا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لا يتجزّأ حتى يتصوّر كماله**

---

(١) روح المعاني (٩/ ١٦٥).

(٢) المصدر السابق (١١/ ٥٠)، وانظر للاستزادة: (٢٦/ ٩٢-٩٤).

(٣) المصدر السابق (٩/ ١٦٧).

(٤) والحق أنه يتصور فيه الزيادة والنقصان.

مرة ونقصه أخرى[١]، وإذا فُسّر بلسان الشرع بأنه التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان؛ فإنه يزيد وينقص، وهذا ما ذهبتُ إليه مع أني حنفيّ المذهب، والحنفية لا يقولون بذلك؛ لأنه مذهب أهل السُّنة من أهل الحديث المؤيد بالنصوص...»[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

عن إسحاق الفروي قال: كنت عند مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «الإيمان يزيد وينقص، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ﴾ [الفتح: ٤]»[٣].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: عن الإيمان: «يزيد بزيادة الأعمال، وينقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة، ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل»[٤].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويقوى بالعلم، ويضعف بالجهل، ويخرج بالكفر»[٥].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان عندهم -أهل الفقه

---

(١) والصحيح أن الإيمان في اللغة ليس مرادفًا للتصديق، كما بيّن ذلك ابن أبي العز من وجوه عديدة، وأقرب لفظ لتفسير الإيمان هو الإقرار. انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٨).

(٢) بيان المعاني (٥/ ٦).

(٣) رواه أبو عبد اللَّه الحاكم في شعار أهل الحديث (ص ٢٩).

(٤) «متن رسالة القيرواني» (ص ٨).

(٥) «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني (ص ١٧٢) (سورة فاطر).

والحديث- يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان»[(١)].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْۗ﴾ [الفتح: ٤] ما دلّت عليه هذه الآية الكريمة من أن الإيمان يزيد دلت عليه آيات أخر من كتاب اللَّه، كقوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنًا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر: ٣١]، إلى غير ذلك من الآيات، وقد أوضحناه مرارًا، والحق الذي لا شك فيه أن الإيمان يزيد وينقص، كما عليه أهل السُّنة والجماعة، وقد دلّ عليه الوحي من الكتاب والسُّنة»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الآيات نصوص صريحة في أن الإيمان يزيد، مفهوم منها أنه ينقص أيضًا، كما استدلّ بها البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك، وهي تدلّ عليه دلالة صريحة لا شك فيها، فلا وجه معها للاختلاف في زيادة الإيمان ونقصه كما ترى»[(٣)].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

القول بزيادة الإيمان ونقصانه متواتر عن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصرّح بذلك جمع من علماء الشافعية، ومن أقوالهم في ذلك:

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٩/ ٢٣٨).

(٢) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٣٩٤).

(٣) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٣/ ٢١٤).

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[١].

ويقول المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمؤمنون في الإيمان يتفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون»[٢].

وينقل الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع على زيادة الإيمان ونقصانه، حيث قال: «والصواب لدينا من القول: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وبه الخبر عن جماعة من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وعليه مضى أهل الدين والفضل»[٣].

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الباب الثاني في إبانة قول أهل الحق والسنة... وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[٤].

وبوّب البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب القول في زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل أهل الإيمان في إيمانهم، وهذا يتفرّع على قولنا في الطاعات إنها إيمان، وهو أنها إذا كانت إيمانًا كان تكاملها تكامل الإيمان، وتناقصها تناقص الإيمان، وكان المؤمنون متفاضلين في إيمانهم كما هم يتفاضلون في أعمالهم، وحرم أن يقول قائل: إيماني وإيمان الملائكة والنبيين -صلوات اللَّه عليهم- أجمعين واحد، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْۗ﴾ [الفتح: ٤]... فثبت بهذه الآيات أن

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٣٨٥)، وانظر: الانتقاء لابن عبد البر (ص٨١).

(٢) شرح السنة للمزني (ص ٧٧ - ٧٨).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (١/ ٢٠٨).

(٤) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص ٤٣- ٤٩).

الإيمان قابل للزيادة، وإذا كان قابلًا للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصانًا على ما مضى بيانه، ودلت السنة على مثل ما دل عليه الكتاب»[١].

قال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأظهر والله أعلم أن نفس التصديق[٢] يزيد بكثرة النظر، وتظاهر الأدلة؛ ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعتريهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة، وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يساويه تصديق آحاد الناس؛ ولهذا قال البخاري في صحيحه: قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل. والله أعلم»[٣].

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]: «إن الآية صريحة في أن الإيمان يقبل الزيادة، والمعرفة والإقرار لا يقبلان

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ١٢٧).

(٢) لا يفهم من هذا أن المقصود بالزيادة في الإيمان هي بالقلب فقط؛ لأن النووي رَحِمَهُ اللَّهُ قد نص على أن الزيادة في الطاعات، فقال: «أن الطاعات تسمى إيمانًا ودينًا، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته زاد إيمانه ودينه، ومن نقصت عبادته نقص دينه». شرح النووي على مسلم (٢/ ٦٨).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٤٨)، وشرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص٣٣).

التفاوت، فوجب أن يكون الإيمان عبارة عن مجموع الإقرار والاعتقاد والعمل، حتى أن بسبب دخول التفاوت في العمل يظهر التفاوت في الإيمان»(١).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أحمد بن القاسم: «قلت: يا أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، تقول: الإيمان يزيد وينقص؟ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: نعم، قلت: وتقول: قول وعمل؟ قال: نعم، قلت: فيكون ذاك من هذا المعنى، أن يكون الرجل إذا أتى هذه الأشياء التي نهي عنها يكون أنقص ممن لم يفعلها، ويكون هذا أكثر إيمانًا منه؟ قال: نعم، يكون الإيمان بعضه أكثر من بعض، هكذا هو»(٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته إلى أبي عبد الرحيم الجوزجاني: «ثم ما وصف اللَّه -تبارك وتعالى- في كتابه من زيادة الإيمان في غير موضع، مثل قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]... فإن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته، وأنها غير

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي (١٥/ ٤٥٢).
(٢) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٩١-٥٩٢).

محدودة، فما يقولون في أنبياء اللَّه وكتبه ورسله، هل يقرون بهم في الجملة؟ ويزعمون أنه من الإيمان؟ فإذا قالوا: نعم. قيل: هل تجدونهم أو تعرفون عددهم؟ أليس إنما يصيرون في ذلك الإقرار بهم في الجملة ثم يكفوا عن عددهم؟ فكذلك زيادة الإيمان»(١).

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والإيمان بأن الإيمان... يزيد وينقص، يزيد ما شاء اللَّه، وينقص حتى لا يبقى منه شيء»(٢).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا بعض أسباب زيادة الإيمان ونقصانه: «اعلموا -رحمكم اللَّه-: أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ تفضل بالإيمان على من سبقت له الرحمة في كتابه، ومن أحب أن يسعده، ثم جعل المؤمنين في الإيمان متفاضلين، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، ثم جعله فيهم يزيد ويقوى بالمعرفة والطاعة، وينقص ويضعف بالغفلة والمعصية، وبهذا نزل الكتاب، وبه مضت السنة، وعليه أجمع العقلاء من أئمة الأمة»(٣).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمذهب أهل السّنة المتبعون للسلف الصَّالح أن الإيمان يزِيد بِالطَّاعَةِ وَينْقص بالمعصية»(٤).

وقال عبد الرحمن بن ناصر السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وموادُّه

(١) المصدر السابق (٤/ ٢٦-٢٨).

(٢) شرح السنة (ص٦٧).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الأول: الإيمان - (٢/ ٨٣٢).

(٤) الاستقامة (٢/ ١٨٦).

التي تجلبه وتقويه أمران: مجمل ومفصّل.

أما المجمل فهو التدبّر لآيات اللَّه المتلوة من الكتاب والسُّنة، والتأمّل لآياته الكونية على اختلاف أنواعها، والحرص على معرفة الحق الذي خلق له العبد، والعمل بالحق... وأما التفصيل، فالإيمان يحصل ويقوى بأمور كثيرة»[1]. ومن هذه الأمور التي ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١- معرفة أسماء اللَّه الحسنى الواردة في الكتاب والسُّنة، والحرص على فهم معانيها، والتعبد للَّه فيها.

٢- تدبر القرآن على وجه العموم.

٣- معرفة أحاديث النبي ﷺ، وما تدعو إليه من علوم الإيمان وأعماله.

٤- معرفة النبي ﷺ، ومعرفة ما هو عليه من الأخلاق العالية، والأوصاف الكاملة.

٥- التفكّر في الكون، في خلق السماوات والأرض، وما فيهن من المخلوقات المتنوعة، والنظر في نفس الإنسان، وما هو عليه من الصفات.

٦- الإكثار من ذكر اللَّه كل وقت، ومن الدعاء.

٧- معرفة محاسن الدين.

٨- الاجتهاد في التحقّق في مقام الإحسان، في عبادة اللَّه،

---

(١) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (ص ٧١).

والإحسان إلى خلقه .

٩- الدعوة إلى اللّه وإلى دينه، والتواصي بالحق والتواصي بالصبر[١] .

* * *

(١) انظر : المصدر السابق (ص ٧١-٨١) .

المبحث الرابع

تفاضل أهل الإيمان، وتفاوت مراتبهم

تقدم في المبحث السابق أن الإيمان يزيد وينقص، بأدلة الكتاب والسُّنة وإجماع السلف، وذلك مستلزم لتفاضل المؤمنين وتفاوت مراتبهم ودرجاتهم عند اللَّه تعالى، فلا يستوي الجاهل بالعالم، ولا الفاجر بالصالح، ولا الظالم بالعادل، وهكذا.

وإليك تقريرات علماء المذاهب الأربعة الدالة على هذه المسألة العظيمة:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]: «﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ **أي: أوحينا إليك القرآن، ثم أورثناه من بعدك؛ أي: حكمنا بتوريثه** ﴿ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾**، وهم أمته من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم إلى يوم القيامة؛ لأن اللَّه اصطفاهم على سائر الأمم، وجعلهم أمة وسطًا ليكونوا شهداء على الناس، واختصهم بكرامة الانتماء إلى أفضل رسله، ثم رتبهم على مراتب فقال:** ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾**، وهو المرجأ لأمر اللَّه،**

﴿وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ هو الذي خلط عملًا صالحًا وآخر سيئًا، ﴿وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾، وهذا التأويل يوافق التنزيل، فإنه تعالى قال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٠] الآية، وقال بعده: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٢] الآية، وقال بعده: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] الآية»(١).

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلامه على حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فتبيّن أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن».

واستشهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا التقسيم بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ ثم قال: «والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرّضٌ للوعيد»(٢).

فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المؤمنين متفاوتون في مراتبهم، إذ إن منهم من يدخل الجنة ابتداء، ومنهم من يدخلها بعد دخوله النار، وفي ذلك ردٌّ على من زعم أن إيمان آحاد هذه الأمة مثل إيمان أبي بكر وعمر، أو غيرهم من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

واستشهد الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا بالآية المذكورة على المفاضلة بين المؤمنين، ثم نقل عن بعض السلف في تفسيرها «أن السابق من رجحت حسناته على سيئاته، والمقتصد من استوت حسناته

---

(١) تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٨٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٠).

وسيئاته، والظالم الذي ترجحت سيئاته على حسناته»[١].

ونصّ على هذه المفاضلة جمعٌ من علماء الحنفية[٢]، وبيّنوا أن أفضل المؤمنين أنبياء اللَّه ورسله، وأفضلهم محمد ﷺ، ثم يليهم الصحابة ﷺ، وأفضلهم الخلفاء الراشدون، وبقية العشرة المبشرون بالجنة، ثم التابعون لهم بإحسان، بناء على قوة إيمانهم وتقواهم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣][٣].

وهذه المسألة -أعني: مسألة المفاضلة بين أهل الإيمان- متمّمة لمسألة زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن من أوجه زيادته ونقصانه التفاضل بين المؤمنين في دار الكرامة والجزاء ودرجات الجنات[٤]، فمن أقرّ بها -ولا محيد له عن ذلك- فإنه يلزمه الإقرار بزيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن لازم الحق حقٌّ يجب اتباعه، وضده باطل يجب اجتنابه.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن الإيمان درجات ومنازل... ولولا ذلك استوى الناس فيه، ولم يكن للسابق فضل على المسبوق، ...

---

(١) مرقاة المفاتيح (٨/ ٢٤٠)، وذكر مثل هذا التفسير ابن القيم في طريق الهجرتين (ص ٣٨٠).

(٢) انظر: بحر العلوم للسمرقندي (٣/ ١٠٣)، وتفسير مدارك التنزيل للنسفي (٣/ ٣٤٣)، وحجة اللَّه البالغة للدهلوي (١/ ٢٤٧).

(٣) انظر: أصول الدين للبزدوي (ص ٢٠٨)، والأجوبة العراقية للألوسي (ص ١٧٣).

(٤) انظر: في تفاوت المؤمنين في الجنات والنعيم المقيم: عمدة القاري للعيني (٢٣/ ٢٣٧)، ومرقاة المفاتيح للقاري (٤/ ٤٧٦).

وبالزيادة فيه يتفاضلون في الدرجات ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١]»[١].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيها كالكامل، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]؛ أي: إنما المؤمن حق الإيمان من كانت هذه صفته؛ ولذلك قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ﴾... كل ذلك يدل على... أن بعض الإيمان أوثق عروة وأكمل من بعض»[٢].

وقال ابن عاشور(١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَاۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾ [فاطر: ٣٢]: والمراد بالذين اصطفاهم الله: المؤمنون... ولما أريد تعميم البشارة مع بيان أنهم مراتب فيما بشروا به جيء بالتفريع في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ إلى آخره، فهو تفصيل لمراتب المصطفين، لتشمل البشارة جميع أصنافهم... فمناط الاصطفاء هو الإيمان والإسلام، وهو الانقياد بالقول والاستسلام... ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾، وهذا الفضل مراتب في الشرف، كما أشار إليه تقسيم أصحابه إلى: ظالم، ومقتصد، وسابق»[٣].

---

(١) «أصول السنة لابن أبي زمنين» (ص ٢١١).
(٢) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٩/ ٢٤٤-٢٤٥).
(٣) «التحرير والتنوير» (٢٢/ ١٦٤-١٦٦).

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرر علماء الشافعية تفاضل أهل الإيمان في أقوالهم ضمن مؤلفاتهم وكتبهم.

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لا شكّ أن الناس متفاضلون في الأعمال، مقصرٌ وآخر مقتصد مجتهد ومن هو أشد منه اجتهادًا، كان معلومًا أن المقصر أنقص إيمانًا من المقتصد، وأن المقتصد أزيد منه إيمانًا، وأن المجتهد أزيد إيمانًا من المقتصد والمقصّر، وأنهما أنقص منه إيمانًا؛ إذ كان جميع فرائض اللَّه كما قلنا قبل. فكل عاملٍ فمقصر عن الكمال، فلا أحد إلا وهو ناقص الإيمان غير كامله؛ لأنه لو كمل لأحدٍ منهم كمالًا تجوز له الشهادة به، لجازت الشهادة له بالجنة؛ لأن من أدى جميع فرائض اللَّه فلم يبق عليه منها شيءٌ، واجتنب جميع معاصيه فلم يأت منها شيئًا ثم مات على ذلك، فلا شك أنه من أهل الجنة**»[1].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**باب القول في زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل أهل الإيمان في إيمانهم**»، وهذا يتفرع على قولنا في الطاعات إنها إيمان، وهو أنها إذا كانت إيمانًا كان تكاملها تكامل الإيمان، وتناقصها تناقص الإيمان، وكان المؤمنون متفاضلين في إيمانهم كما هم يتفاضلون في أعمالهم، وحرم أن يقول قائل: إيماني وإيمان الملائكة والنبيين صلوات اللَّه عليهم أجمعين واحد، قال

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ١٨٨).

اللَّه ﷻ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]. . . **فثبت بهذه الآيات أن الإيمان قابل للزيادة، وإذا كان قابلًا للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصانًا، على ما مضى بيانه، ودلت السنة على مثل ما دل عليه الكتاب**»[(١)].

ونقل البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل السُّنة على تفاضل أهل الإيمان، حيث قال: «**اتفقت الصحابة والتابعون، فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان... واتفقوا على تفاضل أهل الإيمان في الإيمان، وتباينهم في درجاته، قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل**»[(٢)].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه: «**إنه ﷺ وصفهم بما يقضي بكمال إيمانهم، ورتب عليه: (الإيمان يمان)[(٣)]، فكان ذلك إشارة للإيمان إلى من أتاه من أهل اليمن، لا إلى مكة والمدينة، ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره، وحمله على أهل اليمن حقيقة؛ لأن من اتصف بشيء، وقوي قيامه به، وتأكّد اطلاعه منه، ينسب ذلك الشيء إليه إشعارًا بتميزه به، وكمال حاله فيه. وهكذا كان حال أهل اليمن حينئذ في الإيمان، وحال الوافدين منه في حياة رسول اللَّه ﷺ، وفي أعقاب موته كأويس القرني،**

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ١٢٧).

(٢) شرح السنة للبغوي (١/ ٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٣٠٢)، ومسلم في صحيحه برقم (٨٢).

وأبي مسلم الخولاني رضي الله عنهما، وشبههما ممن سلم قلبه وقوي إيمانه، فكانت نسبة الإيمان إليهم لذلك إشعارًا بكمال إيمانهم»[١].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رحمه الله في شرح حديث «بينما أنا نائم، رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قمص، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، ومر علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره، قالوا: ما أولته يا رسول اللَّه؟ قال: الدين»[٢]: «وفي الحديث: أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة، وبالقوة والضعف... والمراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون، لتأويله القمص بالدين، والمراد بالدين العمل بمقتضاه، كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي... فلما ألبس اللَّه المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سابغ الثوب، ومن لا فلا، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان»[٣].

وقال الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رحمه الله في أن المراد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]: هم المؤمنون من أمة محمد ﷺ «لأن اللَّه تعالى اصطفاهم على سائر الأمم، وجعلهم أمة وسطًا ليكونوا شهداء على الناس، وخصهم بكرامة الانتماء إلى أفضل رسله تعالى، وحمل الكتاب الذي هو أفضل كتب اللَّه تعالى، ثم قسمهم بقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾؛ أي: في التقصير بالعمل به،

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٣٣).
(٢) أخرجه البخاري برقم: (٢٣)، ومسلم برقم: (٢٣٩٠).
(٣) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٩٦).

﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ ؛ أي: يعمل به في أغلب الأوقات، ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ ، وهو من يضمّ إلى العمل به التعليم والإرشاد إلى العمل»(١) .

هذه بعض أقوال علماء الشافعية في تفاضل أهل الإيمان، وإذا ثبت تفاضل أهل الإيمان بعضهم على بعض؛ لزم أن تتفاوت مراتبهم ودرجاتهم عند اللَّه تعالى، فمنهم السابقون أولئك المقربون، ومنهم دون ذلك، لكل منهم درجات عند ربهم في جنات النعيم.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«اعلموا -رحمكم اللَّه-: أن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ تفضّل بالإيمان على من سبقت له الرحمة في كتابه، ومن أحب أن يسعده، ثم جعل المؤمنين في الإيمان متفاضلين، ورفع بعضهم فوق بعض درجات»**(٢) .

وذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلة على وقوع التفاضل بين أهل الإيمان، حيث قال: **«فقد علم أهل العلم والعقل أن السابق أفضل من المسبوق، والتابع دون المتبوع، وأن اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لم يفضل الناس بعضهم على بعض بوثاقة الأجسام، ولا بصباحة الوجه، ولا بحسن الزي، وكثرة الأموال، ولو كانوا بذلك متفاضلين لما كانوا به عنده ممدوحين؛ لأن ذلك ليس هو بهم، ولا من فعلهم، فعلمنا أن العلو في الدرجات والتفاضل في المنازل إنما هو بفضل الإيمان، وقوة اليقين، والمسابقة إليه بالأعمال الزاكية،**

---

(١) السراج المنير للخطيب الشربيني (٣/ ٣٢٧).
(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الأول: الإيمان - (٢/ ٨٣٢).

والنيات الصادقة من القلوب الطاهرة، قال اللَّه تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]. وقال ﷻ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]. فهذا وأشباهه في كتاب اللَّه يدل العقلاء على زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل المؤمنين بعضهم على بعض، وعلوهم في الدرجات، وبمثل ذلك جاءت السنة عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين، ولو كان الإيمان كلّه واحدًا لا نقصان له ولا زيادة، لم يكن لأحد على أحد فضل، ولاستوت النعمة فيه، ولا يستوي، وبطل العقل الذي فضل اللَّه به العقلاء، وشرف به العلماء والحكماء، وبإتمام الإيمان دخل الناس الجنة، وبالزيادة في الإيمان تفاضل المؤمنون في الدرجات في الجنان عند اللَّه، وبالنقصان منه دخل المقصرون النار، فنعوذ باللَّه من النار. وإن الإيمان درجات ومنازل يتفاضل بها المؤمنون عند اللَّه، ومتى تأمل متأمل وصف اللَّه للمؤمنين، وتفضيله بعضهم على بعض، وكيف حزبهم إليه بالسباق، علم أن اللَّه قد سبق بين المؤمنين في الإيمان، كما سبق بين الخيل في الرهان، ثم قبلهم على درجاتهم إلى السبق إليه، فجعل كل امرئ منهم على درجة سبقه، لا ينقصهم فيها من حقه، لا يتقدم مسبوق سابقًا، ولا مفضول فاضلًا، وبذلك فضل اللَّه أوائل هذه الأمة على أواخرها، ولو لم يكن للسابقين بالإيمان فضل على المسبوقين للحق آخر هذه الأمة أولها في الفضل، ولتقدمهم إذا لم يكن لمن سبق إلى اللَّه فضل على من أبطأ عنه، ولكن بدرجات الإيمان قدّم السابقون، وبالإبطاء

عن الإيمان أخّر المقصرون،... ولولا سوابق الإيمان وفضله لما فضل المؤمنون بعضهم بعضًا، ولكان الآخرون لكثرة العمل مقدمين على الأولين، ولكن اللَّه تعالى أبى أن يدرك أحد بآخر درجات الإيمان أولها، ويؤخر من قدم اللَّه بسبقه، أو يقدم من أخر اللَّه بإبطائه»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن علم بما جاء به الرسل، وآمن به إيمانًا مفصلًا، وعمل به، فهو أكمل إيمانًا وولاية للَّه ممن لم يعلم ذلك مفصّلًا، ولم يعمل به؛ وكلاهما ولي للَّه تعالى. والجنة درجات متفاضلة تفاضلًا عظيمًا، وأولياء اللَّه المؤمنون المتقون في تلك الدرجات بحسب إيمانهم وتقواهم، قال -تبارك وتعالى-: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١]»[(٢)].

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمقصود بيان أن الناس متفاوتون في الدين بتفاوت الإيمان في قلوبهم، متفاضلون فيه بحسب ذلك، فأفضلهم وأعلاهم أولو العزم من الرسل، وأدناهم المخلطون من أهل التوحيد، وبين ذلك مراتب ودرجات لا يحيط بها إلا اللَّه عَزَّ وَجَلَّ الذي خلقهم ورزقهم»[(٣)].

* * *

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٨٣٦-٨٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ١٨٨).

(٣) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١٠١٥).

المبحث الخامس
الاستثناء في الإيمان، والمأخذ في ذلك

الاستثناء في الإيمان هو: قول من سُئل عن إيمانه: «مؤمن إن شاء اللَّه»، وهذه المسألة مبنية على قول السلف بأن الأعمال من الإيمان، مع القول بالزيادة والنقصان في الإيمان؛ فمن لم يدخل العمل في مسمى الإيمان، ولم ير الزيادة والنقصان منع الاستثناء فيه، وقابلهم طائفة أخرى أوجبت الاستثناء في الإيمان، وكلا القولين مجانب للحق والصواب.

والمذهب الحقّ هو مذهب السلف وهو الوسط؛ فلا إفراط ولا تفريط، وهو جواز الاستثناء باعتبار، ومنعه باعتبار.

وأما مأخذ السلف في الاستثناء، ووجه استثنائهم في الإيمان، فالمتأمّل لأقوالهم الواردة في ذلك يجد أنهم عندما كانوا يستثنون يلحظون أمورًا أربعة، وهي[(١)]:

١ - أن الإيمان المطلق شامل لفعل كلّ ما أمر اللَّه به، والبعد عن كل ما ينهى عنه، ولا يدّعي أحد أنه جاء بذلك كلّه على التمام والكمال، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار، فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه،

---

(١) تنظر في: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه (ص ٤٦٤ - ٤٧٤).

فيكون من أولياء اللَّه. ولا يدّعي مسلم عاقل هذا لنفسه؛ لهذا كان السلف يستثنون مخافة واحتياطًا أن لا يكونوا كملوا الأعمال وأتوا بها على وجهها المطلوب، فقول: أنا مؤمن عندهم، كقول: أنا ولي، أو أنا تقي، ولا يجزم أحد أنه كمّل مراتب التقوى، وأتم مراتب الولاية، إلا من خسف عقله، وقل خوفه، فكذلك لا يجزم أنه كمل مراتب الإيمان وأتم درجاته، فعندئذ لزمه الاستثناء في إيمانه مخافة واحتياطًا.

٢- أن الإيمان النافع هو المتقبل عند اللَّه؛ إذ إنّ من قام بالعمل وأتى به لا يدري هل تقبل منه عمله أو لا؟ قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، وقد سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا النبي ﷺ عن هؤلاء فقالت: يا رسول اللَّه أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر، ويخاف أن يعذّب؟ قال: «**لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصلي ويصوم ويتصدق، ويخاف أن لا يقبل منه**»[(١)]. وهكذا كان دأب السلف الصالح من صحابة وتابعين، يقومون بالأعمال الكثيرة الجليلة، ثم يخافون ألا تكون قد تقبّلت منهم.

٣- البُعد عن تزكية النفس، وليس هناك تزكية لها أعظم من التزكية بالإيمان، فمن قال عن نفسه: إنه مؤمن، فقد زكاها بأعظم تزكية، ونعتها بأكمل الصفات وأجملها، واللَّه قد نهى عن ذلك في محكم تنزيله، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

٤- أن الاستثناء ربما يكون في الأمور المتيقنة غير المشكوك فيها،

---

(١) أخرجه الترمذي برقم (٣١٧٥)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٣٠٤) برقم (١٦٢).

كما قال تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فقد علم الله ﷻ أنهم داخلون للمسجد الحرام.

وهذا الذي قرره المحقّقون من أصحاب المذاهب الأربعة:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرّمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصحّ الأقوال»[١].

وقال بعد أن ذكر القولين المجانبين للصواب: «وأما من يجوّز الاستثناء وتركه، فهو أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها؛ فإن أراد المستثني الشكَّ في أصل إيمانه مُنع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم اللَّه في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢ - ٤]، فالاستثناء حينئذٍ جائز. وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقًا للأمر بمشيئة اللَّه لا شكًّا في إيمانه، وهذا القول في القوة كما ترى»[٢].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٩).

وقال بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قران المشيئة بالإيمان: فقالت طائفة: لا بدّ من قرانها، وحُكِيَ هذا عن أكثر المتكلمين، وقالت طائفة بجوازها، وقال بعض الشافعية: هو المختار، وقول أهل التحقيق»(١).

وقال أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي(٢) (٨٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهنا أيضًا مسألة غريبةٌ وهو أنه قال الشافعي: إذا سُئلتَ عن الإيمان فقل: أنا مؤمن إن شاء اللَّه، وشنَّع عليه الحنفية في كتبهم بأن الاستثناء شكٌ، والشكُ في الإيمان كفرٌ. وهذا كلامٌ ساقطٌ؛ لأن (إن شاء اللَّه) ليس منحصرًا في المشكوك، بل استعمله رسول اللَّه ﷺ في المقطوع به. وهو قوله في السلام على الموتى: «وإنا بكم إن شاء اللَّه لاحقون»، بل المراد من المشيئة: التفويضُ إلى اللَّه بالكلية، أو ذاك بحسب العاقبة، وللَّه عاقبة الأمور، ليس لأحدٍ اطلاع على شيء من ذلك»(٣).

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ١١٠).

(٢) أحمد بن إسماعيل بن عثمان شهاب الدين الكوراني الشافعي ثم الحنفي، ولد سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، ودأب في فنون العلم، ومهر في النحو والمعاني والبيان، وبرع في الفقه، وألف شرح جمع الجوامع، وغيره، ودخل القاهرة، ورحل إلى الروم، فصادف من ملكها مراد بن عثمان حظوة، ثم مات الشيخ شمس الدين الفناري فسأله ابن عثمان أن يتحنف ويأخذ وظائفه ففعل، وصار المشار إليه في المملكة الرومية، مات سنة أربع وتسعين وثمانمائة. نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص ٣٨-٣٩).

(٣) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (١/ ٥٦-٥٧).

وقال محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (١٣٥٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والاستثناءُ باعتبار الخاتمة جائز عن الكلّ، فمن مَنَعه فباعتبار الحالة الراهنة، ومن أجازه فبالنظر إلى الخاتمة فإنه لا يَعلمُ أحدٌ على ماذا يختمُ له، على الإيمان أو على الكفر؟ والعياذ بالله»[1].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

عن الوليد بن مسلم (١٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: «سمعت أبا عمرو - يعني: الأوزاعي-، ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز، لا ينكرون أن يقولوا: أنا مؤمن، ويأذنون في الاستثناء أن يقول: أنا مؤمن إن شاء اللَّه»[2].

وقال ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن قطع الاستثناء وأوجب أنه مؤمن فقد أجابكم إلى القول بأنه مؤمن عند اللَّه، ومن استثنى ولم يقطع لنفسه قلنا له: أنت أعلم منا بضميرك، وبما غاب من عقدك، فأخبرنا عن غيبك، فإن كنت كذا -فذكر شرائط الإيمان-، وإن كنت كذا فأنت منافق، ونحو هذا، ومن قطع لنفسه من أئمتنا فليس يعني مستكمل الإيمان، ولكن مؤمن مذنب، يقول: آمنت باللَّه ورسوله، وبما جاءت به رسله، فأنا مؤمن بذلك في شرع اللَّه في وقتي هذا، واللَّه أعلم بخاتمتي»[3].

---

(١) فيض الباري على صحيح البخاري (١/ ٢٢١).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٨٧٣).

(٣) كتاب الجامع (ص ١٥٤-١٥٥).

قال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن قول أهل السُّنة: إن الاستثناء في الإيمان جائز واسع إذا كان عائدًا إلى العاقبة أو الكمال»(١).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرَّر علماء الشافعية جواز الاستثناء في الإيمان في أقوالهم ضمن كتبهم ومؤلفاتهم.

نقل الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول بجواز الاستثناء في الإيمان عن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «**المسألة الثانية: عابوا على الشافعي قوله: أنا مومن إن شاء اللَّه، والجواب أن هذا القول منقول عن كثير من السلف**»(٢).

قال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم كان الاختلاف الخامس، وهو الاختلاف فيمن يستحق أن يسمى مؤمنًا، وهل يجوز أن يسمى أحدٌ مؤمنًا على الإطلاق، أم ذلك غير جائزٍ إلا موصولًا بمشيئة اللَّه -جل ثناؤه-؟... القائل لمن لم يكن جامعًا أداء جميع فرائض اللَّه عزّ ذكره -من معرفةٍ وإقرارٍ وعملٍ-: هو مؤمنٌ، إما كاذبٌ، وإما مخطىءٌ في العبارة، مسيءٌ في المقالة، إذا لم يصل قيله: هو مؤمنٌ بما هو به مؤمنٌ؛ لأن وَصْفَنا من وصَفْنا بهذه الصفة، وتسميتناه هذه التسمية بالإطلاق إنما هو للمعاني الثلاثة التي قد ذكرناها.

فمن لم يكن جامعًا ذلك فإنما له ذلك الاسم بالخصوص؛ فغير جائزٍ

---

(١) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص ١٧٥-١٧٨).

(٢) مناقب الإمام الشافعي للرازي (ص ١٤٧).

وصف من كان له من صفات الإيمان خاصٌ، ومن أسمائه بعضٌ بصيغة العموم، وتسميته باسم الكلّ، ولكن الواجب أن يصل الواصف إذا وصف بذلك أن يقول له -إذا عرف وأقرّ وفرط في العمل- هو مؤمنٌ باللَّه ورسوله، فإذا أقر بعد المعرفة بلسانه وصدق وعمل، ولم تظهر منه موبقةٌ، ولم تعرف منه إلا المحافظة على أداء الفرائض، قيل: هو مؤمنٌ إن شاء اللَّه.

وإنما وصلنا تسميتنا إياه بذلك بقولنا: إن شاء اللَّه؛ لأنا لا ندري هل هو مؤمنٌ ضيع شيئًا من فرائض اللَّه عز ذكره أم لا؟ بل سكون قلوبنا إلى أنه لا يخلو من تضييع ذلك أقرب منها إلى اليقين، فإنه غير مضيع شيئًا منها، ولا مفرطٍ، فلذلك من وصفناه بالإيمان بالمشيئة؛ إذ كان الاسم المطلق من أسماء الإيمان إنما هو الكمال، فمن لم يكن مكمّلًا جميع معانيه -والأغلب عندنا أنه لا يكملها أحدٌ- لم يكن مستحقًّا اسم ذلك بالإطلاق والعموم الذي هو اسم الكمال؛ لأن الناقص غير جائزٍ تسميته بالكمال، ولا البعض باسم التام، ولا الجزء باسم الكل»[1].

وبوّب الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «باب ذكر الاستثناء في الإيمان من غير شكّ فيه، [ثم قال]: من صفة أهل الحقّ، ممن ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشكّ، نعوذ باللَّه من الشكّ في الإيمان، ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحقّ حقيقة الإيمان أم لا؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحقّ إذا سُئلوا: أمؤمن أنت؟ قال: آمنت باللَّه وملائكته

---

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ١٩٢-١٩٣).

وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار، وأشباه هذا، والناطق بهذا والمصدق به بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان لا يدري: أهو ممن يستوجب ما نعت الله عز وجل به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا، وطريق هذا طريق الصحابة والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق في القلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والناس عندهم على الظاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام، ولكن الاستثناء منهم على حسب ما بيناه لك، وبينه العلماء من قبلنا. روي في هذا سنن كثيرة، وآثار تدل على ما قلنا»[١].

وقال قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رحمه الله: «ويكره لمن حصل منه الإيمان أن يقول: أنا مؤمن حقًّا، ومؤمن عند الله، ولكن يقول: أنا مؤمن أرجو، أو مؤمن إن شاء الله، أو يقول: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، وليس هذا على طريق الشكّ في إيمانه، لكنّه على معنى أنه لا يضبط أنه قد أتى بجميع ما أمر به، وترك جميع ما نهي عنه، خلافًا لقول من قال: إذا علم من نفسه أنه مؤمن جاز أن يقول: أنا مؤمن حقًّا.

والدليل على امتناع القطع لنفسه ودخول الاستثناء: إجماع السلف، قيل لابن مسعود رضي الله عنه: إن هذا يزعم أنه مؤمن، قال: سلوه أفي الجنة هو أم في النار؟، فسألوه فقال: الله أعلم. فقال له عبد الله: فهلا وكلت الأولى، كما وكلت الآخرة»[٢].

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦٥٦ - ٦٥٧).

(٢) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني (١/ ٤٤٣-٤٤٤).

وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من صفة أهل الحقّ ممن ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك -نعوذ بالله من الشك في الإيمان- ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟»[١].

وقال يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان من أعلى صفات الحمد، وإطلاق القول به تزكية مطلقة، والاستثناء فيه خروج من التزكية»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «إنهم كرهوا الإطلاق لما فيه من التزكية، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [النجم: ٣٢]»[٣].

ومن أئمة الشافعية الذين نصوا على الاستثناء في الإيمان غير ما ذكرنا أقوالهم: اللالكائي[٤]، وأبو عثمان الصابوني[٥]، والبيهقي[٦]، وأبو المظفر السمعاني[٧]، والبغوي[٨]، والرازي[٩]، وغيرهم رحمهم الله جميعًا.

---

(١) الشريعة للآجري (٢/ ٦٥٦).
(٢) الانتصار للعمراني (٣/ ٧٨٦).
(٣) المصدر السابق (٣/ ٧٨٨).
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (٣/ ١٠٣٧).
(٥) عقيدة السلف للصابوني (ص ٩١، ١١٤).
(٦) الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٣٣).
(٧) تفسير أبي المظفر السمعاني (٢/ ٢٤٨).
(٨) معالم التنزيل للبغوي (٣/ ٣٢٦).
(٩) مناقب الإمام الشافعي للرازي (ص ١٤٧).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الخلال: أخبرني محمد بن الحسن بن هارون، قال: «**سألت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن الاستثناء في الإيمان، فقال: نعم، الاستثناء على غير معنى شك، مخافة واحتياطًا للعمل**»[١].

وقال الخلال: أخبرني محمد بن أبي هارون، أن إسحاق حدثهم قال: سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول: «**اذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان**[٢]**؛ لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول، ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل، فيعجبني أن نستثني في الإيمان، نقول: أنا مؤمن إن شاء اللَّه**»[٣].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والاستثناء في الإيمان سنة ماضية عن العلماء، وإذا سُئِل الرجل: أمؤمن أنت؟ فإنه يقول: أنا مؤمن إن شاء اللَّه، أو مؤمن أرجو، أو يقول: آمنت باللَّه وملائكته وكتبه ورسله**»[٤].

وجوابًا لمن يمنع الاستثناء في الإيمان بحجة التحقّق بالإتيان به يقول **أبو الفرج عبد الواحد الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ**: «**فإن قيل: فقد**

---

(١) كتاب السنة للخلال (٣/ ٥٩٣).

(٢) قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من شهد أنه مؤمن، فليشهد أنه في الجنة». أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٥٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٣٨).

(٣) السنة لأبي بكر بن الخلال (٣/ ٦٠٠)مسائل الإمام أحمد - رواية ابن هانئ (٢/ ١٦٢). الإيمان لابن تيمية (ص: ٣٤٩).

(٤) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٣٥).

تحقّق بإتيان الإيمان فكيف يجوز أن يستثني؟ والجواب: هو أنّا قد بينّا أن الاستثناء لا ينفي التحقيق، وإنما هو ترجٍّ وتَذَلُّلٌ إلى اللَّه تعالى، والاستثناء لم يقع بشك في الفعل، وإنما وقع خوفًا من الخاتمة، وخوفًا من القبول، فإذا قال: أنا مؤمن إن شاء اللَّه، فيكون معناه: إن قبل اللَّه تعالى إيماني وأماتني عليه، وكذلك قوله: صليت إن شاء اللَّه تعالى، معناه: إن قبل اللَّه صلاتي، وقوله: أصلي إن شاء اللَّه تعالى؛ أي: إن يسر اللَّه تعالى ذلك، وقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه: الاستثناء ليس بشك، وليس بداخل في الشك، وإنما هو توقع وترجٍّ، فإن قيل: كما جاز أن يقول: أنا حي حقًّا، جاز أن يقول: أنا مؤمن حقًّا؟ والجواب: أنا نقول: ليس للحياة وغيرها عاقبة مغيبة عنه فيستثني لأجلها، وليس كذلك في الإيمان، فإن له عاقبة مغيبة عنه، وقبول أفعاله وموته على ذلك، فلذلك جاز الاستثناء»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلى أهل السُّنة: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه»[٢].

وقال عبد الرحمن ابن سعدي (١٣٧٦هـ) رحمه الله بعد أن عرّف الإيمان، وبيّن أنه أصل عظيم، وأن أهل السُّنة والجماعة يعتقدون أنه قول وعمل واعتقاد: «. . . ويرتبون على هذا الأصل صحة الاستثناء في

---

(١) التبصرة في أصول الدين علي مذهب الإمام أحمد لأبي الفرج الشيرازي (مخطوط: ورقة ٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥).

الإيمان ، فيصح أن يقول : أنا مؤمن إن شاء اللَّه ؛ لأنه يرجو من اللَّه تكميل إيمانه ، فيستثني من غير شك منه بحصول الإيمان»[1] .

* * *

(١) الفتاوى السعدية (ص ١٨- ١٩) .

المبحث السادس
حكم مرتكب الكبيرة

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن مرتكب الكبيرة مؤمن فاسق، لم يخرج بمعصيته من دين الإسلام، وليس هو مؤمنًا كامل الإيمان، بل هو مؤمن بإيمانه، وفاسق بكبيرته، وحكمه في الدنيا حكم سائر المسلمين في عصمة الدم والمال وجميع المعاملات والأحوال، ومما يدل على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [البقرة: ١٧٨].

فأثبت اللَّه الأخوّة بين القاتل والمقتول، وخاطبهما بمسمى الإيمان، ولم يحكم بكفر القاتل بسبب كبيرة القتل التي ارتكبها.

٢- وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

وهذه الآية نزلت في حق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لما عزم أن يقطع النفقة عن قريبه مسطح بن أثاثة رضي الله عنه، بعد اقترافه لكبيرة قذف أم

المؤمنين عائشة رضي الله عنها[1].

٣- وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

فأثبت اللَّه الأخوّة بين المتقاتلين، وخاطبهم بمسمى الإيمان، ولم يلزم من تقاتلهم زوال هذا المسمّى.

٤- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨].

فأخبر تعالى أن مغفرته حُجبت عمن لقيه وهو يشرك به، وأنها نائلة بمشيئته من سواهم، إن شاء عذبهم بعدله، وإن شاء غفر لهم برحمته وفضله.

٥- عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه وكان شهِد بدرا وهو أحد النقباء ليلة العقبة: أن رسول اللَّه ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه: «**بايعوني على أن لا تشركوا باللَّه شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على اللَّه، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره اللَّه فهو إلى اللَّه، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه**» فبايعناه على ذلك[2].

---

(١) انظر: أسباب النزول للواحدي (ص ٣٢٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٨)، ومسلم برقم (١٧٠٩).

٦- وعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا اللَّه، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي ذر»(١).

وهذا الذي قرّره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «ولا نكفّر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله، ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنّطهم»(٢).

وقال أيضًا: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلّدون، إذا ماتوا وهم موحّدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا اللَّه عارفين، وهم في مشيئة اللَّه وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عَزَّ وَجَلَّ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وإن شاء عذّبهم في النار

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٨٢٧)، ومسلم برقم (٩٤).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣١-٣٢).

بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته»[١].

وأكّد ذلك أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: **«والعاصي إذا مات بغير توبة فهو في مشيئة اللَّه، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة بعض الأخيار، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه، صغيرة كان أو كبيرة، ثم عاقبة أمره الجنة، ولا يخلد في النار»**[٢].

وقال الكنغراوي (١٣٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض رده على الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة: **«والحجة قائمة بأنه يدخل النار من عصاة أهل الملة أقوام كثيرون لا يعلم عددهم إلا اللَّه، ولا يدخلها إلا الذين هم أولاهم بها؛ إذ يوفيهم حسابهم ويزن أعمالهم، فيمكثون فيها ما شاء اللَّه، ثم يخرجهم منها لإسلامهم، وقد صاروا فحمًا، فيدخلهم الجنة بفضل رحمته...»**[٣].

وحكى جمعٌ من علماء الحنفية اتفاق أهل السُّنة على ذلك، ومنهم ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)[٤]، والملا علي القاري (١٠١٤هـ)[٥].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٩٩).

(٢) شرح الوصية للبابرتي (ص ٨٠).

(٣) كشف الغمة عن افتراق الأمة (ص ٢٣)، لعبد القادر بن عبد الله بن حسن الكنغراوي الأصل، الإستانبولي الحنفي، المتوفى بالقسطنطينية (١٣٤٨هـ). انظر: معجم المؤلفين (٥/ ٢٩٢)، والأعلام للزركلي (٤/ ٤٠).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٧)، وانظر: التمهيد لقواعد التوحيد للاّمشي (ص ١٢١).

(٥) ضوء المعالي لبدء الأمالي (ص ١١٤).

وقد ذكر علماء الحنفية أدلة وافية لهذه المسألة، وليس هذا موضع بسطها[١].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

جاء عن الإمام مالك (١٧٩هـ) ما يدل على عدم كفر مرتكب الكبيرة، فمن قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**يُصلَّى على كل من قتله الإمام**»[٢].

وجاء عن ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ما يؤكد على أن** مرتكب الكبيرة لا يكفر: «**قال البرزلي: وسئل ابن أبي زيد عن الرجل يكون معروفًا بترك الصلاة فيوبخ ويخوف بالله، فيصلي اليوم واليومين، ثم يرجع إلى تركها، فيعاد عليه الكلام، فيقول: إن الله غفور رحيم، وإني مذنب، ويموت على ذلك، هل يكون إمامًا ويجوز شهادته أم لا؟ وهل يصلى عليه إذا مات؟ وهل يسلم عليه إذا لقيه وتؤكل هديته ولا يفرق بينه وبين امرأته؟ ... فأجاب: بأنه يصلى عليه، وتؤكل هديته، ولا يفرق بينه وبين امرأته، ولا يصلى خلفه ولا تجوز شهادته**»[٣].

---

(١) انظر هذه الأدلة وغيرها في: أصول الدين للبزدوي (ص ١٣٨)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٦-٤٢)، وشرح الوصية للبابرتي (ص ٨٢-٨٤)، وشرعة الإسلام لأبي المحاسن (ص ٣٥)، وضوء المعالي للقاري (ص ٨٨، ١٣٦، ١٤١)، والتمهيد لقواعد التوحيد للآمشي (ص ١٢٢-١٢٣).

(٢) البيان والتحصيل (٢/ ٢٦٩). وهذا إذا قتله لغير الكفر، كالزاني المحصن، والمبتدع، ونحوهما، كما سيأتي قريبًا عن ابن أبي زيد القيرواني، وأما المقتول لردته فلا يصلى عليه.

(٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (١/ ٤٢١).

وقال ابن أبي زيد رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «وأن اللَّه سبحانه ضاعف لعباده المؤمنين الحسنات، وصفح لهم بالتوبة عن كبائر السيئات، وغفر لهم الصغائر باجتناب الكبائر، وجعل من لم يتب من الكبائر صائرًا إلى مشيئته: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [سورة النساء]»[1].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قول أهل السُّنة: أن لا ينزل أحد من أهل القبلة جنة ولا نارًا، إلا من ورد التوقيف بتنزيله، وجاء الخبر من اللَّه -تبارك وتعالى- ورسوله عن عاقبة أمره، وأن الصلاة واجبة على من مات منهم، وإن عمل الكبائر»[2].

وقال محمد بن رشد (٤٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من واقع كبيرة من الكبائر، فهو فاسق محمول على الفسق، حتى تعلم توبته منها»[3].

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن مات صاحب الكبيرة فمصيره إلى اللَّه، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه، فإن عذبه فبجرمه، وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة، وإن تاب قبل الموت وقبل حضوره ومعاينته وندم واعتقد أن لا يعود واستغفر ووجل كان كمن لم يذنب، وبهذا كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت، وعليه جماعة علماء المسلمين»[4].

---

(١) متن رسالة القيرواني (ص ٧).

(٢) الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص ١٨٨).

(٣) البيان والتحصيل (١٧/ ١٠٠).

(٤) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٤/ ٤٩).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في وصيته المشهورة «ولا أكفّر أحدًا من أهل التوحيد بذنب وإن عمل الكبائر، وأكلُهم إلى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ»(١).

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمؤمنون في الإيمان يتفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون، ولا يخرجون بالذنوب من الإيمان، ولا يكفرون بركوب كبيرة ولا عصيان، ولا نوجب لمحسنهم الجنان بعد من أوجب له النبي ﷺ، ولا نشهد على مسيئهم بالنار»(٢).

وقال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرحه لحديث: «ألا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام منى أيام أكل وشرب»(٣): «فثبت بما ذكرنا أن المصر على ما دون الشرك حتى يموت مؤمن، غير كافر ولا مشرك، وهو بين خوف ورجاء، يخاف أن يعاقبه اللَّه على معصيته إياه بما استحق من العقوبة، ونرجو أن يتفضّل اللَّه عليه فيعفو عنه ويغفر له ذنبه»(٤).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «والذي عندنا أن المعاصي لا تزيل الإيمان، ولا توجب الكفر، ولكنها تنفي حقائق الإيمان الذي نعت اللَّه -تبارك وتعالى- بها أهله في مواضع من كتابه»(٥).

---

(١) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص ١٧)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص ٢٠٩)، وعقيدة الشافعي للبرزنجي (ص ٩٢).

(٢) شرح السنة للمزني (ص ٧٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (١١٤٢).

(٤) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (ص ٦٢٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٥٧٥).

وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنهم مؤمنون باللَّه ورسوله، ولا نقول: هم مؤمنون بالإطلاق... ونقول: هم مسلمون بالإطلاق؛ لأن الإسلام اسمٌ للخضوع والإذعان، فكلّ مذعنٍ لحكم الإسلام ممن وحّد اللَّه وصدّق رسوله ﷺ بما جاء به من عنده، فهو مسلمٌ، ونقول: هم مسلمون فسقةٌ عصاةٌ للَّه ولرسوله، ولا ننزلهم جنة ولا نارًا، ولكنا نقول كما قال اللَّه تعالى ذكره: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]؛ فنقول: هم في مشية اللَّه تعالى ذكره، إن شاء أن يعذبهم عذبهم، وأدخلهم النار بذنوبهم، وإن شاء عفا عنهم بفضله ورحمته فأدخلهم الجنة، غير أنه إن أدخلهم النار فعاقبهم بها لم يخلدهم فيها، ولكنه يعاقبهم فيها بقدر إجرامهم، ثم يخرجهم بعد عقوبته إياهم بقدر ما استحقوا فيدخلهم الجنة»(١).

وقال ابن خزيمة (٣١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكل مرتكب معصية زجر اللَّه عنها، فقد أغواه إبليس، واللَّه عَزَّ وَجَلَّ قد يشاء غفران كل معصية يرتكبها المسلم دون الشرك، وإن لم يتب منها، لذاك أعلمنا في محكم تنزيله في قوله: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]»(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناء تقريره لمعتقد أهل الحديث الذي يدين اللَّه عَزَّ وَجَلَّ به: «ولا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه، كنحو الزنا والسرقة وما أشبه ذلك من الكبائر، وهم بما

---

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ٨٣-٨٤).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨٣٢).

معهم من الإيمان مؤمنون، وإن ارتكبوا الكبائر»[١].

ويقول أيضًا في معتقد أهل السُّنة والجماعة: «ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار، ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين، حتى يكون اللَّه سبحانه ينزلهم حيث شاء، ويقولون: أمرهم إلى اللَّه، إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم»[٢].

ويقول يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومذهب أهل السُّنة أن الموحدين لا يكفرون بفعل شيء من المعاصي: الصغائر والكبائر، وإذا عملوا الكبائر وتابوا لم تضرهم، وإن ماتوا قبل التوبة منها فأمرهم إلى اللَّه، إن شاء عذبهم عليها، وإن شاء غفر لهم»[٣].

ويقول ابن الصلاح (٦٤٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند شرحه لحديث «لا يزني الزاني وهو مؤمن[٤]»: «يفيد: أن الفاسق لا يطلق عليه اسم المؤمن، ويقال فيه: مؤمن ناقص الإيمان، وذلك أن الأصل أن اسم الشيء إنما يطلق على الكامل منه، والناقص منه يذكر به بقيد يشعر بنقصه، وأيضًا: فصفة المؤمن صفة مدح غالية لا تليق بالفاسق»[٥].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح باب بيان نقصان الإيمان

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢٧).

(٢) المقالات للأشعري (١/ ٣٤٧).

(٣) الانتصار للعمراني (٣/ ٦٦٦).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص ٢٢٦).

بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله، وبعد أن ذكر حديثين فيه قال: «**فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول اللَّه** ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ **مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء اللَّه تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولًا، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة**»[(١)].

● **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومن مات من أهل القبلة موحّدًا يُصلى عليه، ويُستغفر له، ولا يُحجب عنه الاستغفار، ولا تُترك الصلاة عليه لذنب أذنبه، صغيرًا كان أو كبيرًا، أمره إلى اللَّه تعالى**»[(٢)].

وقال الحسن بن إسماعيل الربعي: قال لي أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام أهل السُّنة، والصابر تحت المحنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أجمع تسعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عنها رسول اللَّه** ﷺ: . . . **أن لا نكفر أحدًا من أهل التوحيد، وإن عملوا الكبائر**»[(٣)].

وقال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في رسالته إلى مُسَدَّد:**

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٤١-٤٢).

(٢) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص ٨٦-٨٧).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠-١٣١).

«ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام، فإن تاب رجع إلى الإيمان، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله العظيم، أو يردُّ فريضة من فرائض الله جاحدًا لها، فإن تركها تهاونًا بها وكسلًا كان في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه»(١).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإن الذي عندنا في هذا الباب كله: أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيمانًا، ولا توجب كفرًا، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله»(٢).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناقلًا إجماع أهل العلم على عدم تكفير أهل القبلة بالمعاصي: «وقد أجمعت العلماء لا خلاف بينهم أنه لا يكفَّر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بمعصية، نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء»(٣).

ونقل الإجماع على ذلك أيضًا عبد الوهاب ابن الحنبلي (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث يقول: «وقد أجمعت العلماء من أهل السُّنة من غير خلاف بينهم أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب صغير وكبير، ولا يُخرجه عن الإسلام بمعصية صغُرت أم كبُرت، ونرجو للمحسن، ونخاف على المسيء»(٤).

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٢٢٦).

(٢) الإيمان للقاسم بن سلام (ص ٧٨).

(٣) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص ٢٩٢).

(٤) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/ ١٠٠٥).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأهل السُّنة والجماعة متّفقون على أنه لا يكفر المسلم بمجرّد الذنب كما يقوله الخوارج، ولا أنه يخرج من الايمان بالكلية كما يقوله المعتزلة، لكن ينقص الإيمان، ويمنع كماله الواجب»[١].

ثم بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ المقصود بالذنب الذي لا يستحق مرتكبه الكفر بقوله: **«ونحن إذا قلنا: أهل السُّنة متفقون على أنه لا يكفّر بالذنب فإنما نريد به المعاصي: كالزنا والشرب»**[٢].

ويوضح ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المعاصي التي لا يكفر بها صاحبها هي من نوع الكفر الأصغر، فيقول:

«والقصد: أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر، فإنها ضد الشكر الذي هو العمل بالطاعة، فالسعي: إما شكر وإما كفر وإما ثالث لا من هذا ولا من هذا»[٣].

وقال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٣٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأخرج أبو داود[٤] والترمذي[٥] من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «من أتى كاهنًا فصدقه بما يقول، أو أتى امرأة حائضًا، أو في دبرها، فقد برئ بما أنزل على محمد». وأمثال هذا كثير في كلام الصادق

---

(١) الاستقامة (٢/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٢).

(٣) مدارج السالكين (١/ ٣٣٧).

(٤) برقم (٣٩٠٤).

(٥) برقم (١٣٥).

المصدوق، فهذا النوع الذي هو الكفر العملي، وإن أطلقه الشارع على مرتكب هذه الكبائر فإنه لا يخرج به العبد من الإيمان، ولا يفارق به الملة المحمدية، ولا يباح ماله ودمه وأهله، كما ظنه من لم يفرق بين الكفرين، ولم يميز بين الأمرين»[١].

وقال عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قتل مسلمًا عمدًا عدوانًا فسق عند أهل السُّنة والجماعة، وغلت الخوارج فكفروه بذلك، وعند أهل السُّنة أمره إلى اللَّه، إن شاء غفر له، وإن شاء عذَّبه»[٢].

* * *

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق، وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص ١٢٠).

(٢) الإحكام شرح أصول الأحكام لابن قاسم (٤/ ٢٣٨-٢٣٩).

المبحث السابع
في الكفر والتكفير

وفيه أربعة مطالب:

■ **المطلب الأول: تعريف الكفر لغةً وشرعًا:**

الكفر لغة: الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنًى واحد، وهو السَّتْر والتَّغطية.

يقال للمزارع: «كافرًا»؛ لأنه يغطي البذر بالتراب، ومنه سمي الكفر الذي هو ضد الإيمان «كفرًا»؛ لأن في كفره تغطية للحق بجحد أو غيره، وقيل: سمي الكافر «كافرًا»؛ لأنه قد غطى قلبه بالكفر[(١)].

والكفر شرعًا: ضد الإيمان، سمّي بذلك لأنه تغطية الحق. وكذلك كُفْران النِّعمة: جُحودها وسترها[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الكفر عدم الإيمان باللَّه ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب، بل شك وريب، أو إعراض عن هذا كله حسدًا وكبرًا، أو اتباعًا لبعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة**»[(٣)].

---

(١) انظر: لسان العرب (٥/ ١٤٦-١٤٧)، ومفردات القرآن (ص ٤٨٤).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ١٩١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٥).

■ **المطلب الثاني: تعريف التكفير شرعًا:**

التكفير: هو إطلاق وصف الكفر على المعين أو الوصف أو الفعل.

وإطلاقه على المعيّن هو أن يقال: فلان كافر، وإطلاقه على الوصف أن يقال: الظالم كافر، وإطلاقه على الفعل مثل أن يقال: من فعل كذا فهو كافر.

وأهل السُّنة يؤكدون أن التكفير حكم شرعي، ليس لأحد أن يكفّر أحدًا من المسلمين أو من الناس إلا من كفّره اللَّه ورسوله، ويتشدّدون في تكفير المعين من المسلمين، فلا يقبلون تكفير مسلم ثبت إسلامه إلا بعد تحقق شروط التكفير فيه، وانتفاء الموانع عنه، وسيتضح تفصيل ذلك من خلال كلام أهل العلم في المطالب التالية:

■ **المطلب الثالث: حكم التكفير:**

يعتقد أهل السُّنة والجماعة: أن التكفير حكم شرعي مردّه إلى الشارع، فلا يُكفَّر إلا من كفّره اللَّه ورسوله؛ وذلك لأن التكفير يترتب عليه أحكام في الدنيا والآخرة، كالقتل وعدم التوريث والطلاق وعدم الدفن في مقابر المسلمين، والعذاب السرمدي في الآخرة.

وبناء عليه؛ فإن أهل العلم أمروا بوجوب أخذ الحيطة والحذر، والأخذ بالضوابط المستنبطة من الكتاب والسُّنة في هذا الباب، ومنهم علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه-، فقد اهتموا ببيان الحق في هذا الباب، ونهوا عن الغلوّ والتفريط فيه.

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

هذا الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أجاب أحد تلامذته لما سأله: «أخبرني عمن يشهد عليك بالكفر، ما شهادتك عليه؟ فأجابه قائلًا: شهادتي عليه أنه كاذب، ولا أسمّيه بذلك كافرًا، ولكن أسمّيه كاذبًا؛ لأن الحرمة حرمتان:**

حرمةٌ تُنتهك من اللَّه تعالى، وحرمةٌ تُنتهك من عبيد اللَّه؛ فالحرمة التي تُنتهك من اللَّه هي الإشراك باللَّه والتكذيب والكفر.

والحرمة التي تُنتهك من عبيد اللَّه فذلك ما يكون بينهم من المظالم، ولا ينبغي أن يكون الذي يكذب على اللَّه وعلى رسوله كالذي يكذب عليّ؛ لأن الذي يكذب على اللَّه وعلى رسوله ذنبه أعظم من أن لو كذب على جميع الناس ...»[1].

فقد أصّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصلًا عظيمًا ووضع قاعدة مهمة لضبط باب التكفير، مفادها: أن الذي يُكفّر به هو الإشراك باللَّه أو ما شابه ذلك مما يوقع في الكفر من الأقوال والأعمال، أما ما عدا ذلك من المعاصي؛ فإنه لا يجوز التكفير بها.

ونقل علماء الحنفية عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ رواية أخرى تدل على وجوب الاحتراز في أمر التكفير، وأخذ الحيطة والحذر فيه، **قال علاء الدين الطرابلسي(٨٤٤هـ)** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«روى الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابنا: لا يُخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه، ثم ما**

---

(١) العالم والمتعلم لأبي حنيفة (ص ٢٦).

تيقن أنه ردة يحكم بها، وما شُكّ أنه ردة لا يُحكم بها؛ إذ الإسلام الثابت لا يزول بشك، مع أن الإسلام يعلو، وينبغي للعالم إذا رُفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام»(١).

وقال أبو المحاسن إمام زاده (٥٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يُكفِّر أحدًا بذنب، ولا يُخرجه عن الإسلام بعمل، أيْ: لا يُسمّيه كافرًا، ويكفّ لسانه عن أهل القبلة، ولا يشهد على أحدٍ منهم بالكفر والشرك والنفاق، ويكل سرائرهم إلى اللَّه تعالى فيما يسرّون ويضمرون من أمورهم وأعمالهم»(٢).

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا خطورة التكفير بغير دليل: «واعلم -رحمك اللَّه وإيّانا- أن باب التكفير بابٌ عظمت فيه الفتنة، وكثر فيه الافتراق، وتشتّتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم، فالناس فيه في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة المخالفة للحق الذي بعث اللَّه به رسوله في نفس الأمر أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية»(٣).

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذلك من أفرط وفرّط في هذا الباب، فذكر أولًا من نفى التكفير نفيًا عامًا بحيث لم يكفِّر أحدًا حتى ولو كان كفره أظهر وأشد

---

(١) معين الحكام للطرابلسي (٢/ ٢٩٩)، والبحر الرائق (٥/ ١٣٤)، وحاشية ابن عابدين (٤/ ٢٢٤).

(٢) شرعة الإسلام (ص ٣٥).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣١).

من كفر اليهود والنصارى، كالمنافقين والباطنية، وفي مقابل ذلك ذكر الخوارج الذين كفروا الناس بما ليس بمكفرٍ شرعًا، ثم ذكر القول الحق الوسط في باب التكفير مقرّرًا أنه لا يكفّر إلا من كفّره اللَّه ورسوله ﷺ[1].

وإضافة إلى هذا التأكيد الشديد من أئمة الحنفية على حرمة التكفير بغير دليل؛ فإنهم صرّحوا كذلك بوجوب تكفير من توفرت فيه شروط التكفير وانتفت عنه موانعه؛ لأن عدم تكفيره انتقاصٌ للإسلام، وإبطالٌ لحكم من أحكامه.

قال عبد القادر الكنغراوي (١٣٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وهذا الذي يظهر من كلامهم -أي: كلام أبي حنيفة وأصحابه-، وحاشاهم أن يقولوا بإسلام من يشرك باللَّه، أو يخطّئ ملائكته من السبئية ونحوهم، أو يُجيزوا شهادتهم مع كفرهم، أو يشكّوا في كفر الزنادقة والمعطلة، بل قد يقولون: لا يقبل منهم الإسلام بمجرد القول»**[2].

وقال حامد مرزا النمنكاني[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ولهذا نكفّر من لم يكفّر من دان بغير ملة المسلمين ومن الملل، أو وقف فيهم، أو شكّ أو صحّح**

---

(١) المصدر السابق، ويلاحظ أن كلام المؤلف طويل فلذا اختُصر.

(٢) كشف الغمة عن افتراق الأمة (ص ٢١).

(٣) هو الشيخ حامد مرزا الفرغاني النمنكاني، نسبة إلى نمنكان من مدن فرغانة في بلاد ما وراء النهر، تلقى علومه من علماء بلاده، ومن علماء الهند، ومن علماء المدينة النبوية، واستقر بها إلى أن توفي بها سنة ١٣٩٣هـ، وكان على معتقد السلف في العقائد. انظر: مقدمة الفتح الرحماني (١/ ٥).

مذهبهم، وإن أظهر مع ذلك الإسلام، واعتقد إبطال كل مذهب سواه فهو كافر ...»(١).

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

عن زهير بن عباد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: **«كل من أدركت من المشايخ مالك بن أنس -وذكر غيره- لا يكفرون أحدًا بذنب، ولا يشهدون لأحد أنه في الجنة، وإن لم يعص اللَّه ولا أنه في النار وإن عمل الكبائر، ومن خالف هذا فهو عندهم مبتدع»**(٢).

عن حماد بن أبي حنيفة أنه قال لمالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: إن لنا رأيًا نعرضه عليك: فإن رأيته حسنًا مضينا عليه، وإن رأيته سيئًا تنكبنا عنه، لا نكفر أحدًا بذنب، المذنبون كلهم مسلمون، قال: **«ما أرى بها بأسًا»**(٣).

وقد روى أشهب، عن الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه سئل عن قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: **«من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»**(٤) قال مالك: **«أراهم الحرورية، قيل له: أفتراهم بذلك كفارًا؟ قال: لا أدري ما هذا»**، والحجة لقول مالك قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: **«سباب المسلم فسوق»**، والفسوق غير الكفر»(٥).

---

(١) الفتح الرحماني (٢/ ٣٤٠).

(٢) «أصول السنة لابن أبي زمنين» (ص ٢٢٢-٢٢٣).

(٣) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (١/ ٥٤).

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٦١٠٤)، ومسلم برقم: (٦٠).

(٥) «شرح ابن بطال» (١٧/ ٣٤٩).

وقال ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقًا على حديث: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»: «والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر أهل السُّنة والجماعة: النهي عن أن يكفر المسلم أخاه المسلم بذنب، أو بتأويل لا يخرجه من الإسلام عند الجميع، فورد النهي عن تكفير المسلم في هذا الحديث وغيره بلفظ الخبر دون لفظ النهي، وهذا موجود في القرآن والسنة، ومعروف في لسان العرب»[1]، «وهذا غاية في التحذير من هذا القول، والنهي عن أن يقال لأحد من أهل القبلة: يا كافر»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اتّفق أهل السُّنة والجماعة -وهم أهل الفقه والأثر- على أن أحدًا لا يخرجه ذنبه وإن عظم من الإسلام، وخالفهم أهل البدع، فالواجب في النظر أن لا يكفر إلا من اتفق الجميع على تكفيره، أو قام على تكفيره دليل لا مدفع له من كتاب أو سنة»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد فسّر ابن حبيب هذا الباب عن مطرف، عن مالك، تفسيرًا حسنًا لا تدفعه الأصول، قال: إنما هو في من قاله على اعتقاد التكفير بالنية والبصيرة، وهم الخوارج، لا أراه أراد بذلك إلا الخوارج الذين يكفّرون أهل الإيمان بالذنوب، ومن ذهب مذهبهم ورأى رأيهم، فأمّا من قاله على وجه استعظام ما يرتكب الرجل من المعصية، وما يظهره من الفواحش، والتشديد بذلك النهي والزجر والترجع، فليس من معنى الحديث في شيء»[4].

---

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١٧/ ١٤-١٥).

(٢) المصدر السابق (١٧/ ٢٢). (٣) المصدر السابق (١٧/ ٢٢).

(٤) الاستذكار (٩/ ٤٩٨).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١]؛ أي: بئس أن يسمى الرجل كافرًا أو زانيًا بعد إسلامه وتوبته، قاله ابن زيد، وقيل: المعنى أن من لقب أخاه أو سخر منه فهو فاسق، وفي الصحيح: «من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه» فمن فعل ما نهى اللَّه عنه من السخرية والهمز والنبز فذلك فسوق، وذلك لا يجوز»[١].

وقال ابن عاشور (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال النبي ﷺ: «من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء هو بها»؛ لأنه إذا نسب أخاه في الدين إلى الكفر فقد أخذ في أسباب التفريق بين المسلمين، وتوليد سبب التقاتل، فرجع هو بإثم الكفر؛ لأنه المتسبّب فيما يتسبّب على الكفر، ولأنه إذا كان يرى بعض أحوال أهل الإيمان كفرًا، فقد صار هو كافرًا؛ لأنه جعل الإيمان كفرًا، وقال -عليه الصلاة والسلام-: «فلا ترجعوا بعدي كفارًا، يضرب بعضكم رقاب بعض»، فجعل القتال شعار التكفير، وقد صمّ المسلمون عن هذه النصيحة الجليلة، فاختلفوا خلافًا بلغ بهم إلى التكفير والقتال»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عندما حضرته الوفاة لمن عنده: «اشهد عليّ أني لا أكفّر أحدًا من أهل القبلة؛ لأن الكل يشيرون

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ٣٢٨).

(٢) التحرير والتنوير (٢/ ٤٨٧- ٤٨٨).

إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات»[(١)].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي روينا عن الشافعي وغيره من الأئمة من تكفير هؤلاء المبتدعة، فإنما أرادوا به كفرًا دون كفر، هو كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قال ابن عباس: إنه ليس بالكفر الذي تذهبون إليه، إنه ليس بكفر ينقل عن ملة، ولكن كفر دون كفر»[(٢)].

وقال قوام السنة الأصفهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل من هداه الله عَزَّ وَجَلَّ ودخل في عقد الإسلام، فإنه لا يخرج إلى الكفر إلا بعد البيان»[(٣)].

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن من أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان كان كافرًا بإجماع المسلمين... وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئًا مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين، إذا كان علمه منتشرًا، كالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، والاغتسال من الجنابة، وتحريم الزنى والخمر ونكاح ذوات المحارم، ونحوها من الأحكام، إلا أن يكون رجلًا حديث عهد بالإسلام، ولا يعرف حدوده؛ فإنه إذا أنكر شيئًا منها جهلًا به لم يكفر... فأما ما كان الإجماع فيه معلومًا من طريق علم الخاصة: كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وأن

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٣٤٩)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي(١٤/ ٣١٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٨٨). وانظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري لابن عساكر (ص ١٤٩).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٣٤٩).

(٣) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصفهاني (٢/ ٥٥٢).

القاتل عمدًا لا يرث، وأن للجدة السدس، وما أشبه ذلك من الأحكام، فإن من أنكرها لا يكفر، بل يعذر فيها، لعدم استفاضة علمها»[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

يذكر عبد الوهاب ابن الحنبلي (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أن الخروج عن الإسلام لا يكون بأي ذنب، إلا بمن أتى بناقض من نواقض الإسلام المعروفة: كرد شيء من أوامر اللَّه، أو الصلاة والسجود لغير اللَّه، حيث يقول: «**ولا يُخرج عن الإسلام إلا من ردّ على شيء من الأوامر والنواهي، وصلى لغير اللَّه، أو ذبح لغير اللَّه»**[٢].

ويقرّر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قاعدة جليلة تبين أن التكفير هو حكمٌ شرعي من أحكام الدين، له أسبابه وضوابطه وشروطه وموانعه وآثاره، شأنه في ذلك شأن سائر الأحكام الشرعية، فيقول: «**لأن الكفر حكم شرعي وإنما يثبت بالأدلة الشرعية»**[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفّرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم؛ لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله؛ لأنَّ الكذب والزنا حرامٌ لحق اللَّه، وكذلك التكفير حقّ للَّه، فلا يكفر إلا من كفره اللَّه ورسوله ﷺ، وأيضًا فإن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي**

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢٠٥).

(٢) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/ ١٠٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٧٨).

يكفر من خالفها، وإلا فليس كلُّ من جهل شيئًا من الدين يكفر»[١].

ويؤكّد ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ على أن التكفير مرجعه إلى اللَّه ورسوله ﷺ بقوله:

الكفر حقُّ اللَّهِ ثم رسولِهِ ... بالشرع يثبت لا بقول فلانِ

من كان ربُّ العالمين وعبدُهُ ... قد كفَّراه فذاك ذو الكُفْرانِ[٢]

قال سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن الإيمان والكفر من أحكام المتعلقات عن دين اللَّه ورسوله ﷺ، ليس ذلك مما يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير، وتنتفي موانعه، مثل إن قال: إن الزنا والخمر حلال؛ لقرب عهده بالإسلام، والنشأة ببادية بعيدة»[٣].

■ المطلب الرابع: ضوابط التكفير وشروطه وموانعه:

للتكفير ضوابط استنبطها أهل العلم من كلام اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وكلام رسوله ﷺ، وهذه الضوابط هي:

● أولًا: أن لا يكفر إلا من كفره اللَّه ورسوله ﷺ:

إن الكفر والتكفير حكم شرعي، فمن كفره اللَّه ورسوله ﷺ فهو كافر، ومن لم يكفره اللَّه ورسوله ﷺ فلا يكفر. مثل الإسلام والإيمان

---

(١) الرد على البكري (١/ ٣٨١).

(٢) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن القيم (ص ٢٦٧).

(٣) كشف الشبهتين (ص ٧١).



أحكام شرعية لا يجوز إطلاقها على أحد إلا من استحقها من خلال الشرع.

كما أن أهل السُّنة لا يكفّرون من كفّرهم؛ فليس هو داخلًا في العقوبة بالمثل، وذلك لأن التكفير حكم شرعي، فمن كذب على أحد، أو سرق ماله، أو زنى بأحد محارمه: ليس له أن يفعل ذلك به؛ لأن هذه الأعمال محرّمة في حق كل أحد لحق اللَّه تعالى، كذلك التكفير هو حق للَّه تعالى.

ومما يدل على ذلك: أن الصحابة -رضوان اللَّه عليهم- لم يكفّروا الخوارج، مع أن الخوارج كانوا يكفّرون عليًّا وعسكره، بل كانوا يرون أنهم ضلّال انحرفوا عن الحق(١).

- **ثانيًا: التفريق بين التكفير المعين والتكفير المطلق:**

التكفير عند أهل السُّنة على نوعين: معيّن ومطلق:

أما تكفير المعيّن: فهو وصف شخص ما لعمل قام به أو قول قاله بأنه كافر، وهذا لا يجوز إلا بشروط، وانتفاء موانع، وسنذكر ذلك.

أما التكفير المطلق: فهو إطلاق الكفر على الفعل أو القول أو الاعتقاد، وعلى فاعل ذلك على سبيل الإطلاق، وهذا النوع قد ورد في الشرع إطلاقه، فنطلقه كما أطلقه الشارع، فيقال مثلًا: من اعتقد أن اللَّه ليس فوق السماء: فهو كافر، أو آكل الربا ملعون، وشارب الخمر

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٥/ ٩٢-٩٣)، والرد على البكري (ص ٢٥٦-٢٥٨)، ومسألة التكفير (١/ ٤٤٣٧).

ملعون، ونحو ذلك مما أطلقه الشارع.

ومن هذا الجنس: ما يطلقه العلماء والأئمة من تكفير أصحاب البدع، مثل القدرية، والجهمية، والرافضة، ونحوهم، فيتعلق الحكم بالعموم أو بالفعل، ولا يتعلق بالشخص المعين، فلا يحكم بكفره إلا بشروط وانتفاء موانع(١).

والدليل على الفرق بين الحكم المطلق والمعين:

ما روى البخاريُّ عن عمر بن الخطاب ﵁، أن رجلًا كان على عهد النبي ﷺ اسمه عبد اللَّه، وكان يلقب حمارًا، وكان يُضحك النبي ﷺ، وكان النبي قد جلده في الشراب، فأتي به يومًا، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: «اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به»، فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنوه، فواللَّه ما علمت إلا أنه يحب اللَّه ورسوله**»(٢).

قال ابن تيمية ﵀: «**فنهى النبي ﷺ عن لعنه مع إصراره على الشرب؛ لكونه يحب اللَّه ورسوله، مع أنه ﷺ لعن في الخمر عشرة، لعن الخمر وعاصرها، وشاربها، وساقيها، وحاملها، والمحمولة إليه، وبائعها، ومبتاعها، وآكل ثمنها**»(٣)، **ولكن لعن المطلق لا يستلزم لعن المعين الذي قام به ما يمنع من لحوق اللعنة به، وكذلك التكفير المطلق**

---

(١) انظر: التكفير وضوابطه للدكتور إبراهيم عامر الرحيلي (ص ١١٥-١١٦).

(٢) صحيح البخاري ح(٦٧٨٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ح (٢٨٩٩) عن ابن عباس ﵄، والحاكم في المستدرك من حديث ابن عباس وابن عمر ﵄ ح (٢٢٣٤، ٢٢٣٥)، وابن حبان في صحيحه رقم (٥٣٥٦) من حديث ابن عباس ﵄.

والوعيد المطلق، ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسُّنة مشروطًا بثبوت شروط وانتفاء موانع»[1].

وقد ورد عن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قيل له: ما ترى في لعن الحجاج؟ فقال: لا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]

وسُئل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الرجل يذكر عنده الحجاج أو غيره فيلعنه، قال: «لا يعجبني، لو عبّر فقال: ألا لعنة الله على الظالمين».

ومثله ورد عن الحسن البصري، وابن سيرين، كما ذكر الخلال[2].

فهذه الأدلة والروايات تدلّ على أن التكفير المطلق لا يستلزم التكفير المعيّن.

وقد دلّت أقوال أهل العلم من أتباع المذاهب الأربعة على هذا التقسيم والتفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين.

وسيكون بيان كلام أهل العلم من المذاهب الأربعة وفق المسألتين التاليتين:

- **المسألة الأولى: التفريق بين التكفير المطلق والمعين:**

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التفريق بين التكفير

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٢٩-٣٣٠).

(٢) انظر: السنة للخلال (١/ ٥٢٢-٥٢٣).

المطلق والمعين: «إن الأقوال الباطلة المبتدَعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبته الرسول ﷺ، أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به، يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلّت عليه النصوص، ويبيّن أنها كفرٌ، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفس والأموال، وكما قد قال كثير من أهل السُّنة المشاهير: بتكفير من قال بخلق القرآن، وأن اللَّه لا يُرى في الآخرة...

وأما الشخص المعين إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد، وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة؛ فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معيّن أن اللَّه لا يغفر له ولا يرحمه، بل يخلّده في النار؛ فإن هذا حكم الكافر بعد الموت... ولأن الشخص المعيّن يمكن أن يكون مجتهدًا مخطئًا مغفورًا له، ويمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة اللَّه»[١].

وقال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن الحكم بكفر من ذكرنا من أهل الأهواء، مع ما ثبت عن أبي حنيفة والشافعي -رحمهما اللَّه-، من عدم تكفير أهل القبلة من المبتدعة كلهم: محمَلُه أن ذلك المعتقَد نفسه كفر، فالقائل به قائلٌ بما هو كفر وإن لم يكفر؛ بناء على كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه مجتهدًا في طلب الحق»[٢].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٤).

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام (١/ ٣٥١).

ومن هنا فقد نبّه علماء الحنفية على حرمة تكفير المعيّن بغير حجة، ونصّوا على أن التكفير لا يستحقه إلا من تحققت فيه شروطه، وانتفت عنه موانعه، بعيدًا عن الشكوك والاحتمالات؛ لأن اليقين لا يزول بالشك.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ثم إذا كان القول في نفسه كفرًا، قيل: إنه كفرٌ، والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقًا زنديقًا، فلا يتصوّر أن يكفر أحد من أهل القبلة المظهرين للإسلام إلا من يكون منافقًا زنديقًا، وكتاب اللَّه يبيّن ذلك**»[(١)].

وقال ابن نجيم (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفي الفتاوى التتارخانية: لا يُكفَّر بالمحتمل؛ لأن الكفر نهاية في العقوبة، فيستدعي نهاية في الجناية، ومع الاحتمال لا نهاية له... والذي تحرّر أنه لا يُفتي بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على مجمع حسن، أو كان في كفره اختلاف، ولو رواية ضعيفة، فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير المذكورة لا يُفتي بالتكفير فيها**»[(٢)].

وقال الكنغراوي (١٣٤٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإنما قال أئمة الهدى كأبي حنيفة وأصحابه: «لا نكفّر أحدًا من أهل القبلة» يعنون: أهل الإثبات والإسلام الذين يدينون به ظاهر وباطنًا، دون أهل النفي**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٥).

(٢) البحر الرائق (٥/ ١٣٤-١٣٥).

والتعطيل وأهل الشرك والتكذيب من السبئية ونحوهم»[١].

● **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في انتفاء التأويل: «**«إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»**[٢]: والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر أهل السُّنة والجماعة النهي عن أن يكفّر المسلم أخاه المسلم بذنب أو بتأويل لا يخرجه من الإسلام عند الجميع»[٣].

وقال القاضي عياض اليحصبي السبتي (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولعن الجنس جائز؛ لأن اللَّه تعالى قد أوعدهم، وينفذ الوعيد على من شاء منهم، وإنما يكره وينهى عن لعن المعين والدعاء عليه في الإبعاد من رحمة اللَّه»[٤].

وقال أبو بكر ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الطاعات كما تسمى إيمانًا، كذلك المعاصي تسمى كفرًا، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد عليه الكفر المخرج من الملة، فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركًا أو كافرًا فإنه يعذر بالجهل والخطأ، حتى يتبين له الحجة التي يكفر تاركها، بيانًا واضحًا ما يلتبس على مثله، وينكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام، مما أجمعوا عليه إجماعًا قطعيًّا يعرفه كل من المسلمين من غير نظر وتأمل،

---

(١) كشف الغمة عن افتراق الأمة (ص ٢٠).
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١٧/ ١٤-١٥).
(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٥٠٠).

كما يأتي بيانه إن شاء اللَّه تعالى، ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع»[١].

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

يتضح تقسيم التكفير إلى مطلق ومعين من خلال كلام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذلك في كلامه على الصفات المقتضية للّعن، حيث قال: «**والصفات المقتضية للّعن ثلاثة: الكفر والبدعة والفسق، وللّعن في كل واحدة ثلاث مراتب:**

الأولى: اللعن بالوصف الأعم، كقولك: لعنة اللَّه على الكافرين والمبتدعين والفسقة.

الثانية: اللعن بأوصاف أخص منه، كقولك: لعنة اللَّه على اليهود والنصارى والمجوس، وعلى القدرية والخوارج والروافض، أو على الزناة والظلمة وآكلي الربا، وكل ذلك جائز، ولكن في لعن أوصاف المبتدعة خطر؛ لأن معرفة البدعة غامضة، ولم يرد فيه لفظ مأثور، فينبغي أن يمنع منه العوام؛ لأن ذلك يستدعي المعارضة بمثله، ويثير نزاعًا بين الناس وفسادًا.

الثالثة: اللعن للشخص المعين، وهذا فيه خطر، كقولك: زيد لعنه اللَّه، وهو كافر أو فاسق أو مبتدع، والتفصيل فيه: أن كل شخص ثبتت لعنته شرعًا فتجوز لعنته، كقولك: فرعون لعنه اللَّه، وأبو جهل لعنه اللَّه؛ لأنه قد ثبت أن هؤلاء ماتوا على الكفر، وعرف ذلك شرعًا، وأما شخص بعينه في زماننا، كقولك: زيد لعنه اللَّه، وهو يهودي مثلًا، فهذا فيه خطر،

---

(١) نقلًا عن محاسن التأويل للقاسمي (٥/ ١٣٠٧).

فإنه ربما يسلم فيموت مقربًا عند اللَّه، فكيف يحكم بكونه ملعونًا؟!...»[١].

وعلماء الشافعية -رحمهم اللَّه- يُكَفِّرون بعض أهل البدع التكفير المطلق بأعمالهم وأقوالهم المُكَفِّرة، مثل من قال بخلق القرآن، من غير تكفير لأعيانهم، ومن أقوالهم ما يلي:

قال قوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومشايخ أهل الحديث قد أطلقوا القول بتكفير القدرية، وكفّروا من قال: بخلق القرآن، وقال جماعة من العلماء: قد نطلق الكلمة على الشيء لنوع من التمثيل، ولا يُحْكَم بحقيقتها عند التفصيل»[٢].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم هم مع هجرانهم كفوا عن إطلاق اسم الكفر على أحد من أهل القبلة؛ لأن النبي ﷺ جعلهم كلهم من أمته، وروي عن جماعة من السلف تكفير من قال بخلق القرآن، روي ذلك عن مالك، وابن عيينة، وابن المبارك، والليث بن سعد، ووكيع بن الجراح، وغيرهم»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

بين ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قاعدة مهمة في التفريق بين تكفير المطلق وتكفير المعين، فقال: **«لكن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير**

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١٢٣).

(٢) الحجة على تارك المحجة للأصبهاني (٢/ ٥٥٢).

(٣) شرح السنة للبغوي (١/ ٢٢٧).

المعين؛ فإن بعض العلماء قد يتكلم في مسألة باجتهاده فيخطئ فيها، فلا يكفر؛ وإن كان قد يكفر من قال ذلك القول إذا قامت عليه الحجة المكفرة»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «وكنت أُبين لهم أنما نُقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضًا حقٌ، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين، وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار، وهي مسألة (الوعيد)»[٢].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسُّنة، ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا على ضرورة عدم الإقدام على تكفير المعيّنين حتى تقوم الحجة وتبين المحجة: «وإذا عرف هذا، فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم، بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار، لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر، وهكذا الكلام في تكفير جميع المعيّنين، مع أن بعض هذه البدعة أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٩٩).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٣٠).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ٣٧٢).

لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»(١).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولًا يكون القول به كفرًا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها»(٢).

وقال عبد اللَّه أبا بطين (١٢٨٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن قال: لا إله إلا اللَّه، ومع ذلك يفعل الشرك الأكبر، كدعاء الموتى والغائبين، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالنذور، والذبائح، فهذا مشرك، شاء أم أبى، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، و﴿مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾ [المائدة: ٧٢]، ومع هذا فهو شرك، ومن فعله فهو كافر. ولكن كما قال الشيخ: لا يقال فلان كافر، حتى يبين له ما جاء به الرسول ﷺ؛ فإن أصرّ بعد البيان، حكم بكفره، وحل دمه وماله»(٣).

- **المسألة الثانية: شروط تكفير المعين:**

كما سبق أن بيّنا فإن المعين من المسلمين لا يجوز تكفيره حتى تتحقّق فيه شروط وتنتفي عنه الموانع، فمن ثبت إسلامه بيقين لا يزول

(١) المصدر السابق (١٢/ ٥٠٠-٥٠١).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣١٣).

عنه ذلك بالظن، وإنما باليقين الذي يمكن من خلاله أن يحكم عليه بكفره تعيينًا؛ وهذه الشروط والموانع هي:

- **أولًا: الشروط:**

١ - أن يظهر من قوله أو فعله ما يدل على المعنى الكفري ويلتزمه:

إن الإسلام إذا ثبت لأحد لا يجوز إخراجه منه بالظن والتهمة، أو تحميل كلامه فوق ما يحتمل؛ لأن ذلك كله مما لا يجوز به الحكم بالكفر على الشخص المعين، وهو في ذلك مثل الحدود الشرعية: لا تثبت على الإنسان إلا بالاعتراف أو الشهود.

والدليل على هذا الشرط: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [البقرة: ١٠٤]؛ فإن المسلمين كانوا يقولون للنبي ﷺ: «**راعنا**» يقصدون بذلك: التفِتْ إلينا، وأرعِنا انتباهك، وكان اليهود يستغلون ذلك ويقولونها للنبي ﷺ وهم يقصدون بذلك سب النبي ﷺ؛ لأن معناها عندهم من الرعونة، وهي الحمق والطيش، فنهى اللَّه المسلمين عن هذه المقالة؛ لما تضمنت من المعنى الفاسد الذي لا يقصدونه، حتى لا يتخذها اليهود وسيلة لسب النبي ﷺ جهارًا[١].

هذا في حالة أن يكون القول أو الفعل محتملًا للكفر وغيره، أما إذا كان القول أو الفعل غير محتمل إلا الكفر، كمن سب اللَّه ورسوله ﷺ، أو استهزأ بهما، أو سجد لصنم: فهذه الأفعال لا تحتمل إلا الكفر،

---

(١) الرد على البكري (ص ٣٤١-٣٤٢)، وانظر: فتنة التكفير (ص ١١١).

فيحكم على المعين به، كما قال اللَّه ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥ - ٦٦].

فجعل اللَّه ﷻ سببَ الكفر هو الاستهزاء باللَّه ﷻ، ولم يعتبر العذر، وهو أنهم إنما كانوا يخوضون ويلعبون، بل بين أنهم كفروا بذلك الفعل، وأن العذر في هذا ليس عذرًا مقبولًا[(١)].

٢- قيام الحجة ووضوحها لمن قال أو عمل بالكفر:

الكفر لا يثبت على المعين ما لم تقم عليه الحجة التي إن خالفها كفر، يدل على ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]. قال قوام السنة الأصبهاني في هذه الآية: «**فكل من هداه اللَّه ﷻ ودخل في عقد الإسلام، فإنه لا يخرج إلى الكفر إلا بعد البيان**»[(٢)].

فهذه الآيات بعمومها تدل على أنه لا يكفر من المسلمين إلا من بلغته الحجة، ووضحت له، ثم خالفها عنادًا وتكبّرًا أو رفضًا للحقّ وردًّا له، قال ابن تيمية: «**وليس لأحد أن يكفّر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومَن ثبت إسلامُه**

---

(١) انظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص ٥١٦-٥١٧)، وضوابط التفكير (ص٢١٣).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥١١).

بيقين: لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة»[١].

وهذا مثل من أنكر ما ثبت بالإجماع أو التواتر، أو أنكر صفة من صفات اللَّه ﷻ، هذا لا يكفر حتى تقام عليه الحجة ويفهمها، ثم يردها عنادًا وتكبرًا وردًّا للحقّ وعدم قبول له.

- **ثانيًا: موانع التكفير:**

إذا فعل المسلم فعلًا أو قال قولًا أو اعتقد اعتقادًا كفريًّا فإنه يكفر به إلا إذا منع مانع من تكفيره، وهذه الموانع هي:

١- الجهل:

جهل المسلم بالحكم الشرعي في الأمر الكفري الذي قارفه مما يدفع عنه الكفر، ويستدل لذلك بما رواه البخاري ومسلم عن النبي ﷺ من حديث الرجل الذي قال لأبنائه: **«إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح في البحر، فو اللَّه لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابًا ما عذّبه أحدًا». قال: ففعلوا ذلك به، فقال للأرض: «أدي ما أخذت»، فإذا هو قائم، فقال له: «ما حملك على ما صنعت؟» فقال: خشيتك يا رب، فغفر له بذلك»**[٢].

---

(١) الرد على البكري (ص ٢٥٩).

(٢) متّفق عليه من حديث أبِي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء ح (٣٤٧٨، ٣٤٨١)، وفي الرقاق ح (٦٤٨١)، وفي التوحيد ح (٧٥٠٨)، ومسلم في التوبة (٢٧٥٦، ٢٧٥٧).

فهذا الرجل جهل عظيم قدرة اللَّه ﷻ، وفعل ما فعل من خشية اللَّه ﷻ، فغفر اللَّه له لجهله .

وكذلك حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يا رسول اللَّه، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال ﷺ: **«سبحان اللَّه! هذا كما قال موسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة، والذي نفسي بيده لتركبن سنن من كان قبلكم ...»**[(١)] .

فحداثة إسلامهم وجهلهم منعت من تكفيرهم، ولم تمنع من الحكم على القول بأنه من جنس قول قوم موسى لموسى: «اجعل لنا إلهًا» .

فهذا فيه دليل على أن الإنسان يعذر بالجهل[(٢)]، ولكن العلماء يفرقون هنا في مسألة الجهل بين ما يعذر فيه الإنسانُ بجهله وما لا يعذر، والحالات التي يعذر الإنسان فيها بالجهل .

فأما ما كان معلومًا من الدين بالضرورة - كوجوب الصلاة، وتحريم الزنا والخمر، ونحوها - فهذا لا يعذر الإنسان بجهله، فمن أنكره فقد كفر، إلا أن يكون بعيدًا عن الأمصار، يعيش في البوادي، أو يكون حديث عهد بإسلام، لم يعلمه أحد شرائع الإسلام، فهذا يعذر بجهله، ولا يكفر حتى تبين له الحجة، ويعلم الحق[(٣)] .

---

(١) أخرجه الترمذي ح (٢١٨١)، وقال: حديث حسن صحيح .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣١)، ومدارج السالكين (١/ ٣٣٨، ٣٣٩) .

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٦١، ١١/ ٤٠٧) .

أما ما خفي من المسائل والأحكام الشرعية: فإن الإنسان لو أنكرها جهلًا فإنه يعذر بذلك، ولا يكفر حتى تقام عليه الحجة، مثل رؤية اللَّه -تبارك وتعالى- يوم القيامة، أو حوض النبي ﷺ، أو نحو ذلك مما قد يخفى على الإنسان.

٢- المتأوّل لشبهة عرضت له:

مما يدرأ التكفيرَ عن المعين: أن يكون متأولًا فيما وقع فيه من كفر لشبهة عرضت له، فهذا لا يكفر حتى يُبَيَّن له خطؤُه، وحتى ترتفع شبهته في المسألة، وذلك مثل أهل البدع من الخوارج، والجهمية، والمعتزلة، وغيرهم، فإن أعيانهم لا يكفرون لوجود الشبهة المانعة لهم من قبول الحق؛ فإن الخوارج استباحوا دماء المسلمين ظنًّا منهم أنهم كفار لارتكابهم الذنوب، والجهمية والمعتزلة أنكروا صفات اللَّه بشبهة عرضت لهم في ذلك، وهي ظنهم أن ذلك ينافي تنزيه اللَّه ﷻ، فلهذه الشبهة في التأويل لا يكفر أعيانهم؛ فإن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكفّر الخوارج، بل قال: إخواننا بغوا علينا، وقال لما قيل له: إنهم كفار؟ قال: من الكفر فروا، وقد وافقه الصحابة على ذلك فصار إجماعًا[1]، وهذا مع ما ورد من الحديث الذي يصفهم بأنهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية.

ومثله في ذلك ما وقع بين الصحابة -رضوان اللَّه عليهم- من الاقتتال الذي كانوا فيه متأولين لشبهةٍ وقعت لهم، ولم يُكفِّر أحد منهم

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٢٨٢).

الآخر، فقد روى ابن عساكر، عن سعد بن إبراهيم، قال: خرج عليٌّ ذات يوم ومعه عدي بن حاتم الطائي، فإذا رجل من طيئ قتيل، قد قتله أصحابُ علي، فقال عدي: يا ويحَ هذا، كان أمس مسلمًا واليوم كافرًا؟ فقال علي: «**مهلًا، كان أمس مؤمنًا، وهو اليومَ مؤمن**»[١].

وروى ابن عساكر أيضًا، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: ذُكر عند علي يوم صفين ويوم الجمل، فذكرنا الكفر، قال: «**لا تقولوا ذلك، وزعموا أنا بغينا عليهم، وزعمنا أنهم بغوا علينا، فقاتلناهم على ذلك**»[٢].

وروى أيضًا عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما أنه قال: «**لا تقولوا: كفر أهلُ الشام، قولوا: ظلموا، قولوا: فسقوا**»[٣].

فلم يُكفِّر أحد منهم الآخر مع وقوع الاقتتال بينهم، وكلٌّ مستبيح قتل صاحبه، وما ذلك إلا لأنهم متأولون فيما فعلوا، فمنهم المُصيب في تأويله، ومنهم المخطئ، ولم يُكفِّر أحد منهم الآخر.

فعلى هذا إذا وقع الإنسان في أمر كفري وهو متأول لشبهة عرضت له: فلا يكفر حتى يبين له وترتفع شبهته.

هذا في التأويل لشبهة وقعت للمؤول منعته من قبول الحق، ولا يلتحق بذلك من تستّر بالتأويل، وجحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة، كتأويل الملاحدة ما لا يمكن تأويله من الشرائع والمعاد

---

(١) تاريخ دمشق (١/ ٣٤٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٤٦).

الأخروي والجنة والنار، فهذا كفر لا شك فيه، ومن وقع في ذلك فهو كافر خارج من الإسلام، وإنما الحديث هنا في الذي يقوم بشرائع الإسلام، ولم يكن مقصده تكذيب اللَّه ورسوله فيما تأوله مما يخالف الحق[١].

٣- الإكراه:

الإكراه على القول أو الفعل الكفري لا يكون كفرًا على الصحيح؛ لقول اللَّه ﷻ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل: ١٠٦]

فمن أكره على قول كفري، من سب اللَّه أو رسوله أو دينه، أو نحو ذلك، أو فعلٍ كفري، كالسجود لمخلوق أو نحوه: فإنه لا يكفر بذلك.

وقد نصّ أئمة المذاهب الأربعة على هذه الشروط والموانع في كلامهم عن التكفير، ومن ذلك:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

بيّن علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- شروط تكفير المعين وموانعه، ومن كلامهم في ذلك مايلي:

من شرط التكفير: أن يقصد الكلام الكفري، قال ابن نجيم (٩٧٠هـ) رحمه الله: «والحاصل: أن من تكلم بكلمة الكفر هازلًا أو لاعبًا كفَر عند الكل، ولا اعتبار باعتقاده»[٢].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٣-٢٨٨)، وإيثار الحق على الخلق (ص ٤١٥).

(٢) البحر الرائق (٥/ ١٣٤).

وقال ملا خسرو الرومي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن كفر بلسانه طائعًا وقلبه مطمئن بالإيمان فهو كافر، ولا ينفعه ما في قلبه؛ لأن الكافر يعرف بما ينطق به، فإذا نطق بالكفر كان كافرًا عندنا»[1].

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن إجراء كلمة الكفر ومبناه على اللسان من غير اعتقاد اللفظ بمعناه، مع طواعية، وعدم كراهيته الناشئة عن موجب إكراه ذلك الكلام، حال كونه متلبسًا بالغفلة عن ذلك المرام، ردٌّ لدين الإسلام، وخروجٌ عن دائرة الأحكام، وهذا ما عليه أئمة الحنفية»[2].

ونقل الكشميري (١٣٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ كلام القونوي في كفر من صدر منه الكفر طائعًا وهو عالم به، فقال: «ثم اعلم: أنه إذا تكلم بكلمة الكفر، عالمًا بمبناها ولا يعتقد معناها، لكن صدرت عنه من غير إكراه، بل مع طواعية في تأديته؛ فإنه يحكم عليه بالكفر بناء على القول المختار عند بعضهم»[3].

ومن ذلك: أن الجهل مانع من التكفير، فقد سئل أبو يوسف (١٨٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عن امرأة لا تعرف أن الكفار يدخلون النار، فقال: «تُعلَّم ولا تُكفّر...»[4].

ومن ذلك: أنه لا يكفّر إلا بعد بيان الحجة ووضوح المحجة، قال

---

(١) درر الأحكام شرح غرر الأحكام (٤/ ٣١).

(٢) ضوء المعالي (ص ١١٨).

(٣) إكفار الملحدين في ضروريات الدين (ص ٦٨).

(٤) ذكر هذه الرواية ابن نجيم في البحر الرائق (٥/ ١٣٢).

عبد الحق الدهلوي (١٠٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصواب أن لا نتسارع إلى تكفير أهل الأهواء المتأولين؛ لأنهم لا يقصدون بذلك اختيار الكفر، ولا يرضون به، وقد تمسكوا بالكتاب والسُّنة، وبذلوا جهدهم في إصابة الحق فأخطؤوا، والتكفير لا يطلق إلا بعد البيان الجلي»(١).

وقال نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن لم يبلغه أمر الرسول ﷺ في شيء معيّن لم يثبت حكم وجوبه عليه»(٢).

وقال الكنغراوي (١٣٤٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان كفر الرافضة بعد قيام الحجة عليهم: «لا بدّ من التفصيل والتفريق بين شيوخ الرافضة الذين يلتزمونه بجميع لوازمه بعد قيام الحجة عليهم، ومن خاض منهم في كلام المعطلة فدار كلامه على إبطال الإسلام، وبين الفئام المقصرين في طلب الحق من شيعتهم وأتباعهم، وهذا الكلام الذي لا يصح غيره عن الفقهاء في حقهم، وحق سائر أهل البدع وأهل الكلام المذموم»(٣).

ومن ذلك: أنه لا يكفر المخطئ، كما صرح علماء الحنفية بذلك، قال ملا خسرو الرومي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإن لم يكن [الناطق بكلمة الكفر] قاصدًا في ذلك بأن أراد أن يتلفظ بشيء آخر، فجرى على لسانه لفظة الكفر، فلا يكفر»(٤).

---

(١) لمعات التنقيح (١/ ١٧٤).

(٢) جلاء العينين (ص ٢٦٣)، وأصل الكلام لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مجموع الفتاوى (٢٢/ ١٠٢).

(٣) كشف الغمة عن افتراق الأمة (ص ٢٢).

(٤) درر الأحكام شرح غرر الأحكام (٤/ ٣١).

وقال ابن نجيم (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «وإن تكلّم بها [يعني: كلمة الكفر] مخطئًا أو مكرَهًا، لا يكفر عند الكلّ»(١).

ومن ذلك: أنه لايكفر المكره، قال أبو بكر الجصاص (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لقول اللّه تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨]: «وقد اقتضت الآية جواز إظهار الكفر عند التقية، وهو نظير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وإعطاء التقية في مثل ذلك إنما هو رخصة من اللّه تعالى وليس بواجب، بل ترك التقية أفضل ...»(٢).

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضابط الإكراه الذي يمنع من تكفير صاحبه، فقال: «والإكراه المبيح لذلك هو: أن يخاف على نفسه، أو بعض أعضائه التّلف إن لم يفعل ما أمره به، فأبيح له في هذه الحال أن يظهر كلمة الكفر، ويعارض بها غيره، إذا خطر ذلك بباله، فإن لم يفعل ذلك مع خطوره بباله كان كافرًا، قال محمد بن الحسن: إذا أكرهه الكفار على أن يشتم محمدًا ﷺ فخطر بباله أن يشتم محمدًا آخر فلم يفعل، وقد شتم النبي ﷺ كان كافرا، وكذلك لو قيل له: لتسجدنّ لهذا الصليب، فخطر بباله أن يجعل السجود للّه فلم يفعل، وسجد للصليب كان كافرًا، فإن أعجلوه عن الرّويّة، ولم يخطر بباله شيء، وقال ما أُكره عليه أو فَعَل لم

(١) البحر الرائق (٥/ ١٣٤)، وقد نصّ على ذلك في الفتاوى الهندية (٢/ ٢٧٦).
(٢) أحكام القرآن (٢/ ١٦)، وانظر: التقرير لأصول البزدوي للبابرتي (٣/ ٤٧٠).

يكن كافرًا، إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان»[١].

ومن ذلك: أنه لا يكفر المتأول، قال أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجانبين: ألا ترى أن أهل البدع لم يكفروا بما منعوه مما دلّ عليه الدليل القطعي في نظر أهل السُّنة؛ لتأويلهم»[٢].

وقال عبد الحق الدهلوي (١٠٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصواب أن لا نتسارع إلى تكفير أهل الأهواء المتأولين؛ لأنهم لا يقصدون بذلك اختيار الكفر، ولا يرضون به، وقد تمسّكوا بالكتاب والسُّنة، وبذلوا جهدهم في إصابة الحق فأخطؤوا، والتكفير لا يطلق إلا بعد البيان الجليّ، وفرقٌ ما بين لزوم الكفر والتزامه»[٣].

وقد نبّه علماء الحنفية على أن التأويل المانع من التكفير هو التأويل الذي كان عن استفراغ جهد في الوصول إلى الحق، أو كان له وجه في اللغة والشرع؛ بخلاف ما إذا كان مبنيًّا على العناد والمكابرة، أو على القياس الفاسد القبيح، أو على الغلو المفرط المشين.

قال فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا غلا [يعني المتأوّل]، في هواه حتى كفر، ولكنه ينتسب إلى الإسلام مع ذلك، كغلاة الروافض والمجسمة، لزمنا مناظرته وإلزامه قبول الحق بالدليل، فلم

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٢٨٣)، وانظر: الفتاوى التتارخانية (٥/ ٥٢٧).

(٢) العناية بشرح الهداية (١/ ١٩).

(٣) لمعات التنقيح (١/ ١٧٤).

نعمل بتأويله الفاسد»[١].

وقال ابن الهمام (٦٨١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«واعلم أن الحكم بكفر من ذكرنا من أهل الأهواء، مع ما ثبت عن أبي حنيفة والشافعي -رحمهما اللَّه-، من عدم تكفير أهل القبلة من المبتدعة كلهم: محمَلُه أن ذلك المعتقَد نفسه كفر، فالقائل به قائلٌ بما هو كفر وإن لم يكفر؛ بناء على كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه مجتهدًا في طلب الحق... ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم؛ فإن أمثالهم لم يحصل منهم بذل وسعٍ في الاجتهاد...»[٢].**

وقال العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: **«ولا خلاف بين العلماء: أن كل متأوّلٍ معذورٌ بتأويله غير ملومٍ فيه، إذا كان تأويله ذلك سائغًا في لسان العرب، أو كان له وجهٌ في العلمٍ»[٣].**

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

بين علماء المالكية -رحمهم اللَّه- شروط تكفير المعين وموانعه، ومن كلامهم في ذلك ما يلي:

أنه لا يكفر المكره، ومما جاء عن مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ **في ذلك، ما** قاله القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: **«أجمع أهل العلم على أن من أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر، هذا قول مالك»[٤].**

---

(١) أصول البزدي (ص ٣٤٠).

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام (١/ ٣٥١).

(٣) عمدة القاري (٣٤/ ٤٣٠).

(٤) «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٨٢).

وقال أبو بكر ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الكفر باللَّه فذلك جائز له [يعني: المكره] بغير خلاف، على شرط أن يلفظ بلسانه، وقلبه منشرح بالإيمان، فإن ساعد قلبه في الكفر لسانه كان آثمًا كافرًا؛ لأن الإكراه لا سلطان له في الباطن، وإنما سلطته على الظاهر»[1].

وقال القاضي عياض اليحصبي السبتي (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: «فقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك»: فيه أن ما قاله الإنسان من مثل هذا -من دهش، وذهول- غير مؤاخذ به إن شاء اللَّه»[2].

وقال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن لم تبلغْه دعوةُ الرسول ﷺ ولا أمره، لا عقاب عليه ولا مؤاخذة، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] الآية، ومن لم تبلغْه دعوة الرسول ولا معجزته، فكأنّه لم يُبعثْ إليه رسول»[3].

وقال أبو عبد اللَّه القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في انتفاء الإكراه: «قال ابن المستنير: من أكره على أن يجهر بسوء من القول كفر أو نحوه فذلك مباح»[4].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المكره لا يؤاخذ

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ١٦٠).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٢٤٥).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ١٣٢).

(٤) تفسير القرطبي (٦/ ١).



بما أكره عليه ، بل يغفر اللَّه له عذره بالإكراه؛ كما يوضحه قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ (سورة النحل »)[1] .

ومن ذلك : أنه لا يكفر الجاهل : قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سياق كلامه على حديث أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال : «قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله : إذا مات فحرّقوه ، ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ، فواللَّه لئن قدر اللَّه عليه ليعذبنه عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين ...»[2] : «وأما قوله : «لئن قدر اللَّه عليّ» فقد اختلف العلماء في معناه ، فقال منهم قائلون : هذا رجل جهل بعض صفات اللَّه عَزَّوَجَلَّ ، وهي القدرة ، فلم يعلم أن اللَّه على كل ما يشاء قدير ، قالوا : ومن جهل صفة من صفات اللَّه عَزَّوَجَلَّ ، وآمن بسائر صفاته ، وعرفها ، لم يكن بجهله بعض صفات اللَّه كافرًا . قالوا : وإنما الكافر من عاند الحق ، لا من جهله ، وهذا قول المتقدمين من العلماء ، ومن سلك سبيلهم من المتأخرين ... وأما جهل هذا الرجل المذكور في هذا الحديث بصفة من صفات اللَّه في علمه وقدرته فليس ذلك بمخرجه من الإيمان ، ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول اللَّه ﷺ عن القدر؟ ومعلوم أنهم إنما سألوه عن ذلك وهم جاهلون به ، وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين ، أو يكونوا في حين سؤالهم عنه غير مؤمنين ...وفيه : فقال أصحاب رسول اللَّه ﷺ : «فلأي شيء نعمل إن كان الأمر قد فرغ منه؟» فهؤلاء أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، وهم

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٥٣٢) .

(٢) الموطأ - رواية يحيى الليثي (١/ ٢٤٠) .

العلماء الفضلاء، سألوا عن القدر سؤال متعلم جاهل، لا سؤال متعنت معاند، فعلمهم رسول الله ﷺ ما جهلوا من ذلك، ولم يضرهم جهلهم به قبل أن يعلموه، ولو كان يسعهم جهله وقتًا من الأوقات لعلمهم ذلك مع الشهادة بالإيمان، وأخذ ذلك عليهم في حين إسلامهم، ولجعله عمودًا سادسًا للإسلام. فتدبر، واستعن بالله»[1].

ومن ذلك: أنه لا يكفر بالخطأ والنسيان والإكراه والتأويل، قال الشاطبي (٧٩٠هـ) رحمه الله: «ومن ذلك: العمل على المخالفة خطأً أو نسيانًا، ومما يروى من الحديث: «رفع عن أمتي: الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، فإن صح فذاك، وإلا فالمعنى متفق عليه.

ومما يجري مجرى الخطأ والنسيان في أنه من غير قصد وإن وجد القصد: الإكراه المضمن في الحديث... ويقرب من هذا المعنى: درء الحدود بالشبهات؛ فإن الدليل يقوم هنالك مفيدًا للظنّ في إقامة الحدّ، ومع ذلك، فإذا عارضه شبهة وإن ضعفت؛ غلب حكمها، ودخل صاحبها في حكم العفو، وقد يعد هذا المثال مما خولف فيه الدليل بالتأويل، وهو من هذا النوع أيضًا، ومثال مخالفته بالتأويل مع المعرفة بالدليل: ما وقع في الحديث في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ [المائدة: ٩٣] عن قدامة بن مظعون، حين قال لعمر بن الخطاب: إن كنت شربتها فليس لك أن تجلدني، قال عمر: ولِمَ؟ قال: لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٨/ ٤٢- ٤٧).

طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٣]، فقال عمر: إنك أخطأت التأويل يا قدامة، إذا اتقيت اجتنبت ما حرّم اللَّه»[١].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

بيّن علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- شروط تكفير المعين وموانعه ومن كلامهم في ذلك مايلي:

يتّضح تقسيم التكفير إلى مطلق ومعين من خلال كلام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك في كلامه على الصفات المقتضية للّعن، حيث قال: «والصفات المقتضية للّعن ثلاثة: الكفر والبدعة والفسق، وللّعن في كل واحدة ثلاث مراتب:

الأولى: اللعن بالوصف الأعم، كقولك: لعنة اللَّه على الكافرين والمبتدعين والفسقة.

الثانية: اللعن بأوصاف أخص منه، كقولك: لعنة اللَّه على اليهود والنصارى والمجوس، وعلى القدرية والخوارج والروافض، أو على الزناة والظلمة وآكلي الربا، وكل ذلك جائز، ولكن في لعن أوصاف المبتدعة خطر؛ لأن معرفة البدعة غامضة، ولم يرد فيه لفظ مأثور، فينبغي أن يمنع منه العوام؛ لأنّ ذلك يستدعي المعارضة بمثله، ويثير نزاعًا بين الناس وفسادًا.

الثالثة: اللعن للشخص المعين، وهذا فيه خطر، كقولك: زيد لعنه اللَّه، وهو كافر أو فاسق أو مبتدع، والتفصيل فيه: أن كل شخص ثبتت

(١) الموافقات (١/ ٢٦٨- ٢٧٢).

لعنته شرعًا فتجوز لعنته، كقولك: فرعون لعنه اللَّه، وأبو جهل لعنه اللَّه؛ لأنه قد ثبت أن هؤلاء ماتوا على الكفر، وعرف ذلك شرعًا، وأما شخص بعينه في زماننا كقولك: زيد لعنه اللَّه، وهو يهودي مثلًا، فهذا فيه خطر، فإنه ربما يسلم فيموت مقربًا عند اللَّه، فكيف يحكم بكونه ملعونًا ...»(١).

ومن ذلك: أنه لا يكفر المسلم إلا بعد قيام الحجة، قال يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، سمعت الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «لله أسماء وصفات، لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل»(٢).

ويقول ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]: «يقول تعالى ذكره: وما كنا مهلكي قوم إلا بعد الإعذار إليهم بالرسل، وإقامة الحجة عليهم بالآيات التي تقطع عذرهم»(٣).

وقال الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «ومن جحد من فرائض اللَّه عَزَّ وَجَلَّ شيئًا بعد قيام الحجة عليه به فهو من ملة الإسلام خارج»(٤).

ويقول قوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أعلم اللَّه سبحانه أنه لا يؤاخذ إلا بعد البيان، ولا يعاقب إلا بعد الإنذار، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ١١٥]، فكلّ

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (٣/ ١٢٣).
(٢) فتح الباري ابن حجر (١٣/ ٤٠٧).
(٣) جامع البيان للطبري (١٤/ ٥٢٦).
(٤) التبصير في معالم الدين للطبري (ص ١٦٢).

من هداه اللَّه عَجَّلَ ودخل في عقد الإسلام فإنه لا يخرج إلى الكفر إلا بعد البيان»(١).

ويقول ابن كثير(٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، إخبار عن عدله تعالى، وأنه لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه بإرسال الرسول إليه»(٢).

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار(٣)»: «وفي مفهومه دلالة على أن من لم تبلغه دعوة الإسلام فهو معذور»(٤).

ومن ذلك: أنه لا يكفر بالخطأ، فلا يكفَّر إلا إذا قال الكفر قاصدًا له، فيقع الكفر منه بإرادة واختيار، قال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث «رجل لم يعمل خيرًا قط، فإذا مات فحرقوه، وذروا نصفه في البر، ونصفه في البحر، فواللَّه لئن قدر اللَّه عليه ليعذبنه عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين، فأمر اللَّه البحر فجمع ما فيه، وأمر البر فجمع ما فيه، ثم قال: لمَ فعلت؟ قال: من خشيتك، وأنت أعلم، فغفر له»(٥)»: «هذا الرجل، وهو غير ضابط لكلامه، ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد له، بل قاله في حالة

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٥٥٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٤١).

(٣) أخرجه مسلم ح (١٥٣).

(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ٣٦٥).

(٥) تقدم تخريجه قريبًا.

غلب عليه فيها الدهش والخوف وشدة الجزع، بحيث ذهب تيقظه وتدبّر ما يقوله فصار في معنى الغافل والناسي، وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها، وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته: أنت عبدي وأنا ربك[١]، فلم يَكْفُر بذلك الدهش والغلبة والسهو»[٢].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن نقل عدة أقوال في شرح الحديث المتقدم: «وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول، ولم يقله قاصدًا لحقيقة معناه، بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤاخذ بما يصدر منه»[٣].

ومن ذلك: أنه يعذر بالجهل، فلا يكفّر الجاهل حتى يعلّم، قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في المعذور بالجهل: «لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل»[٤].

وقال قوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن تعمد خلاف

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه، وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، قد أيس من راحلته، فبينا هو كذلك، إذا هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك) أخطأ من شدة الفرح». أخرجه مسلم ح (٢٧٤٧).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٧٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٢٣).

(٤) المصدر السابق (١٣/ ٤٠٧).

أصل من هذه الأصول، وكان جاهلًا، لم يقصد إليه من طريق العناد، فإنه لا يكفر؛ لأنه لم يقصد اختيار الكفر، ولا رضي به، وقد بلغ جهده فيه، فلم يقع له غير ذلك»(١).

ويقرّر النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من أنكر شيئًا مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا أنه يَكْفُر إلا أن يكون جاهلًا بالحكم لقرب عهده بالإسلام: «فإن من أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان كان كافرًا بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنهم إنما عذروا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان، منها قرب العهد بزمان الشريعة الذي كان يقع فيه تبديل الأحكام بالنسخ، ومنها أن القوم كانوا جُهّالًا بأمور الدين، وكان عهدهم بالإسلام قريبًا، فدخلتهم الشبهة فعذروا، فأما اليوم -وقد شاع دين الإسلام، واستفاض في المسلمين علم وجوب الزكاة، حتى عرفها الخاص والعام، واشترك فيه العالم والجاهل- فلا يعذر أحد بتأويل يتأوله في إنكارها، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئًا مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا، كالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، والاغتسال من الجنابة، وتحريم الزنا والخمر ونكاح ذوات المحارم، ونحوها من الأحكام، إلا أن يكون رجلًا حديث عهد بالإسلام، ولا يعرف حدوده، فإنه إذا أنكر شيئًا منها جهلًا به لم يكفر»(٢).

وقرّر ابن حجر الهيتمي الشافعي (٩٤٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن العذر بالجهل

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٥٥٢).
(٢) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤-١٥٥).

المعتبر في عدم إيقاع الحكم بالكفر على من أتى بمُكَفِّر إنما هو مع عدم التقصير، لا كما قد يظن البعض أن مجرد الجهل سبب في العذر، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إطلاق الكفر... وعندنا إذا كان بعيد الدار عن المسلمين، بحيث لا ينسب لتقصير في تركه المجيء إلى دارهم للتعلم، أو كان قريب عهد بالإسلام يعذر لجهله، فيُعرّف الصواب، فإن رجع إلى ما قاله بعد ذلك كفر**»(١).

ومن ذلك: **أن الإكراه مانع من التكفير، فمن أكره لايكفّر**، قال الشيرازي صاحب المهذب (٤٧٦هـ)(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فأما المكره فلا تصح ردته؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾** [النحل: ١٠٦]**، وإن تلفظ بكلمة الكفر وهو أسير لم يحكم بردته؛ لأنه مكره**»(٣).

ويوضح ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروط الإكراه المعتبرة حيث يقول: «**شروط الإكراه أربعة:**

الأول: أن يكون فاعله قادرًا على إيقاع ما يهدد به، والمأمور عاجزًا عن الدفع ولو بالفرار.

الثاني: أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك.

---

(١) الإعلام بقواطع الإسلام للهيتمي (٢٤٢).

(٢) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي، أبو إسحاق الشيرازي، الفقيه الشافعي، توفي سنة (٤٧٦هـ)، من مؤلفاته: التنبيه، والمهذب في الفقه، واللمع، والتبصرة في أصول الشافعية، وطبقات الفقهاء، وغيرها. انظر: طبقات الشافعية للسبكي(٤/ ٢١٥)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (١/ ٢٣٨).

(٣) المهذب للشيرازي (٣/ ٢٥٥).

الثالث: أن يكون ما هدده به فوريًّا، فلو قال: إن لم تفعل كذا ضربتك غدًا، لا يعد مكرهًا، ويستثنى ما إذا ذكر زمنًا قريبًا جدًّا، أو جرت العادة بأنه لا يخلف.

الرابع: أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره ...»(١).

ومن ذلك: أنه لايكفر المتأول، فقد نقل محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده، عن طارق بن شهاب(٢) قال: «كنت عند عليٍّ حين فرغ من قتال أهل النهروان، فقيل له: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فروا، فقيل: منافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون اللَّه إلا قليلًا، قيل: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فقاتلناهم»(٣).

وقال أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح قول النبي ﷺ: «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، اثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة(٤)»: «فيه دلالة على أن هذه الفرق كلها خارجة من الدين؛ إذ قد جعلهم النبي ﷺ كلهم من أمته، وفيه: أن المتأول

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٣٢٦).

(٢) هو: طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي، أبو عبد اللَّه الكوفي، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئًا، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ليست له صحبة، توفي سنة (٨٢هـ). انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٢٣٢).

(٣) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (ص ٣٥٤).

(٤) أخرجه أبو داود ح (٤٥٩٧)، وحسنه الألباني. انظر: سنن أبي داود رقم (٤٥٩٧).

لا يخرج من الملة، وإن أخطأ في تأويله»[١].

وقال البيهقي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن كفّر مسلمًا على الإطلاق بتأويل لم يخرج بتكفيره إياه بالتأويل عن الملة»[٢].

وقال قوام السنة الأصبهاني (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المتأول إذا أخطأ وكان من أهل عقد الإيمان نُظِرَ في تأويله، فإن كان قد تعلق بأمر يُفضي به إلى خلاف بعض كتاب اللَّه أو سنة يقطع بها العذر أو إجماع فإنه يكفر ولا يُعذر؛ لأن الشبهة التي يتعلق بها من هذا ضعيفة لا يقوى قوة يُعذر بها؛ لأن ما شهد له أصل من هذه الأصول فإنه في غاية الوضوح والبيان، فلما كان صاحب هذه المقالة لا يصعب عليه درك الحق، ولا يغمض عنده مواضع الحجة، لم يُعذر في الذهاب عن الحق، بل عمل خلافه في ذلك على أنه عناد وإصرار»[٣].

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان التأويل المعتبر من غيره: «قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم، إذا كان تأويله سائغًا في لسان العرب، وكان له وجه في العلم»[٤].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

من ذلك: أن الإكراه مانع من التكفير، قال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن

(١) معالم السنن للخطابي (٤/ ٢٩٥).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٠٨).

(٣) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٥٥١-٥٥٢).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٣١٨).

أكره على الكفر، فأتى بكلمة الكفر، لم يصر كافرًا»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما إذا أكره الرجل على ذلك - يعني: السجود لمخلوق - بحيث لو لم يفعله لأفضى إلى ضربه، أو حبسه، أو أخذ ماله الذي يستحقّه من بيت المال، ونحو ذلك من الضرر: فإنه يجوز عند أكثر العلماء، فإن الإكراه عند أكثرهم يبيح الفعل المحرّم، كشرب الخمر ونحوه، وهو المشهور عن أحمد وغيره، ولكن عليه مع ذلك أن يكرهه بقلبه، ويحرص على الامتناع منه بحسب الإمكان، ومن علم منه الصدق أعانه اللَّه تعالى، وقد يعافى ببركة صدقه من الأمر بذلك.

وذهب طائفة إلى أنه لا يبيح إلا الأقوال دون الأفعال، ويروى ذلك عن ابن عباس ونحوه، قالوا: إنما التقية باللسان، وهي الرواية الأخرى عن أحمد»[٢].

ومن ذلك: أنه لا يكفر الجاهل، قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن علماء الجهمية: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية[٣] والنفاة، الذين نفوا أن اللَّه تعالى فوق العرش، لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون؛ لأنكم جهال. وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم، وأصل جهلهم شبهاتٌ عقلية حصلت لرؤوسهم، مع قصور عن معرفة

---

(١) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١٠/ ٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى المصرية (١/ ٥٦)، وانظر: منهج ابن تيمية في مسألة التكفير (١/ ٢٦٩).

(٣) يقصد بالحلولية: الذين يقولون: إن اللَّه في كل مكان.

المنقول الصحيح، والمعقول الصريح الموافق له»[١].

ومن ذلك: **أنه لا يكفر إلا بعد قيام الحجة، قال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكّدًا على ضرورة عدم الإقدام على تكفير المعيّنين حتى تقوم الحجة وتبين المحجة: **«وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم، بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار، لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر. وهكذا الكلام في تكفير جميع المعيّنين، مع أن بعض هذه البدعة أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»**[٢].

ومن ذلك: **أنه لا يكفر المخطئ والجاهل والمتأوّل حتى تتبين له الحجة، قال ابن تيمية (٧٢٨هـ)** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون بلغته ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره اللَّه بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ فإن اللَّه يغفر له خطأه، كائنًا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي** ﷺ **وجماهير**

(١) الرد على البكري (ص ٢٥٩).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٠-٥٠١).

أئمة الإسلام»(١).

وقال: «إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفّرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية»(٢).

ومن ذلك: أن المكره لا يكفر، وفي هذا قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأيضًا فإنه سبحانه استثنى المكره من الكفار، ولو كان الكفر لا يكون إلا بتكذيب القلب وجهله لم يُستثن منه المكره؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع، فعُلم أن التكلم بالكفر كفر إلا في حال الإكراه»(٣).

ومن ذلك: أن الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة لا يكفر، قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما كفر الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن من معرفتها، فهذا الذي نفى اللَّه التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل»(٤).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما ما ذكر الأعداء عني: أني أكفّر بالظن، وبالموالاة، أو أكفّر الجاهل

---

(١) المصدر السابق (٢٣/ ٣٤٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦١-١٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٠).

(٤) طريق الهجرتين وباب السعادتين (ص ٤١٤).

الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين اللّه ورسوله ﷺ»[١].

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما نكفّر مَن أشرك باللّه في إلهيته، بعد ما نبين له الحجة على بطلان الشرك»[٢].

وقال عبد اللّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما يكذب علينا سترًا للحق، وتلبيسًا على الخلق، بأننا نكفّر الناس على الإطلاق، أهل زماننا ومن بعد الستمائة، إلا من هو على ما نحن فيه، ومن فروع ذلك: ألا نقبل بيعة أحد إلا بعد التقرر عليه بأنه كان مشركًا، وأن أبويه ماتا على الشرك باللّه... فلا وجه لذلك، فجميع هذه الخرافات وأشباهها لما استفهمنا عنها من ذكر أولًا، كان جوابنا في كل مسألة من ذلك: سبحانك هذا بهتان عظيم، فمن روى عنا شيئًا أو نسبه إلينا، فقد كذب علينا وافترى، ومن شاهد حالنا، وحضر مجالسنا، وتحقّق مما عندنا، علم قطعًا أن جميع ذلك وضعه علينا وافتراه أعداء الدين، وإخوان الشياطين، تنفيرًا للناس عن الإذعان بإخلاص التوحيد للّه تعالى بالعبادة»[٣].

ويمكن أيضًا أن نستنبط ضوابط تكفير المعين من خلال ما قرره محمد بن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه على الخروج على

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء السادس) (ص ٢٥).

(٢) المصدر السابق (ص٦٠).

(٣) البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار (ص ٩٤).

الحكام، حيث قال: «والأئمة لا يجوز الخروج عليهم إلا بشروط مغلظة؛ لأن أضرار الخروج عليهم أضعافُ أضعافِ ما يريد هؤلاء من الإصلاح، وهذه الشروط هي:

الأول: أن نعلم علم اليقين أنهم أتوا كفرًا.

الثاني: أن نعلم أن هذا الكفر صريح ليس فيه تأويل، ولا يحتمل التأويل، صريح ظاهر واضح؛ لأن الصريح -كما جاء في الحديث- هو الشيء الظاهر البين العالي، كما قال اللَّه تعالى عن فرعون أنه قال لهامان: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، فلا بد أن يكون صريحًا، أما ما يحتمل التأويل، فإنه لا يسوِّغ الخروج عن الإيمان.

الثالث: أن يكون عندنا فيه من اللَّه برهان ودليل قاطع مثل الشمس أن هذا كفر، فلا بد إذن أن نعلم أنه كفر، وأن نعلم أن مرتكبه كافر لعدم التأويل»[1].

* * *

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١١/ ٣٢٣-٣٢٤).

الفصلُ الثامن

الصحابة رضي الله عنهم

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الصحابة لغةً وشرعًا.
- المبحث الثاني: فضل الصحابة من الكتاب والسُّنة وأقوال السلف.
- المبحث الثالث: حقوق الصحابة على الأمة
- المبحث الرابع: العقيدة في أهل البيت.
- المبحث الخامس: ذكر الخلفاء الراشدين، وأن ترتيبهم بالفضل كترتيبهم في الخلافة.

* * *

المبحث الأول
تعريف الصحابة لغةً وشرعًا

• أولًا: التعريف بالصحابة لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصاد والحاء والباء أصل واحد، يدل على: مقارنة شيء ومقاربته من ذلك الصاحب، والجمع: الصحب، كما يقال: راكب وركبٌ، ومن الباب: أصحب فلان؛ إذا انقاد، وأصحب الرجل؛ إذا بلغ ابنه، وكل شيء لاءم شيئًا فقد استصحبه...»[١].

وجاء في لسان العرب[٢] لابن منظور: «صحبه يصحبه صُحبة بالضم، وصَحابة بالفتح، وصاحبه: عاشره، والصحب جمع الصاحب؛ مثل: راكب وركب، والأصحاب: جماعة الصحب، مثل: فرخ وأفراخ، والصاحب: المعاشر... والجمع: أصحاب وأصاحيب وصحبان؛ مثل: شاب وشُبَّان، وصحاب؛ مثل: جائع وجياع، وصحب وصَحابة وصِحابة... ولم يجمع فاعل على فَعالة إلا هذا...».

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٥). وانظر: الصحاح (تاج اللغة، وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الأزهري (١/ ١٦٢).

(٢) (١/ ٢/ ٧). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٣/ ١١-١٢)، ومختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي (ص ١٤٩)، وتاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (٣/ ١٨٥).

وقال الفيومي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صحبته أصحبه صُحبةً فأنا صاحب، والجمع: صَحْبٌ وأصحابٌ وصحابة، قال الأزهري: ومن قال: صاحب وصحبة، فهو مثل فاره وفرهة، والأصل في هذا الإطلاق لمن حصل له رؤية، ووراء ذلك شروط للأصوليين، ويطلق مجازًا على من تمذهب بمذهب من مذاهب الأئمة... وكل شيء لاءم شيئًا فقد استصحبه...»[٢].

فالمتأمّل في كلام هؤلاء الأئمة يجد أنهم لم يشترطوا أيَّ شرط سوى المقارنة والمقاربة، ولا شكَّ أن هذه المقارنة والمقاربة تطلق على القليل والكثير.

- **ثانيًا: تعريفُ الصَّحابة شرعًا:**

الصحيح في حدِّ الصَّحابي ما قاله أهلُ الحديث من تعريفات، التي يمكن أن تُجْمَع في قولنا: **«كلُّ مُسلمٍ رَأَى النَّبيَّ ﷺ حيًّا بعد بعثتِهِ، وماتَ عَلَى الإِسلامِ».**

وقد عرَّفه بنحو ذلك العراقي[٣]، وبعده تلميذُه ابن حجر، حيث يقول: «وهذا التعريف مبنيٌّ على الأصحِّ المختار عند المحقَّقين؛

---

(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس، فقيه لغوي، نشأ في الفيوم، ومهر في العربية والفقه، توفي بعد سنة ٧٧٠هـ. تراجع ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (١/ ٣٧٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي (١/ ٣٨٩)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (٢/ ١٧١٠)، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (١/ ٢٨١).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٤٥٤.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٢٥١).

كالبخاري[١]**، وشيخه أحمد بن حنبل**[٢]**، ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوالٌ أخرى شاذَّة»**[٣].

وهذا القول قولُ جمهور المحدثين، كما نسبه إليهم العلائيُّ[٤][٥]، وابن حجر[٦]، بل قال السخاوي[٧]: «**ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم**»[٨]، وقال عن القول باشتراط طول الملازمة: «**إنَّما هو طريقةٌ لبعضهم، وجمهورُهم على الأوَّل**»[٩].

---

(١) حيث يقول في صحيحه، في: «كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه» (٣/ ١٣٣٥).

(٢) فقد قال في حدِّه: «من صحبه سنةً أو شهرًا أو يومًا أو ساعةً، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه». أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٦٠)، برقم (٣١٧)، والخطيب البغدادي في الكفاية (ص ٥١)، وغيرهما.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٧).

(٤) صلاح الدين، خليل بن سيف الدين كيكلدي بن عبد اللَّه العلائي، الشافعي، الحافظ المحقق المتفنن، توفي سنة ٧٦١هـ. تراجع ترجمته في: الدرر الكامنة (٢/ ٩٠-٩٢)، وشذرات الذهب (٨/ ٣٢٧-٣٢٨).

(٥) انظر: تحقيق منيف الرتبة (ص ٣٣).

(٦) انظر: فتح الباري (٧/ ٣).

(٧) شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، الشافعي الحافظ، متفنن في علوم شتى، واشتهر بالحديث وصناعته، توفي سنة ٩٠٢هـ. تراجع ترجمته في: الضوء اللامع له-حيث ترجم لنفسه - (٨/ ٢-٣٢)، وشذرات الذهب (١٠/ ٢٣-٢٥).

(٨) فتح المغيث (٣/ ٩٣).

(٩) المصدر السابق (٣/ ١٠١).

وهذا التعريف للصَّحابيِّ ذهبَ إليه كثيرٌ من الأصوليين[١]، وهو الراجح الذي دلت عليه النصوص الشرعية.

* * *

(١) بل يقول الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ -متعقبًا قول أبي المظفر السمعاني بأنَّ الأصوليين يشترطون في الصحابي طول الصحبة وكثرة المجالسة-: «إنَّ ما حكاه عن الأصوليين هو قول بعض أئمتهم، والذي حكاه الآمدي عن أكثر أصحابنا أنَّ الصحابي من رآه، وقال: إنه الأشبه، واختاره ابن الحاجب». التقييد والإيضاح (ص ٢٥٦).

المبحث الثاني
فضل الصحابة من الكتاب والسُّنة وأقوال السلف

• **أولًا: فضل الصَّحابة رضي الله عنهم في الكتاب:**

المتأمّل في كتاب اللَّه عز وجل يجده مليئًا بالثناء على صحابة الرسول الكريم ﷺ؛ ولو ذكرنا كل ما ورد في القرآن الكريم من ذلك لطال المقام جدًّا، ولكن حسبنا ذكر بعض تلك الآيات لعلها تكون كافية في هذا الباب، فنقول وباللَّه التوفيق:

يقول اللَّه -جلَّ وعلا-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

اشتملت هذه الآية الكريمة على أبلغ الثناء على صحابة النبي الكريم ﷺ، وأنَّ اللَّه قد رضي عنهم، واللَّه عز وجل لا يرضى إلا عن رَضِيٍّ، ثم بيَّن سبحانه أنَّ من اتّبعهم بإحسان شمله ذلك الرِّضا، ونال ذلك الفوز العظيم؛ لا من أساءَ لهم بسبٍّ وشتمٍ وفسادِ طويَّة، فيا فلاحَ من أحبَّهم وأثنى عليهم، ويا خسارةَ من أبغضهم وبغير الجميل ذكرَهم.

ومِثلُ هذه الآية في الرضا؛ قوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

فبيَّن سبحانه سبب رضاه عنهم لمّا علم ما في قلوبهم من الصدق والوفاء، والسمع والطاعة، فأنزل السكينة عليهم -وهي الطمأنينة-، وأثابهم فتحًا قريبًا؛ بما جرى على أيديهم من الصلح بينهم وبين أعدائهم، وما حصل به من الخير العميم، وما حصل لهم بعد ذلك لهم من العزِّ والنصر والرفعة في الدنيا والآخرة[1].

ويقول ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

في هذه الآية الكريمة شهادةٌ من اللَّه ﷻ للمهاجرين والأنصار بأنهم هم المؤمنون حقًّا، وكفى بشهادة اللَّه ﷻ شهادةً.

وما شهد اللَّه سبحانه ﷻ لهم بهذه الشهادة إلا لأنَّهم حقَّقوا الإيمان: «**بتحصيل مقتضياته من هجرة الوطن، ومفارقة الأهل والسكن، والانسلاخ من المال والدنيا لأجل الدين والعقبى**»[2].

وقال -جلَّ شأنه-: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

و«**لا ريب أنَّ هذا مدحٌ لهم بما ذكر من الصفات، وهو:**

---

(١) انظر ما ذكره ابن كثير في تفسيره لهذه الآية (٤/ ١٩٠)، وما بعدها.

(٢) فتح البيان لصديق حسن خان (٤/ ٧٢).

الشدّة على الكفار، والرحمة بينهم، والركوع والسجود، يبتغون فضلًا من اللَّه ورضوانًا، والسيماء في وجوههم من أثر السجود، وأنهم يبتدئون من ضعف إلى كمال القوة والاعتدال كالزرع.

والوعد بالمغفرة والأجر العظيم ليس على مجرد هذه الصفات، بل على الإيمان والعمل الصالح؛ فذكر ما به يستحقون الوعد، وإن كانوا كلهم بهذه الصفة، ولولا ذكر ذلك لكان يظن أنهم بمجرّد ما ذكر يستحقون المغفرة والأجر العظيم، ولم يكن فيه بيان سبب الجزاء، بخلاف ما إذا ذكر الإيمان والعمل الصالح؛ فإن الحكم إذا علق باسم مشتق مناسب كان ما منه الاشتقاق سبب الحكم»[١].

والآيات في ذلك كثيرة وفيما سبق إشارة موجزة تدل على بقية الآيات الواردة في فضائلهم رضوان اللَّه عليهم.

- **ثانيًا: فضل الصَّحابة رضي الله عنه في السنة:**

الأحاديثُ الواردةُ في بيان مكانة وفضائل الصحابة رضي الله عنهم مستفيضة بل متواترة[٢]، وليس هذا موضع إحصائها وتقصيها، وإنما هي شذرات من أقوال النبي الكريم ﷺ في بيان فضلهم ومكانتهم:

فعن جابر بن عبد اللَّه الأنصاري رضي الله عنه أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**يأتي على الناس زمان، يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى رسول اللَّه ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس،**

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤١-٤٢).

(٢) كما أفاد ذلك ابن تيمية رحمه الله، انظر: الفتاوى (٤/ ٤٣٠).

فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول اللَّه ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول اللَّه ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم»[١].

قال أبو زكريا النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وفي هذا الحديث معجزات لرسول اللَّه ﷺ، وفضل الصحابة والتابعين وتابعيهم»**[٢].

بل إنَّ الصحابة الكرام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أمانٌ لهذه الأمة؛ فإذا ذهب الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَوَلَّى عصرُهم جاء الأمَّة ما توعد من ظهور البدع والحوادث والفتن، وظهور الرُّوم وغيرهم من الأعداء عليهم، وطلوع قرن الشيطان، وانتهاك المدينة ومكة، وغير ذلك من المصائب والشرور[٣]؛ فقد قال ﷺ: **«النجوم أَمَنَةٌ[٤] للسَّماء، فإذا ذهبت النُّجوم أتى السَّماء ما توعد، وأنا أمنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»**[٥].

وجاء في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[٦] مرفوعًا: **«خير الناس قرني»**، وفي رواية: **«خير أمَّتي القرن الذي بعثت فيه»**، وقال في رواية عمر بن

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها برقم (٣٤٤٩)، ومسلم برقم (٢٥٣٢)، وغيرهما، واللفظ لمسلم.

(٢) شرح صحيح مسلم (١٦/ ٨٣)، وانظر: عمدة القاري للعيني (١٤/ ١٨٠).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٨٣).

(٤) جمع: أمين، وهو: الحافظ، انظر: النهاية (١/ ٧١).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٣١)، واللفظ له، وأحمد في المسند برقم (١٩٥٨٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه مسلم برقم (٢٥٣٤).

الخطاب رضي الله عنه: «**أكرموا أصحابي؛ فإنهم خياركم**»(١).

قال ابن تيمية رحمه الله: «واتَّفقت الروايات على ذِكر الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهم القرون الثلاثة»(٢).

والأحاديث في فضائلهم كثيرة جدًّا، وما سقناه هنا إنما هو إشارة فقط للدلالة على غيرها من الأحاديث الواردة في فضلهم رضوان اللَّه عليهم.

- **ثالثًا: فضل الصحابة من خلال أقوال السلف:**

يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مبينًا منزلة مجالسة الصحابة رضي الله عنهم: «**لولا أن أسير في سبيل اللَّه، أو أضع جنبي للَّه في التراب، أو أجالس قومًا يلتقطون طيب الكلام كما يلتقط طيب التمر، لأحببت أن أكون قد لحقت باللَّه**»(٣).

وقال عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «إنَّ اللَّه عز وجل نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد صلى الله عليه وسلم، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما

---

(١) أخرجه معمر في الجامع برقم (٢٠٧١٠)، والشافعي في المسند (ص ٢٤٤)، والنسائي في الكبرى برقم (٩٢٢٢)، وغيرهم.

(٢) منهاج السنة (٨/ ٣٨٤).

(٣) أخرجه ابن المبارك في الجهاد برقم (٢٢٢)، ووكيع في الزهد برقم (٩٠، ٩١)، وابن معين في تاريخه - رواية الدوري (٢/ ٢٦٢)، وغيرهم، من طريق: حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا إسناد رجاله ثقات.

رأى المسلمون حسنًا فهو عند اللَّه حسن، وما رَأَوا سيئًا فهو عند اللَّه سيئ»[١].

وقال مسروق بن الأجدع رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]: «**حبّ أبي بكر وعمر، ومعرفة فضلهما من السنة**»[٣].

وقال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ وقد طلب منه قوم أن يخبرهم عن أوصاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فبكى، وقال: «**ظهرت منهم علامات الخير في السيماء**[٤] **والسمت والهدي والصدق، وخشونة ملابسهم بالاقتصاد، وممشاهم بالتواضع، ومنطقهم بالعمل، ومطعمهم ومشربهم بالطيب من الرزق، وخضوعهم بالطاعة لربهم تعالى، واستفادتهم للحقّ**

---

(١) أخرجه الطيالسي في المسند برقم (٢٤٦)، وأحمد برقم (٣٦٠٠)، وفي فضائل الصحابة برقم (٥٤١)، والبزار في مسنده -البحر الزخّار- برقم (١٧٠٢)، وبرقم (١٨١٦)، وغيرهم من طرق عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والأثر حسّنه الألباني في الضعيفة (٢/ ١٧-١٩)، تحت الحديث رقم (٥٣٣)، وقال: «لا أصل له مرفوعًا، وإنما ورد موقوفًا على ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٢) مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية، الإمام القدوة العلم، أبو عائشة الوادعي الهمداني، الكوفي، قال أبو بكر الخطيب: «يقال إنه سُرق وهو صغير، ثم وجد فسمي مسروقًا»، وعداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، توفي سنة ٦٢هـ. تراجع ترجمته في: طبقات ابن سعد (٦/ ٧٦)، وتهذيب الكمال (٢٧/ ٤٥١)، وما بعدها.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال برقم (١٠٢٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ١١٢)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في السنة برقم (١٣٦٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة برقم (٢٣٢٢)، وغيرهم.

(٤) السيماء: العلامة، انظر: لسان العرب (١٢/ ٣١٣).

فيما أحبوا وكرهوا، وإعطاؤهم الحق من أنفسهم، ظمئت هواجرهم، ونحلت أجسامهم، واستخفوا بسخط المخلوقين في رضا الخالق، لم يفرطوا في غضب، ولم يحيفوا، ولم يجاوزوا حكم اللَّه تعالى في القرآن، شغلوا الألسن بالذكر، بذلوا دماءهم حين استنصرهم، وبذلوا أموالهم حين استقرضهم، ولم يمنعهم خوفهم من المخلوقين، حسنت أخلاقهم، وهانت مؤونتهم، وكفاهم اليسير من دنياهم إلى آخرتهم»[١].

وقال أيوب بن أبي تميمة السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]: **«من أحب أبا بكر الصديق فقد أقام الدين، ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل، ومن أحب عثمان فقد استنار بنور الدين، ومن أحب علي بن أبي طالب فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن قال الحسنى في أصحاب محمد ﷺ فقد برئ من النفاق»**[٣].

والآثار كذلك كثيرة جدًّا، وما ذكرناه إنما هو نزر يسير جدًّا للدلالة على غيره من الآثار الدالة على فضلهم من خلال آثار السلف الصالحين، وأئمة الهدى والدين، رحمهم اللَّه أجمعين.

* * *

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٥٠).

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان، أبو بكر السختياني البصري، الإمام الحافظ، من سادات التابعين، قال شعبة: «كان سيد الفقهاء، ما رأيت مثله»، توفي بالصرة سنة ١٣١هـ.
تراجع ترجمته في: التقريب (١/ ١١٦)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٥).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة (٧/ ١٢٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/ ١٩٣).

المبحث الثالث
حقوق الصحابة على الأمة

وفيه سبعة مطالب:

■ **المطلب الأول: اعتقاد فضلهم وعدالتهم، وأنهم صفوة الأمة:**

أجمع أهل السُّنة والجماعة على علوّ مكانة الصحابة رضي الله عنهم، وسموّ منزلتهم، ورفعة شأنهم عند اللَّه تعالى، وفضلهم على غيرهم من البشر ما عدا الأنبياء والمرسلين.

كما أجمعوا أيضًا على عدالتهم بتعديل اللَّه عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم، فلا يحتاجون بعد ذلك إلى تعديل أحد كائنًا من كان، فكل واحد منهم عدلٌ إمام فاضل، يجب على الأمة توقيره واحترامه.

ويعتقد أهل السُّنة والجماعة أيضًا أن عمل واحد من الصحابة رضي الله عنهم ساعةً مع رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم خير من عمل غيره مهما حسُن عمله وطال عمره؛ لأن منزلة الصحبة لا توازيها أيّة منزلة وأيّ فضل وشرف[1].

وهذا الذي قرره علماء المذاهب الأربعة كما في النقول التالية:

---

(١) انظر: الشريعة للآجري (٤/ ١٦٣٤)، والإصابة لابن حجر (١/ ٩)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢١٧-٢٢٢).

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفضل الناس بعد النبيين -عليهم الصلاة والسلام- أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الفاروق، ثمّ عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب المرتضى، رضوان اللَّه عليهم أجمعين، عابدين ثابتين على الحق ومع الحق، نتولّاهم جميعًا، ولا نذكر أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ إلا بخير»[(١)].

وقرر ذلك الكمال ابن الهمام (٨٦١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «واعتقاد أهل السُّنة والجماعة تزكية جميع الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وجوبًا، بإثبات العدالة لكلٍ منهم، والكفّ عن الطعن فيهم، والثناء عليهم كما أثنى اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ورسوله ﷺ عليهم»[(٢)].

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن أهل السُّنة أجمعوا على أن جميع الصحابة عدول، يجب على الأمة تعظيمهم، فقد أخلصوا الأعمال من الرّياء نفلًا وفرضًا، واجتهدوا في طاعة مولاهم ليرضى، وغضّوا أبصارهم عن الشهوات غضًّا ...»[(٣)].

ثم نقل الألوسي عن الخطيب البغدادي أنّ: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل اللَّه تعالى لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم»[(٤)].

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٣٥).

(٢) المسايرة مع شرحها المسامرة (٢/ ١٥٨) بتصرف يسير.

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص ٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٦٨)، وانظر: قول الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص ٤٩).

وقال محمود شكري الألوسي الحفيد (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويُفهم من الآيات والآثار وسائر المرويات، مزيد عُلاهم عند مولاهم، ووفور رغبتهم في تزكية سرّهم وعلانيتهم، لم يألوا جهدًا في وصل حبل الدين، وقطع دابر المشركين، ففتحوا أكثر البلاد بالسيوف، وسقَوْا أهل العناد سُمّ الحتوف[١]، فيبعد كل البعد أن يذهب من ابتلي منهم بذنب إلى ربه قبل أن يغسل بصافي التوبة وسخ ذنبه، لا سيّما وقد فازوا ولو لحظةً بصحبة الحبيب الأكرم، وهي لعمري الشرف الأعظم»[٢].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال الباجي (٤٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الصحابة كلهم عدول بتعديل اللَّه تعالى لهم، فلا يحتاج إلى السؤال عن حالهم، ولا إلى البحث عن عدالتهم»[٣].

ويقول ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثبتت عدالة جميعهم بثناء اللَّه عَزَّ وَجَلَّ عليهم، وثناء رسوله -عليه الصلاة والسلام-، ولا أعدل ممن ارتضاه اللَّه لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه»[٤].

ويقول أيضًا: «ونحن وإن كان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قد كفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحق من المسلمين -وهم أهل السُّنة

---

(١) الحتوف جمع حتف، وهو: الموت والهلاك. مقاييس اللغة (ص ٢٧٧) (مادة حتف).
(٢) صب العذاب على من سب الأصحاب (ص ٢٣٧).
(٣) إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص ٣٠٣).
(٤) الاستيعاب (١/ ١).

والجماعة- على أنهم كلهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم، والبحث عن سيرهم وأحوالهم؛ ليهتدى بهم»[(١)].

ويقول: «ولا فرق بين أن يُسمِّي التابعُ الصاحبَ الذي حدَّثه أو لا يُسميه في وجوب العمل بحديثه؛ لأنَّ الصحابةَ كلَّهم عدولٌ مرضيُّون ثقاتٌ أثباتٌ، وهذا أمر مجتمعٌ عليه عند أهل العلم بالحديث»[(٢)].

ويقول السنوسي[(٣)] (٨٩٥هـ) في العقيدة الكبرى: «والصحابة كلهم عدول»[(٤)].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما أصحاب رسول الله ﷺ؛ فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله عَزَّ وَجَلَّ لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلامًا وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله عَزَّ وَجَلَّ، وما سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٩).

(٢) التمهيد (٢٢/ ٤٧).

(٣) محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، من جهة الأم، أبو عبد اللَّه، عالم تلمسان في عصره، وصالحها. له تصانيف كثيرة، منها شرح صحيح البخاري، لم يكمله، وشرح مقدمات الجبر والمقابلة لابن الياسمين، وعقيدة أهل التوحيد؛ ويسمى العقيدة الكبرى، وأم البراهين؛ ويسمى العقيدة الصغرى، توفي عام ٨٩٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ١٥٤).

(٤) العقيدة الكبرى - مع شرحها (ص ٤٠٩).

وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمر اللَّه ونهيه ومراده بمعاينة رسول اللَّه ﷺ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم اللَّه ﷻ بما منّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز، وسماهم عدول الأمة، فقال عز ذكره في محكم كتابه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ففسّر النبي ﷺ عن اللَّه عز ذكره قوله: «وسطًا» قال: (عدلًا)(١)؛ فكانوا عدول الأمة، وأئمة الهدى، وحجج الدين، ونقلة الكتاب والسُّنة»(٢).

وقد عنون الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب ما جاء في تعديل اللَّه ورسوله للصحابة، وأنه لا يحتاج للسؤال عنهم، وإنما يجب ذلك فيمن دونهم.

كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول اللَّه ﷺ؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل اللَّه لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]»(٣).

وقال أبو عمرو عثمان ابن الصلاح (٦٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٧٣٤٩).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ص ٧).
(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٤٦).

بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحسانًا للظنّ بهم، ونظرًا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن اللَّه ﷻ أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة»[١].

قال ابن كثير(٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصحابة كلهم عدول عند أهل السُّنة والجماعة، لما أثنى اللَّه عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول اللَّه ﷺ، رغبة فيما عند اللَّه من الثواب الجزيل، والجزاء الجميل»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتّفق أهل السُّنة على أن جميع الصحابة عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شرذمة من المبتدعة»[٣].

ونقل عبد الرؤوف المناوي(١٠٣١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل السُّنة على عدالتهم، حيث قال: «قد اتفق أهل السُّنة على أن جميع الأصحاب عدول»[٤].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل من صحبه ﷺ سنة

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث، والمعروف بمقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩٥).

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير(ص ١٨١).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر(١/ ١٦٢).

(٤) فيض القدير للمناوي (١/ ٢٦٣).

أو شهرًا أو يومًا أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل لصحبته من التابعين، ولو عملوا كل أعمال الخير»(١).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رحمه الله: «فبحبهم وبمعرفة فضلهم قام الدين، وتمت السنة، وعدلت الحجة»(٢).

وقال رحمه الله مبيّنًا أن مجرّد رؤية النبي ﷺ مع الإيمان به يثبت بها الفضل العظيم: «ويستقرّ علمك وتوقن بقلبك أن رجلًا رأى النبي ﷺ، وشاهده، وآمن به، واتّبعه ولو ساعة من نهار، أفضل ممن لم يره، ولم يشاهده، ولو أتى بأعمال الجنة أجمعين»(٣).

وقرر ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله أنه لا كان ولا يكون أحد مثلًا للصحابة، حيث قال: «ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما منّ الله به عليهم من الفضائل، علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى»(٤).

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص ٦٢).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص ٢٨٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٩٠-٢٩١).

(٤) مجموع الفتاوى «الواسطية» (٣/ ١٥٦).

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأتولَّى أَصحابَ رسول اللّه، وأَذكر محاسنَهم، وأَستغفر لهم، وأَكف عن مساوئهم، وأَسكت عمَّا شجر بينهم، وأَعتقد فضلَهم، عملًا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وأترضَّى عن أمَّهات المؤمنين المطهرات من كل سوء»[١].

■ المطلب الثاني: اعتقاد تفاضلهم بحسب ما ورد في النصوص:

دلّت نصوص الكتاب والسُّنة على اصطفاء بعض الخلق على بعضهم، بناءً على تفاضلهم في إيمانهم وتقواهم، فأنبياء اللَّه ورسله أفضل الخلق وأشرفهم وأخيرهم، كما قال سبحانه في وصفهم: ﴿وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ويليهم في الفضل والإيمان أصحاب النبي ﷺ وفي مقدمتهم الخلفاء الأربعة على ترتيب خلافتهم، فهذا هو معتقد أهل السُّنة والجماعة في فضل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وتفاضلهم فيما بينهم، واعتقاد الفضل والخيرية والعدالة فيهم جميعًا، مع اعتقاد أن منزلة الصحبة لا تساويها أية منزلة بعد مرتبة النبوة والرسالة، كما قال سعيد بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في وصف الصحابة: «لَمَشهد رجلٍ منهم مع رسول اللَّه ﷺ يغْبرُّ منه وجهه، خيرٌ من عمل أحدكم عمرَه، ولو عُمِّر عمرَ نوح»[٢]، وعن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «فلَمقام أحدهم ساعةً مع النبي ﷺ خيرٌ من

(١) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص ١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، ح (٤٦٥٢)، وصحّحه الألباني كما في طبعة مشهور حسن.

عبادة أحدكم عمرَه»[١] .

ومما يدل على تفاضل الصحابة ﵃ :

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠] .

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] .

وعن أبي سعيد الخدري ﵁، قال: قال النبي ﷺ: «**لا تسبّوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد، ذهبًا ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه**»[٢] .

وعن ابن عمر ﵄، قال: «**كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان ﵃** »[٣] .

وعن محمد بن الحنفية قال: «**قلت لأبي: أيّ الناس خير بعد النبي ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت ثم من؟ قال عمر، وخشيت أن أقول: ثم منْ؟ فيقول: عثمان، فقلت: ثم أنت، قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين**»[٤] .

---

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن، ح (١٦٢) وحسّنه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٣٦٧٣)، ومسلم برقم (٢٥٤١).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٦٥٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٦٨).

وهذا الذي جاء في تقريرات الأئمة الأربعة كما يتضح ذلك من خلال النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفضل الناس بعد النبيين - عليهم الصلاة والسلام -: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الفاروق، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب المرتضى، رضوان الله عليهم أجمعين»[١].

وقال مؤكّدًا ذلك: «نقرّ بأن أفضل هذه الأمة بعد نبينا محمد ﷺ: أبو بكرٍ الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌّ رضوان الله عليهم أجمعين، لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ١٠- ١٢]»[٢].

وقال الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولًا لأبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، تفضيلًا له وتقديمًا على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم لعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم لعلي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون، وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم أبو بكر وعمر وعثمان علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٣٥).

(٢) الوصية بشرح البابرتي (ص ١٠٨)، وانظر للاستزادة: أصول الدين للبزدوي (ص ١٩٩).

الجراح وهو أمين هذه الأمة رضي اللَّه عنهم أجمعين»[١].

وقال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أفضل الناس بعد الرسل والأنبياء، ثم بعدهم الستة من الصحابة الذين شهد لهم النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ بالجنة»[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وترتيب الخلفاء الراشدين -رضي اللَّه عنهم أجمعين- في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ولأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من المزية أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «اقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر»[٣]، وفرقٌ بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحالُ أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي، رضي اللَّه عنهم أجمعين»

ثم ذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة وقال: «وقد اتّفق أهل السُّنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم على غيرهم؛ لِما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم»[٤].

ثم يليهم السابقون إلى الإيمان والهجرة والجهاد: كما قال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأفضل الأمم أمته -عليه الصلاة والسلام-، كما يشهد له الآيات والأخبار، وأفضلهم صحابته للآيات

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٨٢).
(٢) أصول الدين للبزدوي (ص ٢٠٨).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ح(٢٣٢٤٥)، وصحّحه الأرناؤوط.
(٤) شرح الطحاوية (٢/ ٧٢٧- ٧٣٣).

أيضًا وللأحاديث البالغة مبلغ التواتر، وأفضلهم الخلفاء الأربعة، وهم في الفضل على ترتيبهم في الإمامة، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان... وقال بعضهم[(١)]: أفضل الصحابة أهل الحديبية، وأفضلهم أهل أحد، وأفضلهم أهل بدر، وأفضلهم العشرة، وأفضلهم الخلفاء الأربعة، وأفضلهم أبو بكر رضي الله عنه»[(٢)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

يقول ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩هـ) رحمه الله: «وأن خير القرون قرن الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]، وأن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ...»[(٤)].

ويقول أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رحمه الله: «ومن قولهم: إن أفضل الصحابة رضوان الله عليهم المهاجرون معه، والذابون عنه... وأفضل المهاجرين: العشرة المعدون للجنة، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، وأفضل هؤلاء العشرة الأئمة الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم، وأفضل الأربعة: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رحمة الله عليهم أجمعين»[(٥)].

---

(١) كما في اختصار علوم الحديث (ص ١٧٣-١٧٤).

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص ١٧٣-١٧٥) باختصار.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٦٥١)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٣٣).

(٤) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص ١١٥).

(٥) الرسالة الوافية (ص ١٣٢-١٣٤).

ويقول القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمشهور عن مالك وسفيان، وكافة أئمة الحديث والفقهاء، وكثير من المتكلمين ترتيب الأربعة في الفضل حسب ترتيبهم في الخلافة»[١].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان، ونحن لا نخطئ واحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فيما فعلوا»[٢].

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويقال بفضل خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فهو أفضل الخلق وأخْيَرهم بعد النبي ﷺ، ونثني بعده بالفاروق، وهو عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فهما وزيرا رسول الله ﷺ، وضجيعاه في قبره، وجليساه في الجنة، ونثلّث بذي النورين عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم بذي الفضل والتقى علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين، ثم الباقين من العشرة الذين أوجب لهم رسول الله ﷺ الجنة، ونخلص لكل رجل منهم من المحبة بقدر الذي أوجب لهم رسول الله ﷺ من التفضيل، ثم لسائر أصحابه من بعدهم، رضي الله عنهم أجمعين، ويقال بفضلهم، ويذكرون بمحاسن أفعالهم، ونمسك عن الخوض فيما شجر بينهم، فهم خيار أهل الأرض بعد نبيهم، ارتضاهم الله عَزَّ وَجَلَّ لنبيه، وخلقهم أنصارًا لدينه، فهم

---

(١) الكتاب الجامع (ص ١٤٧-١٤٨).

(٢) نقله البيهقي عن الشافعي في الاعتقاد (ص ٣٦٩).

أئمة الدين، وأعلام المسلمين، فرحمة اللَّه عليهم أجمعين»[١].

وقال يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن مراتب الخلافة في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كما وقعت: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وأن الخلافة ثلاثون سنة، ثم بعده ملك، كما أخبر النبي ﷺ، وأن مراتبهم في الفضل كمراتبهم في الخلافة، ووردت أخبار عن النبي ﷺ في تفضيل آحاد الصحابة وجماعتهم لا تتنافى، فيفضل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بما ورد فيهم من الأخبار، وبما جرى لهم من السابقة، ونمسك عن ذكر ما جرى بينهم، ونحمل ذلك على أمور دينية كانوا بها متأولين، ويغفر اللَّه لهم ما وقع بينهم فيها من القتل بسابقتهم»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد سبق بيان الاختلاف في أي الرجلين أفضل بعد أبي بكر وعمر عثمان أو علي؟ وأن الإجماع انعقد بأخرة بين أهل السُّنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، رضي اللَّه عنهم أجمعين»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال عبد اللَّه بن الإمام أحمد (٢٩٠هـ) -رحمهما اللَّه-: «سألت أبي عن الأئمة فقال: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي في الخلفاء. سمعت أبي يقول: أما التفضيل فأقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي»[٤].

---

(١) شرح السنة للمزني (ص ٨٧).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١٠١).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٤) عند شرحه حديث رقم (٣٦٧٣).

(٤) السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٥٧٣).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وخير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر، وخيرهم بعد أبي بكر عمر، وخيرهم بعد عمر عثمان. وقال قوم من أهل العلم وأهل السُّنة: وخيرهم بعد عثمان علي. ووقف قوم على عثمان، وهم خلفاء راشدون، مهديون، ثم أصحاب محمد ﷺ بعد هؤلاء الأربعة خير الناس، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب، ولا بنقص ولا وقيعة، فمن فعل ذلك فالواجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ثم يستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب أعاد عليه العقوبة، ثم خلده الحبس، حتى يتوب ويراجع، فهذه السنة في أصحاب محمد ﷺ»[١].

وقال عبد الوهاب ابن الحنبلي (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن محمدًا ﷺ خاتم النبيين، وأفضل المرسلين، وأمّتُه خيرُ الأمم أجمعين، وأفضلهم القرن الذين آمنوا به، وشاهدوه وصدّقوه، وأفضل القرن الذين صحبوه أربعَ عشرةَ مئةً، بايعوه بيعة الرِّضوان، وأفضلهم أهل بدر إذ نصروه، وأفضلهم أربعون في الدار كَنَفُوه، وأفضلهم عشرةٌ عزَّروه ووقّروه، وشهدَ لهم بالجنة، وقُبض وهو عنهم راضٍ، وأفضل هؤلاء العشرة الأبرار الخلفاء الراشدون المهديون الأربعة الأخيار، وأفضل الأربعة أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي الرِّضا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ»[٢].

وقال عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونعتقد أن خير هذه الأمة وأفضلها بعد رسول الله ﷺ صاحبه الأخص، وأخوه في الإسلام،

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٧٠-٧١).

(٢) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/ ٧٤٥-٧٤٦).

ورفيقه في الهجرة والغار: أبو بكر الصديق، وزيره في حياته، وخليفته بعد وفاته، عبد الله بن عثمان عتيق بن أبي قحافة، ثم بعده الفاروق أبو حفص عمر بن الخطاب: الذي أعز اللَّه به الإسلام، وأظهر الدين. ثم بعده ذو النورين أبو عبد اللَّه عثمان بن عفان: الذي جمع القرآن، وأظهر العدل والإحسان، ثم ابن عم رسول اللَّه ﷺ وختنه علي بن أبي طالب، رضوان اللَّه عليهم، فهؤلاء الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون، ثم الستة الباقون من العشرة: طلحة بن عبيد اللَّه، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح رضوان اللَّه عليهم، فهؤلاء العشرة الكرام البررة، الذين شهد لهم رسول اللَّه ﷺ بالجنة، فنشهد لهم بها كما شهد لهم بها، اتباعًا لقوله، وامتثالًا لأمره»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويقبلون ما جاء به الكتاب أو السنة أو الإجماع من فضائلهم ومراتبهم. فيفضلون من أنفق من قبل الفتح -وهو صلح الحديبية- وقاتل، على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، أفضل من سائر الصحابة... وأفضل السابقين الأولين: الخلفاء الأربعة، وأفضلهم أبو بكر ثم عمر، وهذا هو المعروف عن الصحابة والتابعين لهم»[٣].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي (ص ١٩٨-٢٠٣).

(٢) العقيدة الواسطية (ص ١١٥-١١٦).

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص ٩١).

وقال حافظ حكمي (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أفضل الصحابة إجمالًا: «**أفضلهم السابقون الأولون من المهاجرين، ثم من الأنصار، ثم أهل بدر، فأحد، فبيعة الرضوان، فمن بعدهم**»[1].

■ **المطلب الثالث: وجوب محبتهم والدعاء لهم، والترضي عليهم، وبغض من يبغضهم:**

أجمع أهل السُّنة والجماعة على وجوب محبة أصحاب النبي ﷺ، والدعاء لهم، والترضي عنهم، وذكرهم بالخير والجميل[2].

كما أجمعوا أيضًا على بغض من يبغضهم؛ لأن بغض الصحابة يؤدي إلى بغض اللَّه ورسوله وشرعه، وذلك لأنهم نقلة الدين وحملة الشريعة، فمن طعن فيهم فكأنما طعن في المنقول، كما قال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول -عليه الصلاة والسلام- حق، والقرآن حقّ، وما جاء به حقّ، وإنما أدّى إلينا ذلك كله الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والمنتقصون لهم يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسُّنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة**»[3].

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه تعالى- ذلك في كتبهم ومصنفاتهم، وأولوه اهتمامًا بالغًا؛ وذلك لأن حب الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

---

(١) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص ١٢٦).

(٢) انظر: الشريعة للآجري (٤/ ١٦٣٤)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/ ٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٩).

يؤدي إلى حب اللَّه ورسوله، كما أن بغضهم يؤدي إلى بغضهما:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**نقرّ بأن أفضل هذه الأمة بعد نبينا محمد ﷺ: أبو بكرٍ الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌ رضوان اللَّه عليهم أجمعين... ويحبُّهم كلُّ مؤمن تقي، ويبغضهم كل منافقٍ شقيّ**»[1].

فجعل رَحِمَهُ اللَّهُ محبة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم علامة يتميز بها أهل الإيمان عن أهل النفاق والشقاوة والطغيان.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في وصفهم: «**... عابدين ثابتين على الحق ومع الحق، نتولاّهم جميعًا، ولا نذكر أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ إلا بخير**»[2].

فأشار رَحِمَهُ اللَّهُ بكلامه هذا إلى سبب وجوب محبتهم وموالاتهم والتحذير من الطعن فيهم، ألا وهو فضلهم عند اللَّه، وثباتهم على الحق، ووقوفهم مع الحق طوال حياتهم.

وأكّد اعتقاد أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أتباعه من بعده، ومنهم الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، فقال: «**ونحب أصحاب رسول اللَّه ﷺ، ولا نفرِط في حبّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من**

(١) الوصية بشرح البابرتي (ص ١٠٨).

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٣٥).

يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[١].

وقرّر ذلك جمال الدين الغزنوي (٥٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «ونحن نحب أهل بيت رسول اللّه ﷺ وأزواجه وذرّياته وقراباته والصحابة أجمعين، ونذكرهم بالخير، ونثني عليهم، وندعو لهم بالخير، ونترحّم عليهم، ولا نفرِط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحدٍ منهم، ونحبّ من يحبهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوءٍ فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم، رضي اللّه عنهم أجمعين»[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر جملة من الآيات والأحاديث والآثار في وجوب محبة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعلو مكانتهم: «فمن أضلّ ممن يكون في قلبه غلٌّ على خيار المؤمنين؟ وسادات أولياء اللّه تعالى بعد النبيين؟ بل قد فضَلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: من شرّ أهل ملتكم؟ قالوا أصحاب محمد، لم يستثنوا منهم إلا القليل...»[٣].

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢١٧).

(٢) أصول الدين للغزنوي (ص ٢٨٩-٢٩٢).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٢١-٢٢٢).

وقال صفيّ الدين أبو الهدى البندنيجي[(١)] (١٢٨٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَٰجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]: «فإنّ هذه الآية الشريفة دالة صريحًا على أن السابقين من المهاجرين والأنصار، واللاحقين بهم، بل والمتبعين لهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة، قد رضي اللَّه عنهم بقبول طاعاتهم، وارتضاء أعمالهم، وأعد لهم جنات النعيم، والفوز العظيم، وأنهم رضوا عنه تعالى في السراء والضراء، والشدة والرخاء، فهم في علوّ المكانة وسموّ المنزلة بحيث يُراد رضاهم، ويُطلب ذلك في معاملاتهم مع اللَّه، ومجاهداتهم في اللَّه؛ إذ لولا ذلك لما قرن اللَّه تعالى الإخبار برضائه عنهم بالإخبار برضائهم عنه تعالى، وكفى بذلك شرفًا وفضلًا وعدالة لهم؛ إذ لا معنى للشرف والفضل والعدالة غير هذا»[(٢)].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال الإمام مالك بن أنس(١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «من تَنَقَّصَ أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، أو كان في قلبه عليهم غِلٌّ، فليس له حقّ في فيء المسلمين، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ

---

(١) هو أبو الهدى صفاء الدين، عيسى بن جلال الدين موسى بن جعفر البندنيجي، نسبة إلى بندنيج، كانت له مكانة علمية مرموقة في العراق عامة، وبغداد خاصة، توفي سنة (١٢٨٣هـ). انظر: الأعلام (٥/ ١١٠)، ومعجم المؤلفين (٨/ ٣٤).

(٢) الأجوبة البندنيجية على الأسئلة اللاهورية (ص ٥٤-٥٥).

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ [الحشر: ١٠]، **فمن تنقصهم أو كان في قلبه عليهم غِل، فليس له في الفيء حقّ»**[١].

وأخرج أبو نعيم[٢]، عن رجل من ولد الزبير[٣]، قال: **«كنا عند مالك، فذكروا رجلًا يَتنقَّص أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾** [الفتح: ٢٩]، **فقال مالك: «من أصبح في قلبه غيظ على أحدٍ من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقد أصابته الآية»**.

وقال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس له سهمٌ -أو قال: نصيبٌ- في الإسلام»[٤].

وقال ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أصول أهل السُّنة: أن يعتقد المرء المحبة لأصحاب النبي ﷺ، وأن ينشر محاسنهم وفضائلهم، ويمسك عن الخوض فيما دار بينهم، وقد أثنى اللَّه عَزَّوَجَلَّ في

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: الثعلبي في تفسيره (٩/ ٢٨٣)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧)، من طريق سوار بن عبد اللَّه العنبري، قال: ثنا أبي، عن مالك بن أنس.

(٢) في الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٣) أخرجه الخلال في السنة برقم (٧٦٠)، وكنى الرجل بـ: «أبي عروة الزبيري»، وكذا ذهب القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢٩٦)، وفي النهي عن سب الأصحاب للمقدسي برقم (٣٣): «أبو عروة -رجل من ولد الزبير-».

(٤) أخرجه الخلال في السنة برقم (٧٧٩)، قال المحقق: «إسناده صحيح».

غير ما موضع من كتابه ثناء أوجب التشريف إليهم بمحبتهم والدعاء لهم، فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩] . . . »(١).

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في تعليقه على كلام الإمام مالك على آخر سورة الفتح: «لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم، أو طعن عليه في روايته، فقد رد على اللَّه رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين». إلى أن قال: «وهذا كله مع علمه -تبارك وتعالى- بحالهم ومآل أمرهم»(٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قرّر علماء الشافعية -رحمهم اللَّه- وعلى رأسهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسألة العظيمة في أقوالهم، ضمن كتبهم ومصنفاتهم، واهتموا بذلك اهتمامًا بالغًا؛ وذلك لأن حب الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يؤدي إلى حب اللَّه ورسوله، كما أن بغضهم يؤدي إلى بغض الدين بأكمله.

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أثنى اللَّه -تبارك وتعالى- على أصحاب رسول اللَّه ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم

---

(١) أصول السنة (ص ٢٦٣-٢٦٤).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٩٦).

على لسان رسول اللَّه ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم، فرحمهم اللَّه، وهنَّأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين»[١].

وقال أبو الحسن الأشعري.(٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في محبة الصحابة والترضي عنهم: «أثنى اللَّه تعالى على المهاجرين والأنصار، والسابقين إلى الإسلام، وعلى أهل بيعة الرضوان، ونطق القرآن بمدح المهاجرين والأنصار -رضي اللَّه عنهم أجمعين- في مواضع كثيرة، وأثنى على أهل بيعة الرضوان، فقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]»[٢].

ونبّه الأزهري صاحب تهذيب اللغة (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إلى وجوب محبة الصحابة والترضي عنهم، حيث قال: «قد شاهدوا التنزيل، وعاينوا الرسول ﷺ، وكانوا مع الرغبة التي ظهرت منهم في الدنيا خير هذه الأمة التي وصفها اللَّه جل وعز، فقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وواجب على من بعدهم الاستغفار لهم، والترحم عليهم، وأن يسألوا اللَّه ألا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم، ولا يذكروا أحدًا بما فيه منقصة لهم، واللَّه يرحمنا وإياهم، ويتغمّد زللنا بفضله ورحمته، إنه هو الغفور الرحيم»[٣].

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي(١/ ٤٤٢-٤٤٣)، ومناقب الرازي (ص ١٣٦)، وانظر: اعتقاد الأئمة الأربعة للخميس (ص ٦٠)، وتنزيه الأصحاب عن تنقيص أبي تراب للتويجري، بحث في مجلة الجامعة الإسلامية - العدد (٣١ ص ٧٩).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص ٢٥٢).

(٣) الشريعة للآجري (٥/ ٢٤٨٥).

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال يعقوب بن العباس الهاشمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنا عند أبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة سبع وعشرين، أنا وأبو جعفر بن إبراهيم، فقال له أبو جعفر: أليس نترحم على أصحاب رسول اللَّه ﷺ كلهم: معاوية، وعمرو بن العاص، وعلى أبي موسى الأشعري، والمغيرة؟ قال: نعم، كلهم وصفهم اللَّه في كتابه فقال: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]»[١].

وقال الفضل بن جعفر: «يا أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ)، أيش تقول في حديث قبيصة، عن عباد السماك، عن سفيان: (أئمة العدل خمسة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز)، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا باطل -يعني: ما ادعي على سفيان- ثم قال: أصحاب رسول اللَّه ﷺ لا يدانيهم أحد، أصحاب رسول اللَّه ﷺ لا يقاربهم أحد»[٢].

وقال الحسن بن إسماعيل الربعي: قال لي أحمد بن حنبل إمام أهل السُّنة، والصابر تحت المحنة (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع تسعون رجلًا من التابعين، وأئمة المسلمين، وأئمة السلف، وفقهاء الأمصار، على أن السنة التي توفي عنها رسول اللَّه ﷺ: . . . الترحم على جميع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وعلى أولاده وأزواجه وأصهاره، رضوان اللَّه عليهم أجمعين. فهذه السنة الزموها تسلموا، أخذها هدى، وتركها ضلالة»[٣].

---

(١) كتاب السنة للخلال (٢/ ٤٧٦-٤٧٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٣٦).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠-١٣١).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ، ومحبتهم، وذكر محاسنهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم، ومعرفة سابقتهم»(١).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«حب الصحابة كلهم لي مذهب   ومودة القربى بها أتوسل»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأهل السُّنة في الإسلام كأهل الإسلام في الأديان، يتولون أصحاب رسول الله ﷺ وأهل بيته، ويعرفون حقوق الصحابة وحقوق القرابة، كما أمر الله بذلك ورسوله ﷺ»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كان من مذاهب أهل السُّنة: الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم»(٤).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأتولى أصحاب رسول الله ﷺ، وأذكر محاسنهم، وأستغفر لهم، وأكف عن مساوئهم»(٥).

---

(١) لمعة الاعتقاد (ص. ٩٩).

(٢) لامية ابن تيمية (ضمن اللآلي البهية في شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية للمرداوي ص ١٣).

(٣) جامع المسائل لابن تيمية - المجموعة الخامسة (ص ١٥٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٨-٤٤٩).

(٥) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص ١٤).

■ **المطلب الرابع: الشهادة لهم بالجنة:**

تقدم فيما مضى أن أصحاب النبي ﷺ هم خيار هذه الأمة وصفوتها المختارة؛ فهم الذين فتح اللَّه بهم القلوب والبلاد، وبهم أخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وهم الذين ضحوا بأموالهم وأنفسهم وأرواحهم في خدمة هذا الدين وإظهاره وإشهاره ونشره في العالمين؛ لتكون كلمة اللَّه هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى، وبذلك استحقوا شهادة اللَّه لهم بالجنة. ومن الأدلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وعن أبي عبد الرحمن الجهني رضي الله عنه، قال: بينا نحن عند رسول اللَّه ﷺ طلع ركبان، فلما رآهما قال: «**كِنْدِيَّان**(١) **مَذحِجيَّان**(٢)» حتى أتياه، فإذا رجال من مذحج، قال: فدنا إليه أحدهما ليبايعه، قال: فلما أخذ بيده، قال: يا رسول اللَّه، أرأيت من رآك فآمن بك وصدقك واتبعك، ماذا له؟ قال: «**طوبى له**» قال: فمسح على يده فانصرف، ثم أقبل الآخر

---

(١) يعني: من قبيلة كندة من اليمن. معجم البلدان (٤/ ٤٨٢).

(٢) يعني: من قبيلة مذحج. معجم البلدان (٥/ ٨٨).

حتى أخذ بيده ليبايعه، قال: يا رسول اللّٰه، أرأيت من آمن بك وصدقك واتبعك ولم يرك؟ قال: «**طوبى له، ثم طوبى له، ثم طوبى له**» قال: فمسح على يده، فانصرف[١].

وطوبى: اسم من أسماء الجنة، أو من شجرها[٢].

وعن أبي صخر حميد بن زياد، قال: قلت لمحمد بن كعب القرظي رضي الله عنه: أخبرني عن أصحاب رسول اللّٰه ﷺ، وإنما أريد الفتن، فقال: «**إن اللّٰه قد غفر لجميع أصحاب النبي ﷺ، وأوجب لهم الجنة في كتابه، محسنهم ومسيئهم، قلت له: وفي أي موضع أوجب اللّٰه لهم الجنة في كتابه؟ قال: ألا تقرأ:** ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ **الآية**»[٣].

كما قرّر ذلك علماء هذه الأمة من علماء المذاهب الأربعة.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله عند ما سُئل: هل تشهد لأحدٍ من أهل الجنة سوى الأنبياء؟ فقال: «**كلُّ من شهد له النبيّ ﷺ أنه في الجنة بخبر صحيح**»[٤].

قال أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**وأن العشرة الذين سماهم رسول اللّٰه ﷺ**

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: (١٧٣٨٨)، وقال محققو المسند: إسناده حسن. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٨) وقال: إسناده حسن.

(٢) انظر: جامع البيان (١٣/ ١٤٦، ١٤٧)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٨٩).

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤/ ٢٧٢).

(٤) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ٣٠٦).

وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين»[(١)].

ونصّ علماء الحنفية على أن جميع الصحابة رضي الله عنهم موعودون بالجنة قطعًا، لقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

وفي ذلك قال أبو المعالي محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رحمه الله: «دلّت هذه الآية الكريمة على دخول جميع الصحابة رضي الله عنهم الجنة قطعًا، كما نقل عن ابن حزم وغيره»[(٢)].

وأكّد ذلك أبو الهدى البندنيجي البغدادي (١٢٨٣هـ) رحمه الله حيث قال بعد ذكره للآيات التي وعد الله فيها الصحابة بالجنة: «فمن تأمّل مراجعًا للإنصاف، ومجانبًا للاعتساف في هذه الآيات، بحسب المنطوق والمفهوم، يجدها صادقة على جميع الصحابة، ناطقة بمناقبهم، ودالة دلالة قطعية على أنهم كلهم مؤمنون حقًّا، وأنهم مجاهدون بأموالهم ومُهجهم في إعلاء كلمة الله صدقًا، وأنهم موعودون بالحسنى في الآخرة والأولى، وأنهم مغفورون، في مساعيهم مشكورون، وبرحمة الله ورضوانه مغمورون، بالأجر الجسيم والفوز العظيم مأجورون»[(٣)].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٤٠).

(٢) صب العذاب (ص ٢٤١)، وانظر: ردّ الروافض لأحمد السرهندي (ق/ ٢٢٦)، وراجع قول ابن حزم في المحلّى (١/ ٤٤).

(٣) الأجوبة البندنيجية على الأسئلة اللاهورية (ص ٥٥-٥٦)، وانظر للاستزادة: التحفة=

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]: «فإنّ هذه الآية الشريفة دالة صريحًا على أن السابقين من المهاجرين والأنصار واللاحقين بهم، بل والمتبعين لهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة، قد رضي اللَّه عنهم بقبول طاعاتهم، وارتضاء أعمالهم، وأعد لهم جنات النعيم، والفوز العظيم، وأنهم رضوا عنه تعالى في السراء والضراء، والشدة والرخاء، فهم في علو المكانة وسمو المنزلة بحيث يراد رضاهم، ويطلب ذلك في معاملاتهم مع اللَّه، ومجاهداتهم في اللَّه؛ إذ لولا ذلك لما قرن اللَّه تعالى الإخبار برضائه عنهم بالإخبار برضائهم عنه تعالى، وكفى بذلك شرفًا وفضلًا وعدالة لهم؛ إذ لا معنى للشرف والفضل والعدالة غير هذا»[1].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال مكي بن أبي طالب القيرواني المالكي (٤٣٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم قال: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]؛ أي: والذين أنفقوا من قبل ومن بعد وقاتلوا، كلهم وعدهم اللَّه الجنة»[2].

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ

= الاثني عشرية للدهلوي (٢/ ٥٣٤-٥٤٠)، والمسايرة مع شرحها المسامرة لابن الهمام (٢/ ١٥٨)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢١٨-٢١٩).

(١) المصدر السابق (ص ٥٤-٥٥).

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية (١١/ ٧٣١١).

﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ أي: المتقدمون المتناهون السابقون، والمتأخرون اللاحقون، ووعدهم اللَّه جميعًا الجنة مع تفاوت درجاتهم»[(١)].

ويقول محمد العربي التباني (١٣٩٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في معنى الآية السابقة-: «المعنى: لا يستوي في الفضل من أنفق ماله وقاتل العدو مع رسول اللَّه ﷺ قبل فتح مكة مع من أنفق ماله وقاتل بعد الفتح، نفى اللَّه سبحانه المساواة بين من أنفق من قبل فتح مكة وبين من أنفق بعد ذلك؛ لأن حاجة الناس كانت قبل الفتح أكثر لضعف الإسلام، وفعل ذلك كان على المنافقين أشق، والأجر على قدر المشقة. أولئك الذين أنفقوا قبل الفتح، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار... ﴿أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُواْۚ وَكُلًّا﴾؛ أي: كل واحد من الفريقين ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ أي: المثوبة الحسنى، وهي الجنة، مع تفاوت درجاتهم»[(٢)].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، كلًّا من جميع الصحابة ممن أنفق وقاتل قبل الفتح وبعده وعد اللَّه الحسنى. ومن هذه الآية الكريمة قال ابن حزم: يجب على كل مسلم أن يعتقد أن الصحابة كلهم في الجنة؛ لأن اللَّه صرّح بذلك، ولا يخلف اللَّه الميعاد»[(٣)].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٧/ ٢٤١).

(٢) إتحاف ذوي النجابة (ص ١٠٦).

(٣) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥/ ٢٢٥).

• ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]: «أي: كلا الفريقين وعدهم الله الجنة. قال عطاء: درجات الجنة تتفاضل، فالذين أنفقوا من قبل الفتح في أفضلها»[١].

وقال الرازي (٦٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]: «أي: وكل واحد من الفريقين (وعد الله الحسنى)؛ أي: المثوبة الحسنى، وهي الجنة، مع تفاوت الدرجات»[٢].

وقال البيضاوي (٦٨٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ بيان لتفاوت المنفقين باختلاف أحوالهم من السبق وقوة اليقين، وتحري الحاجات حثًّا على تحري الأفضل منها، بعد الحثّ على الإنفاق، وذكر القتال للاستطراد، وقسيم (من أنفق) محذوف لوضوحه ودلالة ما بعده عليه، والفتح فتح مكة؛ إذ عز الإسلام به وكثر أهله، وقلّت الحاجة إلى المقاتلة والإنفاق. (من الذين أنفقوا من بعد)؛ أي: من بعد الفتح. (وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى)؛ أي: وعد الله كلا من المنفقين المثوبة الحسنى، وهي الجنة»[٣].

---

(١) معالم التنزيل للبغوي (٥/ ٢٨)، وانظر: لباب التأويل للخازن (٤/ ٢٤٧).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (٢٩/ ٤٥٣).

(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي (٥/ ١٨٦).

• **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته إلى مُسَدَّد: «وأن نشهد للعشرة بالجنة، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف الزهري، وأبو عبيدة بن الجراح، ومن شهد النبي ﷺ له بالجنة شهدنا له بالجنة»(١).

وقال محمد بن يحيى الكحال: «سألت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عمن لا يشهد لأبي بكر وعمر وعثمان بالجنة، فقال: هذا قول سوء»(٢).

وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]؛ أي: وكلا الفريقين وعده اللَّه الجنة»(٣).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض كلامه على الصحابة: «قد قام الدليل الذي يجب القول بموجبه: إنهم من أهل الجنة»(٤).

وقال مجير الدين بن محمد العُلَيمي المقدسي الحنبلي (٩٢٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ المنفقون قبل الفتح ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ﴾ [الحديد: ١٠]؛ أي: من بعد الفتح. ﴿وَكُلًّا﴾ من الفريقين

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٤)، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٢٢٨).

(٢) كتاب السنة للخلال (٢/ ٣٥٨).

(٣) زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٢٣٣).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣١٠).

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾ المثوبة ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ وهي الجنة»(١) .

وقال عبد الرحمن السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «قوله : ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] ؛ أي : الذين أسلموا وقاتلوا وأنفقوا من قبل الفتح وبعده ، كلهم وعده اللَّه الجنة ، وهذا يدل على فضل الصحابة كلهم ، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ، حيث شهد اللَّه لهم بالإيمان ، ووعدهم الجنة»(٢) .

■ **المطلب الخامس: الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم:**

من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة : وجوب محبة الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ، والاهتداء بهديهم ؛ لأن اللَّه رضي عنهم وأرضاهم ، ووعدهم الحسنى في الدنيا والآخرة . ومن الأدلة على ذلك :

قوله تعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] .

وعن العرباض بن سارية ، قال : وعظنا رسول اللَّه ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، قلنا : يا رسول اللَّه ، إن هذه لموعظة مودع ، فماذا تعهد إلينا؟ قال : «قد تركتكم على البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك ، ومن يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا ، فعليكم بما عرفتم من سنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ...»(٣) .

---

(١) فتح الرحمن في تفسير القرآن (٦/ ٥٣٣).

(٢) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٨٣٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: (١٧١٤٢)، وقال محققو المسند: حديث صحيح بطرقه وشواهده.

وعن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**سيأتي على أمتي ما أتى على بني إسرائيل مثلًا بمثل، حذو النعل بالنعل، وإنهم تفرّقوا على ثنتين وسبعين ملة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار غير واحدة**»، قالوا: يا رسول اللَّه، وما تلك الواحدة؟ قال: «**هو ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(١).

وقد أمرنا النبي ﷺ بمتابعة طريقهم وهديهم كما في حديث الافتراق المشهور، حيث ذكر أن الفرقة الناجية «**هي ما كانت على مثل ما أنا عليه وأصحابي**»(٢).

وهذا الذي قرره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله مقررًا هذا الأصل: «**آخذ بكتاب اللَّه، فإن لم أجد فبسنّة رسول اللَّه ﷺ، فلما لم أجد في كتاب اللَّه ولا سنة رسول اللَّه ﷺ أخذتُ بقول أصحابه**»(٣).

وفي رواية أخرى عنه: «**إذا لم يكن في كتاب اللَّه، ولا في سنة رسول اللَّه ﷺ نظرت في أقاويل أصحابه، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم**»(٤).

---

(١) أخرجه المروزي في السنة (ص ٢٣)، والترمذي في السنن، ح (٢٦٤١) وحسنه الألباني في الصحيحة برقم: (١٣٤٨).

(٢) أخرجه الترمذي في السنن، ح (٢٦٤١)، وحسنه الألباني كما في طبعة مشهور حسن.

(٣) الانتقاء لابن عبد البر (ص ١٤٢).

(٤) المصدر السابق (ص ١٤٣).

وقال أيضًا: «ليس لأحدٍ أن يقول برأيه مع كتاب اللّه، ولا مع سنة رسول اللّه ﷺ ولا مع ما أجمع عليه الصحابة»(١).

فصرّح رحمه الله أن الحق لا يخرج عن الكتاب والسُّنة وما أجمع عليه أصحاب النبي ﷺ، وذلك يوجب محبتهم، والاهتداء بهديهم.

وقال عبيد اللّه أبو نصر السجزي (٤٤٤هـ) رحمه الله: «فأهل السُّنة هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح -رحمهم اللّه- عن الرسول ﷺ، أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نصٌّ في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ؛ لأنهم رضي الله عنهم أئمة، وقد أُمرنا باقتداء آثارهم، واتباع سنتهم، وهذا أظهر من أن يحتاج فيه إلى إقامة برهان»(٢).

واستشهد ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله على وجوب الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم بقول ابن مسعود ﷺ حيث قال: «وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: «من كان منكم مستنًّا فليستنّ بمن قد مات؛ فإن الحيّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرّها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلّفًا، قومٌ اختارهم اللّه لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»(٣).

---

(١) عقود الجمان (ص ١٧٥).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٩٩).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١١٧)، والأثر ذكره الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٢٨٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، ح (٢٦٤٨).

وأكّد أبو الهدى البندنيجي (١٢٨٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأصل، حيث قال في تفسير آية: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]: **«فإنّ هذه الآية الشريفة دالة صريحًا على أن السابقين من المهاجرين والأنصار، واللاحقين بهم، بل والمتبعين لهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة، قد رضي اللَّه عنهم بقبول طاعاتهم، وارتضاء أعمالهم، وأعدّ لهم جنات النعيم والفوز العظيم، وأنهم رضوا عنه تعالى في السراء والضراء، والشدة والرخاء، فهم في علوّ المكانة وسمو المنزلة بحيث يراد رضاهم، ويطلب ذلك في معاملاتهم مع اللَّه، ومجاهداتهم في اللَّه؛ إذ لولا ذلك لما قرن اللَّه تعالى الإخبار برضائه عنهم بالإخبار برضائهم عنه تعالى، وكفى بذلك شرفًا وفضلًا وعدالة لهم؛ إذ لا معنى للشرف والفضل والعدالة غير هذا»**[١].

واستدلّ البندنيجي بقوله ﷺ: **«فمن أحبّهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ...»**[٢] على وجوب محبة الصحابة، والاقتداء بهديهم، وذلك لأنه ﷺ جعل محبتهم مترتبة على محبته ﷺ، وبغضهم على بغضه، وكفى بذلك دليلًا على اتباعهم[٣].

---

(١) الأجوبة البندنيجية على الأسئلة اللاهورية (ص ٥٤-٥٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٥٧ ح (٢٠٥٩٧)، والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ١٩١ ح (٥١١١)، وذكر بأن له شواهد تقوّيه، وذكر ابن تيمية في الصارم المسلول (ص ٥٧٧) أنه روي في معناه أحاديث صحيحة.

(٣) انظر: الأجوبة البندنيجية على الأسئلة اللاهورية (ص ٥٩-٦٠).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

يقول الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيّنًا مكانة ما كان عليه الصحابة الكرام، وأن الصلاح الذي ترجوه الأمة في آخر عهدها إنما هو مرتبط بسلوك سبيل الصحابة لتحقيق ذلك الصلاح: «**من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة؛ فقد زعم أن محمدًا ﷺ خان الرسالة... فما لم يكن يومئذ دينًا فلا يكون اليوم دينًا، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها**»[1].

ويقول محمَّد الأمين الشَّنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في تفسير قول اللَّه تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ الآية-: «**صرّح تعالى في هذه الآية الكريمة بأن الذين اتبعوا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بإحسان، أنهم داخلون معهم في رضوان اللَّه تعالى، والوعد بالخلود في الجنات، والفوز العظيم، وبين في مواضع أخر أن الذين اتبعوا السابقين بإحسان يشاركونهم في الخير... ولا يخفى أنه تعالى في هذه الآية الكريمة، أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو دليل قرآني صريح في أن من يسبهم ويبغضهم، أنه ضال مخالف للَّه -جل وعلا-، حيث أبغض من رضي اللَّه عنه، ولا شك أن بغض من رضي اللَّه عنه مضادة له -جل وعلا-، وتمرد وطغيان**»[2].

---

(١) الاعتصام (١/ ١١١).

(٢) أضواء البيان (٢/ ١٤٨).

• **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أصحاب النبي ﷺ: «هم أدّوا إلينا سنن رسول اللَّه ﷺ، وشاهدوه والوحي ينزل عليه؛ فعلموا ما أراد رسول اللَّه ﷺ عامًّا وخاصًّا، وعزمًا وإرشادًا، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وأمرٍ استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا لأنفسنا، ومن أدركنا ممن نرضى أو حُكيَ لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول اللَّه ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم. وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»[(١)].

وقال ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وندب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ إلى التمسّك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم، فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، ووجدنا النبي ﷺ قد حض على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطب أصحابه فيها...»[(٢)].

وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «كانوا أهدى سبيلًا ممن جاء بعدهم؛ لأنهم أهل الجنة، عليهم نزل القرآن، وشاهدوا

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٤٢-٤٤٣)، ومناقب الرازي (ص ١٣٦)، وانظر: اعتقاد الأئمة الأربعة للخميس (ص ٦٠)، وتنزيه الأصحاب عن تنقيص أبي تراب للتويجري، بحث في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٣١ص٧٩).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ص ٧).

الرسول ﷺ، وجاهدوا معه، وشهد لهم الله ﷻ بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وشهد لهم الرسول ﷺ أنهم خير قرن، فكانوا بالله ﷻ أعرف، وبرسوله ﷺ وبالقرآن وبالسنة، ومنهم يؤخذ العلم، وفي قولهم نعيش، وبأحكامهم نحكم، وبأدبهم نتأدب، ولهم نتبع، وبهذا أمرنا»[١].

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من صفة من أراد الله ﷻ به خيرًا، وسلّم له دينه، ونفعه الله الكريم بالعلم، المحبة لجميع الصحابة، ولأهل بيت رسول الله، ولأزواج رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، ولا يخرج بفعل ولا بقول عن مذاهبهم، ولا يرغب عن طريقتهم، وإذا اختلفوا في باب من العلم فقال بعضهم: حلال، وقال الآخر: حرام، نظر: أي القولين أشبه بكتاب الله ﷻ وسنة رسول الله ﷺ؟ وسأل العلماء عن ذلك إذا قصر علمه، فأخذ به ولم يخرج عن قول بعضهم، وسأل الله ﷻ السلامة، وترحّم على الجميع»[٢].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم ...»[٣].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «. . . بل حبّهم -أي: الصحابة- سنة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ

---

(١) الشريعة للآجري (٥/ ٢٤٨٥).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٦٩١).

(٣) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص ٢٥).

بآثارهم فضيلة»[١].

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأمّا الواجب علينا علمه والعمل به، فهو ما أنزله اللَّه في كتابه من وصفهم -أي: الصحابة- وما ذكره من عظيم أقدارهم، وعلو شرفهم، ومحل رتبهم، وما أمرنا به من الاتباع لهم بإحسان، مع الاستغفار لهم»[٢].

وقال عبد الوهاب ابن الحنبلي (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والشهادة لمن شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، والاقتداء بهم، والتمسك بآثارهم»[٣].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أفضل العبادات ما وافق هدي رسول اللَّه ﷺ، وهدي الصحابة»[٤].

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعلوم أنه لا هدي أكمل من هدي الصحابة، ولا تعظيم للرسول فوق تعظيمهم، ولا معرفة لقدره فوق معرفتهم، فمن خالفهم إما أن يكون أهدى منهم، أو يكون مرتكبًا لنوع من البدع»[٥].

---

(١) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٧٠).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الثاني: القدر (١/ ٢٤٥).

(٣) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/ ٨٤٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٢١).

(٥) مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (٣/ ٤٨١).

■ **المطلب السادس: السكوت عما شجر بينهم، وترك الخوض فيه، والذب عنهم، وحمل ما صدر منهم على أحسن المحامل:**

أجمع أهل السُّنة والجماعة على ذكر الصحابة ﵃ بالخير والجميل، وعدم الخوض فيما حصل بينهم؛ لقوله ﷺ: «**وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا**»[١].

ويرى أهل السُّنة أن ما وقع بين الصحابة ﵃ من الفتن والحروب فللمصيب منهم أجران، وللمخطئ منهم أجر اجتهاده، وما حصل عن بعضهم من الذنوب فإنها مغمورة في بحور حسناتهم؛ لأن اللَّه رضي عنهم وأرضاهم، ووعدهم بالجنات[٢].

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة هذا المعتقد في كتبهم ومصنفاتهم، كما يتضح من خلال النقول التالية:

● **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة(١٥٠هـ) ﵀: «ولا نذكر الصحابة ﵃ إلا بخير»[٣].

وقرّر ذلك نجم الدين النسفي (٥٣٧هـ) ﵀ فقال: «ونكفّ عن

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/١٠٨)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٤٣). وقوّاه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، ح (٣٤).

(٢) انظر: الشريعة للآجري (٤/ ١٦٣٤)، والإصابة لابن حجر (١/ ٩)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢١٧-٢٢٢)، وصب العذاب للألوسي (ص ٣١٥-٣١٦).

(٣) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٥٤).

ذكر الصحابة رضي الله عنهم إلا بخير»[١].

وأكّد ذلك التفتازاني (٧٩٣هـ) رحمه الله حيث قال: «والواجب على المسلم أن يكفّ لسانه عما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم، وألَّا يخوض في ذلك؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: «وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا»[٢]، فالبحث في ذلك ليس له نفعٌ في الدين، بل هو يضرّ باليقين»[٣].

وذكر علماء الحنفية -رحمهم اللَّه- أن ما حصل بين الصحابة رضي الله عنهم من الفتنة التي أدت إلى التقاتل بينهم؛ فإنه كان عن اجتهاد منهم، وهم مأجورون فيه، للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر واحد.

قال محمود شكري الألوسي (١٣٤٢هـ) رحمه الله: «ويرى أهل السُّنة أن ما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم فللمصيب منهم أجران، وللمخطئ منهم أجر خطئه، مع أنه لم يدخل في هذه الحروب إلا عدد قليل من الصحابة رضي الله عنهم»[٤].

وذكر ابن عابدين (١٢٥٢هـ) رحمه الله أن من خرج عن هذا المعتقد في حق الصحابة رضي الله عنهم فإنما هو ضال ومبتدع، وقد يكون كافرًا، حيث قال: **«ويحرم سبّهم والطعن فيهم، والسكوت عما جرى بينهم من الحروب،**

---

(١) العقائد النسفية بشرح التفتازاني (ص ١٤٤).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) شرح العقائد النسفية (ص ١٤٤).

(٤) صب العذاب على من سب الأصحاب (ص ٣١٥- ٣١٦)، وانظر للاستزادة: تبصرة الأدلة للنسفي (٢/ ٨٨٣-٨٩١).

فإنه كان عن اجتهاد... ومن خرج عن هذا الطريق فهو ضال مبتدع، أو كافر»[١].

● ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:

قال ابن أبي زيد القيرواني المالكي (٣٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وأن خير القرون الذين رأوا رسول اللَّه ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر، ثم عمر، ثمّ عثمان، ثم عليّ، رضي اللَّه عنهم أجمعين، وأن لا يذكر أحد من صحابة رسول اللَّه ﷺ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم حسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب»[٢].

وقال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قولهم -أهل السُّنة والجماعة-: أن يحسن القول في السادات الكرام أصحاب محمد ﷺ، وأن تذكر فضائلهم، وتنشر محاسنهم، ويمسك عما سوى ذلك مما شجر بينهم... ويجب أن يلتمس لهم أحسن المخارج، وأجمل المذاهب، لمكانهم من الإسلام، وموضعهم من الدين والإيمان...»[٣].

وفي «المواهب اللَّدنية»[٤]: «ومما يجب أيضًا الإمساك عما شجر

---

(١) تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام (ص ٣٥٧).

(٢) الرسالة مع شرحها الثمر الداني في تقريب المعاني (ص ٢٠-٢١).

(٣) الرسالة الوافية (ص ١٣٢-١٣٤).

(٤) (٢/ ٣٩٤-٣٩٥).

بين الصحابة؛ أي: ما وقع بينهم من الاختلاف، والإضراب عن أخبار المؤرخين، وجهالة الرواة، وضلال الشيعة المبتدعين، القادحة في أحد منهم... وأن يلتمس لهم فيما نقل من ذلك فيما كان بينهم من الفتن أحسن التأويلات، ويصوب لهم أصوب المخارج...».

وقال خليل (٧٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وينبغي أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب»[١].

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيته: «وأعرف حقّ السلف الذين اختارهم اللَّه تعالى لصحبة نبيه ﷺ، والأخذ بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم: صغيرهم وكبيرهم، وأقدّم أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهم الخلفاء الراشدون»[٢].

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ونمسك عن الخوض فيما شجر بينهم، فهم خيار أهل الأرض بعد نبيهم، ارتضاهم اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لنبيه، وخلقهم أنصارًا لدينه، فهم أئمة الدين، وأعلام المسلمين، فرحمة اللَّه عليهم أجمعين»[٣].

وقال أبو نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإمساك عن ذكر

(١) نقله عنه الحسن الغسال في كتابه: (مرآة العصابة في الذب عن الصحابة) (ص ٧٧).

(٢) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص ١٧)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص ٢٠٩).

(٣) شرح السنة للمزني(ص ٨٧).

أصحاب رسول الله ﷺ، وذكر زللهم، ونشر محاسنهم ومناقبهم، وصرف أمورهم إلى أجمل الوجوه، من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان، الذين مدحهم الله تعالى فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا﴾ الآية [الحشر: ١٠] مع ما أمر النبي ﷺ بإكرام أصحابه، وأوصى بحقهم وصيانتهم وإجلالهم»[١].

وقال أبو عثمان الصابوني(٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدة السلف أصحاب الحديث: «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيبًا لهم ونقصًا فيهم، ويرون الترحم على جميعهم، والموالاة لكافتهم. وكذلك يرون تعظيم قدر أزواجه -رضي الله عنهن-، والدعاء لهن، ومعرفة فضلهن، والإقرار بأنهن أمهات المؤمنين»[٢].

وقال يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فيفضل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بما ورد فيهم من الأخبار، وبما جرى لهم من السابقة، ونمسك عن ذكر ما جرى بينهم، ونحمل ذلك على أمور دينية كانوا بها متأولين، ويغفر الله لهم ما وقع بينهم فيها من القتل بسابقتهم»[٣].

وقال النووي (٧٦٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح قوله ﷺ: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار[٤]»: «واعلم أن الدماء

(١) الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم الأصفهاني (ص ٣٧٣).
(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ص ٧٩).
(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ١٠١).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣١)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٨٨).

التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم ليست بداخلة في هذا الوعيد، ومذهب أهل السُّنة والحقّ إحسان الظن بهم، والإمساك عما شجر بينهم، وتأويل قتالهم، وأنهم مجتهدون متأولون، لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا، بل اعتقد كل فريق أنه المحق ومخالفه باغ، فوجب عليه قتاله ليرجع إلى أمر اللَّه، وكان بعضهم مصيبًا وبعضهم مخطئًا معذورًا في الخطأ؛ لأنه لاجتهاد، والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه، وكان علي رضي الله عنه هو المحق المصيب في تلك الحروب، هذا مذهب أهل السُّنة، وكانت القضايا مشتبهة، حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا الطائفتين، ولم يقاتلوا، ولم يتيقنوا الصواب، ثم تأخروا عن مساعدته منهم»[١].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رحمه الله في رسالته إلى مُسَدَّد: «والكفّ عن مساوئ أصحاب رسول اللَّه ﷺ، تحدثوا بفضائلهم، وأمسكوا عما شجر بينهم»[٢].

وقال أبو بكر المروذي: قيل لأبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رحمه الله ونحن بالعسكر، وقد جاء بعض رسل الخليفة، وهو يعقوب، فقال: «يا أبا عبد اللَّه، ما تقول فيما كان من علي ومعاوية -رحمهما اللَّه-؟ فقال أبو عبد اللَّه: ما أقول فيها إلا الحسنى، رحمهم اللَّه أجمعين»[٣].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/ ١١).

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٢٢٦).

(٣) كتاب السنة للخلال (٢/ ٤٦٠).

وقال حنبل بن إسحاق: «أردت أن أكتب كتاب صفين والجمل عن خلف بن سالم، فأتيت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أكلمه في ذاك وأسأله، فقال: وما تصنع بذاك، وليس فيه حلال ولا حرام؟ وقد كتبت مع خلف حيث كتبه، فكتبت الأسانيد، وتركت الكلام، وكتبها خلف، وحضرت عند غندر واجتمعنا عنده، فكتبت أسانيد حديث شعبة، وكتبها خلف على وجهها، قلت له: ولم كتبت الأسانيد وتركت الكلام؟ قال: أردت أن أعرف ما روى شعبة منها. قال حنبل: فأتيت خلفًا فكتبتها، فبلغ أبا عبد اللَّه، فقال لأبي: خذ الكتاب فاحبسه عنه، ولا تدعه ينظر فيه»[1].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن السنة الواضحة البيّنة الثابتة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول اللَّه ﷺ كلِّهم أجمعين، والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذي شجر بينهم، فمن سبّ أصحاب رسول اللَّه ﷺ، أو أحدًا منهم، أو تنقصه، أو طعن عليهم، أو عرَّض بعيبهم، أو عاب أحدًا منهم، بقليل أو كثير، أو دقّ أو جلّ، مما يتطرّق به إلى الوقيعة في أحد منهم، فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف، لا قبل اللَّه صرفه ولا عدله، بل حبهم سنة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة»[2].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والكفّ عن حرب علي ومعاوية، وعائشة وطلحة والزبير رحمهم اللَّه أجمعين ومن

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٦٤).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٧٠).

كان معهم، ولا تخاصم فيهم، وكِلْ أمرهم إلى اللَّه تعالى»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نترحّم عليهم، ونذكر فضلهم، ونكفّ عن زللهم، ولا نذكر أحدًا منهم إلا بالخير»[٢].

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما يجب علينا تركه، وفرض علينا الإمساك عنه، وحرام علينا الفحص والتنقير عنه؛ هو النظر فيما شجر بينهم، والخلق الذي كان جرى منهم؛ لأنه أمر مشتبه، ونرجئ الشبهة إلى اللَّه، ولا نميل مع بعضهم على بعض، ولا نظلم أحدًا منهم، ولا نخرج أحدًا منهم من الإيمان، ولا نجعل بعضهم على بعض حجة في سب بعضهم لبعض، ولا نسبّ أحدًا منهم لسبّه صاحبه، ولا نقتدي بأحد منهم في شيء جرى منه على صاحبه، ونشهد أنهم كلهم على هدى وتقى وخالص إيمان؛ لأنا على يقين من نص التنزيل وقول الرسول: إنهم أفضل الخلق وخيره بعد نبينا محمد ﷺ، ولأن أحدًا ممن أتى بعدهم، ولو جاء بأعمال الثقلين الإنس والجن من أعمال البر، ولو لقي اللَّه تعالى ولا ذنب له ولا خطيئة عليه؛ لما بلغ ذلك أصغر صغيرة من حسنات أدناهم، وما فيهم دني، ولا شيء من حسناتهم صغير، والحمد للَّه»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فقد شهدوا المشاهد معه، وسبقوا الناس بالفضل، فقد

---

(١) شرح السنة (ص ١٠٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٦٨-٦٩).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة - الكتاب الثاني: القدر (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

غفر اللَّه لهم، وأمرك بالاستغفار لهم، والتقرب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه، وهو يعلم ما سيكون منهم، وأنهم سيقتتلون، وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم، وكل ما شجر بينهم مغفور لهم، ولا ينظر في كتاب صفين والجمل ووقعة الدار، وسائر المنازعات التي جرت بينهم، ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك، ولا تروه عن أحد، ولا تقرأه على غيرك، ولا تسمعه ممن يرويه، فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة، من النهي عما وصفناه»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كان من مذاهب أهل السُّنة الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم»[(٢)].

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأجمع أهل السُّنة على السكوت عما شجر بين الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ»[(٣)].

■ **المطلب السابع: تحريم سب الصحابة، والطعن فيهم:**

أجمع أهل السُّنة والجماعة على تحريم انتقاص الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، أو سبّهم، أو الخوض فيما شجر بينهم؛ لأن اللَّه رضي عنهم وأرضاهم، ووعدهم بالجنات، فلا يجوز بعد ذلك الطعن فيهم بأي نوع كان[(٤)]، لقوله ﷺ: «لا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق

---

(١) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص ٢٩٤-٢٩٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٨-٤٤٩).

(٣) مختصر سيرة الرسول ﷺ لمحمد بن عبد الوهاب (ص ٣١٧).

(٤) انظر: الشريعة للآجري (٥/ ٢٤٩٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٥٢٧).

مثل أحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفَه»[١].

وهذا الذي قرّره علماء المذاهب الأربعة -رحمهم اللَّه- في كتبهم ومؤلفاتهم، ونصّوا على أن حبهم ﷺ قربة وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نذكر الصحابة ﷺ إلا بخير»[٢].

فإذا كان يحرم ذكر الصحابة ﷺ بغير الخير، فحرمة سبهم من باب أولى؛ لأن ذلك يؤدي إلى الطعن في الكتاب والسُّنة، وذلك زندقة ونفاق بصريح البرهان.

وقد نصّ على ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: **«ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»**[٣].

وأكّد ذلك جمال الدين الغزنوي (٥٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: **«ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم رضي اللَّه عنهم أجمعين»**[٤].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٥٤).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢١٧).

(٤) أصول الدين (ص ٢٨٩-٢٩٢)، وانظر: شرح المقاصد (٥/ ٣٠٣)، فقد ذكر مؤلفه=

ولمّا كان سب الصحابة رضي الله عنهم يؤدّي إلى أمور خطيرة، حكم علماء الحنفية بكفر الرافضة؛ نظرًا لما يترتب على قولهم من مفاسد وخيمة وأضرار جسيمة.

قال ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله: «لا شكّ أنه يتطرّق من سبّ الصحابة رضي الله عنهم إلى سبّ أهل البيت، ثم إلى سبّ الرسول ﷺ؛ إذ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء عند الفاعلين الضالين»[(١)].

وقال ابن عابدين (١٢٥٢هـ) رحمه الله: **«اعلم -أرشدني اللَّه وإياك- أن أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ أصحابه الذين نصروه، وبذلوا مهجهم في مرضاته، وليس من مؤمن ولا مؤمنة إلا ولهم في عنقه أعظم مِنّة، فيجب تعظيمهم واحترامهم، ويحرم سبّهم والطعن فيهم، والسكوت عما جرى بينهم من الحروب، فإنه كان عن اجتهاد... ومن خرج عن هذا الطريق فهو ضال مبتدع، أو كافر»[(٢)].**

ثم قال رحمه الله: **«وينبغي أن يُستثنى من عدم تكفير أهل البدع: الرافضة؛ لأنهم يسبّون جميع الصحابة ويكفّرونهم؛ وذلك تكذيب لصريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على تفضيلهم على البريّة، وعلى أن اللَّه قد رضي عنهم ورضوا عنه»[(٣)].**

= الأدلة وإجماع العلماء على تحريم سب الصحابة والطعن فيهم.

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٤٨).

(٢) تنبيه الولاة والحكام (ص ٣٥٧) مطبوع ضمن رسائل ابن عابدين.

(٣) انظر: تنبيه الولاة والحكام (ص ٣٦٤)، مطبوع ضمن رسائل ابن عابدين.

وقال أبو الثناء محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأطلق غير واحد القول بكفر مرتكب سبّ الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ لما فيه من إنكار ما قام الإجماع عليه قبل ظهور المخالف من فضلهم وشرفهم، ومصادمة المتواتر من الكتاب والسُّنة الدالّيْن على أن لهم الزلفى من ربهم، ومِن هنا كفّر من كفّر الرافضة».

ثم بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ نوع السبّ الذي يكْفر مرتكبه فقال: «وهو السبّ الذي اتخذه شيعةُ زماننا عبادةً، فعلى هذا لا ينبغي لأحدٍ أن يرتاب في كفرهم، بناءً على سبّهم للصحابة بما فيه إكفارهم -وحاشاهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ-، ويلزم من إكفارهم بُغضُهم، وهو كفرٌ صريح»[(١)].

وقال أيضًا: «والذي نعلمه من الشيعة اليوم التصريح بكفر الصحابة، واستحلال إيذائهم، والتهافت على سبهم ولعنهم، تهافت الفراش على النار، وقد أجمع أهل المذاهب الأربعة[(٢)] على القول بكفر المتّصف بذلك، وما رُوي عن بعضهم من أن السّاب يُضرب أو ينكّل نكالًا شديدًا، محمولٌ على ما إذا لم يكن السبّ مما يوجب تكفيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكان خاليًا عن دعوى بغض وارتداد واستحلال وإيذاء، وليس مراده أن حكم السابّ مطلقًا كذلك، كما لا يخفى على المتتبّع»[(٣)].

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوية (ص ١٤٤-١٤٧).

(٢) انظر كلام المالكية في: الشفا للقاضي عياض (٢/ ١١٠٨)، وكلام الشافعية في روضة الطالبين للنووي (١٠/ ٧٠)، ومغني المحتاج للشربيني (٤/ ١٣٦)، وكلام الحنابلة في الصارم المسلول لابن تيمية (٥٧٠).

(٣) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (ص ١٤٩-١٥٠)، وانظر: صبّ العذاب=

وممن حكم بكفر سابّ الصحابة من الحنفية : أكمل الدين البابرتي (٧٨٦هـ)[١]، وابن شهاب الكردي (٨٢٧هـ)[٢]، وابن نجيم المصري الحنفي (٩٧٠هـ)[٣]، وابن كمال باشا (٩٤٠هـ)[٤]، والملا علي القاري (١٠١٤هـ)[٥]، وغيرهم[٦]، رحمهم اللّه جميعًا.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : **«من تَنَقَّصَ أحدًا من أصحاب رسول اللّه ﷺ، أو كان في قلبه عليهم غِلٌّ، فليس له حق في فيء المسلمين، ثم تلا قوله تعالى:** ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا﴾ [الحشر: ١٠]، **فمن تنقصهم أو كان في قلبه عليهم غِل، فليس له في الفيء حق»**[٧].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : **«الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس له سهمٌ -أو**

= للألوسي الحفيد (ص ٣٢١-٣٢٢).

(١) انظر: شرح الوصية (ص ١٤٨-١٤٩).

(٢) انظر: الفتاوى البزازية (الجامع الوجيز) (٦/ ٣١٨).

(٣) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٥/ ١٣٦، ٧/ ٩٢).

(٤) انظر: رسالة للمؤلف في تكفير الروافض (ص ١٩٥) (ضمن رسائله في المذاهب والفرق).

(٥) انظر: شم العوارض في ذم الروافض (ص ٢٨).

(٦) كزين العابدين الكوراني في اليمانيات المسلولة على الرافضة المخذولة (ص ٢٩٩، ٢٣٥، ٢٢٥)، والسرهندي في رد الروافض (ق/ ٢٢٦)، والأندريتي في الفتاوى التتارخانية (٥/ ٥٤٤).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ: الثعلبي في تفسيره (٩/ ٢٨٣)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧)، من طريق سوار بن عبد اللّه العنبري، قال: ثنا أبي، عن مالك بن أنس.

قال: نصيبٌ - في الإسلام»(١).

وأخرج أبو نعيم(٢) عن رجل من ولد الزبير(٣) قال: **«كنا عند مالك فذكروا رجلًا يَتنقَّص أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فقرأ مالك هذه الآية:** ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ﴾ [الفتح: ٢٩]، **فقال مالك: «من أصبح في قلبه غيظ على أحدٍ من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقد أصابته الآية».**

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله: «وسبّ أصحاب النبي عليه السلام وتنقصهم أو أحد منهم من الكبائر المحرمة»(٤).

وقال القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله: «لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم، أو طعن عليه في روايته، فقد رد على اللَّه رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين»، ثم أورد آيات في فضل الصحابة، ثم قال: **«وهذا كله مع علمه -تبارك وتعالى- بحالهم ومآل أمرهم»**(٥).

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٤٩٣)، برقم (٧٧٩)، قال المحقق: «إسناده صحيح».

(٢) في الحلية (٦/ ٣٢٧).

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٢/ ٤٧٨)، برقم (٧٦٠)، وكنى الرجل بـ: «أبي عروة الزبيري»، وكذا ذهب القرطبي في تفسيره (١٦/ ٢٩٦)، وفي النهي عن سب الأصحاب للمقدسي (ص ٨٧)، برقم (٣٣): «أبو عروة -رجل من ولد الزبير-».

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٥٨٠).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٩٦).

وقال سحنون[١] (٢٤٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من كفّر أحدًا من أصحاب النبي ﷺ عليًّا أو عثمان أو غيرهما أوجع ضربًا»[٢].

وقال محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (١٢٣٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سب الصحابة لا يجوز»[٣].

● **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

عنون اللالكائي (٤١٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابة شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة بقوله: «سياق ما روي عن السلف في أجناس العقوبات والحدود التي أوجبوها وأقاموها على من سب الصحابة: روي عن عمر أنه جلد ثلاثين سوطًا من حرّج على أم سلمة، وأن ابنه عبيد اللَّه شتم المقداد، فهمّ عمر بقطع لسانه، فكلمه أصحاب محمد فقال: (ذروني أقطع لسان ابني، حتى لا يجترئ أحد من بعدي فيسب أحدًا من أصحاب محمد ﷺ). وأن ابن عبد الرحمن بن أبزى سأل أباه عبد الرحمن فيمن سب أبا بكر، ما كنت تصنع به؟ قال: كنت أضرب عنقه، قلت: فعمر؟ قال: أضرب عنقه. وأن عليًّا بلغه أن ابن السوداء تنقّص أبا بكر وعمر،

(١) أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة التنوخي، الملقب بسحنون، الفقيه المالكي، انتهت الرياسة في العلم بالمغرب إليه، كان أصله من الشام من مدينة حمص، قدم به أبوه مع جند أهل حمص، وولي القضاء بالقيروان، وعلى قوله المعوّل بالمغرب، وصنف كتاب (المدونة) في مذهب الإمام مالك، وتوفي عام ٢٤٠هـ. وفيات الأعيان (٣/ ١٨٠).

(٢) مناقب الإمام مالك للزواوي (ص ١٤٤).

(٣) الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٢/ ٣٦٩).

فدعا به وبالسيف، فهمّ بقتله، فكلّم فيه فقال: (لا يساكنّي بلدًا أنا فيه)، فنفاه إلى الشام...»[١].

وقال أبو نعيم (٤٣٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن سبهم وأبغضهم وحمل ما كان من تأويلهم وحروبهم على غير الجميل الحسن، فهو العادل عن أمر الله تعالى وتأديبه ووصيته فيهم، لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين»[٢].

وذكر البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحشر: ١٠] «عن مالك بن مغول قال: قال عامر بن شراحيل الشعبي: يا مالك، تفاضلت اليهود والنصارى الرافضة بخصلة، سُئلت اليهود من خير أهل ملتكم؟ فقالت: أصحاب موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وسُئلت النصارى: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: حواري عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وسُئلت الرافضة: من شرّ أهل ملتكم، فقالوا: أصحاب محمد ﷺ، أُمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، فالسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة، لا تقوم لهم راية، ولا يثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة، كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله بسفك دمائهم، وتفريق شملهم، وإدحاض حجتهم، أعاذنا الله وإياكم من الفتن المضلة»[٣].

وقال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «كل من كان في قلبه غلّ على

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهلب السنة والجماعة للالكائي (٧/ ١٣٣٦).

(٢) الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم (ص ٣٧٦).

(٣) معالم التنزيل للبغوي (٥/ ٦١).

أحد من الصحابة، ولم يترحم على جميعهم، فإنه ليس ممن عناه اللّه بهذه الآية؛ لأن اللّه تعالى رتب المؤمنين على ثلاثة منازل: المهاجرين والأنصار والتابعين الموصوفين بما ذكر، فمن لم يكن من التابعين بهذه الصفة كان خارجًا من أقسام المؤمنين، قال ابن أبي ليلى: الناس على ثلاثة منازل: المهاجرين، والذين تبوؤا الدار والإيمان، والذين جاؤوا من بعدهم، فاجتهد أن لا تكون خارجًا من هذه المنازل»[١].

وقال النووي (٧٦٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حرام من فواحش المحرمات، سواء من لابس الفتن منهم وغيره؛ لأنهم مجتهدون في تلك الحروب، متأولون، كما أوضحناه في أول فضائل الصحابة من هذا الشرح. قال القاضي: وسب أحدهم من المعاصي الكبائر، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزّر ولا يقتل. وقال بعض المالكية: يقتل»[٢].

وقال أيضًا (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يعد الفوائد التي اشتمل عليها حديث حادثة الإفك: «الحادية والأربعون: براءة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من الإفك، وهي براءة قطعية بنص القرآن العزيز، فلو تشكّك فيها إنسان -والعياذ باللّه- صار كافرًا مرتدًّا بإجماع المسلمين. قال ابن عباس وغيره: لم تَزْنِ امرأة نبي من الأنبياء، صلوات اللّه وسلامه عليهم أجمعين، وهذا إكرام من اللّه تعالى لهم»[٣].

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٦١).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٩٣).

(٣) المصدر السابق (١٧/ ١١٧).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]: «هذا وعيد من الله تعالى للذين يرمون المحصنات الغافلات -خرج مخرج الغالب- المؤمنات، فأمهات المؤمنين أولى بالدخول في هذا من كل محصنة، ولا سيما التي كانت سبب النزول، وهي عائشة بنت الصديق، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وقد أجمع العلماء -رحمهم الله- قاطبة على أن من سبها بعد هذا ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن»[١].

وقال ابن كثير أيضًا (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: وقد ذهب طائفة من العلماء إلى تكفير من سبّ الصحابة، وهو رواية عن مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وقال محمد بن سيرين: (ما أظن أحدًا ينتقص أبا بكر، وعمر، وهو يحبّ رسول الله ﷺ)[٢]. رواه الترمذي»[٣].

ونقل ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة علي بن الحسن بن أبي الفضل بن جعفر بن محمد بن كثير الحلبي الرافضي: «قدم دمشق، وأقام بها سنوات، فاتفق أنه شق الصفوف والناس في صلاة جنازة بالجامع الأموي وهو يلعن ويسب من ظلم آل محمد، انتهره عماد الدين ابن كثير، وأغرى به العامة، وقال: إن هذا يسب الصحابة، فحملوه إلى

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير(٦/ ٣١).

(٢) سنن الترمذي (ح ٣٦٨٥)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الألباني في تعليقه على سنن الترمذي: صحيح الإسناد مقطوع.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٨٢).

القاضي تقي الدين السبكي، فاعترف بسب أبي بكر وعمر، فعقدوا له مجلسًا، فحكم نائب المالكي بضرب عنقه بعد أن كررت عليه التوبة ثلاثة أيام، فأصرّ فضربت عنقه بسوق الخيل، وحرق العوام جسده، وذلك في جمادى الأولى سنة ٧٥٥هـ»[١].

قال السيوطي (٩١١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الإكليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ [النور: ١١] «الآيات قال: نزلت في براءة عائشة فيما قذفت به، فاستدل به الفقهاء على أن قاذفها يقتل؛ لتكذيبه لنص القرآن. قال العلماء: قذف عائشة كفر؛ لأن اللَّه سبح نفسه عند ذكره فقال: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾، كما سبح نفسه عند ذكر ما وصفه به المشركون من الزوجة والولد»[٢].

وقال الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس لمن قذف عائشة وبقية أزواج النبي ﷺ توبة؛ لأن اللَّه تعالى لم يذكر في قذفهن توبة، وما ذكر من أول السورة فذاك في قذف غيرهن»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن انتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ أو أبغضه بحدث كان منه، أو ذكَر مساوئه، كان مبتدعًا، حتى يترحّم عليهم جميعًا، ويكون قلبه لهم سليمًا»[٤].

---

(١) الدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٤٧).

(٢) الإكيل في استنباط التنزيل للسيوطي (ص ١٦٠).

(٣) السراج المنير للخطيب الشربيني (٢/ ٦١٢).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص ٧٦).

وقال أبو بكر المروذي (٢٧٥هـ) رحمه الله: «سألت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رحمه الله عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة؟ قال: ما أراه على الإسلام»[١].

وقال أبو زرعة الرازي (٢٦٤هـ) رحمه الله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حقّ، والقرآن حقّ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسُّنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[٢].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله: «ومن السنة الواضحة البينة الثابتة المعروفة: ذكر محاسن أصحاب رسول اللَّه ﷺ كلِّهم أجمعين، والكف عن ذكر مساويهم والخلاف الذي شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول اللَّه ﷺ، أو أحدًا منهم، أو تنقصه، أو طعن عليهم، أو عرَّض بعيبهم، أو عاب أحدًا منهم، بقليل أو كثير، أو دقّ أو جلّ، مما يتطرق به إلى الوقيعة في أحد منهم، فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف، لا قبل اللَّه صرفه ولا عدله»[٣].

وقال رحمه الله: «لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب، ولا بنقص ولا وقيعة، فمن فعل ذلك فالواجب

---

(١) كتاب السنة للخلال (٣/ ٤٩٣).

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص ٤٩).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٧٠).

على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ثم يستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب أعاد عليه العقوبة، ثم خلده الحبس، حتى يتوب ويراجع، فهذه السنة في أصحاب محمد ﷺ»[١].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أنه من تناول أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه إنما أراد محمدًا ﷺ، وقد آذاه في قبره»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا رأيت الرجل يطعن على أحد من أصحاب النبي ﷺ فاعلم أنه صاحب قول سوء وهوى، لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا»[٣]، فقد علم النبي ﷺ ما يكون منهم من الزلل بعد موته، فلم يقل فيهم إلا خيرًا... ولا تحدّث بشيء من زللهم ولا حربهم، ولا ما غاب عنك علمه، ولا تسمعه من أحد يحدث به، فإنه لا يسلم لك قلبك إن سمعته»[٤].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما من سبّهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفّرهم من أهل العلم.

(١) المصدر السابق (ص ٧٠-٧١).

(٢) شرح السنة (ص ١١٤).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) شرح السنة (ص ١٠٦-١٠٧).

وأما من لعن وقبّح مطلقًا فهذا محلّ الخلاف فيهم، لتردّد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول اللَّه ﷺ إلا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضًا في كفره، فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضا عنهم، والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين»[١].

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الرافضي إذا سبّ الصحابة، فاختلف العلماء في كفره، وأما إذا اعتقد في علي، أو الحسين، فهو كافر إجماعًا، والسني الذي يشكّ في كفره كافر»[٢].

* * *

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص ٥٨٦-٥٨٧).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١٢٩).

المبحث الرابع
العقيدة في أهل البيت

وفيه مطلبان:

■ **المطلب الأول: التعريف بآل البيت، وبيان دخول أمهات المؤمنين فيهم:**

● **أولًا: تعريف الآل في اللغة:**

الآل في اللغة، ترجع إلى معنى: الأهل والعيال، وهذا الذي قرره أئمة اللغة العربية، ومن ذلك:

قال الجوهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«آل الرجل: أهله وعياله، وآله أيضًا: أتباعه»**[1].

وقال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«وآل الرجل: أهل بيته... لأنه إليه مآلهم وإليهم مآله»**[2].

● **ثانيًا: تعريف آل البيت في الشرع:**

وقع خلاف بين أهل السُّنة في تحديد معنى أهل البيت في الشرع، وأرجح تلك الأقوال -والله أعلم- أنهم: **هم الذين حرمت عليهم**

(١) الصحاح (٦/ ١٦٢٧).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ١٦٠).

الصدقة، وهو قول: جمهور العلماء من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم[١]، ورجحه ابن حزم[٢]، وابن تيمية[٣]، وابن القيم[٤]، وغيرهم.

لقول النبي ﷺ: «**إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة**»[٥]، وقوله: «**إن آل محمد لا يأكلون الصدقة**»[٦].

- **ثالثًا: دخول زوجات النبي ﷺ في آل البيت**[٧]:

أزواج النبي ﷺ من أهل بيت النبوة، لا يشك في ذلك إلا رجل ضال عن الصراط السوي، والمنهج القويم، وقد جاء في الكتاب ما يدل على ذلك دلالة صريحة في قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]

يقول الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأهل البيت: أزواج النبي ﷺ، والخطاب موجه إليهن، وكذلك ما قبله وما بعده، لا يخالط أحدًا شكٌّ في ذلك، ولم يفهم منها أصحاب النبي ﷺ والتابعون إلا أن أزواج النبي - عليه الصلاة والسلام- هن المراد بذلك، وأن النزول في شأنهنّ**»[٨].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٨١)، وجلاء الأفهام (ص ٣٢٥)، وعون المعبود (٣/ ١٨٦).

(٢) المحلى (٦/ ١٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٧).

(٤) جلاء الأفهام (ص ٣٣٧).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة برقم: (١٠٧٠٨)، وحسّنه الحافظ في الفتح (٣/ ٤١٦).

(٦) أخرجه البخاري برقم: (١٤٨٥).

(٧) انظر: منزلة الصحابة الكرام رضي الله عنهم في القرآن الكريم لأمير بن أحمد قروي (ص: ١٠٩-١١١).

(٨) التحرير والتنوير (٢٢/ ١٥).

ومما يؤكدُ هذا المعنى ويزيده وضوحًا عدةُ أمور، منها[١]:

١- الاستعمال القرآني لكلمة «الأهل»؛ فإنها قد تأتي ويراد بها: الزوجة وحدها، أو القرابة بمجموعها، والزوجة داخلة فيها، في عامة المواضع، وقد ذكر اللّٰه تعالى أهل بيت إبراهيم ولوط وموسى عليهم السلام، والمراد أزواجهن، «**فكيف لا يكون أزواج محمد ﷺ من آله وأهل بيته؟!**»[٢].

٢- الاستعمال القرآني لكلمة «البيت»؛ فقد دل الاستقراء الكلّي على أن المراد بالبيت في آية الأحزاب هو البيت المعنوي، بيت السكنى الذي فيه زوجاته -رضي اللّٰه عنهن-، قال أبو حيان: «**فلا تخرج الزوجات عن أهل البيت، بل يظهر أنهن أحق بهذا الاسم لملازمتهن بيته -عليه الصلاة والسلام-**»[٣].

٣- الاستعمال القرآني لمصطلح «أهل البيت»؛ فقد ورد هذا المصطلح مرة واحدة -في غير آية الأحزاب- والمراد به بالاتفاق: الزوجة، وذلك في قول اللّٰه تعالى: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣].

٤- سبب نزول آية الأحزاب؛ فإنها نزلت في أزواج النبي ﷺ،

---

(١) انظر: آيات آل البيت في القرآن الكريم، الدلالات والهدايات، لمنصور بن حمد العيدي (ص ٥٤-٧١)، وقد أوجزت ما ذكره حفظه اللّٰه.

(٢) منهاج السنة (٧/ ٧٦).

(٣) تفسير البحر المحيط (٧/ ٢٢٤).

ولا يجوز إخراج أفراد السبب من العموم قطعًا[١]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا نص في دخول أزواج النبي ﷺ في أهل البيت ههنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولًا واحدًا، إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح»[٢].

٥- يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم الذي لا يشك فيه من تدبّر القرآن أن نساء النبي ﷺ داخلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾؛ فإن سياق الكلام معهن، ولهذا قال تعالى بعد هذا كله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾؛ أي: واعملن بما ينزل الله -تبارك وتعالى- على رسوله ﷺ في بيوتكن من الكتاب والسُّنة، قاله قتادة وغير واحد، واذكرن هذه النعمة التي خصصتن بها من بين الناس، أن الوحي ينزل في بيوتكن دون سائر الناس، وعائشة الصديقة بنت الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أولاهن بهذه النعمة، وأحظاهن بهذه الغنيمة، وأخصهن من هذه الرحمة العميمة، فإنه لم ينزل على رسول الله ﷺ الوحي في فراش امرأة سواها، كما نص على ذلك صلوات الله وسلامه عليه»[٣].

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسياق الآية صريح في أنها نازلة فيهن -رضي الله عنهن-»[٤].

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن (ص ٧٩-٨٠).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٨٤).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٤٨٧).

(٤) أضواء البيان (٦/ ٢٣٧).

٦- إضافة البيوت إلى الأزواج؛ وذلك في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾، وقوله: ﴿مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾، وهذا دليل قاطع على أن بيوتهن هي تلك التي يسكنَّ فيها مع زوجهن رسولِ اللَّه ﷺ، فكيف لا يكنّ من أهل البيت وقد أضيفت البيوت إليهن؟!، والحمد للَّه رب العالمين.

■ **المطلب الثاني: بيان حقوقهم على الأمة:**

إن لآل بيت النبي ﷺ حقوقًا على هذه الأمة؛ وذلك لشرفهم وقربهم من رسول اللَّه ﷺ، وقد قرر تلك الحقوق علماء المذاهب الأربعة؛ لقول النبي ﷺ فيهم: «**أذكّركم اللَّه في أهل بيتي، أذكّركم اللَّه في أهل بيتي، أذكّركم اللَّه في أهل بيتي**»[١].

ومحبّتهم وتوقيرهم جزءٌ من محبة النبي ﷺ، كما قال -عليه الصلاة والسلام-: «**أحبوا اللَّه لما يغذوكم به من نعمة، وأحبّوني لحبّ اللَّه، وأحبّوا أهل بيتي لحبّي**»[٢].

وقد قرّر علماء المذاهب الأربعة وجوب هذا الحب لآل بيت الرسول ﷺ، ووجوب توقيرهم لقرابتهم من رسول اللَّه ﷺ، وفيما يلي النقل عنهم في ذلك:

● **أولًا: تقريرات أئمة الحنفية:**

قال جمال الدين الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ونحن نحب أهل بيت رسول اللَّه ﷺ، وأزواجه، وذرّياته، وقراباته، والصحابة**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، ح (٤٧١٦)، وصححه، ووافقه الذهبي.

أجمعين، ونذكرهم بالخير، ونثني عليهم، وندعو لهم بالخير، ونترحّم عليهم، ولا نفرِط في حبّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحدٍ منهم، ونحبّ من يحبّهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوءٍ فهو على غير السبيل، وحبّهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم، رضي اللَّه عنهم أجمعين»[١].

وقال عبد العزيز الدهلوي الحنفي (١٢٣٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأهل السُّنة يحبّون جميع أهل بيت النبي ﷺ ولا يستثنون بمحبتهم بعضهم، بخلاف الشيعة فإنهم يدّعون حب بعضهم دون بعض، بل لا يحبونهم أصلًا.

وأما حال اتّباع أهل السُّنة لهم فكمحبتهم، فإنهم لا يخصّصون في الرواية وتلقي العلم طائفة دون طائفة، بل يروون عن كلهم أخبار الدين وآثاره، ويستدلون بها، كما تشهد بذلك كتب تفسيرهم وحديثهم وفقههم»[٢].

وقال أبو المعالي محمود الألوسي الحنفي (١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن محبة أهل البيت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الواجبات عندنا معاشر أهل السُّنة؛ لما سبق من الأخبار الصحيحة والآثار الرجيحة، فإنهم الذين يتميز بحبهم إيمان المرء من نفاقه، والذين ورثوا النور المبين عمن خصه اللَّه تعالى بإشراقه... واعلمْ أن المحبة بالاتباع لا بالابتداع، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]»[٣].

---

(١) أصول الدين للغزنوي (ص ٢٨٩-٢٩٢).

(٢) التحفة الاثني عشرية (٢/ ٤٨٠-٤٨١) بتصرف يسير.

(٣) صبّ العذاب على من سب الأصحاب (ص ١٦٤) باختصار.

- **ثانيًا: تقريرات أئمة المالكية:**

قال ابن جزي المالكي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في التعليق على آيات براءة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا-: «برّأ عائشة من الإفك بإنزال القرآن في شأنها، ولقد تضمنت هذه الآيات الغاية القصوى في الاعتناء بها، والكرامة لها، والتشديد على من قذفها»[١].

وقال الطاهر ابن عاشور المالكي(١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]: «وأهل البيت: أزواج النبي ﷺ، والخطاب موجه إليهن، وكذلك ما قبله وما بعده، لا يخالط أحدًا شكٌّ في ذلك، ولم يفهم منها أصحاب النبي ﷺ والتابعون إلا أن أزواج النبي -عليه الصلاة والسلام- هن المراد بذلك، وأن النزول في شأنهنّ»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمة الشافعية:**

وقال الإمام الشافعي(٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يا آل بيت رسول اللَّه حبكم فرض من اللَّه في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الفخر أنكم من لم يصلّ عليكم لا صلاة له[٣].

وقال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واجب على كل مؤمن ومؤمنة محبة أهل بيت رسول الله ﷺ: بنو هاشم، علي بن أبي طالب وولده وذريته،

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٦٢).

(٢) التحرير والتنوير (٢٢/ ١٥).

(٣) ديوان الإمام الشافعي باهتمام عبد الرحمن المصطاوي (ص ٩٣).

وفاطمة وولدها وذريتها، والحسن والحسين وأولادهما وذريتها، وجعفر الطيار وولده وذريته، وحمزة وولده، والعباس وولده وذريته رضي الله عنهم، هؤلاء أهل بيت رسول اللَّه ﷺ، واجب على المسلمين محبتهم، وإكرامهم، واحتمالهم، وحسن مداراتهم، والصبر عليهم، والدعاء لهم، فمن أحسن من أولادهم وذراريهم، فقد تخلق بأخلاق سلفه الكرام الأخيار الأبرار، ومن تخلّق منهم بما لا يحسن من الأخلاق، دعي له بالصلاح والصيانة والسلامة، وعاشره أهل العقل والأدب بأحسن المعاشرة»[١].

وقال ابن كثير الشافعي (٧٧٤هـ) رحمه الله: «ولا تنكر الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم، واحترامهم، وإكرامهم، فإنهم من ذرية طاهرة، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض، فخرًا وحسبًا ونسبًا، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية، كما كان عليه سلفهم، كالعباس وبنيه، وعلي وأهل بيته وذريته، رضي اللَّه عنهم أجمعين»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ) في شرح أثر أبي بكر رضي الله عنه حيث قال: «ارقبوا محمدًا ﷺ في أهل بيته»[٣] قال: «يخاطب بذلك الناس ويوصيهم به، والمراقبة للشيء: المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم، فلا تؤذوهم، ولا تسيئوا إليهم»[٤].

---

(١) الشريعة للآجري (٥/ ٢٢٧٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ١٠٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٧١٣).

(٤) فتح الباري لابن حجر(٧/ ٧٩).

● **رابعًا: تقريرات أئمة الحنابلة:**

قال الحسن بن إسماعيل الربعي: قال لي أحمد بن حنبل إمام أهل السُّنة، والصابر تحت المحنة (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع تسعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار، على أن السنة التي توفي عنها رسول اللَّه ﷺ: . . . والترحم على جميع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وعلى أولاده، وأزواجه، وأصهاره، رضوان اللَّه عليهم أجمعين. فهذه السنة الزموها تسلموا، أخذها هدى، وتركها ضلالة»[١].

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعرف فضل الأنصار ووصية رسول اللَّه ﷺ فيهم، وآل الرسول فلا تسبّهم، واعرف فضلهم»[٢].

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن السنة: الترضي عن أزواج رسول اللَّه ﷺ أمهات المؤمنين المطهرات المبرآت من كل سوء، أفضلهن خديجة بنت خويلد، وعائشة الصديقة بنت الصديق، التي برأها اللَّه في كتابه، زوج النبي ﷺ في الدنيا والآخرة، فمن قذفها بما برأها اللَّه منه، فقد كفر باللَّه العظيم»[٣].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا ريب أن محبة أهل بيت النبي ﷺ واجبة... بل هو مما أمرنا اللَّه به، كما أمرنا بسائر العبادات»[٤].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠-١٣١).

(٢) شرح السنة (ص٩٠-٩١).

(٣) لمعة الاعتقاد (ص ٩٩).

(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ٧٤).

وقال أيضًا (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويحبّون أهل بيت رسول اللَّه ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول اللَّه ﷺ، حيث قال يوم غدير خم[١]: «أذكّركم اللَّه في أهل بيتي، أذكّركم اللَّه في أهل بيتي»[٢][٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ريب أن لآل محمد ﷺ حقًّا على الأمة، لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحقّه سائر بطون قريش»[٤].

وقال محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لآله ﷺ على الأمة حق لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحق سائر قريش»[٥].

وقال عبد اللَّه بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٤٢هـ): «أهل السُّنة والجماعة، لا يمتري فيه أحد عرف مذهبهم، وطالع كتبهم، فإنهم لم ينحرفوا عن أهل البيت، بل من أصول الدين عندهم: محبة أهل البيت النبوي، وموالاتهم، والصلاة عليهم في الصلاة وغيرها»[٦].

---

(١) خم: موضع تصب فيه عين بين الغدير والعين، وهو بين مكة والمدينة بالجحفة، وقيل هو على ثلاثة أميال من الجحفة. انظر: معجم البلدان (٢/ ٣٨٩).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) مجموع الفتاوى «الواسطية» (٣/ ١٥٤).

(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٦٣).

(٥) مسائل لخصها الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كلام ابن تيمية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني عشر) (ص ٥١).

(٦) جواب أهل السُّنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الرابع، القسم الأول) (ص: ٧٩).

المبحث الخامس

ذكر الخلفاء الراشدين، وأن ترتيبهم بالفضل كترتيبهم في الخلافة

أجمع أهل السُّنة والجماعة على ثبوت الخلافة للخلفاء الأربعة الراشدين: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وعلى ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ومن الأدلة على ما ذهبوا إليه:

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «**كنّا نخيّر بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فنخيّر أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم**»[1].

وفي رواية قال سالم بن عبد اللَّه: إن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**كنا نقول ورسول اللَّه صلى الله عليه وسلم حي: أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان رضي الله عنهم**»[2].

وعن محمد ابن الحنفية، قال: قلت لأبي[3]: أي الناس خير بعد رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر، قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، قال: ثم خشيت أن أقول: ثم من؟ فيقول: عثمان، فقلت: ثم أنت يا أبت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[4].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه أبو داود برقم: (٤٦٢٨)، وصحّحه الألباني في ظلال الجنة برقم (١١٩٠).

(٣) يعني: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري برقم: (٣٦٧١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر» رُوي ذلك عنه من نحو ثمانين وجهًا، وقال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: لا أوتى بأحد يفضّلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري»[١].

ومما يستدلّ به أهل العلم لخلافة الخلفاء الراشدين: حديث سعيد بن جمهان، عن سفينة أبي عبد الرحمن، مولى النبي ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «خلافة النبوة ثلاثون سنة» قال سعيد: «أمسك: أبو بكر سنتين، وعمر بن الخطاب عشر سنين، وعثمان بن عفان اثنتي عشرة سنة، وعلي ست سنين»[٢].

ومن الأدلّة على فضلهم رضوان اللَّه عليهم:

ما ورد في فضل أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومنه: حديث عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سألت النبي ﷺ: من أحبّ الناس إليك؟ قال: «عائشة»، قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»[٣].

وحديث أبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن اللَّه بعثني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدَق، وواساني بنفسه وماله ...»[٤].

وقول عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يوم السقيفة: «بل نبايعك، فأنت سيدنا وخيرنا

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ٤٩٠).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤٦٩٧)، وأبو داود في سننه برقم (٤٦٤٧)، وقال محققه: إسناده حسن.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٣٨٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٦١).

وأحبنا إلى رسول اللَّه ﷺ»[١].

ومما ورد في فضل عمر رضي الله عنه: قوله ﷺ: **«لقد كان في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحدٌ، فإن عمر بن الخطاب منهم»**[٢].

وقوله ﷺ: **«إيهٍ يا ابن الخطاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكًا فجًّا إلا سلك فجًّا غير فجّك»**[٣].

وقول علي رضي الله عنه لَمّا توفي عمر رضي الله عنه: **«ما خلّفتَ أحدًا أحبَّ إليّ أن ألقى اللَّه بمثل عمله منك، وأيم اللَّه إن كنت لأظنّ أن يجعلك اللَّه مع صاحبيك، وذلك أني كنت كثيرًا ما أسمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو -أو: لأظنّ- أن يجعلك اللَّه معهما»**[٤].

ومما ورد في فضائل عثمان رضي الله عنه: كونه ختن رسول اللَّه ﷺ على ابنتيه.

وقوله ﷺ فيه: **«ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة»**[٥].

وقوله ﷺ يوم بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان رضي الله عنه إلى مكة وظن المسلمون أنه قتل: **«هذه يد عثمان، فضرب بها على يده، فقال:**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٦٨)، ومعنى محدّثون؛ أي: ملهمون.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٨٠)، ومعنى فجًّا؛ أي: طريقًا.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٣٨٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٤٠١).

هذه لعثمان»[١] .

وممّا ورد في فضائل علي ﷺ: قوله ﷺ فيه: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلَّا أنه لا نبيّ بعدي**»[٢] .

وقوله ﷺ يوم خيبر: «**لأعطينّ الراية غدًا رجلًا يحب اللَّه ورسوله، ويحبه اللَّه ورسوله، فدفع الراية إلى علي** ﷺ وفتح اللَّه عليه»[٣] .

وقد اهتمّ علماء المذاهب الأربعة بذكر هذه المسألة في كتبهم ومؤلفاتهم تقريرًا وردًّا على المخالفين.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الإمام أبو حنيفة (١٥٠) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الفاروق، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب المرتضى، رضوان اللَّه عليهم أجمعين»[٤] .

وقال أيضًا: «نقرّ بأن أفضل هذه الأمة بعد نبينا محمد ﷺ: أبو بكرٍ الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌ، رضوان اللَّه عليهم أجمعين، لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الواقعة: ١٠- ١٢]»[٥] .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٩٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٤٠٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ح (٣٤٩٩).

(٤) الفقه الأكبر بشرح القاري (ص ١٣٥).

(٥) الوصية بشرح البابرتي (ص ١٠٨).

وصرّح بذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، حيث قال: «**ونثبت الخلافة بعد رسول اللَّه ﷺ أولًا لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلًا له وتقديمًا على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديّون**»[1].

وقرر ذلك أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «**قال أهل السُّنة والجماعة: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان خليفة النبي ﷺ بعد موته في تنفيذ الأحكام، ومنع الظالم عن الظلم، وإنصاف المظلوم، وتبليغ الأحكام، لا في حق الرسالة، وكان خليفة حقًّا... وإذا ثبتت خلافة أبي بكر ثبتت خلافة عمر رضي الله عنهما بعده، فإن أبا بكر رضي الله عنه استخلفه، وإذا ثبتت خلافته صح استخلافه عمر رضي الله عنه، وكذا الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا عليه؛ فإن أحدًا لم يردّ استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما... وإذا ثبتت خلافة أبي بكر وعمر ثبتت خلافة عثمان بعدهما، فإن عمر رضي الله عنه لما قرُب من الموت اختار من جملة الصحابة خمسة نفر[2]، فيهم عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف، وجعل الخلافة فيهم، ولم يختر واحدًا منهم، بل ذكر في كل واحد منهم... فاثنان منهم أعرضا عن الخلافة وامتنعا عن الشروع فيها، وبقي ثلاثة منهم عثمان وعلي وعبد الرحمن بن**

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٢٣) وما بعدها، وانظر كذلك كلام ابن أبي العز، فقد ذكر أدلة وافية في شرح قول الطحاوي بما لا مزيد عليه.

(٢) بل هم ستة: علي وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة والزبير. انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١/ ١٤٠).

عوف رضي الله عنهم ، فأخرج عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه نفسه من بينهم أيضًا ، وقال: فوّضا أمر الخلافة إليّ لأختار أحدكما للخلافة، ثم عاهد كل واحد منهما أن يرضى اختياره لو اختار صاحبَه... ثم فوّض أمر الخلافة إلى عثمان رضي الله عنه ، وأجمعت الصحابة على فعل عمر، وعلى فعل عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ، فصار خليفة حق باعتبار إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، فثبتت خلافة علي رضي الله عنه بعدهم باختيار عمر وإجماع الصحابة رضي الله عنهم حين رضوا باختياره رضي الله عنهم أجمعين.

والدليل على خلافتهم: قول النبي ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم بعده الملك»[1] فكان لأبي بكر رضي الله عنه سنتان وقريب من ستة أشهر، ولعمر رضي الله عنه ثمان سنين وبعض السنة التاسعة، ولعثمان رضي الله عنه اثنتا عشرة سنة وأشهر، ولعلي رضي الله عنه ست سنين وأشهر»[2].

وأكّد ذلك نجم الدين النسفي(٥٣٧هـ) رحمه الله حيث قال: «وأفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذون النورين، ثم علي المرتضى رضي الله عنهم ، وخلافتهم على هذا الترتيب، والخلافة ثلاثون سنة، ثم بعدها ملك وإمارة»[3].

وقرّر ذلك أبو الثناء اللّامشي «من أعيان القرن السادس الهجري» رحمه الله ، فقال: «وأفضل أمة محمد ﷺ: أبو بكر، وبعده عمر، وبعده

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، بمعناه، ح (٦٩٤٣) وحسنه محققه شعيب الأرناؤوط.
(٢) أصول الدين للبزدوي (ص ١٨٣-١٩٠) باختصار.
(٣) العقائد النسفية بشرح التفتازاني (ص ١٣٣-١٣٦).

عثمان، وبعده عليٌّ، رضوان اللَّه تعالى عليهم أجمعين»[١].

وقال ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله في ثبوت الخلافة لأبي بكر رضي الله عنه هل ثبتت بالنص أم بالاختيار: «**والظاهر -واللَّه أعلم- أنه ﷺ لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهدًا لكتبه لأبي بكر رضي الله عنه، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «يأبى اللَّه والمسلمون إلا أبا بكر»**[٢]**، فكان هذا أبلغ من مجرّد العهد، فإن النبي ﷺ دلّ المسلمين على استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعزم على أن يكتب بذلك عهدا، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب اكتفاء بذلك»**[٣].

وقال أيضًا: «**وترك الكتابة اكتفاءً بما علِم أن اللَّه يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر، فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة لبيّنه بيانًا قاطعًا للعذر، لكن لَمّا دلّهم دلالاتٍ متعددة على أن أبا بكر المتعيّن، وفهموا ذلك حصل المقصود»**[٤].

وقال رحمه الله في ثبوت الخلافة لعمر رضي الله عنه: «**ونثبت الخلافة بعد**

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد (ص ١٥٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (٢٣٨٧).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٢٧)، ونصّ على ذلك ابن الهمام في المسايرة (٢/ ١٤٤)، والرحماوي في شرحه على الفقه الأكبر (ص ٢٩٥)، وصفي الدين البخاري في الرسالة التسعينية (ص ١٢٥).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٢٧).

أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه، وذلك بتفويض أبي بكر رضي الله عنه الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه»[١] .

وقال رحمه الله في ثبوت الخلافة لعثمان رضي الله عنه: «**ونثبت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما**»، ثم سرد قصة مبايعته بتمامها كما ذكرها البخاري في صحيحه[٢] .

وقال رحمه الله في ثبوت الخلافة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «**ونثبت الخلافة بعد عثما ن لعلي رضي الله عنهما، لَمّا قُتل عثمان، وبايع الناس عليًّا صار إمامًا حقًّا واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دلّ عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي اللَّه ملكه من يشاء»**[٣]**، وكانت خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفًا، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر ...»**[٤] .

ونصّ على هذا الترتيب سائر علماء الحنفية[٥] .

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرَّر علماء المالكية خلافة الخلفاء الراشدين بنصوص واضحة،

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٢٣٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٣٢). والقصة أخرجها البخاري في صحيحه، ح (٣٤٩٧).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٥) انظر مثلًا: التمهيد لقواعد التوحيد للَّامشي (ص ١٥٤)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٢٢٣) وما بعدها، وشرح الفقه الأكبر للقاري (ص ١٣٥) وما بعدها.

ومن ذلك:

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [النور: ٥٥]: «نزلت في أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا»(١).

وقال القاضي أبو بكر بن العربي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [النور: ٥٥]: «قال علماؤنا: هذه الآية وعد حق، وقول صدق، يدل ذلك على صحة إمامة الخلفاء الأربعة؛ لأنه لم يتقدمهم أحد في الفضيلة إلى يومنا هذا، فأولئك مقطوع بإمامتهم، متفق عليهم، وصدق وعد الله فيهم، وكانوا على الدين الذي ارتضى لهم؛ واستقر الأمر لهم، وقاموا بسياسة المسلمين، وذبوا عن حوزة الدين، فنفذ الوعد فيهم، وصدق الكلام فيهم»(٢).

وفي موضع آخر قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نفس الآية: «وهي نص في خلافة الخلفاء الأربعة»(٣).

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمشهور عن مالك وسفيان، وكافة أئمة الحديث والفقهاء، وكثير من المتكلمين: ترتيب الأربعة في الفضل حسب ترتيبهم في الخلافة»(٤).

---

(١) تفسير القرطبي (١٢/ ٢٩٧).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٤٠٩).

(٣) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص ١٠٧٨).

(٤) الكتاب الجامع (ص ١٤٧).

قال محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إثبات إمامة الخلفاء الأربعة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والدليل على إمامة جميعهم، من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل واحد منهم جمع شروط الإمامة على الكمال.

والآخر: أن كل واحد منهم أجمع المسلمون في زمانه على بيعته، والدخول تحت طاعته، والإجماع حجة.

والثالث: ما سبق لكل واحد منهم من الصحبة والهجرة والمناقب الجليلة، وثناء اللَّه عليهم، وشهادة الصادق ﷺ لهم بالجنة»[١].

وقال عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (٨٧٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [النور: ٥٥]: «هذه الآية تتضمن خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ»[٢].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأعرف حق السلف الذين اختارهم اللَّه تعالى لصحبة نبيه ﷺ، والأخذ بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم: صغيرهم وكبيرهم، وأقدم أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهم الخلفاء الراشدون»[٣].

---

(١) القوانين الفقهية (ص ١٥-١٦).

(٢) تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٤/ ١٩٥).

(٣) اعتقاد الشافعي للهكّاري (ص ١٧)، والأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي (ص ٢٠٩).

وروي عن الشافعي(٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبيات يبين فيها أنهم أئمة الهدى، والخلفاء الراشدون الذين بهداهم يقتدى، حيث قال:

«شهدت بأن اللَّه لا شيء غيره وأشهد أن البعث حق وأخلص
وأن أبا بكر خليفة أحمد وكان أبو حفص على الخير يحرص
وأشهد ربي أن عثمان فاضل وأن عليًّا فضله متخصص
أئمة قوم يقتدى بهداهم لَحَى اللَّه من إياهم يتنقص»[1].

وقال أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يبين عقيدة السلف التي يدين بها هو: «ويقدمون أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا، رضوان اللَّه عليهم، ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون، أفضل الناس كلهم بعد النبي ﷺ»[2].

وقال أبو نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن الناس قد تشتت آراؤهم، واختلفت أهواؤهم، وانشعبوا شعبًا، فصاروا فرقًا مختلفين، وأحزابًا متباينين، قد عظمت محنتهم في الإمامة في ابن أبي قحافة، وثبتت محبتهم لهم، فمن قائل قال: أفضل الناس بعد الرسول ﷺ وأولاهم بالإمامة بعده أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. ومنهم من يقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ. ومنهم من يقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ووقف. ومنهم من يقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي اللَّه عنهم أجمعين، وذلك

---

(١) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (١/ ٤٤١).
(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٢٨).

قول أهل الجماعة والأثر من رواة الحديث وجمهور الأمة»[١].

وقال طاهر بن محمد الإسفرائيني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«أجمعوا على خلافة الخلفاء الأربعة بعد الرسول ﷺ، وعلى أنهم لم يكتموا شيئًا من القرآن والشريعة، بل ساروا أحسن سيرة، ووفقوا بحسن السعي في تثبيت المسلمين على الدين. وقد أثنى اللَّه تعالى في كتابه عليهم... المقصود ههنا أن تعلم أن الخلفاء الراشدين كانوا على الحقّ، وإن جملة أصحاب رسول اللَّه ﷺ كانوا محقّين مؤمنين مخلصين صادقين، وكان تقديمهم لمن قدموه وتقريرهم في ما قرروه حقًّا وصدقًا، وكلهم كانوا يقولون لأبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: يا أمير المؤمنين، وكانوا يخاطبون عمر وعثمان وعليًّا كذلك، وكذلك علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان يخاطبهم بذلك، وكان يخاطب بمثله في أيامه»**[٢].

وقال أبو حامد الغزالي (٥٠٥) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«إن الإمام الحق بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ»**[٣].

وقال يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«إن مراتب الخلافة في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كما وقعت: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وإن الخلافة ثلاثون سنة، ثم بعده ملك، كما أخبر النبي ﷺ، وإن مراتبهم في الفضل كمراتبهم في الخلافة»**[٤].

---

(١) الإمامة والرد على الرافضة لأبي نعيم الاصفهاني (ص ٢٠٦).

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر طاهر بن محمد (ص ١٨٠).

(٣) قواعد العقائد للغزالي (ص ٢٢٥-٢٢٦).

(٤) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ١٠١).

ونقل أحمد بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **الإجماع على ترتيب** الخلفاء، وخلافة علي بعد الثلاثة، حيث قال: «**وعلم مما قدمته أنه [يعني عليًّا** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**] الحقيق بالخلافة بعد الأئمة الثلاثة بالإجماع، ولا اكتراث ولا التفات إلى من زعم أنه لا إجماع على خلافته**»[(١)].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو بكر الخلال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو بكر المروذي، وعبد الملك الميموني، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وأبو داود السجستاني، وأحمد بن الحسين، ويوسف بن موسى، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن أحمد بن واصل، وصالح بن علي الحلبي، ويعقوب بن يوسف المطوعي، ومحمد بن الحسن بن هارون، المعنى قريب، كلهم سمع أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «**أبو بكر وعمر وعثمان في التفضيل، وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي في الخلافة. قال عبد اللَّه بن أحمد: على ما قال سفينة. وقال ابن عمر: وقال أحمد بن الحسين: الخلافة ثلاثون عامًا. وقال محمد بن يحيى: قال: من زعم أن عليًّا ليس إمامًا: إلى أي شيء يذهب؟ ألم يقم الحدود؟ ألم يحج بالناس؟ ألم؟ ألم؟ وأصحاب رسول اللَّه** ﷺ **يقولون: يا أمير المؤمنين؟ وقال صالح بن علي: لا يعجبني من يقف عن علي في الخلافة**»[(٢)].

---

(١) المنح المكية للهيتمي (٣/ ١٢٦٤).

(٢) السنة للخلال (٢/ ٤١٢)، وانظر: مسائل الإمام أحمد - رواية ابن هانئ (٢/ ١٦٩).

وقال هارون بن سفيان المستملي: قلت لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يا أبا عبد اللّه، ما تقول فيمن قال: أبو بكر وعمر وعثمان؟ قال: فقال: هذا قول ابن عمر، وإليه نذهب، قلت: من قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي؟ قال: صاحب سنة»[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته إلى مسدّد: «ولا عين تَطْرِف بعد النبي ﷺ خيرًا من أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولا بعد أبي بكر عين تَطْرِف خيرًا من عمر، ولا بعد عمر عين تَطْرِف خيرًا من عثمان، ولا بعد عثمان بن عفان عين تَطْرِف خيرًا من علي بن أبي طالب، رضي اللّه عنهم أجمعين. قال أحمد: هم واللّه الخلفاء الراشدون المهديون»[٢].

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا عقيدة أهل السُّنة في الخلفاء الراشدين: «ويقرّون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وغيره من أن: خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر، ثمّ عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي، كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة»[٣].

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... أفضل أمته أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٠٨).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٤).

(٣) العقيدة الواسطية -مع التنبيهات اللطيفة- (ص ١٠٦).

المرتضى، ثم بقية العشرة، ثم أهل بدر ...»[١].

وقال إسحاق بن عبد الرحمن (١٣١٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويقدمون أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا، ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون، وأنهم أفضل الناس كلهم بعد نبيهم»[٢].

* * *

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣٢) وانظر: (١٣/ ١٩٦) منه.

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٣٣).

الفصلُ التاسع

الإمامة

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الإمامة، لغةً وشرعًا.
- المبحث الثاني: حكم نصب الإمام.
- المبحث الثالث: طرق انعقاد الإمامة.
- المبحث الرابع: وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية اللَّه، والأدلة على ذلك.
- المبحث الخامس: بيان تحريم الخروج على الأئمة، والأدلة على ذلك.

* * *

المبحث الأول
تعريف الإمامة، لغةً وشرعًا

وفيه مطلبان:

■ **المطلب الأول: تعريف الإمامة في اللغة:**

الإمامة لغةً: مصدر من الفعل أَمَّ يؤمُّ إمامةً؛ أي: قصد.

يقول ابن فارس (٢٩١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «(أمّ) وأمّا الهمزة والميم فأصلٌ واحدٌ، يتفرّع منه أربع أبواب، وهي: الأصل، والمرجِع، والجماعة، والدِّين، وهذه الأربعة متقاربة، وبعد ذلك أصولٌ ثلاثة، وهي: القامة، والحين، والقَصْد»[١].

كما تأتي الإمامة بمعنى المتقدم؛ يقال: أَمَّ بهم إذا تقدمهم، فالإمام ما ائتُمّ به من رئيس وغيره[٢]، ولعلَّ هذا المعنى هو الأنسب في هذا المقام، على ما سيأتي تقريره في تعريف الإمامة في الشرع.

■ **المطلب الثاني: تعريف الإمامة في الشرع:**

معنى لفظ الإمامة في الشرع: رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا[٣].

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ٢٨)، وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٦٣٦).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٣١)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢).

(٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ١٥٥)، وانظر: الفتوحات الوهبية للشبرخيتي (ص ٢٨٦)، وأحكام القرآن لابن العربي (٤/ ٤٧).

وممّا جاء من تعريفات للإمامة بهذا الاعتبار:

ما قاله أبو زيد ابن خلدون المالكي[١] (٨٠٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**هي: في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين، وسياسة الدنيا به**»[٢].

وقد نقل ابن رضوان[٣] (٧٨٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تعريف الإمامة من «الأحكام السلطانية»[٤] للماوردي وارتضاه، وتعريفه عندهما: «**الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا**»[٥].

وقال أحمد الأزهري (١١٢٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا**»[٦]. وهذه التعاريف مختلفة الألفاظ متحدة المعنى، وتفيد ما يفيده لقب الخليفة والحاكم والسلطان والملك والأمير ورئيس الدولة، ونحو ذلك من الألقاب القديمة والمعاصرة، وهو: **الشخص المكلف بإدارة شؤن البلاد، من جميع النواحي الدينية والدنيوية.**

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المالكي، أبو زيد، عالم مؤرخ اجتماعي، توفي سنة ٨٠٨هـ. تراجع ترجمته في: شجرة النور الزكية لابن مخلوف (٢/ ٢٠)، وشذرات الذهب (٧/ ٧٦)، ومعجم المؤلفين (٥/ ١٨٨).

(٢) تاريخ ابن خلدون (١/ ١٤٤).

(٣) عبد الله بن يوسف بن رضوان، أبو القاسم النجاري الملقي المالكي، توفي سنة ٧٨٣هـ. تراجع ترجمته في: الإحاطة بأخبار غرناطة للخطيب (٣/ ٤٤٣)، ونفح الطيب للتلمساني (٦/ ١٠٧).

(٤) للماوردي (١/ ٦٠).

(٥) الشهب اللامعة في السياسة النافعة (ص ٥٧).

(٦) الفواكه الدواني (١/ ١٥٥).

المبحث الثاني
حكم نصب الإمام

يعتقد أهل السُّنة والجماعة أن الإمامة من واجبات الدين، ولا بُدَّ للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين، ويقيم العدل والحدود والجمعة والجماعات والأعياد، ويسوس أحوال الناس، وينتصف للمظلومين، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويذب عن دين اللَّه، ويقاتل من يقف في وجهه، إلى غير ذلك من شعائر الدين التي لا تتم إلا بالقوة والإمارة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب(١).

وأجمعت الأمة على أهمية الإمامة ووجوبها، وفي مقدمتهم الصحابة رضي الله عنهم، فقد أجمعوا على تعيين خليفة للنبي ﷺ بعد وفاته قبل دفنه وتجهيزه، إلى أن وقع اختيارهم على الصديق رضي الله عنه(٢).

وأما الأدلة على ذلك فقد ذكرها القرطبي وغيره، فمنها:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

قال القرطبي رحمه الله: «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له

---

(١) انظر: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لابن تيمية (ص ١٢٩).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٣٩)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٣٠٥).

ويطاع، لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة[(١)]»[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]، وقال بعد أن استدل بالآية على هذا الأصل-: «أي: يجعل منهم خلفاء»[(٣)].

واستدل القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوجوب نصب الإمام بقول اللَّه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وذلك أن «طاعتهم فرع وجودهم، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[(٤)].

ومن السنة المطهرة:

ما رواه أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي الكريم -عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم- قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»[(٥)].

يقول أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفيه دليل على وجوب نصب الإمام»[(٦)].

---

(١) هكذا عند القرطبي وفي أضواء البيان، ولعل صوابها: «وتنفذ به أحكام اللَّه ﷻ»؛ لأن الشنقيطي قال بعد هذا النقل: «من الواضح المعلوم من ضرورة الدين أن المسلمين يجب عليهم نصب إمام تجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام اللَّه في أرضه».

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٩٥)، وانظر: أضواء البيان (١/ ٧٠).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٩٥).

(٤) الذخيرة (١٠/ ٢٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٦٩٦)، ومسلم في صحيحه برقم: (١٨٤٨).

(٦) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤/ ٥٩)، وانظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب (٦/ ٣٢٣).

ومن الأدلة: فعل الصحابة الكرام ﷺ:

فقد أخرج الشيخان[١] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**حضرت أبي حين أصيب، فأثنوا عليه؛ فقالوا: جزاك اللَّه خيرًا. فقال: راهب وراغب. قالوا: استخلف. فقال: أتحمل أمركم حيًّا وميتًا!، لوددت أنَّ حظي منها الكفاف، لا عليّ ولا لي، إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني، وإن أترككم فقد ترككم من هو خير مني رسول اللَّه ﷺ، قال عبد الله: فعرفت أنه حين ذكر رسول اللَّه ﷺ غير مستخلف**».

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رحمه الله: «**وقد حصل من هذا الحديث أن نصب الخليفة لا بُدَّ منه**»[٢].

- واستدلوا أيضًا بأثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه: خطب يوم الجمعة، فذكر نبي اللَّه ﷺ، وذكر أبا بكر، قال: «**إني رأيت كأنَّ ديكًا نقرني ثلاثَ نقرات، وإنِّي لا أراه إلا حضورَ أجلي، وإنَّ أقوامًا يأمرونني أن أستخلف، وإنَّ اللَّه لم يكن ليضيع دينه ولا خلافته، ولا الذي بعث به نبيه ﷺ، فإن عجل بي أمر فالخلافة شورى بين هؤلاء الستة الذين توفي رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راضٍ، وإنِّي قد علمت أنَّ أقوامًا يطعنون في هذا الأمر، أنا ضربتهم بيدي هذه على الإسلام، فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداء اللَّه الكفرة الضلال، ثم إني لا أدع بعدي شيئًا أهم عندي من الكلالة...**»[٣] الأثر.

---

(١) البخاري برقم (٧٢١٨)، ومسلم برقم (١٨٢٣).

(٢) المفهم (٤/ ١٥)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٩٦).

(٣) أخرجه مسلم برقم: (٥٦٧).

كما استدلوا على وجوب نصب الإمام بالإجماع:

قال القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأجمعت الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعيين، حتى قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك، وقالوا لهم: إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش، ورووا لهم الخبر في ذلك، فرجعوا وأطاعوا لقريش. فلو كان فرض الإمامة غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم لما ساغت هذه المناظرة والمحاورة عليها، ولقال قائل: إنها ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم، فما لتنازعكم وجه ولا فائدة في أمر ليس بواجب، ثم إن الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما حضرته الوفاة عهد إلى عمر في الإمامة، ولم يقل له أحد هذا أمر غير واجب علينا ولا عليك، فدل على وجوبها وأنها ركن من أركان الدين الذي به قوام المسلمين»[1].

وقال ابن خلدون (٨٠٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ نصب الإمام واجبٌ قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين؛ لأنَّ أصحاب رسول اللَّه ﷺ عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتسليم النظر إليه في أمورهم، وكذا في كلِّ عصر من بعد ذلك، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار، واستقر ذلك إجماعًا دالًّا على وجوب نصب الإمام»[2].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٦٥).

(٢) تاريخ ابن خلدون (١/ ١٤٥).

وقرّر علماء المذاهب الأربعة وجوب نصب الإمام، وذكروا هذا الأمر في كتبهم ومؤلفاتهم.

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو اليسر البزدوي (٤٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قال عامة أهل القبلة**[١]: **يجب على الناس أن يختاروا واحدًا للإمامة، ويفترض عليهم، إلا أنه فرض كفاية، إن قام به البعض سقط عن الباقين.**

ووجه قول عامة أهلِ القبلة أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشتغلوا بتعيين الإمام، وقدّموه على سائر الفرائض، ولولا أنه فريضة لَما قدّموه على سائر الفرائض، وهو قتال الكفار والكسب وغير ذلك؛ لأنه لا بقاء للعالم إلا بدفع المنازعات، وإنصاف المظلوم من الظالم، وقتل السُّعاة[٢] **في الأرض بالفساد؛ فإن المنازعة تؤدي إلى التفاني، وإلى فساد العالم، ولا يقوم ذلك إلا بالإمام، فيجب على الناس تعيين أحدٍ للإمامة، ولكن إذا قام به البعض يسقط عن الباقين**»[٣].

وقال أبو المعين النسفي(٥٠٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قال المسلمون: لا بدّ**

---

(١) خالف في ذلك بعض الخوارج وبعض المعتزلة، كأبي بكر الأصم، حيث قالوا بعدم وجوب الإمامة، بحجة أن الناس إذا عملوا بشرع اللَّه استغنوا عن وجود الإمام، كما ذكر البزدوي ذلك في أثناء كلامه.

(٢) السُّعاة جمع ساعٍ، ويقصد به من يسعى في الأرض للفساد والإفساد، كالخوارج والبغاة وقطاع الطرق وغيرهم من المحاربين للّه ولرسوله. انظر في اشتقاق هذه الكلمة: تاج العروس للزبيدي (٣٨/ ٢٨٣).

(٣) أصول الدين للبزدوي (ص ١٩١).

لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسدّ ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقطع مادة شرور المتغلّبة والمتسلّطة وقطّاع الطريق، وإقامة الجُمع والأعياد، وقطع المنازعات الواقعة التي لو دامتْ لأفضتْ إلى التقاتل والتّفاني، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة ما أفاء اللَّه تعالى عليهم من الغنائم، ولهذا أجمعت الصحابة رضي الله عنهم على نصب الإمام.

ثم ينبغي أن يكون الإمام في كل وقت ظاهرًا يمكنه القيام بما نُصِب هو له؛ إذْ نصبُ من لا يمكنه القيام بذلك غير مفيدٍ، وبهذا يبطل قول الروافض بإمام غائب مختفٍ ينتظرون خروجه»[1].

وقال التفتازاني (٧٩٣هـ) رحمه الله: «نصب الإمام واجب على الخلق سمعًا عندنا لوجوه:

الأول: الإجماع، حتى قدّموه على دفن النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أنه لا يتمّ إلا به ما وجَبَ من إقامة الحدود، وسدّ الثغور، ونحو ذلك مما يتعلق بحفظ النظام.

الثالث: أن فيه جلب منافع، ودفع مضار لا تحصى، وذلك واجب إجماعًا.

الرابع: وجوب طاعته ومعرفته بالكتاب والسُّنة، وهو يقتضي وجوب

---

(١) التمهيد في أصول الدين (ص ١٥٥)، ونقل عنه هذا الكلام نجم الدين النسفي في العقائد النسفية (ص ١٣٧-١٣٨).

حصوله، وذلك نصبُه»[١].

وقد نصّ على ذلك سائر علماء الحنفية[٢].

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإقامة الإمام مع القدرة والإمكان فرض على الأمة، لا يسعه جهله والتخلف عنه»[٣].

وقال أبو عبد اللَّه القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة، ولا بين الأئمة، إلَّا ما روي عن الأصم[٤]، حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه على رأيه ومذهبه»[٥].

وقال القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا على قول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وإن اللَّه لم يكن ليضيع دينه ولا خلافته»، بقوله: «حجة لما وقع عليه إجماع المسلمين من إقامة خليفة لهم»[٦].

وقال ابن خلدون (٨٠٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ نصب الإمام واجبٌ قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين؛ لأنَّ أصحاب

---

(١) شرح المقاصد (٥/ ٢٣٥) باختصار.

(٢) انظر مثلًا: كلام التفتازاني في شرح العقائد (ص ١٣٧)، وكلام أبي الثناء اللامشي في التمهيد لقواعد التوحيد (ص ١٤٨)، وكلام الشاه ولي اللَّه الدهلوي في حجة اللَّه البالغة (٢/ ١٤٩)، وكلام محمود الألوسي في مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ١١٦).

(٣) الرسالة الوافية (ص ١٣٤).

(٤) أبو بكر الأصم، شيخ المعتزلة، توفي سنة ٢٠١هـ. تراجع ترجمته في: السير (٩/ ٤٠٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٩٥).

(٦) إكمال إكمال المعلم (٢/ ٥٠١).

رسول اللَّه ﷺ عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وتسليم النظر إليه في أمورهم، وكذا في كلِّ عصر من بعد ذلك، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار، واستقرّ ذلك إجماعًا دالًّا على وجوب نصب الإمام»[١].

وقد نقل الإجماع على وجوب نصب الإمام غير واحد من أئمة المالكية[٢]، منهم: القاضي عياض (٥٤٤هـ)، وابن عطية (٥٤٦هـ)، وابن رشد (٥٢٠هـ)، وأبو عبد اللَّه القرطبي (٦٧١هـ)، والقرافي (٦٨٤هـ)، وغيرهم، رحمهم اللَّه.

ولقد أبان علماء المالكية الحكم العظيمة من وجوب نصب الإمام، وأوضحوا أن تلك الحكمة راجعة إلى أمور دينية وأخرى دنيوية[٣].

قال الطرطوشي (٥٢٠هـ) رحمه الله: «الباب التاسع: في بيان الحكمة في كون السلطان في الأرض: اعلموا -أرشدكم اللَّه- أنَّ في وجود السلطان في الأرض حكمة للَّه تعالى عظيمة، ونعمة على العباد جزيلة؛ لأنَّ اللَّه سبحانه وتعالى جبل الخلائق على حب الانتصاف، وعدم الإنصاف، ومثلهم بلا سلطان كمثل الحوت في البحر يزدرد[٤] الكبير والصغير، فمتى لم

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ١٤٥).

(٢) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٢٢٠)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٣٩٦)، والمحرّر الوجيز (١٢/ ٤٥١)، والبيان والتحصيل (١٨/ ٤٩٥)، والذخيرة (١٠/ ٢٣)، والشهب اللامعة (ص ٥٧)، وإكمال إكمال المعلم (٦/ ٤٩٩).

(٣) انظر: شرح توحيد الرسالة لابن جسوس (٣/ ٨٣١).

(٤) ؛ أي: يبلع بعضهم بعضًا، يقال: زَرِد اللقمة كسمع: بلعها كازدردها، والمزرد: الحلق. انظر: القاموس المحيط (ص ٢٨٥).

يكن لهم سلطان قاهر لم ينتظم لهم أمر، ولم يستقرّ لهم معاش، ولم يتهنوا بالحياة»(١).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال ﷺ: «الأئمة من قريش»، فكان معناه الأمر بعقد البيعة لإمام من قريش؛ ولذلك رُئيت الصحابة يوم مات رسول اللَّه ﷺ لم يقضوا شيئًا من أمر دفنه وتجهيزه حتى أحكموا أمر البيعة، ونصبوا أبا بكر إمامًا وخليفة، وكانوا يسمونه خليفة رسول اللَّه ﷺ طول عمره؛ إذ كان الذي فعلوه من ذلك صادرًا عن رأيه ومضافًا إليه، وذلك من أدل الدليل على وجوب الخلافة، وأنه لا بد للناس من إمام يقوم بأمر الناس، ويمضي فيهم أحكام اللَّه، ويردعهم عن الشر، ويمنعهم من التظالم والتفاسد،... وكل ذلك يدل على وجوب الاستخلاف ونصب الإمام، ثم إن عمر لم يهمل الأمر، ولم يبطل الاستخلاف، ولكن جعله شورى في قوم معدودين لا يعدوهم، فكل من قام بها كان رضًا ولها أهلًا، فاختاروا عثمان، وعقدوا له البيعة، فالاستخلاف سنة اتفق عليها الملأ من الصحابة، وهو اتفاق الأمة، لم يخالف فيه إلا الخوارج والمارقة، الذين شقوا العصا وخلعوا ربقة الطاعة»(٢).

وقال الجويني (٤٧٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فنصب الإمام عند الإمكان واجب». وقال في بيان الحكمة من نصب الإمام: «ولا يرتاب من معه

(١) سراج الملوك (ص ١٥٠).
(٢) معالم السنن للخطابي (٣/ ٦).

مسكة من عقل أن الذب عن الحوزة، والنضال دون حفظ البيضة، محتوم شرعًا، ولو ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يزعهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفنن الآراء، وتفرق الأهواء لانتثر النظام، وهلك العظام، وتوثبت الطغام والعوام، وَتَحَزَّبَتِ الآراء المتناقضة، وتفرقت الإرادات المتعارضة، وملك الأرذلون سَرَاةَ الناس، وفُضت المجامع، واتسع الخرق على الراقع، وفشت الخصومات، واستحوذ على أهل الدين ذوو العرامات، وتبددت الجماعات، ولا حاجة إلى الإطناب بعد حصول البيان، وما يزع اللَّه بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن»[١].

وقال الغزالي (٥٠٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «بيان وجوب نصب الإمام: ولا ينبغي أن تظن أن وجوب ذلك مأخوذ من العقل، فإنا بينا أن الوجوب يؤخذ من الشرع، إلا أن يفسر الواجب بالفعل الذي فيه فائدة وفي تركه أدنى مضرة، وعند ذلك لا ينكر وجوب نصب الإمام لما فيه من الفوائد ودفع المضار في الدنيا، ولكنا نقيم البرهان القطعي الشرعي على وجوبه، ولسنا نكتفي بما فيه من إجماع الأمة، بل ننبه على مستند الإجماع، ونقول: نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع عَلَيْهِ السَّلَامُ قطعًا، وهذه مقدمة قطعية لا يتصور النزاع فيها، ونضيف إليها مقدمة أخرى، وهو أنه لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع، فيحصل من المقدمتين صحة الدعوى، وهو وجوب نصب الإمام»[٢].

---

(١) غياث الأمم في التياث الظُلَم للجويني (ص ١٦-١٧).
(٢) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ١٢٧).

وقال أبو الحسين يحيى العمراني (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونصب الإمام في وقتنا حقّ واجب، فمن وجدت فيه شروط الإمامة وظهرت شوكته وقوي أمره وجبت طاعته، ولا يجوز الخروج عليه بقول ولا فعل، سواء كانت إمامته بعقد أهل الحل والعقد له، أو باستخلاف إمام حق قبله له، أو بغلبته بالسيف»(١).

وقال في بيان الحكمة من نصب الإمام: «المعنى الذي نصب الإمام لأجله هو انتظام أمر الدنيا والدين؛ لأن نظام الدين لا يحصل إلا بانتظام الدنيا من تدبير الجيوش، وسد الثغور، وردع الظالم، وأخذ الحق للمظلوم، ونصب القضاة، وجمع شتات الآراء، وإقامة الحدود، فجملة الدنيا في حق الإمام كبلدة في حق قاض من القضاة»(٢).

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت، وقبل ذلك، يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالستة، وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة، ووجوبه بالشرع لا بالعقل»(٣).

هذه بعض أقوال علماء الشافعية في وجوب نصب الإمام، وبيان

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى العمراني (١/ ١٠١).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٨١٦).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٥).

الحكمة في ذلك، وهم بذلك قرروا مذهب السلف الصالح -رحمهم اللَّه جميعًا- .

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال أبو يعلى (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «نصبة الإمام واجبة، وقد قال أحمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ - في رواية محمد بن عوف بن سفيان الحمصي - : الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس. والوجه فيه: أن الصحابة لما اختلفوا في السقيفة، فقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، ودفعهم أبو بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ، وقالوا: «إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش»، ورووا في ذلك أخبارًا، فلولا أن الإمامة واجبة لما ساغت تلك المحاورة والمناظرة عليها، ولقال قائل: ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم»[١] .

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين والدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع؛ لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بُدَّ عند الاجتماع من رأس»[٢] .

وقال أيضًا: «والولاية إذا كانت من الواجبات التي يجب تحصيل مصالحها، من جهاد العدو، وقسم الفيء، وإقامة الحدود، وأمن السبل، كان فعلها واجبًا»[٣] .

(١) الأحكام السلطانية (ص: ١٩).

(٢) السياسة الشرعية (ص ١٢٩)، والفتاوى (٢٨/ ٣٩٠).

(٣) الفتاوى (٢٠/ ٥٥).

وقال أيضًا: «فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات، وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم: كان هذا تنبيهًا على وجوب ذلك فيما هو أكثر»[١].

وقال علاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (٨٨٥هـ) رحمه الله: «نصب الإمام فرض على الكفاية»[٢].

وقال عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي (١٣٩٢هـ) رحمه الله مُبَيِّنًا حكم نصب الإمام: «نصبه فرض كفاية لازم واجب، بالسنة والإجماع، لمسيس الحاجة إليه»[٣].

* * *

(١) الحسبة (ص ٣٩).

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١١/ ١٥٤).

(٣) حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (ص ١٣٣).

المبحث الثالث
طرق انعقاد الإمامة

قد نص أهل العلم على طرق انعقاد الإمامة وبينوها في كتبهم واستنبطوها من نصوص خاصة وعامة في الشرع، وبينوا أن الإمامة تنعقد بواحد من ثلاث طرق :

■ **الطريقة الأولى: الانتخاب والاختيار:**

وذلك بأن يجتمع أهل الحل والعقد، وهم أهل العلم والرأي والتدبير، على اختيار إمام يتولى إدارة شؤون الأمة ويسوسها .

وهذه الطريق هي التي كان بها اختيار الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه . فمن المعلوم أن النبي ﷺ توفي ولم يستخلف أحدًا بعده، ولم ينص على ولاية شخص بعده، وإن كان -عليه الصلاة والسلام- قد أشار وأومأ وذكر ما يدل على أن الخليفة من بعده هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه في أحاديث كثيرة، منها :

ما ورته عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول اللَّه ﷺ : «**ادعي لي أبا بكر وأخاك، حتى أكتب كتابًا، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل أنا أولى بها، ويأبى اللَّه والمؤمنون إلا أبا بكر**»[1]

---

(١) أخرجه البخاري في الأحكام باب الاستخلاف (٩/ ٦٦) مسلم في فضائل الصحابة (٤/ ١٨٥٧) .

وعن مطعم بن عدي رضي الله عنه قال: إن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئًا فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ كأنها تعني الموت، قال: «**فإن لم تجديني فأتي أبا بكر**»(١).

إلا أنه -عليه الصلاة والسلام- لم ينص على الخليفة من بعده نصًا صريحًا، فلهذا لما توفي -عليه الصلاة والسلام- اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ليبحثوا في أمر الخلافة، فلحقهم من المهاجرين أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم، فقال الأنصار: «**منا أمير ومنكم أمير**» فقال عمر رضي الله عنه: «**لا يصلح سيفان في غمد، لكن منا الأمراء ومنكم الوزراء**»، ثم كثر اللغط والجدال، فقال عمر: «**ابسط يدك يا أبا بكر أبايعك**» فبسط أبو بكر رضي الله عنه يده فبايعه عمر ثم بايعه أبو عبيدة ثم تسابق الناس إلى مبايعته رضي الله عنه»(٢).

فهذه الطريقة التي كان بها اختيار أبي بكر رضي الله عنه خليفة فقد كانت باختيار المسلمين أبا بكر خليفة لهم.

■ **الطريقة الثانية: الاستخلاف:**

الاستخلاف هو: أن ينص الخليفة أو الأمير أو الحاكم الحي على الخليفة من بعده ويطلب البيعة له من بعده.

وهذه الطريقة شرعية قد دل فعل الصحابة رضي الله عنهم على جوازها، فإن من المعلوم أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه استخلف عمر رضي الله عنه، وكتب بذلك كتابًا

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة (٥/ ٥) ومسلم في فضائل الصحابة(٤/ ١٨٥٦).
(٢) مسند البزار (١/ ٣٠١).

في مرضه الذي مات فيه، فقد استدعى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال له: **«اكتب: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به أبو بكر بن أبي قحافة عند آخر عهده بالدنيا خارجًا منها، وأول عهده بالآخرة داخلًا فيها، حين يصدق الكاذب، ويؤدي الخائن، ويؤمن الكافر، إني أستخلف بعدي عمر بن الخطاب، فإن عدل فذلك ظني به ورجائي فيه، وإن بدل وجار فلا أعلم الغيب، ولكل امرئ ما اكتسب»**(١).

فهذا نص صريح في الاستخلاف من قبل أبي بكر رضي الله عنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومما يدل صراحة على الاستخلاف: ما روى مسلم عن عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب: أنه قال لأبيه عمر: **«إني سمعت الناس يقولون مقالة فآليت أن أقولها لك، زعموا أنك غير مستخلف، وإنه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم ثم جاءك وتركها؛ رأيت أن قد ضيع؟ فرعاية الناس أشد»** قال: فوافقه قولي فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلي فقال: **«إن اللَّه عز وجل يحفظ دينه، وإني لأن لا أستخلف فإن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم لم يستخلف، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف»** قال: **«فواللَّه، ما هو إلا أن ذكر رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم وأبا بكر فعلمت أنه لا يعدل برسول اللَّه صلى الله عليه وسلم أحدًا، وأنه غير مستخلف»**(٢).

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢٥٧) وانظر: تاريخ المدينة لابن شبة (٢/ ٦٧٢) اللالكائي في السنة (٧/ ١٣٢٤) وابن أبي شيبة في مصنفه(١٢/ ٤٦).

(٢) أخرجه مسلم في الإمارة رقم(١٨٢٣).

وفي رواية عن ابن عمر ﵁ قال: حضرت أبي حين أصيب فأثنوا عليه، وقالوا: «**جزاك اللَّه خيرا**» فقال: «**راغب وراهب**» قالوا: «**استخلف**» فقال: «**أتحمل أمركم حيًّا وميتًا؟ لوددت أن حظي منها الكفاف لا علي ولا لي، فإن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني (يعني: أبا بكر) وإن أترككم فقد ترككم من هو خير مني رسول اللَّه ﷺ**» قال عبد اللَّه: «**فعرفت أنه حين ذكر رسول اللَّه ﷺ غير مستخلف**»[1].

وعمر ﵁ وإن لم يستخلف واحدًا بعينه إلا أنه أوصى بالخلافة إلى واحد من ستة، فقد روى البخاري قصة طعنه ﵁ وقصة تولي عثمان بن عفان ﵁ الخلافة، ومما جاء فيها أن الصحابة ﵃ قالوا له: «**أوصِ يا أمير المؤمنين، استخلف**» قال: «**ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط الذين توفي عنهم رسول اللَّه ﷺ وهو عنهم راض: فسمى عليًّا وعثمان والزبير وطلحة وسعدًا وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد اللَّه بن عمر وليس له من الأمر شيء. كهيئة التعزية له**»[2].

وقد أجمع أهل العلم على شرعية هذه الطريقة: قال الماوردي: «**وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع عليه**»[3].

ولا شك أننا نرى أن الصحابة -رضوان اللَّه عليهم- هم الذين طلبوا من عمر الاستخلاف ولم ينكر ذلك عليهم أحد، وأنهم رغبوا ذلك وأحبوه فصار ذلك إجماعًا منهم على الاستخلاف، وأنه أفضل الوسائل

---

(١) أخرجه مسلم (الإمارة) رقم ١٨٢٣.

(٢) أخرجه البخاري (فضائل الصحابة) رقم ٣٧٠٠.

(٣) الأحكام السلطانية ص١١، ونقل الإجماع النووي في شرحه لمسلم (١٥/ ٢٠٥).

في تولي الأمر، لذا اعتبر ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الاستخلاف أفضل الطرق للإمامة وأحسنها فقال: «**فوجدنا عقد الإمامة يصح بوجوه: أولها وأفضلها وأصحها: أن يعهد الإمام الميت إلى إنسان يختاره إمامًا بعد موته، وسواء فعل ذلك في صحته أو في مرضه أو عند موته، ثم قال: وهذا هو الوجه الذي نختاره ونكره غيره؛ لما في هذا من اتصال الإمامة، وانتظام أمر الاسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى ومن انتشار الامر وارتفاع النفوس وحدوث الاطماع**»[1].

فرحم اللَّه ابن حزم فإن ما ذكره هو حقيقة الأمر، وهو الظاهر من عمل أهل الاسلام وتوجههم من لدن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ إلى هذا الزمان، بل إن الواقع أن الاختيار لم يقع في تاريخ المسلمين على كيفية سليمة إلا لأبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وذلك لمزية في أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو أنه قد جاءت النصوص عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تقديمه بل همّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يكتب له كتابًا ثم ترك ذلك وقال: «**يأبى اللَّه والمؤمنون إلا أبا بكر**»، وذلك أنه لا يختلف المسلمون في مكانه من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن هو في الناس مثل أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لهذا لما صفق عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على يده مبايعًا له في السقيفة لم يقع خلاف فيه البتة، بل كانت مبايعته هي الحاسمة لجميع الخلاف والأقوال، ولو بويع غيره لما أمن الاختلاف لهذا لما نمى إلى عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قول بعض الناس إن مبايعة أبي بكر كانت فلتة، قال: «**إنها كانت فتلة وقى اللَّه شرها، ومن في الناس مثلُ أبي بكر**».

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣١).

أما إذا نظرنا إلى ما عدا خلافة أبي بكر رضي الله عنه، فإنها كلها إما استخلاف أو قريبة من الاستخلاف

■ **الطريقة الثالثة: التغلب.**

وهي أن يغلب رجل الناس بقوة جنده وأعوانه ويستولي على السلطة، فهذا يسمى في كلام أهل العلم المتغلب.

وقد أجمع أهل العلم على اعتبار المتغلب إمامًا وأوجبوا له السمع والطاعة وحرموا الخروج عليه ومغالبته. **قال ابن بطال** رحمه الله في شرحه للبخاري: «**وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه**»(١).

وروى البيهقي عن الشافعي أنه قال: «**كل من غلب على الخلافة بالسيف يسمى خليفة، ويجمع الناس عليه فهو خليفة**»(٢).

فهذه الطريقة الثالثة في تولي الإمامة أو الملك أو الخلافة، قد نص عليها الأئمة وأنها إذا وقعت وكان للمتغلب الشوكة والقوة، فإن الواجب الخضوع له والسمع والطاعة والسكون؛ لأنه بدون ذلك ستقع الفتنة في الناس ويكثر القتل وتسيل الدماء، وقد لا يصل الناس إلى ما يريدون، ويزداد الشر، وينفتح من البلاء والمحن ما لا تستقيم معه أحوال الناس ولا يطيب لهم به معاش.

ويستدل أهل العلم لهذا بما وقع على المسلمين بعد تنازل معاوية بن

---

(١) نقله عنه الحافظ بن حجر في الفتح (١٣/ ٧).

(٢) مناقب الشافعي البيهقي (١/ ٤٤٨).

يزيد عن الخلافة وترك المسلمين بلا خليفة، فكان عبد اللَّه بن الزبير رضي الله عنه في مكة، ومروان بن الحكم في الشام، والضحاك بن قيس في الشام أيضًا، وفي العراق المختار بن أبي عبيد الثقفي المتنبئ الكذاب، ثم مصعب بن الزبير، وحدث القتال بين هؤلاء كلهم، وسال في حدود تسع سنوات من الدماء ما اللَّه به عليم إلى أن استتب الأمر لعبد الملك بن مروان بعد موت أبيه وبعد مقتل عبد اللَّه بن الزبير رضي الله عنه سنة **٧٣هـ**، فأرسل إليه المسلمون بالمبايعة ومنهم عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه.

وقد تولى بهذه الطريقة كما ذكرت مروان بن الحكم مقدم الأمويين بعد معاوية رضي اللَّه عنه، كما تولى بهذه الطريقة السفاح العباسي وذلك بعد خروج العباسيين على الأمويين، وانتصارهم عليهم، فبايعهم أهل العلم واستقر لهم الأمر في هذا سنوات طويلة.

فمن تولى بهذه الطريقة وجبت طاعته وحقت له البيعة.

وقد قرّر ذلك علماء المذاهب الأربعة، كما يلي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال عبد الرحمن بن محمد شيخي زاده (١٠٧٨هـ) رحمه الله: «**والإمام يصير إمامًا بالمبايعة معه من الأشراف والأعيان وبأن ينفذ حكمه في رعيته خوفًا من قهره وجبروته فإن بايع الناس ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير إمامًا، فإذا صار إمامًا فاجرًا لا ينعزل إن كان له قهرٌ أو غلبة وإلا ينعزل**»[1].

---

(١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخي زاده (١/ ٦٩٩).

وقال ابن عابدين الدمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإمام يصير إمامًا بالمبايعة أو بالاستخلاف ممن قبله (قوله: يصير إمامًا بالمبايعة) وكذا باستخلاف إمام قبله وكذا بالتغلب والقهر كما في شرح المقاصد. قال في المسايرة: ويثبت عقد الإمامة إما باستخلاف الخليفة إياه كما فعل أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وإما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأي والتدبير. وعند الأشعري يكفي الواحد من العلماء المشهورين من أولي الرأي بشرط كونه بمشهد شهود لدفع الإنكار إن وقع. وشرط المعتزلة خمسة. وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ. ثم قال: لو تعذر وجود العلم والعدالة فيمن تصدى للإمامة وكان في صرفه عنها إثارة فتنة لا تطاق حكمنا بانعقاد إمامته كي لا تكون كمن يبني قصرًا ويهدم مصرًا، وإذا تغلب آخر على المتغلب وقعد مكانه انعزل الأول وصار الثاني إمامًا وتجب طاعة الإمام عادلًا كان أو جائرًا إذا لم يخالف الشرع، فقد علم أنه يصير إمامًا بثلاثة أمور، لكن الثالث في الإمام المتغلب وإن لم تكن في شروط الإمامة، وقد يكون بالتغلب مع المبايعة وهو الواقع في سلاطين الزمان نصرهم الرحمن.

(قوله: وبأن ينفذ حكمه) أي يشترط مع وجود المبايعة نفاذ حكمه وكذا هو شرط أيضًا مع الاستخلاف فيما يظهر، بل يصير إمامًا بالتغلب ونفاذ الحكم والقهر بدون مبايعة أو استخلاف كما علمت»[١].

---

(١) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين(٤/ ٢٦٣).

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قرر أئمة المالكية ما قرره أهل العلم في طرق انعقاد الإمامة :

قال ابن بطال(٤٤٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : **«وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث الذي بعده الحديث الخامس»**(١).

وقال أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : **«واختلف فيما يكون به الإمام إمامًا وذلك في ثلاث طرق، أحدها: النص، وقد تقدم الخلاف فيه، وقال به أيضًا الحنابلة وجماعة من أصحاب الحديث والحسن البصري وبكر ابن أخت عبد الواحد وأصحابه وطائفة من الخوارج. وذلك أن النبي ﷺ نص على أبي بكر بالإشارة، وأبو بكر على عمر. فإذا نص المستخلف على واحد معين كما فعل الصديق، أو على جماعة كما فعل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو الطريق الثاني، ويكون التخيير إليهم في تعيين واحد منهم كما فعل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في تعيين عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.**

الطريق الثالث: إجماع أهل الحل والعقد، وذلك أن الجماعة في

---

(١) نقله ابن حجر عنه في شرحه لحديث **«من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، إلا مات ميتة جاهلية»** فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧).

مصر من أمصار المسلمين إذا مات إمامهم ولم يكن لهم إمام ولا استخلف فأقام أهل ذلك المصر الذي هو حضرة الإمام وموضعه إمامًا لأنفسهم اجتمعوا عليه ورضوه فإن كل من خلفهم وأمامهم من المسلمين في الآفاق يلزمهم الدخول في طاعة ذلك الإمام، إذا لم يكن الإمام معلنًا بالفسق والفساد، ...... التاسعة: فإن تغلب من له أهلية الإمامة وأخذها بالقهر والغلبة فقد قيل إن ذلك يكون طريقًا رابعًا، وقد سئل سهل بن عبد اللَّه التستري: ما يجب علينا لمن غلب على بلادنا وهو إمام؟ قال: تجيبه وتؤدي إليه ما يطالبك من حقه، ولا تنكر فعاله ولا تفر منه، وإذا ائتمنك على سر من أمر الدين لم تفشه. وقال ابن خويز منداد: ولو وثب على الأمر من يصلح له من غير مشورة ولا اختيار وبايع له الناس تمت له البيعة»[١].

وقال عبد الباقي الزرقاني المصري (١٠٩٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن الإمام تثبت بأحد أمور ثلاثة: إما ببيعة أهل الحل والعقد، وإما بعهد الإمام الذي قبله له، وإما بتغلبه على الناس، وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل والعقد»[٢].

وقال محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاعلم أن الإمامة تنعقد له بأحد أمور:

الأول: ما لو نص ﷺ على أن فلانًا هو الإمام فإنها تنعقد له بذلك.

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ٢٦٨).

(٢) شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية البناني (٨/ ١٠٣).

وقال بعض العلماء : إن إمامة أبي بكر ﷺ من هذا القبيل ؛ لأن تقديم النبي ﷺ في إمامة الصلاة وهي أهم شيء، فيه الإشارة إلى التقديم للإمامة الكبرى وهو ظاهر.

الثاني : هو اتفاق أهل الحل والعقد على بيعته. وقال بعض العلماء : إن إمامة أبي بكر منه ؛ لإجماع أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار عليها بعد الخلاف، ولا عبرة بعدم رضا بعضهم، كما وقع من سعد بن عبادة رضي الله عنه من عدم قبوله بيعة أبي بكر رضي الله عنه.

الثالث : أن يعهد إليه الخليفة الذي قبله، كما وقع من أبي بكر لعمر رضي الله عنهما.

ومن هذا القبيل جعل عمر رضي الله عنه الخلافة شورى بين ستة من أصحاب رسول اللَّه ﷺ مات وهو عنهم راض.

الرابع : أن يتغلب على الناس بسيفه، وينزع الخلافة بالقوة حتى يستتب له الأمر، وتدين له الناس لما في الخروج عليه حينئذ من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم.

قال بعض العلماء : ومن هذا القبيل قيام عبد الملك بن مروان على عبد اللَّه بن الزبير، وقتله إياه في مكة على يد الحجاج بن يوسف، فاستتب الأمر له. كما قاله ابن قدامة في «المغني»»[1].

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٢٢).

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

روى البيهقي عن الربيع أنه قال عن الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم إنه كان يرى وجوب طاعة مَنْ غلب بالسيف من المسلمين في غير معصية اللَّه».

وروى بسنده عن الشافعي أنه قال: «من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه - فهو خليفة»[1].

وقال يحيى بن أبي الخير العمراني الشافعي (٥٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلنا تنعقد له الإمامة بأمور، منها: أن يستخلفه إمام قبله. والدليل على ذلك أن أبا بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وصى بالخلافة لعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ووصى عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى أهل الشورى ورضيت الصحابة بذلك ولم ينكروه، وأيضًا فإن الأب لما ملك النظر في أمر أولاده الصغار بحياته ملك الوصية بأمرهم إلى من بعده إذا لم يكن لهم ولي في الشرع بعده وهو الجد، فكذلك الإمام مثله.

وتنعقد الإمامة بعقد أهل الحل والعقد لمن وجدت فيه شروط الإمامة....

وقال أصحابنا: وقد ثبتت الإمامة من وجه غير ما تقدم ذكره، فإن لم يكن هناك إمام فقام رجل له شوكة وفيه شروط الإمامة فقهر الناس بالغلبة فأقام فيهم الحق، فإن إمامته تثبت وتجب طاعته والدخول تحت حكمه؛ لأن المقصود قد حصل بقيامه، إلا إن قهره من هو بمثل صفته وصارت له الشوكة والغلبة فإن الأول يخلع ويصير الثاني أولى بالطاعة لما ذكرنا في الأول»[2].

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٤٨).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (٣/ ٨٢١).

وقال أبو محمد الحسين البغوي الشافعي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتثبت الإمامة بأحد الأشياء الثلاثة: إما بالبيعة مثل إمامة الصديق، وتثبت الإمامة أبي بكر[١]؛ كانت بيعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أو باستخلافٍ من قبل الإمام؛ كإمامة عمر؛ كانت باستخلاف أبي بكر إياه.

ولو جعل الإمام الأمر شورى بين جماعة، فاختاروا واحدًا منهم للإمامة كان كالاستخلاف؛ كما أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل الأمر شورى بين ستة نفر بين عليٍّ، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاصٍ، وعبد الرحمن بن عوفٍ.

وإما بالقهر والغلبة، فإن من ظهر بشوكته، وقوته، وقهر العباد بالسيف، وتسلط عليهم -كان واليًا، عربيًّا كان أو عجميًّا، وإن كان عاصيًا بالقهر-: تجبُ طاعته في طاعة اللَّه، ولا يجوز الخروج عليه بالسيف»[٢].

وقال محيي الدين النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتنعقد الإمامة بثلاثة طرق، أحدها: البيعة، كما بايعت الصحابة أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، . . .

الطريق الثاني: استخلاف الإمام من قبل، وعهده إليه، كما عهد أبو بكر إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وانعقد الإجماع على جوازه، والاستخلاف أن يعقد له في حياته الخلافة بعده، ...

---

(١) هكذا في الأصل والعبارة غير مستقيمة ولعل صوابها: «وتثبيت الإمامة لأبي بكر».

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٧/ ٢٦٦).

وأما الطريق الثالث: فهو القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام، فتصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعة، وقهر الناس بشوكته وجنوده، انعقدت خلافته لينتظم شمل المسلمين، فإن لم يكن جامعًا للشرائط بأن كان فاسقًا، أو جاهلًا، فوجهان، أصحهما: انعقادها لما ذكرناه، وإن كان عاصيًا بفعله»[١].

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإمامة تنال بالنص كما يقوله طائفة من أهل السُّنة في أبي بكر، أو بالإيماء إليه كما يقول آخرون منهم، أو باستخلاف الخليفة آخر بعده كما فعل الصديق بعمر بن الخطاب، أو بتركه شورى في جماعة صالحين كذلك كما فعله عمر، أو باجتماع أهل الحل والعقد على مبايعته أو بمبايعة واحد منهم له فيجب التزامها عند الجمهور وحكى على ذلك إمام الحرمين الإجماع، والله أعلم، أو بقهر واحد الناس على طاعته فتجب لئلا يؤدي ذلك إلى الشقاق والاختلاف، وقد نص عليه الشافعي»[٢].

- رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ممن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به ومن خرج عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين»[٣].

---

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (١٠/ ٤٣- ٤٥).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٢٢١).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٤) وهي من رسالة الإمام أحمد لعبدوس بن مالك أبو محمد العطار.

وقال القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي (٤٥٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإمامة تنعقد من وجهين. أحدهما: باختيار أهل الحل والعقد. والثاني: بعهد الإمام من قبل. فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد. قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم: «الإمام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد عليه كلهم يقول: هذا إمام». وظاهر هذا أنها تنعقد بجماعتهم. وروي عنه ما دل على أنها تثبت بالقهر والغلبة، ولا تفتقر إلى العقد. فقال في رواية عبدوس بن مالك العطار: «ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا». وقال أيضًا في رواية أبي الحارث - في الإمام يخرج عليه، من يطلب الملك، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم «تكون الجمعة مع من غلب». واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرة. وقال: «نحن مع من غلب»[(١)].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمتى صار قادرًا على سياستهم إما بطاعتهم أو بقهره فهو ذو سلطان مطاع إذا أمر بطاعة الله»[(٢)].

وقال منصور البهوتي الحنبلي (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(ويثبت) نصب الإمام (بإجماع المسلمين عليه كإمامة أبي بكر) الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ خليفة رسول الله ﷺ (من بيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس) ...

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص: ٢٣).
(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ١٤٢).

(أو بنص من قبله عليه) بأن يعهد الإمام بالإمامة إلى إنسان ينص عليه بعده ولا يحتاج في ذلك إلى موافقة أهل الحل والعقد، كما عهد أبو بكر بالإمامة إلى عمر رضي الله عنهما.

(أو بقهره الناس بسيفه حتى أذعنوا له ودعوه إمامًا) فتثبت له الإمامة ويلزم الرعية طاعته. قال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار: «ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن باللَّه يبيت ولا يراه إمامًا برًّا كان أو فاجرًا».

لأن عبد الملك بن مروان خرج عليه ابن الزبير فقتله واستولى على البلاد وأهلها حتى بايعوه طوعًا وكرهًا ودعوه إمامًا، ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم»[(١)].

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله: «الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد»[(٢)].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رحمه الله في تعليقه على نظم السفاريني:

«ونصبه بالنص والإجماع   وقهره فحُلْ عن الخداع

بعد أن ذكر المؤلف رحمه الله الفوائد والمصالح من تنصيب الإمام

---

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع (٦/ ١٥٩).

(٢) الدرر السنية (٧/ ٢٣٩).

ومسؤولياته ، وأنه لا غنى للأمة عنه ، ذكر في هذا البيت الأمور التي ينصب بها ، وهي :

الأمر الأول : النص :

فإذا نص عليه الخليفة من قِبله فإنه يكون خليفة ، ولا تجوز منازعته ، ولا يحتاج إلى بيعة ؛ لأن بيعته يغني عنها بيعة الأول ، إذ إن بيعة الأول معناها التزام الناس بتصرف الأول ، وإذا تصرف الأول هذا التصرف وقال : إن الإمام من بعدي أو الخليفة من بعدي فلان ، فإنه يكون هو الخليفة دون أن يكون هناك مبايعة .

الأمر الثاني : الإجماع :

وهو إجماع أهل الحل و العقد على بيعته ، كما أجمع أصحاب الشورى الستة الذين وضعهم عمر على مبايعة عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فإذا أجمع أهل الحل و العقد على شخص ونصبوه إمامًا ، صار إمامًا ، لكن بشرط ألا يكون الخليفة الأول قد نص على شخص معين ، فإن كان قد نص على شخص معين فلا كلام ، لكن لو مات ولم ينص على أحد فإنه يجتمع أهل الحل و العقد ، فإذا أجمعوا على أن فلانًا هو الخليفة صار خليفة .

ولا يشترط أن يبايع كل فرد من الأمة ، ولأن هذا شيء غير ممكن ، ولهذا لم يبايع أبا بكر رضي الله عنه إلا أهل الحل و العقد ، ولم يرسل إلى كل مراهق ، ولا إلى كل عجوز ، ولا إلى كل شاب ، ولا إلى كل رجل أن يبايعه ، ولم يرسل إلى مكة ولا إلى الطائف ولا إلى غيرها من البلاد ، بل ولا إلى أهل المدينة ، بل اكتفى بمبايعة أهل الحل و العقد .

وبهذا نعرف أن من قال من السفهاء الأغرار : أنا لم أبايع ، أنه أخطأ ، فإنه لا يشترط أن يبايع كل واحد من الأمة ، فالمبايعة ليست لكل واحد من الناس ، بل المبايعة لأهل الحل والعقد ، فإذا اجمعوا عليه وبايعوه صار إمامًا ، ووجب على الجميع التزام أحكام الإمام في هذا الرجل الذي أجمع عليه أهل الحل والعقد ، وذلك مثل عثمان رضي الله عنه ، فقد بويع بإجماع أهل الشورى الذين نصبهم عمر رضي الله عنه .

الأمر الثالث : القهر :

يعني : لو خرج رجل واستولى على الحكم وجب على الناس أن يدينوا له ، حتى وإن كان قهرًا بلا رضا منهم ؛ لأنه استولى على السلطة ، ووجه ذلك أنه لو نوزع هذا الذي وصل إلى سدة الحكم لحصل بذلك شر كثير . وهذا كما جرى في دولة بني أمية فإن منهم من استولى بالقهر والغلبة ، وصار خليفة ينادى باسم الخليفة ، ويدان له بالطاعة امتثالًا لأمر الله عز وجل .

فهذه هي الطرق التي يكون بها الإمام إمامًا وهي ثلاثة : النص والإجماع والقهر . وإذا قلنا : إن الخلافة تثبت بواحد من هذه الطرق الثلاث فيعني ذلك أنه لا يجوز الخروج على من كان إمامًا بواحد منها أبدًا»[1] .

وبهذا يتبين اتفاق المذاهب الأربعة على انعقاد الإمامة بواحد من الطرق السابقة ، ومن انعقدت له الإمامة فقد وجب له السمع والطاعة وهو ما سنبينه في المبحث التالي .

---

(١) شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (١/ ٦٨٣) .

المبحث الرابع
وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية اللَّه، والأدلة على ذلك

طاعةُ ولي الأمر في غير معصية اللَّه من الأمور العقدية العظيمة التي قرّرتها النصوص، وجاء تقريرها في كلام أهل العلم والأئمة، فمن تلك النصوص:

قول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فقد قرر أهل العلم من هذه الآية الأمر بطاعة ولاة الأمر، وأن الواجب على جميع الخلق طاعتهم في أمور الدين والدنيا[١].

ومن الأدلة: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**من أطاعني فقد أطاع اللَّه، ومن عصاني فقد عصى اللَّه، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني**»[٢].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**على المرء المسلم**

---

(١) انظر: شرح القاضي عبد الوهاب لمقدمة الرسالة (ص ٤١٥)، والهداية في بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٢/ ١٣٦٠)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/ ١١٠)، وأحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢١٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/ ٤٢٨)، والتسهيل لابن جزي (١/ ١٩٧)، وغيرها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٢٩٥٧)، ومسلم في صحيحه برقم: (١٨٣٥).

السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة»[١].

وعن علي رضي الله عنه، أن رسول اللّه ﷺ بعث جيشًا، وأمّر عليهم رجلًا، فأوقد نارًا، وقال: ادخلوها، فأراد ناس أن يدخلوها، وقال الآخرون: إنا قد فررنا منها، فذكر ذلك لرسول اللّه ﷺ، فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «**لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة**»، وقال للآخرين قولًا حسنًا، وقال: «**لا طاعة في معصية اللّه، إنما الطاعة في المعروف**»[٢].

وقد قرّر ذلك علماء المذاهب الأربعة، كما يلي:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «**ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة اللّه** عز وجل **فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة**»[٣].

وأورد ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رحمه الله أدلةً وافية من الكتاب والسُّنة في وجوب طاعة وليّ الأمر ما لم يأمر بمعصية اللّه، ثم قال: «**فقد دلّ الكتاب والسُّنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمروا**

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٧١٤٤) ومسلم في صحيحه، برقم: (١٨٣٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: (١٨٤٠).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١١١).

بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] كيف قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة للَّه ورسوله.

وأعاد الفعل مع الرسول للدّلالة على أنّ من أطاع الرسول فقد أطاع اللَّه؛ فإنّ الرسول لا يأمر بغير طاعة اللَّه، بل هو معصومٌ في ذلك، وأما وليّ الأمر فقد يأمر بغير طاعة اللَّه، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة للَّه ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جوْرهم، بل في الصبر على جوْرهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور؛ فإنّ اللَّه تعالى ما سلّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل»[١].

وذكر جمال الدين الغزنوي (٥٩٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ الحكمة في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، فقال: «طاعة الأئمة واجبة، وهي فرض عين من فروض الشرع؛ لأنّ الإمام إذا لم يكن مطاعًا يؤدي ذلك إلى: إخلال نظام الدين والدنيا من الفساد ما لا يحصى، وكذا طاعة السّلاطين والأمراء والولاة واجبة»[٢].

ونصّ على ذلك سائر علماء الحنفية[٣].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١١٢-١١٤).

(٢) أصول الدين (ص ٢٨١).

(٣) انظر مثلًا: المسايرة في الأحكام المنجية من الآخرة لابن الهمام (٢/ ٢٩١)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٥/ ٢٣٣).

• **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

قال المهلب (٤٣٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**هذا يدلّ على وجوب طاعة السلطان وجوبًا مجملًا؛ لأن في ذلك طاعة اللَّه وطاعة رسوله، فمن ائتمر لطاعة أولي الأمر لأمر اللَّه ورسوله بذلك فطاعتهم واجبة فيما رأوه من وجوه الصلاح**»(١).

ويقول ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فالسمع والطاعة لولاة الأمر أمر واجب، ومهما قصروا في ذاتهم فلم يبلغوا الواجب عليهم، غير أنهم يُدعون إلى الحق، ويؤمرون به، ويدلون عليه، فعليهم ما حملوا، وعلى رعاياهم ما حملوا من السمع والطاعة لهم**»(٢).

ويقول أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما العادل عن ذلك منهم بظلم وجور وتعطيل حد وإصابة ذنب، فإنه يجب وعظه... ولا يلزم طاعته فيما هو عاص فيه من ظلم وجور وعصيان وبدعة**»(٣).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأجمع العلماء على أنَّ من أمر بمنكر لا تلزم طاعته**»(٤).

ويقول أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في وصيته لابنيه: «**وأطيعا من ولاه اللَّه أمركما، ما لم تُدعيَا إلى معصية، فيجب أن تمتنعا منها،**

---

(١) شرح ابن بطال لصحيح البخاري (٨/ ٢٠٩).

(٢) أصول السنة (ص ٢٧٦).

(٣) الرسالة الوافية (ص ١٣٥).

(٤) التمهيد (١٠/ ٣٥).

وتبذلا الطاعة فيما سواها»[١].

ويقول القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا خلاف في وجوب طاعة الأمراء فيما لا يخالف أمر اللَّه، وما لم يأمر بمعصية»[٢].

ويقول أبو العباس القرطبي (٦٢٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: «على المرء السمع والطاعة»[٣] ظاهر في وجوب السمع والطاعة للأئمة والأمراء والقضاة، ولا خلاف فيه إذا لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا تجوز طاعته في تلك المعصية قولًا واحدًا»[٤].

ويقول ابن جزي (٧٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتجب طاعتهم فيما أحب الإنسان وكره، إلا إن أمروا بمعصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[٥].

● ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيته المشهورة: «هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي... والسمع والطاعة ما داموا يصلون، والولاة لا يخرج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش»[٦].

---

(١) وصية أبي الوليد الباجي لولديه (ص ٢٧).

(٢) إكمال المعلم (٦/ ٢٤٠).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) المفهم (٤/ ٣٨-٣٩)، وانظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/ ٦٣٦)، وأضواء البيان (١/ ٥٩).

(٥) القوانين الفقهية (ص ٣٨).

(٦) اعتقاد الشافعي للهكاري (ص ١٦).

وقال المزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يترك حضور صلاة الجمعة وصلاتها مع بر هذه الأمة وفاجرها لازم ما كان من البدعة بريًّا، فإن ابتدع ضلالًا فلا صلاة خلفه، والجهاد مع كل إمام عدل أو جائر، والحج»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند اللَّه عَزَّ وَجَلَّ مرضيًا، واجتناب ما كان عند اللَّه مسخطًا، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ كيما يعطف بهم على رعيتهم»[٢].

وقال محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما النصيحة لأئمة المسلمين فحب طاعتهم ورشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة كلهم، وكراهية افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة اللَّه، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحب إعزازهم في طاعة اللَّه»[٣].

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن عَلِيَهُم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين»[٤].

---

(١) شرح السنة للمزني (ص ٨٧-٨٨).

(٢) المصدر السابق (ص ٨٤).

(٣) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٢/ ٦٩٣-٦٩٤).

(٤) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص ٦٤).

وقال أبو بكر الخلال: أخبرنا أبو بكر المروذي: أن أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «**السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية**»(١).

وقال أحمد بن الحسين بن حسان: «**سمعت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وسئل عن طاعة السلطان، فقال بيده: عافى اللَّه السلطان، تنبغي، سبحان اللَّه، السلطان!**»(٢).

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والانقياد لمن ولّاه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ أمرك، لا تنزع يدك من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك، حتى يجعل اللَّه لك فرجًا ومخرجًا، وأن لا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، لا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف، مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو للَّه معصية، فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه**»(٣).

وقال الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والسمع والطاعة للأئمة فيما يحب اللَّه ويرضى، ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به؛ فهو أمير المؤمنين، ولا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا**»(٤).

وقال ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وقد اجتمعت العلماء من أهل الفقه والعلم والنساك والعباد والزهاد، من أول هذه الأمة إلى وقتنا**

---

(١) كتاب السنة للخلال (١/ ٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٧٥-٧٦).

(٣) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٤٦-٤٨).

(٤) شرح السنة (ص ٦٩-٧١).

هذا: أن صلاة الجمعة والعيدين ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي مع كل أمير، برّ وفاجر... والسمع والطاعة لمن ولوه، وإن كان عبدًا حبشيًّا، إلا في معصية اللّه عز وجل، فليس لمخلوق فيها طاعة»(١).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله: «ومن السنة: السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمراء المؤمنين بَرِّهم وفاجرهم، ما لم يَأمروا بمعصية اللّه، فإنه لا طاعة لأحد في معصية اللّه، ومن وُلِّيَ الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، أو غلبهم بسيفه حتى صار خليفةً، وسُمي أميرَ المؤمنين، وجبت طاعته، وحَرُمت مخالفته، والخروج عليه، وشقّ عصا المسلمين»(٢).

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله: «وأولو الأمر من أهل العلم وأهل الإمارة إنما تجب طاعتهم إذا أمروا بطاعة اللّه ورسوله ﷺ»(٣).

وقال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله: «وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين، برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية اللّه»(٤).

* * *

(١) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص ٣٠٥-٣٠٧).

(٢) لمعة الاعتقاد (ص ٩٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٦).

(٤) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص ١٥).

المبحث الخامس
بيان تحريم الخروج على الأئمة، والأدلة على ذلك

من أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة: عدم جواز الخروج على الإمام الجائر؛ لِما يترتب على ذلك من المفاسد الكثيرة، والعواقب الوخيمة، من سفك الدماء، وزهق الأرواح، ونهب الأموال، واستحلال المحارم، وترويع الآمنين، وتسلّط الكفار على المسلمين، وما يتوقع من الشرور في ذلك أعظم بكثير من إزالة المنكر الواقع فيه الإمام، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، هذا في حالة أن يكون الحاكم مسلمًا، أما إن كان كافرًا، أو طرأ عليه كفر بواح معلن ظاهر فإنه يجوز الخروج عليه، إذا كان يتحقق إزالته بدون إلحاق الضرر بالمسلمين، وسفك دمائهم، أو انتشار الشر وتوسع رقعة البلاء والفتنة، وقد دلت الأدلة الشرعية الكثيرة على تحريم الخروج على الأئمة تحريمًا شديدًا، ومنها:

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «**بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرةٍ علينا، وعلى ألّا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنّا، لا نخاف في الله لومة لائم**»[1].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٦٧٧٤)، ومسلم في صحيحه برقم: (١٧٠٩).

وعن جنادة بن أبي أمية، قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، فقلنا: حدثنا -أصلحك اللَّه- بحديث ينفع اللَّه به، سمعته من رسول اللَّه ﷺ، فقال: دعانا رسول اللَّه ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «**أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله**»، قال: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من اللَّه فيه برهان**»[(١)]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، فميتةٌ جاهلية**»[(٢)]،

وعن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من فارق الجماعة شبرًا، خلع ربقة الإسلام من عنقه**»[(٣)].

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، فقلنا: يا رسول الله! أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من وُلِّيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئًا من معصية اللَّه، فليكره ما يأتي من معصية اللَّه، ولا ينزع يدًا من طاعة**»[(٤)].

وعن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد اللَّه بن مطيع حين

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٧٠٥٦)، ومسلم في صحيحه، ح (١٧٠٩).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٧٠٥٤)، ومسلم في صحيحه، ح (١٨٤٩).
(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢١٥٦١) وقال محققه: صحيح لغيره.
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (١٨٥٥).

كان من أمر الحرة ما كان، زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثًا سمعت رسول اللَّه ﷺ يقوله: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**من خلع يدا من طاعة، لقي اللَّه يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية**»(١).

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع**»، قالوا: أفلا نقاتلهم؟، قال: «**لا، ما صلُّوا**»(٢).

والأدلة في هذا المعنى كثيرة.

وهذا ما أكّده وقرره علماء المذاهب الأربعة في كتبهم ومصنفاتهم، كما سيأتي في النقول التالية:

- **أولًا: تقريرات أئمَّة الحنفيَّة:**

قال أبو مطيع البلخي (١٩٩هـ) رحمه الله سألت أبا حنيفة (١٥٠هـ) رحمه الله قائلًا له: «**ما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيتبعه على ذلك ناسٌ، فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟ قال: لا، قلت: ولِم؟ وقد أمر اللَّه تعالى ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا فريضة واجبة، فقال: وهو كذلك، لكن ما يفسدون من ذلك يكون أكثر مما يصلحون، من سفك الدماء، واستحلال المحارم، وانتهاب**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ح (١٨٥١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (١٨٥٤).

الأموال، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ﴾ [الحجرات: ٩]، **قلتُ: فنقاتل الفئة الباغية بالسيف؟ قال: نعم، تأمر وتنهى فإن قُبل، وإلا قاتلته، فتكون مع الفئة العادلة وإن كان الإمام جائرًا»**[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤكدًا ذلك: «**إذا كان النّاس مجتمعين على إمام من المسلمين، والنّاس آمنون، والسبل آمنة، فخرج ناس ممن ينتحل الإسلام على إمام أهل الجماعة، فينبغي للمسلمين أن يعينوا إمام أهل الجماعة**»[٢].

وقرر ذلك أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، فقال: «**ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا**»[٣].

وذكر ابن أبي العز الحنفي(٧٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أدلة وافية في وجوب طاعة ولي الأمر، وتحريم الخروج عليه، برًّا كان أم فاجرًا، ثم بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك الحكمة في عدم جواز الخروج، فقال: «**وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جوْرهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور؛ فإن الله تعالى ما سلّطهم علينا إلا لفساد**

---

(١) الفقه الأبسط بشرح الدكتور الخميس (ص ١٠٨).

(٢) حاشية الشلبي على كنز العمال (٣/ ٢٩٤).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١١١).

أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد بالاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠]»[١].

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في** شرح حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **«"إلا أن تروا كفرًا بواحًا"؛ أي: تبصروا وتعلموا في الأمراء كفرًا ظاهرًا صريحًا، وقوله: "عندكم"؛ أي: في ظهور الكفر، وقوله: "فيه برهان"؛ أي: دليل وبيان من حديث أو قرآن»**[٢].

كما حكى رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإجماع على تحريم الخروج على الإمام وإن ظلم وجار وفسق، فقال: **«وأما الخروج عليهم وقتالهم فمحرمٌ بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقةً ظالمين. وأجمع أهل السّنّة على أن السّلطان لا ينعزل بالمفسّق[٣]؛ لتهييج الفتن في عزله، وإراقة الدماء، وتفريق ذات البيْن، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه»**[٤].

وقد نصّ على ذلك جمع غفير من علماء الحنفية -غير من تقدم ذكرهم- وهو المذهب[٥].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٣-١١٤).

(٢) مرقاة المفاتيح (٧/ ٢٢٧).

(٣) يقصد به الفسق الواقع فيه الإمام.

(٤) مرقاة المفاتيح (٧/ ٢٢٧).

(٥) انظر: المسايرة في الأحكام المنجية من الآخرة (٢/ ٢٩١)، وشرعة الإسلام لأبي المحاسن (٣٦-٣٧)، وأصول الدين للبزدوي (ص ١٩٦)، وأصول الدين للغزنوي (ص ٢٨١)، وشرح المقاصد (٥/ ٢٥٧)، وحاشية ابن عابدين (١/ ٥٤٩)، وروح البيان للبروسوي (١/ ٢٢١)، وحجة اللَّه البالغة للدهلوي (٢/ ٧٤٠).

ولكن يشكل على هذا ما ذكره **الجصّاص الحنفي** (٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «أحكام القرآن» عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يرى قتال الظلمة وأئمة الجور[١].

ويؤيد ما ذكره الجصاص: ما أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في السنة بسند صحيح عن أبي يوسف قال: «**كان أبو حنيفة يرى السيف**»[٢].

ويمكن الجواب عن هذا بأنه كان في أول أمره كان يرى الخروج على السلطان الجائر، ثم استقر آخر الأمر على عدم الخروج، وأقواله في ذلك صريحة كما تقدم ذكرها.

ويدلّ لذلك ما قرره واختاره الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السُّنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: «**ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا**»[٣].

وما ذكره الطحاوي هو ما حكاه ابن الهمام عن أبي حنيفة في كتابه «المسايرة»، وأقرّه الشارحان: ابن أبي الشريف، وابن قطلوبغا[٤]، وكذا ذكره البزدوي عن أبي حنيفة[٥]، وحكى الإجماع عليه الملا علي القاري -كما تقدم-.

وبناءً على ذلك؛ فإن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وأصحابه يوافقون السلف في

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٧٠).

(٢) السنة لعبد اللَّه (١/ ١٨٢).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١١١).

(٤) انظر: المسايرة (ص ٢٩١) مع شرحها لابن أبي شريف وقاسم بن قطلوبغا.

(٥) انظر: أصول الدين للبزدوي (ص ١٩٠).

تحريم الخروج على السلطان الجائر، ووجوب الدعاء له بالصلاح والهداية؛ لأن بصلاحه صلاح العباد والبلاد.

- **ثانيًا: تقريرات أئمَّة المالكيَّة:**

لقد قرَّر علماء المالكية -رحمهم اللَّه- النهي عن الخروج على الأئمة وإن جاروا، إلا أن يكون كفرًا بواحًا؛ أي: معلنًا ظاهرًا، وفي النقول التالية ما يدل على هذا التقرير، وهذا المعتقد السديد:

يقول ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في تقرير معتقد أهل السُّنة في عدم الخروج على الإمام: «**وأما أهل الحق، وهم أهل السُّنة، فقالوا: هذا هو الاختيار؛ أن يكون الإمام فاضلًا عدلًا محسنًا، فإن لم يكن، فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء، وشن الغارات، والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أنَّ: أعظم المكروهين أولاهما بالترك.**

وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو، ويقيم الحدود على أهل العداء، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء، وتأمن به السبل، فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح، أو من المباح»[1].

ويقول المازري (٥٣٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإمام العادل لا يحل الخروج

---

(١) التمهيد (٢٣/ ٢٧٩).

عليه بالاتفاق، والإمام إذا فسق وجار فإن كان فسقه كفرًا وجب خلعه، وإن كان ما سواه من المعاصي فمذهب أهل السُّنة أنه لا يخلع، واحتجوا بظاهر الأحاديث وهي كثيرة، ولأنه قد يؤدي خلعه إلى إراقة الدماء، وكشف الحريم، فيكون الضرر بذلك أشد من الضرر به»(١).

ويقول القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «في قولهم: (أفلا نقاتلهم؟)، قال: (لا، ما صلوا): «على ما تقدم من منع الخروج على الأئمة والقيام عليهم ما داموا على كلمة الإسلام، ولم يظهروا كفرًا بيّنًا، وهو الإشارة هاهنا: (ما صلوا)؛ أي: ما كان لهم حكم أهل القبلة والصلاة، ولم يرتدوا ويبدلوا الدين، ويدعوا إلى غيره»(٢).

ويقول أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا خلاف بين المسلمين أنه لا تنعقد الإمامة للكافر، ولا تستديم له إذا طرأ عليه، وكذلك إذا ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، وكذلك عقد جمهورهم البدعة، وذهب بعض البصريين إلى أنها تنعقد لها، وتستديم على التأويل، فإذا طرأ مثل هذا على والٍ: من كفرٍ، أو تغيير شرع، أو تأويل بدعة، خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على الناس القيام عليه وخلعه، ونصب إمام عدل، أو والٍ مكانه إن أمكنهم ذلك، وإن لم يتفق ذلك إلا مع طائفة وفتنة وحرب فيجب القيام بذلك على الكافر، ولا يجب على المبتدع إذا لم يتخيّلوا القدرة عليه، ويجب في المبتدع إذا تخيلوا القدرة عليه، فإن حققوا

(١) المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٥).
(٢) إكمال المعلم (٦/ ٢٤٦).

العجز عنه فلا يجب القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفر بدينه...»[١].

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله ﷺ: (إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من اللَّه فيه برهان)؛ أي: حجة بينة، وأمر لا شك فيه يحصل به اليقين أنه كفر، فحينئذ يجب أن يخلع من عقدت له البيعة»[٢].

ويقول ابن أبي جمرة[٣] (٦٩٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله -عليه الصلاة والسلام-: «من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنَّه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتةً جاهليةً»[٤]: «فمعناها أن تسعى في حل تلك البيعة التي للأمير ولو بأدنى شيء، فعبر عنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بمقدار الشبر؛ لأن الأخذ في حل تلك البيعة المخالفة لجماعة المسلمين المنعقدين عليها أمر يؤول إلى سفك الدماء بغير حق»[٥].

- **ثالثًا: تقريرات أئمَّة الشَّافعيَّة:**

قال الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيته المشهورة: «هذه

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤/ ٤٦).

(٣) هو عبد اللَّه بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، أبو محمد، من العلماء بالحديث، مالكي، أصله من الأندلس، ووفاته بمصر. من كتبه: جمع النهاية اختصر به صحيح البخاري، ويعرف بمختصر ابن أَبي جَمْرة، وبهجة النفوس في شرح جمع النهاية، والمرائي الحسان في الحديث والرؤيا. الأعلام للزركلي (٤/ ٨٩).

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

(٥) بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري (٤/ ٢٥٦-٢٥٧).

وصية محمد بن إدريس الشافعي... والسمع والطاعة ما داموا يصلون، والولاة لا يخرج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش»[١].

ونقل أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ إجماع أهل السُّنة على عدم جواز الخروج على الإمام وإن كان جائرًا، حيث قال: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضا أو غلبة وامتدت طاعته من برّ وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف، جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويصلى خلفهم الجُمَع والأعياد»[٢].

وقال أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان معتقد أهل السُّنة والجماعة «ويرون الصلاة -الجمعة وغيرها- خلف كل إمام مسلم، برًّا كان أو فاجرًا، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ فرض الجمعة، وأمر بإتيانها فرضًا مطلقًا، مع علمه تعالى بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتًا دون وقت، ولا أمر بالنداء للجمعة دون أمر، ويرون جهاد الكفار معهم، وإن كانوا جَوَرَة، ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا قتال الفتنة، ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العادل، إذا كان ووجد على شرطهم في ذلك»[٣].

وقال الملطي (٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن أصول السنة مما اجتمع عليه

---

(١) اعتقاد الشافعي للهكاري (ص ١٦).
(٢) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص ١٦٨-١٦٩).
(٣) اعتقاد أهل السُّنة لأبي بكر الإسماعيلي (ص ٧٥).

الفقهاء والعلماء... الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منهم من عدل أو جور، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا»[(١)] .

وقال أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «إنه قد أمر بالصلاة مع أئمة الجَور؛ حذرًا من وقوع الفرقة، وشق عصا الأئمة»[(٢)] .

وقال النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : « لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكرًا محقّقًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السُّنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضًا، فغلط من قائله، مخالف للإجماع. قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه»[(٣)] .

وقال ابن حجر(٨٥٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «لا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر، والذي يظهر حمل رواية «الكفر» على ما إذا كانت المنازعة في الولاية، فلا ينازعه بما يقدح في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر، وحمل رواية «المعصية» على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا

---

(١) التنبيه والرد للملطي (ص ١٥-١٦).

(٢) معالم السنن للخطابي (١/ ١٣٦).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٢٩).

الولاية، فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق، ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف، ومحل ذلك إذا كان قادرًا»[١].

وقال أيضًا نقلًا عن ابن بطال -رحمهما اللَّه- : «ترك الخروج على السلطان ولو جار، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب، والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها»[٢].

هذه بعض أقوال علماء الشافعية في عدم جواز الخروج على إمام المسلمين وإن كان جائرًا؛ لما يترتب على ذلك من الفساد العظيم، وهم بهذا قرروا مذهب السلف الصالح في عدم الخروج على الإمام الجائر، ما لم يروا منه كفرًا بواحًا، وأنه في هذه الحالة يجوز الخروج مع القدرة التي يمكن معها إزالة الحاكم.

- **رابعًا: تقريرات أئمَّة الحنابلة:**

قال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد كان الناس اجتمعوا عليه، وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان، بالرضا أو بالغلبة، فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول اللَّه ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٨).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٧).

جاهلية، ولا يحلّ قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق»[١].

وقال أبو الحارث الصائغ: «سألت أبا عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أمر كان حدث ببغداد، وهمّ قوم بالخروج، فقلت: يا أبا عبد اللَّه، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم، وجعل يقول: سبحان اللَّه، الدماء، الدماء، لا أرى ذلك، ولا آمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة، يسفك فيها الدماء، ويستباح فيها الأموال، وينتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه؟ -يعني: أيام الفتنة- قلت: والناس اليوم، أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة[٢]، فإذا وقع السيف عمت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا، ويسلم لك دينك خير لك، ورأيته ينكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء، لا أرى ذلك، ولا آمر به»[٣].

وقال أبو بكر الخلال: أخبرني علي بن عيسى، قال: سمعت حنبلًا يقول في ولاية الواثق[٤]: «اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد اللَّه (٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أبو بكر بن عبيد، وإبراهيم بن علي المطبخي، وفضل بن

---

(١) أصول السنة للإمام أحمد - رواية عبدوس بن مالك (ص ٦٩-٧١).

(٢) يعني فتنة القول بخلق القرآن.

(٣) السنة للخلال (١/ ١٣٢-١٣٣).

(٤) هو هارون الواثق بن المعتصم، وأمه أم ولد رومية، بويع له بالخلافة سنة ٢٢٧هـ، وكان يقول بخلق القرآن، وأن اللَّه لا يرى يوم القيامة، وامتحن الناس بذلك، توفي سنة (٢٣٢هـ). انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٦)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (ص٣٤٠).

عاصم، فجاؤوا إلى أبي عبد اللَّه، فاستأذنت لهم، فقالوا: يا أبا عبد اللَّه، هذا الأمر قد تفاقم وفشا، يعنون: إظهاره لخلق القرآن، وغير ذلك، فقال لهم أبو عبد الله: فما تريدون؟ قالوا: أن نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته، ولا سلطانه، فناظرهم أبو عبد اللَّه ساعة، وقال لهم: عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، انظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح بر، أو يُستراح من فاجر، ودار في ذلك كلام كثير لم أحفظه، ومضوا، ودخلت أنا وأبي على أبي عبد اللَّه بعدما مضوا، فقال أبي لأبي عبد الله: نسأل اللَّه السلامة لنا ولأمة محمد، وما أحب لأحد أن يفعل هذا، وقال أبي: يا أبا عبد اللَّه، هذا عندك صواب؟ قال: لا، هذا خلاف الآثار التي أمرنا فيها بالصبر»[١].

وقال أبو زرعة (٢٦٤هـ) وأبو حاتم (٢٧٧هـ) الرازيان -رحمهما اللَّه-: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا، فكان من مذهبهم: ...ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه اللَّه ﷻ أمرنا، ولا ننزع يدًا من طاعة، ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة»[٢].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رحمه الله: «والانقياد لمن ولّاه اللَّه ﷻ أمرك، لا تنزع يدك من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك، حتى يجعل اللَّه لك فرجًا ومخرجًا، وأن لا تخرج على السلطان، وتسمع

---

(١) السنة للخلال (١/ ١٣٣-١٣٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (١/ ١٩٩).

وتطيع، لا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو للّه معصية، فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه، ولا تمنعه حقه»[١].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السُّنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظلم، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ»[٢].

وقال فيصل بن عبد العزيز المبارك الحريملي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يجوز الخروج على ولاة الأمر، إلا إذا تركوا الصلاة؛ لأنها الفارقة بين الكفر والإسلام»[٣].

وقال عبد العزيز بن باز (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأى المسلمون كفرًا بواحًا عندهم من اللّه فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرًّا أكثر فليس لهم الخروج؛ رعاية للمصالح العامة. والقاعدة الشرعية المجمع عليها: «أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشر منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه». أما درء الشرّ بشرّ أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفرًا بواحًا عندها قدرة تزيله بها، وتضع إمامًا

(١) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص ٤٦-٤٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٣١).

(٣) تطريز رياض الصالحين (ص ١٥٠).

صالحًا طيبًا من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس، أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحقّ الاغتيال، إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر، والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاة الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير. هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يسلك؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة، ولأن في ذلك تقليل الشر، وتكثير الخير، ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر»[١].

وقال محمد ابن عثيمين (١٤٢١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «والأئمة لا يجوز الخروج عليهم إلا بشروط مغلّظة؛ لأن أضرار الخروج عليهم أضعافُ أضعافِ ما يريد هؤلاء من الإصلاح، وهذه الشروط هي:

الأول: أن نعلم علم اليقين أنهم أتوا كفرًا.

الثاني: أن نعلم أن هذا الكفر صريح ليس فيه تأويل، ولا يحتمل التأويل، صريح ظاهر واضح؛ لأن الصريح كما جاء في الحديث هو الشيء الظاهر البين العالي، كما قال اللَّه تعالى عن فرعون أنه قال لهامان: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧]، فلا بدّ أن يكون صريحًا، أما ما يحتمل التأويل، فإنه لا يسوِّغ الخروج عن الإيمان.

---

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٢٠٣-٢٠٤).

الثالث: أن يكون عندنا فيه من اللَّه برهان ودليل قاطع مثل الشمس أن هذا كفر، فلا بد إذن أن نعلم أنه كفر، وأن نعلم أن مرتكبه كافر لعدم التأويل، كما قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: «إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من اللَّه برهان»[1]، وقالوا: أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة[2]؛ أي: ما داموا يصلون.

الرابع: القدرة على إزالته، أما إذا علمنا أننا لا نزيله إلا بقتال تُراقُ فيه الدماء، وتستباح فيه الحرمات، فلا يجوز أن نتكلم أبدًا، ولكن نسأل اللَّه أن يهديه أو يزيله؛ لأننا لو فعلنا وليس عندنا قدرة، فهل يمكن أن يتزحزح هذا الوالي الكافر عما هو عليه؟ لا، بل لا يزداد إلا تمسكًا بما هو عليه، وما أكثر الذين يناصرونه، إذًا يكون سعينا بالخروج عليه مفسدة عظيمة، لا يزول بها الباطل، بل يقوى بها الباطل، ويكون الإثم علينا، فنحن الذين وضعنا رقابنا تحت سيوفه، ولا أحد أحكم من اللَّه، ولم يفرض القتال على النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم إلا حين كان لهم دولة مستقلة، وإلا فإنهم كانوا يهانون في مكة، الذي يحبس، والذي يقتل، والذي توضع عليه الحجارة المحماة على بطنه، ومحمد رسول اللَّه ﷺ يرجع من الطائف، يرمونه بالحجارة حتى أدموا عقبه[3]، ولم يؤمر بالقتال؛ لأن اللَّه حكيم؛ ولذلك مع الأسف الشديد لا تجد أحدًا عصى الرسول -عليه الصلاة والسلام- وخرج على الإمام بما للإمام فيه شبهة،

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) انظر: عيون الأثر لابن سيد الناس (١/ ٢٣٢).

إلا ندم وكان ضررًا على شعبه، ولم يزل الإمام، ولا أريد بالإمام الإمام الأعظم؛ لأن الإمام الأعظم ذهب من زمان، لكن إمام كل قوم من له سلطة عليهم»(١).

وقال رحمه الله عن الخروج على الحاكم الكافر: «إن كنا قادرين على إزالته فحينئذ نخرج، وإذا كنا غير قادرين فلا نخرج؛ لأن جميع الواجبات الشرعية مشروطة بالقدرة والاستطاعة. ثم إذا خرجنا فقد يترتب على خروجنا مفسدة أكبر وأعظم مما لو بقي هذا الرجل على ما هو عليه. لأننا لو خرجنا ثم ظهرت العزة له؛ صرنا أذلة أكثر، وتمادى في طغيانه وكفره أكثر»(٢).

وقال صالح الفوزان -حفظه اللَّه-: «وأمّا التعامل مع الحاكم الكافر؛ فهذا يختلف باختلاف الأحوال: فإن كان في المسلمين قوّةٌ، وفيهم استطاعة لمقاتلته وتنحيته عن الحكم، وإيجاد حاكم مسلم؛ فإنه يجب عليهم ذلك، وهذا من الجهاد في سبيل اللَّه. أمّا إذا كانوا لا يستطيعون إزالته؛ فلا يجوز لهم أن يَتَحَرَّشوا بالظَّلمة الكفرة؛ لأنَّ هذا يعود على المسلمين بالضَّرر والإبادة، والنبي ﷺ عاش في مكة ثلاث عشرة سنة بعد البعثة، والولاية للكفَّار، ومع من أسلم من أصحابه، ولم يُنازلوا الكفَّار، بل كانوا منهيِّين عن قتال الكفَّار في هذه الحقبة، ولم يُؤمَر بالقتال إلا بعدما هاجر ﷺ، وصار له دولةٌ وجماعةٌ يستطيع بهم أن يُقاتل الكفَّار. هذا هو منهج الإسلام: إذا كان المسلمون تحت ولايةٍ كافرةٍ

---

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١١/ ٣٢٣-٣٢٤).

(٢) الباب المفتوح (٣/ ١٢٦)، لقاء (٥١) سؤال (١٢٢٢).

ولا يستطيعون إزالتها؛ فإنّهم يتمسَّكون بإسلامهم وبعقيدتهم، ويدعون إلى اللَّه، ولكن لا يخاطرون بأنفسهم ويغامرون في مجابهة الكفّار؛ لأنّ ذلك يعود عليهم بالإبادة والقضاء على الدّعوة، أمّا إذا كان لهم قوّةٌ يستطيعون بها الجهاد؛ فإنّهم يجاهدون في سبيل اللَّه على الضّوابط المعروفة»[1].

وصلى اللَّه على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

---

(١) المنتقى من فتاوى الفوزان (ص٥١٨) سؤال رقم (٥٢٥).

فهرس الموضوعات

- تقديم سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود ٥
- المقدمة ٨

التمهيد ٣٥

- ■ **المبحث الأول**: تعريف العقيدة لغةً واصطلاحًا ٣٧
- **المطلب الأول**: تعريف العقيدة لغةً ٣٧
- **المطلب الثاني**: تعريف العقيدة اصطلاحًا ٣٨
- ■ **المبحث الثاني**: التعريف بأهل السُّنة والجماعة ٣٩
- **المطلب الأول**: التعريف بالسنة لغةً واصطلاحًا ٣٩
- **المطلب الثاني**: التعريف بالجماعة لغةً وشرعًا ٤٣
- **المطلب الثالث**: التعريف بأهل السُّنة والجماعة ٤٦
- ■ **المبحث الثالث**: تعريفٌ موجزٌ بالأئمَّة الأربعة ٥٠
- **المطلب الأول**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أبي حنيفة ٥٠
- **المطلب الثاني**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام مالك بن أنس ٥٥
- **المطلب الثالث**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام محمد بن إدريس الشافعي ٥٩
- **المطلب الرَّابع**: تعريفٌ موجزٌ بالإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ٦٣
- ■ **المبحث الرابع**: مصادر التلقي عند أهل السُّنة والجماعة، وبيان أن الصحابة ﷺ والأئمة الأربعة يعتمدون في مسائل الاعتقاد على الكتاب والسُّنة ٦٨

الفصلُ الأوَّل

بيانُ حقيقةِ التَّوحيد، وبيانُ أقسامِه، : ونواقضِه ونواقصِه ٧٧

■ المبحثُ الأوَّل: بيانُ حقيقة التَّوحيد وتقسيماتُه ٧٩

● المطلبُ الأوَّل: تعريف التَّوحيد لغةً وشرعًا ٧٩

● المطلبُ الثَّاني: بيانُ أقسام التَّوحيد، وأدلَّة التقسيم ٨٣

● المطلبُ الثَّالثُ: العلاقةُ بين أقسام التَّوحيد ٩١

■ المبحثُ الثَّاني: توحيدُ الرُّبوبيَّة ٩٩

● المطلب الأوَّل: تعريف الربوبيَّة لغةً وشرعًا ٩٩

● المطلب الثَّاني: أدلَّة ثبوت الربوبية ١٠١

- المسألة الأوَّلى: أدلَّة ثبوت الربوبية من الشرع ١٠١

- المسألة الثَّانية: أدلَّة ثبوت الربوبية من الفطرة ١١٥

- المسألة الثَّالثة: أدلَّة ثبوت الربوبية من العقل ١٢٤

- المسألة الرَّابعة: دليل الخلق والعناية على الربوبية ١٣٧

- المسألة الخامسة: أدلَّة ثبوت الربوبية من إجماع الأمم ١٤٦

● المطلب الثَّالث: بيان أنَّ الإقرار بالربوبية لا يكفي لنجاة العبد يوم القِّيامة ١٥٤

■ المبحث الثَّالث: توحيدُ الألوهيَّة ١٦٩

● المطلب الأوَّل: تعريف توحيد الألوهيَّة لغةً وشرعًا ١٦٩

● المطلب الثَّاني: معنى شهادة «أن لا إله إلَّا اللَّه»، وأركانها وشروطها ١٧٢

● المطلبُ الثَّالث: تعريفُ العبادة، وبيانُ شروطها، وأنواعها ٢١٦

● المطلبُ الرَّابع: فضل التَّوحيد، وأنَّ من حقَّقه دخل الجنَّة بغير حسابٍ ولا عذابٍ ٢٢٢

• المطلب الخَّامس: وجوب البداءة بالتَّوحيد في الدَّعوة إلى اللَّه تعلمًا وتعليمًا ٢٣٢
• المطلب السَّادس: حماية النَّبي ﷺ جناب التوحيد، وسدُّه كلَّ طريقٍ يوصل إلى الشِّرك ٢٣٩
• المطلب السَّابع: نواقضُ توحيد الألوهيَّة ونواقصُه ٢٥٢
- المسألة الأولى: تحقيق التَّوحيد لا يكون إلَّا بالبراءة من الشِّرك وأهله ٢٥٩
- المسألة الثانية: نواقض التوحيد، ونواقصه ٢٦٦
- المثال الأوَّل: دعاء غير اللَّه ٢٦٧
- المثال الثَّاني: الاستغاثة بغير اللَّه ٢٧٦
- المثال الثَّالث: الذَّبح لغير اللَّه ٢٨٤
- المثال الرَّابع: النذر لغير اللَّه ٢٩٢
- المثال الخامس: الشَّفاعة، أنواعها، وأحكامها ٣٠١
- المثال السَّادس: التَّبرُّك، أنواعه، وأحكامه ٣١٣
- المثال السَّابع: التَّوسُّل، أنواعه، وأحكامه ٣٢٧
- المثال الثامن: الرُّقى ٣٤٣
- المثال التاسع: تعليق التمائم. ٣٥٣
- المثال العاشر: لبس الحلقة والخيط ونحوهما ٣٥٩
- المثال الحادي عشر: الغلوُّ في الصَّالحين ٣٦٨
- المثال الثاني عشر: الغلو في القبور، والتعلق بها، وتجصصيها، والبناء عليها، والصلاة عندها، والتمسح بها، ونحوه. ٣٧٨
- المثال الثالث عشر: السحر ٣٩١
- المثال الرابع عشر: الكهانة ٣٩٩

- المثال الخامس عشر: التنجيم ٤٠٩
- المثال السادس عشر: الاستسقاء بالأنواء ٤١٨
- المثال السابع عشر: التَّطيُّر ٤٢٧
- المثال الثامن عشر: الرِّياء ٤٣٨
- المثال التاسع عشر: طاعة غير اللَّه في التحليل والتحريم ٤٤٩
- المثال العشرون: الحلف بغير اللَّه ٤٥٩
- المثال الحادي والعشرون: قول ما شاء اللَّه وشئت ٤٧٠
- المثال الثاني والعشرون: التَّعبيد لغير اللَّه في الأسماء ٤٧٧
- المثال الثالث والعشرون: الاستهزاء باللَّه، أو بكتابه، أو برسوله، أو بدين الإسلام ٤٨٣
• المطلب الثامن: تحقيق شهادة أن محمدًا رسول اللَّه، معناها، ومقتضاها ٤٩٠
• المطلب التاسع: البدعة ٥٠٣
- المسألة الأولى: تعريف البدعة لغةً وشرعًا ٥٠٣
- المسألة الثانية: أقسام البدعة ٥٠٥
- المسألة الثالثة: تحذير الأئمة من البدع وأهلها ٥٠٦
■ المبحث الرابع: توحيد الأسماء والصفات ٥١٩
• المطلب الأوَّل: أهمية العلم بالأسماء والصفات، ومنهج الأئمة في إثباتها ٥٢١
- المسألة الأولى: تعريف توحيد الأسماء والصفات ٥٢١
- المسألة الثانية: أهمية العلم بتوحيد الأسماء والصفات ٥٢٢
- المسألة الثالثة: الأصل في هذا الباب هو الاعتماد على الكتاب والسُّنة على فهم سلف الأمة ٥٢٣

- المسألة الرابعة: أن أحاديث الآحاد إذا صحت فهي حجة في هذا الباب وغيره. ٥٣٣
- المسألة الخامسة: وجوب الإيمان بكل ما ثبت في الكتاب والسُّنة أدركه العقل أو لم يدركه ٥٤٨
- المسألة السادسة: بيان أن طريقة السلف هي إثبات ما أثبت اللَّه لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ، ونفي ما نفاه اللَّه عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ ٥٥٩
- المسألة السابعة: بيان أن منهج السلف هو المنهج الصحيح، وهو المنهج الأسلم والأعلم والأحكم ٥٧١
• المطلب الثاني: إثبات أسماء اللَّه تعالى ٥٨٦
- المسألة الأولى: معرفة القواعد في باب أسماء اللَّه تعالى، وفيه ٥٨٦
- القاعدة الأولى: أسماء اللَّه توقيفية ٥٨٦
- القاعدة الثانية: أسماء اللَّه كلّها حسنى ٥٩٣
- القاعدة الثالثة: أسماء اللَّه أعلام مترادفة باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار دلالتها على الصفات ٥٩٩
- القاعدة الرابعة: أن كل اسم من أسماء اللَّه ﷻ يدل على الصفة التي اشتق له منها الاسم ٦٠٥
- القاعدة الخامسة: أسماء اللَّه تعالى ليست محصورة بعدد معين. ٦١٠
- المسألة الثانية: بيان معنى الالحاد في أسماء اللَّه وصوره ٦١٨
• المطلب الثالث: إثبات صفات اللَّه تعالى ٦٢٧
- المسألة الأولى: معرفة القواعد في صفات اللَّه تعالى، وفيه ٦٢٧
- القاعدة الأولى: صفات اللَّه تعالى توقيفية ٦٢٧
- القاعدة الثانية: صفات اللَّه تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها

بوجه من الوجوه ٦٣٥
- القاعدة الثالثة: نصوص الصفات تُجرى على ظاهرها، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ٦٤٢
- القاعدة الرابعة: صفات اللَّه تعالى معلومة باعتبار معانيها، مجهولة باعتبار كيفياتها ٦٥٢
- المسألة الثانية: أقسام الصفات، وفيه ٦٦٥
- أولًا: تقسيمها إلى: ذاتية وفعلية ٦٦٥
- ثانيًا: تقسيمها إلى: ثبوتية، ومنفية ٦٧١
• المطلب الرابع: تفصيل القول في بعض الصفات وما يتعلق بها ٦٧٨
- المسألة الأولى: العلو ٦٧٨
- المسألة الثانية: الاستواء ٦٨٧
- المسألة الثالثة: النزول ٦٩٤
- المسألة الرابعة: المجيء والإتيان ٧٠١
- المسألة الخامسة: المعية ٧٠٩
- المسألة السَّادسة: الكلام ٧٢٦
- المسألة السابعة: القرآن الكريم، وأنه كلام اللَّه غير مخلوق ٧٣٦
- المسألة الثامنة: السمع والبصر ٧٤٨
- المسألة التاسعة: اليدان ٧٥٥
- المسألة العاشرة: القدمان ٧٦٤
- المسألة الحادية عشرة: العينان ٧٦٩
- المسألة الثانية عشرة: الوجه ٧٧٦
- المسألة الثالثة عشرة: الأصابع ٧٨٤
- المسألة الرابعة عشرة: المحبة ٧٩٠

- المسألة الخامسة عشرة: الرحمة ٧٩٨
- المسألة السادسة عشرة: الرضا ٨٠٥
- المسألة السابعة عشرة: الغضب والسخط ٨١٣
- المسألة الثامنة عشرة: رؤية اللَّه ﷻ ٨٢١
- المسألة التاسعة عشرة: إثبات العرش والكرسي ٨٢٩

الفصلُ الثاني

الإيمان بالملائكة الكرام ٨٤٣

■ المبحث الأوَّل: تعريف الملائكة لغةً وشرعًا ٨٤٥
- تعريف الملائكة لغةً وشرعًا ٨٤٥
■ المبحث الثاني: الإيمان بالملائكة وصفاتهم كما وردت في الكتاب والسُّنة ٨٤٧
■ المبحث الثالث: الإيمان بالملائكة في تقريرات أئمة المذاهب ٨٥٢
■ المبحث الرابع: مجمل اعتقاد الأئمة في الملائكة الكرام ٨٥٩

الفصلُ الثالث

الإيمان بالكتب ٨٦٩

■ المبحث الأول: تعريف الكتب لغةً وشرعًا ٨٧١
■ المبحث الثاني: حكم الإيمان بالكتب، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته، وبيان أقسام الإيمان بهم ٨٧٢
■ المبحث الثالث: مجمل اعتقاد الأئمة في الكتب ٨٧٩
■ المبحث الرابع: الإيمان بالكتب السابقة يختص بما أنزله اللَّه سبحانه منها على رسله، لا ما دخله التحريف والتبديل ٨٨٧
■ المبحث الخامس: بيان ما اختص القرآن الكريم به من كونه آخر الكتب المنزلة، والمهيمن عليها، وأنه الناسخ لها، الذي يلزم

الناس اتباعه بعد نزوله، وأنه معجز بلفظه ومعناه، وأن اللَّه تعالى قد تكفل بحفظه من التحريف والتبديل. ٨٩٣

- المسألة الأولى: بيان ما اختصّ القرآن الكريم به من كونه آخر الكتب المنزلة، والمهيمن عليها، وأنه الناسخ لها الذي يلزم الناس اتباعه بعد نزوله ٨٩٣

- المسألة الثانية: بيان كون القرآن معجزًا بلفظه ومعناه ٨٩٩

- المسالة الثالثة: صيانة اللَّه للقرآن الكريم وتكفّله بسلامته وحفظه من التحريف والتبديل ٩١١

الفصلُ الرابع

الإيمان بالرسل ٩١٩

■ المبحث الأول: تعريف النبي والرسول لغةً وشرعًا، وبيان الفرق بينهما ٩٢١

■ المبحث الثاني: حكم الإيمان بالرسل، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته ٩٢٤

■ المبحث الثالث: مجمل اعتقاد الأئمة في الرسل الكرام ٩٣٢

■ المبحث الرابع: بيان الحكمة من إرسال الرسل ٩٤٠

■ المبحث الخامس: معجزات الأنبياء ٩٤٨

● المطلب الأول: تعريف المعجزة لغةً واصطلاحًا، وبيان نماذج منها ٩٤٨

- بيان نماذج من آيات الأنبياء ٩٤٩

● المطلب الثاني: الفرق بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء، والأحوال الشيطانية ٩٥٠

■ المبحث السادس: الإيمان بنبينا محمد -عليه الصلاة والسلام- ٩٦٦

● المطلب الأول: معنى الإيمان بنبوته -عليه الصلاة والسلام- ٩٦٦

• المطلب الثاني: عموم رسالته، وأنه لا يسع أحدًا الخروج عنها ٩٧٣
• المطلب الثالث: أنه خاتم الأنبياء ٩٨١
• المطلب الرابع: دلائل نبوته -عليه الصلاة والسلام-، ومنها القرآن الكريم، وبيان أنه أعظم تلك الدلائل ٩٨٧
• المطلب الخامس: بيان أهمّ حقوقه ﷺ على أمته ٩٩٨

الفصلُ الخامس

الإيمان باليوم الآخر ١٠٠٩

■ المبحث الأول: تعريف اليوم الآخر ١٠١١
■ المبحث الثاني: حكم الإيمان باليوم الآخر، ومنزلة ذلك من الإيمان، وأدلته ١٠١٢
■ المبحث الثالث: الحياة البرزخية: فتنة القبر، وعذاب القبر ونعيمه ١٠٢٠
■ المبحث الرابع: قيام الساعة: تعريفها، ووقتها، وأشراطها، والبعث، والحشر وما بعده ١٠٣٣
• المطلب الأول: تعريف الساعة، لغةً وشرعًا، والأدلة على ثبوت قيامها ١٠٣٣
• المطلب الثاني: وقت قيام الساعة من الغيب الذي لا يعلمه إلا اللَّه، وبيان الحكمة من إخفاء ذلك ١٠٣٤
• المطلب الثالث: أشراط الساعة، وذكر بعض الأشراط الصغرى والكبرى ١٠٤٠
• المطلب الرابع: البعث: معناه، والأدلة على ثبوته ١٠٤٧
• المطلب الخامس: النفخ في الصور: معناه، والأدلة على ثبوته، وبيان عدد النفخات ١٠٥٦
• المطلب السادس: الحشر: معناه، والأدلة على ثبوته، وأحوال

الناس في المحشر ١٠٦٩
- المطلب السابع: الشفاعة: معناها، وأنواعها، وأدلتها ١٠٧٧
- المطلب الثامن: نشر الصحف: معناه، والأدلة على ثبوته ١٠٩٢
- المطلب التاسع: مجيء اللَّه لفصل القضاء، والأدلة على ثبوته ١٠٩٩
- المطلب العاشر: الحساب: معناه، وأقسامه، وأدلة ثبوته ١١٠٥
- المطلب الحادي عشر: الميزان: ووزن الأعمال، معناه، أدلة ثبوته ١١١٤
- المطلب الثاني عشر: الحوض: معناه، وأدلة ثبوته ١١٢٤
- المطلب الثالث عشر: الصراط: معناه، وأدلة ثبوته ١١٣٢
- المطلب الرابع عشر: القنطرة: معناها، وأدلة ثبوتها ١١٣٩
- المطلب الخامس عشر: الجنة والنار: وجودهما، وبعض صفاتهما، ودوامهما، وأدلة ذلك ١١٤٤

الفصلُ السادس

الإيمان بالقضاء والقدر ١١٥٥

- المبحث الأول: تعريف القضاء والقدر، وبيان الفرق بينهما ١١٥٧
- المبحث الثاني: حكم الإيمان بالقدر، ومنزلته من الإيمان، والأدلة على ذلك ١١٥٨
- المبحث الثالث: مراتب القدر، ووجوب الإيمان بها ١١٦٩
- الأولى: الإيمان بعلم اللَّه المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء. ١١٦٩
- الثانية: الإيمان بأن اللَّه كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ. ١١٧٠
- الثالثة: الإيمان بمشيئة اللَّه النافذة وقدرته الشاملة، فما شاء كان وما لم يشاء لم يكن. ١١٧١
- الرابعة: الإيمان بأن اللَّه خالق جميع المخلوقات، فما علمه وكتبه

في اللوح المحفوظ، وشاء أن يخلقه خلقه، فاللَّه تعالى خالق المخلوقات وأفعالهم. ١١٧٢
■ المبحث الرابع: بعض المسائل المتعلقة بالقدر ١١٩٣
• المطلب الأول: بيان التقديرات التفصيلية ١١٩٣
• المطلب الثاني: بيان نوعي الإرادة، والعلاقة بينهما، والفرق بين الإرادة والمشيئة. ١٢١٩
• المطلب الثالث: القدر السابق لا يمنع العمل، ولا يوجب الاتكال. ١٢٣٥
• المطلب الرابع: لا تعارض بين إثبات مشيئة اللَّه، وبين إثبات مشيئة العباد. ١٢٤٨
• المطلب الخامس: لا تعارض بين قدر اللَّه وخلقه لفعل العبد، وقدرة العبد وفعله. ١٢٥٦
• المطلب السادس: الهداية والضلال. ١٢٦٦
• المطلب السابع: إثبات الحكمة والتعليل ١٢٧٩
• المطلب الثامن: حكم الاحتجاج بالقدر، وتوضيح حديث محاجة آدم وموسى عليهما السلام ١٢٩٢

الفصلُ السابع

مباحث الإيمان ١٣٠٩

■ المبحث الأول: تعريف الإيمان، لغة، وبيان مذهب السلف في تعريفه شرعًا ١٣١١
■ المبحث الثاني: دخول الأعمال في مسمى الإيمان ١٣١٥
■ المبحث الثالث: زيادة الإيمان ونقصانه، والأدلة على ذلك، وأوجه الزيادة، وأسبابها ١٣٣١

■ المبحث الرابع: تفاضل أهل الإيمان، وتفاوت مراتبهم ١٣٤٥
■ المبحث الخامس: الاستثناء في الإيمان، والمأخذ في ذلك ١٣٥٥
■ المبحث السادس: حكم مرتكب الكبيرة ١٣٦٧
■ المبحث السابع: في الكفر والتكفير ١٣٨٠
● المطلب الأول: تعريف الكفر لغةً وشرعًا ١٣٨٠
● المطلب الثاني: تعريف التكفير شرعًا ١٣٨١
● المطلب الثالث: حكم التكفير ١٣٨١
● المطلب الرابع: ضوابط التكفير وشروطه وموانعه ١٣٩٠
- أولًا: أن لا يكفر إلا من كفره اللَّه ورسوله ﷺ ١٣٩٠
- ثانيًا: التفريق بين التكفير المعين والتكفير المطلق ١٣٩١
- المسألة الأولى: التفريق بين التكفير المطلق والمعين ١٣٩٣
- المسألة الثانية: شروط تكفير المعين ١٤٠٠
- أولًا: الشروط ١٤٠١
- ثانيًا: موانع التكفير ١٤٠٣

الفصلُ الثامن

الصحابة رضي الله عنهم ١٤٢٩

■ المبحث الأول: تعريف الصحابة لغةً وشرعًا ١٤٣١
- أولًا: التعريف بالصحابة لغةً ١٤٣١
- ثانيًا: تعريفُ الصَّحابة شرعًا ١٤٣٢
■ المبحث الثاني: فضل الصحابة من الكتاب والسُّنة وأقوال السلف ١٤٣٥
- أولًا: فضل الصَّحابة رضي الله عنهم في الكتاب ١٤٣٥
- ثانيًا: فضل الصَّحابة رضي الله عنهم في السنة ١٤٣٧
- ثالثًا: فضل الصحابة من خلال أقوال السلف ١٤٣٩

■ المبحث الثالث: حقوق الصحابة على الأمة ١٤٤٢
● المطلب الأول: اعتقاد فضلهم وعدالتهم، وأنهم صفوة الأمة ١٤٤٢
● المطلب الثاني: اعتقاد تفاضلهم بحسب ما ورد في النصوص ١٤٤٩
● المطلب الثالث: وجوب محبتهم والدعاء لهم، والترضي عليهم، وبغض من يبغضهم ١٤٥٨
● المطلب الرابع: الشهادة لهم بالجنة ١٤٦٧
● المطلب الخامس: الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم ١٤٧٤
● المطلب السادس: السكوت عما شجر بينهم، وترك الخوض فيه، والذب عنهم، وحمل ما صدر منهم على أحسن المحامل ١٤٨٢
● المطلب السابع: تحريم سب الصحابة، والطعن فيهم ١٤٩٠
■ المبحث الرابع: العقيدة في أهل البيت ١٥٠٤
● المطلب الأول: التعريف بآل البيت، وبيان دخول أمهات المؤمنين فيهم ١٥٠٤
- أولًا: تعريف الآل في اللغة ١٥٠٤
- ثانيًا: تعريف آل البيت في الشرع ١٥٠٤
- ثالثًا: دخول زوجات النبي ﷺ في آل البيت ١٥٠٥
● المطلب الثاني: بيان حقوقهم على الأمة ١٥٠٨
■ المبحث الخامس: ذكر الخلفاء الراشدين، وأن ترتيبهم بالفضل كترتيبهم في الخلافة ١٥١٤

الفصلُ التاسع
الإمامة ١٥٢٩

■ المبحث الأول: تعريف الإمامة، لغةً وشرعًا ١٥٣١
● المطلب الأول: تعريف الإمامة في اللغة ١٥٣١

● المطلب الثاني : تعريف الإمامة في الشرع ١٥٣١
■ المبحث الثاني : حكم نصب الإمام ١٥٣٣
■ المبحث الثالث : طرق انعقاد الإمامة ١٥٤٦
● الطريقة الأولى : الانتخاب والاختيار ١٥٤٦
● الطريقة الثانية : الاستخلاف ١٥٤٧
● الطريقة الثالثة : التغلب . ١٥٥١
■ المبحث الرابع : وجوب طاعة ولي الأمر في غير معصية اللَّه، والأدلة على ذلك ١٥٦٤
■ المبحث الخامس : بيان تحريم الخروج على الأئمة، والأدلة على ذلك ١٥٧٢
■ فهرس الموضوعات ١٥٩١

* * *